

مركز تحقيق التراث

ابن سينا

الشفاء

الطبيعات

١- السماع الطبيعي

أرشد ورابعة

الدكتور إبراهيم مذكور

تحقيق

سعيد زايد

بمناسبة الذكرى الالوية للشيخ الرئيس



المكتبة الوطنية المصرية للتراث

١٩٨٣



مركز تحقيق التراث

ابن سينا

الشيء

الطبيعات

١- السماع الطبيعي

تصدير ورابعة

الدكتور ابراهيم مذكور

تحقيقه

سعيد زايد

بمناسبة الذكرى الالوية للشيخ الرئيس



مكتبة الحضرة العاشقة

١٩٨٣

الفهرس

الجزء الأول من الطبيعات في المجمع الطبيعي
وهو أربع مقالات

صفحة

للدكتور إبراهيم المذكور ... من هـ - ز

تصديرو

المقالة الأولى

في الأسباب والمبادئ للطبيعات

خمس عشرة فصلا

٧ ...	فصل في تعريف الطريق الذي يتوصل منه إلى العلم بالطبيعات ومن مبادئها	الفصل الأول
١٣ ...	فصل في تحديد المبادئ للطبيعات على سبيل المصادرة والوضع	الثاني
٢١ ...	فصل في كيفية كون هذه المبادئ مشتركة	الثالث
٢٧ ...	فصل في تعقب مآقاله برمانيدس وماليسوس في أمر مبادئ الوجود	الرابع
٢٩ ...	فصل في تعريف الطبيعة	الخامس
٣٤ ...	فصل في نسبة الطبيعة إلى المادة والصوره والحركة	السادس
٣٨ ...	فصل في ألقاظ مشتقة من الطبيعة وبيان أحكامها	السابع
٤١ ...	فصل في كيفية بحث العلم الطبيعي ومشاركاته لعلوم آخر إن كانت له مشاركة	الثامن
٤٦ ...	فصل في تعريف أشد العلل اهتماما للطبيعي في بحثه	التاسع
٤٨ ...	فصل في تعريف أصناف علة علة من الأربع	العاشر
٥٣ ...	فصل في مناسبات العلل د...	الحادي عشر

المقالة الثالثة

من الفن الأول

في الأمور التي للطبيعات من جهة ما لها كم وهي أربعة عشر فصلا

الفصل الأول	— فصل في كيفية البحث الذي يختص بهذه المقالة ... ١٧٧
الثاني	— فصل في التثلي والتناس والتشافع والتلاحق والاتصال والوسط والطرف ومعا وفراى ... ١٧٨
الثالث	— فصل في حالة الأجسام في انقسامها وذكر ما يختلف فيه وما يتعلق به الميطلون من الحجيح ... ١٨٤
الرابع	— فصل في إثبات الرأي الحق فيها وإبطال الباطل ... ١٨٨
الخامس	— فصل في حل شكوك الميطلين في الجزء ... ١٩٨
السادس	— فصل في مناسبات المسافات والحركات والأزمنة في هذا الشأن وتبين أنه ليس لشيء منها أول جزء ... ٢٠٣
السابع	— فصل في ابتداء الكلام في تنهى الأجسام ولانهايتها وذكر ظنون الناس في ذلك ... ٢٠٩
الثامن	— فصل في أنه لا يمكن أن يكون جسم أو مقدار أو عدد ذو ترتيب غير متناه وأنه لا يمكن أن يكون جسم متحرك بكلية أو جزئية غير متناه ... ٢١٤
التاسع	— فصل في تبين دخول ما لا يتناهى في الوجود وغير دخوله فيه وفي نقض حجج من قال بوجود ما لا يتناهى بالفعل ... ٢١٩
العاشر	— فصل في أن الأجسام متناهية من حيث التأثير والتأثر ... ٢٢٣
الحادى عشر	— فصل في أنه ليس للحركة والزمان شيء يتقدم عليهما إلا ذات البارى تعالى وأتهما لا أول لهما من ذاتهما ... ٢٣٢
الثاني عشر	— فصل في تعقب ما يقال إن الأجسام الطبيعية تتخالف عند التصغر المقرط صورها بل لكل واحد منها حد لا تخفط صورته في أقل منه وكذلك تعقب ما قيل إن من الحركات ما لا أقصر منه ... ٢٤٠
الثالث عشر	— فصل في جهات الأقسام ... ٢٤٦
الرابع عشر	— فصل في النظر في أمر جهات الحركات الطبيعية وهي المستقيمة ... ٢٥١

المقالة الرابعة

في عوارض هذه الأمور الطبيعية ومناسبات بعضها
من بعض والأمور التي تلحق مناسباتها
وهي خمسة عشر فصلا

٢٦١	فصل في الأغراض التي تشتمل عليها هذه المقالة	الفصل الأول
٢٦٢	فصل في وحدة الحركة وكثرتها	الثاني
٢٦٧	فصل في الحركة الواحدة بالجنس والنوع	الثالث
٢٧٢	فصل في حل الشكوك الموردة على كون الحركة واحدة	الرابع
٢٧٦	فصل في مضادة الحركات ولا مضامتها	الخامس
٢٨٠	فصل في تضاد الحركات وتقابلها	السادس
٢٨٩	فصل في تقابل الحركة والسكون	السابع
٢٩٢	فصل في بيان حال الحركات في جواز أن يتصل بعضها ببعض اتصالا موجزا أو امتناع ذلك فيها حتى يكون بينهما سكون لاحالة	الثامن
٣٠٠	فصل في الحركة المنتظمة بالطبع وفي إيراد فصول الحركات على سبيل الجمع	التاسع
٣٠٥	فصل في كيفية كون الحيز طبيعيا للجسم وكذلك كون أشياء أخرى طبيعية	العاشر
٣٠٨	فصل في إثبات أن لكل جسم حيزا واحدا طبيعيا وكيفية وجود الحيز لكلية جسم ولاجزائه وبسيط والمركب	الحادي عشر
٣١٣	فصل في إثبات أن لكل جسم طبيعي مبدأ حركة وضعية أو مكانية	الثاني عشر
٣٢٠	فصل في الحركة التي بالعرض	الثالث عشر
٣٢٤	فصل في الحركة القسرية وفي التي من تلقاء المتحرك	الرابع عشر
٣٢٩	فصل في أحوال العلل المحركة والمناسبات بين أعمال الحركة والمتحركة	الخامس عشر

النسخ التي قام عليها التحقيق :

- ١ - ب الأزهر.
- ٢ - ب نغ هامش الأزهر .
- ٣ - د دار الكتب المصرية .
- ٤ - سا داما د الخديدة .
- ٥ - ط طهران .
- ٦ - طا هامش طهران .
- ٧ - م المتحف البريطاني .

تصدير

وأخيرا وصلنا إلى خاتمة المطاف، بدأنا المسيرة منذ ثلاث قرن تقريبا ، وأخرجنا عام ١٩٥٢ الجزء الأول من «كتاب الشفاء» . وتابعنا السير في شوق ورغبة ، وكثيرا ما عوقت بنا زحمة الحياة والضغط المستمر على وسائل الطبع والنشر . وها نحن أولاء نخرج اليوم «كتاب السماع الطبيعي» ، وهو المجلد الثاني والعشرون ، ولتنتم لسلسلة «كتاب الشفاء» الطويلة والممتعة . وقد أسهم في هذه السلسلة أساتذة أجيال محققون متخصصون ، نذكرهم جميعا ، ونرجو للأحياء منهم الخير والعافية ودوام العطاء ، وتدعو لمن لقوا رسم أن يميزل مثوبتهم ، وأن يسبق عليهم شأبيب رحمتة .

و«كتاب السماع الطبيعي» أحد فنون طبيعيات «الشفاء» القيمة ، ولعله مع «كتاب النفس» ، وه «كتاب الحيوان» أقومها . درج فيه ابن سينا على ماحرص عليه من تفسيق وتبويب ، وبحث وتحقيق ، وشرح وتوضيح . هو مشافى ولا نزاع في ذلك ، ولكنه مشافى مستقل ، يأخذ عن أرسطو ، دون أن يتعبده فيضيف إليه ما يضيف ، ولعله في مشافيته أكثر تحررا من أمثال الاسكندر الأفروديسي بين الإغريق وثامسطيوس بين رجال مدرسة الاسكندرية .

قسم ابن سينا كتابه إلى أربع مقالات ، تدور أولاها حول الأسباب والمبادئ ، ويقف بخاصة عند المادة والصورة ، وأحوال العال المختلفة . ولم يفته أن يناقش حجج من أخطأ في تصوير البخت والاتفاق . وتنصب المقالة الثانية على الحركة ، فيقابل بين الحركة والسكون ويربط الحركة بالمكان والزمان ، ويرد على القائلين بالخللاء . وتعالج المقالة الثالثة الأجسام كلها وكيفها ، فتعرض للتقابل والتماثل والتلاحق والاتصال ، ولتناهى واللاتناهى ، وترفض نظرية الجزء الذي لا يتجزأ . وتعود المقالة الرابعة إلى موضوع الحركة والأجسام مرة أخرى ، فتعنى بوحدة الحركة ، وتحدث عن الحركة الطبيعية والقسرية وتبين أنه لا وجود للجسم بدون الحيز .

والكتاب « السماع الطبيعي لارسطو » شأن كبير عند مفكرى الإسلام ، ويظهر أنهم عرفوه لأول مرة عن طرق السريان ، وفي تسميته مايؤذن بذلك ، والأصل السرياني هو « شمعاكيانا » . ولم يقنع العرب بالترجمة عن السريانية ، بل حرصوا على أن يحصلوا على الأصل اليوناني . وأسهم في ترجمته بعض كبار المترجمين ، وعلى رأسهم حنين بن إسحق . ولم يقفوا عند النص الأرسطى ، بل بحثوا عن شروحه ، وبخاصة ماتوفر من شروح الإسكندر الأفروديسى ، وفورفوريوس ، وثامسطيوس ، ويحيى النحوى . وأقبل عليه المترجمون قبل أن يعنى به فلاسفة الإسلام وفي مقدمتهم أبو بشر بن يونس . وبقي عمدة البحث الطبيعي في الإسلام ، ولم يخرج عليه إلا من قالوا بالجواهر الفرد والجزء الذى لا يتجزأ .

* * *

و أرى لزاما على فى نهاية المطاف أن أنه بصبر محققنا وجلده ، فقد تابع السير معنا منذ البداية وإلى اليوم ، وله فى إخراج « كتاب الشفاء » شأن يذكر وعسى أن تتاح له فرصة فى إعادة طبعه .

إبراهيم مذكور

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الفن الأول من الطبيعيات في السماع الطبيعي وهو أربع مقالات

وإذ قد فرغنا بتيسير الله وعونه مما وجب تقديمه في كتابنا هذا ، وهو تعليم الباب من صناعة المنطق ، فحري بنا أن نفتتح الكلام في تعليم العلم الطبيعي على النحو الذي تقرر عليه رأينا وانتهى إليه نظرنا ، وأن يجعل الترتيب في ذلك المقام مقارنا للترتيب الذي يجرى عليه فاسفة المشائين ، فنشدد فيما هو أبعد عن البداية والنظر الأول ، والمخالف فيه أبعد من الواحد ؛ وتتساهل فيما نفس الحق تكشف عن صورته ، ونشهد على المخالف بمرائه وجهده ، وأن لا يذهب عمرنا في مناقضة كل مذهب أو العلول عن الاقتصاد في مناقضته على البلاغ . فكتبرا مانرى المتكلمين في العلوم إذا تناولوا بتقصهم مقالة واهية ، أو أكجوا ببياتهم على مسألة يلحظ الحق فيها عن كتب ،

-
- (١-٢) بسم ... مقالات : بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين وصلواته على نبيه محمد وآله أجمعين حسينا الله وحده
ولم الركيل سا ؛ بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر وأمن وتم بفضلك م .
(٢-٣) الفن ... مقالات : ساقطة من د .
(٣) وهو أربع مقالات : ساقطة من ب .
(٤) قد : ساقطة من م .
(٥) المقام : ساقطة من د ، سا ، م || مقارنا : مقاربا سا || فنشدد : وأن نشدد سا ، ط || عن : من د ، ط || والنظر الأول : والفطرة الأولى م .
(٦) الواحد : الجاهد ط || فيما : + هو ط . || ونشهد : ويسهل ط || المخالف : + فيه ط .
(٨) مناقضته : مفاوضته سا ، م ط || مقاومته ط .
(٩) أو أكجوا : وأكجوا ط .

نفضوا كل قوة ، وحققوا كل قسمة ، وسردوا كل حجة ، فإذا تلججوا في المشكل وخلصوا إلى جانب المشتبه ، مروا عليه صفحا .

ونحن نرجو أن يكون وراء ذلك سبيل مقابلة لسبيلهم ، ونهج معارض لنهجهم ، ونجتهد ما أمكن في أن ننشر عن قبلنا الصواب ، ونعرض صفحا عما نظمهم سهوا فيه ، وهذا هو الذي صدنا عن شرح كتبهم وتفسير نصوصهم ؛ إذ لم تأمن الانتهاء إلى مواضع يظن أنهم سهوا فيها ، فنضطر إلى تكلف اعتذار عنهم ، أو اختلاق حجة ومحملها لهم ، أو إلى مجاهرتهم بالنقص . وقد أغنانا الله عن ذلك ، ونصب له قوما بذلوا طوقهم فيه وفسروا كتبهم ، فمن اشتبه الوقوف على ألفاظهم ، فشرحوهم تهديده وتفسيرهم تكفيه ، ومن نشط للعالم والمعاني ، فسيجدنا في تلك الكتب مثورة وبعض ما أفاده مقدار بحثنا مع قصر عمرنا في هذا ، الكتب التي عملناها وسميناها كتاب الشفاء لي وتأيدنا ومجموعا . والله عصمتنا ، ومن ههنا نشرع في غرضنا متوكلين عليه :

١٠

(١) وسردوا : وسودوا ب ؛ ومووا سا ؛ وسوقوا م || جانب : ساقطة من ط .

(٢) عليه : ساقطة من سا .

(٣) ونحن : وإنا نحن م || وراء : ما وراء ط || ذلك : ساقطة من سا ، م || مقابلة : مقابل ط .

(٤) مجاهرتهم : مجاهدتهم ط || له : لهم ط .

(٥) فيه : ساقطة من سا .

(٦) والمعاني : والمعاني سا || مثورة : مشهورة ط || أفاده : أفنناه ب ، د ، سا ، لا ، م || هذا : هذه سا ، م .

(٧) التي : التي ب ، د ، م .

المقالة الأولى في الأسباب والمبادئ للطبيعات خمسة عشر فصلاً

- (أ) في تعريف الطريق الذي يتوصل منه إلى العلم بالطبيعات من مبادئها .
- (ب) في تعديل المبادئ للطبيعات على سبيل المصادرة والوضع .
- (ج) في كيفية كون هذه المبادئ مشتركة .
- (د) في تعقيب برمانيدس وماليسوس في أمر مبادئ الوجود .
- (هـ) في تعريف الطبيعة .
- (و) في نسبة الطبيعة إلى المادة والصورة والحركة .
- (ز) في ألفاظ مشتقة من الطبيعة وبيان أحكامها .
- (ح) في كيفية بحث العلم الطبيعي ومشاركاته بعلم آخر إن كان يشاركه .
- (ط) في تعريف أشد العلل اهتماماً للطبيعي في بحثه .
- (ي) في تعريف أصناف علة علة من الأربع .

(١-٢) المقالة فصلاً : الفن الأول من صناعة الطبيعات في السماع الطبيعي وهو أربع مقالات المقالة الأولى من الفن الأول في الأسباب والمبادئ* الطبيعات خمسة عشر فصلاً م .

(١) الأولى : + من الفن الأول ب + من الفن الأول وهو مقالان د .

(٢) خمسة عشر فصلاً : ساقطة من د ، سا .

(١-١٣) المقالة الأربع : ساقطة من ب ، د ، سا ، م .

- (ك) في مناسبات العلل .
- (ل) في أقسام أحوال العلل .
- (م) في ذكر البيحت والاتفاق والاختلاف فيهما وإيضاح حقيقة حالهما .
- (ن) في نقض حجج من أخطأ في باب الاتفاق والبيحت ونقص مذهبهم .
- (س) في أحوال العلل في المباحث وطلب العلم والجواب عنه .

[الفصل الأول]

١ - فصل

في تعريف الطريق الذي يتوصل منه إلى العلم بالطبيعات من مبادئها

- قد علمتم من الفن الذى فيه علم البرهان ، الذى تلخصناه ، أن العلوم منها كلية ، ومنها جزئية ، وعلمتم مقاييس بعضها إلى بعض ، فيجب أن تعلموا الآن أن العلم الذى نحن فى تعليمه هو العلم الطبيعى ، وهو علم جزئى بالقياس إلى ما ذكره فيما بعد ، وهو موضوعه ، إذ قد علمتم أن لكل علم موضوعا هو الجسم المحسوس من جهة ماهو واقع فى التغير ، والبحوث عنه فيه هو الأعراض اللازمة له من جهة ماهو هكذا ، وهى الأعراض التى تسمى ذاتية ، وهى الواضح التى تلحقه بما هو هو ، سواء كانت صورا أو أعراضا أو مشتقة منهما ، على ما فهمتم .

١٠

والأمور الطبيعية هى هذه الأجسام من هذه الجهة ، وما يعرض لها من حيث هى بهذه الجهة ، وتسمى كلها طبيعيا بالنسبة إلى القوة التى تسمى طبيعة ، التى ستعرفها بعد . فبعضها موضوعات لها ، وبعضها آثار وحركات وهيئات تصدر عنها . فإن كان للأمور الطبيعية مبادئ وأسباب وعالى ، ولم يتحقق العلم الطبيعى إلا منها ، فقد شرح فى تعليم البرهان ، أنه لا سبيل إلى تحقق معرفة الأمور ذوات المبادئ إلا بعد الوقوف على مبادئها والوقوف من مبادئها عليها وأن هذا النحو من التعليم أو التعلم هو الذى يتوصل منه إلى تحقق المعرفة بالأمور ذوات المبادئ .

١٥

وأیضا إن كانت الأمور الطبيعية ذوات مبادئ فلا غلو إما أن تكون تلك المبادئ لجزئى جزئى منها ولا تشترك كاقفائها فى المبادئ ، فحينئذ لا يبعد أن يفيد العلم الطبيعى إثبات إنية هذه المبادئ وتحقيق ماهيتها معا .

(٢) فصل : فصل آ ب : الفصل الأول ط ، م .

(٦) العلم : ساقطة من ط .

(٧) بالقياس به : ساقطة من سا ، م .

(٨) التغير : التغير ط || هكذا : كذا ط || وهى : وهو سا ، م .

(٩) سواء : ساقطة من ب ، سا ، م .

(١١) بهذه : هذه سا .

(١٢-١٧) الطبيعية معا : ساقطة من د .

(١٣) منها : بها ط .

(١٥) وإن : فإن سا ، ط ، م || التجر : التجر ط || أو التعلیم : والتعلیم ط ، م .

وإن كانت الأمور الطبيعية تشترك في مبادئ أولى تم جميعها ، وهى التى تكون مبادئ لموضوعها المشترك ولأحواها المشتركة لعالمة ، فلا يكون إثبات هذه المبادئ إن كانت محتاجة إلى الإثبات على صناعة الطبيعة كما علم فى الفن المكتوب فى علم البرهان ، بل على صناعة أخرى . وأما قبول وجودها وصعها ، وتصور ماهيتها محققا فيكون على الطبيعي .

• وأيضا إن كانت الأمور الطبيعية ذوات مبادئ عامة لجميعها ، وذوات مبادئ أخص منها ، يكون مثلا الجنس من أجناسها ، مثل مبادئ النامية منها ذوات مبادئ أخص من الأخص تكون مثلا لنوع من أنواعها مثل مبادئ النوع الإنسانى منها ، وكانت أيضا ذوات عوارض ذاتية عامة لجميعها ، وأخرى عامة للجنس ، وأخرى عامة لنوع . فإن وجه التعليم والتعلم العقلى فيها أن يبتدأ بما هو أهم ، ونسلك إلى ما هو أخص . لأنك تعلم أن الجنس جزء حد النوع ، فتعرف الجنس يجب أن يكون أقدم من تعرف النوع لأن المعرفة بجزء الحد قبل المعرفة بالحد ، وتصوره قبل الوقوف على المحدود . وإذ كنا نعى بالحد ما يحقق ماهية المحدود ، فإذا كان كذلك فالمبادئ التى للأمور العامة يجب أن تعرف أولا حتى تعرف الأمور العامة ، والأمور العامة يجب أن تعرف أولا حتى تعرف الأمور الخاصة .

فيجب أن ننشئ فى التعليم من المبادئ التى للأمور العامة ، إذ الأمور العامة ، أعرف عند عقولنا ، وإن لم تكن أعرف عند الطبيعة ، أى لم تكن الأمور المقصودة فى الطباع لتتم الوجود بذاتها . فإن المقصود فى الطبيعة ليس أن يوجد حيوان مطلقا ولا جسم مطلقا ، بل أن توجد طبائع النوعيات ، والطبيعة النوعية إذا وجدت فى الأعيان كان شخصا ما .

فالمقصود - إذن أن توجد طبائع النوعيات أشخاصا ما فى الأعيان ، وليس المقصود هو الشخص العين إلا فى الطبيعة الجزئية الخاصة بذلك الشخص . ولو كان المقصود هنا الشخص العين ، لكان الوجود ينتقص نظامه بفساده وعلمه ، كما لو كان المقصود هو الطبيعة العامة والجنسية ، لكان الوجود والنظام يتم بوجوده

(١-١٩) وإن ... بوجوده : ساقطة من د .

(٢) إثبات : + إثبات م || عل : إلى سا ، م .

(٣) عل : إلى م .

(٤) النامية : السياسة سا || منها ذوات : منها ذوات سا ؛ وذوات م .

(٥) وكانت : فكانت م .

(٦) فيها : منها سا ، م || يبتدأ : نبدأ ط .

(٧) الجنس جزء : الجزء سا .

(٨) وإذ : إذ سا ، م || نعى : نعتنا ط ؛ ساقطة من سا ، م .

(٩) تعرف : + هى سا ، م .

(١٠) لتتم : نتم ط .

(١١) مطلقا (الأول) : مطلق ط ، م || مطلقا (الثانية) : مطلق ط ، م .

(١٢) كان : كانت م . (١٣) ينتقص : ينتقص م .

(١٤) والجنسية : إجنسية م || بوجوده : وجوده م .

مثل وجود جسم كيف كان أو حيوان كيف كان . فما أقرب إلى البيان أن المقصود هو طبيعة النوع لتوجد شخصا ، وإن لم يعن وهو الكامل ، وهو الغاية الكلية . فالأعرف عند الطبيعة هو هذا ، وليس هو أقدم بالطبع إن عتبنا بالأقدم ما قيل في قاطيغوريوس ، ولم نعن بالأقدم الغاية . والناس كلهم كالمشركين في معرفة الطبايع العامة والجنسية ، وإنما يتميزون بأن بعضهم يعرف النوعيات ويتبني إليها ويعين في التفصيل ، فبعضهم يقف عند الجنسية ، وبعضهم مثلا يعرف الحيوانية ، وبعضهم يعرف الإنسانية أيضا والفردية .

وإذا انتهت المعرفة إلى الطبايع النوعية وما يعرض لها ، وقف البحث ولم ينل بما يفوقها من معرفة الشخصيات ولا مالت إليها نفوسنا البتة . فبين أنا إذا قايسنا ما بين الأمور العامة والخاصة ، ثم قايسنا بينهما معا وبين العقل وجدنا الأمور العامة أعرف عند العقل . وإذا قايسنا بينهما معا وبين نظام الوجود والأمر المقصود في الطبيعة الكلية ، وجدنا الأمور النوعية أعرف عند الطبيعة ، وإذا قايسنا بين الشخصيات المعينة وبين الأمور النوعية ونسبناها إلى العقل ، لم نجد للشخصيات المعينة عند العقل مكان تقدم وتأخر إلا أن تشارك القوة الخامسة التي في الباطن .

فحينئذ تكون الشخصيات أعرف عندنا من الكليات ، فإن الشخصيات ترسم في القوة الخامسة التي في الباطن ، ثم يقتبس منه العقل المشاركات والمباينات فيتزج طبايع العاميات النوعية . وإذا نسبناها إلى الطبيعة وجدنا العامة النوعية أعرف وإن كان ابتداء فعلها من الشخصيات المعينة . فإن الطبيعة إنما تقصد من وجود الجسم أن يتوصل به إلى وجود الإنسان وما يجانسه ، ويقصد من وجود الشخص المعين الكائن القاصد ، أن تكون طبيعة النوع موجودة ، وإذا أمكنها حصول هذا الفرض في شخص واحد وهو الذي تكون مادته غير مدعنة للتغير والفساد ، لم يحتاج إلى أن يوجد للنوع شخص آخر كالشمس والقمر وغيرها . على أن الحس والتخيل في إدراكهما للجزئيات أيضا يتبدآن أول شيء من تصور شخص هو أكثر مناسبة للمعنى العامي حتى يبلغ تصور الشخص المسمى هو شخص صرف من كل وجه .

وأما بيان كيفية هذا ، فهو أن الجسم معنى عام ، وله بما هو جسم أن يتشخص ، فيكون هذا الجسم

(١-٢) مثل هذا الجسم : ساقطة من د .

(١) إلى : من سا ، م || النوع : جنوع م .

(٢) هو (الثانية) : ساقطة من سا ، م .

(٤) فيقسمهم : ويضمهم ط .

(٧) نفوسنا : ساقطة من سا || نفوسنا البتة : ساقطة من م .

(٧-٨) وبين : معا : ساقطة من سا .

(١٠) آتي : ساقطة من سا ، م .

(١٤) العامة : العامة ب || فإن : فلإنجاب .

(١٧) أن الحس : الحس م .

(١٩) صرف : ساقطة من ط .

والحيوان أيضا معنى عام وأخص من الجسم ، وله بما هو حيوان أن يتشخص ، فيكون هذا الحيوان والإنسان أيضا معنى عام وأخص من الحيوان ، وله بما هو إنسان أن يتشخص ، فيكون هذا الإنسان .

فإذا نسبنا هذه المراتب إلى القوة المدركة ، وراعينا في ذلك نوعين من الترتيب ، وجدنا ما هو أشبه بالعام وأقرب مناسبة له هو أعرف : فإنه ليس يمكن أن يدرك الجسم والتخيل أن هذا هو هذا الحيوان ، إلا وأدرك أنه هذا الجسم ، وأن يدرك أنه هو هذا الإنسان إلا وأدرك أنه هذا الحيوان وهذا الجسم ، وقد يدرك أنه هذا الجسم إذا لمحه من بعيد ولا يدرك أنه هذا الإنسان .

فقد بان ووضح أن حال الحس أيضا من هذه الجهة كحال العقل ، وأن ما يناسب العام أعرف في ذاته أيضا عند الحس . وأما في الزمان ، فإن التخيل إنما يستفيد من الحس شخصا من النوع غير محدود بخاصيته . فأول ما يرسم في خيال الطفل من الصور التي يحسها على سبيل تأثر من تلك الصور في الخيال هو صورة

شخص رجل أو شخص امرأة من أن يتميز رجل هو أبوه عن رجل ليس هو أباه ، وامرأة هي أمه عن امرأة ليست هي بأمه ، ثم يتميز عنده رجل هو أبوه ورجل ليس هو أباه ، وامرأة هي أمه وامرأة ليست هي أمه ، ثم لا يزال تتفصل الأشخاص عنده سيرا يسيرا . وهذا الخيال الذي يرتسم فيه مثلا من الشخص

الإنساني مطلقاً غير محصور ، هو خيال المعنى الذي يسمى منتشرًا وإذا قيل شخص منتشر لهذا ، وقيل شخص منتشر لما ينطبع في الحس من شخص لامحالة من بعيد إذا ارتسم أنه جسم من غير إدراك حيوانية أو إنسانية فإنما يقع عليهما اسم الشخص المنتشر باشتراك الاسم . وذلك أن المفهوم من لفظ الشخص المنتشر بالمعنى الأول هو أنه شخص ما من أشخاص النوع الذي ينسب إليه ، غير معين كيف كان وأي شخص كان ، وكذلك

رجل ما وامرأة ما . فيكون كان معنى الشخص وهو كونه غير منقسم إلى عدة من يشاركه في الحد قد انضم إلى معنى الطبيعة الموضوعة للنوعية أو للصنفية وحصل منهما معنى واحد يسمى شخصا منتشرًا غير معين ،

(١٨-١) والحيوان معنى : ساقطة من د .

(١) معنى : بمعنى م || وأخص : أخص سا .

(٢-١) وأخص ... عام : ساقطة من م .

(٤) هذا (الثانية) : ساقطة من سا .

(٥) وأدرك أنه : + هو سا ، ط ، م .

(٨) شخصا : شخصيات م .

(٩) في الخيال : ساقطة من ط .

(١١) وامرأة (الثانية) : عن امرأة سا .

(١٢) أمه : بأمه سا ، ط ، م .

(١٤) حيوانية أو إنسانية : حيوانيته أو إنسانيته ط .

(١٥) عليها : عليها ط .

(١٦) أشخاص : الأشخاص ط .

(١٧) ما (الأول) : ساقطة من سا ، م .

(١٨) النوعية : النوعية م || للصنفية : الصنفية ط .

كأنه مايل على قولنا حيوان ناطق مائت هو واحد، ولا يقال على كثرة وعيد بهذا الحد فيكون حد الشخصية مضاعفا إلى حد طبيعة النوعية. وبالجملة هذا هو شخص غير معين. وأما الآخر فهو هذا الشخص الجسماني المعين ولا يصلح أن يكون غيره، إلا أنه يصلح عند الذهن أن يضاف إليه معنى الحيوانية أو معنى الجمادية لشك الذهن، ولأن الأمر في نفسه صالح لأن يضاف إلى تلك الجنسية، أي المعنيين منها كان.

- فالشخص المتشتر بالمعنى الأول، يصلح عند الذهن أن يكون في الوجود أى شخص كان من ذلك الجنس أو النوع الواحد. وبالمعنى التالى ليس يصلح في الذهن أن يكون أى شخص كان من ذلك النوع، بل لا يكون غير هذا الواحد المعين لكنه يصلح عند الذهن صلوح الشك والتجوز أن يتعين بحيوانية معينة مثلا دون جمادية معينة أو جمادية دون حيوانية، تعينا بالقياس إليه بعد حكمه أنه في نفسه لا يجوز أن يكون صالحا للأمرين بل هو أحدهما متعينا. هذا وههنا مقايسة أيضا بين العلل والمعلولات، ومقايسة بين الأجزاء البسيطة والمركبات:
- فإذا كانت العلل داخلة في قوام المعلولات وكالأجزاء لها، مثل حال الخشب والشكل بالقياس إلى السرير، فإن نسبتهما إلى المعلولات نسبة البسائط إلى المركبات. وأما إذا كانت العلل مبانة للمعلولات، مثل التجار للسرير، فهناك نظر آخر، ولكلنا المقايستين نسبة إلى الحس وإلى العقل وإلى الطبيعة. فأما المقايسة مابين الحس وبين العلل والمعلولات على أن العلل مبانة، فإن كانت العلل والمعلولات محسوسة، فلا كثير تقدم وتأخر لأحدهما على الآخر حسا، وإن كانت غير محسوسة فلا نسبة لأحدهما إلى الحس وكذلك حكم الخيال. وأما عند العقل، فإن العقل ربما وصلت إليه العلة قبل المعلول. فملك من العلة إلى المعلول، كما إذا رأى الإنسان القمر مقارنا لكوكب درجته عند الجوزهر، وكانت الشمس في الطرف الآخر من القطر فحكم العقل بالكسوف، وكما إذا علم أن المادة متحركة إلى عفن فيعلم أن الحمى كائنة. وربما وصل إليه المعلول

(١٤-١) كأنه كانت : ساقطة من د .

(١) ولا يقال : لا يقال ما ، ط // وعيد : ويحدد ب // بهذا : لهذا ط .

(٢) طبيعة : الطبيعة ط .

(٤) لأن : أن سا ، م .

(٦) وبالمعنى : بالمعنى م // ذلك : + الجنس أو ط .

(٧) لكنه : لكن ط .

(٧) يتعين : يمين ط // جمادية : + معينة ط

(٨) حيوانية : + معينة ط // تعينا : يقينام .

(٩) متعينا : معينا ط // هذا : فهذا ط ؛ وهذا م .

(١١) نسبتهما : نسبتهما من سا ، ط ، م .

(١٢) فهناك : فههنا ط .

(١٤) حل : عند ط ، م .

(١٦) لكوكب : لكواكب م // الطرف : الطريق د // فحكم : فيحكم ط .

(١٧) فيعلم : فيعلم د .

قبل العلة فسلك المعلول إلى العلة . وقد يعرف المعلول من قبل العلة تارة من طريق الاستدلال ، وتارة من طريق الحس ، وربما عرف أولا معلولا فسلك منه إلى العلة ثم سلك من العلة إلى معلول آخر ، وكأننا قد أوضحنا هذه المعاني في تعليمتنا لصناعة البرهان .

وأما مناسبة هذه العلل المفارقة للمعلولات بحسب القياس إلى الطبيعة ، فإن ما كان منها علة على أنه غاية فهو أعرف عند الطبيعة ، وما كان منها علة على أنه فاعل وكان فاعلا لآخر أن وجوده ليكون فاعلا لما يفعله فإنه أعرف عند الطبيعة من المعلول ، وما كان وجوده في الطبيعة ليس لذاته بل ليفعل ما يكون عنه حتى يكون المفعول غاية لاله في فعله فقط بل له في وجود ذاته إن كان مافي الطبيعة شئ هذا صفته ، فليس هو أعرف من المعلول ، بل المعلول أعرف في الطبيعة منه .

وأما نسبة أجزاء المركبات إلى المركبات منها فإن المركب أعرف بحسب الحس ، إذ الحس يتناول أولا الجملة ويدركها ثم يفصل ، وإذا تناول الجملة تناوّلها بالمعنى الأعم أي أنه جسم أو حيوان ثم يفصلها . وأما عند العقل فإن البسيط أقدم من المركب ، فإنه لا يعرف طبيعة المركب إلا بعد أن يعرف بسائطه ، فإن لم يعرف بسائطه فقد عرفه بعرض من أعراضه أو جنس من أجناسه ولم يصل إلى ذاته ، كأنه عرفه مثلا جسما مستديرا أو نقيلا وما أشبه ذلك ولم يعرف ماهية جوهره .

وأما عند الطبيعة ، فإن المركب هو المقصود فيها في أكثر الأشياء والأجزاء ، يقصدها ليحصل فيها قوام المركب ، فالأعرف عند العقل من الأمور العامة والخاصة من الأمور البسيطة والمركبة هو العامة والبسيطة وعند الطبيعة هو الخاصة النوعية والمركبة . لكنه كما أن الطبيعة تبتلى في الإيجاد بالعوام والبساط ، ومنها توجد ذوات المقصلات النوعية وذوات المركبات . فكل تلك التعلم يبتدىء من العوام والبساط ، ومنها يوجد العلم بالنوعيات والمركبات ، وكلاهما يقف قصده الأول عند حصول النوعيات والمركبات .

(١) من (الأول) : ساقطة من م .

(٢) فسلك : فليسا م || منه : فيه سا || معلول : المعلول ط .

(٤) أنه : أنها ب ط .

(٦) ليفعل : لتفعل ب .

(٨) في : عنه طا .

(٩) بحسب : عند ط || إذ : فإن ط ؛ ساقطة من م .

(١١) يمد : ساقطة من سا . (١٢) فقد : قدم .

(١٣) وما أشبه : أو ما أشبه سا ، م . || ما هي جوهره : ماهية وجوهره ط .

(١٤) فيها : منها ط || يقصدها : يقصد ، سا ، م . || فيها : منها سا ، م .

(١٦) أن : كان د ، ط || في الإيجاد : بالإيجاد سا || بالعوام : بالقوام ط .

(١٧) فكل ذلك : وكذلك م || التعلم : المتعلم ط ؛ التعلم م .

(١٨) قصده : قصد ط .

[الفصل الثاني]

ب - فصل

في تعديد المبادئ، للطبيعيات على سبيل القصادة والوضع

- ثم إن للأمور الطباعية مبادئ، وسنعلها ونضعها على ما هو الواجب فيها، ونعطى ماهياتها . فنقول .
- ٥ إن الجسم الطبيعي هو الجوهر الذى يمكن أن يفرض فيه امتداد، وامتداد آخر مقاطع له على قوائم، وامتداد ثالث مقاطع لها جميعا على قوائم . وكونه بهذه الصفة هو الصورة التى بها صار جسما . وليس الجسم جسما بأنه ذو امتدادات ثلاثة مفروضة ، فإن الجسم يكون موجودا جسما وثابتا وإن غيرت الامتدادات الموجودة فيه بالفعل فإن الشمة أو قطعة من الماء قد تحصل فيها أبعاد بالفعل طولا وعرضا وعمقا محدودة بأطرافها ، ثم إذا استبدل شكلا بطل كل واحد من أعيان تلك الأبعاد المحدودة وحصلت أبعاد وامتدادات أخرى ، والجسم باق بجسميته لم يفسد ولم يتبدل ، والصورة التى أوجبتها لهو هى أنه بحيث يمكن أن يفرض فيه تلك الامتدادات ثابتة لا تبطل .
- ١٠ وقد أشير لك إلى هذا فى غير هذا الموضع ، وعلمت أن هذه الامتدادات المعينة هى كمية أقطاره وهى تلحقه وتتبدل ، وصورته وجوهره لا يتبدل ، وهذه الكمية ربما تبعت تبدل أعراض فيه أو صور ، كالماء يسخن فيزداد حجما . لكن هذا الجسم الطبيعي من حيث هو جسم طبيعي له مبادئ ومن حيث هو كائن فاسد بل متغير بالجمله له زيادة فى المبادئ . فالمبادئ التى بها تحصل جسميته ، منها ما هو أجزاء من وجوده وحاصلة فى ذاته ، وهذه أولى عندهم بأن تسمى مبادئ، وهى اثنان : أحدهما قائم منه مقام الخشب من السرير ، والآخر قائم منه مقام صورة السريرية وشكلها من السرير . فالقائم منه مقام الخشب من السرير يسمى هيوئى وموضوعا

(١) فصل : فصل ب ب ، الفصل الثانى ط ، م .

(٢) تعديد : تعديل د ؛ تقسمه سا || والوضع : والمواضع د .

(٤) للأمور : الأمور سا .

(٥) وامتداد : فامتداد د .

(٦) جميعا : ساقطة من سا || صار : + الجسم سا ، م || فو : فوات سا .

(٧) غيرت : غير د || الامتدادات : الأبعاد والامتدادات م .

(٨) محدودة : محدود م .

(١٠) يفسد : يفسد م .

(١١) لك : ساقطة من م .

(١٣) فاسد : وفاسد د ، ط .

(١٥) اثنان : اثنتان ط .

(١٥ - ١٦) : الآخر ... الخشب من السرير : ساقطة من سا . (١٦) السريرية وشكلها : السرير وشكل ط ،

ومادة وعنصرًا واسطقسا بحسب اعتبارات مختلفة ، والقائم منها مقام صورة السريرية يسمى صورة . فإذا ن صورة الجسمية إما متقدمة لساثر الصور التي للطبيعات وأجناسها وأنواعها، وإما مقارنة لها لا تنفك هي عنها . فيكون هذا الذي هو للجسم كالخشب للسرير ، هو أيضا لساثر ذوات تلك الصور لهذه المنزل، إذ كلها متقررة الوجود مع الجسمية فيه ، فيكون ذلك جوهرًا إذا نظر إلى ذاته غير مضاف إلى شيء وجد تخالفا في نفسه عن هذه الصور بالفعل ، ويكون من شأنه أن يقبل هذه الصورة أو يقرن بها . أما من شأن طبيعته المطلقة الكلية كأنها جنس لنوعين : للمتقدمة والمقارنة، وكل واحد منهما يختص بقبول بعض الصور دون بعض بعد الجسمية وأما من شأن طبيعة هي بعينها مشتركة للجميع ، فتكون بكليتها من شأنها أن تقبل كل هذه الصور بعضها مجتمعة تتعاقب ، وبعضها متعاقبة فقط ، فيكون في طبيعتها مناسبة مامع الصور على أنه قابل لها وتكون هذه المناسبة كأنها رسم فيها وظل خيال من الصورة ، وتكون الصورة هي التي تكمل هذا الجوهر بالفعل .

- ١٠ فليوضع أن للجسم بما هو هيولى ، ومبدأ هو صورة ، إن شئت صورة جسمية مطلقة أو شئت صورة : نوعية من صور الأجسام ، وإن شئت صورة عرضية ، إذا أخذت الجسم من حيث هو كالأبيض أو القوى أو الصحيح . وليوضع له أن هذا الذي هو هيولى لا يتجرد عن الصورة قائما بنفسه البتة، ولا يكون موجودا بالفعل إلا بأن تحصل الصورة فيوجد بها بالفعل ، وتكون الصورة التي تزول عنه ، لولا أن زوالها إنما هو مع حصول صورة أخرى تنوب عنها وتقوم مقامها ، تفسد منها الهيولى بالفعل . وهذه الهيولى من جهة أنها بالقوة قابلة للصورة أو لصور فتسمى هيولى لها ، ومن جهة أنها بالفعل حاملة للصورة فتسمى في هذا الموضع موضوعا لها . وليس معنى الموضوع هنا معنى الموضوع الذي أخذناه في المنطق جزء رسم الجوهر ، فإن الهيولى

- (١) السريرية : السرير ط || فاذن : والصورة سا .
 (٢) الصور : الصورة ط || وأجناسها : أجناسها ط || عنها : عه سا م .
 (٣) الصور : الصورة م || هذه : فهذه د ، سا .
 (٤) وجد : واحد م || هن : من د .
 (٥) الصور : الصورة م || الصورة : الصور سا || بها : به م || طبيعته : الطبيعة م .
 (٦) المتقدمة : المتقدمة سا ط || والمقارنة : والمقارنة م ط || منها : منها ط || بعض : ساقطة من سا .
 (٧) طبيعة : الطبيعة ط .
 (٨) تتعاقب : وتتعاقب ط .
 (٩) كأنها : كأنها سا ط || الصورة (الأولى) : الصور د ، ط ، م .
 (١٠) فليوضع : فليوضع سا م ط || هيولى : الهيولى ط || أو شئت : وإن شئت ط .
 (١١) لأن : لأن د || لا يتجرد : لا يتجرد سا || قائما بنفسه : قائمة بنفسها سا ط ، م || موجودا : موجودة سا ط ، م .
 (١٢) فيوجد : فيوجد سا || عنه : عنها سا م ، ساقطة من ط .
 (١٣) تفسد : لتفسد سا م || وهذه : وهذا ط .
 (١٤) قابلة : قابل ط || أو صور : ساقطة من د || تسمى : يسمى ط .
 (١٥) الجوهر : الجوهر سا م .

لا تكون موضوعا بذلك المعنى البتة ، هذا ومن جهة أنها مشتركة للصور كلها تسمى مادقوطينة ، ولأنها تحل
إليها بالتحليل . فتكون هي الجزء البسيط القابل للصورة من جملة المركب تسمى اسطقسا ، وكذلك كل مايجرى
في ذلك مجراها ، ولأنها يبتدئ منها التركيب في هذا المعنى بعينه تسمى عنصرا ، وكذلك كل مايجرى في ذلك
مجراها وكأنها إذا ابتدئ منها تسمى عنصرا وإذا ابتدئ من المركب وانتهى إليها تسمى اسطقسا ، إذ الاسطقس
هو أبسط أجزاء المركب .

فهذه هي المبادئ الداخلة في قوام الجسم . وللجسم مبادئ فاعلة وغائية .

والفاعلة هي التي طبعت الصورة التي للأجسام في مادتها ، فقومت المادة بالصورة وقومت منها المركب
يفعل بصورته وينفعل بمادته .

والغائية هي التي لأجلها ما طبعت هذه الصور في المواد .

- ١٠ ولما كان كلامنا ههنا في المبادئ المشتركة ، فيكون الفاعل المأخوذ ههنا هو المشترك ، والغاية المعبرة
ههنا هي المشترك فيها . والمشارك فيه ههنا يعقل على نحوين : أحدهما أن يكون الفاعل مشتركا فيه على أنه يفعل
الفعل الأول الذي يرتب عليه سائر الأفاعيل ، كالذي يفيد المادة الأولى الصورة الحسية الأولى إن كان
شيئاً كذلك على ما نعلمه في موضعه فيكون يفيد الأصل الأول ، ثم من بعد ذلك يتم كون ما بعده ، وتكون
الغاية مشتركا فيها بأنها الغاية التي يؤمها جميع الأمور الطبيعية إن كانت غاية لذلك ، على ما نعلمه في موضعه .
وهذا نحو .

- ١١ والنحو الآخر أن يكون المشترك فيه بنحو العموم كالفعل الكل المقول على كل واحدة من الفاعلات الجزئية
للأمر الجزئية والغاية الكلية المقولة على كل واحدة من الغايات الجزئية للأمر الجزئية .

-
- (١) تتحلل : منحل ط ، م .
(٢) بالتحليل : التحليل د || فتكون : فكون د || الحز : آخر م .
(٣-٤) ولأنها مجراها : ساطقة من سا .
(٥) وكأنها : فكأنها ط ، م .
(٦) للمبادئ : أيضا سا ، م || فاعلة : فاعلية ط ، م .
(٧) والفاعلة : والفاعلية ط ، م || منها : منها ط || المركب : بالمركب ط .
(٨) المواد : المراد د .
(٩) فيكون : فكون م || المعبرة : المعبرة سا ، م .
(١٠) المشترك : مشتركة د || والمشارك : المشتركة د .
(١١) الصورة : والصورة ط .
(١٢) فيكون يفيد : فيكون يفيد د ؛ فيفيد ط .
(١٣) يؤمها : يؤمها ط || غاية لذلك : غاية كذلك د ، سا ؛ غايته كذلك ط || إن كانت غايته لذلك : ساطقة من م .
(١٤) المشترك : المشتركة د ؛ مستتركا ط || فيه : + مشتركا فيه سا ، م .
(١٥) واحدة : واحد ب ، سا .

والفرق بين الأمرين أن المشترك بحسب المعنى الأول يكون في الوجود ذاتا واحدة بالعدد يشير العقل إليها بأنها هي ، من غير أن يجوز فيها قولاً على كثيرين ، والمشارك بحسب المعنى الثاني لا يكون في الوجود ذاتا واحدة ، بل أمراً معقولا يتناول ذاتا كثيرة تشترك عند العقل في أنها فاعلة أو غاية ، فيكون هذا المشترك مقولا على كثيرين :

٥ فالبدء الفاعلي المشترك للجميع بالنحو الأول إن كان للطبيعات مبدأ فاعلي من هذا النحو ، فلا يكون طبيعيا ، إذ كان كل طبيعي فهو بعد هذا المبدأ ، وهو منسوب إلى جميعها بأنه مبلوّه لأنه طبيعي . فلو كان المبدأ طبيعيا لكان حيثئذ مبدأ لنفسه ، وهذا محال ، أو يكون المبدأ الفاعلي غيره ، وهذا خلف . فإذا كان كذلك لم يكن للطبيعي بحث عنه بوجه إذا كان لا يتخالط الطبيعات بوجه ، وعساه أن يكون مبدأ للطبيعات ولموجودات غير الطبيعات ، فتكون عليه أعم وجودا من عليه ما هو علة للأمور الطبيعية خاصة ، ومن الأمور التي لها نسبة خاصة إلى الطبيعات إن كان شيء كذلك .

١٥ نعم ، قد يجوز أن تكون في جملة الأمور الطبيعية ماهو مبدأ فاعلي لجميع الطبيعات غير نفسه ، لا مبدأ فاعلي لجميع الطبيعات مطلقاً ، والمبدأ الفاعلي المشترك بالنحو الآخر . فلا عجب لو بحث الطبيعي عن حاله ، ووجه ذلك البحث أن يتعرف حال كل ماهو مبدأ فاعلي لأمر من أمور الطبيعية أنه كيف قوته وكيف تكون نسبتة إلى معلوله في القرب والبعد والموازاة والملاقاة وغير ذلك ، وأن يبرهن عليه . فإذا فعل ذلك ، فقد عرف طبيعة الفاعل العام المشترك للطبيعات بهذا النحو ، إذ عرف الحال التي تخص ماهو فاعل في الطبيعات وعلى هذا القياس فاعرف حال المبدأ الثاني .

وأما أن المبادئ هي هذه الأربعة وسيفصل الكلام فيها بعد ، فهو موضوع للطبيعي مبرهن عليه في الفلسفة الأولى . هذا ، وأما الجسم من جهة ماهو متغير أو مستكمل أو حادث كائن ، فإن له زيادة مبدأ ، وكونه

(١) بالعدد : ساقطة من سا .

(٢) بأنها : أنها د ، سا م .

(٣) الفاعل : الفاعل د .

(٤) لأنه : لأنه سام .

(٥) مبدأ : يبدأ سا || المبدأ : + الأول د ، سا م || الفاعل : + على م .

(٦) بحث : يبحث ب || إذا : إذ د ، سا م || لا يتخالط : لا يتخالط ط || أن : ساقطة من سا || بوجه ... الطبيعات : ساقطة من د .

(٧) حلية : حليته ط .

(٨) كان : + كل ط .

(٩) يتصرف : يتصرف ط || أمور الطبيعة : أمور الطبيعة سا ، الأمور الطبيعية ط ، م || تكون : ساقطة من سا .

(١٠) بهذا : فلذا سا || إذ : إذا سا || في الطبيعات : للطبيعات د ، ط

(١١) من الطبيعات : ساقطة من م .

(١٢) وسيفصل : فسيفصل سا ؛ فنفسل ط ؛ مرستفصل م || مبرهن : يبرهن سا .

متغيراً هو غير كونه مستكملاً . والمفهوم من كونه حادثاً وكائناً هو غير المفهوم من كليهما جميعاً . فإن المفهوم من كونه متغيراً هو أنه كان بصفة حاصلة بطلت وحدثت له صفة أخرى فيكون هناك شيء ثابت هو المتغير وحالة كانت موجودة فعملت وحالة كانت معلومة فوجدت .

فبين أنه لا بد له من حيث هو متغير من أن يكون له أمر قابل لما تغير عنه ولما تغير إليه ، وصورة حاصلة وعدم لما كان مع الصورة الزائلة ، كالثوب الذي اسود والبياض والمواد ، وقد كان السواد معلوماً إذ كان البياض موجوداً . والمفهوم من كونه مستكملاً ، هو أن يحدث له أمر لم يكن فيه من غير زوال شيء عنه مثل الساكن يتحرك ، فإنه حين ما كان ساكناً لم يكن إلا عادماً للحركة التي هي موجودة له بالإمكان والقوة فلما تحرك لم يزل منه شيء إلا العلم فقط ، ومثل اللوح الساخن كتب فيه . والمستكمل لا بد أن يكون له ذات وجدت ناقصة ، ثم كملت ، وأمر حصل فيه وعدم تقدمه ، فإن العلم شرط في أن يكون الشيء متغيراً أو مستكملاً ، فإنه لو لم يكن هناك عدم لاستحال أن يكون مستكملاً أو متغيراً بل كان يكون الكمال والصورة ١٠ حاصلة له دائماً . فإذا المتغير والمستكمل يحتاج إلى أن يكون قبله عدم حتى يتحقق كونه متغيراً أو مستكملاً : والعلم ليس يحتاج في أن يكون علماً إلى أن يحصل تغير أو استكمال . فرفع العلم يوجب رفع المتغير .

والمستكمل من حيث هو متغير ومستكمل ورفع المتغير والمستكمل لا يوجب رفع العلم . فالعدم من هذا الوجه أقدم ، فهو مبدأ إن كان كل ما كان لا بد من وجوده أي وجود كان ليوجد شيء آخر من غير انعكاس مبدأ ١٥ وإن كان ذلك لا يكفي في كون الشيء مبدأً . ولا يكون المبدأ كل ما لا بد من وجوده للأمر أي وجود كان ، بل ما لا بد من وجوده مع الأمر الذي هو له مبدأ من غير تقدم ولا تأخر . فليس العلم مبدأ ، ولا فائدة لنا في أن نناقش في التسمية ، فلنستعمل بدل المبدأ المحتاج إليه من غير انعكاس ، فنجد القابل للتغير والاستكمال ونجد العلم ونجد الصورة كلها ، محتاجاً إليه في أن يكون الجسم متغيراً أو مستكملاً . وهذا يتضح لنا بأدنى تأمل :

والمفهوم من كون الجسم كائناً وحادثاً يضطرنا إلى إثبات أمر حدث وإلى علم سبق . وأما أن هذا الحادث وهذا الكائن هل يحتاج إلى أن يتقدم كونه وحلوه وجود جوهر كان مقارناً لعلم الصورة الكائنة

(١) هو : ساقطة من م .

(٢) هو : ساقطة من سا ، م || بطلت : فبطلت د ، ط ، م .

(٤) تدير (الثانية) : تدين سا .

(٥) أسود : + وأبيض ط || إذ : إذا ط .

(١٢) يحتاج : محتاج ، ط ، م || العلم : ساقطة من د .

(١٤) ما كان : ما ص ، م . (١٥) الأمر : لأمر ط || وجود : وجوده م .

(١٦) له : ساقطة من سا || مبدأ (الثانية) : بمبدأ سا .

(١٨) ونجد (الثانية) : أو نجد || إليه : إليهم .

(٢٠) أن : ساقطة من ب ، د ط .

(٢١) إلى : ساقطة من سا ، د .

ثم فارقه وبطل عنها العدم ، فهو أمر ليس يسير لنا عن قريب بيان ذلك ، بل يجب أن نضعه للطبيعي وضعا
ونقتنه بالاستقراء ونبرهن عليه في الفلسفة الأولى :

ووبما قامت صناعة الجدل في إغادة نفس المتعلم طرفا صالحا من السكون إليه . إلا أن الصنائع البرهانية
لا تخطط بالجلد . فبالجسم له من المبادئ التي ليست مفارقة له ولما فيه بالقوام ، ولإياها تخص باسم المبادئ . أما
من حيث أنه جسم مطلقا فالهيوى والصورة الجسمية المذكورة التي يلزمها الكميات العرضية أو الصورة النوعية
التي تكمله ، وأما من حيث هو متغير أو مستكمل أو كائن فقد زيد له نسبة العدم المقارن لهيولاه قبل كونه
ويكون مبدأ على ما قبل . فإن أخذنا مايم المتغير والمستكمل والكائن كانت المبادئ هيوى وهياة وعدما ، وإن
تخصصنا المتغير كانت المبادئ هيوى ومضادة . فإن المتوسط إنما يتغير عنه وإليه من حيث فيه ضدية ما ،
ويشبه أن يكون الفرق بين المضادة والهياة والعدم مما قد عرفته ، ويحصل لك بما علمت : والجوهر من حيث
هوجوهر فهيئة صورة ، وقد عرفنا الفرق بين الصورة والعرض . وأما المتغيرات والمستكمالات لافى الجوهرية
فهيئاتها عرض ، وقد جرت العادة أن تسمى كل هيئة في هذا الموضع صورة . فلنسم كل هيئة صورة ونعنى
ونعنى به كل أمر يحدث في قابل يصير له موصوفا بصفة مخصوصة ، والهيوى تفارق كل واحد منهما بأن
توجد مع كل واحد منهما بإحاطها ، والصورة تفارق العدم بأن الصورة ماهية بنفسها زائدة الوجود على الوجود
الذى للهيوى ، والعدم لايزيد وجودا على الوجود الذى للهيوى ، بل تصحبه حال مقايسته إلى هذه الصورة
إذا لم تكن موجودة ، وكانت القوة على قبولها موجودة . وهذا العدم ليس هو العلم المطلق ، بل عدم له نحو
من الوجود ، فإنه عدم شئ مع تهيؤ واستعداد له فى مادة معينة ، فإنه ليس الإنسان يكون عن كل للإنسانية
بل عن الإنسانية فى قابل للإنسانية . فالكون بالصورة لابلالعدم ، والفساد بالعدم لابلالصورة . وقد يقال إن

(١) يسر : بين ب ، د ، سا ؛ بين م || للطبي : الطبي ط .

(٢) الأولى : ساقطة من سا .

(٣) قلت : أقامت د || لايه : ساقطة من .

(٤) وإياها : ساقطة من سا .

(٥) أنه : هر سا م || أو الصورة : والصورة ط .

(٦) وأما : ساقطة من م || نسبة : نسبة سا ، م ؛ بلبه ط || لعدم ط || المقارن : المارق م .

(٧) عدما : ساقطة من سا .

(٨) المبادئ : ساقطة من سا .

(٩) بما علمت : فيما علمت د ؛ فيما علمت سا ، م ؛ بما قد علمت ط .

(١٠) فهيئة : فهيئة سا ، م .

(١٢) يحدث : يحدث سا || بأن : بأنها سا ، ط ، م .

(١٣) بإحاط : بإحاط م || ماهية : ما ، سا ، م الوجود : لوجود د .

(١٤) والعدم ... للهيوى : ساقطة من سا .

(١٦) للإنسانية : الإنسانية ط .

(١٧) فالكون : والكون سا ، ط ، م .

الشيء كان عن الميوني وعن العدم ، ولا يقال إنه كان عن الصورة ، فيقال إن السرير كان عن الميوني أى عن الخشب ويقال كان عن اللاسرير ، وفى كثير من المواضع يصح أن يقال إنه كان عن الميوني ، وفى كثير منها لا يصح ودائما يقال إنه كان عن العدم ، فإنه لا يقال كان عن الإنسان كاتب ، بل يقال إن الإنسان كان كاتباً ، ويقال عن النطفة كان إنسان ، ويقال عن الخشب كان سرير ، والسبب فى ذلك إما فى النطفة فلأنها خملت صورة النطفية فيكون ههنا لفظة "عن" تدل على معنى بعد كما تدل فى قولهم "كان" عن العدم ، كما يقال إنه كان عن الإنسان إنسان أى بعد اللإنسانية وأما فى الخشب فحيث يقال أيضا عن الخشب كان سرير فكان الخشب ، وإن لم يخل عن صورة الخشب فقد خلا عن صورة ما إذ الخشب مالم يتغير فى صفة من الصفات وشكل من الأشكال بالنحت والتجر لا يكون عنه السرير ولا يتشكل بشكله ، فيشبه النطفة من وجه ، إذ كل منهما قد تغير عن حال فيستعمل فيه أيضا لفظة "عن" :

- فهذان الصنفان من الموضوعات والميوليات يقال فيها "عن" بمعنى "بعد" ، وصنف من الموضوعات يستعمل فيه لفظة "عن" ولفظة "من" على معنى آخر . وبيان ذلك أنه إذا كانت موضوعات الصورة من الصور إنما يوضع لها بالزواج والتركيب ، فقد يقال إن الكائن يكون عنها ويدل بلفظة "عن" ولفظة "من" على أن الكائن متقوم منها ، كقولنا كان عن الزواج والعنقص كان المداد . ويشبه أيضا أن يكون الصنف الأول يقال فيه لفظة "عن" بمعنى مركب من البعدي وهذا المعنى ، فلأن النطفة والخشب كان عنها ما كان بمعنى أنه كان بعد أن كانت على حال ثم اسئل منهما شيء وقوم به الكائن الذى قيل إنه كان عنهما فما كان مثل النطفة والزواج فلا يقال فيه أنه كان الشيء الكائن ، فلا يقال أن النطفة كانت إنسانا أو الزواج كان حبرا ، كما يقال إن الإنسان كان كاتباً إلا بتروع من المجاز وبمعنى صار أن تغير . وما كان مثل الخشب فقد يقال فيه كلا الوجهين فيقال عن الخشب كان سرير ، وأن الخشب كان سريرا ، وذلك لأن الخشب من حيث هو خشب لا يفسد فساد النطفة ، فيشبه الإنسان من حيث يقبل الكتابة ، ولكنه مالم يخل شكلا لم يقبل شكل السرير ، فيشبه النطفة

(١) إنه : ساقطة من د ، سا ، م .

(٢) إنه : ساقطة من د ، سا || كان عند الإنسان : ساقطة من سا .

(٣) صورة : الصورة سا .

(٤) اللإنسان : إنسان سا ، م || الإنسان ط || إنسان : ساقطة من م || اللإنسانية : الإنسانية سا ، ط ، م .

(٥) لكان : لأن يع .

(٦) معنى : معنى سا .

(٧) لصورة : لصود د ، سا .

(٨) كان (الأولى والثانية) : ساقطة من سا ، م .

(٩) عنها : منها ط ، م || عنها : عنها .

(١٠) كانت : كان ب ، د ، سا ، ط .

(١١) ومعنى : وهنوح سا ، م .

(١٢) لا يفسد : ولا يفسد م .

من حيث يستحيل إلى الإنسانية ، وحيث لا يصبح من ذلك أن يقال فيه " عن " فإذا أضيف إليه العلم صح ، كما يقال عن الإنسان غير الكاتب كان كاتب ، والعلم نفسه لا يصبح فيه البتة أن يقال إلا مع لفظة " عن " فإنه لا يقال أن غير الكاتب كان كاتباً وإلا فيكون كاتباً غير كاتب . نعم إن لم يكن بغير الكاتب نفس غير الكاتب ، بل الموضوع الموصوف بأنه غير كاتب ، فربما قيل ذلك ، وأما لفظة " عن " فيصح استعمالها فيه دائماً .

على أنى لا أتشدق في هذا وما أشبهه ، فعسى اللغات تختلف في إباحة هذه الاستعمالات وخطرها ، بل أقول إذا عني بلفظة " عن " المعنيان اللذان ذكرناهما ، جازاً حيث أجزنا ، ولم يجر حيث لم يجر . وقد يذكر في مثل هذا الموضوع حال شوق الهوى إلى الصورة وتشبهها بالأنثى وتشبه الصورة بالذكر ، وهذا شيء لست أفهمه .

أما الشوق النفساني فلا يختلف في سلبه عن الهوى ، وأما الشوق التسخيري الطبيعي الذي يكون انبعائه على سبيل الانسياق ، كما للحجر إلى التسفل ليستكمل بعد نقص له في أبنه الطبيعي ، فهذا الشوق أيضاً بعيد عنه . فلقد كان يجوز أن تكون الهوى مشتاقة إلى الصورة ، لو كان هناك خلو عن الصور كلها أو ملال صورة مقارنة أو فقدان القناعة بما يحصل من الصور المكملة إياها نوحاً ، وكان لها أن تتحرك بنفسها إلى اكتساب الصورة كما للحجر في اكتساب الأبن ، إن كان فيها قوة محركة ، وليست خالية عن الصور كلها . فلا يليق بها الملل للصورة الحاصلة فيعمل في نقضها ورفضها ، فإن حصول هذه الصورة إن كان موجبا للملل لنفس حصولها ١٥ وجب أن لا يشتاق إليها وإن كان لمدة طالت ، فيكون الشوق عارضاً لها بعد حين لأمر في جوهرها ويكون هناك سبب يوجب . ولا يجوز أيضاً أن تكون غير قنعة بما يحصل ، بل مشتاقة إلى اجتماع الأضداد فيها ، فإن هذا محال ، والمحال ربما ظن أنه يشتاق إليه الاشتياق النفساني .

وأما الاشتياق التسخيري فإنما يكون إلى غاية في الطبيعة المكملة ، والغايات الطبيعية غير محالة ، ومع هذا ، فكيف يجوز أن تكون الهوى تتحرك إلى الصورة ، وإنما تأتينا الصورة الطارئة من سبب يظل صورتها ٢٠

(٢) غير : الغير ب ، د ، هـ ، ط .

(٣) غير الكاتب : عن للكاتب ط .

(٤) ولم يجر حيث لم يجر : ولم يجوزوا حيث لم يجوزوا ، م .

(٥) الموضع : الموضع ب ، د ، ط || وتشبهها : وتشبهها ب ، م || وتشبهه : وتشبهه ب ، م ، ط ، هـ .

(٦) الانسياق : انسياق ط ، الاشتياق بخ || التسفل : السفل د ، أسفل ب ، م ، الأسفل ط || يستكمل : استكمل م ||

الطبيعي : الطبيعية ب ، ط ، م .

(٧) عنه : ضما || فلقد : اتقد ، ط || الصورة : الصور ب ، م || الصور : الصورة م || ملال : م ، ط .

(٨) مقارنة : قارنته ب ، م || الصورة : الصور م .

(٩) فلا ، لئ : ولا يلزم م . (١٠) قنعتها : مضى ب .

(١١) يوجب : يوجب م || أيضاً : ساقطة ب ، م .

(١٢) المكمل : المكمل د .

الموجودة لا أنها تكسبها بحركتها . ولولم يجعلوا هذا الشوق إلى الصور المقومة التي هي كالات أولى ، بل إلى الكمالات الثانية اللاحقة ، لكان تصور معنى هذا الشوق من المتعذر ، فكيف وقد جعلوا ذلك شوقا لها إلى الصورة المقومة ؟

- فمن هذه الأشياء يعسر على فهم هذا الكلام الذي هو أشبه بكلام الصوفية منه بكلام الفلاسفة ، وعسى أن يكون غيرى يفهم هذا الكلام حق الفهم ، فليرجع إليه فيه . ولو كان بدل الهوى بالإطلاق هوى مآ تستكمل بالصورة الطبيعية حتى يحدث من الصورة الطبيعية التي فيها لها انبعاث نحو استكمالات تلك الصورة مثل الأرض في التسفل والنار في التصعد ، لكان لهذا الكلام وجه وإن كان مرجع ذلك الشوق إلى الصورة الفاعلة ، وأما هذا على الإطلاق فليست أفهمه .

[الفصل الثالث]

ج - فصل

١٠

في كيفية كون هذه المبادئ مشتركة

لما كان نظرنا هذا إنما هو في المبادئ المشتركة ، فيحق علينا أن ننظر في هذه المبادئ الثلاثة المشتركة أنها على أي نحو من النحويين المذكورين تكون مشتركة . لكنه سيظهر لنا أن الأجسام منها ماهي قابلة للكون والفساد ، أي منها ماهي لاها تستجد صورة وتخلى صورة ، ومنها ما ليست قابلة للكون والفساد ، بل وجودها

(١) تكسبها : تكسبها د ، سا ، ط ، م ، || الصور : الصورة سا ، م .

(٥) ما : ساقطة من م

(٦) تستكمل : مستكمل سا || الطبيعية : ساقطة من م || لها : ساقطة من م .

(٧) وإن : إن م || مرجع : يرجع م .

(٨) هذا حل : على هذا سا ، م || فليست : فليست د ، سا ، م .

(١٠) فصل : فصل ج ب ، الفصل الثالث ط ، م .

(١٢) في ... مشتركة : ساقطة من د .

(١٤) ماهي لاها : ماهي لاها ط ، ماهية لأنها سا || ما ليست : ماهي ليست ط || أي منها ... الفساد : ساقطة من م .

بالإبداع ، فإذا كان كذلك لم يكن لها هيولى مشتركة على النحو الأول من النحويين المذكورين ، فإنه لا يكون هيولى واحدة تارة تقبل صورة الكائنات الفاسدة ، وتارة تقبل صورة مالا يفسد في طباعه ولا له كرون هيولاني . فإن ذلك مستحيل ، بل ربما جاز أن تكون الميولى المشتركة لثل الأجسام الكائنة الفاسدة التى يفسد بعضها من بعض ، ويتكون بعضها من بعض ، كما ستبين من حال الأربعة التى تسمى الاسطوانات ، اللهم إلا أن تجعل طبيعة الموضوع التى لصورة مالا يفسد للموضوع لصورة ما يفسد طبيعة واحدة فى نفسها صالحة لقبول كل صورة :

١٠ إلا أن ما يفسد قد عرض أن قارنته الصورة التى لا ضد لها ، فيكون السبب فى أنها لا تكون ولا تفسد من جهة صورتها المانعة لمادتها عما فى طباعها إلا من جهة المادة المطاوعة : فإن كان كذلك ، ويعيد أن يكون كذلك على ما سيتضح بعد فيكون حينئذ هيولى مشتركة بهذا الوجه . فالهيولى المشتركة بهذا الوجه سواء كانت مشتركة للطبيعات كلها أو للكائنات الفاسدة منها فلها متعلقة بالإبداع ، وليست تكون من شئ وتفسد إلى شئ ، وإلا كانت تحتاج إلى هيولى أخرى ، فتكون تلك مقدمة عليها ومشاركة .

وأما هل للطبيعات مبدأ صورى مشترك بالنحو الأول ، فليس يوجد لها من الصور ما تنوهم أنه ذلك إلا الصورة الجسمية . فإن كان تصرف الأجسام فى الكون والفساد إنما يكون فيها وراء الصورة الجسمية حتى تكون مثلا الصورة الجسمية التى فى الماء ، إذا استحال هواء ، باقية بعينها فى الماء ، فيكون للأجسام بعد مبدأ صورى على هذه الصفة مشتركة لها بالعدد ووجد بعده مبادئ صورية يخص كل واحد منها واحد منها ، وإن كان الأمر ليس كذلك ، بل إذا فسدت المائة فسدت الجسمية التى كانت لهيولاه فى فساد المائة ، وحدثت

-
- (١) لها : ساقطة من س ، م || الأول : الثانى يخ .
 - (٢) فى طباعه : ساقطة من س .
 - (٣) فإن : فإن م || لئلا : وهذا ط || من : إلى ط ، م .
 - (٤) التى : ساقطة من م .
 - (٥) طبيعة : لطيفة ط || اصورة : (الثالثة) : بصورة ط .
 - (٨) صورتها : صورة ط || لا : لا س ، م || ويعد : فيبعد م .
 - (٩) فيكون : فيكون ط || فالهيولى : والهيولى م .
 - (١٠) منها : ساقطة من د ، س ، ط ، م || متعلقة : + الحصول ط || من شئ : ساقطة من س || وتفسد : أو تفسد ط || إلى : من ب .
 - (١٠-١١) إلى شئ : ساقطة من د ، س ، م . (١١) مقدمة : متقدمة س || ومشاركة : مشاركة م .
 - (١٢) ما تنوهم : ما يتوهم د ، ط || ذلك : ذلك س .
 - (١٢) الصورة : ساقطة من س ، م || فإن : وإن س || تصرف الأجسام : التصرف فى الأجسام ط .
 - (١٢-١٤) حتى يكون : وتكون س .
 - (١٤) مثلا : ساقطة من د ، س ، م || فيكون : + وجد ط .
 - (١٥) ووجد بعده : وبعده د ، س ، م ؛ ووجد لها بعد أيضا ط || يخص : يحصل م || منها : + واحد م || واحد (الثالثة) واحدة ط .
 - (١٦) وإن : فإن ط || فى : مع م .

جسمية أخرى مخالفة بالعدد موافقة بالتنوع . فلا يكون للأجسام مثل هذا المبدأ الصوري المشترك ، وسيظهر لك الحق من الأمرين في موضعه ، ولو كان للأجسام مبدأ صوري بهذا الصفة أو لطائفة من الأجسام أو لجسم واحد صورة لاتفارق ، لكان ذلك المبدأ الصوري يداوم الاقتران بالهيولى ، ولم يكن مما يكون ويفسد ، بل يتعلق أيضا بالإبداع .

• وأما العلم فواضح من حاله أنه لا يجوز أن يكون من جملة علم مشترك بهذا النحو الأول ، لأن هذا العلم هو عدم شيء من شأنه أن يكون ، وإذا كان من شأنه أن يكون ، لم يبعد أن يكون . فحينئذ لا يبقى هذا العلم ، فحينئذ لا يكون مشتركا : وأما المشترك على النحو الآخر من المعنيين فإن المبادئ الثلاثة توجد مشتركة للكائنات والمتغيرات ، إذ تشترك كلها في أن لكل منها هيولى وصورة وعدم ، وهذا المشترك يقال إنه لا يكون ولا يفسد على نحو ما يقال للكليات إنها لا تكون ولا تفسد .

• ويقال للكليات إنها لا تكون ولا تفسد على وجهين : فنعني بأحد الوجهين أن الكلى لا يكون ولا يفسد أى أنه لا يكون وقت في العالم هو أول وقت وجد فيه أول شخص أو عدة أوائل أشخاص يحمل عليها ذلك الكلى وكان قبله وقت وليس ولا واحد منها موجودا فيه ، وفي الفساد ما يقابل هذا . فبهذا الوجه من الناس من يقول إن هذه المبادئ المشتركة لا تكون ولا تفسد ، وهم القوم الذين يوجبون في العالم دائما كونا وفسادا وحركة مادام العالم موجودا . والوجه الثاني أن ينظر إلى ماهية ما كاهية الإنسان فننظر هل هو من حيث هو إنسان يكون ولا يفسد ، فيوجد معنى أنه يكون ومعنى أنه يفسد ليس معنى الإنسان من حيث هو إنسان ، فيسلبان عن ماهية الإنسان من حيث هو إنسان ، لأنه أمر يلزمه ليس داخل فيه ، وكذلك يقال في هذه المبادئ المشتركة بالنحو الثاني من نحو الاشتراك المذكور .

ونظرنا ههنا في المبادئ هو من هذه الجهة ، وليس كلامنا هذا في الجهة الأولى . وأما إذا قصدنا إلى

(١) مخالفة : ساقطة من ب ، د ، س ، م || بالتنوع : في النوع سا . (٢) لطائفة : لطيفة سا ط ، م .

(٣) ذلك المبدأ الصوري : ساقطة من سا || يداوم : مداوم م || ولم يكن . ولا يكون سا .

(٤) ويفسد : ولا يفسد ب ، سا .

(٥) وأما : فأما م .

(٦) وإذا : فإذا ط .

(٧) المعنيين : + فانه قد يوجد في كل صنف من المبادئ ما يكون مشتركا ط .

(٨) هل نحو ولا تفسد : ساقطة من ب .

(٩) وهم : فهم م || القوم : ساقطة من سا .

(١٠) وحركة : ساقطة من م || ماهية ما : ماهيتها سا ، م .

(١١) هو من حيث : الإنسان مثلا من حيث ط .

(١٢) يلزمه : + ايس يلزمه ط || وكذلك : فذلك د ،

(١٣) نحوى : التحوى م .

(١٤) وليس : ليس م || الأولى : + هذا ط .

الأعيان الموجودة منها ، فههنا هيولات تكون وتفسد كالحشب للسريير والعفص والزاج للحبر . والميولي الأولى التي أشرنا إليها لاتكون ولا تفسد ، إنما هي متعلقة الحصول بالإبداع . وأما الصور فبعضها يكون ويفسد ، وهي التي في الكائنة الفاسدة ، وبعضها لا يكون ولا يفسد وهي التي في المبدعات . وقد يقال لها إنها لاتكون ولا تفسد بمعنى آخر ، فإنه ربما قيل للصور التي في الكائنات الفاسدة إنها لاتكون ولا تفسد بمعنى إنها غير من هيولي وصوره حتى تكون وتفسد ، إذ يراد بالكون حيثئذ حصول صورة لموضوع ويكون الكائن مجموعها وبالفساد ما يقابله . وأما العلم ، فإذا كان كونه ، إن كان له كون ، هو حصوله بعد ما لم يكن ، وكان حصول وجوده ليس وجود ما له ذات حاصلة بنفسه ، بل كان وجوده بالعرض لأنه عدم شئ معين في شئ معين هو الذي فيه قوته ، فيكون له نحو من الكون أيضا بالعرض ومن الفساد بالعرض . فكونه هو أن تفسد الصورة عن المادة فيحصل عدم بهذه الصفة ، وفساده أن تحصل الصورة فلا يكون حيثئذ عدم الذي بهذه الصفة موجودا ، ولهذا عدم عدم بالعرض ، كما أن له وجودا بالعرض ، وعدمه هو الصورة لكن ليس قوام الصورة ووجودها هو بالقياس إليه ، بل ذلك يعرض له باعتبار مآ . وقوام هذا عدم ووجوده هو بنفس القياس إلى هذه الصورة ، فكان عدم العلم اعتبارا يعرض للصورة من الاعتبارات الإضافية التي ربما عرضت للشئ إلى غير نهاية ، والقرة على عدمه هي بهذه المترلة ، لأن القوة الحقيقية هي بالقياس إلى الفعل والاستكمال ولا استكمال بالعدم ولا فعل حقيقيا له .

ويجب أن نعلم أيضا أن هذه المبادئ الثلاثة المشتركة على أي نحو يكون مشتركا فيها بالقياس إلى ما تحت كل واحد ما فيه تكون الشركة ، فإنه يعظم علينا ما يقولونه من أن اسم كل واحد منها مشترك ، فإنه إن كان كذلك فيكون سمي الجماعه مقصورا على أن يوجدوا للمبادئ الكثيرة ثلاثة أسماء يعم كل اسم منها طائفة من المبادئ ، ويحتوي الأسماء الثلاثة على الجميع . فإن هذا قد كان يكفي أن يكون المهم فيه بأن يصطلح فيما بيننا

- (١) والزاج : ساقطة من س ، م .
- (٢) إنما : وإنما ط || الصور : الصورة س ، م .
- (٣) فانه ربما : فربما س || في : من ط || الكائنات : الكائنة ب ، د ، هـ ، س ، م .
- (٤) وتفسد : ساقطة من س || مجموعها : مجموعها س .
- (٥-٦) حصول وجوده : حصوله وجوده د ، س ، م .
- (٧) حاصلة : ساقطة من س || بنفسه : بنفسها ط .
- (٨) أن تحصل : أو تحصل د .
- (٩) وفساده الصفة : ساقطة من س .
- (١٠) هو : ساقطة من م .
- (١١) فكان : وكان م || ما يعرض : بالعرض ط .
- (١٢) والاستكمال : بالاستكمال ط .
- (١٣) ما منها س ، ط ، م || الشركة : المشتركة د ، ط ، م || فإنه إن : وإن س .
- (١٤) يكفي : يكون ط || المهم : المهم ط .

على أسماء ويتواطأ عليها ، ولو فعلنا ذلك أو لم تفعله ، بل قبلنا ما فعلوه ، لم يكن في أيدينا إلا أسماء ثلاثة ، وما كان يحصل لنا من معاني المبادئ شئ البتة ، وبئس مافعل من رضى بهذا لنفسه :

- وليس يمكننا أيضا أن نقول إن كل واحد منها يدل على ما يشمله بالتواطؤ الصرف ، فكيف وقد وقع تحت كل واحد منها أصناف شئ من مقولات شئ تختلف في معنى المبدئية بالتقديم والتأخير ، وبالأخرى ، بل يجب أن تكون دلالتها دلالة التشكيك كدلالة الوجود والمبدأ والوحدة. وقد عرفنا الفرق بين المشكك وبين المنطق والمتواطئ في المنطق فجميع ما يقال إنه هبولى طبيعة تشترك في معنى أنها أمر من شأنه أن يحصل له أمر آخر في ذاته ، بعد أن ليس له ، وهو الذى يكون منه الشئ وهو فيه لا بالعرض . فربما كان هو بسيطا ، وربما كان مركبا بعد البسيط كالحشب للسريز ، وربما كان الحاصل له صورة جوهرية أو هيئة عرضية . وجميع ما يقال له إنه صورة فهو الهيئة الحاصلة لمثل هذا الأمر المذكور ، والذي يحصل منهما أمر من الأمور بهذا النحو من التركيب . وجميع ما يقال له عدم فهو لا وجود ، مثل هذا الشئ الذى سميناه صورة فيما من شأنه أن يحصل له . وجميع نظرنا في الصورة ههنا واعتبارنا مبدئيتها مصروف إلى كونه مبدأ بأنه أحد جزئى الكائن لأنه فاعل ، وإن جاز أن يكون صورة فاعلا. وقد كنا بينا أن الطبيعى لا يشغل بالمبدأ الفاعلى والغائى المشتركين بالنحو الأول للأمور الطبيعية كلها ، فحرى بنا أن نشغل بالمبدأ الفاعل المشترك للطبيعات التى بعده .

- وإذ قد فرغ من المبادئ التى هى أخرى بأن تسمى مبادئ أى المقومة للكائن أو للجسم الطبيعى ، فيجب أن نشغل بالمبادئ التى هى أولى بأن تسمى عللا ، ولنعرف منها المبدأ الفاعل المشترك للطبيعات وهو الطبيعة .

-
- (٣) الصرف : ساقطة من د ، سا || فكيف : وكيف ب ، سا .
 (٤) تختلط وبالأخرى : ساقطة من سا || وبالأخرى : وبالأول والأخرى ط ، وبالأخرى م .
 (٥) كدلالة المشكك : ساقطة من د .
 (٦) طبيعة : طبيعة سا .
 (٧) ليس : يكون ببع || منه : فيه د .
 (٨) له : ساقطة من د || الحاصلة : الحاصل د + الذى ط || والذى : الذى سا ، م .
 (٩) مبدئيتها : مبدئيتها سا .
 (١٠) الفاعل والغائى المشتركين : الفاعل المشترك والغائى المشترك ط .
 (١١-١٢) والغائى الفاعل : ساقطة من د .
 (١٤) وإذ : إن ب ، إذ د ، سا ، م || بأن : أن سا || أى : ساقطة من ب ، سا ، ط || المقومة : المقومة ببع .
 (١٤-١٥) تسمى بأن : ساقطة من سا .

في تعقب ما قاله برمانيس وماليسوس
في أمر مبادئ الوجود

وإذ قد بلغنا هذا المبلغ فقد سألتنا بعض أصحابنا أن نتكلم عن المذاهب المستفسدة التي للقدماء في مبادئ الطبيعيات قبل الكلام في الطبيعة . وتلك المذاهب مثل المنسوب إلى ماليسوس وبرمانيس أن الموجود واحد غير متحرك ، ثم يقول ماليسوس إنه غير متناه ، ويقول برمانيس إنه متناه ، ومثل مذهب من قال إنه واحد غير متناه قابل للحركة إما ماء أو هواء أو غير ذلك ، ومذهب من جعل المبادئ غير متناهية العدد ، وإما أجزاء لا تتجزأ ماثولة في الخلاء وإما أجساما صغارا مشابهة لما يكون عنها مائة وهوالية وغير ذلك مغالطة كلها للكل ، وسائر المذاهب المذكورة في كتب المشائين . وأن نتكلم على النحو الذي نقضوا به مذاهبهم ، فنقول إن مذهب ماليسوس وبرمانيس إنما غير محصلين له ، ولا يمكننا أن ننص على ما عرضهما فيه ، ولا نلنظهما يبلغان من السفه والغباوة هذا المبلغ الذي يدل عليه ظاهر كلامهما ، فلهما كلام أيضا في الطبيعيات وعلى كثرة المبادئ لها مثل قول برمانيس بالأرض والنار ، وعلى تركيب الكائنات منهما ، فيكون وشيكا أن تكون إشارتهما إلى الموجود الواجب الوجود الذي هو بالحقيقة موجود ، كما تعلمه في موضعه ، وأنه غير متناه

(٢) فصل : فصل د ب ؛ للفصل الرابع ط ، م .

(٢-٢) فصل الوجود : ساقطة من د .

(٣) تعقب : تعقب ط || وما ليسوس : وما ليسوس ط .

(٤) الوجود : الموجود د ، سا .

(٥) وإذا قد : وإذا م .

(٦) ما ليسوس : ما ليسوس ط .

(٧) ماليسوس : ما ليس م ، م || ويقول برمانيس : وبرمانيس سا .

(٨-٧) وإما أجزاء : إما أجزاء سا ، م .

(٩) صغارا : ساقطة من ط || هوائية : هوائية سا ، م ، || مغالطة : مغالطة سا ، م ، || كلها : كل بخ .

(١١) ماليسوس : ماليس م .

(١٢) هذا : ساقطة من ط ، م || الذي كلامهما : ساقطة من د ، سا .

(١٣) تركيب : التركيب م .

(١٤) هي : ساقطة من د .

- ولا متحرك وأنه غير متناهي القوة أو أنه متناه على معنى أنه غاية ينتهي إليها كل شيء ، والذي ينتهي إليه يتخلل أنه متناه من حيث أنه ينتهي إليه ، أو يشبه أن يكون غرضهما شيئا آخر وهو أن طبيعة الوجود معنى واحد بالحد والرسم ، وأن سائر الماهيات هي غير نفس طبيعة الوجود ، لأنها أشياء يعرض لها الوجود ويلزمها كالإنسانية . فلأن الإنسانية ماهية وليست نفس الوجود ولا الوجود جزئها ، بل الوجود خارج عن حدها كما بينا في مواضع أخرى ، عارض لها . فيشبه أن يكون من قال إنه متناه عنى أنه محدود في نفسه ليس طبائع خاهبة في الكثرة ، ومن قال إنه غير متناه عنى أنه يعرض لأشياء غير متناهية . وليس يخفى عليك بما تعلمه في مواضع أخرى أن الإنسان بما هو إنسان ليس هو الوجود بما هو وجود ، بل معناه خارج عنه ، وكذلك كل شيء من الأمور الداخلة في المقولات ، بل كل شيء منها موضوع للوجود ويلزمه الوجود .

- فلأن لم يلزمها إلى هذا وكابرا ، فليس يمكنني أن أناقضهما . وذلك لأن القياس الذي يناقض به مذهبا يكون لاحالة مؤلفا من مقدمات ، ويجب أن تكون تلك المقدمات إما في أنفسها أظهر من النتيجة ولا أجده شيئا يكون أظهر من هذه النتيجة أو تكون مسلمة عند النخصم . وليس يمكنني أن أعرف أى تلك المقدمات يسلمتها هذان ، فلنهما إن جوزا ارتكاب هذا الحال فمن يؤمن بإقدامهما على إنكار كل مقدمة من المقدمات المستعملة في القياس عليهما . على أى أجده كثيرا من المقدمات التي يناقضان بها أخفى من النتيجة التي يراد منها مثل ما يقال إنه إن كان الموجود جوهرًا فقط فلا يكون متناهيًا ولا غير متناه ، لأن هذين عارضان للكم ، والكم عارض للجوهر ، فيكون حينئذ جوهر موجود وكم موجود ، فيكون الموجود فوق اثنين كم وجوهر : ١٥

- (١) متناه : ساقطة من م || غاية : غايته ط || إليه : + كل شيء ط .
 (٢) أنه (الثانية) : ساقطة من م || للوجود : الموجود سا ، ط ، م .
 (٣) والرسم : أو الرسم سا ، ط ، م || الوجود (الاول الثانية) : الموجود سا .
 (٤) الوجود (الاول) : الموجود سا || الوجود (الثالثة) : الموجود سا ، م || بعدها : + لاسقة لماهيتها ط ، + لاحق لماهيتها م .
 (٥) أن يكون : ساقطة من ط || في نفسه : ساقطة من سا .
 (٦) بما : بما سا || الوجود : الموجود سا ، ط ، م || وجود : موجود سا ، ط ، م || وكذلك كل شيء من : وكذلك حال كل واحد من يخ ، ط ، م .
 (٨) الوجود : للوجود د ، سا ، ط ، م ، || ولزمه : يلزمه سا ، م ، || الوجود : الموجود سا ، م .
 (٩) وكابرا : وكابرا م .
 (١٠) أنفسها : نفسها سا .
 (١١-١٠) ولا أجده النتيجة : ساقطة من سا .
 (١١) مسلمة : مسلما ط || أعرف : + أن ط .
 (١٢) يسلمتها : يسلمان ط ، يسلمها م || فمن : في ط .
 (١٣) عليهما : + بل ط .
 (١٤) فلا يكون : ولا يكون د || هذين عارضان : هذا عارض سا ، م .
 (١٥) جوهر اثنين : ساقطة من سا || كم وجوهر : ساقطة من د .

وأنت إذا تأملت وجدلت التناهي وغير التناهي يكتفى في تحقق وجوده أن يكون كما متصلا وهو المقدار المشاهد. وبنا حاجة شديدة إلى أن نبين أن المقدار المشاهد قائم في مادة وموضوع وليس موجودا إلا في موضوع فإن هذا ليس بين بنفسه ، بل يحتاج إلى إتيائه إلى تكلف يعتد به ، فكيف يتخذ هذا مقدمة في إنتاج ما هو بين بنفسه ، وكذلك ما قالوا من أن المخلود متجزئا بأجزاء حده وغير ذلك .

- ٥ وأما سائر القوم فلنشر إشارة خفيفة في هذا الموضوع إلى فساد مذاهبهم ، ثم لنا في مستقبل ما نكتبه كلام يوقف منه على جليلة الحال في زيفهم وقوفا شافيا . ونقول الآن : أما القائلون منهم بأن المبدأ واحد فيتوجه إليهم النقض من وجهين : أحدهما من جهة أنهم قالوا : إن المبدأ واحد ، والثاني من جهة أنهم قالوا : إن ذلك المبدأ هو ماء أو هواء . فأما النقض عليهم من جهة أن ذلك المبدأ هو ماء أو هواء فالأخلق به الموضوع الذي نتكلم فيه على مبادئ الكائنات الفاسدات لأجل المبادئ العامة ، فإنهم وضعوا ذلك المبدأ مبدأ للكائنات الفاسدات أيضا . وأما الدلالة على فساد قولهم إن المبدأ واحد ، فهو أن مذهبهم يجعل الأمور كلها متفقة في الجوهر مختلفة في الأعراض ، ويبتطلون مخالفة الأجسام بالفصول المتنوعة ، وسيوضح لنا أن الأجسام تختلف بالفصول المتنوعة وأما القائلون بأن المبادئ التي يتكون عنها هذه الكائنات غير متناهية ، فقد اعترفوا أنهم لا علم لهم ، بالكائنات ، إذ مبادئها غير متناهية ، فلا يحاط بها علما ، فلا يحاط بما يتكون عنها ، وإذ لا سبيل إلى معرفة الكائنات فكيف علما أيضا أن مبادئها غير متناهية ؟ وأما مناقضتهم من جهة تخصيصهم تلك الأدوار غير المتناهية بأنها أجزاء لا متجزئا مبنوثة في الخلاء أو مودعة في الخليط ، فالأحرى أن نشغل به حيث ننظر في مبادئ الكائنات الفاسدة أيضا . وإذ بلغنا هذا المبلغ ، فلنختم هذا الفصل . وهذا الفصل داخل في كتابنا بالعرض فمن شاء أن يشته أثبته ، ومن شاء أن لا يشته لا يشته .

(١) وإثير التناهي : + ثم ط

|| تحقق تحقيق د ، م || يكون : + يوجد ط || المشاهد : والمشاهد ب : د ، ط . (٢) وليس : وله ليس ط .

(٣) بنفسه : في نفسه ط || يتخذ : يوجد ب || مقدمة : متقدمة د .

(٤) متجزئا : يتجزى بيخ .

(٥) خفيفة : خفية ط || مذاهبهم : مذاهب ب ، د ، سا || ثم لنا : ساقطة من د ، لنا : ساقطة من سا ، م .

(٦) جليلة : عليه سا || زيفهم : زيفهم ط || الآن : ساقطة من سا .

(٨) فالأخلق : فلا خلق ط .

(٩) الفاسدات : والفاسدات سا ، ط ، م || مذاهبهم : مذاهبهم م .

(١١) المتنوعة : المتنوعة ط .

(١٢) المتنوعة : المتنوعة ط || عنها : عنه سا ، ط .

(١٣) بها : ساقطة من م || علما فلا يحاط بها : ساقطة من د || وإذ : فذا سا ، ط ، م .

(١٥) نشغل : نشغل ط .

(١٦) وهذا : فهذا سا .

[الفصل الخامس]

هـ - فصل

في تعريف الطبيعة

- نقول : إنه قد تقع عن الأجسام التي قبلنا أفعال وحركات ، فنجد بعضها صادرة عن أسباب خارجية عنها توجب فيها تلك الأفعال والحركات ، مثل تسخين الماء وصعود الحجر . ونجد بعضها يصدر عنها أفعال وحركات صلورها عن أنفسها من غير أن يستند صلورها عنها إلى سبب غريب ، كالماء ، فإذا سخناه ثم غطينا عنه يبرد بطباعه ، والحجر إذا أصدعناه ثم غطينا عنه يهبط بطباعه ، وعسى أن يكون غلتنا بالبدور في استحالتها نباتا والنطف في تكونها حيوانا قريبا من هذا الظن ونجد أيضا الحيوانات تتصرف في أنواع حركاتها بإرادتها ، ولا نرى أن قاصرا لها من خارج يصرفها تلك التصاريغ ، فيرسم في أنفسنا تخيل أن الحركات وبالجملة الأفعال والانفعالات الصادرة عن الأجسام قد يكون بسبب خارج غريب ، وقد يكون عن ذاتها ١٠ لامن خارج . ثم الذي يكون عن ذاتها لامن خارج ، فحين في أول النظر يجوز أن يكون بعضه لازما طريقة واحدة لا ينحرف عنها ، ويكون بعضه مفتن الطرائق مختلفة الوجوه . ومع ذلك فيجوز أن يكون كل واحد من الوجهين صادرا بإرادة وصادرا إلا عن إرادة ، بل كصلور الرض عن الحجر المابط والإحراق عن النار المشتعلة ، فهنا ما يرسم في أنفسنا .

(٢) فصل : فصل هـ ب ؛ ساقطة من د ؛ الفصل الخامس ط . م .

(٤) نقول : فنقول سا ، ط .

(٥) تسخين : تسخين سا ، م .

(٦-٥) عنها أفعال ... عن : ساقطة من د || أفعال ... عن : ساقطة من سا ، م .

(٦) عن أنفسها : لأنفسها د ، سا ، م || سفناه : أسفناه ط .

(٧) أصدعناه : صمدناه م .

(٨) حيوانا : حيوانات ب ، سا ، م || قريبا : قريب سا .

(٩) أن (الثانية) : + تلك ط .

(١٠) يهبط : لسبب ط .

(١١) ثم ... خارج : ساقطة من سا .

(١٢) مفتن : مفتن ط || الطرائق : الطلاق د || مختلفة : مختلف سا ، م .

(١٣) والإحراق : والإحراق سا .

(١٤) المشتعلة : المشتعلة م .

ثم ما يدرينا أن تكون هذه الأجسام التي لا نجد لها محركات من خارج إنما تتحرك وتعمل عن محرك من خارج لا تدركه ولا نصل إليه ، بل عساه أن يكون مفارقاً غير محسوس ، أو عساه أن يكون محسوس الذات غير محسوس التأثير أى غير محسوس النسبة التي بينه وبين المنفعل عنه ، الباقية على أنها موجبة له ، كمن لم ير المغناطيس يجذب الحديد حساً أو لم يعرف عقلاً أنه جاذب للحديد ، إذ ذلك كالتعذر لإدراكه بطلب العقل ٥
فلذا رأى الحديد يتحرك إليه لم يعد أن يظن أنه متحرك إليه عن ذاته على أنه من الظاهر أن المحرك لا يصح أن يكون جسماً بما هو جسم ، إنما يحرك بقوة فيه . لكننا نضع وضعا يتسلمه الطبيعي ويرى من عليه الإلهي أن الأجسام المتحركة هذه الحركات إنما تتحرك عن قوى فيها هي مبادئ حركاتها وأفعالها ، فمنها قوة تحرك وتغير ويصدر عنها الفعل على نهج واحد من غير إرادة وقوة ، كذلك مع إرادة وقوة متفنتة التحريك ، والفعل من غير إرادة قوة متفنتة الفعل والتحريك مع إرادة وكذلك القسمة في جانب السكون فالأول من الأقسام ١٠
كما للحجر في هبوطه ووقوفه في الوسط ، ويسمى طبيعية . والثاني كما للشمس في دوراتها عند محصل الفلاسفة ويسمى نفساً فلكية . والثالث كما للنباتات في تكونها ونشوها ووقوفها إذ تتحرك لا بالإرادة حركات إلى جهات شتى تقريباً وتشعباً للأصول وتبريضاً وتطويلاً وتسمى نفساً نباتية . والرابع كما للحيوان ويسمى نفساً حيوانية وربما قيل اسم الطبيعة على كل قوة يصدر عنها فعلها . بلا إرادة فتسمى النفس النباتية طبيعية وربما قيل طبيعة لكل ما يصدر عنه فعله من غير روية واختيار حتى يكون العنكبوت إنما يشبك بالطباع وكذلك ما يشبهه من الحيوانات . لكن الطبيعة التي بها الأجسام الطبيعية طبيعية والتي نريد أن نفحص عنها ههنا هي الطبيعة بالمعنى الأول :

وما أعجب ما قيل إن الباحث عن إثباتها من حقّه أن يهزأ به وأظن أن المراد بذلك أن الباحث عن إثباتها

- (١) وتعمل : وتعمل ط || عن : + مبدأ ط .
- (٢) محسوس يكون : ساقطة من د . || غير : الذات : ساقطة من م .
- (٣) النسبة : البنية سا || الدالة : الدلالة م || أنها : أنه سا || موجبة : موجب بخ ، د || كمن : لم يكن م .
- (٤) المغناطيس : مغناطيس ب ، د || ذلك : ذلك م || إدراكه بطلب العقل : ساقطة من سا .
- (٥) متحرك إليه : يتحرك إليه م || أنه : أن م .
- (٦) هذه : هذه د ، ط . || فيها : منها سا .
- (٧) الفعل والتحريك : التحريك والفعل سا ، ط ، م . || الأقسام : + هو د
- (٨) وقوفه : وقوفه م || طبيعية : طبيعة ب ، سا .
- (٩) فلكية : ملكية بخ || النباتات : قنات د ، سا ، ط ، م || تكونها ونشوها ووقوفها : تكونه ونشوه ووقوفه ط ، م . || إذ : فإنها ط .
- (١٠) طبيعة : طبيعة ط . (١٤) طبيعة : ساقطة من ط || فلة من غير روية : فعل بلا روية ط .
- (١١) يشبك : يشبك سا || بالطباع : الطابع د ، م .
- (١٢) ما يشبهها : ما يشبهها سا ، ط .
- (١٣) الطبيعة : الطبيعية ط .
- (١٤) ما قيل : + م || د || حقه : جهة م || وأظن : فأظن د .

وهو فاحص عن العلم الطبيعي يجب أن يستهزأ به ، إذ يريد أن يبرهن من الصناعة نفسها على مبادئها . وأما إن لم يرد هذا أو تأويل آخر مناسب لهذا ، بل أريد أن وجود هذه القوة بين نفسه ، فهو مما لا يصح إليه ولا أقول به . وكيف وقد يلزمنا كلفة شاقة أن نثبت أن لكل متحرك محركا . وقد يحشم ذلك مفيدنا هذه الآراء بحشها يعتد به ، فكيف يستهزأ بمن يرى حركة ويلتصم الحاجة على إثبات محرك لها فضلا عن أن يسلم محركا ويعمله خارجا . إلا أن الحق هو أن القول بوجود الطبيعة مبدأ للعلم الطبيعي ، وليس على الطبيعي أن يكلم من ينكرها . وإنما إثباتها على صاحب الفلسفة الأولى ، وعلى الطبيعي تحقيق ماهيتها . وقد حُدث الطبيعة بأنها مبدأ أول لحركة ما يكون فيه وسكونه بالذات لا بالعرض ليس على أنها يجب في كل شيء أن يكون مبدأ للحركة والسكون معا بل على أنها مبدأ لكل أمر ذاتي يكون للشيء من الحركة إن كانت والسكون إن كان .

- ثم بدا لبعض من ورد من بعد أن يستقصي هذا الرسم ويوشى أن يزيد عليه زيادة ، فقال : إن هذا إنما يدل على فعل الطبيعة لاعلى جوهرها ، فإنه إنما يدل على نسبتها إلى ما يصدر عنها ويجب أن يزداد في حدها ، فيقال : إن للطبيعة قوة سارية في الأجسام تغيد الصور والخلق هي مبدأ لكذا وكذا . ونحن متمدنون بأنهم معنى الرسم المأخوذ عن الإمام الأول ثم نقبل على كفاية هذا المتكلف لزيادة كلفته موضعين أن مفاعله ردى فاسد غير محتاج إليه ولا إلى بدله فنقول : إن معنى قولنا : مبدأ للحركة ، أى مبدأ فاعلى يصدر عنه التحريك في غيره وهو الجسم المتحرك ؛ ومعنى قولنا : أول ، أى قريب لا واسطة بينه وبين التحريك ، فمضى أن تكون النفس مبدأ لبعض حركات الأجسام التي هي فيها ولكن بوساطة .

وقد ظن قوم أن النفس تفعل حركة الانتقال بتوسط الطبيعة ، ولا أرى الطبيعة تستحيل حركة للأعضاء خلاف ما توجه ذاتها طاعة للنفس فلو استحالت الطبيعة كذلك لما حدث الإعياء عند تكليف النفس إياها غير مقتضاها ، ولما تجاذب مقتضى النفس ومقتضى الطبيعة ؛ وإن عني بذلك أن النفس تحدث ميلا وبالميل

- (١) يستهزأ : يهزأ ط || إذ : لأنه م .
 (٢) شاقة : + في ساء م || مفيدنا : يفيدنا ساء .
 (٣) بوجود : لوجود ط || الطبيعة : + يمد ط || يكلم : يتكلم ط || ينكرها : ينظرها م .
 (٤) تحقيق : يتحقق ط || حدث : وجدت م .
 (٥) لكل : الكل ط || لشي : لشيء ساء .
 (٦) يستقصي : استقصى ب ، استقصى ب ، ساء م ؛ استقصى د || ويوشى : ويوشى ساء م .
 (٧) لاعلى جوهرها : لاجوهرها ساء م .
 (٨) الطبيعة : الطبيعة ساء م || الصور والخلق : الصورة والخلق د ، ط .
 (٩) موضعين : موضعا د ساء || روى : رأى ب .
 (١٠) فاعل : ساقطة من ساء .
 (١١) فيها : منها ساء || بوساطة : بوساطة د ، م .
 (١٢) وإن : فإن ط ، م .

محرك ، فالطبيعة تفعل ذلك أيضا ، على ما سيتضح لك . وكان مثل هذا الميل ليس هو المحرك ، بل أمر به محرك المحرك ، فإن كان للنفس متوسط في التحريك فذلك غير التحريكات المكانية ، بل في محرك الكون والإتماء . وإذا أُريد أن يكون هذا الحد عاما لكل محرك ، زيد فيه الأول فإن النفس قد تكون في المتحرك وبمحرك ما هي فيه محركها الإتماء والإحالة ولكن لأولا ، بل باستخدام الطبايع والكيفيات وبين هذا لك بعد ، وقوله : ما يكون فيه ليفرق بين الطبيعة والصناعة والفاشرات . وأما قوله : بالذات فقد حمل على وجهين : أحدها بالقياس إلى المحرك ، والآخر بالقياس إلى المتحرك . ووجه حمله على الوجه الأول أن الطبيعة تتحرك لذاتها حين ما يكون مجال محرك لا عن تسخير قاصر ، فيستحيل أن لا يتحرك إن لم يكن مانع حركة مبانة للحركة القاصرة : وحمله على الوجه الثاني أن الطبيعة تتحرك لما يتحرك عن ذاته لا عن خارج . وقوله لا بالعرض قد حمل أيضا على وجهين : أحدها بالقياس إلى الطبيعة ، والآخر بالقياس إلى المتحرك . ووجه حمله بالقياس إلى الطبيعة أن الطبيعة مبدأ لما كانت حركته بالحقيقة لا بالعرض ، والحركة بالعرض مثل حركة الساكن في السفينة بحركة السفينة . والوجه الآخر أنه إذا حركت الطبيعة صنفا فهي محرك بالعرض ، لأن محركها بالذات للنحاس لا للصنم ، فليس الصنم من حيث هو صنم متحركا بالطبيعة كالحجر . فلذلك لا يكون الطب طبيعة . إذا عالج الطبيب نفسه وحرك الطب ما هو فيه ، لأنه فيه لأمن حيث هو مريض ، بل من حيث هو طبيب ، فإن الطبيب إذا عالج نفسه فبرئ لم يكن بروءه لأنه طبيب ، ولكن لأنه متعالج ، فإنه من حيث هو معالج شيء ومن حيث هو متعالج شيء فإنه من حيث هو معالج صانع العلاج عالم به ، ومن حيث هو متعالج قابل للعلاج مريض . فأما الزيادة التي رأى بعض اللاهوتين بالأوائل أن يزيدها ، فقد فعل باطلا ، فإن القوة التي جعلها كالجنس في رسم الطبيعة هو القوة الفاعلية ، وإذا حُدثت حُدثت بأنها مبدأ الحركة من آخر في آخر بأنه آخر . وليس معنى القوة إلا مبدأ محرك يكون من الشيء ، وليس معنى السريان إلا الكون في الشيء ، وليس معنى التخليق

- (١) المحرك : المتحرك م .
- (٢) فذلك : بذلك سا .
- (٣) يكون : لا يكون ط .
- (٤) وبين وبين سا ط .
- (٥) ما يكون : ما هو د ، سا ، ط ، م .
- (٦) فيستحيل : ويستحيل ط .
- (٧) محرك : محرك د .
- (٨) كانت : كان ب ، د ، سا ، ط || حركة : + حركة ط .
- (٩) صنفا : + من نحاس ط || محركها : محركه سا ، ط .
- (١٠) متحركا : متحركة ط . || كالحجر : كالحجر د || فذلك : وكذلك ط .
- (١١) الطب : الطبيب سا ؛ الطبيب م .
- (١٢) ولكن : بل د ، ط || هو : ساقطة من م || معالج : متعالج ط .
- (١٣) الطب : الطبيب م .
- (١٤) معالج (الأول) : معالج ط || فانه : وذلك لأنه ط . || العلاج : العلاج ط || به : ساقطة من سا ، م .
- (١٥) بالأوائل : الأوائل سا ، م .
- (١٦) من : في سا ، م .

والتشكيل إلا داخلا في معنى التحريك ، وليس معنى حفظ الخلق والأشكال إلا في التسكين .

- ولو كان هذا الرجل قال : إن الطبيعة هي مبدأ موجود في الأجسام لتحريكها إلى كمالها وتسكينها عليها هو مبدأ أول لحركة ما هو فيه وسكونها بالذات لا بالعرض ، لم يكن إلا مكررا لأشياء كثيرة من غير حاجة إليها فكذلك إذا أورد بدل طائفة من كلامه لفظا مفردا موافقا لتلك الطائفة فيكون قد كرر أشياء كثيرة وهو لا يشعر . ومع ذلك فإن هذا المتدارك لخلل هذا الرسم بزعمه قد حسب أنه إذا قال قوة فقد دل على ذات غير مضافة إلى شيء وما فعل ، فإن المفهوم من القوة هو مبدأ التحريك والتسكين لا غير ، والقوة لا ترسم إلا من جهة النسبة الإضافية ، فلا يكون ما ظنه حقا من أنه قد هرب من ذلك بإيراد القوة فما عمله هذا الرجل باطل فاسد ، ثم معنى قول : الحاد الأول إنه مبدأ للحركة والسكون ليس معنى المبدأ الذي للحركة المكانية دون المبدأ الذي للحركة في الكيفية بل كان مبدأ لأى حركة كانت بالذات ، فهو طبيعة كالمبدأ للحركة التي في الكم والتي في الكيف والتي في المكان ، وفي غير ذلك إن كان حركة وستنضح لك بعد أصناف الحركات . فأما ١٠ كونه مبدأ للحركة في الكم فهو حال الطبيعة الموجبة لزيادة تماثل وانسياط في الحجم ، أو تكاتف وانقباض في الحجم ، فإن هذا تحريك عن كمية ، وإن شئت أن يجعل النسو بالطبيعة ، وتطلق اسم الطبيعة على ذلك ، وتأخذ الطبيعة على أحد المعاني المذكورة ، فافعل .

- وأما كونه مبدأ للحركة في الكيف فمثل حال طبيعة الماء إذا عرض للماء إن استفاد كيفية غريبة لم تكن مقتضى طبيعته لكون البرودة مقتضى طبيعته . فإن العائق إذا زال ، ردت طبيعته إلى كيفية وأحالة إليها ١٥ وحفظته عليها ، وكذلك الأبدان إذا سادت أمزجتها وقويت طبيعتها ردتها إلى المزاج الموافق .
- وأما في المكان فظاهر ، وهو حال طبيعة الحجر إذا حركته إلى أسفل وحال طبيعة النار إذا حركتها إلى فوق

-
- (١) والتشكيل : والتشكيك م .
(٢) وتسكينها : وتسكينها ب ، د ، ط .
(٣) وسكونها : وسكونها س ، م .
(٤) فكذلك : وكذلك م .
(٥) بزعمه : لزعمه ط ، ساقطة من ساء || حسب : حسب ط || فقد : ساقطة من ب .
(٦) لا ترسم : لا ترسم ساء م .
(٧) بإيراد : بإضافة م .
(٨) المبدأ (الأولى) : بالمبدأ ط . (٩) الكيفية : الكيف ط ، م || كان : كل ساء م || لأى : لأية م .
(١٠) والتي : ساقطة من د || وفي غير : وغير م || كانت : كانت ط .
(١١) لكون : كون ساء ؛ ككون ط .
(١٢) عليها : هناك م .
(١٣) وهو : + مثل ط || وحال طبيعة : وطبيعة ساء م . || حركتها : حركت النار د ، ط .

وأما كونه مبدأ للحركة في الجواهر فنمثل حال الطبيعة التي تحرك إلى الصورة معللة بإصلاح الكم والكيف على ما تعلم . وأما حصول الصورة فعسى أن لا تكون الطبيعة مفيدتها، بل تكون مهيتها لها، وتستفاد مواضع آخر . والأولى أن يعلم هذا من صناعة أخرى، فهذا هو حد الطبيعة التي هي كالجسمية وتغطي كل واحدة من الطبائع التي يمتثل معناها .

[الفصل السادس]

و - فصل

في نسبة الطبيعة إلى المادة والصورة والحركة

١٠ إن لكل جسم طبيعة ومادة وصورة وأعراضا . وطبيعته هي القوة التي يصدر عنها تحركه أو تغيره الذي يتكون عن ذاته ، وكذلك سكونه وثباته . وصورته هي ماهيته التي بها هو . ماهو ومادته هي المعنى الحامل لماهيته والأعراض هي الأمور التي إذا تصورت مادته بصورته ونمت نوعيته لزمته أو عرّضت له من خارج . وربما كانت طبيعة الشيء هي بعينها صورته ، وربما لم تكن . أما في البسائط فإن الطبيعة هي الصورة بعينها ، فإن طبيعة الماء هي بعينها الماهية التي بها الماء هو : ماهو لكنها إنما تكون طبيعة باعتبار صورة باعتبار . فإذا الحركات قيس إلى الحركات والأفعال الصادرة عنها سميت طبيعة وإذا قيس إلى تقويمها لنوع الماء ، وإن لم يلتفت إلى ما يصدر عنها من الآثار والحركات سميت صورة . فصورة الماء مثلا قوة أقامت هيولى الماء نوعا ، وتلك

(١) مدقة : بعده سا .

(٢) حل ما تعلم : ساقطة من د ، سا || أن : ساقطة من د || مفيدتها : مفيدة إيادها ط . || بل : قيل د .

(٣) فهذا : وهذا سا ، م || كالجسمية : كالجس ط || واحدة : واحد ب ، سا .

(٤) فصل : فصل ب ؛ الفصل السادس ط ، م ؛ ساقطة من د .

(٧) إن لكل : اعلم أن لكل م || إن : ساقطة من د ، سا || وطبيعته : طبيعته سا || تحركه : تحرك د ؛ تحريكه م .

(٨) يتكون : يكون م || الحامل : الحاصل سا .

(١١) طبيعة : طبيعة م .

(١٢) الماء : + هو ط .

غير محسوسه وعنها تصدر الآثار المحسوسة من البرودة المحسوسة والثلج الذى هو الميل بالفعل الذى لا يكون للجسم وهو في حيزه الطبيعي ، فيكون فعلها مثلاً في جوهر الماء ، إما بالقياس إلى المتأثر عنه فالبرودة وإما بالقياس إلى المؤثر فيه المشكل له فالرطوبة ، وبالقياس إلى مكانه القريب فالتحريك وبالقياس إلى مكانه المناسب فالتسكين .

- وهذه البرودة والرطوبة أعراض تلتزم هذه الطبيعة ، إذا لم يكن هناك عائق . وليس كل الأعراض تتبع الصورة في الجسم ، بل ربما كانت الصورة معدة للمادة لأن تتفعل عن سبب خارج يعرض ، كما يعد لقبول الأعراض الصناعية ولكن كثير من الأعراض الطبيعية ، وأما في الأجسام المركبة فالطبيعة كشيء من الصورة ولا تكون كنه الصورة ، فإن الأجسام المركبة لا تصير هي ما هي بالقوة المحركة لها بالذات إلى جهة وحدها وإن كانت لا بد لها في أن تكون هي ما هي من تلك القوة ، فكانت تلك القوة جزء من صورتها ، وكان صورتها تجمع من عدة معان فتتحد كالإنسانية فإنها تتضمن قوى الطبيعة وقوى النفس النباتية والحيوانية والنطق : ١٠ وإذا اجتمعت هذه كلها نوعاً من الاجتماع أعطت الماهية الإنسانية . وأما كيفية نحو هذا الاجتماع ، فالأولى أن يبين في الفلسفة الأولى ، اللهم إلا أن يعنى الطبيعة لا هذا الذى جددناه ، بل كل ما يصدر عنه أفاعيل الشيء على أى نحو كان على الشرط المذكور في الطبيعة أولم يكن . فمضى أن تكون طبيعة كل شيء صورته .

- ولكن غرضنا ههنا في إطلاق اسم الطبيعة هو ما حددناه . ومن هذه الأعراض ما يعرض من خارج ، ومنها ما يعرض من جوهر الشيء . وقد يتبع بعضها المادة كالسواد في الزنجي وآثار القروح وانتصاب القامة ، ١٥ وقد يتبع بعضها الصورة كالذكاء والفرح وغير ذلك في الناس وقوة الفصحك فإن هذه وإن لم يكن بد في وجودها عن أن تكون مادة موجودة ، فإن منبعها من الصورة ويبدأ منها ، وتستجد أعراضاً تلتزم الصورة تنبعث عنها أو تعرض لها بوجه آخر لا يحتاج إلى مشاركة المادة ، وذلك إذا حقق لك علم النفس وقد تكون أعراض مشتركة تبتدىء من الجهتين جميعاً ، كالنوم واليقظة ، وإن كان قد يكون بعضها أقرب إلى الصورة

(١) الذى هو : هو الذى م .

(٢) فعلها : فعل الطبيعة بخ .

(٣) القريب : القريب سا ، م || وبالقياس : وإما بالقياس ط .

(٤) الصورة (الأولى) : الصورة ط + الذى م .

(٥) ولكن : ولكن سا .

(٦) كانت : كان ط || القوة (الأولى والثانية) : القوي سا ، م || فكانت تلك القوة : ساقطة من د .

(٧) أعطت : أعطيت د .

(٨) أن : بأن ط . || حددناه : حددنا ط .

(٩) الشرط المذكور : الشرط المذكور سا ، م ؛ الشروط لشروط ط .

(١٠-١١) من خارج ومنها ما يعرض : ساقطة من د .

(١٢) تكون : + في سا . || منبعها : منبعها ط || تلتزم الصورة : للصورة م .

(١٣) عنها : عنها سا ، م .

مثل البقطة ، وبعضها أقرب إلى المادة مثل النوم . والأعراض اللاحقة من جهة المادة قد تبقى بعد الصورة كأنداب القروح وسواد الحبشى إذا ماتت. فالطبيعة الحقيقية هي التي أو مانا إليها، والفرق بين الصورة وبينها ما أشرنا إليه ، والفرق بين الحركة وبينها أظهر بكثير ، لكن لفظ الطبيعة قد يستعمل على معان كثيرة أحق ما يذكر منها هو ثلاثة منها فيقال طبيعة للمبدأ الذى ذكرناه ، ويقال طبيعة لما يتقوم به جوهر كل شئ ، ويقال طبيعة لذات كل شئ . وإذا أريد بالطبيعة ما يتقوم به جوهر كل شئ حتى أن يختلف فيها بحسب اختلاف المذاهب والآراء . فمن رأى أن يجعل الجزء الأحق من كل جوهر بأن يقوم هو عنصره وهولاه ، قال : إن طبيعة كل شئ عنصره ومن رأى أن يجعل الصورة أخرى بذلك ، جعلها طبيعة الشئ . وعسى أن يكون في أهل البحث قوم ظنوا أن الحركة هي المبدأ الأول لإفادة الجواهر قواماتها ، فجعلوها طبيعة كل شئ ، ومن جعل طبيعة كل شئ صورته جعلها في البسائط ماهيتها البسيطة وفي المركبات المزاج . ومستمع بعد أن المزاج ماهو ونرشدك الآن إليه يسيرا ، فنقول .

إن المزاج هو كيفية تحصل من تفاعل كيفيات متضادة في أجسام متجاورة ، وقد كان الأقدمون من الأوائل شديدى الشغف بتفصيل المادة والقول بها وتصويرها طبيعة ، ومنهم أنطيقون الذى يذكره المعلم الأول ويحكى عنه أنه أصر على أن المادة هي الطبيعة ، وأنها هي المقومة للجواهر ، ويقول لو كانت الصورة هي الطبيعة في الشئ لكان السرير إذا عفن وصار بحيث يفرغ غصنا وينبت فرع سرير ، أو ليس كذلك ، بل يرجع إلى طبيعة الخشبية فينبت خشبا . كان هذا الرجل رأى أن الطبيعة هي المادة ، ولا كل مادة ، بل المحفوظ ذاتها في كل تغير ، وكأنه لم يفرق بين الصورة الصناعية وبين الطبيعية ، بل لم يفرق بين العارض وبين الصورة ولم يعرف أن مقوم الشئ يجب أن لا يكون منه بد عند وجود الشئ ، ليس أنه الذى لا بد منه عند عدم الشئ

- (١) قديقت : قديقت يخ .
- (٢) إليها : إليه م .
- (٣) أحق : وأحق ط .
- (٤) ذكرناه : ذكرنا ط .
- (٥) ما يتقوم : ما يتفق ط .
- (٦) الأحق : الألاحق م .
- (٧) طبيعة كل : الطبيعة لكل م .
- (٨) بهد : ساقطة من د .
- (٩) تحصل : تحدث د .
- (١٠) انطيقون : لانطيقون سا ؛ انطيقون ط .
- (١١) الجواهر : للجواهر سا .
- (١٢) الخشبية : الخشب ط || فينيت : وينبت ط .
- (١٣) الطبيعية : الطبيعة سا .
- (١٤) مقوم : مفهوم د ؛ يقوم سا .

- أو يكون ثابتا عند عدم الشيء . وما يغنيانا أن يكون الشيء ثابتا في الأحوال ، ووجوده لا يكفي في أن يحصل الشيء بالفعل مثل هذا الذي هو المهيولى التي لا تنفيذ وجود الشيء بالفعل ، بل إنما تنفيذ قوة وجوده ، بل الصورة هي التي تجعله بالفعل . ألا ترى أن الخشب واللبن إذا وجدا كان للبيت كون بالقوة ، ولكن كونه بالفعل مستفاد من صورته حتى لو جاز أن تقوم صورته لافي المادة لاستغنى عنها . وهذا الرجل ذهب عليه أيضا أن الخشبية صورة ، وأنها عند الإثبات محفوظة ، فإن كان الذي يهمننا في مراعاة شرائط كون الشيء طبيعة هو أن تكون مفيدة للشيء جوهرية ، فالصورة أولى بذلك .

- ولما كانت الأجسام البسيطة هي ماهى بالفعل بصورتها ، ولم تكن هي ماهى بموادها وإلا لما اختلفت . فبين أن الطبيعة ليست هي المادة ، وأنها هي الصورة في البساط ، وأنها في نفسها صورة من الصور ليست مادة من المواد . أوما في المركبات فغير خاف عليك أن الطبيعة المحدودة وحدها لا تعطى ماهياتها ، بل هي مع زوائد ، إلا أن تسمى صورتها الكاملة طبيعة على سبيل الترادف ، فتكون الطبيعة تقال حيث تدعى على هذه وعلى الأول بالاشتراك . وأما الحركة فهي أبعد من أن تكون طبيعة للأشياء ، فإنها كما يتضح طارئة في حالة النقص وغريبة عن الجوهر .

(١) أو يكون ثابتا : ولا انفكاك ويكون ثابتا ينع ؛ ويكون ثابتا سا . || الأحوال : الأقوال .

(٢) بل : قبل د .

(٣) الاثرى : لا ترى د || البيت : البيت سا ، م .

(٤) فان : وإن ط || يهنا ينياب . || كون الشيء طبيعة : الطبيعة د ، سا ؛ طبيعة ط ؛ كون الشيء طبيعة م .

(٥) بصورتها : بصورها ط .

(٦) وأنها : + هي ط || نفسها : أنفسها ط || ليست : وليست م .

(٧) المحدودة : ساقطة من سا .

(٨) هذه : هذا ط .

(٩) من : من ط .

[الفصل السابع]

ذ - فصل

في الفاظ مشتقة من الطبيعة وبيان احكامها

- هنا ألفاظ تستعمل ، فيقال الطبيعة والطبيعي وماله الطبيعة وما بالطبيعة وما بالطبع وما يجري المجري الطبيعي . فالطبيعة قد عرفتها ، وأما الطبيعي فهو كل منسوب إلى الطبيعة ، والمنسوب إلى الطبيعة هو إما ما فيه الطبيعة ، وإما ما عن الطبيعة . والذي فيه الطبيعة فالمتصور بالطبيعة أو الذي الطبيعة كالجزم من صورته ، وأما ما عن الطبيعة فالآثار والحركات وما يمتد ذلك من الزمان والمكان وغيره ، وأما ماله الطبيعة فهو الذي في نفسه مثل هذا المبدأ وهو الجسم المحرك بطباعه ، وأما ما بالطبيعة فهو كل ما وجوده بالفعل من الطبيعة أو قوامه بالفعل عن الطبيعة بالوجود الأول كالأشخاص الطبيعية أو بالوجود الثاني كالألوان الطبيعية . وأما ما بالطبع فهو كل ما يلزم الطبيعة كيف كان على مشاكلة القصد ، كالأشخاص والأنواع الجوهرية ، أو لازما لها ، كالأعراض اللازمة والحادثة . وأما ما يجري مجرى الطبيعي ، فمثل الحركات والسكنات التي توجبها الطبيعة بنفسها لذاتها لاخرجة عن مقتضاها ، والخارج عن مقتضاها ربما كان بسبب غريب وربما كان عنها نفسها بسبب قابل فعلها وهو المادة ، فإن الرأس المسقط والأصبع الزائدة ليسا جارين على المجري الطبيعي ، ولكنهما بالطبع وبالنسبة الطبيعية إذ سببها الطبيعية ، ولكن ليس لنفسها ، بل لعارض ، وهو كون المادة بحال في كفيها أو كفيها تقبل ذلك .

(٢) فصل : فصل ب : الفصل السابع م : ساقطة من م .

(٤) ههنا : وههنا ط . (هـ) المجري الطبيعي : مجري الطبيعة ط .

(٦) الطبيعة (الأول) : ساقطة من ط || فالمتصور : والمتصور د .

(٧) فالآثار : بالآثار سا || يمتد : يمتد م .

|| فهو : وهو ط || الذي : + له سا . (أ) بطباعه : + والساكن بطباعه سا م || ما وجوده : ما كان وجوده سا || من : من م .

(٩) بالفعل : ساقطة من د م || عن : من ط (٩-١٠) وأما ما : وما سا م .

(١١) مجري : المجري د سا م .

(١٢) مقتضاها (ثانية) : مقتضاء ط .

(١٣) نفسها : ساقطة من د || بسبب : لسبب ط . || ليسا جارين : ليس جارين ب د سا م + ما ط || حل :

ساقطة من د سا م

(١٤) ولكنها : ولكنه د سا م || سببها : سبب ب د سا م .

(١٥) كفيها : كفيها د .

والطبيعة تقال على وجه جزئى ، وتقال على وجه كلى . فالتى تقال على وجه جزئى هى الطبيعة الخاصة بشخص شخص ، والطبيعة التى تقال على وجه كلى فربما كانت كلية بحسب نوع ، وربما كانت كلية على الإطلاق ، وكلاهما لا وجود لهما فى الأعيان ذواتا قائمة إلا فى التصور ، بل لا وجود إلا للجزئى . أما أحدهما فهو ما تعقله من مبدأ مقتضى التدبير الواجب فى استحقاق نوع نوع ، والثانى ما تعقله من مبدأ مقتضى التدبير الواجب فى استحقاق الكل على نظامه .

- وقد ظن بعضهم أن كل واحد منهما قوة موجودة ، أما الأولى فسارية فى أشخاص النوع ، وأما الأخرى فسارية فى الكل . وظن بعضهم أن كل واحد منهما هو فى ذاته وفيضانه عن المبدأ الأول واحد وينقسم بانقسام الكل ويختلف فى القوابل . وليس من هذا شئ يجب أن يصغى إليه ، فإنه لا وجود إلا للقوى المختلفة التى فى القوابل ولم تكن البتة متحدة ثم انقسمت . نعم لما نسبة إلى شئ واحد ، والنسبة إلى الشئ الواحد الذى هو المبدأ لا يرفع الاختلاف الذى عن الأشياء ولا يقوم النسوبات مجردة بأنفسها ، بل لا وجود للطبيعة بهذا المعنى لافى ذات المبدأ الأول ، فإنه من المحال أن يكون فى ذاته شئ غير ذاته كما تعلم بعد ، ولا فى طريق السلوك إلى الأشياء كأنه فائض ، لكنه بعد لم يصل ولاله وجود فى الأشياء متحدة بلا اختلاف ، بل طبيعة كل شئ آخر بالنوع أو بالنوع أو بالعدد . ولا أيضا ما يمثلونه من شروق الشمس كذلك ، فإن الشمس لا ينفصل عنها شئ يقوم واحدا لا جسم ولا عرض ، بل إنما يحدث شعاعها فى القابل ويحدث فى كل قابل آخر بالعدد وليس لذلك الشعاع وجود فى غير القابل ، ولا هو من جملة شعاع جوهر الشمس قد انحدر منه إلى المواد فغشيها . نعم لو لم يختلف القابل وكان واحدا ، لكان الأثر واحد بحسبه حينئذ ، ويتبين لك تحقيق هذا كله فى غير هذه الصناعة :

- (١) فالتى : فاشئ د .
- (٢) شخص : ساقطة من د || على وجه : يوجه ب ، د ، د ، س ، م || بحسب كلية : ساقطة من د .
- (٣) للجزئى : للجزئى ط .
- (٤) مقتضى : يقتضى ط || نوع نوع : نوع د ، س ، م . || مقتضى : يقتضى ط .
- (٥) واحد : واحدة ط || وأما الأخرى : والأخرى د ، س ، م .
- (٦) هو : ساقطة من د . || وينقسم : وينقسم س ، ط ، م .
- (٧) ويختلف : ساقطة من د . || فإنه : وإنه م .
- (٨) النسوبات : النسوبات د . || للطبيعة : للطبيعة م .
- (٩) شئ : + غريب يخ ، ط ، م || غير : عن ط ، م .
- (١٠) لكنه : ساقطة من س .
- (١١) شئ : + شئ ط . || لا ينفصل : لا ينفصل س .
- (١٢) شعاعها : شعاعها د ، س ؛ شعاعها ط || ويحدث : ويحدث م .
- (١٣) ولا هو : + شئ ط .
- (١٤) بحسبه : بحسب س || ويحين : ويحين س ، م .

لكن إن كانت طبيعة كلية من هذا الجنس ، فلا تكون على أنها طبيعة ، بل على أنها أمر معقول عند الأوائل والمبادئ التي يفرض منها تدبير الكل أو على أنها طبيعة جرم أول من الأجرام الساوية التي بتوسطها يستحفظ النظام ولا يكون البتة طبيعة واحدة الماهية سارية في الأجسام الأخرى .

- فhekذا يجب أن تصور الطبيعة الكلية والجزئية ، ثم تعلم أن كثيرا مما هو خارج عن مجرى الطبيعة الجزئية ليس بخارج عن مجرى الطبيعة الكلية ، فإن الموت وإن كان غير مقصود في الطبيعة الجزئية التي في زيد ، فهو مقصود في الطبيعة الكلية من وجوه : أحدها لتخلص النفس عن البدن للسعادة في السعداء ، وهي المقصودة ولها خلق البدن ، وإذا أخلفت فليس لسبب من الطبايع ، بل لسوء الاختيار. وليكون لقوم آخرين حالم في استحقال الوجود حال هذا الشخص وجودا ، فإنه إن خلد هؤلاء لم يسع للآخرين مكان ولا قوت . وفي قوة المادة فضل للآخرين وهم يستحقون مثل هذا الوجود ، وليسوا أولى بالعدم الدائم من هؤلاء بالخلود ، فهذه وغيرها مقاصد في الطبيعة الكلية . وكذا الأصبع الزائدة فهي مقصودة الطبيعة الكلية التي يقتضى أن تكسى كل مادة ما يستعد لها من الصور ولا تعطل ، فإذا فضلت مادة تستحق الصورة الأصبعية لم تحرم ولم تضيع .

-
- (١) كلية : كليته م || على أنها طبيعة بل : ساقطة من سا .
 (٢) جرم أول من : جرم من أول من سا || الأجرام ط .
 (٣) يستحفظ : استحفظ ط || الأخرى : الأخر ط .
 (٤) فهكذا : فكذا سا ، هكذا م .
 (٥) الكلية : ساقطة من ب ، د ، ط . || التي : ساقطة من م .
 (٦) وإذا : فإذا د ؛ وإذا سا ، ط ، م || أخلفت : اختلف د ؛ أخلفت سا ، ط ، م || فليس : فليست ط ؛ وليست م .
 (٨) للآخرين : الآخرين سا ، م .
 (٩) وغيرها : ساقطة من د ، سا || فهي : هو سا ، هي م || مقصودة : مقصود د ؛ سا ؛ مقصودة ن م .
 (١١) الصور : الصورة د ، سا ، ط . || فقلت : قلت سا ؛ فصلت م || الصورة : الصور د ؛ الصورة ط .

[الفصل الثامن]

٣ - فصول

في كيفية بحث العلم الطبيعي ومشاركاته تعلم آخر ان كانت له مشاركة

- وإذا قد عرفت الطبيعة، وعرفت الأمور الطبيعية فقد انضح لك فضل انضاح أن العلم الطبيعي عن أي الأشياء يبحث،
ولما كان المقدار المخلوود من لوازم هذا الجسم الطبيعي وعوارضه الذاتية أعني الطول والعرض والعمق المشار إليها
وكان الشكل من لوازم المقدار كان الشكل أيضا من عوارض الجسم الطبيعي. ولما كان المهندس موضوعه
المقدار فموضوعه عارض من عوارض الطبيعي، والعوارض التي يبحث عنها هي من عوارض هذا العارض.
فمن هذه الجهة تصير الهندسة جزئية بوجه ما عند العلم الطبيعي، ولكن الهندسة الصرفة لا تشارك الطبيعي في
المسائل. وأما علم الحساب فهو أبعد من المشاركة وأشد بساطة، بل ههنا علوم أخرى تحتها كعلم الانتقال
وعلم الموسيقى وعلم الأكر المتحركة، وعلم المناظر وعلم الهيئة. وهذه العلوم أقرب مناسبة إلى العلم الطبيعي،
وعلم الأكر المتحركة أبسطها، وموضوعه كرة متحركة. والحركة شديدة المناسبة للمقادير لاتصالها وإن
كان اتصالها لا لذاتها، بل لسبب مسافة أو زمان، كما نرى نحن من بعد. ثم البراهين الموردة في علم الأكر
المتحركة لا تستعمل فيها المقدمات الطبيعية البتة.
- وأما علم الموسيقى فموضوعه النغم والأزمة وله مبادئ من علم الطبيعي رمبائى من علم الحساب. وكذلك
علم الانتقال وعلم المناظر أيضا موضوعه مقادير منسوبة إلى وضع مامن البصر وله مبادئ من الطبيعيات ومن
الهندسة.

(٢) فصل : فصل ح ب ؛ الفصل الثامن ط ، م ؛ ساقطة من د .

(٤) علم آخر : لعلوم أخرى || كانت له مشاركة : كان د || له مشاركة : تشاركه سا ، م .

(٥) وإذا : فإلام || قد : ساقطة من م || انضاح : انضاح سا ، م .

(٨) عارض : ساقطة من سا || عوارض : + الجسم ط || هي : هو سا .

(٩) ولكن : لكن د ، ط ، م . || لا تشارك : + الطر ط .

(١٠) من : + هـ ط || تحتها : تحتها م .

(١٢) كان : كانت ط || لسبب : بسبب ط || ادوردة : ساقطة من سا ، م .

(١٥) الطبيعي : الطبيعيتين سا ، م . || وكذلك : وكذلك م .

وهذه العلوم لا تشارك كلها العلم الطبيعي في المسائل البتة ، وكلها ينظر في الأشياء التي لها من حيث هي قووات كم ، ومن حيث لها عوارض الكم التي لا يوجب تصور عروضا لكم أن يجعلها كما في جسم طبيعي فيه مبدأ حركة وسكون لا يحتاج إلى ذلك .

- وأما علم الهيئة فموضوعه أعظم أجزاء موضوع العلم الطبيعي ، ومبادئه طبيعية وهندسية . أما الطبيعية ٥ فمثل أن حركة الأجرام السماوية يجب أن تكون محفوفة على نظام واحد وما أشبه ذلك مما استعمل كثير منه في أول الجسطى . وأما الهندسية فما لا يفتق ويخالف سائر تلك العلوم في أنه يشارك الطبيعي في المسائل أيضا ، فيكون موضوع مسائله شيئا من موضوعات مسائل العلم الطبيعي ، والمحمول فيه أيضا عارض من عوارض الجسم الطبيعي ومحمول في مسائل العلم الطبيعي ، مثل أن الأرض كرية والسماء كرية وما أشبه ذلك . فهذا العلم كأنه مخرج من طبيعي ومن تعليمي ، فإن التعليمي المحض مجرد لافي مادة الهية ، وكان هذا موقع لذلك المجرى في مادة معينة . لكن المقدمات البرهن بها على المسائل المشتركة لصاحب الهيئة والطبيعية مختلفة . أما ١٠ مقدمات التعليمي فرصنية مناظرية أو هندسية ، وأما مقدمات الطبيعي فمأخوذة مما توجه طبيعة الجسم الطبيعي وربما خلط الطبيعي فأدخل المقدمات التعليمية في براهينه ، وخلط التعليمي فأدخل المقدمات الطبيعية في براهينه . وإذا سمعت الطبيعي يقول : لو لم تكن الأرض كرية لم يكن فصل الكسوف القمري هلاليا ، فاعلم أنه قد خلط . وإذا سمعت التعليمي يقول : وأشرف الأجرام له أشرف الأشكال وهو المستدير وأن أجزاء الأرض ١٥ يتحرك إليها على الاستقامة وما أشبه ذلك ، فاعلم أنه قد خلط .

وانظر كيف يختلط الطبيعي والتعليمي في البرهان على أن جرم ما من البسائط كرى . أما التعليمي فيستعمل في بيان ذلك ما يجيد عليه حال الكواكب في شروقها وغروبها وارتفاعها عن الأفق وانخفاضها ، وإن ذلك

(١) لا تشارك كلها : كلها لا تشارك سا ، م .

(٢) يحمله ط : يحمله ط .

(٤) العلم : علم ط ، م .

(٦) قسا : قسا ط .

(٩) فإن : كان ب د ، سا ، م .

(١١) مقدمات : ساقطة من د ، سا || طبيعة : ساقطة من م .

(١٢) فأدخل : وأدخل د ، سا || التعليمية : الطبيعية سا .

(١٣) وإذا : فإذا ط .

(١٤) خلط : خلط ب || التعليمي : التعليمي م .

(١٥) إليها إليه سا . || قد : ساقطة من سا .

(١٦) ما : ساقطة من سا ، م .

(١٧) الكواكب : ساقطة من سا .

- لا يمكن إلا أن تكون الأرض كرية . والطبيعي يقول إن الأرض جرم بسيط ، فشكله الطبيعي الذي يجب ، طبيعة متشابهة يستحيل أن يكون مختلفا فيه ، فيكون في بعضه زاوية وفي بعضه خط مستقيم ، أو يكون بعضه على ضرب من الانحناء والآخر على خلافه ، فنجد الأول قد أتى بدلائل مأخوذة من مناسبة المقابلات والأوضاع والمخاضات . من غير أن تكون محتاجة إلى أن يكون فيها تعرض لقوة طبيعية موجبة فيها لمعنى . ونجد الثاني قد أتى بمقدمات مأخوذة من مقتضى طبيعة الجسم الطبيعي بما هو طبيعي ، والأول أن يكون قد أعطى الإثبات ولم يعط العلة والثاني العلة واللمية . والأعداد بما هي أعداد قد توجد في الموجودات الطبيعية ، إذ يوجد فيها واحد وواحد آخر . وكون كل واحد منهما واحد ليس كونه ذاته من ماء أو نار أو أرض أو شجرة أو غير ذلك ، بل الوحدة أمر لازم له خارج عن ماهية . واعتبار ذينك الواحدين من حيث هما في نحو من أنحاء الوجود معا هو صورة الاثنيتية في ذلك الوجود ، وكذلك في غير ذلك من الأعداد وهذا هو العدد المعلوم .
- وقد توجد في الموجودات غير الطبيعية التي سيتضح أن لها إثباتا وقواما فليس العدد داخلا في العلم الطبيعي ، لأنه لا هو جزء ولا هو نوع من موضوعه ، ولا هو عارض خاص به ، فهو يتبعه لا يقتضى تعلقا بالالطبيعات ولا بغير الطبيعات . ومعنى التعلق أن يكون وجوده خاصا بما قيل إنه متعلق به مقتضيا لإياه ، بل هو مباين لكل واحد منهما بالقوام والحد ، ويتعلق إن كان ولا بد بالوجود العام فيكون من الأمور اللازمة له .
- في طبيعة العدد بحيث تصلح أن تغفل مجردة عن المادة أصلا ، والنظر فيها من حيث هي طبيعة العدد وما يعرض لها من هذه الجهة نظر مجرد عن المادة ، ثم قد تعرض لها أحوال ينظر فيها الحاسب ، وتلك الأحوال لا تعرض لها إلا وقد وجب تعلقها بالقوام بالمادة ، وإن لم يجب تعلقها بها بالحد ، ولم تكن مما تخصها بمادة معينة

- (١) والطبيعي : فالطبيعي م . || جرم : جسم د ، ط .
- (٢) طبيعة : طبيعته د ، ط || يستحيل : مستحيل ب ، سا .
- (٣) مناسبة : مناسبات ط .
- (٤) محتاجة : محتاجا م || يكون فيها تعرض : يتعرض فيها م || لقوة : بقوة ط .
- (٥) والأول : فالأول ط ، م .
- (٦) العلة (الأولى والثانية) : الدلية ط ، م || والثاني : أعطى سا ، م .
- (٧) منها : منها ب ، سا || كونه : كون م || ذاته : ذاتا ط || شجرة : شجر ط .
- (٨) ذلك : + النحو من ط .
- (٩) (في الأولى) : ساقطة من سا ، ط ، م || أن : أنها د ، ط .
- (١٠) ولاهر : ولا سا ، م . || لا بالطبيعات : إلا بالطبيعات د ، ط .
- (١١) ولا بغير الطبيعات : ساقطة من م .
- (١٢) بالموجود : بالموجود م .
- (١٣) بحيث : ساقطة من ط .
- (١٤) قد : ساقطة من ط || وتلك : تلك ب سا ، م .
- (١٥) تطلقها (الأولى والثانية) : تطلقها سا ، ط ، م .
- || : بما م || تخصها : تخصها سا ، ط ، م .

فيكون النظر في طبيعة العدد من حيث هي كذلك نظرا رياضيا ، وأما المقادير فلنأخذ منها تشارك المتعلقة بالمادة وتباينها ، أما مشاركتها للتعلاقات بالمادة فلأن المقادير هي من المعاني القائمة في المادة لاحتالة ، وأما مباينتها فمن جهات . من ذلك أن من الصور الطبيعية ما يظهر من أمره في أول الأمر أنه لا يصلح أن يكون عارضا لكل مادة اتفقت مثل الصورة التي للماء من حيث هي ماء ، فلنأخذ مستحيلة أن توجد في المادة الحجرية من حيث هي على مزاجها لا كالتدوير الذي يصح أن يحمل المادتين جميعا وأى مادة كانت ، والصورة الإنسانية وطبيعتها فلنأخذ مستحيلة أن توجد في المادة الخشبية ، وهذا أمر لا يلزم الذهن في تحقيقه كثير تكلف ، بل يقرب مثاله ، ومنها مالا يستحيل في بادی النظر أن يعرض لأي مادة اتفقت مثل البياض والسواد وأشياء من هذا الجنس ، فإن الذهن لا يستوحش من إحلالها أية مادة اتفقت ، لكن العقل والنظر يوجبان من بعد أن طبيعة البياض والسواد غير عارضة لإلزام واستعداد مخصوص ، وأن المستعد للتصور بمعنى التلون لا بمعنى التصبغ ليس قابلا للبياض الذي بذلك المعنى لأمر في مزاجه وغريزته ، لكنهما وإن كانا كذلك فلا يتصور ولا واحد منهما في الذهن إلا مقارنا لأمر ليس هو هو ، وذلك الأمر هو السطح أو المقدار البايين للون في المقول . ثم قد يتشارك أيضا هذان القسمان المذكوران في أمر ، وهو أن الذهن لا يقبل واحدا منهما إلا وقد لحقه خاصية نسبة إلى أمر آخر يقارن ذاته كال موضوع . فإن الذهن إذا أحضر صورة الإنسان لزمه أن يحضر معها نسبة لما إلى مادة مخصوصة لا تخيل إلا كذلك . والبياض أيضا إذا أحضره التصور أحضر معه انبساطا هو فيه ضرورة وأبى أن يتصور بياضا لا يتصور قدرا . ومعلوم أن البياضية غير القدرية ، وتجعل نسبة البياضية إلى القدرية شبيهة بنسبة شيء إلى أمر موضوع له . ثم المقدار يفارق هذين الصنفين فيما يشتركان فيه ، إذ الذهن يقبل المقدار على أنه مجرد ، وكيف لا يقبله وهو محتاج إلى استقصاء في البحث حتى ينكشف له أن المقدار لا يوجد إلا في مادة يفارق القسم الأول بشيء يخصه ، وهو أن الذهن إذا تكلف نسبة المقدار إلى المادة لم يضطر إلى أن يعدله مادة مخصوصة

- (١) وأما : أن ط .
- (٢) وتباينها : + هـ ب || من : ساقطة من ط .
- (٣) ذلك : ق هـ ط .
- (٤) هي (الأولى) : هـ م || مستحيلة : مستحيل م .
- (٥) يصح : يصلح ط || والصورة : والصور ب .
- (٦) مستحيلة : مستحيل م || تحقيقه : تحقيق ط || يقرب : يعرف د || مثاله : تناوله ط .
- (٧-٨) وأنياء والسواد : ساقطة من م .
- (١٠) كانا : كان ط .
- (١٢) لا يقبل : لا يقبل ب ، ساء م || إلا وقد : الآن قد ساء .
- (١٣) يقارن : ساقطة من ساء || الإنسان : الإنسانية د ، ساء ط ، م .
- (١٤) وأني : وإل م .
- (١٥) بياضا : بياض ط || تصور : أن يتصور ط || غير ... البياضية : ساقطة من ط .
- (١٦) يقبل : قبل م . (١٧) لا يقبله : لا يقبل د || استقصاء : الاستقصاء ط .
- (١٨) القسم الأول : هذا القسم د ، ط || إلى (الثانية) : ساقطة من ساء م || له : لها ساء .

- وفارق القسم الثاني بأن الذهن وإن لم يضطر في تصور المقدار إلى أن يجعل له مادة مخصوصة ، فالقياس والعقل لا يضطره إليها أيضا ، إذ الذهن يستغنى في نفس تصور المقدار عن تصوره في المادة . والقياس لا يوجب أيضا أن يكون للمقدار اختصاص بمادة نوعية معينة ، لأن المقدار لا يفارق شيئا من المواد ، فليس مما يكون خاصا بمادة ، ومع ذلك فهو مستغن في التوهم والتحديد عن المادة . وقد ظن أن الياض والسواد هذا حكمه أيضا ، وليس كذلك ، فإنه لا التصور التخيل ولا الرسوم ولا الحدود المعطاة لها تفي عن ذلك إذا حقق واستقصى ،
- وإنما يتجردان بمعنى آخر وهو أن المادة ليس جزء قوامهما كما هو جزء قوام المركب ، لكنه جزء حديهما . وكثير من الأشياء يكون جزء حد الشيء ولا يكون جزءا من قوامه إذا كان حله يتضمن نسبة ما إلى شيء خارج عن وجود الشيء .

- وقد شرح هذا المعنى في كتاب البرهان ، فصناعة الحساب وصناعة الهندسة صناعتان لاحتاجان في إقامتهما البراهين أن تتعرض للمادة الطبيعية أو تأخذ مقدمات تتعرض للمادة بوجه ، لكن صناعة الكرة المتحركة
- ١٠ وأشد منها صناعة الموسيقى ، وأشد منها صناعة المناظر ، وأشد من ذلك صناعة الهيئة تأخذ المادة أو شيئا من عوارض المادة ، وذلك لأنها تبحث عن أحوالها ، فمن الضرورة أن تأخذها . وذلك لأن هذه الصناعات إما أن تبحث عن عدد لشيء أو مقدار أو شكل في شيء ، والعدد والمقدار والشكل عوارض لجميع الأمور الطبيعية . ويعرض مع العدد والمقدار اللواحق الذاتية أيضا بالعدد والمقدار ، فإذا أريد أن يبحث عما يعرض من أحوال العدد والمقدار في أمر من الأمور الطبيعية لزم ضرورة أن يلتفت إلى ذلك الأمر الطبيعي
- ١٥ وكان الصناعة الطبيعية صناعة بسيطة والصناعة التعليمية التي هي حساب صرف وهندسة صرف صناعة بسيطة ويتولد ما بينهما صنائع موضوعاتها من صناعة وعمولات المسائل فيها من صناعة . وإذا كان بعض العلوم

(١) بأن : في سا .

(٢) إليها : إليها سا . || عن : عند م .

(٤) عادة : + معينة ط || والتحديد : والتجديد يخ || ظن : يحكمه : حكمها ط .

(٥) التخيل : التعميل ط || لها : لها ط .

(٦) ليس : ليست ط || هو : هي ب ، ط || المركب : المركبات ط || لكنه : لكنهما م .

(٩) المعنى : ساقطة من سا .

(١٠) تعرضها : تعرض ب || الكرة : الكرة د .

(١١) شيئا : شيء ط .

(١٢) لأنها : لأنه سا || أحواله سا || أن : أنها ب ، أنه سا م || تأخذها : تأخذ سا .

(١٣) لشيء : الشيء د ، ط || أو مقدار : أو عن مقدار ط || أو شكل : وشكل م .

(١٤) والمقدار (الأول) : + والشكل م .

(١٥) ضاعت : ساقطة من م .

(١٦) الطبيعي : المنبثقة د || والصناعة : والصناعات ط .

(١٧) وإذا : إذا م .

المنسوبة إلى الرياضة مما يوجب الذهن إلى الثبات نحو المادة المناسبة بينه وبين الطبيعيات ، فكيف ظنك بالعلم الطبيعي نفسه وما أفسد ظن من يظن أن الواجب أن يشتغل في العلم الطبيعي بالصورة ويغفل عن المادة أصلا .

[الفصل التاسع]

ط - فصل

في تعريف أشد العمل اهتماما للطبيعي في بحثه

قد رفض بعض الطبيعيين ومنهم أنطيقون مراعاة أمر الصورة رفضا كلياً ، واعتقد أن المادة هي التي يجب أن تحصل وتعرف ، فإذا حصلت هي تحصيلاً فإ بعد ذلك أغراض ولواحق غير متناهية لا تضبط . ويشبه أن تكون هذه المادة التي قصر عليها هؤلاء نظرم هي المادة المتجسمة المنطبقة دون الأولى؛ وكانهم عن الأولى غافلون .

١٠ وربما احتج هؤلاء ببعض الصناع ، وقايس بين الصناعة الطبيعية وبين الصناعة المهنية ، فقال : إن مستنبط الحديد وكده تحصيل الحديد وما عليه من صورته ، والغواص وكده تحصيل الدرّة وما عاينه من صورتها والمضى يظهر لنا فساد هذا الرأي إقناعه إيانا الوقوف على خصائص الأمور الطبيعية ونوعياتها التي هي صورها ومناقضة صاحب المذهب نفسه نفسه ، فإنه إن أقتنع الوقوف على الميوي غير الصورة ، فقد قنع من العلم بمعرفة شيء لا يوجد له بالفعل ، بل كأنه أمر بالقوة . ثم من أي الطرق يسلك إلى إدراكه ، إذ قد أعرض عن الصور والأغراض صفحا. والصور والأغراض هي التي تجر أذهاننا إلى إثباته ، فإن لم يقتنع الوقوف على الميوي غير

(٢) فصل : فصل ط ب ، الفصل التاسع ط ، م .

(٦) أنطيقون : أنطيقون ط || هي : ساقطة عن سا ، م .

(٨) المنطبعة : المنطبعة د || دون : + الحسية د ، ط || أو كأنهم : فكانهم سا ، ط ، م .

(١٠) الطبيعية : + النظرية ط || مستنبط : يستنبط سا .

(١١) صورته : صورة ط .

(١٢) صورها : صورتها م .

(١٣) نفسه نفسه : نفسه ط || غير : الغير ب ، د ، سا ، ط .

(١٤) الطرق : الطريق ط || الصور : الصورة م .

(١٥) غير : الغير ب ، د ، سا ، ط .

المصورة ، ورام للهوى صورة مثل صورة الماتية أو المواتية ، أو غير ذلك فما خرج من النظر في الصورة وظنه أن مستنطق الحديد غير مضطر إلى مراعاة أمر الصورة ظن فاسد . فإن مستنطق الحديد ليس موضوع صناعته هو الحديد ، بل هو غاية في صناعته وموضوعه الأجسام المعدنية التي يكب عليها بالحفر والتلوين . وفعله ذلك هو صورة صناعته ، ثم تمصيل الحديد غاية صناعته ، وهو موضوع لصناعات أخرى أربابها لايعنيهم مصادقة الحديد عن التصرف فيه بإعطائه صورة أو عرضا .

وقد قام بإزاء هؤلاء طائفة أخرى من الناظرين في علم الطبيعة ، فاستخفوا بالمادة أصلا وقالوا : إنها إنما قصبت في الوجود لتظهر فيها الصورة بآثارها ، وأن المقصود الأول هو الصورة ، وأن من أحاط بالصورة علما فقد استغنى عن الالتفات إلى المادة إلا على سبيل شروع فيها لايعنيه .

- وهؤلاء أيضا مسرفون في جنبه اطراح المادة ، كما أولئك كانوا مسرفين في جنبه اطراح الصورة . وبعد تعلم ما يقولونه في علوم الطبيعة على ما أومأنا إليه قبل هذا الفصل ، فقد قنعوا بأن يجهلوا المناسبات التي بين الصور وبين المواد ، إذ ليس كل صورة مساعدة لكل مادة ، ولا كل مادة متمهدة لكل صورة ، بل تحتاج الصورة النوعية الطبيعية في أن تحصل موجودة في الطباع إلى مواد نوعية متخصصة بصور لأجبالها ما استتم استعدادها لهذه الصورة إلى وكمن من عرض إنما يحصل عن الصورة بحسب مادتها وإذا كان العلم التام الحقيقي هو الإحاطة بالشيء كما هو ما يلزمه ، وكانت ماهية الصورة النوعية أنها مفتقرة إلى مادة معينة أو لازم لوجودها وجود مادة معينة ، فكيف يستكمل علمنا بالصورة ، إذ لم يكن هذا من حالها متحققا عندنا ، أو كيف يكون هذا من حالها متحققاً من عندنا ، ونحن لانلصق إلى المادة ولا مادة أعم اشتراكا فيها وأبعد عن الصورة من المادة الأولى . وفي علمنا بطبيعتها وأنها بالقوة كل شيء ، نكتسب علما بأن الصورة التي في مثل هذه المادة إما واجب تروالها بخلافة أخرى غيرها أو ممكن غير موثوق به . وأى معنى أشرف من هذه المعاني التي من

(١) خرج : يخرج سا .

(٢) أن : أنه سا .

(٣) صناعته : صناعة ب ، د ، ط || وموضوعه : وموضوعها ط || يكب : يكتب م .

(٤) هو : هي سا ، م || لا يعنيه : لا يعنيا سا .

(٥) فاستخفوا : واستخفوا ط .

(٦) اطراح : اطراح ه || الصورة : الصور ب ، د ، ط .

(٧) علوم الطبيعة : العلوم الطبيعية سا ، م || يجهلوا : يجهل ط .

(٨) إذ ليس : وليس د ؛ ليس م .

(٩) الصورة : الصور سا ، ط ، م || متخصصة : مخصصة سا .

(١٠) الصورة (الأولى) : الصور سا ، ط ، م || مادتها : مادته سا ، م || وإذا : فإذا ط .

(١١) أو كيف : وكيف م .

(١٢) الصورة : الصور د .

(١٣) أخرى : ساقطة من د || به : ساقطة من د || هذه : ساقطة من ص ، م .

حقها أن تعلم من معنى حال الشيء في وجود نفسه وأنه وثيق أو قلق ، بل الطبيعي مفتقر في برأيه وعحتاج في استتمام صناعته إلى أن يكون محصلا للإحاطة بالصورة والمادة جميعا . لكن الصورة تكسبه علما بما هو به الشيء بالفعل أكثر من المادة ، والمادة تكسبه العلم بقوة وجوده في أكثر الأحوال ، ومنهما جميعا يستتم العلم بجوهر الشيء* .

[الفصل العاشر]

ي - فصل

في تعريف أصناف علة علة من الأربع

قد استعملنا فيما تقدم إشارات دلت على أن الجسم الطبيعي علة عنصرية وعلة فاعلية ، وعلة صورية ، وعلة غائية . فحري بنا الآن أن نعرف أحوال هذه العلل فنستفيد منها سهولة سلوك السبيل إلى معرفة العلوات الطبيعية . أما أن لكل كائن فاسد أو لكل واقع في الحركة أو لكل ماهو مؤلف من مادة وصورة علاموجودة ١٠ وأنها هذه الأربع لا غير : فأمر لا يتكلفه نظر الطبيعي ، وهو إلى الإلهي . وأما تحقيق ماهيتها والدلالة على أصولها وضعها : فأمر لا يستغنى عنه الطبيعي .

فنقول : إن العلل الذاتية للأمور الطبيعية أربع : الفاعل ، والمادة ، والصورة ، والغاية .

والفاعل في الأمور الطبيعية قد يقال لمبدأ الحركة في آخر غيره من جهة ما هو آخر . ونعني بالحركة هنا ١٥ كل خروج من قوة إلى فعل في مادة . وهذا المبدأ هو الذي يكون سببا لإحالة غيره وتحريكه عن قوة إلى فعل والطبيب أيضا إذا عالج نفسه فإنه مبدأ حركة في آخر بأنه آخر ، لأنه إنما يحرك العليل ، والعليل غير الطبيب من جهة ماهو عليل . وهو إنما يعالج من جهة ما هو هو ، أعني من جهة ماهو طبيب . وأما تعالجه وقبوله

(٢) بالصورة : بالصورة د ، ط . || علما بما هو به : علم هو به سا ، م ؛ علما بهوية . (٢) ط || بالفعل : بالمقل د .

(٦) فصل : فصل ي ب ؛ الفصل للماثر ط ، م .

(٧) تعريف : ساقطة من ب .

(٨) استعملنا : استعملها د || تقدم : سلف ب ، سا ؛ م || الجسم : الجسم م .

(١١) لا يتكلفه : يتكلفه ب .

(١٢) الطبيعي : الطبيعيين د ، سا ، م .

(١٧) (إنما) الثانية : ساقطة من د || وأما : فأما د ، سا .

العلاج وتحركه بالعلاج ، فليس من جهة ما هو طيب ، بل من جهة ما هو عليل . ومبدأ الحركة إما مهيئ وإما متم ، والمهيئ هو الذى يصلح المادة كمحرك للتطفة فى الإحالات المعدة ، والمتم هو الذى يعطى الصورة ويشبه أن يكون الذى يعطى الصورة المقومة للأنواع الطبيعية خارجا عن الطبيعيات . وليس على الطبيعى أن يتحقق ذلك بعد أن يضع أن ههنا مهيئا وههنا معطى صورة . ولاشك أن المهيئ مبدأ حركة ، والمتم أيضا هو مبدأ الحركة لأنه المخرج بالحقيقة من القوة إلى الفعل ، وقد يعد المعين والمسير فى مبادئ الحركة . أما المعين فيشبه أن يكون جزءا من مبدأ الحركة ، كأن مبدأ الحركة جملة الأصل والمعين ، إلا أن الفرق بين المعين والأصل أن الأصل يحرك لغاية له ، والمعين يحرك لغاية ليست له ، بل للأصل أو لغاية ليست نفس غاية الأصل الحاصلة بالتحريك ، بل غاية أخرى كشكر أو أجر أو بر . وأما المشير فهو مبدأ الحركة بتوسط ، فإنه سبب الصورة النفسانية التى هى مبدأ الحركة الأولى لأمر إردى ، فهو مبدأ المبدأ . فهذا هو الفاعل بحسب الأمور الطبيعية .

١٠

فأما إذا أخذ المبدأ الفاعل بالحسب الأمور الطبيعية ، بل بحسب الوجود نفسه ، كان معنى أعم من هذا ، وكان كل ما هو سبب لوجود مابين لذاته من حيث هو مابين ومن حيث ليس ذلك الوجود لأجله علة فاعلية.

ونقل الآن فى المبدأ المادى ، فنقول : إن المبادئ المادية تشترك فى معنى ، وهى أنها فى طلباتها حاملة لأمر غريبة عنها ، ولها نسبة إلى المركب منها ومن تلك الماهيات ، ولها نسبة إلى تلك الماهيات نفسها . مثلاً أن الجسم له نسبة إلى المركب ، أى إلى الأبيض ، ونسبة إلى البسيط أى إلى البياض . ونسبته إلى المركب نسبة ١٥ علية أبدا ، لأنه جزء من قوام المركب ، والجزء فى ذاته أقدم من الكل ومقوم لذاته . وأما نسبته إلى تلك الأمور فلا تعقل إلا على أجسام ثلاثة : إما أن يكون لا يتقدمها فى الوجود ولا يتأخر عنها ، أعنى لاهى محتاجة إلى الأمر الآخر فى التقوم ولا ذلك الأمر محتاج إليها فى التقوم . والقسم الثانى أن تكون المادة محتاجة إلى مثل

(١) جهة : + ما هو أى من جهة ط ، م .

(٢) كمحرك : كمحرك د || التطفة : التطف ط .

(٣) يكون : + هو ط . || وليس : إذ ليس سا ، ط ، م .

(٤) بالحقيقة : ساقطة من - .

(٥) الأصل : الأصل م .

(٦) الصورة : الصورة د || الحركة : + التى هى ط ، م || الأولى : العلة الأولى م || بحسب د ، م .

(٧) فأما : وأما سا ، م .

(٨) وهى : وهو م || حاملة : حاملة سا .

(٩) الماهيات : الماهيات ط || نفسها : أنفسها سا .

(١٠) إلى البسيط أى : ساقطة من سا || نسبة : نسبته م .

(١١) علية : علة ، م سا . || قوام : ساقطة من م || الكل : الكل سا || وأما : فأما ط .

(١٢) التقوم (الأولى والثانية) : التقوم سا ، ط ، م || محتاج : محتاج م .

ذلك الأمر في التقويم بالفعل ، والأمر يكون مقدما عليها في الوجود الذاتي ، كأن وجوده ليس متعلقا بالمادة بل بعبادئ أخرى ، ولكنه يلزمه إذا وجد أن يقوم مادتها ويحصلها بالفعل ، كما أن كثيرا من الأشياء تكون مقومة بشئ ويلزمها بعد تقويمها أن يقوم شيئا آخر ، ربما كان مايقومه بمفارقة لذاتها ، وربما كان تقويمها بمخالطة من ذاته ، ومثل هذا الأمر يسمى صورة ، وله قسط في تقويم المادة بمقارنته ذاته ، وهو كل المقوم القريب ويبان ذلك في الصناعة الأولى .

والقسم الثالث هو أن تكون المادة مقومة في ذاتها وحاصلة بالفعل ، وأقدم من ذلك الشئ ، ويقوم ذلك الشئ . وهذا الشئ هو الذي نسميه عرضا بالتخصيص وإن كنا ربما سمينا جميع هذه الهيئات أعرافا .

فيكون القسم الأول يوجب إضافة المعية ، والقسمان الآخران إضافة تقدم وتأخر . لكن في الأول منهما التقدم لما في المادة ، وفي الثاني منهما التقدم للمادة . والقسم الأول ليس بظاهر الوجود ، وكأنه إن كان له مثال فهو النفس والمادة الأولى إذا اجتمعا في تقويم الإنسان . وأما القسمان الآخران فقد أخبرنا عنهما مرارا .

وللمادة مع المتكون عنها التي هي جزء من وجوده نوع آخر من اعتبار المناسبة ، ويصلح أيضا أن تنقل هذه المناسبة إلى الصورة ، فإن المادة قد تكفي وحدها في أن تكون هي الجزء المادي لما هو ذو مادة ، وذلك في صنف من الأشياء ، وقد لا تكفي ما لم تنضم إليها مادة أخرى ، فتجتمع منها ومن الأخرى ، كالمادة الواحدة لثامية صورة الشئ ، وذلك في صنف من الأشياء ، كالعقابر للمعجون والكيموسات للبدن . وإذا كانت المادة إنما يحصل منها الشئ بأن يكون معها غيرها ، فإما أن يكون بحسب الاجتماع فقط كأشخاص الناس للصكرية والمنازل للمدينة ، وإما بحسب الاجتماع والتركيب معا فقط كاللبن والخشب للبيت ، وإما بحسب الاجتماع والتركيب والاستحالة كالأسطقسات للكائنات . فإن الأسطقسات لا يكفي نفس اجتماعها ولا نفس

(١) التقويم : التقويم د س ، ط ، م || والأمر : فالأمر ط . || مقدما : متقدما س ، ط ، م .

(٢) مادتها : + مادة ما ط || ويحصلها : ويحصلها س ، ط ، م .

(٣) مقومة : تقومه س ، ط ، م || ويلزمها : ويلزم س ، ط ، م || تقويمها : تقومه س ، ط ، م ، + ولكنه د .

س ، ط ، م . || بمفارقة : بمفارقتها س ، ط ، م || لذاتها : لذاته س ، ط ، م ، || تقويمها : تقويمها د ، فقومها س ، ط ، م

(٤) وهو : أو هو د س ، ط ، م .

(٥) الصناعة الأولى : صناعة الأولى د ، ط ؛ صناعة الفلسفة الأولى ط .

(٦) ويقوم : + بها ط .

(٧) التقدم (الثانية) : التقدم د .

(٨) فهو النفس : فالنفس س . || وأما : أما س .

(٩) والمادة : د ؛ دسا || التي : التي م || وجوده : وجوده م . || تنقل : تنقل ط .

(١٠) مادة : حدة ط .

(١١) في : سابقة من س . || منها : منه س || الواحدة : الواحد د .

(١٢) فقط : سابقة من ط .

(١٣) كالأسطقات : كالأستقصات س || الأسطقسات : الاستقصات س .

تركيبها بالتماس والتلاقق وقبول الشكل ، لأن تكون منها الكائنات ، بل بأن يفعل بعضها في بعض ، ويفعل بعضها من بعض ، وتستقر للجملة كيفية متشابهة تسمى مزاجا ، فحينئذ تستعد للصورة النوعية . ولهذا ما كان الردياق وما أشبهه إذا خلطت أخلطوا اجتماعت وتركبت ، لم يكن ردياقا بعد ولاله صورة الترياقية ، إلى أن يأتي عليها مدة في مثلها بفعل بعضها في بعض بكيفية فتستقر لها كيفية واحدة كالمتشابهة في جميعها فيصدر عنها فعل المشاركة . فهذه ، فإن صورتها الذاتية تكون ثابتة محفوظة ، والأعراض التي بها يتفاعل التفاعل الاستحالي فيعتبر ويستحيل استحالة بأن يتقص كل إفراط يكون في كل مفرد منها إلى أن تستقر فيها كيفية الغالبات أنقص مما في الغالب . وقد جرت العادة بأن يقال إن المقدمات نسبها إلى النتيجة مشاكلة لمناسبة المواد والصور والأشبه أن تكون صورة المقدمات شكلها ، وتكون المقدمات يشكلها تشاكل السبب الفاعل ، فلها كسب فاعل للنتيجة ، والنتيجة من حيث هي نتيجة شئ خارج عنها .

- ١٠ لكنهم لما وجدوا الحد الأصغر والحد الأكبر إذا التأما حصلت النتيجة ، وقد كانا قبل ذلك في القياس وقع الظن بأن في القياس موضوع النتيجة . فيخطئ ذلك إلى أن ظن أن القياس نفسه موضوع النتيجة . لكن الحد الأصغر والحد الأكبر طبيعتا هما موضوعتان لصور ، فلأنهما موضوعتان لصورة النتيجة ، وليستا حينئذ الحد الأصغر والحد الأكبر ، وموضوعتان لأن تكونا حدا أصغر وحدا أكبر ، وليستا حينئذ موضوعتين للنتيجة لأن كل واحد منهما إذا كان على نمط من النسبة إلى الآخر كان حدا أصغر وحدا أكبر ، وذلك النمط هو أن ينسب معا بالفعل نسبة معينة إلى الأوسط ، وأن يكون لهما إلى النتيجة نسبة إلى شئ بالقوة . وإذا كانا على نمط آخر كانا موضوعين للنتيجة بالفعل ، وذلك النمط هو أن ينسب كل واحد منهما إلى الآخر نسبة الحمل والوضع أو التلو والتقديم ، بعد نسبة كانت لهما . ومع ذلك فليس أيضا عين ما هو في القياس حدا أكبر أو أصغر هو بالقوة موضوع النتيجة ، بل آخر من نوعه . فليس يمكن أن نقول إن شيئا واحدا بالعدد يعرض له أن يكون موضوعا لكونه حدا أكبر وحدا أصغر ، وموضوعا لكونه جزء النتيجة :

(٧) من بعض : ساقطة من م || قسى : قلسى سا .

(٨) عليها : طه سا ، ط ، م || كالتشابهة : كالمشاهدة م .

(٩) فهذه : طه د ، سا ، ط ، م || صورتها : صورها سا ، م || التي : ساقطة من د .

(١٠) وتكون : وقد تكون د || تشاكل : تشاكل ط || الفاعل : الفاعل د ، ط .

(١١) كسب : ساقطة من سا || فاعل : فاعل ج ، د ، م || لنتيجة : ذاتية ط .

(١٢) بأن : + الحدود ط || فيخطئ : + من ط || إلى : ساقطة من ط .

(١٣) الصور فلأنهما موضوعتان : ساقطة من سا || الصورة : الصور د .

(١٤) ينسبها : ينسبها د .

(١٥) النمط : نمط د .

(١٦) والتقديم : والتقديم د . || عين : غير سا .

(١٧) أو أصغر : وأصغر سا .

(١٨) وموضوعها : وموضوعها د || جزء : جزء سا .

فلست أفهم كيف ينبئ أن تجعل المقدمات موضوعة للنتيجة ، فإذا قسنا المادة إلى ما عنها يحدث فقط فقد تكون المادة مادة لقبول الكون ، وقد تكون لقبول الاستحالة ، وقد تكون لقبول الاجتماع والتركيب ؛ وقد تكون لقبول التركيب والاستحالة معا ؛

- فهذا ما نقوله في العلة المادية . وأما الصورة فقد تعال لهاية التي إذا حصلت في المادة قومتها نوعا . ويقال صورة لنفس النوع ، ويقال صورة للشكل والتخطيط خاصة ، ويقال صورة لهيئة الاجتماع كصورة العسكر وصورة المقدمات المقترنة ، ويقال صورة للنظام المستحفظ كالشريعة ، ويقال صورة لكل هيئة كيف كانت ، ويقال صورة لحقيقة كل شيء كان جوهرها أو عرضها ويفارق النوع ، فإن هذا قد يقال للجنس الأعلى ، وربما قيل صورة للمعقولات المفارقة للمادة والصورة المأخوذة لإحدى المبادئ هي بالقياس إلى المركب منها ومن المادة أنها جزء له يوجه بالفعل في مثله ، والمادة جزء لا يوجه بالفعل . فإن وجود المادة لا يكتفي في كون الشيء بالفعل ، بل في كون الشيء بالقوة ، فليس الشيء هو ماهو بمادته ، بل بوجود الصورة بصير الشيء بالفعل . وأما تقويم الصورة للمادة فعل نوع آخر ، والعلة الصورية قد تكون بالقياس إلى جنس أو نوع وهو الصورة التي تقوم المادة ، وقد تكون بالقياس إلى الصنف ، وهو الصورة التي قد قامت المادة دونها نوعا وهو طارئ عليها كصورة الشكل للسريز ، والبياض بالقياس إلى جسم أبيض ؛
- وأما الغاية فهي المعنى الذي لأجله تحصل الصورة في المادة ، وهو الخير الحقيقي أو الخير المظنون . فإن كل تحريك يصدر عن فاعل لا بالعرض ، بل بالذات فإنه يروم به ما هو خير بالقياس إليه . فربما كان بالحقيقة ، وربما كان بالظن ، فإنه إما أن يكون كذلك ، أو يظن به ذلك ظنا ؛

(١) قسنا : نسبتنا ما .

(٢) المادية : المادة م .

(٣) كصورة : كهية ط .

(٤) المعقولات : المقولات م || إحدى : أحدا ما ، ط ، م || المبادئ : + التي ما .

(٥) جزء له : حركة د || يوجه : يوجه م || لا يوجه : ولا يوجهه د .

(٦) مادته : بمادة ما .

(٧) قد : ساقطة من ما ، م .

(٨) وهو طارئ : وهي طارئة ط .

(٩) الحقيق : ساقطة من م .

(١٠-١٦) أو الخير ... بالحقيقة : ساقطة من م .

(١٦) ذلك : ساقطة من ما .

[الفصل الحادى عشر]

الفصل

فى مناسبات الطالب

- الفاعل من جهة سبب للغاية . وكيف لا يكون كذلك ، والفاعل هو الذى يحصل للغاية موجودة . والغاية
- من جهة هى سبب الفاعل ، وكيف لا تكون كذلك وإنما يفعل الفاعل لأجلها وإلا لما كان يفعل . فالغاية
- تترك الفاعل إلى أن يكون فاعلا ، ولهذا إذا قيل : لم ترتاض ؟ فيقول لأصح ، فيكون هذا جوابا ، كما إذا
- قيل : لم صححت ؟ فيقول لأنى ارتفعت ، ويكون جوابا . والرياضة سبب فاعل للصحة ، والصحة سبب
- غائى للرياضة . ثم إن قيل : لم تطلب الصحة فليل : لأرتاض ، لم يكن جوابا صحيحا عن صادق الاختبار
- ثم إن قيل : لم تطلب الرياضة ، فليل لكى أصح ، كان الجواب صحيحا .
- والفاعل ليس علة لصيرورة الغاية غاية ، ولا لماهى الغاية فى نفسها ، ولكن علة لوجود ماهية الغاية
- فى الأعيان . وفرق بين الماهية والوجود كما علمت . والغاية علة لكون الفاعل فاعلا ، فهى علة له فى كونه
- علة ، وليس الفاعل علة للغاية فى كونها علة . وهذا سيتضح فى الفلسفة الأولى .
- ثم الفاعل والغاية كأنهما ميدان غير قريين من المركب المعلول ، فإن الفاعل إما أن يكون مهيتا للإادة
- فيكون سببا لإيجاد المادة القريبة من المعلول ، لا سببا قريبا من المعلول ، أو يكون معطيا للصورة . فيكون
- سببا لإيجاد الصورة القريبة .
- والغاية سبب للفاعل فى أنه فاعل ، وسبب للصورة والمادة بتوسط تحريكها للفاعل المركب : فالمبادئ

(٢) فصل : فصل لك ب ؛ الفصل الحادى عشر ط ، م ؛ ساقطة من د .

(٣) مناسبات : مناسب د .

(٦) لأصح : ليصح ب ، د ، س ، م .

(٧) للصحة : للصحة س . (٨) ثم إن ... الاختبار : ساقطة من س ا || فليل : فقال م .

(٩) فليل : فقال م .

(١١) علمت : علمت د || فهى : فهو س .

(١٥) لإيجاد : لإيجاد م .

(١٦) الصورة : الصورة د || بتوسط : بسبب م || تحريكها : تحريكه س . || المركب : للمركب ب ، د ، ط .

القريبة من الشيء هي الميولي والصورة ، ولا واسطة بينهما وبين الشيء ، بل هما علتاه ، على أنهما جزءان يقومانه بلا واسطة ، وإن اختلف تقويم كل واحدة منهما ، وكان هذا علة غير العلة التي هي ذلك .

- لكنه ربما عرض أن كانت المادة علة بواسطة وبغير واسطة معا من وجهين ، والصورة علة بواسطة وبغير واسطة معا من وجهين . أما المادة ، فإذا كان المركب ليس نوعا ، بل صنفا ، وكانت الصورة لا التي تخص باسم الصورة ، بل هيئة عرضية ، فحينئذ تكون المادة مقومة لذات ذلك العرض الذي يقوم ذلك الصنف من حيث هو صنف ، فتكون علة ما للعلة . لكن وإن كان كذلك فمن حيث المادة جزء من المركب وعلة مادية فلا واسطة بينهما ، وأما الصورة ، فإذا كانت الصورة صورة حقيقية ومن مقولة الجوهر وكانت تقوم المادة بالفعل والمادة علة للمركب ، فتكون هذه الصورة علة لعلة المركب . لكنه وإن كان كذلك فمن حيث الصورة جزء من المركب وعلة صورية فلا واسطة بينهما . فالمادة إذا كانت علة المركب فليس من حيث هي علة مادية للمركب ، والصورة ، إذا كانت علة المركب فليس من حيث هي علة صورية للمركب . وقد يتفق أن تكون ماهية الفاعل والصورة والغاية ماهية واحدة ، فتكون هي التي تعرض لها إما أن تكون فاعلا وصورة وغاية فإن في الأب مبدءا لتكون الصورة الإنسانية من النطفة وليس ذلك كل شيء من الأب ، بل صورته الإنسانية وليس الحاصل في النطفة إلا الصورة الإنسانية ، وليست الغاية التي تتحرك إليها النطفة إلا الصورة الإنسانية ، لكنها من حيث تقوم مع المادة نوع الإنسان فهي صورة ، ومن حيث تنهى إليها حركة النطفة فهي غاية ، ومن حيث يتبدى منه تركيبها فاعلة : فإذا قيست إلى المادة والمركب كانت صورة . وإذا قيست إلى الحركة كانت غاية مرة وفاعلة مرة ، إما غاية فباعتبار انتهاء الحركة وهي الصورة التي في الابن ، وإما فاعلة فباعتبار ابتداء الحركة وهي الصورة التي في الأب .

(١) علتاه : قلناه م .

(٢) واحدة : ساقطة من ساء م || وكان فكان ط .

(٣-٤) والصورة . . . وجهين : ساقطة من ب ، د ، هـ ، سا || المادة . . . وجهين : لقادة والصورة علة بواسطة وبغير واسطة معا من وجهين ولذلك الصورة بما عرض ذلك م .

(٥) تخص : تخص ط .

(٦) حيث : + أن ط .

(٧) فلا واسطة : بلا واسطة سا || صورة : ساقطة من م .

(٨) إما : ساقطة من ساء م || فاعلا : بلفاعلة ط .

(٩) الأب (الأول) : الآن م || صورته : صورة سا .

(١٠) إلا : + أن م .

(١١) مع المادة : بالمادة سا || الإنسان : للإنسان م . || حركة : الحركة م .

(١٢) منه : ساقطة من ساء ط ، م || تركيبها : تركيب ط ، + منه ساء + منها ط ، م || فإذا : وإذا

ب د هـ سا .

[الفصل الثاني عشر]

ل - فصل

في أقسام أحوال المثل

إن كل واحد من العلل قد يكون بالذات وقد يكون بالعرض ، وقد يكون قريبا وقد يكون بعيدا ، وقد يكون خاصا ، وقد يكون عاما ، وقد يكون جزئيا ، وقد يكون كليا ، وقد يكون بسيطا ، وقد يكون مركبا ، وقد يكون بالقوة ، وقد يكون بالفعل ، وقد يتركب بعض هذه مع بعض .

ولنصور هذه الأحوال أولا في العلة الفاعلية ، فنقول : إن العلة الفاعلة بالذات هي مثل الطبيب إذا حالج النار إذا سخت ، وهو أن تكون العلة مبدأ لذات ذلك الفعل وأختلت من حيث هي مبدأ له . والعلة الفاعلة بالعرض ما يخالف ذلك . وهو على أصناف : من ذلك أن يكون الفاعل يفعل فعلا ، فيكون ذلك الفعل مزيلا لضد يمانع ضده ، فيقوى الضد الآخر فينسب إليه فعل الضد الآخر ، مثل السقمونيا إذا برد بإسهال الصفراء ، أو يكون الفاعل مزيلًا لما يمانع شيئا عن فعله الطبيعي ، وإن لم يكن يوجب مع المنع ضدا مثل مزيل الدعامة من هدف فإنه يقال إنه هو هادم الهدف . ومنه أن يكون الشيء الواحد معتبرا باعتباراته لأنه ذو صفات ، ويكون من حيث له واحدة منها مبدأ بالذات لفعل فلا ينسب إليها ، بل إلى بعض المقارنات لها ، كما يقال : إن الطبيب يبنى ، أي الموضوع الذي للطبيب هو بناء ، فيبنى لأنه بناء لأنه طبيب . أو يؤخذ الموضوع وحده غير مقرون بتلك الصفة ، فيقال : إن الإنسان يبنى ، ومن ذلك أن يكون الفاعل بالطبع أو الإرادة متوجها إلى غاية ما

(٢) فصل : فصل ل ب ، الفصل الثاني عشر م .

(٤) وقد يكون بعيدا : ساقطة من م .

(٦) يتركب : تركب م .

(٧) الفاعلة : الفاعلية ، م . || هي : هو د ، سا .

(٨) وأغلت : وأغل سا ، ط ، م || الفاعلة : الفاعلية ط .

(٩) فيكون : ويكون سا ، ط ، م .

(١٢) الهدف : + وإنما انهم لنقله بالآلات ط .

(١٣) للفعل : + فلا ط .

(١٤) يؤخذ : يوجد سا ، م || مقرون : مقرون سا ، ط ، م .

(١٥) ما : ساقطة من سا .

فهلغها أولا يبلغها ، لكن يعرض معها غاية أخرى مثل الحجر ليشج ، وإنما عرض له ذلك لأنه بذاته يهبط فاتفق أن وقعت حامة في مره فأقى عليها بقله فشجها .

وقد يقال للشيء إنه فاعل بالعرض ، وإن كان ذلك الشيء لم يفعل أصلا ، إلا أنه يتفق أن يكون في أكثر الأمور يتبع حضوره أمر محمود أو مذموم ، فيعرف بذلك ، فيستحب قرينه إن كان يتبعه أمر ، محمود ٥ ويتبين به أو يستحب بعده إن كان يتبعه أمر محذور ، ويتطير منه ويظن أن حضوره سبب للملك الخير أو للملك الشر .

وأما الفاعل القريب ، فهو الذي لا واسطة بينه وبين المفعول ، مثل الوتر لتحريك الأعضاء .

والبعيد هو الذي بينه وبين المفعول واسطة ، مثل النفس لتحريك الأعضاء :

وأما الفاعل الخاص فهو الذي إنما يفعل عن الواحد منه وحده شيء بعينه ، مثل الهواء الذي يتناول زيدا ١٠ في بدنه . والفاعل العام فهو الذي يشترك في الانفعال عنه أشياء كثيرة ، مثل الهواء المغير لأشياء كثيرة ، وإن كان بلا واسطة .

وأما الجزئي فهو إما العلة الشخصية لمعلول شخصي ، كهذا الطبيب لهذا العلاج ، أو العلة النوعية لمعلول ١٥ نوحى مساو له في مرتبة العموم والخصوص ، مثل الطبيب للعلاج . وأما الكلي فإن تكون تلك الطبيعة غير موازية لما يلزأها من المعلول ، بل أهم ، مثل الطبيب لهذا العلاج أو الصانع للعلاج . وأما البسيط فإن يكون صدور الفعل عن قوة فاعلية واحدة ، مثل الجلب والدفع في القوى البدنية . وأما المركب فإن يكون صدور ١٥ الفعل عن عدة قوى ، إما متفقة النوع كعدة يحركون سفينة ، أو مختلفة النوع كالجلوع الكائن عن القوة الجاذبة والحاسة . وأما الذي بالفعل فمثل النار بالقياس إلى ما اشتعلت فيه . وأما الذي بالقوة ، فمثل النار بالقياس إلى ما لم يشتعل فيه .

والقوة قد تكون قريبة ، وقد تكون بعيدة ، والبعيدة كقوة الصبي على الكتابة ، والقريبة كقوة الكاتب

(١) ليشج : يشج ما ، م || عرض : يعرض ط || هبط : انهبط سا .

(٢) فاتفق : فيتفق ط || وقعت : رفت سا ، وقع عل ط || فأقى : فأغنى سا ، ط || بقله : بقلها سا .

(٤) الأمور : الأمر سا ، ط ، م || مذموم : محذور سا ، م ، .

(٥) ويتبين : ويتبين د .

(١٠) فهو : هو م .

(١٢) لمعلول : بمعلول م || أو العلة : والعلة د . || لمعلول : بمعلول م .

(١٣) مرتبة : رتبة ط || فإن : فإنه سا ، فيأن ط .

(١٤) موازية : موازنة سا ، م || بل : بلا د || البسيط : البسيطة ط || فإن : بأن سا ، فيأن ط .

(١٥-١٤) أهم ... والدفع في : ساقط من م .

(١٧) والحاسة : والحاسة ط .

المقتضى للملكة الكتابية على الكتابة . وقد يمكنك أن تتركب بعض هذه مع بعض ، وقد وكلناه إلى ذهنك .
 ١٠ ولتورد هذه الاعتبارات أيضا في المبدأ المادى ، فأما المادة التى بالذات ، فهى التى لأجل نفسها تقبل
 الشيء مثل الدهن للاشتعال . وأما التى بالعرض ، فعلى أصناف من ذلك أن تؤخذ المادة مع صورة مضادة لصورة
 وتزول بحلولها ، فتتخذ مع الصورة الزائلة مادة الصورة الحاصلة ، كما يقال إن الماء موضوع للهواء والنطفة
 موضوعة للإنسان والنطفة ليست موضوعة بما هى نطفة ، لأن النطفة تبطل عند كون الإنسان . أو يؤخذ الموضوع
 مع صورة ليست داخلية في كون الموضوع موضوعا وإن لم يكن ضد الصورة الأخرى المقصودة ، فيجعل
 موضوعا مثل قولنا : إن الطبيب يتعالج ، فإنه ليس إنما يتعالج من حيث هو طبيب ، ولكن من حيث هو
 عليل ، فالموضوع للعلاج هو العليل لا الطبيب .

- وأما الموضوع القريب ، فمثل الأعضاء للبدن ، والبعيد مثل الأخطا بل الأركان . والموضوع الخاص
 فمثل جسم الإنسان بجزاه لصورته ، والعام ، مثل الخشب للسرير وغيرهما . ولفرق بين القريب
 والخاص ، فقد يكون السبب المادى قريبا و عاما مثل الخشب للسرير . والموضوع الجزئى مثل هذا الخشب
 لهذا الكرسي أو هذا الجوهر لهذا الكرسي ، والكل مثل الخشب لهذا والجوهر للكرسي . والموضوع البسيط
 فمثل الميوتى للأشياء كلها والخشب عند الحس للخشبيات ، والمركب مثل الأخطا للبدن ومثل العقاقير
 للترىاق . والموضوع بالفعل مثل بدن الإنسان لصورته ، وبالقوة مثل النطفة لها أو الخشب غير المصور بالصناعة
 لهذا الكرسي . وههنا أيضا قد تكون القوة قريبة وقد تكون بعيدة .

وأما هذه الاعتبارات من جهة الصورة ، فالصورة التى بالذات مثل شكل الكرسي للكرسي والذى
 بالعرض فمثل البياض أو السوادله . وربما كان ناعما في الذى بالذات مثل صلابة الخشب لقبول شكل الكرسي

(١) للملكة الكتابية : الملكة الكتابية ط ، الملكة الكتابية م || تركب : يتركب ط .

(٢) التى (الأولى) : ساقطة من سا ، م || ففى : فهو م .

(٣) التى : التى ط || تؤخذ : توجد م .

(٤) فتتخذ : فيوجد سا || الزائلة : النائلة د .

(٥) النطفة : النطفة سا ، م || يؤخذ : يوجد سا ، م .

(٦) مثل قولنا : كقولنا م .

(٨) فال موضوع : بالموضوع سا || الطويل : الطول م .

(٩) لبدن : لبدن د .

(١٠-١١) والكرسي ... لسرير : ساقطة من سا .

(١٢) ولغيرها : ولغيره ب ، د ، م .

(١٣) أو هذا : وهذا م || والكل : العام ب ، م || هذا الجوهر : لهذا الكرسي أو الجوهر ط ، م ؛ أو الجوهر لهذا سا .

(١٤) غير : الغير ب ، د ، سا ، ط .

(١٥) والى : والى سا ، م

(١٦) فمثل : مثل م || أو السواد : والسواد ط || الذى : الذى ط ، م . || لقبول : لقبوله سا ، ط ، م

وربما كانت الصورة بالعرض وبسبب المجاورة كحركة الساكن في السفينة، فإنه يقال للساكن في السفينة متحرك ومتنقل بالعرض ، والصورة القريبة فمثل التربع لهذا المربع ، والبعيدة مثل ذى الزاوية له ، والصورة الخاصة لاختلاف الجزئية ، وهو مثل حذ الشيء أو فصل الشيء أو خاصة الشيء والعامة فلا يفارق الكلية ، وهو مثل الجنس للخاصة . والصورة البسيطة فمثل صورة الماء والنار التي هي صورة لم تتقوم من عدة صور مجتمعة ، والمركبة مثل صورة الإنسان التي تحصل من عدة قوى وصورة مجتمع . والصورة بالفعل معروفة والصورة بالقوة من وجه ما فهي القوة مع العلم .

وأما اعتبار هذه المعاني من "جهة الغاية" ، فالغاية بالذات هي التي تحوها الحركة الطبيعية أو الإرادية لأجل نفسها لا غيرها ، مثل الصحة للدواء . والغاية بالعرض على أصناف .

فمن ذلك ما يقصد ، ولكن لا لأجله ، مثل دق الدواء لأجل شرب الدواء لأجل الصحة . وهذا هو النافع أو المظنون نافعا ، والأول هو الخير أو المظنون خيرا .

ومن ذلك ما يلزم الغاية أو يعرض لها . أما ما يلزم الغاية فمثل الأكل غايته التغوط ، وذلك لازم للغاية لاغاية ، بل الغاية هي كف الجوع . وأما ما يعرض للغاية فمثل الجمال للرياضة ، فإن الصحة قد يعرض لها الجمال ، وليس الجمال هو المقصود بالرياضة .

ومن ذلك ما تكون الحركة متوجهة لآلية فيعارضها هو ، مثل الشجرة للحجر المابط ومثل من يرمى طيرا فيصيب إنسانا . وربما كانت الغاية الذاتية موجودة معها وربما لم يوجد .

وأما الغاية القريبة فكالصحة للدواء ، والبعيدة فكالسعادة للدواء .

وأما الغاية الخاصة فمثل لقاء زيد صديقه فلانا . وأما العامة فكإسهال الصفراء لشرب الترنجيين ، فإنه غاية له ، ولشرب البنفسج أيضا .

(١) وبسبب : ولسبب ط || الساكن في السفينة : لساكن السفينة ب ، د ، سا . (٢-١) متحرك ومتنقل : ينتقل ويتحرك سا .

(٢) فمثل : مثل م || والبعيدة : والبعيدة د || مثل : فمثل ط .

(٣) أو فصل : وفصل م || وهو : وهي م .

(٤) فمثل : مثل م || التي : التي سا ، م || هي : هو سا ، م .

(٥) الإنسان : الإنسانية ط || صورة : وصور ط ، م .

(٦) فهي : فهو سا .

(٧) الطبيعية : الطبيعية م .

(٨) لدواء ... عل : ساقطة من م .

(٩-٨) أصناف ... الصحة : ساقطة من م .

(٩) لأجل (الثانية) : لأجل ط .

(١٢) هي : هو ب ، د . || لها : له م .

(١٤) طيرا : طائرا م .

وأما الغاية الجزئية فكتبض زيد على فلان الغريم المقصود كان في سفره .

وأما الكلية فكانتصافه من الظالم مطلقاً .

وأما الغاية البسيطة فمثل الأكل للشبع . والمركبة مثل لبس الحرير الجمال وقتل القمل . وهما بالحقيقة ثابتان .

وأما الغاية بالفعل والغاية بالقوة ، فمثل الصورة بالفعل والصورة بالقوة .

- واعلم أن العلة بالقوة بإزاء المعلول بالقوة ، فإدام العلة بالقوة حلة ، فالمعلول بالقوة معلول . ويجوز أن يكون كل واحد منهما بالفعل ذاتا أخرى ، مثل أن تكون العلة إنسانا والمعلول خشبا ، فيكون الإنسان نجارا بالقوة ، والخشب منجورا بالقوة . ولا يجوز أن تكون ذات المعلول موجودة والعلة معدومة البتة . والذي يشكل في هذا من أمر البناء وبقاؤه بعد الباني ، فيجب أن يعلم أن البناء ليس يبق بعد الباني ، على أن البناء معلول الباني ، فإن معلول الباني هو تحريك أجزاء البناء إلى الاجتماع وهو لا يتأخر عنه . وأما ثبات الاجتماع وحصول الشكل فيثبت عن علل موجودة ، إذا فسدت فسد البناء . وتحقيق هذا المعنى وما يجري مجراه مما سلف موكول إلى الفلسفة الأولى ، فليتر بص به إلى ما هناك .

(٢) فكانتصافه : فالتصافه م .

(٣) الحرير : الحرير سا || القمل : القمل سا .

(٦) بالقوة (الأولى) : ساقطة من م || العلة (الثانية) : لعل د || ويجوز : فيجوز ط .

(٨) موجودة : موجودا ب ، د ، سا .

(٩) أمر : ساقطة من م .

(١٠) هو : ساقطة من ط || أجزاء : آخر م . || ثبات : إثبات م .

(١١) عن : + عدة ط || فسد : فسد م .

(١٢-١١) مما سلف : ساقطة من ط .

[الفصل الثالث عشر]

٢ - فصل

في ذكر البخت والاتفاق والاختلاف فيهما وإيضاح حقيقة حالهما

• وإذا قد تكلمنا عن الأسباب ، وكان البخت والاتفاق وما يكون من تلقاء نفسه قد ظن بها أنها من الأسباب فحري بنا أن لا نفعل أمر النظر في هذه المعاني ، وأنها هل هي في الأسباب أو ليست في الأسباب ، وإن كانت فكيف هي في الأسباب .

وأما القدماء الأقدمون فقد كانوا اختلفوا في أمر البخت والاتفاق . ففرقة أنكرت أن يكون للبخت والاتفاق مدخل في العلل ، بل أنكرت أن يكون لها معنى في الوجود البتة . وقالت : إنه من الهال أن نجد للأشياء أسبابا موجبة ونشاهدها فتعدل عنها ونعزّلها عن أن تكون عللا وترتاد لها عللا مجهولة من البخت والاتفاق ، فإن الحافر بئرًا إذا عثر على كنز ، جزم أهل الغباوة القول بأن البخت السعيد قد لحقه ، وإن زلق فيه فأنكسر رجله ، جزموا القول بأن البخت الشقي قد لحقه . ولم يلحقه هناك بخت البتة ، بل كان من يحفر إلى الدفين يناله ، ومن يميل على زلق في شفير يزلق عنه . ويقولون إن فلانا لما خرج إلى السوق ليقعد في دكانه لمح غريما له فظفر بجمعه ، فلذلك من فعل البخت وليس كذلك ، بل ذلك لأنه قد توجه إلى مكان به غريمه وله حس بصر فرآه . قالوا : وليس وإن كان غايته في خروجه غير هذه الغاية ، يجب أن لا يكون الخروج إلى السوق سببا حقيقيا للظفر بالغريم ، فإنه يجوز أن يكون لفعل واحد غايات شتى ، بل أكثر الأفعال كذلك لكنه يعرض أن يجعل المستعمل لذلك الفعل أحد تلك الغايات غاية ، فتنتعلل الأخرى بوضعه لاني نفس الأمر

(٢) فصل : فصل م ب ؛ الفصل الثالث عشر م .

(٥) تلقاء : لقاء م || قد : فقد سا || قد ظن : يظن د .

(٦) أو ليست في الأسباب : ساقطة من م .

(٩) في (الثانية) : من سا ، م .

(١٠) موجبة : موجدة ط .

(١٢) فيه : فيها د ، ط ، م || وجهه : ساقطة من سا ، م || الشق : قد : ساقطة من م .

(١٣) يناله ومن : ينالوه من ط .

(١٥) بصر : نظر سا || فرآه : نراه ب ، د ، ط || وليس : ساقطة من م .

(١٧) أحد : إحدى ط || فتصلط : فصلط سا ، م || يوضعه : موضعه سا .

وهو في نفس الأمر غاية يصلح أن ينصبها غاية ويرفض ماصواها . أليس لو كان هذا الإنسان شاعرا بمقام الغريم هناك ، فخرج يرومه فظفر به ، لم يقل إن ذلك واقع منه بالبحث ، بل قيل لما عدها إنه بالبحث أو بالاتفاق فبرى أن جعله أحد الأمور التي يؤدي إليها خروجه غاية تصرف الخروج عن أن يكون في نفسه سببا لما هو سببه فكيف يظن أن ذلك يتغير يجعل جاعل .

- هـ : فهؤلاء طائفة ، وقد قام بإزائهم طاقة أخرى عظموا أمر البحث جدا وتشعبوا فرقا . فقال قاتل منهم : إن البحث سبب إلى مستور يرتفع عن أن تتركه العقول ، حتى أن بعض من يرى رأى هذا القاتل أحل البحث محل الشيء الذي يتقرب إليه أو إلى الله تعالى بعبادته ، وأمر فبني له هيكل واتخذ باسمه صنم يعبد على نحو ما تعبد عليه الأصنام :

- و فرقة قدمت البحث من وجه على الأسباب الطبيعية ، فجعلت كون العالم بالبحث . وهذا هو ديمقراطيس وشيعته فإنهم يرون أن مبادئ الكل هي أجرام صغار لا تتجزأ لصلابتها ولعلمها الخلاء ، وأنها غير متناهية بالعدد وميثوقة في خلاء غير متناهي القدر ، وأن جوهرها في طباعه متشاكل وبأشكالها مختلف ، وأنها دائمة الحركة في الخلاء فينتق أن يتصادم منها جملة فتجتمع على هيئة فيكون منه عالم ، وأن في الوجود عوالم مثل هذا العالم غير متناهية بالعدد مرتبة في خلاء غير متناه ، ومع ذلك فبرى أن الأمور الجزئية مثل الحيوانات والنباتات كافية لا بحسب الاتفاق .

- و فرقة أخرى لم تقدم على أن تجعل العالم بكيته كائنا بالاتفاق ، ولكنها جعلت الكائنات متكونة عن المبادئ الاسطهسية بالاتفاق ، فما اتفق أن كان هيئة اجتماعه على نمط يصلح البقاء والنسل بق ونسل ، وما اتفق أن لم يكن كذلك لم ينسل ، وأنه قد كان في ابتداء النشوء ربما تولد حيوانات مختلطة الأعضاء من أنواع مختلفة وكان يكون حينئذ حيوان نصفه أيتل ونصفه عنز ، وأن أعضاء الحيوان ليست هي على ما هي عليه من

(١) وهو : وهي ط || ويرفض : فيرفض سا || الإنسان : إنسان د || بمقام : مقام سا .

(٢) يرومه : يرومه ط || يقل : يقل د .

(٣) فبرى : لبرى م || أن : بأن سا .

(٤) فكيف : وكيف د ، سا ، ط ، م . || جاعل : جاعل سا .

(٥) فقال قاتل : فقال ب ، د م ، فقال سا .

(٦) لعل : ساقطة من د ، سا ، ط ، م .

(٧) عليه : ساقطة من ط .

(٨) بالعدد : ساقطة من م . || طباعه : طباعها ط .

(٩) والنباتات : والنباتات سا ، م || كافية : كائنة سا ، م .

(١٠) تقدم : تقدم م .

(١١) بق : وبق م .

(١٢) مختلطة : مختلطة م .

(١٣) سقطة : ساقطة من سا ، ط ، م .

المقادير والخلق والكيفيات لأغراض ، بل اتفقت كذلك ، مثلا قالوا : ليست الثنايا حادة لتقطع ، ولا الأغراس عريضة لتطحن ، بل اتفق أن كانت المادة تجتمع على هذه الصورة ، واتفق أن كانت هذه الصورة نافعة في مصالح البقاء ، فاستفاد الشخص بذلك بقاء ، وربما اتفق له من آلات النسل نسل لا يستحفظ به النوع بل اتفاق .

- ٥ فنقول : إن الأمور منها ماهي دائمة ، ومنها ماهي في أكثر الأمر ، مثل أن النار في أكثر الأمر تحرق الحطب إذا لاقته ، وأن النجار من بيته إلى بستانه في أكثر الأمر يصل إليه ، ومنها ما ليس دائما ولا في أكثر الأمر ، والأمور التي تكون في أكثر الأمر هي التي لا تكون في أقل الأمر . وكونها إذا كانت لا تغلو إما أن يكون عن اطراد في طبيعة السبب إليها وحده أو لا يكون كذلك . فإن لم يكن كذلك ، فلما أن يحتاج السبب إلى قرين من سبب أو شريك أو زوال مانع أو لا يحتاج ، فإن لم يكن كذلك ولم يحتاج السبب إلى قرين ، فليس كونها عن السبب أولى من لا كونها ، إذ ليس في نفس الأمر لافيه وحده ، ولا فيه وفي مقارن له ، ما يرجع الكون على اللاكون ، فيكون كون هذا الشيء عن الشيء ليس أولى من لاكونه ، فليس كائنا على الأكثر . فلذا إن لم يحتاج إلى الشريك المذكور ، فيجب أن يكون مطردا بنفسه إليه إلا أن يعوق عائق ويعارض معارض ولمعارضته ما تخلف في الأقل . ويجب من ذلك أنه إذا لم يعوق عائق ولم يعارض معارض وسلمت طبيعته أن يستمر إلى ما ينحوه ، فحينئذ يكون الفرق بين الدائم والأكثرى أن الدائم لا يعارضه معارض أبية وأن الأكثرى يعارضه معارض هو يتبع ذلك . إن الأكثرى بشرط دفع الموانع وإمالة العوارض واجب ، وذلك في الأمور الطبيعية ١٥
- ظاهر وفي الأمور الإرادية أيضا . فإن الإرادة إذا صحت وتمت وواتت الأعضاء للحركة والطاعة ، ولم يقع سبب مانع أو سبب ناقص للزمية . وكان المقصود من شأنه أن يوصل إليه فيين أنه يستحيل أن لا يوصل إليه . وإذا كان الدائم من حيث هو دائم لا يقال إنه كائن بالبحث ، فالأكثرى أيضا لا يقال إنه كائن بالبحث ،

(١-٢) ولا الأغراس : والأغراس د .

(٢) اتفق : اتفقت ب ، د || كانت (الأولى) : . كان د .

(٣) البقاء : الدوام || فاستفاد : واستفاد سا || وربما : وربما ، ط ، م || نسل : نسل ، ط ، م || ليستحفظ : استحفظ سا .

(٤) اتفاق : اتفاقا د ، سا ، م .

(٥) الأمر (الأول) : الأمور د .

(٦-٧) الأمر دائما ولا في أكثر الأمر : ساقطة من سا .

(٧) أكثر (الأولى) : الأكثر د || والأمور ... أكثر الأمر : ساقطة من م || وكونها : فكونها سا ، ط ، م . (١١) إن : ساقطة من م .

(١٣) ما تخلف : ما يتخلف د .

(١٥) معارض : ساقطة من م || هو يتبع : ويتبع د ، سا ، ط ، م || ذلك : + على ط .

(١٦) وواتت : واثت د .

(١٧) فيين : من سا ، فيين ط .

(١٨) فالأكثرى : والأكثر ط .

فإنه من جنسه وفي مثل حكمه . نعم إذا عورض فصرف ، فربما قيل إن انصرافه عن وجهه كائن بالبحث أو بالاتفاق ، وأنت تعلم أن الناس لا يقولون لما يكون كثيرا عن سبب واحد بعينه أو دائما أنه كائن اتفاقا أو بالبحث .

- وقد بقي لنا ما يكون بالتساوي وما يكون على الأقل ، والأمر مشتبه في الكائن بالتساوي أنه يقال فيه إنه اتفق اتفاقا وكان بالبحث أو لا يقال . قد اشترط متأخرو المشائين أن ما يكون بالاتفاق والبحث فلما يكون في الأمور الأقلية الكون عن أسبابها والذي رسم لهم هذا النهج لم يشترط ذلك ، بل اشترط أن لا يكون دائما ولا أكثريا ، وإن مادعا المتأخرين إلى أن جعلوا الاتفاق متعلقا بالأمور الأقلية دون المتساوية صورة الحال في الأمور الإرادية . فإن هؤلاء المتأخرين يقولون إن الأكل واللأكل والمشى واللامشى وما أشبه ذلك هي من الأمور المتساوية الصدور عن مبادئها ، ثم إذا مشى ماش أو أكل أكل بلزادته لم يقل إنه اتفق ذلك . وأما نحن فلا نعتصب زيادة اشتراط على ما اشترطه معلمهم ، ونبين بطلان قولهم بشئ يسير وهو أن الشئ الواحد قد يكون بقياس واعتبار أكثريا ، بل واجبا ، وبقياس آخر واعتبار آخر متساويا ، بل الأقلى إذا اشترطت فيه شرائط واعتبرت أحوال صار واجبا ، مثل أن يشترط أن المادة في كون كفت الجنتين فضلت عن المصروف منها إلى الأصابع الخمس ، والقوة الإلهية الفائضة في الأجسام صادفت استعدادا تاما في مادة طبيعية لصورة مستحقة ، وهي إذا صادفت ذلك لم تغطها عنها ، فيجب هناك أن يتخلق أصعب زائدة ، فيكون هذا الباب وإن كان هو أقل الوجود ونادرا بالقياس إلى الطبيعة الكلية فليس أقليا ونادرا بالقياس إلى الأسباب التي ذكرناها بل هو واجب .

ولعل الاستقصاء في البحث يبين لنا أن الشئ مالم يجب أن يوجد من أسبابه ولم يخرج عن طبيعة الإمكان لم يوجد عنها . ولكن بيان هذا وأمثاله مؤخر إلى الفلسفة الأولى . وإذا كان الأمر على هذا فغير بعيد أن تكون طبيعة

-
- (١) لصرف : و صرف سا ، ط ، م .
 (٢) دائما : + م . (٣) أو بالبحث : وبالبحث د .
 (٤) أنه : + هل ط .
 (٥) اشترط : أفرط م ، ساقطة من سا .
 (٦) الناتج : الناتج ب .
 (٧) متعلقا : متعلق ب || صورة : صور سا .
 (٨) اشترط : إضرط سا .
 (٩) بل : ساقطة من م .
 (١٠) كون : تكون ط .
 (١١) بصورة : بصورة ط .
 (١٢) إذا : أيضا ب || تغطها : يغط ط .
 (١٣) هو : ساقطة م || الوجود : الإمكان سا ، ط ، م .
 (١٤) في البحث : بالبحث م .
 (١٥) وإذا : فإذا د ، سا ، ط ، م .

واحدة بالقياس إلى شيء أكثرية وبالقياس إلى شيء آخر متساوية . فإن البعد بين الأكثرى والمتساوى أقرب من البعد ما بين الواجب والأقل . ثم الأكل والمشى إذا قيسا إلى الإرادة ، وفرضت الإرادة حاصلة ، خرجا عن حد الإمكان المتساوى إلى الأكثرى ، وإذا خرجا من ذلك لم يصح البتة أن يقال إنهما اتفاقا أو كانا بالبيخت وأما إذا لم يضافا إلى الإرادة ونظر إليهما في وقت يتساوى كون الأكل ولا كونه ، فصحيح أن يقال دخلت عليه واتفق أن كان يأكل ، وذلك بالقياس إلى الدخول لا إلى الإرادة . وكذلك قول القائل : صادفته واتفق أن كان يمشى ، ولقيته واتفق أن كان قاعدا ، فإن هذا كله متعارف مقبول ، ومع ذلك مسحوح . وبالجملة إذا كان الأمر الكائن في نفسه غير متطلع ولا متوقع إذ ليس دائما ولا أكثرى ، فصالح أن يقال للسبب المؤدى إليه أنه اتفاق أو بخت ، وذلك إذا كان من شأنه أن يؤدي إليه وليس مؤديا إليه لادائما ولا أكثرى . وأما إذا لم يكن مؤديا إليه البتة ولا موجبا له مثل قعود فلان عند كسوف القمر ، فلا يقال إن قعود فلان اتفاق أن كان سببا لكسوف القمر ، بل يصلح أن يقال اتفاق إن كان معه ، فيكون القعود لا سببا للكسوف ، بل سببا بالعرض للكون مع الكسوف وليس الكون مع الكسوف هو الكسوف وبالجملة إذا كان الشيء ليس من شأنه أن يؤدي إلى شيء البتة ، فليس سببا اتفاقيا له ، إنما يكون سببا اتفاقيا له إذا كان من شأنه أن يؤدي إليه وليس دائما ولا في أكثر الأمر حتى لو فطن الفاعل بما تجري عليه حركات الكل وصح أن يريد ويختار لصح أن يجعله غاية . كما لو فطن الخارج إلى السوق أن الغريم في الطريق لصح أن يجعله غاية وكان حينئذ خارجا عن حد التساوى والأقل ، لأن خروج العارف بمحصل الغريم في جهة مخرجه يؤدي في أكثر الأمر إلى مصادفته ، وأما خروج غير العارف من حيث هو غير عارف فرما أدى وربما لم يؤد وإنما يكون اتفاقيا بالقياس إلى الخروج لا بشرط زائد ويكون غير اتفاق بالإنضافة إلى خروج بشرط زائد .

(١) أكثرية : أكثر به ب . || متساوية : متساو به ب .

(٢) يصح : + ذلك م .

(٣) إليهما : + نفسيهما سا ، م ؛ + نفسيهما ط || كون : وكون ط .

(٤) واتفق : فالتفق سا ، ط ، م .

(٥) ولقيته : لقيته ب ، م ؛ وكذلك لقيته د .

(٦) فصالح : وصالح سا .

(٧) إليه (الثالثة) : ساقطة من م . (٨-٩) لا دائما إليه : ساقطة من د .

(١٠) هو : + مذهب ط . (١١) شيء : الشيء سا ، م .

(١٢) اتفاقيا (الأول) : + بل ط ، م .

(١٣) عليه : + من ط .

(١٤) أن (الثانية) : وإن م .

(١٥) غير (الأول) : التغيير سا .

(١٦) اتفاقيا : اتفاقا سا ، ط ، م || لا بشرط : لا يشترط م

(١٧) اتفاق : ب ، ، اتفاق م ، د .

وتبين من هذا أن الأسباب الاتفاقية تكون من حيث يكون من أجل شيء إلا أنها أسباب فاعلية لها بالعرض والغايات غايات بالعرض فهي داخلية في جملة الأسباب التي بالعرض . فالاتفاق سبب من الأمور الطبيعية والإرادية بالعرض ليس دائم الإيجاب ولا أكثرى الإيجاب ، وهو فيما يكون من أجل شيء وليس له سبب أوجبه بالذات . وقد تعرض أمور لا يقصد وليست بالاتفاق مثل تخطيط القدم على الأرض عند الخروج إلى أخذ الغريم ، فإن ذلك وإن لم يقصد فضروري في المقصود .

٥

لكن لقائل أن يقول : إننا ربما قلنا إن كلنا كان بالاتفاق وإن كان الأمر أكثرى ، فقول القائل إن فلانا قصدته حاجة كذا فاتفق أن وجدته في البيت ، ولا يمنعه عن هذا القول كون زيد في أكثر الأمر في البيت . فالجواب أن هذا القائل إنما يقول ذلك لا بحسب الأمر في نفسه ، بل بحسب اعتقاده فيه . فإنه إذا كان أغلب ظنه أن زيدا ينبغي أن يكون في البيت ، فلا يقول إن ذلك اتفق ، بل إن لم يجده يقول إن ذلك اتفق ، ولكن

١٠

إنما يقول هذا إذا كان يتساوى عنده في ظنه وفي ذلك الوقت وفي تلك الحالة أنه كائن في البيت . يقول هذا إذا كان يتساوى عنده في ظنه وفي ذلك الوقت وفي تلك الحالة أنه كائن في البيت أو غير كائن . فيكون ظنه في ذلك الوقت يحكم بالتساوى دون الأكثرى والواجب ، وإن كان بالقياس إلى الوقت المطلق أكثرى . وقد ظن في كثير من الأمور الطبيعية النادرة الوجود مثل الذهب الثابت على وزن من الأوزان أو الياقوتة المماثلة للمقدار المعهود أنه موجود بالاتفاق لأنه أقل وليس كذلك . فإن كون الشيء في الأقل إنما يدخل الشيء في الاتفاق ، لا إذا قيس إلى الوجود المطلق ، بل إذا قيس إلى السبب الفاعل له ، فكان وجوده عنه أقليا

١٥

والسبب الفاعل لهذا الذهب والياقوت إنما صدر عنه ذلك لقوته ووجدان المادة الواقعة . وإذا كان كذلك فيصدر عنه مثل هذا الفعل عن ذاته دائما أو في الأكثر صدورا طبيعيا . ويقول إن السبب الاتفاق قد يجوز أن يتأدى إلى غايته الذاتية ، وقد يجوز أن لا يتأدى ، مثل أن الرجل إذا خرج متوجها إلى متجره فلقى غريمه اتفقا فرما انقطع بذلك عن غايته الذاتية ، وربما لم ينقطع ، بل توجه نحو هاو وصل إليها ، والحجر الهابط إذا شجر أسا فرما وقف وربما هبط إلى مهبطه ، فإن وصل إلى غايته الطبيعية فيكون بالقياس إليها سببا ذاتيا وبالقياس إلى الغاية العرضية

٢٠

(١) من (الأول) : ساقطة من ب ، سا || من حيث : ح م .

(٢) ولا أكثرى الإيجاب : والأكثرى للإيجاب م || وليس : ليس سا م .

(٣) ولا يمنعه : ولم يمنعه ط .

(٤) فإنه : بأنه سا .

(٥) إن (الأول) : ساقطة من ب ، د ، ط || وفي : في سا ط .

(٦) الحالة : الحال سا م .

(٧) ظن : ظن سا ط م .

(٨) الفاعل : الفاعل ط || فكان : وكان وجوده : وجود م .

(٩) الفاعل : الفاعل ط || ووجدان : ووجدان سا ط م .

(١٠) عنه : ساقطة من سا ، م || ذاته : ذات د .

(١١) فرما : ساقطة من م || وقف : وقت د ؛ فوقف م .

سببا اتفاقيا، وأما إن لم يصل إليها فيكون بالقياس إلى الغاية العرضية سببا اتفاقيا، وبالقياس إلى الغاية الذاتية باطلا كقولهم شرب الدواء ليسهل فلم يسهل ، فكان شربه باطلا. والغاية العرضية بالقياس إليها تكون اتفاقيا. وقد يظن أنه قد يكون وتحدث أمور لا لغاية ، بل على سبيل العبث ، ولا يكون اتفاقا كالولوع بالحبة وما أشبه ذلك ، وليس كذلك . وسنبين في الفلسفة الأولى حقيقة الأمر فيها .

ثم الاتفاق أهم من البخت في لغتنا هذه، فإن كل بخت اتفاق ، وليس كل اتفاق بختا . فكانهم لا يقولون بخت إلا لما يؤدي إلى شيء يعتد به ، وميلوه إرادة عن ذي اختيار من الناطقين البالغين . فإن قالوا لغير ذلك كما يقال للمود الذي يشق نصفه لمسجد ونصفه لكنيف ، إن نصفه منه سعيد ونصفه منه شقي ، فهو مجاز وأما ما يدوه طبيعي فلا يقال إنه كائن بالبخت ، بل عسى أن يخص باسم الكائن من تلقاء نفسه إلا إذا قيس إلى مبدأ آخر إرادى ، فإن الأمور الاتفاقية تجري على مصادمت تحصل بين شيئين أو أشياء ، وكل مصادمة فلما أن يكون فيها كلا المتصادمين متحركين إلى أن يتصادما ، أو يكون أحدهما ساكنا والآخر متحركا إليه ، فإنه إذا سكن كلاهما على حال غير التصادم الذي كانا عليهما ينتج ما بينهما تصادم. وإذا كان كذلك فجائز أن تتفق حركتان من مبدئين، أحدهما طبيعي والآخر إرادى يتصادمان عند غاية واحدة تكون بالقياس إلى الإرادى خيرا يعتد به أو شرا يعتد به ، فيكون حينئذ بختا له لا محالة ، ولا يكون بالقياس إلى حركة الطبيعي بختا .

و فرق بين وداة البخت وسوء التدبير فإن سوء التدبير هو اختيار سبب في أكثر الأمور يؤدي إلى غاية مذمومة ، و وداة البخت هي أن يكون السبب في أكثر الأمور غير مؤد إلى غاية مذمومة ، ولكن يكون هنالك سببا لشيء السيئ البخت يؤدي إليها . والشيء الميمون هو الذي تكرر حصول أسباب مسعدة بالبخت عند حصوله ، والشيء المشتموم هو الذي تكرر حصول أسباب مشقية بالبخت عند حصوله ، فيستشعر من حصول الأول هود ما اعتد تكرره من

- (١) وأما إن : وإن د : وأما إذا سا ، ط ، م || فيكون : فإنه يكون سا ، ط ، م .
- (٢) فلم يسهل : ساقطة من م .
- (٣) ولا يكون : فلا يكون أ || كالولوع : لولوع د || وليس كذلك : ساقطة من سا .
- (٤) وسنبين : + ذلك سا .
- (٥) يشق : شق ط .
- (٦) مصادمة : مصادمة م .
- (٧) فيها : ساقطة من سا .
- (٨) ينتج : ينتج ط .
- (٩) أوشرا : وشراب د ، ط || لاعالة : ساقطة من سا ، م || حركة : الحركة ط .
- (١٠) فإن سوء التدبير : ساقطة من م || أكثر : الأكثر د || الأمور : الأمر سا ، م .
- (١١) هي : هو سا ، م || مؤد : مؤد ط .
- (١٢) إليها : إليه ط || الذي : + قد ط .
- (١٣) حصول (الثانية) : حصول سا ، م .

الخبر ، ومن حصول الثاني عود ما اعتيد تكرره من الشر . وقد يكون للسبب الواحد الاتفاقى غايات اتفاقية غير محددة ، ولذلك لا يتحرز عن الاتفاق التحرز عن الأسباب الذاتية ونستعبد بالله من الشقاوة .

[الفصل الرابع عشر]

ن - فصل

فى نقض حجج من اخطأ فى باب الاتفاق والبحث ونقض مذاهبهم

وإذ قد بينا ماهية الاتفاق ووجوده ، فحرى بنا أن نشير إلى نقض حجج المذاهب الفاسدة فى باب الاتفاق وإن كان الأحرى أن نؤخر هذا البيان إلى ما بعد الطبيعة وإلى الفلسفة الأولى . وإن المقدمات التى نأخذها فى هذا البيان أكثرها مصادرات . لكننا ساعدنا فى هذا الواحد ، وفى بعض الأشياء الأخرى مجرى العادة .

- فقول أما المذهب المبطل للاتفاق أصلاً ، المحتج بأن كل شئ يوجد له سبب معلوم . ولا نضطر إلى اختلاف ١٠ سبب هو الاتفاق ، فإن احتجاجه ليس ينتج المطلوب ، لأنه ليس إذا وجد لكل شئ سبب ، لم يكن للاتفاق وجود ، بل كان السبب الموجب للشئ الذى لا توجبه على الدوام أو الأكثر هو السبب للاتفاق نفسه من حيث هو كذلك . وأما قوله إنه قد يكون لشئ واحد غايات كثيرة معاً ، فإن المغالطة فيه لا شراك الاسم فى الغاية ، فإن الغاية تقال لما ينتهى إليه الشئ كيف كان . ويقال لما يقصد بالفعل والمقصود بالحركة الطبيعية

(١) حصول : حضور سا ، م || السبب : السبب سا .

(٢) وذلك : فلذلك ط || ونستعبد : ونستأيد بخ ؛ ويستأيد سا ، ط ، م .

(٣) فصل : فصل ن ب ؛ الفصل الرابع عشر م .

(٤) فى باب : ساقطة من م .

(٥) وفى : فى د || الأخرى : الأخرى سا ، الآخر م .

(٦) يوجد : يوجد ط .

(٧) المطلوب : المطلوب م .

(٨) الموجب : الموجود سا ، م .

(٩) كثيرة : كثيرة ب .

محدود ، والمقصود بالإرادة أيضا محدود، ونحن نغني بالغاية الذاتية ههنا هذا . وقوله : إنه ليس يجب أن تنصير الغاية غير غاية بالجل ، حتى إذ جعل الظفر بالفرم غاية صار الأمر غير بنجى ، وإن جلى الوصول إلى المكان غاية صار الأمر بنجيا . فإن الجواب عنه أن قوله : إن الجمل لا يغير الحال في هذا الباب ، هو غير مسلم . ألا ترى أن الجمل يجعل الأمر في أحدها أكثريا وفي الآخر أقليا ؟ فإن الشاعر بمقام الفرع الخارج إليه ليظفر به من حيث هو كذلك ، فإنه في أكثر الأمر يظفر به ، وغير الشاعر الخارج إلى المكان من حيث هو كذلك ، فإنه في أكثر الأمر يظفر بفرجه . فإن كان الجمل المختلف يختلف له حكم الأمر في أكثرية وغير أكثرية فكذلك يختلف له حكم الأمر في أنه اتفاق أو غير اتفاق :

وأما ديمقراطيس الذى يجعل تكون العالم بالاتفاق ، ويرى أن الكائنات تكون بالطبيعة ، فما يكشف فساد رأيه هو أن نبين له ماهية الاتفاق وأنه غاية عرضية لأمر طبيعى أو إرادى بل أو لقمى ، والقسم ينتهى إلى طبيعة أو إرادة ، فإنه سيظهر أنه لا يستمر قسر على قسر إلى غير النهاية فتكون الطبيعة والإرادة ذاتهما أقدم من الاتفاق ، فيكون السبب الأول للعالم طبيعة أو إرادة . على أن الأجرام التى يقول بها ويراه صلبة ويراه متفقة الجواهر مختلفة بالأشكال ويراه متحركة بذاتها في الخلاء إذا اجتمعت وتمامت ، ولا قوة عنده ولا صورة إلا الشكل فقط ، فإن اجتماعها ومقتضى أشكالها لا يابى بعضها ببعض ، بل يجوز لها الانفصال واستمرار حركتها التى لها بذاتها ، فيجب لذاتها أن تتحرك فتتفصل ولا يبقى لها الاتصال . ولو كان ذلك لما وجدت السماء مستمرة الوجود على هيئة واحدة في أرصاد متتابعة بين طرى زمان طويل . ولو كان يقول إن في هذه الأجرام قوى مختلفة في جواهرها يتفق لها أن تتصادم ، ويضغظ ما بينها ، ويقف الضعيف منها بين الضاغطين ويتكافأ ميل الضاغطين بحسب القوتين فيبقى كذلك ، لكان ربما أوهم أنه يقول شيئا إلى أن نبين أن هذا لا يكون ولا يتفق ، وسنشير إليه بعد . والعجب أنه يجعل الأمر الدائم الذى لا يقع فيه خروج عن نظام واحد ولا أمر حادث كائن يبحث أو اتفاق فيه البتة اتفاقيا ، ويجعل الأمور الجزئية لغاية ، وفيها ما يرى بالاتفاق .

(٢) غاية : ساقطة من سا || الوصول : الحصل سا ، ط . (٣) هو : فهو ط .

(٤) الخارج إليه : ساقطة من م .

(٥) فإنه ... كذلك : ساقطة من م .

(٦) والله : ساقطة من م .

(٧) لقمى : لقمى ط || والقسم : والقسم ط .

(٨) ذاتها : ذاتها د ، سا ، م || أو إرادة : وإرادة م || بها : بنى ذاتها أقدم من الاتفاق ط .

(٩) الجواهر : أويراها ط .

(١٠) اجتماعها : اجتماعها م .

(١١) ذلك : كذلك سا ، ط ، م .

(١٢-١٣) لما وجدت : ساقطة من م .

(١٤) مايتها : مايتها ط || الضعيف : الضعيف م .

(١٥-١٦) لكان ... لا يكون : ساقطة من م .

(١٧) البتة : ساقطة من د || لغاية : كفاية سا || بالاتفاق : الاتفاق سا ، م .

- وأما أنبادفليس ومن جرى مجراه فليهن جعلوا الحزليات تكون بالاتفاق ، بل خلطوا الاتفاق بالضرورة فجعلوا حصول المادة بالاتفاق وتصورها بصورتها بالضرورة للغاية . مثلاً قالوا : إن الدنيا لم تستحد لقطع بل اتفق أن حصلت هناك مادة لا تقبل إلا هذه الصورة ، فاستحدت بالضرورة ، وقد أدخلوا في هذا الباب إلى حجيح واهية ، وقالوا : كيف تكون الطبيعة تفعل لأجل شيء وليس لها روية ، ولو كانت الطبيعة تفعل لأجل شيء لما كانت التشويبات والزوائد والموت في الطبيعة البتة ، فإن هذه الأحوال ليست بقصد ، ولكن ٥ يتفق أن تكون المادة بحالة تتبعها هذه الأحوال . فكللك الحكم في سائر الأمور الطبيعية التي اتفقت أن كانت على وجه يتضمن المصلحة ، فلم ينسب إلى الاتفاق ، وإلى ضرورة المادة ، بل ظن أنها إنما تصدر عن فاعل يفعل لأجل شيء . ولو كان كذلك لما كان إلا أبداً ودائماً لا يختاف . وهذا كالمطر الذي يعلم يقيناً أنه كائن لضرورة المادة ، لأن الشمس إذا غارت فخلص البخار إلى الجو البارد برد فصار ماء ثقيلاً ، فتزل ضرورة فاتفق أن يقع في مصالح ، فظن أن الأمطار مقصودة في الطبيعة لتلك المصالح . قالوا : ولم ياتفق إلى إفسادها ١٠ للبيادر . وقالوا : وقد عرض في هذا الباب أمر آخر وهو النظام الموجود في تكون الأور الطبيعية وسائرهما إلى ما توجه الضرورة التي في المواد . وليس ذلك مما يجب أن يعتز به ، فإنه وإن سلم أن للنشوء والتكون نظاماً فإن للرجوع والسلوك إلى الفساد نظاماً ليس دون ذلك النظام ، وهو نظام الدبول من أوله إلى آخره بعكس من نظام النشوء . فكان يجب أيضاً أن يظن أن الدبول لأجل شيء هو الموت ، ثم إن كانت الطبيعة تفعل لأجل شيء فالسؤال ثابت في ذلك الشيء نفسه وأنه لم فعل في الطبيعة على ما هو عليه وتستمر المطالبة إلى غير النهاية . ١٥

قالوا : وكيف تكون الطبيعة فاعلة لأجل شيء ، والطبيعة الواحدة تختلف أفعالها لاختلاف المواد ، كالحرارة محل شيئاً كالشمع ، وتعتد شيئاً كالبيض والملح ، ومن العجائب أن تكون الحرارة تفعل الإحراق لأجل شيء ، بل إنما يلزمها ذلك بالضرورة ، لأن المادة بحال يجب فيها عند مماسة الحار الاحتراق ، فكللك حكم سائر القوى الطبيعية .

-
- (١) بالضرورة : + وكذلك الأعراس في أنها عريضة لا لظن ط .
 - (٢-٤) تفعل لأجل شيء : ساقطة من م .
 - (٥) التشويبات : التشويبات م .
 - (٦) بحالة : بحالة م .
 - (٧) إنما : ساقطة من م .
 - (٨) ودائماً : دائماً سا ، م || يقيناً : يقيناً سا .
 - (٩) أن يقع : أو يقع سا || قالوا : وقالوا سا ، ط ، م .
 - (١٠) للبيادر : قتيادوم || وقالوا : قالوا سا ، ط ، م || عرض : عن سا .
 - (١١) به : ساقطة من م || للنشوء : للنشوء سا .
 - (١٢) النظام : ساقطة من سا ، ط ، م .
 - (١٣) فكان : وكان سا ، ط || أن (الثانية) : ساقطة من م .
 - (١٤) فالسؤال : بالسؤال سا .
 - (١٥) كالشمع : كالشمع م .
 - (١٦) فكللك : وكذلك د || القوى الطبيعية : قوى الطبيعة ط .

والذى يجب علينا أن نقوله في هذا الباب ونعتقد هو أنه لا كثير مناقشة الآن في أن للاتفاق مدخلا في أن تكون الأمور الطبيعية ، وذلك بالقياس إلى أفرادها . فإنه ليس حصول هذه المدة عند هذا الجزء من الأرض ولا حصول هذه الحبة من البر في هذه البقعة من الأرض ، ولا حصول هذه النطفة في هذه الرحم أمرا دائما ولا أكثريا ، بل لتسامح أنه وما يجرى مجراه اتفاقا ، ولتعمق النظر في مثل تكون السنبلة عن البرة باستمداد المادة من الأرض والجنين عن النطفة باستمداد المادة عن الرحم ، هل هذا بالاتفاق . فنجد أنه ليس باتفاق بل أمرا توجه الطبيعة وتستدعي قوة ، وكذلك لتساعدوا أيضا على قولهم إن المادة التي للثابت لا تقبل إلا هذه الصورة ، لكننا تعلم أنها لم تحصل لهذه المادة هذه الصورة لأنها لا تقبل إلا هذه الصورة ، بل حصلت هذه المادة لهذه الصورة لأنها لا تقبل إلا هذه الصورة ، فإنه ليس البيت إنما رصب فيه الحجر وطفا الخشب لأن الحجر أثقل والخشب أخف ، بل هناك صنعة صانع لم يصلح لها إلا أن تكون بسبب مواد ما تفعله هذه النسبة فجاء بها على هذه النسبة . والتأمل الصادق يظهر صدق ماقلناه وهو أن البقعة الواحدة إذا سقط فيها حبة برية أنبتت سنبلة برية أو حبة شعير أنبتت سنبلة شعير . ويستحيل أن يقال إن الأجزاء الأرضية والمائية تتحرك بذاتها وتنفذ في جوهر البرة وترتيبها فإنه سيظهر أن تحركهما عن واضعهما ليس لذاتهما والحركات التي لذاتهما معلومة فيجب أن يكون تحركهما إنما هو لحذب قوى مستكنة في الحبات جاذبة بإذن الله . ثم لا يخفى إما أن تكون في تلك البقعة أبزر أو أصحاح لتكون البرة وأخرى صالحة لتكون الشعيرة ، أو يكون الصالح لتكون البرة صالحة لتكون الشعيرة . فإن كان الصالح لم أبزر أو واحدة فقط ، سقطت الضرورة المنسوبة إلى المادة ، ورجع الأمر إلى أن الصورة طارئة على المادة من مصور يخصها بتلك الصورة ويحركها إلى تلك الصورة ، وأنه دائما أو في أكثر الأمر يفعل ذلك . فقد بان أن ما كان كذلك فهو فعل يصدر عن ذات الأمر متوجها إليه ، إما دائما فلا يعاق ، وإما أكثرى فيعاق ، وهذا هو مرادنا بالغاية في الأمور الطبيعية . وإن كانت الأجزاء مختلفة ، فلمناسبة ما بين القوة التي في البرة وبين تلك المادة ما يجذب

(٢) وذلك : وذلك ط .

(٤) وما يجرى : وما جرى سا ، ما جرى م . || ولتعمق : ولتين ب ، د ، سا ، م || البرة : البر ط .

(٥) عن : من سا ، م || بالاتفاق : بالاتفاق د || فنجد : ونجد ط || فنجد ليس باتفاق : ساقطة من د .

(٧) الصورة (الأولى) : ساقطة من ب || تحصل : تصل سا .

(٩) طا : ساقطة من سا ، م || بسبب : نسب ب ، د ، سا ، ط .

(١٢) تحركها : تحركها سا ، ط || مواضعها : مواضعها سا ، ط || لذاتها (الأولى والثانية) : لذاتها ط .

(١٣) تحركها : تحركها ط ، م || بلذب : بلذب سا ، م || يجذب ط .

(١٤) البرة وأخرى صالحة لتكون : ساقطة من م || صالحة : تصل ب ، د ، سا || الشعيرة (الأولى) : الشعيرة سا ، م ||

لويكون : ويكون ط || أو يكون الشعيرة : ساقطة من سا .

(١٥) فقط : فقط سا ، م || سقطت : سقط ط || الصورة : الصورة سا .

(١٦) أو في : وفي سا . || فقد : وقم .

(١٧) إليه : ساقطة من م || دائما : دائما م || أكثرى : أكثرى م .

(١٨) ما يجذب : ما يحدث م .

تلك المادة بعينها ويحركها إلى حيز مخصوص في الموائم أو الأكثر . فهناك تكسبها صورة ما ، فتكون أيضا القوة التي في البرة تحرك بذاتها هذه المادة إلى تلك الصورة من الجوهر والكيف والشكل والأين ، ولا يكون ذلك لضرورة المادة ، وإن كان لا بد من أن تكون تلك المادة على تلك الصفة لتنتقل إلى تلك الصورة . فانضغ أن طباع المادة صالحة لهذه الصورة أو غير قابلة لغيرها مثلا ، فهل بضمن أن يكون انتقالها إلى حيث تكتسب هذه الصورة بعد ما لم تكن لها ليس لضرورة فيها ، بل عن سبب آخر يحركها إليه ، فيحصل لها ما هي صالحة لقبوله أو لا يصلح لقبول غيره . فبين من هذا كله أن تحريكات الطبيعة للمواد هي على سبيل قصد طبيعي منها إلى حد معلود ، وأن ذلك مستمر على الموائم أو على الأكثر ، وذلك ما تعنيه بلفظة الغاية ..

ثم من الظاهر أن الغايات الصادرة عن الطبيعة حال ما تكون الطبيعة غير معارضة ، ولا معوقة كلها اختيرات وكالات . ، وأنه إذا تأدت إلى غاية ضارة كان ذلك التأدي ليس عنها دائما ولا أكثرها ، بل في حال تنقذ النفس من مفسد سببا هارضا ، فيقال ماذا أصاب هذا الغسيل حتى قوى ، وماذا أصاب هذه المرأة حتى أسقطت . ١٠ وإذا كان كذلك ، فالطبيعة تتحرك لأجل التجربة ، وليس هذا في نشو الحيوان والنبات فقط ، بل وفي حركات الأجرام البسيطة وأفعالها التي تصدر عنها بالطبع ، فلئذا تنحو نحو غايات تتوسج إليها دائما ما لم يعق توجيهها على نظام محدود ولا يخرج عنها إلا بسبب معارض . وكذلك الإلهامات التي للأفئس الحيوانية والبائية والناسجة والمندخرة فلئذا تشبه الأمور الطبيعية ، وهي لغاية ، وإن كانت الأمور بحري اتفاقا ، فلم لا تثبت البرة شعيرة ، ولم لا تتولد شجرة مركبة من تن وزيتون كما يتولد عندهم بالاتفاق عتر أبل ، ولم لا تتكرر هذه النوادر ، بل تبقى الأنواع ١٥ محفوظة على الأكثر .

وما يدل على أن الأمور الطبيعية لغاية ، أنا إذا أحسننا معارض أو قصور من الطبيعة أعنا الطبيعة بالصناعة

(١) الدوام أو الأكثر : الدوام أو الأكثر ب ، د ، الدوام والأكثر ط || فهناك : فهناك ط ، م .

(٢) تلك (الأولى) : ساقطة من س ، م || تنتقل : تنتقل د ، س ، ط ، م .

(٣) لها ليس : ليس لها ط || لضرورة : يضرورة د ، س ، م || فيها : فيها س || إليه : إليها ط .

(٤) فيين : فيستين م .

(٥) بلفظة : بلفظ س ، ط .

(٦) ثم : + إن د ، ط || الطبيعة : + ق د ، ط .

(٧) دائما : دائما ط .

(٨) متلقيا : فيها د ، فيها ط || ماذا (الأولى) : ماض ب ، د ، س ، ط ، م إذا م .

(٩) نشو : نشو م || الحيوان والنبات : الحيوانات والنباتات ط || وفي : في س .

(١٠) مالم : لم م || توجيهها : توجيهها س || على : إلى ط .

(١١) والمندخرة : والمندخرة ط .

(١٢) وهي : هي د .

(١٣) من الطبيعة : ساقطة من م .

على الأكثر كما يفعله الطبيب معتقدا أنه إذا زال العارض المعارض أو اشتدت القوة توجهت الطبيعة إلى الصحة والخير . وإيس إذا علمت الطبيعة الروية وجب من ذلك أن يحكم بأن الفعل الصادر عنها غير متوجه إلى غاية فإن الروية ليست لتجعل الفعل ذا غاية ، بل لتعين الفعل الذي يختاره من بين سائر الأفعال بجائز اختيارها لكل واحد منها غاية تخصه ، فالروية لأجل تخصيص الفعل لأجله ذا غاية . ولو كانت النفس مسلمة عن التوازن المختلفة والمعارضات المتفتنة ، لكان يصدر عنها فعل يتشابه على نهج واحد من غير روية ، وإن شئت أن تستظهر في هذا الباب ، فتأمل حال الصناعة ، فإن الصناعة لا تشك في أنها لغاية ، والصناعة إذا صارت مائة لم يحتاج في استعمالها إلى الروية وصارت بحيث إذا أحضرت الروية تعددت وتباد الماهر فيها عن النفاذ فيما يزاوله كمن يكتب أو يضرب بالعود فإنه إذا أخذ يروى في اختيار حرف حرف أو نعمة نعمة وأراد أن يقف على عدده تبدل وتطم . وإنما يستمر على نهج واحد فيما يفعله بلا روية في كل واحد واحد مما يستمر فيه ، وإن كان ابتداء ذلك الفعل وقصده إنما وقع بالروية . وأما المبني على ذلك الأول والابتداء فلا يروى فيه . وكذلك حال اعتصام الزائق بما يعصمه ومبادرة اليد إلى حك العضو المستحك من غير فكرة ولا روية ولا استحصار لصورة ما يفعله في الخيال .

وأوضح من هذه القوة النفسانية إذا حركت عضوا ظاهرا مختار تحريكه وتشعر بتحريكه . فإيس تحريكه بالذات وبلا واسطة ، بل إنما يحرك بالحقيقة الوتر والعصل فيتبعه تحريك ذلك العضو . والنفس لا يشعر بتحريكها للعلة ، مع أن ذلك الفعل اختياري وأول . وأما حديث التشويبات وما يجري مجراها ، فإن بعضها هو نقص وقبح وقصور عن المجرى الطبيعي ، وبعضها زيادة . وما كان نقصا وقبحا فهو عدم فعل لمصيان المادة . ونحن لم نضمن أن الطبيعة يمكنها أن تحرك كل مادة إلى الغاية ، ولا ضمنا أن لإعدام أفعالها غايات ، بل

(١) عل الأكثر : ساقطة من ساء م || اشئت : استدت سا .

(٢) علمت : عدت سا . || وجب من ذلك : ومن ذلك م .

(٣) الذي : ساقطة من م || يختاره : يختار ب ، د ، ساء م || الأفعال : أفعال سا .

(٤) ولو كانت : وإن كانت سا .

(٥) المتفتنة : الممينة سا || يتشابه : متشابه ط ، م .

(٦) لا تشك : لا تشك ط || في (الثانية) : فيها ط || لغاية : الغاية م .

(٧) تعددت : تطورت سا ، م .

(٨) يروى : روى سا .

(٩) واحد واحد : واحد د ، م .

(١٠) وقصده : وقصم || فيه : ساقطة من سا .

(١١) حك : + فليس تحريكه د || فكرة م .

(١٢) بتحريكه : تحريكه م . || فليس تحريكه : ساقطة من د .

(١٣) الوتر والعصل : العضو والوتر م .

(١٤) لفظة : لفظة د ، ط ، م .

(١٥) بل : + إنما ط .

- ضمنا أن أفعالها في المواد المطيعة التي لها هي لغايات ، وهذا لايزاحم ذلك ، والموت والذبول هو لتقصير الطبيعة البدنية عن إلزام المادة صورتها وحفظها لإياها عليها بإدخال بدل ما يتحلل ، ونظام الذبول ليس أيضا غير متأد إلى غاية البتة . فإن لنظام الذبول سببا غير الطبيعة الموكلة بالبدن ، وذلك السبب هو الحرارة وسببا هو الطبيعة ولكن بالعرض . ولكل واحد منهما غاية . فالحرارة غايتها تحليل الرطوبة وإحالتها . فتسوق المادة إليه على النظام، وذلك غاية. فالطبيعة التي في البدن غايتها حفظ البدن مأمكنا بإمداد بعد إمداد، لكن كل مدد يأتي فإن الاستمداد منه أخيرا يقع أقل من الاستمداد منه بديا لعالم نذكرها في العاوم الخزئية ، فيكون ذلك الإمداد بالعرض سببا لنظام الذبول . فإذا الذبول من حيث هو ذو نظام ومتوجه إلى غاية فهو فعل الطبيعة . وإن لم يكن فعل طبيعة البدن. ونحن لم نضمن أن كل حال للأمور الطبيعية يجب أن يكون غاية للطبيعة التي فيها بل قلنا إن كل طبيعة تفعل فعلها لغاية لها . وأما فعل غيرها فقد لا يكون لغاية لها والموت والتحليل والذبول وكل ذلك إن لم يكن غاية نافعة بالقياس إلى بدن زيد فهي غاية واجبة في نظام الكل .

وقد أومأنا إلى ذلك فيما سلف ، وعلمك بحال النفس سينبك على غاية في الموت واجبة ، وغايات في تناسب الضعف واجبة . وأما الزيادات فهي أيضا كائنة لغاية ما . فإن المادة إذا فصلت حركت الطبيعة فضائها إلى الصورة التي تستحقها بالاستمداد الذي فيها ولا تعطلها ، فيكون فعل الطبيعة فيها لغاية ، وإن كان المستدعى إلى تلك الغاية اتفاق سبب غير طبيعي .

- وأما أمر المطر وما قيل فيه فليس ينبغي أن تسلم ما قيل فيه ، بل نقول إن قرب الشمس وبعدها وحلوث السخونة بقربها والبرودة ببعدها ، على ما تعلمه بعد ، سبب ذو نظام لأشياء كثيرة من الغايات الخزئية في الطبيعة ، ووقوع الشمس مقربة في حركاتها المائلة يصدر عن ذاته التبخر المصعد إلى حيث تبرد فيهبط للضرورة . وليس يكفي في ذلك ضرورة المادة ، بل هذا الفعل الإلهي المستعمل للمادة إلى أن ينتهي إلى ضرورتها فيلزمها الغاية ،

(١) المواد : + الطبيعة ط || التي : ساقطة من ط ، م .

(٢) إلزام : التزام سا .

(٣) بالبدن : البدن ط .

(٤) ولكن : لكن سا || منها : ساقطة من سا || فالحرارة : والحرارة ط || تحليل : لتحليل د ، ط .

(٥) مدد : + ثان سا ، ط .

(٦) الطبيعة : لطبيعة سا ، م . (أ) البدن : البدن سا ، م .

(٧) فصلها : + فلما تغل ط .

(٨) كائنة : كانت ط || فصلت : فصلت سا ، م . || فصلها : فصلها سا ، م .

(٩) التي : إلى م || بالاستمداد : الاستمداد م .

(١٠) المطر : المنظر سا || تسلم : + له ط .

(١١) الخزئية : الخيرية سا .

(١٢) المائلة : + سبب ط || من ذاته : لذاته سا || التبخر : التبخير ط ، م || حيث : بحيث سا || فيهبط : فيهبط ط .

فإن كل غاية أوجبل الغايات يلزم ضرورة في مادة ، ولكن العلة المحركة ترتاد المادة وتجعلها بحيث تتصل بالضرورة التي فيها إن كانت بما هو الغاية المقصودة ، تأمل ذلك في الصناعات كلها . ونقول لم أيضا وليس إذا كانت المحركة غاية ولا تفعل غاية وجب أن يكون لكل غاية غاية . وأن لا تمتص المسألة عن لم ، فإن الغاية في الحقيقة تكون مقصودة لذاتها وسائر الأشياء يقصد لها وما يقصد لأجل شيء آخر ، فحري أن يسأل عنه بالأم المقتضى للجواب بالغاية . وأما ما يقصد لذاته ، فإنه لا يليق به السؤال عن أن لم يقصد ، ولهذا لا يقال لم طلبت الصحة ، ولم طلبت الخيرية ، ولم هربت عن المرض ، ولم نفرت عن الشر . ولو كانت الحركة والإمالة تقتضي الغاية لأنها موجودة أو لأنها غاية ، لكان يجب أن تكون لكل غاية غاية ، لكنها تقتضي ذلك من حيث هناك زوال وتجدد صادر عن سبب طبيعي أو إرادي . وليس يجب أن يتعجب من أن الحرارة تفعل لإحراق شيء بل حقا أن الحرارة تفعل لتحرق وتنفخ المحترق وتحميه إلى مشاكتها أو مشاكلة الجوهر الذي فيها . إنما يكون الاتفاق والغاية العرضية في مثل أن يحرق ثوب فقير وذلك ليس له بغاية ذاتية ، فإنها ليست تحرقه لأجل أنه ثوب فقير ولا في النار هذه القوة المحركة لأجل هذا الشأن ، بل لكي يحل ما يماسه إلى جوهرها ، ولكي يحل ما يكون محال وتعتقد ما يكون محال . وقد اتفق الآن أن ماصها هذا الثوب فلنعمل النار في الطبيعة غاية ، وإن لم يكن مصادقتها هذا المشتعل إلا بالعرض ، ووجود الغاية بالعرض لا يمنع وجود الغاية بالذات ، بل الغاية بالذات متقدمة على الغاية بالعرض .

فبين من هذا كله أن المادة لأجل الصورة ، وأنها تتوخى لتحصل ، فتحصل فيها الصورة ، وليست الصورة

- (١) ترتاد : بزيادة د ؛ زيادة سا . (٢-١) تتصل بالضرورة : تتصل بالصورة د ؛ تتصل بالضرورة بالصورة ط .
- (٢) بما : بما ط || وليس : + أيضا ط .
- (٣) غاية غاية : غاية د ، م .
- (٤) تكون : ساقطة من سا .
- (٥) المقتضى : المقصود م .
- (٦) والإمالة : والإحالة سا ، ط ، م .
- (٧) غاية غاية : + يجب د .
- (٨) لإحراق : الإحراق م .
- (٩) المحترق : المحرق ب ، سا ، م ؛ المحروق د || أو مشاكلة : ومشاكلة : ومشاكل م || التي فيها : التي فيه ب ، د ، سا التي فيه م || إنما : وإتما ط .
- (١٠) وذلك : ذلك م || له بغاية : له لغاية سا ؛ لها لغاية ط || فإنها : فإنه سا ، م || ليست : ليس د ، سا ، م .
- (١١) جوهرها : جوهره سا ، م || ولكي : ولكن سا ، ط .
- (١٢) ما سها : ما سه سا ، م .
- (١٣) مصادقتها : مصادقتها سا ، م || المشتعل : المتعل ط .
- (١٤-١٣) لا يمنع ... بالعرض : ساقطة من سا .
- (١٤) بالعرض : + لا يمنع وجود م .
- (١٥) وأنها : قائمتها سا .

لأجل المادة ، وإن كان لابد من المادة حتى توجد فيها الصورة . ومن تأمل منافع أعضاء الحيوان وأجزاء النبات لم يبق له شك في أن الأمور الطبيعية لغاية ، وستشتم من ذلك شيئاً في آخر كلامنا في الطبيعيات . ومع هذا كله فلا ينكر أن يكون في الأمور الطبيعية أمور ضرورية بعضها يحتاج إليها للغاية ، وبعضها يلزم الغاية .

[الفصل الخامس عشر]

س - فصل

في دخول الطل في المباحث

وطلب التلم والجواب عنه

وإذ قد بان لناعدة الأسباب وأحوالها، فنقول إنه يجب أن يكون الطبيعي متعينا بالإحاطة بكليةها وخصوصا بالصورة حتى يتم إحاطته بالمعلول وأما الأمور التعليمية فلا يدخل فيها مبدأ حركة ، إذ لا حركة لها . وكذلك لا يستل في غاية حركة ولا مادة البتة ، بل يتأمل فيها العلل الصورية فقط .

واعلم أن السؤال عن الأمور المادية باللم ربما تضمن علة من العلل ، فإن تضمن الفاعل كقولهم : لم قاتل فلان فلانا ، فيجوز أن يكون جوابه الغاية ، كقولهم : لكي ينتقم منه . ويجوز أن يكون جوابه المشير والفاعل المتقدم للفاعل ، وهو الداعي إلى الفعل ، مثل أن يقال : لأن فلانا أشار عليه أو لأنه غصبه حقه ، وهذا هو الفاعل لصورة الاختيار التي ينبعث منه الفعل الأخير . وما أنه هل يجب بالصورة أو هل يجب بالمادة ففيه

(١) كان : كانت م .

(٢) كله : ساقطة من سا ، م .

(٣) فصل : فصل من آ ب ؛ الفصل الخامس عشر ط ، م .

(٤) في : بـ كيفية ط .

(٥) متعينا : معينا سا ، م .

(٦) تضمن (الأولى) : يتضمن ط .

(٧) والفاعل : أو الفاعل ط . (٨) الفعل : العمل د .

(٩) ينبعث : ينبعث م || الأخير : الآخر م || يجب (الأولى) : يجب م || وهل : وهل د ، سا || ففيه : ومنه م .

نظر . أما الصورة فلأنها صورة الفعل وهو التنازل ، وليس اسؤال إلا عن علة وجودها عن الفاعل فلا يصلح أن يجاب لها ، فلأنها ليست علة لوجود نفسها عن الفاعل إلا أن تكون تلك الصورة هي غاية الغايات ، كالتغير مثلا ، فنكون لذاتها لا لسبب ما هي محركة للفاعل إلى أن يكون فاعلا على النحو الذي أومأنا إليه في بيان نسبة ما بين الفاعل والغاية ، ومع ذلك فلا تكون علة قريبة لوجودها في تلك المادة عن الفاعل بل علة لوجود الفاعل فاعلا فلا تكون من حيث هي موجودة في المادة علة للفاعل ، بل من حيث هي معنى وماهية . فإذا كان السؤال عن كونها موجودة لم يصلح الجواب بها من حيث هي موجودة ، بل من حيث هي معنى وماهية ، وربما كانت الصورة المسؤل عنها ذات معنى داخل فيها أو عارض لها ذاهب مذهبها ، فيكون يصلح أن يكون ذلك المعنى جوابا ، لما يقال : لم عدل فلان ، فيقال : لأن العدل حسن ، فيكون الحسن معنى في العدل وجاريا مجرى الصورة ، ولا تكون الصورة المسؤل عنها جوابا ، بل صورة غيرها ، فإن الحسن هو جزء حد أو عارض لها ، فإن الحسن معنى أعم من العدل إما عارض لازم إما جزء حد له مقوم . وإذا صلحت الصورة أن يجاب بها ههنا فقد دخلت من حيث هي كذلك في جملة الداعي المحرك للاختيار وحكم المادة هذا الحكم بعينه . لقائه إذا قيل : لم تحمر فلان هذا الخشب سريرا ، فقيل : لأنه كان عنده خشب ، لم يكن مقنعا ، إلا أن يزداد فيقال : كان عنده خشب صلب صالح لأن ينجر منه سرير ، وكان لا يحتاج إليه في أمر آخر : لكن الأمور الإرادية يصعب أن تؤدي بعلتها بتمامها فيها ، فإن الإرادة تنبث بعد توافي أمور لايسهل إحصاؤها ، وربما لم يشعر بكثير منها فيخبر عنها . وأما الأمور الطبيعية فيكفي فيها من المادة الاستعداد والملاقة للقوة الفاعلة فيكون حصول نسبة المادة فيها جوابا وحده إذا ذكر في السؤال حضور الفاعل ، وأما إذا تضمن السؤال الغاية كما يقال : لم صبح فلان ؟ فيصلح أن يجاب بالمبدأ الفاعل فيقال : لأنه شرب الدواء . ويصلح أن يجاب بالمبدأ المادى مضافا إلى الفاعل : فيقال : لأن مزاج بدنه قوى الطبيعة . ولا يكفي ذكر المادة وحدها ، وأما الصورة فقلما يقع ويقطع السؤال بذكرها وحدها بأن يقال : لأن مزاجه اعتدل : بل يخرج إلى سؤال آخر يؤدي إلى مادة أو فاعل . وأما إذا كان السؤال عن المادة واستعدادها بأن يقال مثلا : لم يبدن الإنسان قابلي للموت ؟ فقد يجوز أن يجاب بالعللة الغائية ، فيقال : جعل ذلك لتخلص النفس عند الاستكمال عن البدن . وقد يجوز أن يجاب بالعللة المادية ، فيقال : لأنه مركب من الأضداد ، ولا يجوز أن يجاب بالفاعل في الاستعداد الذي ليس كالصورة ، لأن الفاعل لا يجوز أن يعطى المادة الاستعداد ، كأنه إن لم يعط لم تكن مستعدة اللهم إلا أن يعنى

(٣) فاعلا : فاعلا د || النحو : سابقة من د .

(٥) موجودة هي : سابقة من د .

(٧) الصورة : الصورة ط .

(١٠) فإن : وإن م .

(١٤) بعلته : البلية س ، م .

(١٥) فيها ، عنه د ، س ، م .

(١٩) يذكرها ، ذكرها س ، م || يؤدي : معنى ب ، د ، ط .

(٢٣) مستعدة : مستعدة م .

بالاستعداد التبوّاتنام ، فقد يعطيه الفاعل ، كما يقال للمرأة إذا مثل عنها لم تقبل الشيع ، فيقال : لأن الصاقل صقلها ، وأما الاستعداد الأصلي فلازم للمادة ويموز أن يجاب بالصورة إذا كانت هي المتممة للاستعداد ، فيقال في المرأة مثلاً لأنها لمساء صقيلة . وبالحملة السؤال لا يتوجه إلى المادة إلا وقد أخذت مع صورة فيسأل عن حلة وجود الصورة في المادة . وأما إذا تضمن السؤال الصورة ، فالمادة وحدها لا يكفي أن يجاب بها ، بل يجب أن يضاف إليها استعداد وينسب إلى الفاعل والغاية يجاب بها ، والفاعل يجاب به . فإذا شئت أن ترفض ما يقال على سبيل المجاز وتذكر الأمر الحقيقي ، فإن الجواب الحقيقي أن تذكر جميع العلل التي لم تتضمنها المسألة فإذا ذكرت واختمت بالغاية الحقيقية وقف السؤال .

(١) ضها : أنها د ، سا || فيقال : يقال د ، سا ، م .

(٢) صقلها : صقلة سا || ويموز : وقد يموز ط .

(٣) صقيلة : صقيلة ط .

(٤) للمادة : والمادة سا .

(٥) فإذا : وإذا د ، سا ، م .

(٦) فإن الجواب الحقيقي : ساقطة من سا ، م .

(٧) السؤال : + تم الفن الأول من الطبييات والحمد لله رب العالمين وصلاته على محمد وآله أجمعين ؛ تمت المقالة الأولى

من الفن الأول بحمد الله وعونه والحمد لله وحده والصلوة على من لا نبي بعده م .

المقالة الثانية من الفن الأول في الحركة وما يجري معها وهي ثلاثة عشر فصلاً

الأول في الحركة

الثاني في نسبة الحركة إلى المقولات

الثالث في بيان المقولات التي تقع الحركة وحدها لا غيرها .

الرابع في تحقيق تقابل الحركة والسكون :

الخامس في ابتداء القول في المكان وإيراد حجج مبطلية ومثبتة .

السادس في ذكر مذاهب الناس في المكان وإيراد حججهم .

السابع نقض مذاهب من ظن أن المكان هيولى أو صورة أو سطح كان أو بعد :

الثامن في مناقضة القائلين بالخلاء .

التاسع في تحقيق القول في المكان وبعض حجج مبطلية والمنطقتين فيه .

(٢) من الفن الأول : ساقطة من م || الأول : + من التلميحات م .

(٤) وهي : ساقطة من م || وهي ثلاثة عشر فصلاً : ساقطة من د .

(٥-٣) الأول ... فيه : ساقطة من د ، ب ، م ، م .

العاشر في ابتداء القول في الزمان واختلاف الناس فيه ومناقضة المخطئين فيه :

الحادي عشر في تحقيق ماهية الزمان وإثباتها .

الثاني عشر في بيان أمر الآن .

الثالث عشر في حل الشكوك المقتولة في الزمان وإتمام القول في مباحث زمانية مثل الكون في الزمان ، والكون لافي الزمان ، وفي الدهر والسرمد وتعينه ، وهو ذا وقيل وبعيد والقديم .

[الفصل الأول]

١ - فصل

في الحركة

لقد ختمنا الكلام في المبادئ العامة للأمور الطبيعية . فحرى بنا أن ننقل إلى الكلام في العوارض العامة لها ، ولا أهم لها من الحركة والسكون . والسكون كما سنبين من حاله عدم الحركة ، فحرى بنا أن نقدم الكلام في الحركة .

- فنقول : إن الموجودات بعضها بالفعل من كل وجه ، وبعضها من جهة بالفعل ، ومن جهة القوة ويستحيل أن يكون شيء من الأشياء بالقوة من كل جهة ، لاذات له بالفعل البتة . ليسلم هذا وليوضع وضعاً مع قرب تناول الوقوف عليه . ثم من شأن كل ذي قوة أن يخرج منها إلى الفعل المقابل لها ، وما امتنع الخروج إليه بالفعل فلا قوة عليه . والخروج إلى الفعل عن القوة قد يكون دفعة ، وقد يكون لادفعة ، وهو أهم من الأمرين جميعاً . وهو بما هو أهم أمر يعرض لجميع المقولات ، فإنه لا مقولة إلا وفيها خروج عن قوة لها إلى فعل لها . أما في الجوهر فكخروج الإنسان إلى الفعل بعد كونه بالقوة . وفي الكم فكخروج النامي إلى الفعل عن القوة . وفي الكيف فكخروج السواد إلى الفعل عن القوة . وفي المضاف فكخروج الأب إلى الفعل عن القوة . وفي الأين فكالحصول فوق بالفعل بعد القوة . وفي متى فكخروج الغد إلى الفعل عن القوة . وفي الوضع فكخروج المنتصب إلى الفعل عن القوة . وكذلك في الجدة . وكذلك في الفعل والانفعال . لكن المعنى المتصالح عليه عند التقدم في استعمال لفظة الحركة ليس ما يشترك فيه جميع أصناف هذه الخروجات عن القوة إلى الفعل ، بل ما كان خروجاً

(٢) فصل : فصل أ ب ؛ الفصل الأول ط ، م .

(٤) لقد : فقد سا .

(٦) في : حل سا ، م .

(٧) بالفعل (الأول) : بل للفعل د .

(٨) ليسلم : وللسلم ط .

(٩) تناول : يتناول ط || بالفعل : الفعل م .

(١١) لاسقولة : لاسقولة له م || أما : وأما ط .

(١٢) فكخروج : فكخروج سا || الفعل : فعل سا . || الكم : الكم م || فكخروج (الثانية) : كخروج ط || النامي :

الناب ط || فكخروج (الأولى) : كخروج سا .

(١٣) وفي (الأولى) : في م . || اللد : المشي ب ، د ، م

(١٤-١١) وفي الوضع القوة : ساقطة من سا .

(١٤) ألفة : + كخروجه إلى أن يكون مستقلاً أو متسلماً عن القوة م .

(١٥) ما يشترك : ما يشترك سا ، م .

لادفعة بل متدرجا . وهذا ليس يتأتى إلا في مقولات معدودة مثلا كالكيف ، فإن ذا الكيف بالقوة يجوز أن يتوجه إلى الفعل يسيرا يسيرا إلى أن ينتهي إليه ، وكذلك ذو الكم بالقوة .

- ونحن سنبين من بعد أن أى المقولات يجوز أن يقع فيه هذا الخروج من القوة إلى الفعل ، وأيا لايجوز أن يقع فيه ذلك . ولولا أن الزمان مما نضطر في تحديده إلى أن تؤخذ الحركة في حده ، وأن الاتصال بالترتيب قد يؤخذ الزمان في حدهما ، والدفعة أيضا فإنها قد يؤخذ الآن في حدهما ، فيقال هو ما يكون في آن ، والآن يؤخذ الزمان في حده ، لأنه طرفه ، الحركة يؤخذ الزمان في حدها ليسهل علينا أن نقول : إن الحركة خروج عن القوة إلى الفعل في زمان أو على الاتصال أو لادفعة . لكن جميع هذه الرسوم يتضمنن بيانا دوريا خفيا ، فاضطر مفيدنا هذه الصناعة إلى أن سلك في ذلك نهجا آخر فنظر إلى حال المتحرك عندما يكون متحركا في نفسه ، ونظر في النحو من الوجود الذى يخص الحركة في نفسها فوجد الحركة في نفسها كدلا وفعلا أى كوننا بالفعل إذ كان يلز أنها قوة إذ الشيء قد يكون متحركا بالقوة ، وقد يكون متحركا بالفعل وبالكمال ، وفعله وكماله هو الحركة . فالحركة تشارك سائر الكمالات من هذه الجهة ، وتشارك سائر الكمالات من جهة أن سائر الكمالات إذا حصلت صار الشيء بها بالفعل ولم يكن بعد فيه مما يتعلق بذلك الفعل شيء بالقوة . فإن الأسود إذا صار بالفعل أسود لم يبق بالقوة أسود من جملة الأسود الذى له ، والمربع إذا صار بالفعل مربعا لم يبق بالقوة مربعا من جملة المربع الذى له ، والمتحرك إذا صار متحركا بالفعل فيظن أنه يكون بعد بالقوة متحركا من جملة الحركة المتصلة إلى هو بها متحرك . ويوجد أيضا بالقوة شيئا آخر غير أنه متحرك ، فإن ذات المتحرك ما لم يكن بالقوة شيئا ما يتحرك إليه وأنه بالحركة يصل إليه ، فإنه لا تكون حاله وقياسه عند الحركة إلى ذلك الشيء الذى هو له بالقوة ، كما كان قبل الحركة . فإنه في حال السكون قبل الحركة يكون هو ذلك الشيء بالقوة المطلقة بل يكون ذا قوتين إحداها على الأمر والأخرى على التوجه إليه ، فيكون له في ذلك الوقت كمالان وله عليهما قوتان . ثم يحصل له كمال إحدى القوتين ، ويكون قد بقى بعد بالقوة في ذلك الشيء الذى هو المقصود بالقوتين ، بل في كليهما ، وإن كان أحدهما قد حصل بالفعل الذى هو أحد الكمالين وأولهما

(٤) تؤخذ : يوجد م .

(٥) يؤخذ (الأولى) : يوجد م ، م || يؤخذ (الثانية) : يوجد م .

(٦) حدها : حده ب ، د ه ط || ليسهل : ليسهل م .

(٧) زمان : الزمان ط || أو عل : وعلى م .

(٨) مفيدنا : مفيدنا م || إلى أن : في د ه أن م .

(١١-١٢) من هذه الكمالات : ساقطة من م || من جهة أن سائر الكمالات : ساقطة من م .

(١٣) بالقوة أسود يبق : ساقطة من م || جملة (الأولى) : جهة ب م .

(١٥) ويوجد : وقد يوجد ط .

(١٨) ذا : ساقطة من م .

(٢٠) قد : ساقطة من م ، م .

فهو بعد لم يتبرأ عما هو بالقوة في الأمرين جميعا ، أحدهما المتوجه إليه بالحركة والآخر في الحركة . فإن الحركة في ظاهر الأمر لا تحصل له بحيث لا يتبقى قوتها إليه ، فتكون الحركة هي الكمال الأول لما بالقوة لامن كل جهة ، فإنه يمكن أن يكون لما بالقوة كمال آخر ككمال إنسانية أو فرسية لا يتعلق ذلك بكونه بالقوة بما هو بالقوة . وكيف يتعلق وهو لا ينافي القوة مادامت موجودة ، ولا الكمال إذا حصل .

- فالحركة كمال أول لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة . وقد حدثت بمحدود مختلفة مشتبه ، وذلك لاشتباه الأمر في طبيعتها إذ كانت طبيعة لا توجد أحوالها ثابتة بالفعل ووجودها فيما يرى أن يكون قبلها شيء قد بطل وشيء مستأنف الوجود . فبعضهم حددها بالغيرية إذ كانت توجب تغيرا للحال وإفادة لغير ما كان . ولم يعلم أنه ليس يجب أن يكون ما يوجب إفادة الغيرية فهو في نفسه غيرية ، فإنه ليس كل ما يفيد شيئا يكون هو إياه ولو كانت الغيرية حركة لكان كل غير متحركا ، ولكن ليس كذلك . وقال قوم إنها طبيعة غير محدودة ، والآخرى أن يكون هذا إن كان صفة لها صفة غير خاصة . فغير الحركة ما هو كذلك كاللأنهاية والزمان ، وقيل إنها خروج عن المساواة كأن الثبات على صفة واحدة مساواة للأمر بالقياس إلى كل وقت يمر عليه . وأن الحركة لا تتساوى نسبة أجزائها وأحوالها إلى الشيء في أزمنة مختلفة ، فإن المتحرك في كل آن له أين آخر . والمستحيل له في كل آن كيف آخر . وهذه رسوم إنما دعا إليها الاضطراب وضيق المجال ولا حاجة بنا إلى التناول في إبطالها ومناقضتها ، فإن الذهن السليم يكفي في تزييفها ما قلناه . وأما ما قيل في حد الحركة أنها زوال من حال إلى حال ، أو سلوك قوة إلى فعل ، فذلك غلط ، لأن نسبة الزوال والسلوك إلى الحركة لبس كنسبة الجنس ١٥ أو ما يشبه الجنس ، بل كنسبة الألفاظ المرادفة لإياها . إذ هاتان اللفظتان ولقطة الحركة وضعت أولا لاستبدال المكان ، ثم نقلت إلى الأحوال .

وبما يجب أن تعلم في هذا الموضوع أن الحركة إذا حصلت من أمرها ما يجب أن يفهم ، كان مفهومها اسميا لمعينين : أحدهما لا يجوز أن يحصل بالفعل قائما في الأعيان ، والآخر يجوز أن يحصل في الأعيان ، فإن الحركة

(١) لم : مالم ط || هو : ساقطة من سا .

(٢) إليه : البتة سا ، م .

(٣-٢) بالقوة ... لما : ساقطة من سا .

(٥) لما هو بالقوة : لما بالقوة سا ، م || حدث : حدثت سا ؛ حدث م . || لاشتباه : الاشتباه ط .

(٧) توجب : ساقطة من م || تتغير الحال : ط ، م || لغير : تغير ط .

(٨) كل ما يفيد : كلها يفيد ؛ كلها يفيد سا .

(٩) إياه : ساقطة من سا ، م || كانت : كان ط .

(١٠) والآخرى : الأخرى د || صفة : ساقطة من سا ، م .

(١١) للأمر : الأمر ب ، د ، سا ؛ الأمر م || وأن : فإن د .

(١٣) إليها : إليه سا || وضيق : ويضيق سا .

(١٤) ومناقضتها : أو مناقضتها م || تزييفها : تزييفها ط || ما قلناه : ما قلنا ط .

(١٦) أو ما يشبه الجنس : ساقطة من سا ، م || المرافقة : الترافقة ط || إياها : إليه سا ، م . || لاستبدال : لاستبدال م .

إن عني بها الأمر المتصل المعقول للتحرك من المبدأ والمنتهى فذلك لا يحصل البتة المتحرك، وهو بين المبدأ والمنتهى، بل إنما يظن أنه قد حصل نحواً من الحصول إذا كان المتحرك عند المنتهى. وهناك يكون هذا المتصل المعقول قد بطل من حيث الوجود، فكيف يكون له حصول حقيقى في الوجود، بل هذا الأمر بالحقيقة مما لا ذات له قائمة في الأعيان. وإنما ترسم في الخيال لأن صورته قائمة في الذهن بسبب نسبة المتحرك إلى مكانين: مكان تركه ومكان إدراكه، أو يرتسم في الخيال لأن صورة المتحرك وله حصول في مكان وقرب وبعد من الأجسام تكون قد انطبعت فيه، ثم تلحقهما من جهة الحس صورة أخرى بحصول له آخر في مكان آخر وقرب وبعد آخرين، فيشعر بالصورتين معا على أنهما صورة واحدة لحركة، ولا يكون لها في الوجود حصول قائم كما في الذهن. إذ الطرفان لا يحصل فيهما المتحرك في الوجود معا ولا الحالة التي بينهما لها وجود قائم. وأما المعنى الموجود بالفعل الذى بالحرى أن يكون الإسم واقعا عليه، وأن تكون الحركة التي توجد في المتحرك فهي حالته المتوسطة حين يكون ليس في الطرف الأول من المسافة ولم يحصل عند الغاية، بل هو في حد متوسط بحيث ليس يوجد ولا في آن من الآتات التي يقع في مدة خروجه إلى الفعل حاصلات في ذلك الحد، فيكون حصوله في أى وقت فرضته قاطعا لمسافة ما، وهو بعد في القطع. وهذا هو صورة الحركة الموجودة في المتحرك، وهو توسط بين المبدأ المفروض والنهاية بحيث أى حد يفرض فيه لا يوجد قبله ولا بعده فيه لا كحدى الطرفين فهذا التوسط هو صورة الحركة ووصفة واحدة تلزم المتحرك ولا تتغير البتة مادام متحركاً. نعم قد تتغير حدود التوسط بالفرض، وليس المتحرك متوسطاً، لأنه في حد دون حد، بل هو متوسط لأنه بالصفة المذكورة، وهو أنه بحيث أى حد تفرضه لا يكون قبله ولا بعده فيه. وكونه بهذه الصفة أمر واحد يلزمه دائماً في أى حد كان ليس يوصف بذلك في حد دون حد. وهذا بالحقيقة، هو الكمال الأول، وأما إذا قطع فذلك الحصول هو الكمال الثاني. وهذه الصورة توجد في المتحرك، وهو في آن لأنه يصح أن يقال له في كل آن يفرض أنه في حد وسط لم يكن قبله فيه ولا بعده يكون فيه. والذي يقال من أن كل حركة ففي

(١) المتحرك : للتحرك ب ، د ، د م || من : بين س ، ط ، م .

(٢) هذا : وهذا س ، م .

(٣) لا ذات له : لاله ذات ط || في الخيال لأن : ساقطة من س ، ط .

(٤) تركه : أو تركه د || إدراكه : أدركه س .

(٥-٦) المتحرك تكون : ساقطة من م .

(٦) يحصل له : يحصل م .

(٧) آخرين : آخر م || أنها : أ ، ب ، د ، س || حركة : تحرك ط . (٨) بينها : فيها م || لها وجود : إما وجود س .

(٩) وهو : هو م .

(١٠) لا يوجد : ولا يوجد س || فيه : ساقطة من م .

(١١) ولا تتغير : ولا تتحرك د .

(١٢) دون حد : ساقطة من م .

(١٣) وهو : وهي ب ، د ، س ، م || بحيث : يحدث ب .

(١٤) ولا بعده يكون فيه : ولا يكون بعده فيه ط .

زمان ، فإذا أن يعنى بالحركة الحالة التى للشئ بين مبدأ ومنتهى وصل إليه فتقف عنده أو لا تقف عنده ، فذلك الحالة الممتدة هى فى زمان ، وهذه الحالة فوجودها على سبيل وجود الأمور فى الماضى وتباينها بوجه آخر . لأن الأمور الموجودة فى الماضى قد كان لها وجود فى آن من الماضى كان حاضرا ، ولا كذلك هذا ، فتكن هذه الحركة يعنى بها القطع .

- وأما أن يعنى بالحركة الكمال الأول الذى ذكرناه فيكون كونه فى زمان لاعلى معنى أنه يلزمه مطابقة الزمان ، على أنه لا يتخلو من حصول قطع ذلك القطع مطابق للزمان فلا يتخلو من حدوث زمان ، لأنه كان ثابتا فى كل آن من ذلك الزمان مستمرا فيه .

فلن قال : إن الكون فى المكان ولم يكن قبله ولا بعده فيه ، وكذلك الإضافة إليه ، والأمر الذى يجعلونه آنا هو أمر كلى معقول وليس بوجود بالفعل ، بل إنما الموجود بالفعل الكون فى هذا المكان لم يكن قبله ولا بعده فيه ، وكذلك الإضافة إلى هذا الكون ، والأمر الكلى إنما يثبت بأشخاصه ولا يكون شيئا واحدا موجودا . يعينه كما اتفق عليه أهل الصناعة .

- ١ فقول : أما الكون فى المكان من حيث يقال على متمكنات كثيرين ، فلا شك أن الحال فيه على ما قد وصفت وأما من حيث يقال على متبكن واحد ولكن لامعا فالأمر فيه مشكل ، فإنه لا يبعد أن يكون معنى جنسى يقال على موضوع واحد وفى وقتين ، ويكون لم يثبت واحدا بعينه مثل الجسم الأسود إذا ابيض ، فإن الجسم إذا كان أسود فقد كان فيه سواد وكان السواد لو ناوكان اللون كالجزم من السواد مثلا وبتخصيص ١٥ قارنه ما كان سوادا ، فلما ابيض فلا يمكننا أن نقول إن ذات الشئ الذى كان عرض له مقارنة التخصيص باقية وقارنه تخصيص آخر ، مثل الخشبة موجودة فى بيت على تخصيص أنها جزء حائط ثم صارت هى بعينها جزء سقف ولها إضافة أخرى وتخصيص آخر أنه جزء من سقف ، فإن ذلك ليس كذلك ، بل مثله مثل أن يعلم الحائط والخشبة التى فيه ثم يحدث فى البيت حائط وفيه خشبة أخرى مثل تلك الخشبة . وذلك لأن السواد

(١) عنده (الثانية) : ساقطة من م .

(٢) كذلك : لذلك م .

(٦) الزمان : + بل سا ، م . || فلا يتخلو : ولا يتخلو سا || لأنه د ، ولأنه ط .

(٧) فيه : + فيكون ثانيا فى هذا ط .

(٨) قال : + قائل سا ، م || وكذلك : فكذلك سا ، م .

(٩) لم : ولم سا ، م .

(١٢) الكون : للكون م . (١٣) وصفت : وصفت د .

(١٥) وبتخصيص : وبتخصيص م .

(١٦) قارنه ما كان : ما كان ب ؛ قارنه ثم ما كان سا ؛ ما قارنه كان ط .

(١٧) مثل الخشبة : مثلا كخشبة سا ، ط || حائط : حائط د .

(١٨) أنه : أنها ط .

(١٩) يعلم : يعلم م || حائط : حائط د ، سا .

لا يطل فصله وتبقى حصته من طبيعة الجنس التي كانت مقارنة لها بعينها ، وإلا فليس بفصل منوع ، بل هو عارض لامنوع . قد علم هذا من مواضع أخرى ، فإذا كان الأمر على هذا ، فليظهر هل حكم أكون في المتمكن تارة مقارنا لتخصيص أنه في هذا المكان وتارة مقارنا لتخصيص آخر حكمه حكم اللون أو ليس كذلك ، بل حكمه حكم حرارة تارة يفعل في هذا وتارة في هذا ، أو رطوبة تارة تنفعل عن هذا وتارة عن ذلك وهي واحدة بعينها ، أو عرض من آخر الأعراس يبقى واحد بعينه ويلحقه تخصيص بعد تخصيص .

فنعلم أولا إن هذا التخصيص بهذا أو بذاك في أمر المكان ليس أمرا موجودا بالفعل نفسه ، كما يظهر لك بعد . إذ المتصل لأجزاء له بالفعل ، بل يعرض أن يتجزى لأسباب تقسم المسافة فتجعلها بالفعل مسافات على أحد أنواع القسمة ، وما بين حدود تلك القسمة أيضا مسافات لا يشتمل عليها آن وحركة على النحو الذي قلنا ١٠ إنها تكون في آن ، بل الحركة التي على نحو القطع ، ويكون الزمان مضابقا لها ولا يكون المعنى الذي سميناه أنا هو متكرر فيها بالفعل . لأن ذلك لا يتكرر بالفعل إلا بتكرر المسافة بالفعل ، وإذا لم يكن متكررا بالفعل وكانت الحركة على الموضوع الواحد ، أعنى المسافة حقا موجودة ولم تكن كثيرة بالعدد كانت بالضرورة واحدة بالعدد ، ولم يكن على النمط الذي يكون عليه الحال في اللون ، ووجوده في الموضوع في حال سواده وفي حال بياضه وحال النسبة التي تخصص كلا إلى الموضوع بالفعل ، لأن الحركة لا توجب بالفعل انفصالا بل يستمر الاتصال استمرارا لا يجب معه تغير هذه الحال بالقياس إلى الموضوع حتى يعدم منه أمر ثابت بالشخص . ١٥ فإنه إنما تختلف النسبة بالفعل إلى مختلف بالفعل ، وإنما تكثر الواحد بالفعل تكثر من قبل النسبة إذا كانت النسبة متكررة بالفعل . وإذا كانت المسافة واحدة بالاتصال لا اختلاف فيها ، لم تختلف إليها نسبة . فلم يختلف بسبب ذلك عدد شيء واحد . ثم بعد ذلك إذا عرض للمسافة قسمة ما واختلاف ، ولم يكن ذلك مما يتعلق بالحركة ولا الحركة تتعلق به ولا أحدهما موجب الآخر ، لا موجه ، كانت الاثنيتية التي تعرض غير متكررة بالذات ، بل بالعرض ومن طريق نسبة الواحد إلى كثير ، وتكون النسبة خارجية غير داخلة في ذات الشيء ٢٠

(١) حصته : حصة ط .

(٢) لامنوع : لا ينوع سا ، م || من : في ط .

(٥) آخر : ساقطة من م || من آخر : آخر من سا || يبقى : فبيق ط .

(٧) أو بذاك : أو بذاك ط .

(١١) لأن ذلك ... المسافة بالفعل : ساقطة من سا .

(١٣) اللون : الكون م .

(١٦) تكثر الواحد بالفعل تكثر : تكثر الواحد بالفعل بتكرر د ، سا ؛ يتكرر الواحد بالفعل بتكرر له ط .

(١٧) وإذا : فإذا ط || لا اختلاف : لا اعطف || نسبة : نسبته سا .

(١٨) بسبب : لسبب ط || المسافة : المسافة م .

(١٩) موجب : موجبا د ، سا || لاآخر : لاآخر سا || تعرض : + به ط . || متكررة : متكرر سا

(٢٠) كثير : الكثير ط .

وبالجملية لا تكون هذه الحال حال اللون الذى هو بالحقيقة لا بالقياس إلى أمر خارج يختلف بمقارنة فصلى السواد والبياض ، ولاكون المتحرك في مكان مطلقا يصير كثيرا بكونه كثيرا في هذا المكان وذلك المكان ؛ لأنه ليس في مسافة الحركة انفصال بالفعل ومكان معين دون مكان حتى يجوز أن يكون هناك كون في المكان مطلقا جنسيا أو نوعيا يتنوع أو يتشخص بسبب نسبته إلى أكمة كثيرة بالفعل .

- واعلم أن الحركة قد تتعلق بأمر ستة هي : المتحرك ، والمحرك ، ومافيه ، وما منه ، وما إليه ، والزمان .
- أما تتعلقها بالمتحرك فأمر لا شبهة فيه . وأما تتعلقها بالمحرك فلأن الحركة إما أن تكون للمتحرك عن ذاته من حيث هو جسم طبيعي أو تكون صادرة عن سبب . ولو كانت الحركة له لذاته لا لسبب أصلا ، لكانت الحركة لا تعدم البتة مادام ذات الجسم الطبيعي المتحرك بها موجودة . لكن الحركة تعدم عن كثير من الأجسام وذاته موجودة ، ولو كانت ذات المتحرك سببا للحركة حتى يكون محركا ومحركا لكانت الحركة تجب عن ذاته ، لكن لا تجب عن ذاته إذ توجد ذات الجسم الطبيعي ، وهو غير متحرك . فإن وجد جسم طبيعي يتحرك دائما فهو ١٠ لصفة له زائدة على جسيمة الطبيعية ، إما فيه إن كانت الحركة ليست من خارج ، وإما خارجا عنه إن كانت عن خارج . وبالجملية لا يجوز أن تكون ذات الشيء سببا لحركته ، فإنه لا يكون شيء واحد محركا ومتحركا إلا أن يكون محركا بصورته ومتحركا بموضوعه ، أو محركا وهو مأخوذ مع شيء ، ومتحركا وهو مأخوذ مع شيء آخر . وما يبين لك أن الشيء لا يحرك ذاته أن المحرك إذا حرك لم يحل إما أن يكون يحرك لا بأن يتحرك وإما أن يكون يحرك بأن يتحرك . فإن كان المحرك يحرك لا بأن يتحرك فمحال أن يكون المحرك هو المتحرك ١٥ بل يكون غيره . وإن كان يحرك بأن يتحرك وبالحركة التي فيه بالفعل يحرك . ومعنى يحرك أنه يوجد في شيء متحرك بالقوة حركة بالفعل ، فيكون حيثئذ إنما يخرج شيئا من القوة إلى الفعل بشيء فيه بالفعل وهو الحركة ومحال أن يكون ذلك الشيء فيه بالفعل وهو بعينه فيه بالقوة ، فيحتاج أن يكتسبه ، مثلا إن كان حارا فكيف يسخن نفسه بحرارته ، أى إن كان حارا بالفعل فكيف يكون حارا بالقوة حتى يكتسب من ذى قبل حرارة عن نفسه فيكون بالفعل وبالقوة معا . وبالجملية طبيعة الجسمية طبيعة جوهر له طول وعرض وعمق ، وهذا ٢٠

(١) حال : ساقطة من م . || فصل : فصل د ، سا ، م

(٢) والبياض : ساقطة من د || مكان : زمان م .

(٥) وأصل : فاعلم م || هي : وهي سا ، م .

(٧) كانت : كان ب ، د ، سا ، ط || لسبب : بسبب ط .

(٩) ذات : ساقطة من م .

(١١) إن : وإن م .

(١٣) بموضوعه : لموضوعه م || ومتحركا شيء : ساقطة من سا .

(١٤) الشيء : + محركا وهو مأخوذ مع شيء آخر سا || المحرك : المتحرك د .

(١٦) وإن : فإن ط || وبالحركة : بالحركة ط .

(١٩) بالفعل : بالقوة م || بالقوة : بالفعل م . || قبل : قبل ط .

(٢٠) طبيعة : طبيعة ط .

الفرد مشترك فيه لا يوجب حركة وإلا لاشترك فيها بعينها ، فإن زيد على هذا القدر معنى آخر حتى يلزم الجسم حركة ، وحتى تكون جوهرها ذا طول وعرض وعمق وخاصة أخرى مع المذكور يتحرك بسبب ذلك فيكون فيه مبدأ حركة زائد على الشرط الذي إذا وجد كان به جمدا ، وإن كان من خارج فذلك فيه أظهر .
وقد قيل في إثبات أن لكل متحرك محركا قول جدلي ، وأحسن العبارة عنه مانقوله إن كل متحرك كما يتبين من بعد منقسم وله أجزاء لا يمنع من توهما ساكنة طبيعة الجسمية التي لها ، بل إن منع منع أمر زائد عليها .
وكل توهم بشئ لا تمنعه طبيعته ، فهو من التوهم الممكن من حيث تلك الطبيعة ، فتوهم جزء المتحرك ساكنا من حيث هو جسم توهم لا يستحيل إلا بشرط ، وذلك الجزء ليس هو ذلك الكُل ، وكل ماهو متحرك لذاته ففرض ما ليس هو ، بل هو غيره ساكنا ، وخصوصا إذا كان غير محال في نفسه لا يوجب في الوهم سكونه وكل جسم فإن فرض سكون الجزء منه يوجب سكون الكل بإيجاب العلة للمعلول ، لأن السكون الذي للكل هو كما تبين لك مجموع سکونات الأجزاء إذا حصلت أجزاء بفرض أو غير ذلك ، فإذاً ليس ولاشئ من الأجسام متحركا لذاته .

فإن قال قائل: إن قولكم إن المتحرك لذاته لا يسكن إذا فرض غيره ساكنا إنما يصح إذا كان فرض سكون ذلك الغير ممكنا غير مستحيل ، فبدل ذلك على أن سكون ما يلزم أن يسكن معه جائز غير مستحيل .
وأما إذا كان سكونه مستحيلا فيجوز أن يكون فرضه ساكنا يلزم عنه سكون المتحرك لذاته مع أنه محال كما أن كثيرا من المحالات يلزمها محالات . فحق أن سكون المتحرك لذاته محال ، لكنه إذا فرض محال آخر جاز أن يلزمه سكونه المحال ، فإنه إنما يستحيل سكونه في الوجود . وأما لزوم القول بسكونه عند فرض محال لا يمكن ، بل عند فرض ما يسقط عنه كونه متحركا لذاته فأمر غير مناقض لذلك الحق ، لأن ذلك حمل

(١) مشترك : المشترك م || لاشترك : لاشتركت ط .

(٢) وعرض : ساقطة من د ، سا || وخاصة : وخاصة سا ، ط ؛ وحتى تكون خاصة م .

(٤) قول : قول م || جدلي : ساقطة من م . || كما : لا سا ، م || يبين : يبين د .

(٥) من (الثانية) : عن سا ، م || منع منع : منع منع م .

(٦) بشئ : شئ د ، سا ، م || طبيعة : طبيعة م .

(٧) متحرك : يتحرك م .

(٨) غير : ساقطة من م || الوهم : التوهم م .

(١٠) حصلت : اتصلت ط .

(١٢) غيره ساكنا إنما يصح : ساقطة من د || إذا كان فرض : ساقطة من د .

(١٥) محالات : محال م .

(١٦) سكونه (الأول) : السكون هاشب .

(١٧) لا يمكن : ساقطة من سا || عنه فرض ما : عنسا سا .

- وذلك شرطى. وهذا كما لو فرضت: المنة جزء للعشرة ، أليست العشرة تكون حينئذ مائة وشيئا ، وذلك مالا يكون. وليس يلزم لذلك ، أن يكون قولنا إن العشرة ليست أكثر من مائة باطلا ، وكذلك فمضى أن المتحرك بذاته وإن أمكن توهم سكون جزئه من حيث هو جسم فليس يمكن من حيث هو جزء المتحرك لذاته وعلى طبيعته ، أى وإن كان يمكن ذلك له من حيث طبيعة جسمه فليس يمكن ذلك له من حيث طبيعته الخاصة ، بل يستحيل فرضه . كما أن الإنسان من حيث هو حيوان لا يتمتع أن يكون طائرا ويمتنع من حيث هو إنسان ٩ فإذا كان محتثا فقد افترض فرض المحال من فرض المحال . ونحن إنما نسلم أن ما هو متحرك لذاته فلا يمكن سكون غيره إذا حصل سكون غيره في الوجود ، أو توهم المتوهم أى الممكن . وأما على وجه آخر فإننا نقول إنه قد يلزم أن يمكن المتحرك لذاته إذا فرض سكون محال في غيره . فنقول في جواب ذلك إن جزء الجسم من حيث هو جسم لا يتمتع عليه السكون ، فإن امتنع السكون يكون بمعنى عارض عليه غير الجسمية ، فإذا كان كذلك فتكون علة الحركة في كل جسم أمرا زائدا على الجسمية وهذا نسله ، لكن بالحرى أن يقول لنا قائل : فما اضطرركم إلى أن اشتغلتم بالجزء وإن كان مأخذنا للاحتجاج ، هو هذا ، ولم تنصوا في أول الأمر على الكل أنه إذا توهم ساكتا من حيث هو جسم لم يستحل ، فقد عرض له معنى أزيد من الجسمية ، به صار متحرك الذات واجب الحركة مستحيل فرض السكون . وإن كان ذلك الاحتجاج يكفيكم فهذا أكفى ، وإن كان الغرض في هذا الاحتجاج غير هذا الغرض وكان لم يذهب إليه القائل الأول ولا أراد به بوجه وإنما هو تحسين منكم لكلامه وهو نفسه لم يذهب إلى إمكان هذا الغرض فيه من حيث هو جسم ولا اعتبر الإمكان ، بل قال إن كل ما ١٥ توهم غيره ساكتا يوجب كونه ساكتا فليس متحركا لذاته ، فليس هذا مسلما ، بل الأمر على ما أوضحناه في التقرير الأول للشك ، فإنه يجوز أن يكون الشيء متحركا لذاته ، ثم يتوهم محال فيعرض من توهمه أن يصير

(١) وذلك شرطى : وذلك شرطى د ، سا . || فرضت : فرضنا سا ، ط ، م .

(٢) وكذلك : وذلك م .

(٣) بذاته : لذاته ط || يمكن : + ذلك له د + ذلك سا ، ط ، م .

(٤) طبيعة : طبيعة م || له (الأولى) : ساقطة من م .

(٥) ويمتنع : ويمتنع سا ، ط .

(٦) كان : + ذلك ط || فرض (الثانية) : ساقطة من د || من فرض المحال : ساقطة من م .

(٧) المتوهم : في توهمه لتوهم ط .

(٨) بذاته : لذاته ط . || في (الثانية) : ساقطة من م .

(٩) امتنع : + عليه ط || بمعنى : لمضى ط ، م .

(١٠) حلة : حليته د || نسله : + به ط .

(١١) وإن : إن سا ، ط ، م || هو : وهو ط || تنصوا : تنصوا سا .

(١٢) معنى : + ما ط . || متحرك الذات : متحركا لذات د .

(١٣) وإن (الأولى) : فإن ط || فهذا : وهذا م || أكفى : كفى ط .

(١٤) فليس (الثانية) : وليس سا ، م .

(١٥) لشك : لشك د .

هو غير متحرك لذاته ، ولا يلزم ذلك الحال أن يتغير حكمه بحال يلزمه ذلك الحال ، بل يجوز أن لا يكون المتحرك لذاته بحيث إذا توهم جزءه ساكنًا ممكن ، لكنه يجب حينئذ حكمه . فإن قيل : إن هذا محال ، قيل نعم ، وقد لزم محال محلاً لفرض قبله . فهذا القول ليس مما يحضرنى له جواب أقنع به ، ولا يبعد أن يكون عند غيري له جواب . وأظن أن مأخذ الاحتجاج لا يلجئ إلى هذا كل الإلحاء ، وذلك إن كانت هذه المقدمة مسلمة .

كان التمكن محالاً أو غير محال ، ثم الاحتجاج ، أعني بالمقدمة قولنا كل ما تمتنع حركته لفرض سكن في غيره فليس متحركاً لذاته ، وهذا غير قولنا كل ما تمتنع حركته لفرض سكن في غيره محال أو غير محال ، حتى لو قلنا كل ما تمتنع أن يتحرك لفرض محال في غيره لم يكن متحركاً لذاته ، فسلم ذلك ، فصح لنا القول والقياس . ولكن الشأن في صحة هذه المقدمة فليجهد غيرنا من المتعصبين لهذا الاحتجاج في تصحيح هذه المقدمة فربما تيسرت له هذه المتصرة علينا . وعلى هذا الاحتجاج شك آخر ، وهو أن المتصل وإن كان يمكن أن يفرض له أجزاء فلا يمكن أن توهم تلك الأجزاء ساكنة أو متحركة إلا بالفرض لأنها غير ذات أين مادامت أجزاؤه المتصل إلا بالفرض ولا ذات وضع ، وهذا شيء سيئين بعد . فإذا كان توهم السكن في الجزء مما لا يتحقق توهمًا إلا ويفصل بالفعل ، لم يكن لهذا الاحتجاج مأخذ سيدد أو يدعى توهم فصل ثم إسكان معا . ولو أنت توهمت في الجزء المنفروض سكنًا وهو متصل ، فقد توهمت معنى مشاركا للسكن في الاسم . وأما السكن بعده فلا يمكن أن يتوهم في ذلك الجزء ، كما لا يمكن أن تتوهم الأمور المحالة في الفعل والحيل جميعاً ، فليكن هذا المأخذ مما يستل غيرنا عن يقف على تحقيقه أن ينوب عنا فيه . وأما تعلق الحركة بما منه وبما إليه فيستنبط من حلدها ، لأنها أول كمال يحصل لشيء له كمال ثان ينتهي به إليه ، وله حالة القوة التي قبل الكمالين ، وهى الحالة التي الكمال الأول تركها وتوجه إلى الكمال الثاني وربما كان مامنه وما إليه ضددين

(١) ولا يلزم ذلك : ولا يلزم ط ؟ ولا يلزمه ذلك م || يلزمه : يلزم ط ، م .

(٢) محال : ساقطة من ب ، د .

(٣) ليس بما : بما ليس سا ، م . (٤) مأخذ : تأخذ سا .

(٥) سكن : السكن سا ، ط .

(٥-٦) لفرض حركته : ساقطة من سا .

(٦) وهذا : وهذه سا ، ط .

(٨) صفة : صفة د ، ط || غيرنا من : غير قام د .

(١٠) بالفرض : بالفرض ط || ذات : فوات م .

(١٠-١١) غير ذات بالفرض : ساقطة من د .

(١١) بالفرض : بالفرض ط .

(١٢) بالفعل : بالعدم || سيد : سيد سا ، م .

(١٥) من : ساقطة من ب || عنه : فيه سا .

(١٦) له : لها ط .

(١٧) وتوجه : والتوجه د ، سا ، م .

وربما كانا بين الضدين ، لكن إلّا الواحد أقرب من ضد ، والآخر أقرب من ضد ، وربما لم يكونا ضدّين ولا بين ضدّين ، ولكن كانا من جملة أمور لها نسبة إلى الأضداد وأمر متقابلة بوجه ما فلا تجتمع معاً كالأحوال التي للفلك ، فإنه لا يضاد مبدأ حركة لمنهاها لكنها لا تجتمع معاً . وربما كان مامنه وما إليه مما يثبت الحصولان فيما زماناً ، حتى يكون عند الطرفين سكّون ، وربما لم يكن الحصول فيه إذا فرض كأنه حد بالفعل إلّا أنّا كما للفلك ، فإن في حركته ترك مبدأ وتوجّها إلى غاية ، لكن لا وقوف له عند أحدهما .

- ثم لقاتل أن يقول : إن الحدود في المتصل على مذهبيكم ليست موجودة بالفعل ، بل بالقوة ، وإنما يصير بالفعل إما بقطع وإما بموافاة محلولة كحاسة أو موازاة أو بفرض أو بعرض كما سنذكره ، فيكون إذن عالم يكن أحد هذه الأسباب بالفعل لا يكون مبدأ ولا منتهى . ولم يكن مبدأ ولا نهاية معنيين ، عنه تبدئ الحركة وتنتهى إليه لا يكون حركة : فالفلك عالم يكن له سبب محدد لا يكون متحركاً ، وهذا محال . فالنقطة نقول في جوابه أن النهاية والمبدأ تكون للحركة بضرب فعل وبضرب قوة ، والقوة تكون على وجهين : وجه قريب من الفعل ، ووجه بعيد من الفعل . مثال ذلك أن المتحرك في حال ما يتحرك ، له بالقوة القريبة حد ، ولك أن تفرضه ، وقد وصل إليه في آن ، تفرضه فيكون ذلك له في نفسه بالحقيقة بالقوة وإنما يصير بالفعل حد الحصول الفرض بالفعل والقطع بالفعل ، ومع ذلك لا يقف بل يستمر ، وحد مستقبل لا يمكن من حيث هو حد حركة أن يجعل بالفعل حد حركة بفرض أو بسبب محدد بالفعل بل يحتاج أن يستوفى المسافة إليه حتى يصير بهذه الصفة ، أعني أن يكون هناك ما يمكنك أن تفرضه مبدأ أو يمكنك أن تفرضه منتهى ، وبالجملة حدا تفرضه من الحركة . فكل حركة من حركات الفلك تشير إليها في وقت معين وبمحاصها ، فلئذا يفترض لها ذلك فتارة يفترض المبدأ والمنتهى متباينين أي نقطتين مختلفتين هما حدا ذلك المفروض من الحركة في ذلك الوقت الذي تعينه ، وتارة تكون نقطة واحدة هي بينهما مبدأ ومنتهى . أما مبدأ ، فلأن الحركة عنها ، وأما منتهى فلأن الحركة

- (١) لم : سابقة من سا .
(٢) فإنه : وإنه م || لا يضاد : لا يضاد سا ، م || كالأحوال ما : سابقة من سا .
(٣) الحصولان : الحصول م .
(٤) إلّا : سابقة من سا .
(٥) وإما بموافاة : أو بموافاة ط .
(٦) وتنتهى إليه : أو إليه ب ، د ، سا ، م || محدد : محذوب ؛ مجزى م ؛ + محرك ط || فالنقطة : بالنقطة م || نقول : نقوله سا .
(٧) وبضرب : وبضرب ط || وبضرب قوة : وهذا ظاهر وقد يكونان بضرب وبضرب وقوة .
(٨) الحصول : الحصول م .
(٩) حركة : + بالفعل سا ، ط ، م || بسبب : بسبب سا ، م .
(١٠) حدا تفرضه : حدا لقطع لا تفرضه ط .
(١١) فكل : وكل د || يفترض : يفترض ط .
(١٢) يفترض : يفترض ط || المبدأ : من المبدأ م || مختلفتين : سابقة من م .
(١٣) نقطة : نقطة ط .

إليها ويكون ذلك لها في زمانين . فالحركة المكائنية أو الوضعية تعلقها بالبدأ والنتهى هو أنك ، إذا عينت حركة ومسافة معين مع ذلك مبدأ ومتنهي قائم بنفسه ، والمتحرك تعلقه بالبدأ والنتهى هو أن يكون ذلك له بالفعل أو بالقوة القريبة من الفعل ، ذلك على أى وجه كان منهما جاز . فلما لم نشترط الوجه المعين فيه منهما . وبالجملة فإنها تتعلق بالبدأ والنتهى على هذه الصورة والشرط المذكور ، لامن حيث هما بالفعل . ثم من المشهور أن الحركة والتحرك ذات واحدة ، فإذا أخذت باعتبار نفسها فحسب كانت حركة ، وإن أخذت بالقياس إلى ما فيه سميت تحركا ، وإن أخذت بالقياس إلى ما عنه سميت تحريكا .

ويجب أن نحقق هذا الموضع وتأمله تأملا أدق من المشهور فنقول: إن الأمر بخلاف هذه الصورة وذلك لأن المتحرك حال للمتحرك ، وكون الحركة منسوبة إلى المتحرك بأنها فيه حال للحركة لا للمتحرك ، فإن نسبة ، الحركة إلى المادة في المعنى غير نسبة المادة إلى الحركة وإن تلازما في الوجود . وكذلك التحريك حال للحركة لا للحركة ، ونسبة الحركة إلى المتحرك حال للحركة لا للمتحرك . فإذا كان كذلك ، كان المتحرك نسبة المادة إلى الحركة لا الحركة منسوبة إلى المادة ، ولم يكن التحرك هو الحركة بالموضوع ، وكذلك لم يكن التحريك هو الحركة في الموضوع . ولاتناقش في أن يكون كون الحركة . منسوبة إلى المادة معنى معقولا ، وكذلك إلى المتحرك لكن هذين المعنيين لا يدل عليهما بهذين الاسمين . وأما تعلق الحركة بما فيه الحركة من المقولات فليس يعنى بالموضوع لها ، بل الأمر الذي هو المقصود حصوله في الحركة . فإن المتحرك عندما يتحرك موصوف بالتوسط بين أمرين ، أمر متروك وأمر مقصود ، إما أين ، وإما كيف ، أو غير ذلك إذ كانت الحركة تغير الشيء لادفعة . فإذا كان يكون متوسطا بين حدين ولها مقولة إما أين وإما كيف وإما غير ذلك ، فيقال إن الحركة في تلك المقولة . وقد تردد لدينا بياننا ، بعد أن تعرف نسبة الحركة إلى المقولات .

-
- (١) فالحركة : بالحركة ط || تعلقها : تعلقها ط .
 - (٢) بالقوة : ساقطة من سا || وبالجملة : ساقطة من د .
 - (٣) تتعلق : تعلق ط .
 - (٤) نحقق هذا الموضع : نتحقق بهذا الوضع د .
 - (٥) المتحرك : المتحرك د || بأنها : فإنها سا .
 - (٦) الحركة : المتحرك م .
 - (٧) لا المتحرك : لا المتحرك م || المتحرك : المتحرك ب .
 - (٨) منسوبة : بمنسوبة ط .
 - (٩) هو الحركة : والحركة م .
 - (١٠) يعنى : معنى م .
 - (١١) بالموضوع : به الموضوع سا ، م .
 - (١٢) أمرين : الأمرين ط || وإما كيف : أو كيف ط || إذ : إذا م .
 - (١٣) وإما كيف : أو كيف ط || وإما غير : أو غير ط .
 - (١٤) لهذا : هذا سا ، ط ، م || المقولات المقولات د .

[الفصل الثاني]

ب - فصل

في نسبة الحركة الى المقولات

- إنه قد اختلف في نسبة الحركة إلى المقولات ، فقال بعضهم : إن الحركة هي مقولة أن يفعل ، وقال بعضهم : إن لفظة الحركة تقع على الأصناف التي تحتها بالاشتراك البحث : وقال بعضهم : بل لفظة الحركة لفظة مشككة مثل لفظة الوجود ، تناول أشياء كثيرة لا يتواطؤ ولا يشارك تحت ، بل بالتشكيك لكن الأصناف الداخلة تحت لفظة الوجود والعرض دخولا أوليا هي المقولات وأما الأصناف الداخلة تحت لفظة الحركة فهي أنواع أو أصناف من المقولات ، فالأين منه قار ومنه سيال هو الحركة في المكان ، والكيف منه قار ومنه سيال هو الحركة في الكيف أي الاستحالة ، والكم منه قار ومنه سيال وهو الحركة في الكم أي النمو والذبول . وربما تمادى بعضهم في مذهبه حتى قال والجوهر منه قار ومنه سيال هو الحركة في الجوهر أي الكون والفساد ، وقال ١٠ إن الكم السيل نوع من أنواع الكم المتصل بإمكان وجوده والمشتبك فيه ، إلا أنه يفارقه بأنه لا وضع له والمتصل وضع واستقرار . قال والتسود والسواد من جنس واحد ، إلا أن السواد قار والتسود غير قار . وبالجملة فإن السيل في كل جنس هو الحركة . فقال بعض هؤلاء لكنها إذا نسبت إلى العلة التي هي فيها كانت مقولة أن يفعل أو إلى العلة التي هي عنها صارت مقولة أن يفعل . وقوم خصصوا هذا الاعتبار بالكيف السيل وأخرجوا منها مقولتي يفعل ويفعل . واختلف أصحاب هذا المذهب أعني القول بالسيل ، فمنهم من جعل الاقتراق ١٥

(٢) فصل : فصل ب ب ؛ الفصل الثالث م .

(٣) فقال : يقال سا .

(٤) بعضهم (الأول) : بعض د .

(٥) لفظة (الثانية) : لفظ ط .

(٦) الوجود : + والعرض ط || أشياء : أجزاء م .

(٨) فالأين : والأين د .

(٨) هو (الأول) : وهو ط || ومنه : + أين سا ، م || هو (الثانية) : وهو د ، ط .

(٩) في الكيف ... وهو الحركة : ساقطة من د .

(١٠) هو : وهو ط || أي الكون : أو الكون ط || وقال وقالوا سا ، م . (١٢) قلر : قارة ط .

(١٣-١٤) التي العلة : ساقطة من م .

(١٤) هي : ساقطة من سا ، م || وأخرجوا : وأخرج ط .

(١٥) منها : منه م || ويفعل : أو يفعل م +

الذى بين السواد والتسود افتراقا فاصليا متوعا ، ومنهم من جعله افتراقا بمعنى غير فصل ، إذ كان هو كزيادة تعرض على خط فيسير خطا أكبر ولا يخرج به من نوعه . وقال الأولون : بل التسود بما هو تسود هو سواد سيال ، وليس أمر خارجا عن هويته بما هو تسود ، فهو إذن تمايز السواد الثابت بفصل . ويمكن أن يبين بطلان الحجتين جميعا . أما الأولى فتنتقص بالعدد ، وأما الثانية فباليباض وكونه أمرا غير خارج عن هوية الأبيض بما هو أبيض من غير أن يكون فصلا . وههنا مذهب ثالث وهو مذهب من يقول إن لفظة الحركة وإن كانت مشككة كما قيل ، فإن الأصناف الواقعة تحتها ليست أنواعا من المقولات على السبيل المذكورة ، فلا التسود نوع من الكيف ، ولا الثقلة نوع من الأئين . فإن وقوع الحركة في الكيف ليس على أن الكيف جنس لها ولا أيضا موضوع لها ، فإن جميع الحركات إنما هي في الجواهر من حيث هي في موضوع لا غير ولا تمايز بينها في هذا المعنى . ولكن إذا تبدلت بجوهرية سمي ذلك التبدل ، مادام في الساوكة حركة في الجوهر ، وإن كان في الأئين ، سمي حركة في الأئين . وبالحملة إن كان ماعنه وما إليه كيفا فالحركة في الكيف . وإن كان كما فالحركة في الكم ويقال الحركة على هذه لابل التواطؤ ، فإن الكمال المأخوذ في رسمها أخذ الجنس هو من الألفاظ المختصة الوجود والوحدة . وأنت تعلم أن الكم والكيف والأئين ليست داخلات تحت جنس واحد ، وإذا لم تكن هذه المقولات داخلية تحت جنس واحد ولانسبة الكمال الأول إليها أمرا أيضا حاصرا إياها حصر الجنس ، لم يكن سبيل إلى أن تجعل الحركة معنى جنسيا ، بل هو الرسم يتناول معنى إنما يدل على مثله لفظ مشكك لا غير .

والمذاهب الملتفت إليها في هذا المطلوب هي هذه الثلاثة ، وليس يعينني المذهب الأوسط أولا ، بل استكره ما يقال فيه من أن التسود كيفية ، وأن النموكية . وبالحري أن لا يكون التسود سوادا اشد ، بل اشتداد الموضوع في سواده ، وذلك لأنه لا يخلو إذا فرضنا سوادا اشد إما أن يكون ذلك السواد بعينه موجودا وقد عرضت له عند الاشتداد زيادة ، أو لا يكون موجودا . فإن لم يكن موجودا فمحال أن يقال إن ما قد عدم

- (١) جعله : جعلوه ط // فصل : فصل ساء ، م // كان : ساقطة من ساء ، م .
- (٢) ولا يخرج : فلا يخرج ساء // سواد : ساقطة من ساء .
- (٣) وليس : + هذا ، ساء ط ، م .
- (٤) يقول : قال ط // لفظة : لفظ ط .
- (٥) المذكورة : المذكور ط .
- (٦) الثقلة : لثقله د .
- (٧) الجواهر : الجوهر ساء ، م // ولا تمايز : فلا تمايز م .
- (٨) بينها : بينهما ط .
- (٩) فالحركة : بالحركة ساء // وإن : فإن ط .
- (١٠) المجانسة : المتجانسة م .
- (١١) أيضا : ساقطة من م .
- (١٢) يكن : + لنا ساء ، م // لفظ : لفظة ب ، د // مشكك : مشكل م .
- (١٣) فيه : به ساء ، م // وأن : أو أن ساء // كمية : كيفية د ، كميته ط // اشد : يشد ساء ، م .

- ويطلق هو ذا يشتد ، فإن الموصوف بصفة موجودة يجب أن يكون أمرا موجودا ثابت بالذات ، وإن كان السواد ثابت الذات ، فليس يسال كما زعموا من أنها كيفية سيالة ، بل هو ثابت على القوم يعرض عليه زيادة لا يثبت مبلغها ، بل يكون في كل آن مبلغ آخر ، فتكون هذه الزيادة المتصلة هي الحركة إلى السواد فاشتداد السواد وسيلانه ، أو اشتداد الموضوع في السواد وسيلانه فيه ، هو الحركة لا السواد المشتد. ويظهر من هذا أن اشتداد السواد ينجرجه عن نوعه الأول ، إذ يستحيل أن يشير إلى وجود منه وزيادة عليه مضافة إليه بل كل مايلبه من الحدود فكيفية بسيطة واحدة . لكن الناس يسمون جميع الحدود المشابهة لحد واحد سوادا ، وجميع المشابهة للبياض أى المقاربة له بياضا . والسواد المطاق هو واحد ، وهو طرف خفي ، والبياض كذلك وما سوى ذلك كالمترج . والمترج ليس أحد الطرفين ، ولا يشاركه في حقيقة المعنى ، بل في الاسم وإنما تتكون الأنواع المختلفة في الوسط ، لكنه يعرض لما يقرب من أحد الطرفين أن ينسب إليه ، والحس ربما لم يميز بينهما فظنهما نوعا واحدا وليس كذلك ، وتحقيق هذا في العلوم الكلية . وأما المذهب الآخر فهو ١٠ أحصف من المذهب الأول ، ولا يلزمه إلا أمر مشترك يلزم المذهبين ، ومنه على أن واضعين لعدد المقولات هذا العدد يلزمهم أحد أمرين : إما أنهم يجوزوا أن تكون الحركة جنسا من الأجناس العالية وإما أن يزيلوا في عدد المقولات زيادة ضرورية إذ كانت أصناف الحركة لا تدخل في جنس منها ولا في مقولة أن ينفع ، وهي معان كلية مقولة على كثيرين قول الأجناس ، فإن تشددوا في عشية المقولات ، فواجب أن يسامحوا ويجعلوا مقولة أن ينفع هي الحركة ، وأن لا يطلبوا في مقولة أن ينفع من صريح الخواطر ما أراهم يعمصون ١٥ فيه ولا يحفظونه ، فإنهم قد فعلوا في مقولة الحدة بين المساحة ما يحلهم على أكثر من ذلك في الحركة . على أنه لا يبعد أن تكون لفظة الكمال والفعل وإن كان وقوعهما على الجوهر والشيء الباقية وقوعا بالتشكيك ،

(١) فإن : وإن سا .

(٢) الذات : ساقطة من د || هو : + أمرط || القوم : القوم ط .

(٣) إلى : لا ط ، م .

(٤) فاشتداد : فاشتداد سا || أو اشتداد : واشتداد || في السواد : ساقطة من د ، ط || الحركة ساقطة من د .

(٥) إذ يستحيل : ويستحيل د . || موجود : الموجود ط .

(٦) فكيفية : فهو كيفية م || واحدة : ساقطة من سا .

(٧) أى : إلى سا .

(٨) ليس : + هود .

(٩) والحس : فالحس سا ، ط ، م .

(١٠) فظنهما : وظنهما د ، ط || الآخر : الآخر سا ، ط .

(١١) المذهب الأول : هذا المذهب ط .

(١٢) أمرين : الأمرين ط || أنهم : أن سا ، م || أن (الأول) : ساقطة من م . (١٣) إذ : إذا م || أن ينفع : ينفع ب ، سا ، ط .

(١٥) هي : وهي سا .

(١٦) الحدة : البلد م || ما يحلهم : ما يحل ط .

(١٧) وقوعهما : وقوعها سا .

فإن وقوعهما على أصناف الحركة لا يكون بالتشكيك الصريح . وذلك لأن التشكيك هو أن يكون اللفظ واحد المفهوم ، لكن الأمور التي يتناولها ذلك المفهوم تختلف بالتقدم والتأخر فيه ، كالوجود فإنه للجوهر أولاً والأخرى ثانياً . وأما مفهوم الحركة وهو الكمال الأول لما بالقوة من حيث هو بالقوة ، فليس بما يستفذه به ما يسمى باسم الحركة من بعض ، فليس كون النقلة بهذه الصفة علة لكون الاستحالة بهذه الصفة ، بل يجوز أن يكون وجود النقلة سبباً لوجود الاستحالة ، فيكون التقدم والتأخر في المفهوم من لفظة الوجود لا في المفهوم من لفظة الحركة ، كما أن الانتينية قبل الثلاثية في مفهوم الوجود . وليس قبه في مفهوم العددية . فإن العددية لها معاً ليست العددية للثلاثية من جهة العددية للثلاثية ، كما أن الوجود للثلاثية يتعلق بالوجود في الثنائية . ومفهوم الوجود غير المفهوم من العدد . وأنت قد عرفت هذا المعنى في مواضع أخرى ، فلا يبعد أن يكون الكمال ، وإن كان مشككاً بالقياس إلى أشياء أخرى هو متواطئ بالقياس إلى هذه كما لا يبعد أن يكون مشتركاً بالقياس إلى أشياء ومتواطئاً بالقياس إلى ماتحت بعضها . ١٠

ونرجع إلى ما كنا فيه ونقول للطائفتين جميعاً ما قولكم في مقولة أن ينفع ، أم نفس الحركة أم نسبة للحركة في الموضوع كما يقولون ؟ فإن كانت نفس الحركة أفهى نفس الحركة المطلقة أم نفس حركة ما ؟ فإن كانت نفس الحركة المطلقة فالحركة أحد الأجتناس ، وإن كانت نفس حركة مامتلاً نفس النقلة أو نفس الاستحالة . فيجب أن يزداد في عدد الأجتناس ، فإنه إن كانت النقلة جنساً فالاستحالة أيضاً جنساً والحركة في الكم جنس ، فإن كل واحدة من هؤلاء تستحق ماتستحقه الأخرى ، وإن كانت النقلة ليست جنساً ، بل اسمها مشككاً ، فيوجد تحت معنى هو جنس ، وإن كان أخص من عمومه ، وإن لم تكن مقولة أن ينفع هي الحركة مطلقة ، بل كانت نسبة للحركة إلى المادة ، فلا يخاف إما أن تكون للحركة المطلقة أو للحركة ما . فإن كانت للحركة المطلقة ، فلا يخاف إما أن تكون الحركة المطلقة مقولة على أصنافها بالتواطؤ أو بالتشكيك ، فإن كانت مقولة بالتواطؤ ،

-
- (١) وقوعهما : وقوعهما سا .
 - (٢) تختلف : لختلف ط .
 - (٣) بما : بما سا ، م .
 - (٤) الصفة : ساقطة من سا .
 - (٥-٦) الوجود لفظة : ساقطة من م
 - (٦) لفظة (الثانية) : لفظ ط || فإن : بأن سا ؛ وإن ط .
 - (٧) ثلاثية : ثلاثية ط ؛ ساقطة من سا .
 - (٨) كما : أنه ط . (١٠) ومتواطئاً : متواطئاً م .
 - (١٢) المطلقة : ساقطة من د || ما : ساقطة من د ، سا .
 - (١٣) نفس (الثانية) : كنفس ط || يزداد : يزداد د .
 - (١٤) واحدة : واحد ، د ، سا ، م || هؤلاء : هذه للمولات بـ ؛ هذه ط ، م || الأخرى : الآخر ب ، د ، م || النقلة : التنقلة سا .
 - (١٦) فيوجد : فهو حد د || هي : نفس ط .
 - (١٧) للحركة (الأولى) : الحركة م || المطلقة (الثانية) : مطلقة ط .
 - (١٨) أو بالتشكيك : وبالتشكيك م .

- فالحركة باعتبار ذاتها جنس ، فصارت الأجناس أكثر من عشرة ولأن تكون بِلأتها جنسا ، أولى من أن تكون نسبتها إلى موضوعها جنسا ، وإن لم يكن أولى فليس دونه في الاستحقاق ، وإن كانت مقولة بالتشكيك وكذلك مقولة أن يفعل التي هي نسبة هذا المشكك اسمه إلى موضوعه مقولة بالتشكيك ، فليس بجنس ، وإن كانت المقولة هي النسبة لصنف من الحركة إلى الموضوع فيستحق مثله سائر الأصناف ، ومع ذلك فيكون بنفسه جنسا وبالقِياس إلى الموضوع ، جنسا آخر ، وبترديد الأجناس تريدا كثيرا . وكذلك يلزم أن يطالوا بالسبب الذي جعلوا له نفس الكيفية جنسا ، ولم يجعلوا نسبتها إلى الموضوع جنسا ، وهناك أدخلوا النسبة للحركة المطلقة أو حركة ما فجعلوها جنسا ولم يجعلوا الحركة نفسها جنسا ، وإن كان مأخوذهم طبائع الأمور وذواتها مجردة الماهيات ، لأمع عوارض لها من نسب وغير ذلك ، فيجب من ذلك أن يجعلوا مقولة أن يفعل هي نفس حالة الانفعال ، لأماعو نسبة لها إلى شيء . وهذا الكلام إنما يتحقق كله بعد أن تعرف ما قلناه قديما من حال الفعل والانفعال بالتحريك والتحرك . والأولى بهم أن يجعلوا مقولة أن يفعل والحركة من باب واحد ، وأما نحن فإنا لا نتشدد كل التشدد في حفظ القانون المشهور من أن الأجناس عشرة ، وأن كل واحد منها يحقق الجنسية ولا شيء خارج منها . ويمكنك أن بين هذا البيان بعينه لمن جعل الحركة اسمًا مشتركًا على الإطلاق ، فإذا انفسخت المذاهب التي أثبتناها ، ولم نقلها بغير الحق واحدًا ، وهو المذهب الأول . فإذا قد بينا وجه نسبة الحركة إلى المقولات وأرضعنا معنى قولنا إن الحركة في المقولة ماهو ، فلنبين الآن أن الحركة في كم مقولة تقع .

١٥

-
- (١) ولأن تكون : ولا تكون م .
 (٢) دونه : عنده سا .
 (٣) وكذلك : كذلك م || فليس : ليست م .
 (٤) لصنف : يصنف ط || إلى الموضوع : ساقطة من سا ، م || فيستحق : تستحق سا .
 (٥) الموضوع : موضوع ط || وبترديد : وترديد د ، ط || تريدا : تريدا ط || وكذلك : ولذلك م .
 (٦) النسبة : نسبة سا ، نصيغ .
 (٨) من ذلك : ساقطة من سا ، م .
 (٩) وهذا : فهذا ط || ما قلناه : ما قلنا ب ، د ، سا .
 (١٠) بالتحريك : والتحريك د ، ط || والأول : فالأول ط ، م .
 (١١) فإنا لا نتشدد : فلا نتشدد سا ، ط || التشدد : التشديد سا . || من : ومن سا || منها : منها م .
 (١٢) أثبتناها : أثبتناها سا ، ط ، م .

[الفصل الثالث]

ج - فصل

في بيان المقولات التي تقع الحركة فيها وحدها لا غيرها

- إذا نضع أصلاً، وإن كان ربما اشتمل على تكرار بعض ما قيل، فنقول إن قولنا إن مقولة كذا فيها حركة قد يمكن أن يفهم منه أربعة معانٍ : أحدها أن المقولة موضوع حقيق لها قائم بذاته، والثاني أن المقولة وإن لم تكن الموضوع الجوهرى لها فتوسطها تحصل للجوهر، إذ هي موجودة فيها أولاً، كما أن الملامسة إنما هي للجوهر بتوسط السطح، والثالث أن المقولة جنس لها وهي نوع لها، والرابع أن الجوهر يتحرك من نوع لتلك المقولة إلى نوع آخر ومن صنف إلى صنف. والمعنى الذى نذهب إليه هو هذا الأخير، فنقول أما الجوهر فإن قولنا إن فيه حركة هو قول مجازى، فإن هذه المقولة لا تعرض فيها الحركة، وذلك لأن الطبيعة الجوهرية إذا فسدت تفسد دفعة، وإذا حدثت تحدث دفعة، فلا يوجب قوتها الصرفة وفعلها الصرف كمال متوسط، وذلك لأن الصورة الجوهرية لا تقبل الاشتداد والتقص، وذلك لأنها إذا قبلت الاشتداد والتقص لم يخل إما أن يكون الجوهر وهو في وسط الاشتداد والتقص يبقى نوعه أو لا يبقى، فإن كان يبقى نوعه فما تغيرت الصورة الجوهرية البتة، بل إنما تغير عارض للصورة فقط، فيكون الذى كان ناقصاً واشتد قد عدم والجوهر لم يعدم، فيكون هذا استحالة أو غيرها لاكونا، وإن كان الجوهر لا يبقى مع الاشتداد فيكون الاشتداد قد جلب جوهر آخر. وكذلك ١٥ في كل آن يفرض للاشتداد يحدث جوهر آخر، ويكون الأول قد بطل، ويكون بين جوهر وجوهر. إمكان أنواع جوهرية غير متناهية بالقوة كما في الكيفيات. وقد علم أن الأمر بخلاف هذا فالصورة الجوهرية إذن تبطل وتحدث دفعة، وما كان هذا وصفه فلا يكون بين قوته وفعله واسطة هي الحركة. ونقول أيضاً إن

(٢) فصل : فصل جـ : فصل ٣ : الفصل الثالث م .

(٣-٤) في لا غيرها : ساقطة من م . (٤) لا غيرها : لا غير سا .

(٦) بذاته : بذاتها ط .

(١١) دفعة (الأول) : + فيها م .

(١٤) واشت : فاشتد سا، ط، م .

(١٥) أوفيهما : وفيها م || فيكون الاشتداد : ساقطة من م .

(١٦) يفرض : يفرض سا || جوهر : جوهر سا .

(١٧) فالصورة : بالصورة سا .

موضوع الصورة الجوهرية لا يقوم بالفعل إلا بقبول الصورة كما علمت، وهي في نفسها لا توجد إلا بالقرعة. والذات غير المحصلة بالفعل يستحيل أن تتحرك من شيء إلى شيء، فإن كانت الحركة الجوهرية موجودة فلها متحرك موجود، وذلك المتحرك يكون له صورة هو بها بالفعل، ويكون جوهرًا قائمًا بالفعل، فإن كان هو الجوهر الذي كان قبل، فهو حاصل موجود إلى وقت حصول الجوهر الثاني لم يفسد ولم يتغير في جوهره بل في أحواله، وإن كان جوهرًا غير الجوهر الذي فرضت الحركة عنه، والذي إليه، فيكون قد فسد الجوهر أولاً إلى الجوهر الوسط، وتميز إذن جوهران بالفعل. والكلام فيه كالكلام في الجوهر الذي فرضت الحركة منه، فإنه إما أن يكون في تلك المدة كلها على طبيعة الجوهر المتغير إليه أولاً، فيكون التغير إلى الثاني دفعة وإما أن يكون في بعض تلك المدة حافظاً لنوعه الأول، وفي بعضها الآخر واقعاً في النوع الآخر بلا توسط، فيلزم فيه ما قيل من الانتقال من نوع إلى نوع دفعة، فتكون تلك المدة مطابقة لحركات غير حركات نوعية الجوهر، إذ كانت الانتقالات في الجوهرية لاقى مدة وزمان.

١٠

ولا يمكن أن يقال إن هذا القول يلزم أيضاً على حركة الاستحالة، وذلك لأن الميؤدى فيما نحن فيه محتاجة في قوامها إلى وجود صورة بالفعل والصورة إذا وجدت حصلت نوعاً بالفعل، فوجب أن يكون الجوهر الذي بين الجوهرين أمراً محصلاً بالفعل ليس بالفرض ولا كذلك في الأعراض التي تتوهم بين كيفيتين مثلاً، فإنها مستغنى عنها في قوام الموضوع بالفعل. وقد يثبتون أن الجوهر لا حركة فيه لأن طبيعته لا ضد لها، وإذا لم يكن لطبيعته ضد، استحال أن ينتقل عن طبيعة إلى طبيعة أخرى على سبيل التنقص والاشتداد، حتى تكون ١٥ الحالة التي هو فيها عند الحركة حالة متوسطة بين طرفين لا يجتمعان بينهما غاية البعد وهما الضدان.

ويجب أن نتأمل نحن هذه القضية فنقول: إنه لا بد من أخذ المادة أو الموضوع في حد انضاد، فإن عني بالموضوع الموضوع الحقيقي القائم بالفعل نوعاً القابل للأعراض التي للملك النوع، فلا تكون الصور الجوهرية

(١) علمت :+ كالميلو هاشب || وهي في نفسها : وهو في نفسه م. || الأتياد : شيئاً ط

(٢) غير : الغير ب، د، سا، ط، || المحصلة : المتحصلة ط.

(٣) فلها : فلها م.

(٤) قبل :+ أن يصير حصركا ط. || حصول : ساقطة من ب، سا، م.

(٥) فرضت الحركة : ساقطة من د، سا، م.

(٦) أولاً : الأول ط || إل : وإلى ط، ساقطة من م || إذن : ساقطة من م || التي : ساقطة من سا.

(٧) منه : فيه د || تلك : ساقطة من م.

(٨) الآخر (الثانية) : الأخير ط، م.

(٩) إذ : إذا سا، م.

(١٠) لأن : أن م || نحن : هي سا.

(١١) قوامها : قولها سا || وجدت :+ بالفعل ط.

(١٢) بالفرض : بالفرض سا، م.

(١٣) فلها : فإنه م || لطبيته : لطبيته سا || ينتقل : ينتقل سا، م || التنقص : التنقص سا، ط، م.

(١٤) بالموضوع : الموضوع م || الصور : ساقطة من د.

متضادة لأنها في هيولى لافى موضوع ، وإن حتى بملك أى عمل كان ، فيشبه أن تكون الصورة النارية مضادة للصورة المائية لاكيفيتاهما فقط ، فذلك لاشك فيه ، بل الصور التى عنها تميلر الكيفيات التى لها . وذلك لأن الصورتين مشتركتان في عمل ومتماثلتان عليه وبينهما غاية الخلاف . ولهذا من الشأن ما اشتغل من بين أن التلك لايتكون لأنه لا ضد لصورته ، كأنه وضع أن كل متكون فصورته ضد وإليه يكون انتقاله ، فيجعل النار والهواء والماء والأرض متضادة الصور . فلم أنكر أن يكون للصورة الجوهرية ضدالبنية ، فيشبه أن يكون الضد الذى ذكر هنا هو الذى بينه وبين شئ آخر غاية الخلاف وإنما يكون بينه وبين ذلك غاية خلاف إذا كان لشيء ثالث معه خلاف دونه وهو الواسطة ، بحيث يحتمل استمرارا فيه كالاستمرارا في بعد بين شيئين وليس بين الصور الجوهرية التى فيها الاستحالة الأولية واسطة بهذه الصفة ، كما ليس بين النار والهواء واسطة . أو يشبه أن يكون يرى أن التعاقب المتأخوذ في حد الضد ، هو تعاقب بين شيئين بينهما غاية الخلاف . وهذا على ماقلنا يصح أن يكون بلا واسطة ، فيصح أن يرتفع هذا الضد ويعقبه الآخر من غير أن يتدخل بينهما عاقيب آخر . وإن كان قد يصح . أيضا أن يكون يتعقب المتوسط ، إن كان هناكمتوسط فيكون الانتقال مستمرا من الطرفين على الاتصال ، ثم لا يرى أن اهل يقبل الصورة النارية حقيب المائية من غير أن يقبل أولا صورة الهواء المتوسط لاعلى استمرار متصل ، بل وجب أن يسكن لامحالة على الصورة الهوائية ، فلا تكون الصورة المائية مضادة للنارية إذ لا يستمر الانتقال من إحداها إلى الأخرى إلا من النارية إلى الهوائية ، ولا الصورة النارية مضادة للصورة الهوائية ، إذ لا يستمر بينهما غاية الخلاف فإن كان القصد هذا القصد كان التعبير عنه يرده إلى البيان الأول الذى حاولناه نحن وهو أن طبيعة الجوهرية لا تنسلخ يسيرا يسيرا إذ لا تقبل الشدة والضعف قبولاً يكون لاشتداده ولضعفه طرفان يخصان في هذا النظر باسم الضدية .

وسنبين لك أيضا في الفلسفة الأولى أن الصورة الجوهرية لا تقبل الاشتداد والضعف ببيان أشرح ، لكنه

(٢) لقصورة : الصورة م . || الصور : الصورة د ، هما ؛ الصورتان م || التى عنها : التان ضمام م .

(٣) مشتركتان : مشتركان د || ومتماثلتان : ومتماثلتان د .

(٤) لآله : بأنه سا ، م ؛ فإنه ط || كأنه : كالة ط .

(٥) والهواء : سائلة من د ، سا . || لقصورة : لقصور د || فوشبه : فيشبهه د .

(٦) ذكر : ذكرنا سا ؛ ينكره ط ؛ ذكرهم م || إذا : وإذا م .

(٧) شيئين : الشيتين م || الصور : الصورة م .

(٨) وهذا : سائلة من سا .

(٩) ويعقبه : ضد ط .

(١٠) من : بين ط .

(١١) يسكن : يشكر د .

(١٢) النارية : + ولا الصورة النارية مضادة الصورة الهوائية سا ، م || الأخرى : الآخر سا . (١٣-١٤) الهوائية... الصورة :

سائلة من سا ، م .

(١٥) لا يستمر : ليس ط ، م || التعبير : التعبير يخ ، ط ؛ التعبير م .

(١٦) طبيعة : الطبيعة د ، سا ، ط || يسيرا يسيرا : يسيرا م .

- لما رأى أن المني يتكون حيوانا يسيرا يسيرا ، والبلر يتكون نباتا يسيرا يسيرا ، توهم من ذلك أن هناك حركة والذي يجب أن يعلم هو أن المني إلى أن يتكون حيوانا ، تعرض له تكونات أخرى تعمل ما بينها استحداثات في الكيف والكم ، فيكون المني لا يزال يستحيل يسيرا يسيرا ، وهو بعد مني ، إلى أن تتخلع عنه صورة المنوية ، ويصير علقه ، وكذلك حالها إلى أن تستحيل مضغمة ، وبعدها عظاما وعصبا وعروقا وأمورا أخر لا ندر كمها ، وكذلك إلى أن يقبل صورة الحياة ، ثم كذلك يستحيل ويتغير إلى أن يشتد فينفصل . لكن ظاهر الحال توهم
- أن هذا سلوك واحد من صورة جوهرية إلى صورة جوهرية أخرى ، ويظن لذلك أن في الجوهر حركة وليس كذلك ، بل هناك حركات ومكونات كثيرة . وأما كون الحركة في الكيف فذلك ظاهر لكن في الناس من لم ير الحركة في أنواع الكيف كلها إلا في الصنف المنسوب إلى الخواص ، فقال : أما نوع الحال والملكة فهو متعلق بالنفس ، وليس موضوعه الجسم الطبيعي ، وأما القوة واللاقوة والصلابة واللين وما أشبه ذلك فلها تتبع أعراضا تعرض للموضوع ، ويصير الموضوع مع بعض تلك الأعراض موضوعا لها ، فلا يكون حينئذ الموضوع للقوة هو بعينه الموضوع لعدم القوة ، وكذلك الحال في الصلابة واللين . وأما الأشكال وما يشبهها فلها إنما توجد في المادة التي قبلها دفعة إذ لا تقبل التشدد والتضعف .

- ولا أدرى ماذا يقولون في الانحاء والاستقامة وغير ذلك ، وعندى أن الأمر ليس على ما يقولون ، فإن موضوع الحال والملكة ، كان نفسا أو بدنا أو هما معا بحال الشركة ، فإنه يوجد فيه كمال ما بالقوة من جهة ما هو بالقوة بلوهر ما . والذين قالوا : إن الموضوع ليس واحدا للصلابة واللين أو القوة والضعف ، فينتقض عليهم في النمو والذبول ، وكان يجب على قولهم أن لا تكونا حركتين بل إنما نعتي بالموضوع في هذه الأشياء طبيعة النوع الحاملة للأعراض ، فما دامت تلك الطبيعة باقية لم يتغير النوع ، ولم تقصد الصورة الجوهرية . فإن

(١) رأى : روى د ، ط ؛ روى س ؛ روى م || والبلر : والبلر د ، ط ؛ أو البلر س . || والبلر يتكون نباتا يسيرا يسيرا : ساقطة من م .

(٢) تعمل : ففعل س || ما بينها : ما بينهما د ، س ، ط ، م .

(٣) تتخلع : تتسلخ ط .

(٤) وكذلك : فذلك س || وأمورا : أو أمورا د .

(٥) فينفصل : وينفصل س .

(٦) ويظن لذلك : ويظن كذلك م .

(٨) فقال : فيقال م .

(٩) متعلق : يعلق س ، م .

(١٠) ويصير : فيه نصير س ؛ يصير م .

(١٢) وما يشبهها : وما يشبهها م || إنما : لما س .

(١٣) فإن : وإن ب ، د ، س ، م .

(١٥) بلوهر : بلوهر م || واللين : واللي ب ، س ، م . || أو القوة : والقوة ب ، س ، م .

(١٦) في حله : فله ط .

(١٧) لم : ولم ط ، م .

الموضوع ثابت من غير أن يبان أنه لعارض يعرض له أو زيادة تنضاف إليه، يصير موضوعا قريبا للحالة التي فيها الحركة أو لذاته . نعم الأشكال يشبه أن لا يكون حكمها حكم سائر الكميات في وقوع الاستحالة فيها ، لأنها تكون دفعة، وأما الكم ففيه أيضا حركة وذلك على وجهين : أحدهما بزيادة مضاعفة فينمو لها الموضوع ، أو نقصان نفع بالتحلل فينقص له الموضوع ، وصورته في الأمرين باقية ، وهذا ما يسمى ذبولا ونموا . وقد يكون لزيادة تزداد عليه أو نقصان ينقص منه ، بل بأن يقبل الموضوع نفسه مقدارا أكبر أو أصغر يتدخل أو تكاثف من غير انفصال في أجزائه ، وهذا وإن كان يلزمه استحالة قوام وهي من الكيف فذلك غير ازدياده في الكم أو نقصانه فيه . ولأن هذه الحالة سلوك من قوة إلى فعل يسيرا يسيرا ، فهو كمال ما بالقوة ، فهو حركة .

لكنه قد يتشكك فيقال : إن الصغير والكبير ليسا بمتضادين ، والحركات كلها بين المتضادات . فنقول :
 ١٠ أما أولا فلنسا نحن ممن يتشدد كل التشدد في إيجاب كون الحركات كلها بين المتضادات لا غير ، بل إذا كانت أشياء متقابلة لا يجتمع معا ، وسلك الشيء من أحدهما إلى الآخر يسيرا يسيرا ، سمينا الشيء متحركا ، وإن كان لا تضاد هناك . على أن الصغير والكبير اللذين يتحرك فيما بينهما للنامي والذابل ، ليسا الصغير والكبير الإضافي المطلق ، بل كان الطبيعة جعلت للأصناف الحيوانية والنباتية حدودا في الصغير وحدودا في الكبير لا يتعداهما ويتحرك فيما بينهما ، فيكون العظيم هناك عظيما على الإطلاق ، لا يصير صغيرا بالتقياس إلى عظيم آخر في ذلك النوع ، فكل ذلك الصغير يكون صغيرا بالإطلاق : وإذا كان كذلك لم يبعد أن تشكل المتضادات ، بل تكون متضادة . فإن قال قائل : إن النمو حركة في المكان ، لأن المكان يتبدل به ، فالجواب أنه أي إذا قلنا : إن النمو حركة في الكم فإن ذلك يمنع فيه أن تكون معه حركة في المكان ، فإنه لا يمنع أن يكون في موضوع للنمو تبدلان : تبدل كم ، وتبدل أين ، فتكون فيه حركتان معا . وأما مقولة المضاد ، فيشبه أن يكون جبل الانتقال فيها إنما هو من حال إلى حال دفعة ، وإن اختلف في بعض المواضع ، فيكون التغير بالحقيقة وأولا

(١) تضاد : فيضاف سا ، ط ، م .

(٢) الحركة : ساقطة من م .

(٣) وأما الكم ، والكم ب ، د سا ، م || فينمو : فينمو م .

(٤) نفع : تنفع سا ، يتنفع م || له طا سا || ما يسمى : يسمى سا ، م .

(٥) تزداد : تزداد ط || أو نقصان : ونقصان ط || بأن : أن د || مقدارا : + هو ط || أو أصغر : وأصغر ط .

(٦) وهي من الكيف فذلك : وذلك سا

(٧) غير : من سا || أو نقصانه : ونقصانه ط .

(٨) الطبيعة : بالطبيعة ط || الصغير : الصغير سا ، م || الكبير : الكبير ب ، م .

(٩) لا يتعداهما : لا يتأديهما ط || لا يصير : ولا يصير ط .

(١٠) فكل ذلك : وكذلك د ، ط ، م || المتضادات : المتضادات ط .

(١١) لأن المكان : ساقطة من م . || به : فيه ط .

(١٢) فيها : فيها م || إنما هو : ساقطة من سا || وإن اختلف : وإن اختلف ب ، وإن اختلف د : فإن اختلف ط .

- في مقولة أخرى عرضت لما الإضافة ، إذ الإضافة من شأنها أن تلحق مقولات أخرى ولا تتحقق بلباتها . فلذا كانت المقولة بما يقبل الأشد والأضعف عرض للإضافة مثل ذلك ، فإنه لما كانت السخونة بما يقبل الأشد والأضعف كان الأسخن يقبل الأشد : الأضعف ، فيكون موضوع الإضافة يقبل ويلزمه ذلك قبولاً أولياً فتكون الحركة في الأمر العارض له الإضافة بالذات وأولاً ، وللإضافة بالعرض ثانياً . وأما مقولة الأين فإن وجود الحركة فيها واضح بين . وأما مقولة متى فيشبه أن يكون الانتقال من متى إلى متى آخر أمراً واقعا دفعة كالانتقال من سنة إلى سنة أو من شهر ، إلى شهر أو يشبه أن يكون حال متى كحال الإضافة في أن نفس متى لا ينتقل فيه عن شيء إلى شيء ، بل يكون الانتقال الأول في كيف أو كم ، ويكون الزمان لازماً لذلك التغير فيعرض بسببه فيه التبدل . وأما مالا تغير فيه ، فستعلم أنه ليس في الزمان ، فكيف تكون له حركة فيه . وأما مقولة الوضع فقد قيل إنها لا حركة فيها البتة ، إذ لاتصاف في الوضع . وأنه إذا انتقل الشيء من قيام إلى قعود ، فإنه لا يزال في حكم القائم إلى أن يصير قاعدة دفعة ، وكذلك إذا انتقل من قعود إلى قيام ، فإنه لا يزال في حكم القاعد حتى يصير قائماً دفعة . والحق يوجب أن يكون في الوضع حركة ، وأنه لا كثير حاجة إلى التضاد الحقيقي في طرفي الحركة ، تبين لك ذلك بتأمل حركة الفلك . على أن الوضع لا يبعد أن يكون فيه تضاد ، حتى يكون المستلقي مضاداً للمتبع . والذي قيل من أن الانتقال إلى القعود يكون دفعة إن عني به أن القعود الذي هو الطرف يحصل دفعة فهو صادق وكذلك السواد الذي هو الطرف ، والأين الذي هو الطرف يحصل دفعة . وإن عني به أن كل وضع ينتقل عنه إلى القعود يكون ذلك الانتقال دفعة ، فهو كذب ، لأن الانتقال عن القيام

- (١) أخرى : آخرط (٢-١) فلذا كانت ب ؛ فلذا كان د ، ط .
- (٢) مما (الثانية) : ساقطة من د ، م .
- (٣-٢) عرض : والأضعف : ساقطة من سا .
- (٣) ويلزمه : ويلزم م .
- (٤) وللإضافة : للإضافة م || وثانياً : زمانياً سا .
- (٥) متى : هي م || آخر : ساقطة من د ، سا .
- (٥-٦) متى إلى متى ... نفس : ساقطة من م .
- (٦) أو يشبه : ويشبه د || كحال : ب ، أمرط ، م .
- (٨) مالا تغير : لا تغير د || فيه : ساقطة من د ، سا .
- (٩) وأنه : فإنه د || التي : هي د .
- (١٠) في (الأولى) : ساقطة من م || القائم : القائل م .
- (١١) يكون : يوجد د ، سا ، م .
- (١٢) الحركة : الحركة ط || تبين : ط || ذلك : ساقطة من سا ، م || الوضع : الموضع م .
- (١٣) المستلقي : الملقى د || مضاداً : يضاد م || المتبع : المتبع م . || أن (الأولى) : ساقطة من سا ، م || الانتقال : + من القيام ط || القعود (الأولى) : ط || قعود م || يكون : أنه يكون م .
- (١٤) وكذلك : فكذلك ط ، م || التي (الثانية) : بالذي م || يحصل دفعة : ساقطة من م .
- (١٥) به : ساقطة من سا ، م || ينتقل : ينتقل ب .

إلى القعود يكون قليلا قليلا ، حتى يوافق النهاية التي هي القعود . كالحال في الانتقال من السفلى إلى العلوية .
وأما كيفية وجود الحركة في الوضع فهو أن كل مستبدل وضع من غير أن يفارق بـكليتة المكان ، بل بأن يتبدل
نسبة أجزائه إلى أجزاء مكانه وإلى جهاته ، فهو متحرك في الوضع لا محالة . لأن مكانه لم يتبدل ، بل يتبدل وضعه
في مكانه ، والمكان هو الأول بعينه . وإذا كان التبدل في الوضع وكان مع ذلك متدرجا يسيرا يسيرا ، كان ذلك
التبدل حركة في الوضع ، إذ كانت كل حركة هي تبدل حال بهذه الصفة وبالعكس ، وتكون منسوبة إلى
الحالة التي تبدلت ، لا إلى شيء آخر لم يتبدل .

ولست أعني بهذا أن كل متحرك في وضع فهو ثابت في مكانه ، فليس يجب من قوى إن كل ثابت في مكانه
يستبدل وضعه بالتدرج فهو متحرك في الوضع ، أن كل متحرك في الوضع كذلك بل لأنمى أن يكون الشيء
لا يتغير وضعه إلا وقد تغير مكانه ، كما لأنمى أن يكون شيء لا يتغير كنه إلا وقد تغير مكانه ، بل الغرض هو أن يثبت
وجود المتحرك في الوضع بإثبات متحرك ما في الوضع . وأما أنه هل يمكن أن يكون الشيء يتبدل وضعه وحده ولا يتبدل
مكانه ، فليعلم إمكانه من حركة الفلك ، فإنه إما أن يكون كالفلك الأعلى الذي ليس في مكان بمعنى نهاية الخواص
الشامل المساوى الذي إياه نعى بالمكان ، وإما أن يكون في مكان لكنه لا يفارق كلية مكانه ، بل إنما تتغير
عليه نسبة أجزائه إلى أجزاء مكانه الذي تلقاها . وإذا لم يكن هناك إلا هذا التغير والمكان ثابت ، وهذا التغير
تغير هذه النسبة ، وهذه النسبة هي الوضع ، فهذا التغير هو تغير في الوضع ، وليس هناك غير هذا التغير ،
فليس هناك غير هذه الحركة التي في الوضع . وأما كون حركة الفلك الأعلى غير مكانية ، فواضح عندهم
بين ، ثم ليس تحركه في كيفية ولا كمية ولا جوهريّة ولا في مقولة غير الوضع ، فإنك إذا تعقبت مقولة مقولة
لم تجد هذه الحركة تلائمها ما خلا الوضع أو الأين ، ولا أين بقي الوضع .

فإن قال قائل : إن الفلك كل جزء منه متحرك في المكان ، وكل ما كان جزء منه متحرك في المكان فالكامل
منه متحرك في المكان ، فالجواب عن هذا أن الأمر بخلاف ذلك . أما الفلك فلا جزء له بالفعل حتى يتحرك

(٢) مستبدل : متبدل ط .

(٣) بل يتبدل : بل تبدل م ؛ ساقطة من سا .

(٤) متدرجا : مدرجا سا ، م .

(٥) وتكون : فيكون ط || مقسوبة : مقسوط م ، || تبدلت : تبدل م .

(٦) جلا : ساقطة من م .

(٧) المتحرك : الحركة طا .

(٨) إمكانه : مكانه د || الخاوي : ساقطة من م .

(٩) تثير (للتأثير) : تثيره د ، سا ، ط || الوضع : فهذا في : ساقطة من سا .

(١٠) أين ثم : ثم أين م || ولا كمية : ولا من كمية سا ، م . || في ، من سا ، م || مقولة مقولة : مقولة م .

(١١) لو الأين : والأين د ، ط . (١٢) إن : إن م .

(١٣) حتى : حتى م .

في المكان ، ولو فرضنا له أجزاء فليست تفارق أمكنتها ، بل يفارق كل جزء منها جزءا من مكان الكل إن كان كله في مكان : وليس مكان الجزء جزء مكان الكل ، بل عسى أن يكون جزء مكان الكل جزء مكان الجزء . وذلك لأن جزء مكان الكل لا يحيط بالجزء والمكان كما يعلم محيط ، بل عسى أن يكون المتصل ليست أجزاؤه في مكان إلا بالقوة ، بل قد صرح لهم بهذا في كتبهم : وبعد هذا ، فليس إذا كان كل جزء يفارق مكان نفسه ، فالكل يفارق مكان نفسه ، لأنه فرق بين قولنا كل جزء ، وبين قولنا كل الأجزاء ، وذلك أن كل جزء قد يكون بصفة ، والكل لا يكون بتلك الصفة ، لأن الكلية حقيقة خاصة مباينة لحقيقة كل واحد من الأجزاء . ألا ترى أول شيء أن كل جزء هو جزء الكل . والكل ليس بجزء ، وكل جزء من العشرة واحد ، والعشرة ليست بواحدة .

- بل نرجع إلى مسألتنا فنقول : إنه يجوز أن يكون مكان يشتمل على شيء ذي أجزاء بالفعل كالرمل وغير ذلك ، ثم كل جزء منه يفارق مكانه ، والكل لا يفارق مكانه ، بل مانحن بسبيله لاشك أنا وإن سلمنا فيه أن كل جزء منه يفارق مكانه الخاص ، فالكل لا يفارق مكانه الخاص ، فلم يقع الشك في أن الكل غير متحرك في المكان ، وإن كان كل جزء متحركا ، وعندى أن كل من يتأمل ما قلناه ، ثم ينصف ، سيعتقد يقينا أن الوضع فيه حركة . ولعل قائلا يقول : إن معنى الحركة في المكان ليس هو أن يكون المتحرك يفارق المكان ، بل أن يكون متحركا وهو في مكان ، وإن لم يفارقه . فيقال له حينئذ يجب أن يكون لكونه متحركا ومتغيرا معنى ، فإن كل كونه متحركا ومتغيرا غير متعلق بأمر يفارقه وأمر يوجد له ، فلا حركة في الحقيقة ولا تغير ، بل الحركة والتغير المذكوران هما باشتراك الاسم ، وإن كان يتعلق بأمر متغير ، وهو غير المكان ، فهناك حالة تقبل

(١) في المكان : ساقطة من د ، ساء ط .

(٢) الجزء وذلك ليست : ساقطة من م || يكون : ساقطة من م .

(٣) وبين قولنا : ساقطة من م .

(٤-٥) كل الأجزاء وذلك أن كل جزء : ساقطة من م .

(٦) خاصة : غاصية م .

(٧) أن : بأن ط || جزء الكل : جزء ساء ، جزء للكل م .

(٨) بواسطة : بواسطة ساء ، م .

(٩) يشتمل : يشتمل د ، ط .

(١٠) يسيله : يسيله سا .

(١١) مكانه لا يفارق : ساقطة من م .

(١٢) سيعتقد : سيعتقد م .

(١٣) قائلا : بأن ط ، م .

(١٤) فإن : وإن م .

(١٥) متغير : متغير ساء ، م .

وفيها الحركة الخاصة ، وإن كان الشيء في مكان كون الشيء مستحيلا ، وهو في مكان ، فذلك لا يوجب أن تكون الاستحالة استحالة مكانية ، وإن كانت في مكان ولا غرضنا في أن الحركة في كذا معناه ، والمتحرك في كذا ، بل على ما علمت .

وأما مقولة الحدة ، فإن في هذه الغاية لم أتفقها . والذي يقال إن هذه المقولة تدل على نسبة الجسم إلى ما يشمله ويلزمه في الانتقال ، فيكون تبدل هذه النسبة على الوجه الأول إنما هو في السطح الحاروي وفي المكان فلا يكون فيها — على ما ظن لنا — وأولا حركة .

وأما مقولة أن يفعل وأن يفعل ، فربما ظن أن فيهما حركة من وجوه . من ذلك أن الشيء يكون لا يفعل ولا يفعل ، ثم يتدرج يسيرا يسيرا إلى أن يصير يفعل أو يتفعل ، فيكون أن يفعل وأن يتفعل غاية لذلك التدرج ، مثل السواد فإنه غاية للتسود ، فظن أن في هاتين المقولتين حركة وأيضا فإنه قد يتغير الشيء من أن

لا يكون يتفعل بالجزء أو يفعله إلى أن يتفعل بالجزء أو يفعله ، ويكون ذلك قليلا قليلا فيظن أن ذلك حركة . وأيضا فإن الانفعال قد يكون بطيئا فيتدرج يسيرا يسيرا إلى أن يسرع ويشند وبالعكس فيظن أن ذلك حركة إلى السرعة . فأقول . أما الوجه الأول فلا تكون الحركة فيه في الفعل والانفعال ، بل في اكتساب الهيئة والصورة

التي بها يصبح أن يصير الفعل أو الانفعال . وأما الوجه الثاني فيحله ما سنبين بعد ، من أنه لا سبيل إلى أن يتصل السبيل من تبرد إلى تسخين أو تبريد إلى تسخين إلا بانقطاع وتحلل وقفه . وأما الوجه الثالث فلا أعنف من يجعل الاستحالة من السرعة بالقوة إلى سرعة بالفعل يسيرا يسيرا حركة ، وهو استكمال لما بالقوة من حيث هو

القوة . لكن ذلك في السرعة والبطء ، وليس بمركتين ولا فعلين ولا انفعالين ، بل حارضين وكيفيتين وهيئتين لها أو لفعل أو لانفعال . وبالجملة لا يجوز أن يكون في طبيعة أن يتفعل وأن يفعل حركة على صيل ما يقال الحركة في المقولة ، فإنه إن جاز أن يكون انتقال من التبرد إلى التسخين يسيرا يسيرا ، فلا يخلو إما أن يكون ذلك

(١) فذلك : وذلك ساء م .

(٢-٣) منته كذا : ساقطة من م .

(٥) إنما : أما ساء .

(٧) أن : ساقطة من ساء ، م || وأن : ساقطة من ب ، ده ساء || أن (الأول) : ساقطة من م || لا يفعل : يفعل سا .

(٨) ولا يتفعل : أو لا يتفعل ساء ط ، م .

(٩) للتسود : للتسود ساء م || فظن : فيظن ده ط ، م .

(١٠) يتفعل (الأول) : يفعل سا .

(١١) قد : ساقطة من ساء || فيتدرج : فيتدرج م .

(١٢) في الفعل : بالفعل م .

(١٣) يصبح : ساقطة من ساء || أو الانفعال : والانفعال م || فيحله : ساقطة من ساء || من : ساقطة من د .

(١٤) بانقطاع : بانقطاع ط || وقفه : ونقطة ط || أعنف : أعرف بـغ .

(١٥) سرعة : السرعة د ، ط .

(١٦) وليسا : وليسا م .

(١٧) أو لفعل : ولفعل ب ، أو يفعل م || أو لانفعال : ولفعل ب ، أو انفعال د ، ساء م .

- والتبرد تبرداً أو عندما ينتهى التبرد . فإن كان عندما التبرد بعد تبرد ، ومعلوم أن الانتقال إلى التسخن أخذ من طبيعة التسخن وفي طبيعة التسخن أخذ من طبيعة السخونة ، فيكون عند ما يقصد الحر يقصد البرد معا ، وهذا محال . وإن كان عند منتهى البرد فهو بعد الوقوف على البرد وبعد الانتهاء ، كما ستعلم ، ومع ذلك فحينئذ لا يخلو إما أن يكون ذلك الانتقال نفس التسخن أو انتقالاً من التسخن ، فإن كان نفس التسخن فليس بين التبرد والتسخن إلا زمان سكون أو أن لا حركة فيه ولا سكون كما تعلمه ، وإن كان المصير إلى التسخن فلا يخلو إما أن يكون في المصير إلى التسخن أخذ من طبيعة التسخن أو لا يكون . فإن لم يكن ، فليس ذلك استحالة البتة ، وإن كان ، فهناك أخذ لا محالة من طبيعة السخونة ، والأخذ من طبيعة السخونة هو تسخن فيكون عند الانتقال إلى التسخن ، والتوجه إليه تسخن موجود ، اللهم إلا أن يفرض التسخن ماهو في الغاية تسخن ويكون الانتقال إليه مما هو أضعف منه . ثم التسخن نفسه وكل حركة فإنه ينقسم بالزمان على ماستعرف ، وحينئذ يستكمل السخونة في آن ، فلا يكون تسخن ، فإن كان تسخن فهو منقسم إلى أجزاء ويكون كل جزء من ١٠ التسخن يفرض تسخن ، ويكون الجزء المتقدم منه أضعف ، فلا يكون بالغاية فلا يكون تسخن بهذا المعنى وفرض تسخن ، هذا خلف . وإما أن يكون التسخن غير منقسم البتة فلا يكون حركة ، بل سخونة وإما أن يكون منقسماً فلا يكون من التسخن ماهو غاية . فليس إذن من شرط التسخن هو أن يكون في الغاية ، بل أن يكون أخذاً في السخونة ولا يتسخن في الغاية .
- وإذ قد عرفت الكلام في التسخن ، عرفت في التسخين . ويجب أن يكون هذا القدر كافياً ونرفض ١٥ جميع ما يندب به هذا الموضوع فقد ظهر لك من هذه الجملة أن الحركة إنما تقع في المقولات الأربع التي هي الكيف والكم والأين والوضع ، فقد وقفت على نسبة الحركة إلى المقولات ، وإذ قد عرفنا طبيعة الحركة فحرى بنا أن نعرف السكون .

(١) والتبرد : + بعد ط || عندما : وعندما د ؛ عندما ط .

(٢) التسخن (الأول) : التسخين م .

(٣) البرد : التبرد ط .

(٤) التسخن (الأول) : التسخين م || إل : في د || التبرد : التبرد د .

(٥) فإن : وإن ط .

(٦) والأخذ من طبيعة : ساقطة من م . || السخونة : ساقطة من م .

(٧) ما : مام || ينقسم : منقسم ما ، م || ماستعرف : ماستعرفه ط || وحينئذ : فعينئذ ط .

(٨) التسخن : التسخين م .

(٩) وفرض تسخن : + بهذا المعنى د ، ط || وإما : فلما سا ، م || التسخن : التسخين م .

(١٠) هو : ساقطة من سا ، م . (١٤) في (الأول) : من م .

(١١) ما يندب : ما يذهب م .

[الفصل الرابع]

د - فصل

في تحقيق تقابل الحركة والسكون

إن أمر السكون فيه إشكال أيضا، لأن المشهور من مذهب الطبيعيين أن السكون مقابلته للحركة هي مقابلة
العدم للشيء، لا مقابلة الضد. ثم من أين أنه لا يصلح أن يفرض بينهما مقابلة إلا إحدى هاتين المقابلتين، أعنى
العدمية والضدية. وقد جعلنا لفظة الحركة واقعا على معنى صوري، ليس علميا، إذ قلنا إنها كمال أول. فلإن
كانت المقابلة مقابلة العدم للشيء، لم يمكن أن تكون الحركة منهما هي العدم، بل نقول إن الجسم إذا كان
عادما للحركة، وكان من شأنه أن يتحرك، قيل له ساكن. ومعنى قولنا من شأنه أن يتحرك، أن يكون ما يتعلق
به الحركة موجودا، وهو أن يكون مثلا في مكان وزمان. وأيضا إذا كان له حصول في مكان واحد زمانا،
فيقال له إنه ساكن. فههنا معنيان موجودان في الساكن: أحدهما عدم الحركة، ومن شأنه أن يتحرك، والآخر
أين له موجود زمانا. فإن كان السكون منهما هو الأول وهذا لازم له، كان السكون عدما، وإن كان السكون
هو الثاني منهما، والأول لازم له، لم يكن السكون أمرا علميا.

فلنضع أن السكون المقابل للحركة هو المعنى الصوري منهما، وأن حده هو الدال على كونه صوريا منهما،
فإذا أردنا أن نقايس بين هذا الحد وحد الحركة، وجب أن يكون لنا أن تقتضب إما حد الحركة من هذا الحد

- (١) فصل : الفصل الرابع ب ، د ، م .
- (٢) تقابل : مقابل سا || والسكون : فالسكون د .
- (٣) أيضا : + وذلك سا م || الحركة : + إنما ط .
- (٤) من : بين م || لا يصلح : لا يصلح ط || المقابلتين : للقتبتين سا .
- (٥) لفظة : لفظة سا م || علميا : يدعى ط || أول : ساقطة من د ، سا م .
- (٦) المقابلة : + بينهما ط || السلكة : والسلكة ط .
- (٧) له : + إنه ط .
- (٨) وزمان : مدتان سا .
- (٩) موجودان : موجودا م .
- (١٠) أين : أن م || موجود : موجودا ب . || عدما : معنى علميا ط م .
- (١١) والأول : فالأول ط . || أمرا علميا : معنى علميا سا م || علميا : معنى علميا م .
- (١٢) تقايس : يقاس م . || إما : + من ط : ساقطة من م .

أو تقتضب هذا الحد من حد الحركة ، على ما يوجه القانون الامتحاني في اقتضاب حد الضد من حد ضده .
 لست أقول : إن سبيل التحديد للحد أن تقتضب من حد ضده ، فهذا شيء متعنا عنه في تعليم البرهان ، ودحضنا فيه
 بوجه ما في تعليم الجدل . بل نقول : إن ذلك وإن لم يكن واجبا ولم يكن طريقا لاقتناص الحد ، فهو ممكن .
 أعني أن يكون حد الضد يوازي به حد ضده ، ويكون للامتحان سبيل إليه . فإن كان الحدان متضادين ويتقابلان
 جاز حينئذ أن يكون السكون قية . وإن كان الحدان لا يتقابلان ، لم يكن حيث هذا المعنى هو السكون ، لأن
 السكون مقابل الحركة ، بل يكون معنى يلزم معنى السكون ، والسكون هو الذي يدل عليه الحد العدمي .

فنقول : أما أولا فإن هذا الرسم لا يقابل الرسم المقول للحركة الذي هو باصطلاحنا مفهوم انظة الحركة
 فإن قولنا كمال أول لما بالقوة من حيث هو بالقوة ، إذا أردنا أن نخصمه بالحركة المكانية صار هكذا ، وهو
 أنه كمال أول في الأين لما هو بالقوة ، ذو أين من حيث هو بالقوة ، وهذا الحد ليس بمقابل لحد السكون الذي
 حددناه ، بل عسى أن يلزم ما يقابل ذلك . وهذا مما لا نغتمه ، فإننا نسلم أن معنى كل واحد من الرسمين المفروضين
 لسكون يلزم الآخر وليس هو ، فإن شئنا أن تقتضب من حد الحركة حد السكون ، على أن السكون معنى
 صوري ، لم نجد إلا أن نقول : إنه كمال أول لما هو بالفعل أين من حيث هو بالفعل أين ، أو نقول : إنه كمال
 ثان لما هو بالقوة أين ، من حيث هو بالقوة ، فيكون الأول من هذين ليس حدا لازما للسكون ، فإن السكون من
 حيث هو سكون ليس يحتاج أن يكون كمالا أول ، حتى يكون للشيء كمال ثان ، فإنه يجوز أن يقتل السكون
 سكونا والشيء لا كمال فيه غير ما فيه . وأما الحد الثاني فإنه يجعل من شروط ماهية كونها كون سكونا أن
 يكون قد تقدمه الحركة ، وهذا ليس بواجب . فإن حلفنا لفظ الأول والثاني ، لم نكن قد حفظنا شرط التقابل

(١) أو تقتضب : وتقتضب م .

(٢) هه : هه ط || ودحضنا : ووجعنا سا ؛ وعشنا م .

(٣) ما : ساقطة من د ، ط || تعليم : التليم م || ولم يكن : وإن لم يكن م || الاقتناس : لانتاس سا .

(٤) للاصمان : الامتحان سا || كان : كانت م || متضادين : يتضادان ط || ويتقابلان : ويقابلان سا .

(٥) قية : قية سا م ؛ ملكة ط .

(٦) مقابل : يقابل م || والسكون : ساقطة من م .

(٧) فإن : فلأن م .

(٨) هو : ساقطة من سا .

(٩) أول : أول م || ذو : ساقطة من م || ذو أين : ساقطة من سا .

(١٠) فإننا : وإننا ب ، د .

(١١) تقتضب : تقتضب سا .

(١٢) إنه (الأول) : بأنه ب ، د || بالفعل (الأول والثانية) : + ذو ط .

(١٣) بالقوة : + ذو ط .

(١٤-١٥) فإنه الثاني : ساقطة من د .

(١٥) السكون : الشيء م .

(١٦) لفظ : لفظ د ، لفظ ط .

- في الحد وإن غيرنا تغيير الآخر، لم يكن له مفهوم صادق أصلا ، وإن أردنا أن تأتي بمقابل الكمال كان القوة ، فالتحق السكون حينئذ بالعدميات . فقد بان أنه ليس يمكن أن تقتضب من حد الحركة حدا يطابق حد السكون ، ويكون السكون مقابلا لها ، ويكون السكون مع ذلك قتيبة . فإن جعلنا الأصل حد السكون الذي ذكرناه ، دخل فيه أول شيء الزمان ، أو ما يتعلق بالزمان . والزمان يتحدد بالحركة فيكون السكون يتحدد بالحركة ، والأضداد ليس بعضها جزء رسم البعض ، ويكون الزمان يدخل أيضا في حد الحركة ، لأنه داخل فيها يدخل في حده ، والحركة قبل الزمان في التصور ، فلا يجوز أن تكون الحركة حينئذ عدما ، إن كان السكون قتيبة ، لأن العدم لا يدخل في مفهوم القتيبة ، بل الأمر بالعكس ، فإن الحركة داخلة في حد الزمان الداخل في حد السكون المذكور بالمعنى الصوري . فتبين إذن أنه لا يجوز أن نقول في هذا الاقتضاب : إن الحركة هي أن لا يكون للجسم أين واحد زمانا فينظر هل يمكن أن يكون هذا الاقتضاب على وجه آخر فنقول : إن أحسن ما يمكن أن يقال حينئذ هو أن السكون كون في أين واحد وقتا ، والشيء قبله وبعده فيه ، والحركة كون في أين واحد ، من غير أن يكون قبله أو بعده فيه . فنكون قد استعملنا في فهمهما القبل الزماني والبعد الزماني ، وهما متحدان بالزمان ، والزمان متحد بالحركة ، فيكون قد صارت الحركة مأخوذة في مفهوم نفسها . فظاهر أن الحركة لا تفهم من هذه الجهة فليس هذا رسما ، وأضعف من هذا أن يتخذ متوسعا فيه فيقال : إن السكون كون في أين واحد زمانا والحركة كون في أين واحد لاقى زمان . فإن هذا يلزمه ما قبل هناك ، وبشرحه حال المتحرك في ابتداء الحركة وانتهائها . فذلك كون في مكان واحد لازمانا ، وليس بحركة ولا سكون .

فقد تبين واتفق أنه لا وجه لتصحيح تقابل حد الحركة بحد السكون ، والسكون حده المعنى القتيبي ، فيبقى أن يكون السكون حده المعنى العلمي . وأعلم أن في كل صنف من أصناف الحركة سكونا يقابله ، فلننمو سكون يقابله ، وللأستحالة كذلك ، وكما أن السكون المقابل للأستحالة ليس هو الكيف الموجود زمانا ، بل سكون في الكيف ، وكذلك السكون المقابل للثقل ليس هو الأين الواحد الموجود زمانا بل هو سكون في ذلك الأين ،

- (١) تغييرا : كثير أب ، د .
- (٢) فيكون .. بالحركة : ساقطة من سا .
- (٣) جزء : حدد || حده : حدا ط ؛ وحدة م .
- (٤) فلا يجوز : ولا يجوز ط ، م || عدما : عدما ط .
- (٥) فتبين : قتيب سا ، م . || أنه : ساقطة من م .
- (٦) قبله ... يكون : ساقطة من سا .
- (٧) تفهيمها : تفهيمها د .
- (٨) يلزم : يلزم م .
- (٩) والحركة كون : + الشيء ط || لاقى زمان : لازمانا ب ، سا ، م . || هذا : ساقطة من د .
- (١٠) واحد : ساقطة من سا ، م .
- (١١) تقابل : مقابل سا . (١٢) يكون : ساقطة من سا .
- (١٣) وكذلك : كذلك م .

فالسكون عدم الحركة . وإذ قد تكلمنا في الحركة والسكون ، فحري بنا أن نعرف حقيقة المعنى المسمى مكانا والمعنى المسمى زمانا ، إذ هما من الأمور السليمة المناسبة للحركة .

[الفصل الخامس]

٨ - فصل

في ابتداء القول في المكان

وايراد حجج مبطلية ومثبتة

أول ما يجب أن نفحص عنه من أمر المكان وجوده ، وأنه هل ههنا مكان أم لا مكان البتة . على أننا نحن (نحافظهم بعد من اسم المكان لأذاته، بل نسبة إلى الجسم ، بأنه يسكن فيه ، ونقل عنه وإليه بالحركة . فإن الفحص عن وجود الشيء قد يكون بعد تحقق ماهيته ، وقد يكون قبل تحقق ماهيته ، إذ كان قد وقف على عارض له ١٠ مثلا قد وقف على أن ههنا شيئا له النسبة المذكورة ، ولم يعلم ما ذلك الشيء وحينه لم يحتاج إذا فهمت تلك الماهية أن نبين وجودها ، ثم إن لم يكن وجود النسبة بينا لها احتيج إلى أن نبين أنها هي الماهية التي تخصها تلك النسبة. وهذا شيء قد بان لك في موضع آخر .

فنقول : إن من الناس من نى أن يكون للمكان وجود أصلا ، ومنهم من أوجب وجوده . فأما النفاة منهم ، فلهم أن ينجحوا بحجج ، منها ما تقرب منه عبارتنا هذه ، وهو أن المكان إذا كان موجودا فلا يخلو من أن يكون جوهرًا أو عرضًا . فإن كان جوهرًا ، فلما أن يكون محسوسا أو جوهرًا معقولا ، فإن كان جوهرًا محسوسا ١٥

(١) وإذ قد : وقد د : قد سا ، م || حقيقة : ساقطة من د ، سا ، م .

(٢) فصل : فصل ب : الفصل الخامس م .

(٩) ماهيته (الأولى والثانية) : ماهية ط . || إذ : إذا ط ، م .

(١٠) وحينه : حينئذ م .

(١١) وجود : + تلك ط .

(١٢) نى : تقر م || يكون : ساقطة من سا .

(١٤) وهو أن : وإن م || فلا يخلو : + إما ط .

(١٥) يكون : + جوهرًا م .

وكل جوهر محصور فله مكان، فللمكان مكان إلى غير نهاية، وإن كان جوهره معقولا فيستحيل أن يقال: إن الجوهر المحصور يفارقه ويقارنه، لأن العقولات لا إشارة إليها ولا وضع لها، وكل ما يقارنه الجوهر المحصور أو يفارقه فهو ذو إشارة إليه ووضع له، وإن كان عرضا فالذي يحله هذا العرض هو كالملى يحله البياض، والذي يحله البياض يشق له منه الاسم، يقال مبيض وأبيض فالجوهر الذى يحله المكان يجب أن يشق له منه الاسم فيكون هو المتمكن فيكون مكان المتمكن عرضا فيه، فيلزم أن يلزمه في النقطة، ويصير معه حيث صار. وإذا كان كذلك كان متقلا معه. والمكان كما تزعمون ليس هو المتقل معه، بل المتقل فيه، وأيضا فإن المكان لا يخلو إما أن يكون جسما وإما أن يكون غير جسم، فإن كان جسما والمتمكن يكون فيه فالمتمكن مدخل له، ومداخله الأجسام بعضها بعضا عمال. ثم كيف يكون جسما ولا هو بسيط من الأجسام ولا مركب منها، وإن كان غير جسم فكيف يقولون إنه يطابق الجسم ويساويه، ومساوى الجسم جسم. وأيضا فإن الانتقال ليس إلا الاستبدال لقرب وبعد. وكما أن هذا الاستبدال قد يقع للجسم فكذلك قد يقع للسطح وللخط والنقطة. فإن كان الانتقال يوجب للمستقل مكانا، فيجب أن يكون للسطح مكان، وللخط مكان، بل وللنقطة مكان. ومعلوم أن مكان النقطة يجب أن يكون مساويا لها. إذ جعلتم المكان مساويا للممكن حتى لا يسهه غيره، وما يساوى النقطة نقطة. فمكان النقطة نقطة، فلم صارت إحدى النقطتين مكانا والأخرى متمكنة: بل عسى أن تكون كل واحدة منهما مكانا ومتمكنة، فتكون بالقياس الأخذ منها إلى الأخرى متمكنة، وبالقياس الأخذ من الأخرى إليها مكانا. وهذا مما حظرتوه حين أبيتم أن يكون المكان متمكنة في المتمكن فيه. وزادوا فقالوا: إن كان للنقطة مكان فبالجسم أن يجعلوها لها قلا وخفة. قال ذلك خصوصا القوم الذين نفوا الحركة، فقالوا لا معنى يوجب للجسم مكانا وحركة إلا ومثله يوجب للنقطة مكانا وحركة. فإن جوزتم في النقطة حركة، فقد أعطيتموها ميلا إلى جهة، وجعلتم لها خفة وقلا، وهذا مشهور البطلان. على أن النقطة ليست لإفناء الخط وفناء الخط

(١) وكل : فكل م . (٢) ما يقارنه : ما يفارقه م .

(٣) إشارة إليه ووضع له : وضع وإليه إشارة ط || عرضا : عارضا م .

(٤) يشق : فيشق د ، ط .

(٥) فيكون هو المتمكن : ساقطة من س م .

(٦) وإذا : فإذا ط || كان : لم يكن ط || منتظا : + منه بل منتظا ط || المتقل معه بل : ساقطة من د ، م || فيه : عه ط .

(١٠) قد : تقدم || فكذلك س م || للسطح والنقطة : والنقطة والخط ط .

(١١) السطح : السطح م .

(١٢) المتمكن : المتمكن س م .

(١٣) فكان : فكان ب د ، د ط .

(١٤) واحدة : واحد س || الأخرى : الآخر يخ .

(١٥) فيه : ساقطة من م .

(١٦) يجعلوها : يجعلوها م || خفة : أر خفة س ، ط .

(١٨) إلى جهة : ساقطة من د ، س ، د ، م .

- معنى عديمى ، فكيف يكون للمعنى العدمى مكان أو حركة . فلما أن النقطة فناء للحط فلأنها نهاية ، والنهية هى أن يفنى الشيء فلا يبقى منه شئ . وإذا لم يكن للنقطة مكان لم يكن للجسم مكان إذ كان ما يوجب للجسم مكانا يوجب للنقطة مكانا ، وأيضا فإن المكان عندكم أمر لا بد منه للحركة إذ يعملون الحركة محتاجة إليه فهو لإحدى حلل الحركة لكنه ليس بفاعل للحركة . وكيف ولكل حركة يعملونها فى المكان مبدأ فاعلى معلوم غير المكان ، ولا هو أيضا مبدأ عنصرى له ، إذ الحركة إنما قوامها فى المتحرك لا فى المكان ، ولا أيضا مبدأ صورى له لأن المكان ليس هو صورة الحركة ، ولا أيضا مبدأ غائى له ، وذلك لأنه مما يحتاج عندكم إليه قبل الوصول إلى الغاية والتمام كما يحتاج إليه عند الوصول . فإن كان المكان غاية فليس لأنه مكان ، بل لأنه مكان لحال الحركة بحال ، وكلامنا فى المكان من حيث هو مكان مطلقا . ولو كان المكان كاملا لأنه يشاق إلى المتحرك إما طبعيا وإما إرادة ، لكان من كالات الإنسان أيضا أن يحصل فى أمكنة يشاق إليها . على أن التام منه خاص ومنه مشترك والخاص هو صورة الشئ ، والمكان ليس هو صورة المتحرك ولا صورة الحركة . وأما المشترك فإنه يكون للشئ ولغيره .
- والمكان عندكم خاص ولو كان الجسم فى مكان لكانت الأجسام النامية فى مكان ، ولو كانت فى مكان لكان مكانها أيضا ينمو معها ، ولو كان مكانها ينمو معها لكان مكانها يتحرك معها ولكان لمكانها مكان ، وأنتم تمنعون هذا كله . وأما مثبتو المكان قد احتجوا بوجود النقطة ، وذكروا أن النقطة لاحتالة مفارقة شئ لشيء إلى شئ ، وليس ذلك مفارقة جوهر ولا كيف ولا كم فى ذاته ولا غير ذلك من المعانى ، إذ جميع هذه يبق مع النقطة ، بل إنما كان ذلك مفارقة شئ كان الجسم فيه ثم استبدل به ، وهذا هو الشئ الذى نسميه مكانا . واحتجوا أيضا
- بوجود التعاقب ، فلما نشاهد هذا الجسم يكون حاضرا ، ثم نراه غالبا ، ونرى جسما آخر حضر حيث هو ، مثلا قد كانت جرة فيها ماء ثم حصل بعد فيها هواء أو دهن ، والبدئية توجب أن هذا المعاقب عاقب هذا الشئ

- (١) معنى : ساقطة من م || فكيف : وكيف سا || فلأنها نهاية : فلانهاية م || والنهية : ساقطة من م .
(٢) للنقطة : النقطة م . (٣) يوجب للنقطة مكانا : ساقطة من سا || عندكم : عندكم م || فهو : فهذا ط .
(٤) وكيف : كيف ط .
(٥) له (الأول والثانية) : ط ط .
(٦) هو : له م || مما يحتاج : ما يحتاج سا .
(٧) لحال : يحال سا ، م .
(٨) أن (الأول) : لأن د || والخاص : فالخاص د ، ط .
(٩) فإنه : فإن م .
(١٠) مكان : المكان سا || كانت : + الأجسام لثانية ط .
(١١) أيضا : ساقطة بين سا ، م || ينمو : ينمى م || ولو كان : وكان سا ، م .
(١٢) كله : كلها سا || إلى شئ : ساقطة من م || وليس : فليس ط : ساقطة من م .
(١٣) ذلك م || مفارقة : بمفارقة ط . || كان (الأول) : ساقطة من سا ، م || هو : ساقطة من سا || الشئ : ساقطة من سا ، م .
(١٤) هذا : ساقطة من سا ، م . || غالبا : غالب به ، سا ، م || وقرى : وقرى سا .
(١٥) بعد : بعده سا || المعاقب : التعاقب سا .

وخلفه، في أمر كان لذلك الشيء أولًا وكان الأول محتصا به، والآن فقد فاتته وذلك لا كيف ولا كم في ذات أحدهما ولا جوهر، بل الحيز الذي كان الأول فيه ثم صار الآخر فيه، ولأن الناس كلهم يعقلون أن ههنا فوقًا، وأن ههنا أسفل، وليس يصير الشيء فوقًا وأسفل بجوهر له أو كيف أو كم فيه أو غير ذلك، بل المعنى الذي يسمى مكانًا. وحتى أن الأشكال التعليمية لاتوهم إلا أن تتخصص بوضع وحيز، ولولا أن المكان موجود مع وجود له تنوع وفصول ونواص، لما كان بعض الأجسام يتحرك طبعًا إلى فوق وبعضها إلى أسفل. قالوا: وقد بلغ من قوة أمر المكان أن التخيل العامي يمنع وجود شيء إلا في مكان، ويوجب أن المكان أمر قائم بنفسه يحتاج أن يكون معدًا حتى توجد فيه الأجسام. ولما أراد استودوس الشاعر أن يقول شعرا يحدث فيه عن ترتيب الخلقة لم ير أن يقدم على وجود المكان شيئًا، فقال: إن أول ما خلق الله تعالى المكان ثم الأرض الواسعة. فأما حل الشكوك التي أوردها نفاة المكان، فسيأتى إلى وقت إحاطتنا بمهاية المكان، فلنعرف أولًا ماهية المكان.

[الفصل السادس]

و - فصل

في ذكر مذاهب الناس في المكان وإيراد حججهم

إن لفظة المكان قد يستعملها العامة على وجهين، فربما هنوا بالمكان ما يكون الشيء مستقرًا عليه، ثم لا يتميز لهم أنه هو الجسم الأسفل أو السطح الأعلى من الجسم الأسفل، إلا أن يترعرعوا يسيرا عن العامة، فيتخيل

- (١) وخلفه: وخلف م || لذلك: كذلك، ط || فاته: فارقة ط.
- (٢) وليس: فليس ط || أو كيف: وكيف د || المعنى: بالمعنى سا.
- (٣) تتخصص: تخصص م. || بوضع: بموضع ط.
- (٤) وجود: وجوده سا، م.
- (٥) يمنع: يمنع ط || شيء: الشيء ط || يحتاج: محتاج م.
- (٦) خلق: خلقه سا، م || تعالى: ساقطة من ب، د، سا، م. || حل: حذم.
- (٧) أوردها: أوردها ط || المكان: ساقطة من سا || قيتأخر: قيتأخر د، ط، م. || إحاطتنا: إحاطتنا م || فلنعرف: فليصرف م || المكان: ساقطة من م.
- (٨) فصل: فصل د ب، الفصل السادس م.
- (٩) الأسفل (الأول): ساقطة من م || أو السطح:.... الأسفل: ساقطة من سا.

- بعضهم أنه هو السطح الأعلى من الجسم الأسفل دون سائرهم ، وربما عتوا بالمكان الشيء الحاوي للشيء كالدن للشراب والبيت للناس . وبالجملة ما يكون فيه الشيء ، وإن لم يستقر عليه ، وهذا هو الأغلب عندهم وإن لم يشعروا به . إذ الجمهور منهم يحلون السهم ينفذ في مكان ، وأن السماء والأرض عند من فهم صورة العالم منهم مستقرة في مكان ، وإن لم تعتمد على شيء . لكن الحكماء وجلوا للشيء ما للشيء يقع عليه اسم المكان بالمعنى الثاني أو صافا ، مثل أن يكون فيه الشيء ، ويفارقه بالحركة ، ولا يسه معه غيره ، ويقبل المنتقلات إليه ، ثم تدرجوا قليلا إلى أن توهموا أنه حاو . وإذا كان المتمكن موصوفا بأنه فيه ، فلما أرادوا أن يعرفوا ماهية هذا الشيء وجوهره ، فكأنهم قسموا في أنفسهم ، فقالوا إن كل ما يكون خاصا بالشيء ولا يكون لغيره ، فلا يخلو إما أن يكون داخلا في ذاته ، أو يكون خارجا عن ذاته ، فإن كان داخلا في ذاته ، فلما أن يكون هيولاه ، ولما أن يكون صورته ، وإن كان خارجا عن ذاته ، ويكون مع ذلك يساويه ويخصه ، فهو إما نهاية سطح يلاقيه ويشغل بمسامته ولا يماسه غيره ، إما محيط وإما محاط مستقر عليه أيهما اتفق ولما أن يكون بعدا يساوى أقطاره ، فهو يشغله بالاندساس فيه . فمفهم من زعم أن المكان هو المهيول ، وكيف لا والمهيول قابل للتعاقب ، ومنهم من زعم أن المكان هو الصورة وكيف لا وهو أول خاو محدود ، ومنهم من قال إن المكان هو الأبعاد ، فقال إن بين غايات الإناء الحاوي للماء أبعادا مقطورة ثابتة ، وأنها يتعاقب عليها الأجسام المخصوصة في الإناء . وبلغ بهم الأمر إلى أن قالوا إن هذا مشهور مفطور عليه البنية ، فإن الناس كلهم يحكون أن الماء فيما بين أطراف الإناء ، وأن الماء يزول ويفارق ويحصل الهواء في ذلك البعد بعينه ، واحتجوا أيضا بضروب من الحجج ، فقالوا وهم يحاطبون خاصة أصحاب السطوح أنه إن كان المكان سطحا يلقى سطح الشيء ، فتكون الحركة هي مفارقة سطح متوجها إلى سطح آخر فالطائر الواقف في الهواء ، والحجر الواقف في الماء ، وهما يتبدلان عليه ، وهو يفارق سطحا إلى سطح ، يجب أن

- (١) كالدن : كالتزق م .
- (٢) عليه : + الشيء سا .
- (٣) فهم : ساقطة من سا .
- (٤) قليلا : + قليلا ط .
- (٥) وإذا : إذا سا ، م .
- (٦) ولا يكون : فلا يكون م .
- (٧-٨) فإن كان .. عن ذاته : ساقطة من سا .
- (٩) ويشغل : ويشغل سا ، م .
- (١٠) محاط : محاطة ط .
- (١١) وكيف : فكيف سا || والمهيول : المهيول م .
- (١٢) خاو محدود : حاو محدود سا ، م || الإناء : إناء ط & الآتد م .
- (١٣) الإناء : الآتد سا ، م || إن : ساقطة من سا ، م .
- (١٤) مشهور : + يل ط || يحكون : يحكون سا ، م .
- (١٥) السطوح : السطح ط || أنه إن : أن ط .
- (١٦) في الماء : ساقطة من سا .

يكون متحركا . وذلك لأن ما يجعلونه مكانه يتبدل عليه ، فإن كان ساكنا فسكونه في أى مكان، إذ من شرط الساكن أن يلزم مكانه زمانا ، إذ الساكن قد يصدق عليه هذا القول ، فإذا ليس يلزمه السطح ، فما الذى يلزمه سوى البعد الذى شغله الذى لا يتزحج ولا يتبدل ، بل يكون دائما واحدا بعينه . وقالوا أيضا إن الأمور البسيطة إنما يودى إليها التحليل ، وتوهم رفع شئء من الأشياء المهيمنة معا وهما ، فالذى يبقى بعد رفع غيره في الوهم هو البسيط الموجود في نفسه ، وإن كان لا ينفرد له قوام ، وبهذا السبب عرفنا الحيوى والصورة والبسائط التى هي آحاد في أشياء مجتمعة . ثم إذا توهمنا الماء أو غيره من الأجسام مرفوعا غير موجود في الإناء . لزم من ذلك أن يكون البعد الثابت بين أطرافه موجودا وذلك أيضا موجود عندما تكون هذه موجودة معه . وقالوا أيضا إن كون الجسم في مكان ليس بسطحه ، بل بحجمه وكيته ، فيجب أن يكون مافيه بحسبته مساويا له ، فيكون بعد أولئك المكان مـ سـ لـ المتضمن ، والمتضمن جسم ذو ثلاثة أقطار ، فالمكان أيضا ذو ثلاثة أقطار . وقالوا أيضا إن المكان يجب أن يكون شيئا لا يتحرك بوجه ولا يزول ، ونهايات المحيط قد تتحرك بوجه ما وتزول . وقالوا أيضا إن الناس قد يقولون إن المكان قديكون فارغا . وقد يكون ممثلا ، ولا يقولون إن البسيط يكون فارغا ، ويكون ممثلا . قالوا والقول بالأبعاد يجعل كل جسم في مكان ، ومذهب أصحاب البسيط الحاوى يوجب أن يكون من الأجسام مـ لـ . وقالوا أيضا إن النار في حركتها إلى فوق ، والأرض في حركتها إلى أسفل يطلبان مكانا اكتنبيهما ، ومحال أن يطلب نهاية الجسم الذى فوقه أو تحته ، فإن النهاية محال أن يلاقيا كلية جسم ، فإذا نطلب الترتيب في البعد . فهذه حجة أصحاب البعد مطلقا .

لكن أصحاب البعد على مذهبين : منهم من يحيل أن يكون هذا البعد يبقى فارغا لاماء له ، بل يوجب أن لا يتخلل عن مائى إلا عند الحق مائى ، ومنهم من لا يحيل ذلك ، بل يجوز أن يكون هذا البعد خاليا زارة وعلو اثاره ، وهم أصحاب الخلاء . وبعض القائلين بالخلاء يظن أن الخلاء ليس هو بعدا ، بل هو لاشئ ، كأن الشئ هو

(١) مكانه : فكان سـ || إذ من : أو من طـ . (٢) يلزمه السطح فما الذى : ساقطة من مـ .

(٤) شئ شئ : شئ سـ ، مـ .

(٥) وهذا : هذا مـ .

(٦) أو غيره : وغيره سـ ، مـ || الإناء : الأنايا سـ ، مـ .

(٧) وذلك : ذلك سـ ، مـ ؛ ذلك البعد طـ .

(٨) بسطحه : سطحة مـ . || بحجمه : لحجمه مـ || مافيه : ما يكون فيه طـ .

(٩) مساو : مساويا سـ || المتضمن : فتسكن طـ || أيضا : ساقطة من مـ .

(١١) الناس : + فيه دـ ، طـ || قد يكون : ساقطة من مـ || وقد يكون : ويكون سـ .

(١٣) قالوا : وقالوا مـ .

(١٤) لكلتيها : بكلتيها سـ ، طـ ، مـ || فوقه : فوق سـ ، مـ .

(١٥) فهذه : وهذه طـ || فهذه حجة أصحاب البعد : ساقطة من مـ .

(١٦) من : ساقطة من دـ .

(١٧) مائى (الثانية) : + البتة سـ || لا يتخلل : لا يتخلل سـ .

(١٨) يظن أن الخلاء : ساقطة من مـ .

الجسم وأول شيء نخيل اعتقاد الخلاء هو الهواء، وذلك لأن الظن العامي الأول هو أن ما ليس بجسم ولا في جسم فليس موجود . ثم ظنهم الأول في أمر الأجسام الموجودة ، هو أن تكون محسوسة بالبصر ، وما لا يحس بالبصر يظن أنه ليس بجسم ، ثم يوجب أنه ليس لشيء . فكل ذلك يتخيل من أمر الهواء أنه ليس بخلاء ، بل لاشيء ، فكان الإناء الذي فيه هواء لا يتخيل عندهم من أمره في أول الأمر أنه فيه شيئا ، بل يتخيل أن هناك أبعادا خالية، فأول من نبههم نبههم بأن أراهم الأزقاق المنفوخة تقاوم المس، فأظهر لهم بالمس أن الهواء جسم كماثر الأجسام في أنه جسم . فمن الذين أراهم ذلك من رجع، فلم ير أن ههنا خلاء موجودا، إذ صار الشيء الذي كان يظنه خلاء ، هو الملاء، ومنهم من سلم أن الهواء ليس بخلاء صرف، بل ملاء، ويتخالطه خلاء، ولم يخل من الخلاء، إذ قد وجد حججا وقياسات أنتجت أن الخلاء موجود . فمن الحجج على ذلك أنا نرى أن الأجسام تتخلخل وتتكاثر من غير دخول شيء أو خروجه . فالتخلخل إذن تباعد الأجزاء تباعدا يترك ما بينها خاليا والتكاثر رجوع من الأجزاء إلى ملاء الخلاء المتخلخل

١٠

قالوا : ونحن نرى إناء مملوا من رماد يسع ملاؤه ماء فلولا أن هناك خلاء لاستحال أن يسع ملاؤه ماء . وقالوا أيضا : والذن مملأ شرابا ، ثم يجعل ذلك الشراب بعينه في زق، ثم يجهلان في ذلك الدن بعينه، فيسع الدن الزق والشراب معا . فلولا أن في الشراب خلاء قد انحصر فيه مقدار مساحة الزق، لاستحال أن يسع الزق والشراب معا ما كان مملأ الشراب وحده . وقالوا : إن النامى أيضا إنما ينمو بنفوذ شيء فيه فلاشك أن ذلك الشيء ينفذ لافي الملاء، ولكن في الخلاء . وبعضهم جعل هذا الاحتجاج كليا فقال : إن المتحرك لا يخلو إما أن يتحرك في خلاء أو يتحرك في ملاء، لكنه إن تحرك في الملاء دخل ملاء في ملاء، فبقى أن يتحرك في الخلاء . ومن ذلك احتجاجهم بالقارورة التي تمص ثم تكب على الماء فيدخلها الماء ، ولو كانت مملوءة لما وسعت شيئا آخر يدخل فيها . وقالوا أيضا : إن المتحرك إذا تحرك فلا يخلو إما أن يدفع الملاء فيحركه، وإما أن يدخله، لكن

١٥

- (٢) ظنهم : ظننا سا || في أمر : أن سا || هو أن تكون : كلها سا || وما لا يحس بالبصر : ساقطة من سا .
- (٣) لشيء : بشئ سا ، م || فكل ذلك : فذلك سا ، م .
- (٤) فكان : مكان ب ، د || هواء : الهواء م || يتخيل : يتخيل سا ، م .
- (٥) لبهم نبههم : نبههم سا ، ط ، م || أراهم : أراهم ط || الأزقاق : الأزقاق ط || المس : المس م .
- (٦) أراهم : أراهم ط ، أرويتهم م || إذ : إذا سا .
- (٧) هو الملاء : وهو الهواء الملاء ط ، وهو الهواء ملاء سا || ويتخالطه : يتخالطه ط .
- (٨) من : عن سا ، م || شيء : شيء ط ، م || ما بينها : ما بينها د .
- (٩) لاستحال : استحالة ط .
- (١٠) وقالوا : قالوا سا || زق : زق ط || بعينه فيسع : ساقطة من م .
- (١١) الزق : اللق ط .
- (١٢) وقالوا : + أيضا ط .
- (١٣) تحرك : يتحرك ط || الملاء : ملاء سا ، م .
- (١٤) تحرك : ساقطة من سا .

المداخلة محالة ، فبقي أن يدفعه فيحركه . وكذلك حال المدفوع فيما يتحرك فيه ، فيلزم إذا تحرك متحرك أن يتحرك العالم ، وأن يكون إذا تحرك متحرك يعنف أن يتموج العالم تموجاً يعنف ومضاهياً لتموجه . وأما القائلون بأن المكان ما يكون الشيء عليه فيأخذون ذلك من العامة إذ يسمون مجالسهم أمكنة لهم .

ونحن لا نأبى أن يسمى مسم هذا مكاناً ، لكننا لا نشغل بتحقيق هذا المكان الذي يكون المتمكن عليه ، بل الذي قيل إنه حاو مساو ، ولا بد منه لكل منتقل حيث كان ، وإن لم يكن مستقراً على مستند .

وأما القائلون بأن المكان هو البسيط كيف كان ، فهم يقولون إنه كما أن سطح البحيرة مكان للماء ، كذلك سطح الماء مكان للبحيرة ، لأنه سطح محاسن بحملة بسيط متصل به . ويقولون إن الفلك الأعلى متحرك ، وكل متحرك فله مكان ، فالفلك الأعلى له مكان لكن ليس له نهاية حاوية من محيط ، فليس كل مكان هو النهاية الحاوية من المحيط ، بل مكانه هو السطح الظاهر من الفلك الذي تحته . وأما القائلون بأن المكان هو السطح الحاوي فسنذكر مذهبهم ونحققه ، فيجب أن نبدأ أول شيء بإبطال هذه المذاهب ، ثم نتبعها بكشف المغالطات في قياساتهم .

[الفصل السابع]

١ - فصل

في نقض مذهب من ظن أن المكان هيوولي أو صورة أو أي سطح ملال كان أو بعدا

أما بيان فساد قول من يرى أن الهوي أو الصورة مكان ، فبأن يعلم أن المكان يفارق عند الحركة ، والهوي والصورة لا يفارقان ، والمكان تكون الحركة فيه ، والهوي والصورة لا تكون الحركة فيهما ، بل معهما والمكان تكون إليه الحركة ، والهوي والصورة لا تكون إليهما حركة البتة . والمتكون إذا تكون استبدل مكانه الطبيعي

(١) محالة : محال م .

(٢) ومضاهياً : أرمضاهياً ط .

(٣) أمكنة : أمكنته ط .

(٤) مساو : ومساو ط .

(٥) وأما : فأما ط .

(٦) فصل : فصل زب ؛ الفصل السابع م .

(٧) أي : ساقطة من سا || بعداً : بعده سا ، م .

(٨) لا يفارقان : لا يفارق م .

(٩) وللصورة ... الهوي : ساقطة من ذ . (١٠) حركة : الحركة سا .

كالماء إذا صار هواء، ولا يستبدل هويلاه الطبيعية . وفي ابتداء الكون يكون في المكان الأول، ولا يكون في صورته . ويقال إن الخشب كان سريرا ، ويقال عن الماء كان غارا، وعن النطفة كان إنسانا ولا يقال إن المكان كان جسم كذا ولا عن المكان كان جسم كذا ، والقائلون بأن المكان كل بسيط، ملاق لبسيط تام ، كان محيطا أو كان محاطا ، فيلزمهم أن يجعلوا للجسم الواحد مكانين ، وأنه يلزم على مذهبهم أن يكون للجرة مكانان : مكان هو سطح الماء الذي فيها ، ومكان هو سطح الهواء المحيطة بها . وقد علم أن الجسم الواحد لا يكون في مكانين • وأن لا يمكن الواحد مكانا واحدا ، وإنما اضطروا إلى هذا القول بسبب جهلهم بحركة الفلك الأعظم فظنهم أنها مكانية، ووجودهم الجرم الأقصى لافي مكان حاوون خارج ، وهو متحرك حركة مكانية . وإذا علم مذهبنا في الحركة الوضعية استغنى عن هذه الكافة وتخلص عن هذه الضرورة .

- وأما القائلون بأن المكان هو البعد الثابت بين أطراف الحاوي فنخص الذين يحلون منهم خلو هذا البعد عن الممكن ، أن هذا البعد لا يخلو إما أن يكون موجودا مع البعد الذي للجسم الهوى ، أولا يكون موجودا ١٠ فإن لم يكن موجودا ، فليس مع وجود الممكن في المكان مكان ، لأن الممكن هو هذا الجسم الهوى ، والمكان هو هذا البعد الذي لا يوجد مع بعد الجسم . وإن كان موجودا معه . فلا يخلو إما أن يكون له وجود هو غير وجود بعد الجسم الهوى بالعدد ، فهو ممايز له يقبل خواص وأعراضا هي بالعدد أعراضا له من دون التي لبعد الجسم الهوى . وإما أن لا يكون غيره بل يتحد به . فيصير هو هو . وإن كان غيره ، فهناك بعد بين أطراف الحاوي وهو مكان وبعد آخر في الممكن أيضا هو بين أطراف الحاوي غير ذلك بالعدد . لكن معنى قولنا ١٥ البعد الشخصي الذي بين هذين الشئين ، هو أنه هذا الأمر المتصل بينهما الذي يقبل القسمة الواحدة المشار إليها ، فكل ما بين هذا الطرف وهذا الطرف هو هذا البعد الذي بين الطرفين ، فكل ما هو هذا البعد الذي بين

(١) هويلاه : ساقطة من سا || الطبيعية : الطبيعة سا ، م .

(٢) كان إنسانا : إنسان سا .

(٣) لبسيط : بسيط سا .

(٤) وأنه : فإنه م .

(٥) سطح : ساقطة من سا || المحيطة : المحيط سا ، م .

(٦) الأعظم : ساقطة من سا ، م || فظنهم : وظنهم سا ، م .

(٧) ووجودهم : وجودهم د .

(٨) مع : ساقطة من م .

(٩) ممايزله : ما يراه م || هي : ساقطة من م || له (الثانية) : لها سا ، م || دون : ساقطة من سا || أعراضا ... التي : غير أشاعها

من التي أعراضا لها ط .

(١٠) وهو : هو سا ، ط . || وهو مكان ... الحاوي : ساقطة من سا . || لكن : ولكن سا ، ط ، م .

(١١) الشخصي : هو سا ، م || هلين : ساقطة من م || هو : وهو ط .

(١٢) وهذا الطرف : ساقطة من سا .

الطرفين المثلثين فهو لا محالة واحد شخصي لا غير ، فيكون كل ما بين هذا الطرف وهذا الطرف بُعداً شخصياً واحداً ، ليس بعداً وبعداً آخر . وإذا كان كذلك لم يكن بين هذا الطرف وهذا الطرف بعد للجسم وبعد آخر . لكن البعد الذي للجسم بين الطرفين موجود ، فالبعد الآخر ليس موجود . هذا وأما إن كان هو ، فليس هناك بعد إلا هذا ، وكذلك إذا تعقبه جسم آخر لم يكن هناك بعد إلا الذي للجسم الآخر ، فلا يوجد البتة بين أطراف الحواشي بعد هو غير بعد الحوى ، فلا يجوز عندهم خلوه البتة عن الممكن . فإذا لا يوجد البعد المفرد إلا في توهّم محالات مثل أن يتوهم أن يبقى ذلك الجسم الحواشي غير منطبق النهايات الداخلة بعضها على بعض ولا جسم فيه . وهذا كمن يقول : إذا توهمنا الخمسة منقسمة متساوين فيكون حينئذ زائداً على الفرد بواحد ، فليس يجب إذا لزم هذا عن توهّم ، محال هناك أن تكون له حقيقة في الوجود . وكيف يمكن أن يكون بعدان معاً ، ومن البين أن كل بعدين اثنين أكثر من بعد واحد ، لأنهما اثنان ومجموع لالأجل شيء آخر ، وكل مجموع بعد أكبر من بعد ، فهو أعظم منه ، لأن العظيم هو الذي يزيد على القدر بعدد خارج عن الشيء ، والعظيم في المقادير كالأكبر في الأعداد ، فكل ما هو أكبر في المقادير قدراً ، فهو أعظم . فإذا كان بعد يدخل في بعد ، فإما أن يعلم المدخول فيه ، فيكون قد دخل بعد موجود في معدوم ، وإما أن يبقى هو والداخل فيه مجموعين أعظم من واحد منهما ، فيكون البعدان أعظم من الواحد . وليس الأمر كذلك لأن مجموعهما هو الذي بين النهايات ، وذلك بعينه قدر كل واحد منهما ، فليس المجموع من الواحد .

ولسائل أن يسأل ههنا بحال الخط إذا عطف حتى لزم نصفه ، فيكون خطان ومجموعهما في الطول لا يزيد على طول واحد منهما ، لكن هذا محال ، لأنه لا يغلو إما أن يتميز كل نصف عن الآخر في الوضع ، فيكون مجموع الخطين يفعل بعداً غير بعد واحد منهما وأكبر منه . وإن كان ليس على الاستقامة ، لم يكن الانعطاف

(١) المحدودين : ساقطة من سا || لا غير : لا غير سا ، ط ، م .

(٢) شخصياً كان : ساقطة من سا || آخر : ساقطة من م || فإذا ط || كذلك بعد : ساقطة من سا || وبعد : أو بعداً سا .

(٣) بين : هذين ط || وأما : فأما ب ، د ، ع ، سا .

(٤) وكذلك : كذلك ط .

(٥) فلا يجوز : ولا يجوز سا ، ط ، م .

(٦) متساوين : متساوين سا . || بواحد : + بمعنى أنه حينئذ يكون زوجاً ط .

(٧) أكبر : أكثر سا ، م || بعدد : بقدر ط || والعظيم : فالعظيم ط .

(٨) كالأكبر : كالأكبر ب ، د ، ط ، م || فكل : وكل د ، سا ، ط ، م .

(٩) المدخول : المدخول سا ، م .

(١٠) بحال : فقال ب ؛ حال سا || نصفه : + نصفه ط .

(١١) عن : من ط .

(١٢) يفعل : ساقطة من سا || أكبر : وأكثر ب ، د ، ع ، م || لم يكن الانعطاف : ساقطة من سا .

ولا يكون البعد الواحد متناولا لجموعهما ، بل يتميز بعد وبعد ، وإما أن يتحدا خطأ واحدا إن أمكن ذلك ، فحينئذ لا يكون خطان ، بل خط واحد . والأجسام التي تمتنع عن التداخل ليس الذي منع ذلك من هذا الجسم أن يدخل في ذلك الجسم جملة ما يشتمل عليه الجسم من الصورة والكيفيات وغير ذلك ، فإن الصورة والكيفيات أيها فرضت لو لم تكن وفرض الجسم موجودا كان التداخل ممتنا أيضا ، وليس الهويوى هي التي تمتنع عن مداخله هويوى أخرى بالعدد . وذلك أنا إذا قلنا إن الهويوى تمتنع عن مداخله هويوى أخرى ، إما أن يكون على سبيل السلب ، كقولنا إن الصوت لا يرى ، بل كما تقول إن النفس لا تتداخل الحركة ، إذ ليس من شأن كل واحد منهما أن يكون مع الآخر ، بحيث يتوهم عليه المداخله ، وإما أن لا يكون على هذا المعنى ، بل على المعنى الذي يقابل المداخله مقابلة خاصة ، فإنه كما أن معنى المداخله هو أن يكون أى شيء أخذت من أحد الأمرين مجدد معه في الوضع شيئا من الآخر إذ لا ينفرد أحدهما عن الآخر بوضع ، فالذى يقابله هو أن يكون ذات هذا متميزا في الوضع عن ذات ذلك ، فتوجد أجزاء مبادئة لأجزاء ذلك .

فإن قيل إن الهويوى تمتنع عليها التداخل . بمعنى السلب الذى هو المعنى الأول ، فليس كلامنا في ذلك ، وذلك مسلم ، إذ الهويوى في نفسها بهذه الصفة . ولكن كلامنا في القسم الثانى ، وذلك القسم الثانى لا يتصور في الهويوى إلا أن يجعل ذات وضع ، ولا يصير كذلك إلا بالعرض بسبب البعد الذى يعرض لها . فحينئذ يتعرض للتجزى والانقسام ، فيكون استعداد الهويوى لأن يجعل عليها بهذه المقابلة ، وهى التداخل ، وغير التداخل المقابل ، أمرا يلحقها من البعد . والبعد هو السبب في أن تلحقها هذه المقابلة وتتصور فيها ، وهو السبب في أن صارت الهويوى لا تتداخل الهويوى الأخرى لأجل البعد ، وإن كان البعد جازيا له ذلك . وليس في طبيعة الهويوى وحدها منع يقابل المداخله ، فلا يمتنع على الهويوى المداخله وكيف يمكن أن تمنع هذه الهويوى ذات البعد لنفسها لالامتناع

(٢) اتي : الذى د || تمتنع : تمتنع ط مع : مع ط م .

(٣) ما يشتمل : ما يشتمل ط ؛ وما يشتمل م || الجسم : ساقطة من ط .

(٤) أيها : أيها ط || لو لم : أولم م .

(٥) تمتنع : تمتنع ط || إما : فلما ط .

(٦) مع : من سا ، م || الآخر : الأخرى ط || على هذا : لهذا ط || لا يكون على هذا : يكون بهذا المعنى م .

(٨) خاصة : خاصة د ، ط .

(٩) فالذى : بالذى سا .

(١٠) مبادئة : متبادئة ط ■

(١١) يمتنع : يمتنع م || معنى : معنى م .

(١٢) وذلك : + في سا ، ط ، م .

(١٣) كذلك : لذلك م .

(١٤) والانقسام : في الانقسام د || بهذه : هذه سا ، م . || وغير : + ذلك م || المقابل : + له ط .

(١٦) الأخرى : ساقطة من سا ، م .

(١٧) المداخله : التداخله ط || يمتنع : يمتنع م .

البعد الجسماني أن تلقى ذاته البعد الجسماني الآخر ، وليست الهويلى مما لا يقبل طبيعة البعد ويلاقيه، ولا أيضا مما لا يقبل بعدا أو زيادة ويكشف قبولها التخلخل، وذلك حين تحققه وتصحيحه. فإن كان البعد لا يتمتع عن مداخله بعد آخر في نفسه، والهويلى مستعدة لأن يلقاها البعد، وليس في طابعها بما هي هويلى أن تنفرد بميز فتقابل المداخله، فواجب أن يكون التداخل في الجسمين جائزا . فإن كل مؤلف من شيئين، وليس لأنفس تؤلفهما من غير إن حدث هناك استحالة وانفعال هي صورة ثالثة ومعنى ثالث غيرها . فإن الحكم إذا كان جائزا على كل واحد منهما، كان جائزا على الجملة، وإذا لم يتمتع واحد واحد منهما، لم يتمتع الجملة لكن جملة الجسم تمنع مداخله جسم آخر، فهو بسبب أن في أجزائه ما يمنع ذلك، فإنه ليس كل جزء منه غير مانع لذلك. إذ ليست الهويلى سببا يمنع ذلك، ولا سبب فعل خاص وانفعال خاص، فبقي أن تكون طبيعة البعد لا تحتل التداخل. فإن كان مع ذلك يجب الهويلى المتصورة بالبعد أن لا تداخل البعد، لم يميز أن يدخل الجسم في البعد البتة ، ثم لا يخاو إذا كان الممكن في الإناء قد ملأه من أن يلقى مادته وهويلاه ذلك البعد المقطوع أو لا يلقاها، فإن انفرد عنها وفارقها فلا يكون الجسم ذو الهويلى قد ملأ الإناء ولا دخل فيه إذ يكون ذلك البعد المقطوع قائما على حياله ليس ملقيا لمادة الجسم الداخل فيه ، والجسم الداخل فيه لا تكون ذاته خالية عن مادته ، وإن سرى ذلك البعد في ذات المادة مع البعد الذى في المادة ، فتكون المادة قد سرى فيها بعدان متساويان متفقا الطبيعة . وقد علم أن الأمور المتفقة في الطباع التى لا تتنوع بفصول في جوهرها لا تتكرر في هوياتها إنما تتكرر بكثر المواد التى تحصلها، وإذا كانت المادة لها واحدة لم تتكرر البتة ، فلا يكون بعدان . ولو أنا فرضنا البعد قد تكرر في المادة إذا صار فيها بعدان ، فآية خاصية بعدية تكون للمادة بسبب سريان أحد البعدين فيها ؟ وآية خاصية أخرى تكون لها بسريان البعد الآخر فيها ؟ فإنا لا نجد في المادة إلا انحوا من الاتصال واحدا ، ونحوا من الانقسام واحدا ، وعلى ما لو كان فيها بعد واحد فقط لكانت الصورة تلك الصورة .

- (١) تلقى : يبلغ ط || ولا أيضا : أيسلم .
- (٢) أو زيادة : وزيادة ، سا ، ط ، م || ويكشف : ويكشفه ط .
- (٣) فتقابل : فتقابل د ، سا ، ط ، م .
- (٤) تؤلفهما : تألفهما ؛ مؤلفهما سا ؛ مؤلفها م . (هـ) حدث : يحدث ط .
- (٦) قلته : وإنه سا ، م || إذ : وإذ ط .
- (٧-٨) قلته ذلك : ساقطة من د .
- (٩) البعد : يدب ، سا .
- (١٠) فلا يكون : لا يكون م .
- (١١) فيه : عليه سا ، م || خالية : غالبا ط || البعد : المقطوع ط .
- (١٤) بكثر : تكثر ساء م || تحصلها : يحصلها ط ؛ يحصلها م .
- (١٥) إذا : إذ د ، ط ، م || إذ صار : لكان سا || فآية : وآية سا
- (١٥-١٦) فآية ... البعدين فيها : ساقطة من سا .
- (١٦) خاصية (الأولى) : خاصية ب ، د ، سا ، ط || يسريان : السريان ب ، د ؛ السريان م .
- (١٨) تلك الصورة : ساقطة من م .

فهذا ما نقوله في إبطال وجود هذا البعد المقطوع . وقد قيل في إبطال ذلك شيء مبنى على استحالة وجود أبعاد في أبعاد بلانهاية . ونحن لم نحصل إلى هذه الغاية فهم ذلك على حقيقة يوجب الركون إليها ، وستدركه بعد أو يدركه غيرنا .

[الفصل الثامن]

ح - فصل

في مناقضة القائلين بالخلاء

وأما القائلون بالخلاء فأول ما يجب علينا هو أن نعرفهم أن الخلاء ليس لاشئ مطلقا كما يظن ويتوهم قوم كثير . وإنه إن كان الخلاء لاشئ البتة ، فليس ههنا منازعة بيننا وبينهم ، فليكن الخلاء شيئا حاصلًا ولنسلم هذا لهم ، لكن الصفات التي يصفون بها الخلاء توجب أن يكون الخلاء شيئا موجودا ، وأن كما ، وأن يكون جوهرًا وأن يكون له قوة فعالة . فإن اللاشيء لا يجوز أن يكون بين شيئين أقل أو أكثر ، والخلاء قد يكون بين جسمين ١٠ أقل أو أكثر . فإن الخلاء المقدر بين السماء والأرض أكثر من المتحصل بين بلدين في الأرض ، بل له إليه نسبة ما ، بل هو مسموح مقدر المقدار فيكون خلاء ألف ذراع وخلاء آخر عشرة أذرع وخلاء يتناهي إلى ملاء وخلاء يذهب إلى غير النهاية . وهذه الأحوال لا تحتمل البتة على اللاشيء الصريف ولأنه يقبل هذه الخواص وهذه الخواص بذاتها للكم ، ويتوسط الكم ما يكون لغيره ، فلا تخلو إما أن يقبلها الخلاء قبولًا أوليًا بالذات

(٢) بلانهاية : فلانهاية ط . || وستدركه : وستدركها ط ، م

(٣) أو يدركه : أو يدركها ط ؛ أو يدركنام .

(٥) فصل : فصل ح ب ؛ الفصل الثامن م .

(٧) وأما : فلأمّا م || لاشئ : لاشيا ب ، د ، م || ويوهم : ينهم ط ، م .

(٨) كثير : كثيرون م || وإنه : فإنه ط ؛ إنهم || لاشئ : لاشيا ب ، د .

(٩) لكن : ولكن ط .

(١٠) له : ساقطة من سا ، م || أو أكثر : وأكثر ب ، د || قد : ساقطة من سا || جسمين : شيئين ط .

(١١) أو أكثر : وأكثر ب ، د || المقدر : المقترن م || له : وله ط .

(١٢) هو مسموح : وكل منها يوجد مسموحًا ط || مقدار المقدار : مقدار د ، سا ، م ؛ مقدار ط .

(١٣) لا تحتمل : لا تحتمل م || البتة : ساقطة من سا .

(١٤) وهذه الخواص : ساقطة من م .

أو قبولاً بالعرض، فإن كان قبلها بالذات فهو كم ، وإن كان قبلها بالعرض فهو شيء ذو كم إما عرض ذوكم وإما جوهر ذو كم . والعرض لا يكون ذوكم إلا لوجوده في جوهر ذي كم . فيلزم أن يكون الخلاء ذاتاً مقارنة لجوهر وكم ، وليس ذلك الكم إلا الكم المتصل القابل للتقسمة في الأقطار الثلاثة ، وإن كان كل واحد من الجوهر والكم داخلًا في تقويته . وكل جوهر بهذه الصفة فهو جسم، فالخلاء جسم وإن كانا مقارنين له من خارج غير مقومين له . فأقل أحواله أن يكون عرضاً في جسم ، والعرض في الجسم لا يدخله جسم، فالخلاء لا يدخله جسم وإن كان يقبل ذلك بالذات فهو لا محالة كم بالذات، ومن طباع الكم بالذات الذي له ذهاب في الأبعاد الثلاثة أن تنطبع به المادة ، وأن يكون جزءاً أو هيئة للجسم المحسوس، فإن لم تنطبع به المادة فلا يكون لأنه كم ، بل لأمر عارض ، وذلك العارض لا يخالو إما أن يكون من شأنه أن يقوم لأشئ موضوع أو يكون ليس من شأنه ذلك . فإن كان من شأنه أن يقوم لأشئ موضوع وقد قارن البعد، فهذا البعد لا يخرج أن يقوم مقارناً لقائم لأشئ موضوع غيره . فإيقارنه البعد ويقوم به وهو قائم في نفسه، فهو موضوع يقوم به بعد الخلاء. فإن الموضوع للبعد ليس إلا شيئاً هو في نفسه لا في موضوع ، ويقارنه بعد وبكيفية . وإن كان ليس من شأن ذلك المعنى أن يقوم لأشئ موضوع ، فيكون لوجوده مع ما هو معه إلا في موضوع ، فكيف يصير به البعد قائماً لأشئ موضوع وهو يحتاج إلى موضوع . فإن قيل إن موضوعه هو البعد، وأنه إذا حصل في موضوعه جعل موضوعه لأشئ موضوع . كان معنى هذا الكلام أن مالا قوام له بنفسه يعرض لما لا قوام له في نفسه إلا في موضوع ، فيجعله قائماً بنفسه لأشئ موضوع ويكون بعض هذه الأشياء هو في طبيعته عرض، ويعرض له أن يكون جوهرًا، فتكون الجوهريّة مما يعرض لطباع وهذا بين الاستحالة وخصوصاً في الفلسفة الأولى .

وبالحملّة فإن البعد المشار إليه القابل للأمرين، هو طبيعة واحدة بالعدد، فلا ترتب هي بعينها إلا في بينس واحد، فتكون تلك الطبيعة إما تحت ما وجوده في موضوع أو تحت ما وجوده لأشئ موضوع. وأيضا إن كانت تارة هي بعينها جوهرًا . وتارة هي بعينها لجوهرًا . فإذا صارت لجوهرًا فقد فسدت منها ذاتها فساداً مطلقاً ،

(١) إما عرض : أو عرض سا || لوجوده : بوجوده ط .

(٢) لجوهر : للجوهر ب || إلا الكم : سابقة من م || وإن : فإن سا .

(٣) وإن : إن ط || يقبل : قيل سا ، م ، || ذلك : ذلك ط ، م .

(٤) لأمر : الأمر ط .

(٥) قارن : فارق م .

(٦) نفسه : وهو في نفسه ط || بعد : بعدا بين ط ، م .

(٧-٨) ويقارنه لأشئ موضوع : سابقة من سا || يقوم الموضوع : سابقة من م .

(٩) إلا في : لأشئ م .

(١٠) هذه : سابقة من سا ، م || طبيعته : طبيعة سا ، م .

(١١) مما : مام .

(١٢) لأشئ : في د .

(١٣) جوهرًا ... بعينها : سابقة من م || فإذا صارت : سابقة من سا . || فقد : وقد سا .

حتى زال أعلً أجناسها وهو الجوهرية فلا تكون باقية لاحالة. فلأنها لو كان يفسد نوعها دون جنسها الأعلً لكان جوهرها لا يبقً فكيف إذا فسد جنسها الأعلً، قترى ببقً نوعيتها التي هي بها جوهر ؟ وإما إن كان هذا المعنى الموضوع البعد ملازما غير زائل ، فلا يخلو إما أن يلزم الخلاء لأجل أنه بعد ذاهب في الأقطار ، فيلزم كل بعد فيكون كل بعد مافارقا للهادة ، وهذا محال أو يلزمه المعنى يلحقه بعد كونه بعدا ذاهبا في الأقطار : ويكون

- الكلام في ذلك المعنى هو ذلك الكلام بعينه، وينهب إلى غير النهاية . وليس هذا الاحقوق كالحقوق المعنى الفصل ٥
- للمعنى الجنسي إذ طبيعة البعد إذا كان بحيث ينقسم في الأبعاد الثلاثة فهي طبيعة نوعية للمقدار ، وكذلك طبيعة الخط ، وكذلك طبيعة السطح لأن التميز بين الطبيعة النوعية على مايلحقها من العوارض . والجنسية على مايلحقها من الفصول ، أن الطبيعة الجنسية تنفصل بفصول تلحق الطبيعة بماهي ، وإذا لم تلحق يكون العقل ، مقتضيا للحقوقها ، حتى يستكمل في العقل تصورها ، ويجوز عنده تحصيل وجودها . وبالجملة قد يكون فصلا له لأنه هو ، فإنه إذا قيل بعد مطلقا أي أمر يقبل الانقسام المتصل بلا تحصيل ، كان الفصل الذي يلحق هذا أنه في جهة أو جهتين ١٠
- أو جميع الجهات فصلا فكيف المعنى المقول من البعد ويحصله مقررًا في الوجود وفي العقل ، ويفتقر إليه العقل في تحصيله موجودا أو معقولا مفروغا منه . فأما كون البعد بعضه ملاقيا للبياض أو السواد ، وكون بعضه ملازما للهادة وبعضه قائما بلا مادة فليس يكفي بعديته ولا يحتاج إليها في تحصيل أنه بعد وتقويمه ، بل هي أمور تلحقه من حيث هو في مادة أو من حيث وجوده وكيف وجوده أمر من خارج . والفصول هي التي تتكيف بها ماهية الشيء سواء فرض موجودا في الأعيان أو لم يلتصق إلى ذلك . وهذا العلم يستم من صناعة أخرى بل طبيعة ١٥
- البعد تستم بعدا في ماهيته بأن يكون له نحو من أنحاء الانقسام والامتداد محصلا ، ويكون ماسواه لواحق تلحقه لا يحتاج إليها في تقرير كونه بعدا ما يصح أن يفرض موجودا ، ولا يقتضى العقل لحق شيء آخر به يجعله محصل

-
- (١) أعلً : عل سا || هو : وهي ب ، د .
 (٢) بها : ساقطة من م || إن كان : إذا كانت م .
 (٣) الموضوع البعد : ساقطة من سا || ذاهب : دامت سا .
 (٤) فيكون كل بعد : ساقطة من سا ، م || وهذا محال : ساقطة من سا ، م .
 (٥) إذ : إذا د ؛ أو سا || إذا : إذا سا ، م || بحيث : ساقطة من سا || فهي : فهو ط .
 (٦) الخط وكذلك طبيعة : ساقطة من م .
 (٧) الطبيعة (الأولى) : طبيعة ط || بما هي : + طبيعة ط .
 (٨) فإنه : ساقطة من م .
 (٩) بعد : بعدا سا || هذا : + وهو سا ، ط .
 (١٠) يتكيف : يكشف ط || مقررًا : مقدما .
 (١١) تحصيله : تحصيل ط || فأما : وأما سا ، م || السواد : السوداء .
 (١٢) يتكيف : يكشف ط .
 (١٣) ويتكيف : يتكيف سا ؛ ويكشف م || ويتكيف وجوده : ساقطة من د || وجوده : وجود ط || تتكيف : يكشف ط .
 (١٤) إليها : إليه سا ، ط || تقرير سا || بعدا : + به سا .

البعـد ، كما يقتضى إذا جعل اللون موجودا أو الحيوان موجودا أن يكون صار بحال ، ووصف نوعا حتى وجد .
ولـلـك لا يجوز العقل أن يكون الفصل الحقيقي يطل عن النوع ، ويبقى حصـة جنسه له رهـذا يوضـح فى مواضع
أخر .

وإذا كان كذلك فلا يكون هذا الانفصال بين بعد فى مادة ، وبعد لائق مادة ، انفصـالا بفصل منوع ، بل
انفصـالا بأعراض لازمة خارجة عن تقويم طبيعة البعد نوعا . والأشياء المتفقة بالطبيعة لا يستحيل أن توهم
لكل واحد منها المعارض الذى للآخر ، لكنه ربما استحـال ذلك لعائق وزمان ولسبب من خارج .

وكانا أمعنا الآن فى غير النظر الذى من غرضنا أن نتكلم فيه ، وهو النمط الأشبه بالكلام الطبيعى ، فنقول :
إن كان بعد مفارق ، فلا يخلو إما أن يكون متناهيا ، وإما أن يكون غير متناه ، لكن طبيعة الخلاء عند جميع من
يوجب وجوده هى بحيث لا ينتهى إلا إلى بعد ملاء ، فإنه إن كان الملاء متناهيا انتهى أيضا إلى الخلاء ، فيلزم أن
يكون عندهم بعد غير متناه ، إما خلاء وحده أو ملاء وحده يتحدد به الخلاء ، أو تأليف خلاء وملاء ، وبحال أن
يكون بعد غير متناه على هذه الصفة ، كما نوضحه بعد ، فمحـال أن يكون خلاء على مايقولون . وأيضا إن كان
خلاء فلا يخلو إما أن يدخله الملاء أو لا يدخله وإن دخله الملاء فلا يخلو إما أن يبقى بعد الخلاء مع المداخلـة
موجودا ، أو معلوما . فإن كان معلوما فلا يجوز أن يسموه مكانا ، بل يكون المكان هو ما يحيط بالجسم من الخلاء
المقارن له ، وذلك لأنه فى ذلك لاغير ، إذ قد عدم ما بين ذلك من بعد الخلاء ولا يكون أيضا جميع ذلك ، بل
نهاية التى تلى المتمكن ، لأن جميع ذلك لو توهم معلوما إلا هذا الطرف لكان المتمكن فى شئ أن يحرك
فارقـه مهيئـا لعاقب يخلفه ، وأيضا ما وراء ذلك قد تسكنه أجسام كثيرة ، ومكان الشئ لا يسمعـه معه جسم آخر
ومع ذلك فإن كان هذا البعد تارة يعدم ، وتارة يوجد ، فيكون تارة بالقوة ، وتارة بالفعل ، وكل ما كان كذلك
فلن كونه بالقوة معنى موجود قبل وجوده فى طبيعة قابلة لوجوده ليسلم الطبيعىون هذا على سبيل الأصل .
الموضوع ، فيكون الخلاء مؤلفا من بعد ومادة تتصور بذلك البعد ، فيصير ذا وضع ويكون إليه إشارة ، وهذا
هو الجسم ، فيكون الخلاء جسما . وإن كان يبقى مع المداخلـة ، فيكون بعد يدخل فى بعد ، وهذا قد أبطلنا إمكانية

(١) البعد : البدية ط .

(٢) وذلك : وكذلك سا || العقل : العقل سا || يوضح : موضع سا .

(٣) منوع : بنوع سا .

(٤) ولسبب : ولسبب سا ، م .

(٥) إلا : ساقطة من د ، سا || فإنه : بأنه سا || انتهى : ينتهى ط || أيضا : إليه م .

(٦) يتحدد به : يتحدد به سا ؛ يتحدد به ط ؛ ويتحدد به م . (٧) بعد : ساقطة من سا ، م .

(٨) وإن : فإن ط .

(٩) فإن : وإن ط ، م || هوأ : ما هو سا .

(١٠) كعاقب : لعاقب م .

(١١) وهذا : فهذا ط .

- ونقول : إنه لا يجوز أن يكون في الخلاء حركة ولا سكون ، وكل مكان فيه حركة وسكون ، فالخلاء ليس بمكان . وإما أنه لا حركة فيه فإن كل حركة إما قسرية وإما طبيعية . ونقول : إن الخلاء لا تكون فيه حركة طبيعية ، وذلك لأنها إما أن تكون مستديرة ، وإما أن تكون مستقيمة ، ولا يجوز أن تكون في الخلاء حركة مستديرة ، وذلك لأن الخلاء من شأنه أن لا يقف ولا يفتي إلا أن يكون وراءه جسم غير متناه ، فذلك الجسم يمنعه أن يمتد إلى غير النهاية . فلنفرض جسماً يتحرك على الاستدارة على دائرة أب ح د ، ويجعل الدائرة نفسها تتحرك وليكن مركزها ط ، ولنفرض خارجاً عنها امتداد المستقيم ب ل نهاية موازياً ا د ، إما في خلاء أو في ملاء أو فيها جميعاً . وليكن خط ط ج يصل بين المركز وبين نقطة ج المتقلة كيف كانت الاستدارة ، فلأن خط ط ج عمود أو كالعمود على ا د في غير جهة ه ز ، فإذا أخرج من جهة ج إلى غير النهاية لم يلاقى ه ز ، إذ لاشك أن ل ط جهة لائى بعده ز ، وما يتولد فيها لا يصل إلى ه ، وإلا فبعد ه ز متناه يطيف بدائرة اب ج د من كل جهة ، ولم يفرض كذلك . فليكن ط ج بعداً أو خطاً لا يلاقى ه ز ، مادام في تلك الجهة ، إلى أن ينطبق على خط ها واد ، ثم يجاوزه ١٠ فهناك لا محالة يقطع ه ز . فإنه إذا صار في جهة ه ز ، وكان عموداً على ا د أو غير عمود ، فإذا أخرج إلى غير النهاية قاطع ه ز لعمالة ولا في نقطة منه ، وليست نقطة واحدة بعينها . فإني يمكنك أن تفرض في خط ه ز نقطة كثيرة ، وتصلها بمركز ط بخطوط كثيرة ، كلما انطبق خط ط ح على خط منها ، صار في سمت مقاطعة النقطة التي جاء منها ذلك الخط . ولما كانت المسامطة بعد لامسامطة فيجب أن يكون أول آن زمان المسامطة التي هي فصل بين الزمانين في سمت نقطة ولكن نقطة ح . ولتأخذ نقطة ك قبل نقطة ح ، ولنا أن نصل بين ط وك ١٥ على خط ط ل ك ، فيكون خط ط ج إذا بلغ في البور حتى يلقى ج نقطة ل كان مسامتاً للنقطة ك في خط ه ز قبل نقطة ج . وقيل إن ح أول نقطة تسامت من خط ه ز ، هذا خاف ، بل يلزم أن يكون دائماً مسامتا ، ودائماً مباناً ، وهذا محال ، فإذا ن لاحركة مستديرة في الخلاء الذي فرضوه .

ونقول : ولا حركة طبيعية مستقيمة وذلك لأن الحركة الطبيعية ترك جهة وتتحو جهة ، ويجب أن يكون

(٢) فإن : فلا أن د ، سا ، ط ، م || وإما طبيعية : أو طبيعية ط || ونقول : ويكون سا .

(٥) ونجعل : ولنجعل سا ، ط ، م || نفسها : بعينها ط || تتحرك : ساقطة من سا .

(٦) ضها : عن م || امتداد : امتداد سا ، م || موازياً : مواز م .

(٧) المركز : المركزين م || ط ج : ساقطة من د .

(٨) فإذا أخرج من جهة : إذا خرج من خط م .

(٩) وما يتولد : وما يبدى سا ، م . || يطيف : يطيف م .

(١٢) قاطع : يمد يقطع ط || لعمالة : ولا محالة ط || ولا في : لا في ط .

(١٣) كلما : كل ما ط || صار : صارت م .

(١٤) آن : آن : آن : سا : د : ط : آم .

(١٥) ولكن : فليكن ط || ط وك : نقطة ط ونقطة ك م .

(١٦) في (الثانية) : من ط ، م .

(١٧) ح : ج : سا : ط م || تسامت : المسامت ط || ه ز : ك م .

(١٩) ونقول : فنقول سا ، ط ، م || مستقيمة : ب : في الخلاء ط || وذلك : وذلك م .

ما يتركه بالطبع مخالفا لما يقصده بالطبع، فإنه إن كان ما يتركه في جميع أحواله في حال ما يقصده، فلا معنى لأن تكون الطبيعة تتركه طبعاً، لتأخذ مثله طبعاً، فإن التترك الطبيعي نفار طبيعي، ومن المحال أن يكون المنفور عنه بالطبع مقصوداً بالطبع. بل نقول من رأس إنه لا يخلو إما أن تكون الحركة الطبيعية تنحو بالطبع جهة، أو لا تنحو جهة ومحال أن تكون الحركة لا تنحو جهة خاصة فإن كانت تنحو جهة خاصة فلا يخلو إما أن تكون الجهة شيئاً موجوداً أو شيئاً غير موجود، فإن كان شيئاً غير موجود، فمحال أن يكون متروكاً أو منحواً متوجهاً إليه، وإن كان شيئاً موجوداً، فلما أن يكون موجوداً عقلياً لاوضع لذاته، فلا يشار إليه، أو يكون له وضع فيشار إليه. ومحال أن يكون عقلياً لاوضع له، لأن ذلك لا حركة إليه، فبقى أن يكون له وضع وحيز لا يخلو إما أن يكون شيئاً لا يتجزأ من حيث يصار إليه بالقطع للبعد، أو يكون يتجزأ، وإن كان يتجزأ فالبعض منه يكون أقرب من المتحرك إليه، فإذا وصل إليه المتحرك فلما أن يكون قد حصل في الجهة، فالبعض هو الجهة المقصودة، والباقي خارج عنه، وأما أن لا يكون قد حصل في الجهة، بل يحتاج أن يتعداه، فإن كان يحتاج أن يتعداه فهو سبيل إلى الجهة لا بعض الجهة المقصودة، وحكمه حكم سائر ما يليه. وإن كان غير متميز من حيث يصار إليه، فلا يخلو إما أن يكون فقدانه امتجزي لالأنه في نفسه لا يحتمل فرض القسمة، بل لأنه ليس في طابعه الانكسار كما يقولونه في الفلك أو يكون لا يتجزأ أصلاً. فإن كان لا يتجزأ بالتفكيك ويتجزأ بالفرض فهو جسم غير خلاء، فإلم يكن في الخلاء جسم موجود لا تكون له جهة، فيكون حينئذ لاجهة في الخلاء المطابق وحده. وذلك الجسم أيضاً لا يخلو إما أن يكون مختصاً بالطبع بالجزء من الخلاء الذي هو فيه، أو لا يكون مختصاً به، فإن كان مختصاً به فيفيض الخلاء مخالفاً لبعضه في الطبيعة، حتى يختص به بعض الأجسام طبعاً دون بعض وإن كان غير مختص بجزء فيه مفارقه له، وإذا فارق ذلك الجزء من الخلاء لم يخل إما أن يتحرك الجسم

(١) ما يتركه (الأولى) : ما يتركه ب، د، ط.

(٢) نفار : نفادم || نفار طبيعي : ساقطة من سا

(٣) المنفور : ساقطة من سا.

(٤) ومحال : ومن المحال ط || فإن : إن ب، د || كانت : كان سا، ط، م || خاصة (الثانية) : ساقطة من سا، م || فلا يخلو :

ولا يخلو سا. (هـ) كان : كانت م.

(٦) وإن ... فلا يشار : ساقطة من د || لاوضع : + له د، ط، م || لذاته فلا يشار : فيشار م.

(٧-٦) إليه أو يكون له وضع فيشار إليه : ساقطة من د || إليه أو يكون له وضع فيشار : ساقطة من م.

(٧) وحيز : حينئذ م.

(٨) يتجزأ (الثانية) : متميز ط.

(١٠) قد : ساقطة من سا، م || يحتاج (الأولى) : + إلى م || يحتاج (الثانية) : + إلى سا، ط. (١٠) فإن ... يتعداه : ساقطة من سا.

(١٢) لا يحتمل : يحتمل م.

(١٣) يقولونه : نقوله ط، م || بالتفكيك : بالشكل سا ؛ بالتفكيك م. || بالفرض : بالعرض م ؛ + فليس في طابعه

الانكسار ط.

(١٤) لا تكون : لم يكن م.

(١٧) مختص : + به ط، د || ذلك : وذلك د.

المفروض متحركاً إليه بحركته الطبيعية إلى الحيز الأول الذي كان فيه ذلك الجسم من الخلاء، أو يتحرك نحو الحيز الآخر الذي صار إليه ، ولا يجوز أن يتحرك إلى الحيز الأول، وإلا فحركته إلى ذلك الحيز هي الحركة الطبيعية والتي بالذات. وأما إلى ذلك الجسم الذي كان فيه، فقد كانت بالعرض، ولا يجوز أن تتحرك بالطبع إلى الحيز الآخر، لأن الجسم المتحرك إن لم يشعر بوجه من الوجوه بانتقال ذلك الجسم عن حيز إلى حيز، كيف يتأتى أن يترك جهة كانت مقصودة بحركته لأن ذلك الجسم فيها ، ويقصد جهة أخرى من تلقاء طبعه إلا أن يكون ذلك الجسم يبعث إليها أثراً أو قوة، وذلك الأثر وتلك القوة تكون مبدأ لاتباع حركة الجسم المتحرك بالطبع إليه كحال ما بين المغناطيس والحديد، فحينئذ تكون الحركة قسرية لا طبيعية ، وإن شعر، فقد حصل هناك إدراك وحصلت الحركة إرادية لا طبيعية . وهذا كله باطل .

- على أن الكلام في انتقال ذلك الجسم بالطبع أو بغير الطبع يرجع إلى ما نحن نسرده ونقوله . وإن كان المتوجه إليه لا يتجزأ من حيث يصار إليه بوجه من الوجوه وله وضع، فهو إما نقطة وإما خط وإما سطح ، فلا يخلو بعد ذلك إما أن تكون الجهات كلها متشابهة في أنها نقط أو خطوط أو سطوح أو تكون جهة نقطة وجهة خطاً وجهة سطحاً . فإن كانت الجهات كلها نقطة أو خطوطاً أو سطوحاً ، والنقط والخطوط والسطوح لا تختلف إلا بعرض تعرض لها، إما بما يختص بها من حيث هي كذلك، وإما غريبة عنها، وجميع ذلك يلزمها من جهة الأشياء المختلفة الأشكال والطباع التي هي نهايات لها، والخلاء ليس كذلك، فإذا لم يجوز أن يكون منه اختلاف جهات على هذه الصفة بالنوع وإن كان ليس كذلك، بل جهة نقطة وجهة أخرى سطح ١٥ أرخط، أو على وجه آخر بما تحتمله القسمة. فكيف يمكن أن يكون في الخلاء في موضع نقطة بالفعل فقط، وفي موضع خط بالفعل فقط، أو سطح بالفعل، أو وجه آخر . والخلاء واحد متصل لا انقطاع فيه لأنه لامادة له فيقبل لأجلها هذه الأحوال ، ووضعنا أن ذلك ليس بسبب جسم لما بان من البيان . فالخلاء ليس فيه اختلاف

(١) الطبيعة : الطبيعي سا || الحيز : الجزء سا ، م .

(٢) الحيز (الأول والثاني والثالث) الجزء سا || وإلا : ساقطة من د، م . (٣) والى : وإلى سا ، م .

(٤) الحيز : الجزء سا .

(٥) طباعه : طباها سا ، م .

(٦) إليها : إليه د || وذلك : ذلك سا ، م || مبدأ : + ما سا ، م .

(٧) الكلام : + حينئذ ط || وإن : فإن سا .

(٨) وإما خط وإما سطح : أو خط أو سطح ط .

(٩) ببد ذلك : ساقطة من م || نقط : نقطة ط || أو تكون جهة نقطة وجهة : ساقطة من د .

(١٠) خطا والسطوح : ساقطة من د .

(١١) الأشكال : والأشكال ط .

(١٢) منه : فيه سا ، م || بل : + من سا .

(١٣) موضع : + ما ط || سطح بالفعل : فقط ط . || والخلاء : فالخلاء ط .

(١٤) ووضعنا : وضعنا د || فالخلاء : والخلاء ط .

جهات وإذا لم يكن هناك اختلاف جهات وأماكن، استحال أن يكون مكان متروكا بالطبع، ومكان مقصودا بالطبع. فليس إذن في الجلاء سكن طبيعي، إذ ليس في الجلاء موضع هو أولى بالسكن فيه بالطبع من موضع. وأيضا فإننا نشاهد الأجسام تتحرك بالطبع إلى جهات ما، وتختلف بعد ذلك في السرعة والبطء، فلا يتخلو اختلافها في السرعة والبطء أن يكون إما لأمر في المتحرك منها، أو لأمر في المسافة. أما الأمر الذي في المتحرك فقد يكون لاختلاف قوة ميله. فإن الأزيد في الضل النازل أو الخفة الصاعدة، لقوته أو لزيادة عظمه يسرع، والآنقص يبطئ. وقد يكون لاختلاف شكله. فالشكل مثلا إذا كان مربعا مقطع المسافة بسطحه، لم يكن كمخروط يقطع المسافة برأسه. وكذلك المربع إذا قطع المسافة بزوايته، إذ ذلك يحتاج أن يحرك شيئا أكثر، وهو الذي يلاقيه أولا، وهذا لا يحتاج إلى ذلك فيكون سبب السرعة في كل حال الافتدار على شدة دفع ما يمانع الشيء ويقاومه مقاومة ما وعلى شدة الخرق، فإن الأدفع والأخرق أسرع والأعجز عنهما أبطأ، وهذا لا يتقرر في الجلاء، بل لنترك هذا الوجه، فإنه لا كثير نفع لنا فيما نحاوله منه. وأما الذي يكون من قبل المسافة فهو أنها كلما كانت أرق كان قطعها أسرع وكلما كانت أغلظ كان قطعها أبطأ، وذلك بحسب المتحرك بالطبع الواحد. وبالحكمة السبب فيه الافتدار على مقاومة الدافع الخارق والعجز عنه، فإن الرقيق شديد الافتعال عن الدافع الخارق والغليظ لكثيف شديد المقاومة له. ولذلك ليس نفوذ المتحرك في الهواء كنفوذه في الأرض والحجارة، ونفوذه في الماء بين الأمرين، والرق والغلظ تختلف في الزيادة والقصان، ونحن نتحقق أن السبب في ذلك المقاومة، وكلما قلت المقاومة زادت السرعة، وكلما زادت المقاومة زاد البطء، فيكون المتحرك تختلف سرعته وبطؤه بحسب اختلاف المقاومة. وكلما فرضنا قلة مقاومة وجب أن تكون الحركة أسرع، وكلما فرضنا كثرة مقاومة وجب أن تكون الحركة أبطأ، فإذا تحرك في الجلاء لم يخل إما أن يقطع المسافة الحالية بالحركة في زمان، ولا في زمان، ومحال أن يكون ذلك لافي زمان لأنه يقطع البعض من المسافة قبل قطعه الكل، فيجب أن يكون في زمان، ويكون ذلك

(٣) يمد : مع ساء م .

(٤-٣) فلا يخلو ... أما : ساقطة من ساء م .

(٤) أو لأمر : ولأمر م || أما : وساء م ط .

(٥) أو الخفة : أو في الخفة ط : والخفة م || الصاعدة : الصاعد د .

(٦) فالشكل : والشكل ساء ط م || مقطع : وقطع د ساء ط م || كسروط : لمخروط م .

(٧) وكذلك : أو كذلك ساء || إذ ذلك : أو ذلك م || يحتاج : + إلى ط .

(٨) الافتدار : لاقتداره م || دفع : وقع د .

(١٠) لا كثير : كثير م || فنيا : ساقطة من م || من : ساقطة من ساء م || أرق : أدق م . (١١) كانت : كان ط .

(١٢) شديد : لشديد ط .

(١٣) له : ساقطة من م || ولذلك : وكذلك م || الأرض : الأعراف م .

(١٤) بين : وبين ط || تتحقق : تحقق ط || السبب : الكسب م || وكلما : فكذلك ساء ط م .

(١٧) تحرك : + جسم ط .

(١٨) الكل : لكل ساء ط م || يكون : + ذلك ط .

الزمان نسبة لاهماله إلى زمان الحركة في ملاء مقاوم، ويكون مثل زمان مقاومة لو كانت نسبتها إلى مقاومة الملاء نسبة الزمانين، وأبطأ من زمان مقاوم هي أصغر في النسبة إلى المقاومة المقروضة من نسبة الزمان إلى الزمان. ومحال أن تكون نسبة زمان الحركة حيث لا مقاومة البتة، كنسبة زمان حركة في مقاومة ما، لو صح لها وجود ففضلا عن أن تكون أبطأ من زمان مقاومة أخرى لو توهمت أقل من المقاومة القليلة الأرى، بل يجب أن لا تكون لما توجيه أى مقاومة توهمت موجودة من الزمان نسبة إلى زمان لا مقاومة أصلا، فيجب إذن أن تكون الحركة لا في زمان، ولا ليست في زمان، وهذا محال. ولا يحتاج في بياننا هذا أن نجعل لهذه المقاومة التي على النسبة المذكورة استحقاق وجود أو عدم، لأننا نقول إن زمان هذه الحركة في الخلاء يكون مساويا لزمان حركة في مقاومة ما، لو كانت موجودة. وهذه المقدمة صادقة أو ضحنا صدقها. وكل حركة في الخلاء، فهي حركة في عدم مقاومة. وهذه المقدمة أيضا صادقة. وكل حركة في عدم مقاومة، فليست مساوية البتة لحركة في مقاومة ماعلى نسبة ما. لو كانت موجودة فيلزم من هذه المقدمات أن لا حركة في الخلاء هي مساوية الزمان لزمان حركة في مقاومة ما لو كانت. ويلزم منها ومن الأولى أن لا شيء من الحركات في الخلاء، وهذا خاف.

ومما يمكن أن يقول القائل على هذا إن كل قوة محركة تكون في جسم، فإنها تقتضي بمقدار الجسم في عظمه ومقدارها في شدتها وضعفها، زمانا لو لم تكن مقاومة أصلا، ثم بعد ذلك فقد تزداد الأمانة بحسب زيادة مقاومات ما، وليس يلزم أن تكون كل مقاومة ماثرة في ذلك الجسم، فإنه ليس يلزم إذا كانت مقاومة ما تؤثر أن يكون نصفها يؤثر. ونصف نصفها يؤثر فإنه ليس يلزم إذا كان عدة يحركون ثقلا ويتقلونه أن يكون نصف العدد يحرك شيئا، أو كانت قطرات كثيرة تنقب المقطور عليه ثقبا أن تكون قطرة واحدة تؤثر أثرا، فيجوز أن تكون المقاومة التي زمانها على نسبة زمان مقاومة الخلاء لا تؤثر شيئا، وإنما تؤثر مقاومة أخرى لو كانت موجودة فالجواب عن هذا أننا أخذنا المقاومة على أنها لو كانت موجودة مقاومة مؤثرة، لكن زمانها زمان حركة في لا

(١) نسبة يشبه م || مقاومة م || كانت : كان ط .

(٢) من نسبة : من سا ، م ؛ في ط .

(٣) حركة : الحركة ط .

(٤) أن : ساقطة من ب، د، ط .

(٥) ولا ليست : وليست لام || هذا : + إلى ط .

(٦) حركة (الثانية) : تحرك م .

(٧) مساوية : مساوية ط .

(٨) ما (الأولى) : ساقطة من د، سا || نسبة : ساقطة من د || مساوية : متساوية ط .

(٩) ما : ساقطة من ط || ويلزم : فيلزم || الأول : الأول سا || حركة في الخلاء : ساقطة من ط .

(١٠) يقول : يكون م || هذا : + القول ط . (١١) مقاومات : مقاومة د ؛ مقاسات م .

(١٢) ويتقلونه : ويتقلون سا .

(١٣) التي : ساقطة من م .

(١٤) في لا : لا في ط .

مقاومة. وإنما لم نحتاج أن نقول مقاومة مؤثرة لأن المقاومة إذا قبل إنها غير مؤثرة ، كان كما يقال مقاومة غير مقاومة ، فمعنى المقاومة هو التأثير لا غير .

وهذا التأثير على وجهين : أحدهما الكسر من الحمية ومن قوة الميل ، والثاني ما يظن من إحداث المقاومة سكونا ، فلا تزال تحدث سكونات عن مقاومات متشافة ، لا يحس بأفرادها ، وتحس بالحملة ، كالبطو. وأنت ستعلم بعد أنه ما من تأثير على أحد الوجهين ، إلا وفي طباع المتحرك أن يقبل أقل منه ، لو كان مؤثرا يؤثره. فيجب من ذلك أن تكون بعض تلك المقاومات التي تحدثها طبيعة الجسم ، مساويا في زمانه لغير المقاومة ، وهذا محال. فقد ظهر أنه لا يكون في الخلاء حركة طبيعية البتة ، نقول ولا حركة قسرية ، وذلك أن الحركة القسرية إما أن تكون بمقارنة المحرك أو بمفارقة ، فإن كان بمقارنة المحرك فالمحرك متحرك فهو أيضا إما متحرك عن قاصر ، أو عن نفس أو عن طبع. وإن كان عن قاصر لزم الكلام إلى أن يثنى إلى نفس أو طبيعة. وإن كان عن نفس فالنفس تحرك بإحداث ميل ، لا يختلف أيضا في الشدة والضعف ، حتى أن ذلك ليحس مع التسكين المقاوم للحركة كما يحس في المتحرك طبعاً إذا قووم فمنعت حركته. وذلك الميل يختلف بالقوة والشدة ، ويلزمه ما يلزم الميل الطبيعي وإن كان طبيعياً لزم ما قبل. فإذا كان النفس والطبيعي لا يصح في الخلاء ، لم يصح أن يكون في الخلاء تحريك قاصر يلزم المحرك فيه المتحرك ، وإن كان المحرك يفارق عند إيجاد الحركة فقد يلزمها الاختلاف من جهة ما يتحرك فيه ، ويلزم ما قلنا في الحركة الطبيعية بعينها .

وأيضاً فإن الحركة القسرية المفارقة للمحرك قد تكون موجودة ، وتحريك المحرك قد زال ، ومحال أن يكون ما يتجدد على الاتصال من الحركة موجداً ، وسببه غير موجود ، فيجب أن يكون هناك سبب يستتبع الحركة وأن يكون ذلك السبب موجداً في المتحرك يؤثر فيه . فذلك إما قوة عرضية ارتبكت في المتحرك من المحرك ، كالحرارة في الماء عن النار وإما تأثير مما يلاقى المتحرك مما ينقل فيه ، وهذا التأثير معقول على أحد وجهين : إما أن يكون الجزء الأول من الشيء الذي فيه الحركة ، لما دفعه المحرك بالمتحرك وهو يلاقيه ، دفع ذلك ما يليه ، واستمر

(٢) فمضى : بمعنى سا .

(٤) لا يحس : ولا يحس ط .

(٥) الوجهين : وجهين سا || مؤثراً : ساقطة من ط .

(٦) لتغير : بتغير م . (٧) طبيعية : طبيعة سا || نقول : ونقول سا ، ط ، م || إما : لأم .

(٨) بمقارنة : بمقاومة د || للمحرك : المتحرك د ، سا || كان : كانت م . (١٠) ما : ساقطة من سا ، م .

(١١) حركته : حركة سا ؛ الحركة ط ، م || ويلزمه : ويلزم م || ما يلزم : ما يلزم م .

(١٢) لا يصح : ب أن يكون ط || أن يكون : ساقطة من ط .

(١٣) المحرك (الثانية) : المتحرك ب مع يفارق : مفارق ط .

(١٧) فذلك : بذلك سا .

(١٨) ما ينقل : ما ينقل ط .

(١٩) الذي : ساقطة من د || يلاقيه : ملاقيه ط ، م .

- إلى آخر الأجزاء، وكان هذا المرمى المتقوف موضوعا في ذلك المتوسط، فيلزمه أن يتحرك في ضمان تلك الأجزاء المتدافعة المتحركة أسرع من حركة المرمى الذي دفعه المحرك، لأن ذلك أسهل اندفاعا من هذا المرمى، وإما أن يكون خرق الدافع لذلك الجسم المتوسط بالمدفوع، يلجئ الشيء إلى أن يلتصق، فينعطف من ورائه مجتمعا ويلزم ذلك الاجتماع دفع الجسم إلى قدام. وهذا كله لا يتصور في الخلاء وإنما كانت الأقسام هذه إذ كانت هذه الحركة إما أن تكون عن قوة أو عن جسم يحرك بالملاقاة، والجسم المحرك بالملاقاة إما أن يحرك بأنه يحمل ٥ وإما بأنه يدفع بالملاقاة، وأما الذي يجلب بالملاقاة فتحكمه حكم الحامل، فإن كانت الحركة القسرية في المرمى عن قوة في الخلاء فيجب أن تبقى فلا تقتر البينة ولا تقطع البينة، وذلك لأن القوة إذا وجدت في الجسم فلا يخلو إما أن تبقى وإما أن تعدم. فإن بقيت فالحركة تبقى دائما وإن عدمت أو إن ضعفت فلا يخلو إما أن تكون تعدم أو تضعف عن سبب، أو تعدم أو تضعف لذاتها. والكلام في العدم يعرفك المأخذ في الكلام في الضعف. فنقول: ويستحيل أن تعدم لذاتها فإن ما يستحق العدم لذاته يمتنع وجوده زمانا، وإن خدمت بسبب فلما أن يكون ذلك ١٠ السبب في الجسم المتحرك، أو يكون في غيره فإن كان في الجسم المتحرك وقد كان غير سبب لذلك بالفعل عند أول الحركة، بل كان مغلوبا، ثم صار سببا وغالبا، فلكونه كذلك سبب آخر، والأمر في ذلك يتسلسل إلى غير النهاية. فإن كان السبب خارجا عن الجسم أو كان المعين للسبب الذي في الجسم، فيجب أن يكون الفاعل أو المعين مما يفعل بملاقاة، أو يكون يفعل بغير ملاقات. فإن كان يفعل بملاقاة فهو جسم يلاقى المتحرك فلا يكون في الخلاء المحض هذا السبب، فالحركة القسرية لا تقتر في الخلاء المحض، ولا تقف. وإن كان لا يفعل ١٥ بملاقاة بل يكون شيئا من الأشياء يؤثر على المباشرة، فما باله لم يؤثر في أول الأمر، ويكون الكلام عليه كالكلام في السبب لو كان في الجسم، بل الأولى أن يكون تواتر المقاومات على الاتصال هو الذي يسقط هذه القوة ويفسدها

-
- (١) فيلزمه : ويلزمه سا .
 (٢) خرق : حرف د || بالمندفع : فالندفع ب .
 (٤) إذ : إذا سا || كانت : كان ، د ب ، سا .
 (٥) عن قوة : غير قوة سا ، غير قوته م || المحرك : الذي يحرك ط || إما : فلما ب ، سا .
 (٩) يجلب : يجذب سا ، م || فإن : وإن م .
 (٧-٨) فلا يخلو ... أو إن ضعفت : ساقطة من سا .
 (٨) أو إن ضعفت : أو ضعف سا ، ط . (٩) أو نصف : أو ض د || عن سبب أو تعدم أو نصف : ساقطة من د ||
 أو نصف : وتضعف ط || والكلام : فالكلام ط || في الكلام : ساقطة من م .
 (١٠) ويستحيل : فيستحيل ط || يمتنع : يمنع سا .
 (١٢) وغالبا : غالبا ط || فلكونه : ولكونه سا ، م . || يتسلسل : يتسلسل ب ، د
 (١٣) المعين : الغير سا || السبب : السبب سا || الجسم : خارجا ط .
 (١٤) بملاقاة ... يفعل : ساقطة من م .
 (١٥) فالحركة : والحركة ط || كان : كانت سا ، ط ، م .
 (١٧) كان : كانت سا ، ط ، م .

وهذا لا يمكن إلا أن لا تكون الحركة في الخلاء الصرف . هذا إذا كان سبب الحركة قوة ، فإن كان السبب جسما ملاقيا يحرك على صيدل حمل ووض ، رجح الكلام إلى السبب المقارن ، وقد قيل فيه ما قيل .

فبين أن لحرارة قسرية متفاوتة للمتحرك أو مقارنة إياه في خلاء صرف . فقد وضع بما قلنا إن الخلاء لحرارة فيه لاطبيعية ولا قسرية ، فنقول ولا سكون فيه ، وذلك لأنه كما أن الذي يسكن هو عادم الحركة ومن شأنه أن يتحرك ، كذلك الذي يسكن فيه هو الذي تعدم فيه الحركة ، ومن شأنه أن يتحرك فيه ، والخلاء ليس من شأنه أن يتحرك فيه . وقد بلغ من غلو القائلين بالخلاء في أمره ، أن جعلوا له قوة جاذبة أو محركة ولو بوجه آخر حتى قالوا إن سبب احتباس الماء في الأواني التي تسمى سراقات الماء . وانجذابه في الآلات التي تسمى زراقات الماء إنما هو جذب الخلاء ، وأنه يجذب أول شيء الأكتاف ثم الألف . وقال آخرون : بل الخلاء محرك للأجسام إلى فوق وأنه إذا تخلخل الجسم بكثرة خلاء بداخله صار أخف وأسرع حركة إلى فوق . فنقول لو كان للخلاء قوة جاذبة لما جاز أن يختلف في أجزاء الخلاء بالأشد والأضعف ، إذ سبيل كل جزء جذب من الخلاء سبيل الآخر ، فما كان يجب أن يكون الانجذاب إلى شيء منه أوى من الانجذاب إلى شيء آخر ولا الاحتباس في شيء منه أوى بالاحتباس في شيء منه آخر وسراقة الماء إن كان حابس الماء فيها هو الخلاء الذي امتلأ به فلم إذا خلى من الآلة نزل ، بل كان يجب أن يجس الماء في نفسه ويحفظه ولا يتركه يفارقه ولا يدع الإناء انزدي فيه أن ينزل أيضا لأن ذلك الماء احتبس هناك فيحبس الإناء أيضا . فما يتوعد في إناه يتخلل أخف من الماء ، وكذلك قولهم في رفع الخلاء للأجسام ، فإنه لا يخلو إما أن يكون الخلاء المتخلل لأجزاء الجسم المتخلل ، هو الذي يوجب حركته إلى فوق وموجب الشيء ملازم ذلك الخلاء بلازم المتخلل في حركته فيكون

(١) وهذا لا يمكن : هذا ولا يمكن ط || إلا أن لا تكون الحركة : سابقة من سا || لا تكون : تكون م || هذا : وهذا ط .

(٢) يحرك : يحرك ط ، يحرق م || حمل : + ودفع ط . || المقارن : المفاوق م .

(٣) متفاوتة : متفاوتة ط || إياه : له م || قلنا : قلناه م .

(٤) يسكن : + فيه ط .

(٥) يسكن : يسكن د || الحركة : للحركة ط .

(٦-٥) يتحرك ... ليس من شأنه أن : سابقة من سا .

(٦) جاذبة : خادعة سا .

(٧-٦) ولو يوجه : أو يوجه سا .

(٧) احتباس : انبثا ط || وانجذابه : وانجذابها سا ، م .

(٨) وأنه : فإنه د ، ط ، م . (٩-١٠) وأنه ... إلى فوق : سابقة من د .

(١٠) جاذبة : خادعة سا .

(١١) الانجذاب (الأول) : انجذاب منه م || الانجذاب (الثاني) : انجذاب ط .

(١٢) الاحتباس : الأجسام م || منه آخر : آخر منه ط .

(١٣) امتلأ : امتلأت ط || الآلة : الإناء ط .

(١٤) فيه : سابقة من سا || فيحبس : فيحبس ط .

(١٥) وكذلك : + أيضا سا ، ط ، م || المتخلل : المتخلل به ، المتخلل ط ، م .

مستقلا معه ويحتاج إلى مكان أيضا إذا كان مستقلا ذا بعد متميز في الوضع أو لا يكون ملازما له بل لا يزال يستبدل بحركته خلافا بعد خلافا . فإن كان كذلك فأى خلافا يفرضه يكون ملاقاته له في آن ، وفي الآن لا يحرك شئ شيئا ، وبعد الآن لا يكون ملاقيا فيه ، بل عسى أن يعطيه قوة من شأن تلك القوة أن تبقى فيه وتحركه ، مثلا أن تسخنه أو تؤثر فيه أثرا آخر يبقى فيه . ويكون المحرك ذلك الأثر . يكون كل خلافا جديدا يؤثر فيه من ذلك الأثر ، فلا يزال ذلك الأثر يشتد والحركة تسرع ، إلا أن إيجاب جهة من الخلافا لذلك الأثر أيضا من دون جهة ٥ والخلافا متشابهة لإيجاب مستحيل . ومن العجائب أن يصير انبثاث الخلافا بين أجزاء الملامعوجا حكما في الجملة من الأجزاء ، دون أن يوجب في واحد واحد من الأجزاء ، فإنه محال أن تكون أجزاء منفصلة لا يتحرك واحدا منها عن سبب محرك ، ولكن الجملة تتحرك عنه ، بل من الواجب أن تكون الجملة المركبة عن أجزاء متباينة ومماسمة إنما تنقل لوجود انتقال يحدث في واحد واحد من الأجزاء . فيكون المتخلخل المتباين الأجزاء بالخلافا ، إنما يتحرك عن الخلافا فيبلغ أولا إلى فوق جزء جزء منه ، وكل جزء من تلك الأجزاء لاختلافا فيه إذا أخذنا أبسط ١٠ الأجزاء المتناهية فيه ، فيكون ليس صعوده لانبثاث الخلافا ، بل لأجل إحاطة الخلافا به . فحينئذ يشبه أن يكون إذا اجتمع وكثر لم يفعل عن الخلافا ، وإذا تفرق وصغرت أجزاءه انفعلت أجزاءه الصغار من الخلافا ويرض منه أن يتحرك الكل إلى فوق ، ويكون مع ذلك ليس كل الأجسام تتفعل هذا الانفعال بل أجسام ما لها طبيائع مخصوصة ، وطبيائعها توجب أن تتخلخل هذا التخلخل الكائن بالخلافا ، فتكون حقيقة هذا أن شيئا من الأجسام مقتضى طبيعته أن تتباعد أجزاءه بعضها عن بعض بعدما يفعل حجم ذلك التخلخل وأجسام آخر تقتضي ماهو ٥ أشد من ذلك بعدما . ومن العجائب تصور هرب هذه الأجزاء المتجانسة بعضها عن بعض حتى يتم بينها أبعاد محدودة ، وتكون ذلك الهرب إلى جهات غير محدودة كيف كانت ، فجزء يهرب بالطبع إلى فوق ، وجزء إلى أسفل ، وجزء يمتد ، وجزء يسره ، حتى يحدث التخلخل . فيرى أن كل واحد من هذه الأجزاء يمرض له الهرب أو يكون واحدا قارا مهروبا عنه ، والبواقي هاربة غير قارة . ومن العجائب أن يكون جزء واحد منها لا يهرب والبواقي تهرب وأجزاءها

(١) إذا : إذ ط .

(٢) خلافا (الثالثة) : الخلافا سا ، ط ، م .

(٣) فيه : له ط .

(٤) الأثر : الأثر ط . (هـ) الأثر (الأولى) : الأمر سا ، م || من (الثانية) : ساقطة من ط ، م .

(٥) محرك : متحرك د || عنه : منه ط .

(٦) لوجود : الوجود م .

(٧) المتناهية : المايينة ط . || به : ساقطة من د .

(٨) وكثر : فكبر ط || وإذا : فإذا ط .

(٩) يتحرك : يحرك سا ، م .

(١٠) عن : من ط || يفعل : يقبل ط .

متشابهة ، والخلاء الذى هى فيه متشابه. ومن العجائب أيضا أن يكون جزء واحد يأخذ بمئة، وجزء آخر يأخذ يسرة ، وحكم الجزئين فى الطبيعة واحد ، وما فيه الحركة غير مختلف .

فمن هذه الأشياء تبين أن الخلاء لاعمى له ، وأن هذه الآلاف السراقة والزراقة إنما تكون فيها أمور خارجة عن المجرى الطبيعى ، لأجل امتناع وجود الخلاء ، ووجوب تلازم صفات الأجسام لإعند افتراق تسرى ، يكون مع بدل ملاق ، عوضا عن المفارق بلا زمان يحلوفيه سطح ، عن سطح يلاقه . فإذا كانت صفيحة الماء الذى فى السراقة تلزم بالطبع صفيحة جسم يلاقه كسطح الإصبع ، فيلزم أن يكون عكوسا عن النزول عند احتباس ذلك السطح معوقا عن النزول معه فلزم أن يقف ضرورة ، ولو جاز أن يكون خلاء وافتراق سطوح لاهن بدل لنزل ، ولذلك ما صعب انجذاب الماء فى الزراقة للزوم ما قد نزل من طرفيه للطرف الثانى ، وامتناع الانقطاع فى البين المؤدى إلى وجود الخلاء وطاعة المتصات للمص. ولذلك ما يمكن رفع ثقل كبير بقدر صغير مهندم عليه وأشياء أحر من الحيل العجيبة التى تم بامتناع وجود الخلاء . ١٠

(١) هى فيه : يقر فيه د || متشابه : متشابه ط || يأخذ (الثانية) : سائلة من ط .

(٢) واحد : واحدة ط || مختلف : + فيه ط .

(٣) لاجل امتناع : لامتناع م .

(٤) كانت : كان ب ، د ، سا ، ط || صفيحة : صفيحة ط .

(٥) صفيحة : صفيحة ط || السطح : + لقوته ط + بقوته م .

(٦) معوقا : معوقة ط ؛ سائلة من م || فلزم : فليز ط || وافتراق : وأوراق د .

(٧) ولذلك : وكذلك سا .

(٨) ولذلك : وكذلك سا .

[الفصل التاسع]

ط - فصل

في تحقيق القول في المكان وتنقض حجج مبطليه والمضلين فيه

- فإذا كان المكان هو الذي فيه الجسم وحده ولا يجوز، أن يكون فيه معه جسم غيره، إذ كان مساويا وكان يستجد ويفارق، والواحد منه تتعاقب عليه عدة متمكّنات، وكانت هذه الصفات كلها أو بعضها لا توجد إلا لهيولى أو صورة أو بعد أو سطح ملاق كبريف كان، وجميعها لا توجد في الهيولى ولا في الصورة، والبعد لا وجود له خاليا ولا غير شغال، والسطح غير الخاوى ليس بمكان ولا حاو منه إلا الذي هو نهاية الجسم الشامل. فالمكان هو السطح الذي هو نهاية الجسم الخاوى لا غيره، فهو حاو وفساد ثابت للمتقلات، وبملاؤه المتقل شغلا ويفارقه المتقل بالتقال عنه ويواصله بالتقال إليه، ويستحيل أن يوجد فيه جسمان معا. فقد ظهر وجود المكان وماهيته وقد يتفق أن يكون المكان سطحا واحدا، وقد يتفق أن تكون عدة سطوح يلتئم منها مكان واحد كما للماء في النهر، وقد يتفق أن تكون بعض هذه السطوح متحركة بالعرض وبعضها ساكنة، ويتفق أن تكون كلها متحركة بالدور على المتحرك، والمتحرك ساكن، وربما كان المحيط والمحاط متخالفين المفارقة، كما في كثير من السجاويرات. ويجب أن ننظر هذا إذا كان ماء مثلا في جرة وفي وسط الماء شيء آخر يحيط به الماء، وقد علمنا أن مكان الماء هو السطح المقعر من الجرة، فهل هو وحده مكانه، أو هو السطح المحدب الظاهر من الجسم الموجود في الماء مجموعين

(٢) فصل : فصل ٩ ب : الفصل التاسع م .

(٣) في المكان : في ماهية المكان ط . (٤) والمضلين : والمبطلين سا .

(٥) كان مساويا : هو صدر ط : ب : د ، ط .

(٦) متمكّنات : متمكّنات ط .

(٧) هيولى : الهيولى م .

(٨) غير : الغير ب ، د ، سا د ط .

(٩) ثابت : وثابت ط || وبملاؤه المتقل : ساقطة من د .

(١٢) متحركة (الأولى) : متحركا م || ساكنة : ساكنام .

(١٣) المتحرك : ب عليه ط || والمتحرك : ب عليه د ، ط || المحيط : المحيط د .

(١٤) هذا : هنا ط || وفي : في د .

(١٥) أوهو : أم هو م .

مكان الماء كما لو كان الماء على شكل محيط به سطح مقعر وسطحان آخران على هذه الصورة ،
 لم يكن السطح المقعر من المحيط به وحده مكانه ، بل جملة السطوح التي تلاق جميع جهاته فيشبه أن تكون
 جملة السطوح التي تلاق الماء من جميع جهاته مقعرا من البحرة ومعدبا من الجسم الذي في داخل الماء هو المكان
 له ، لكن ههنا شيء واحد ليس هناك ، وهو أن المقعر من الشكل الذي صورناه ليس يحيط به وحده ، بل إنما تحيط
 به السطوح الجملة كسطح واحد ، وهناك ليس الأمر كذلك ، بل بالمقعر كفاية في الإحاطة به ، كان السطح المذهب
 أولم يكن ، وهناك أيضا سطحان متباينان ليس يأتلف منهما شيء واحد ، يكون مكانا ، وأما في هذا الشكل فإنه
 يأتلف من جملة السطوح الملاقية سطح واحد يلاق سطحا واحدا ، فيشبه أن يكون حيث يحصل من الجملة
 واحد . فإن الجملة تكون مكانا واحدا وتكون الأجزاء أجزاء المكان ، ولا يكون شيء منها مكانا للكل وحيث
 لا يحصل لا يكون . وأما حجج نفاة المكان ، فالحجة الأولى يقال عليها إن المكان عرض ، ويجوز أن يشتق منه الاسم
 لما هو عرض فيه ، لكنه لم يشتق لأنه لم يوقف عليه بالتعارف ومثل هذا كثير . وإذا اشتق فلا يجب أن يكون ذلك الاسم
 هو لفظ المتمكن ، فإن المتمكن مشتق من التمكّن وليس التمكن ، هو كون الشيء ذا عرض هو مكان لشيء ،
 ويجوز أن يكون في الشيء عرض ويشق منه الاسم لغيره كالولادة فهي في الوالد ، والعلم فهو في العالم ، ويشق منه
 للمعلوم الاسم ، وليس العلم فيه ، فيجوز أن يشتق من المكان اسم المتمكن ، ولا يكون المكان فيه ، بل هو في المكان .
 ولكن كون الجسم محيطا بجسم آخر حتى يكون سطحه الباطن مكانا له هو معنى معقول يجوز أن يشتق منه
 اسم لذلك المحيط لو كان اشتق له منه مصدر ، والمكان ليس بمصدر ، فلم يتفق أن يشتق منه على هذه الجهة مصدر
 فليس يجب من هذا أن لا يكون المكان عرضا .

وأما التشكيك الثاني فالجواب عنه أن المكان ليس بجسم ولا مطابقا للجسم ، بل يحيطا به بمعنى أنه منطبق
 على نهايته انطباقا أوليا . وقولنا إن المكان مساو للمتمكن قول مجازي ، أريد به كون المكان مخصوصا بالمتمكن

(٢) : ≡ : س ، ط ، ساقطة من د ، م .

(٢) ه : ساقطة من م .

(٣) جهاته : ساقطة من س .

(٥) الجملة : والجملة ط || بالمقعر : المقعر م || في الإحاطة : بالإحاطة د .

(٧) حيث : بحيث ط || الجملة : + سطح ط .

(٩) لا يحصل : لا يصح م || عرض فيه : فيه عرض ط .

(١١) التمكن : التمكن م || كون : أن م || لشيء : الشيء ط .

(١٢) ويشق (الأولى) : فيشتق د ؛ قد يشتق ط || الوالد : + ويشق منه المولود الاسم ، ولا في الولادة فيه ط .

(١٣) بل هو في المكان : ساقطة من س .

(١٤) له : ساقطة من س .

(١٥) له منه : منه له ط ، م || فلم : ولم د ، س ، ط ، م .

(١٧) التشكيك : التشكيك س ، م .

(١٨) نهايته : نهايته ط || مجازي : تجلّفى ط || مخصوصا : + ه ، م .

فيخيل أنه مساو له بالحقيقة وليس كذلك، بل مساو لنهايته بالحقيقة، وهو مخصوص به بالحقيقة. إذ لا يجوز أن يكون في باطن النهاية الحأوية جسم غير الجسم الذي يساوي نهايته الظاهرة تلك النهاية. وإذا لم يكن ماقيل من مطابقة المكان ومساواته للمتضمن واجبا تسليسه ولا أوليا بينا بنفسه لا يحتاج أن يدل عليه لم يكن التشكيك لازما، وأما التشكيك الثالث، فإما كان يلزم لو قلنا: إن كل انتقال كيف كان، بالذات أو بالعرض، يوجب أن يثبت المكان. ونحن لا نقول ذلك، بل نقول إن انتقال الشيء بالذات، وهو أن يفارق كل ما يحصره ويحيط به مفارقة عن ذاته لا بسبب ملزوم، هو مفارق بذاته، وهو الذي يجب أن يكون مثبثا للمكان. وأما السطح والخط والنقطة فلأنها تلزم ما هي معه من الجسم ولا تفارقه البتة. لكن الجسم قد يفارق كل مامعه وعنده، وكل ما يطيف به فيلزم أن يكون الخط قد فارق خطا، والسطح سطحا، فلو كان الخط والسطح والنقطة مما يجوز أن تفارق بذاتها وتتحرك بنفسها لكان الحكم ماقيل. وأما قولهم: إن النقطة عدم فيه نظر وموضعه الخاص به غير هذا الموضع ولا تعلق له بعلم الشك، فقد ينحل دونه.

١٠

وأما التشكيك الرابع فإما كان يلزم لو كان صحيحا أن كل مالا بد منه فهو علة. وليس كذلك، فإنه لا بد أيضا للعة من المعلول ومن لوازم المعلول وليس علا، كما لا بد للمعلول من العلة ومن لوازم العلة التي ليست بعلة، وليس شيء منها بعة للعة، بل العلة هي التي لا بد منها، وهو لذاته لا لغيره أقدم فالمكان من الأمور التي لا بد منها للحركة، وليس أقدم من الحركة بالعلة، بل عساه أن يكون أقدم منه بالطبع، حتى أنه إن كانت نقلة كان مكان، وليس إذا كان مكان كانت نقلة لكن هذا التقدم غير تقدم العلية، بل يجب أن يكون الشيء مع وجود هذا مفيدا لوجود المعلول، حتى يكون علة، وهذا إنما يتحقق لك في صناعة أخرى فيجوز أن يكون المكان أمرا أهم من الحركة، لازما للحركة، وليس بعة وأيضا فإن كون الحركة موجودة في المتحرك، لا يمنع أن يكون المكان أيضا علة عنصرية لها، فكثير من الأمور يتعلق بموضوعين عند كثير من الناس، والحركة معارضة ما،

(١) تلك : لتلك ط || ماقيل : + حقا د .

(٢) مطابقة : مطابقة ط || بينا : ساطعة من م || لا يحتاج : + إل ط .

(٣) التشكيك : التشكيك ب . (٤) التشكيك : التشكيك ب .

(٥) ما يحصره : ما يحصره د ، م .

(٦) هو : وهو م || وهو : هو ط || مثبثا : ميثام .

(٧) وكل ما : وكلما ط .

(٨) وتتحرك بنفسها : وتحركة نفسها ب ؛ وتحركة نفسها د ، سا ، م .

(٩) يحل : حل ط || فقه م .

(١٠) التشكيك : التشكيك ط || وليس : وليس م .

(١١) وهو لذاته لا لغيره : وهي لذاتها لا لغيرها ط ، م || فالمكان : بالمكان سا . (١٢) منها : فيه سا ، ط .

(١٣) كانت : كان سا ، ط .

(١٤) الحركة (الأولى) : الحركة ط .

(١٥) لها : له سا .

فلا يبعد أن تتعلق بالمقارن والمفارق، على أنهما كلاهما موضوعان. فتكون الحركة، وجوده في المتحرك وفي المكان، فإن بطل هذا يطل ببيان آخر، لأنفس صحة وجود الحركة في المتحرك. وبالحيلة المكان أمر لازم لموضوع الحركة فإن موضوع الحركة من حيث هو بالفعل موضوع الحركة بالفعل، أى من حيث هو بالفعل جازب عليه ان تحرك لامن حيث هو بالفعل موجود فيه الحركة فقط هو في مكان لا محالة، وإن كان كونه في مكان ليس بعلة له فالمكان لازم لعلّة الحركة العنصرية.

وأما التشكيك الخامس فلإما يصحح أو كان التامى الذى في المكان يجب أن يلزم مكانا واحدا، وأما إذا كان دائما يستبدل مكانا بعد مكان فإما يستبدل كما بعد كم، فليس ما قبل بواجب. فلنبتل الآن حجج المخطئين في ماهيته. فأما قياس من قال إن المكان يتعاقب عليه والهيوى تتعاقب عليه، فقد علم أنه غير منتج، اللهم إلا أن يقال وكل ما يتعاقب عليه مكان فلا تسلم حينئذ، لأن المكان هو بعض ما يتعاقب عليه وهو الذى يتعاقب فيه الأجسام بالحصول فيه. وكذلك ما قبل إن المكان أول حاو ومحدد فهو الصورة وذلك أنه ليس المكان كل أول حاو، بل الذى يحوى شيئا مفارقا، وأيضا الصورة لا تحوى شيئا، لأن الهوى منفصل عن الحاوى، والهيوى لا تنفصل عن الصورة. وأيضا فإن المحدد إن عني به الطرف الذى به يتحدد الشيء، فليس بمشهور أن المكان بهذه الصفة. وأما أنه غير حق فقد بان، وأما المحدد الذى يرا د به الحاوى فهو اسم مرادف للحاوى، ومعناه معناه، وأيضا المكان حار للمتمكن ومحدده، والمتمكن جسم والصورة تحوى المادة لأجسامها فيها. وأما الحجة التى لأصحاب البعد المبنية على وجود البسيط مستبدلا، والمتمكن غير مستبدل مكانه، وليس هناك شيء يبق ثابت إلا البعد فنقول: إنا لانسام إن المتمكن غير مستبدل مكانه، بل هو مستبدل بمكانه إلا أنه ليس بمتحرك ولا ساكن أما أنه ليس بساكن. فلأنه أبس عندنا في مكان واحد زمان، اللهم إلا أن يعنى بالساكن لا ملبا، بل الذى لا يتبدل نسبيته من أمور ثابتة فيكون ساكنا بهذا المعنى، والذى لو خلى وحاله وترك عليه مكانه، حفظ ذلك المكان ولم يستبدل به من نفسه، كان حافظا لمكان واحد ونحن لانريد الآن بالساكن، لا الأول ولا هذا فإن أردنا أعدد المعنيين كان

(٢) من ... أى : ساقطة من ب .

(٣-٤) جازب ... بالفعل : ساقطة من د .

(٥) العنصرية : ساقطة من م .

(٦) التشكيك : التشكيك ب ... د ، د ، د ، د ، م .

(٨) فأما : وأما ط || يتعاقب : معاقب د ، د || تتعاقب : متعاقب د || عليه (الثانية) : عليها ط .

(٩) وكل ما : فكل ما ب ، د || فيه : عليه ط .

(١٠) وذلك : ولذلك د || محد : محدود م || أنه : لأنه ط .

(١١) منفصل : يتفصل م .

(١٢) مستبدلا : متبدلا د ، د ، م || مكانه : مكانهم م .

(١٣) يمكنه : لأن المكان ليس هو الطرف المحدد بل السطح الحاوى ط .

(١٤) عليه : ساقطة من م .

(١٥) كان : وكان م ، فكان ط .

ساكننا ، وأما أنه ليس بمتحرك فلأنه ليس مبدأ الاستبدال منه ، والمتحرك بالحقيقة هو الذى مبدأ الاستبدال منه ، وهو الذى الكمالات الأولى لما بالقوة فيه من نفسه حتى أنه لو كان سائر الأشياء عنده بمحالاتها كان حاله يتغير ، أخص لو كانت الأمور المحيطة والمقارنة إياه ثابتة كما هى لا يعرض لها عارض ، كان الذى عرض له تبدل نسيته فيها . وأما هذا فليس كذلك . فليس بواجب أن يكون الجسم لا محالة ساكنًا أو متحركًا ، فإن للجسم أحوالًا لا يكون فيها ساكنًا ولا متحركًا فى المكان . من ذلك أن لا يكون له مكان ، ومن ذلك أن يكون له مكان ولكن ليس له ذلك المكان بعينه فى زمان ولا هو المبدأ فى مفارقتة ، ومن ذلك أن يكون له مكان وهو له بعينه زمانًا ، ولكن أخذناه فيه لافى زمان ، بل من حيث هو فى آن الجسم حينئذ لا ساكنًا ولا متحركًا .

- وأما ما ذكر من حديث التحليل ، فإن التحليل ليس على وجه الذى ذكره بل التحليل هو أفراد واحد واحد من أجزاء الشئ الموجودية . فإن التحليل يدل على الميوى بأنه يبرهن أن هنالك صورة ، وأنها لا تقوم بذاتها بل لها مادة فيبرهن أن فى هذا الشئ الآن صورة ومادة . وأما البعد الذى يدعونه فهو فى شئ ليس ثبوته على هذا التقييل ١٠ وذلك لأن البعد إنما يثبت فى الوهم عند رفع المتمكن وإعدامه ، فعسى إذا رفع المتمكن راعدهم وأجب أن يثبت فى الوهم بعد . وأما المادة فلأنما يوجب إثبات الصورة لا توهم رفعها ، اللهم إلا أن يعنى بالرفع معنى آخر ، فتكون المغالطة واقعة باسرها الاسم ، وذلك لأن الرفع يعنى به توهم الشئ معدوما ، وهذا التوهم فى الصورة يوجب بالحقيقة إبطال المادة لإثباتها ، وفى المتمكن لا يوجب لإبطال البعد ولا إثباته . أما أنه لا يوجب لإبطال البعد فقد استغفينا عنه ، إذ الخصم لا يقول به . وأما إثباته فلأن نفس إبطال المتمكن وحده لا يوجب ذلك مالم يضاف إليه حفظ ١٥ الأجسام المطيعة به موجودة على أحوالها . وأما إن كان جسم واحد فقط وتوهم معدوما ، فليس يجب من توهم عدمه القول ببعد ، لولا توهم عدمه لما قيل به ، بل التوهم يقع التخييل فى إثبات فضاء غير متناه دائما كان جسم فرفته أولم ترفعه . وأما وجوب بعد مامعين التقدير ، فلأنما يكون فى الوهم تبعًا لعدم جسم بشرط حفظ الأجسام المطيعة به ، التى كانت تقدر البعد المحسود ، ولولا التقدير لما احتيج إلى إعدام جسم فى تخيل البعد .

(٢) أنه : سابقة من سا || حاله : له سائلة ط .

(٣) والمقارنة : أو المقارنة د ، ط ، م .

(٤) فليس (الثانية) : سابقة من م .

(٨) ماذكر : ماذكروا ط || حديث : حدث سا || ذكرنا : ذكرنا سا ٢ .

(٩) يبرهن : يبرهن ط .

(١٠) فيبرهن : فيبرهن ط ، م .

(١١) وإعدامه : وإعدامها ط || وأعدم : وأعدم م .

(١٣) الرفع : الرفع م .

(١٦) من توهم : وتوهم سا .

(١٨) فرفته : فرفته سا .

(١٩) المطيعة : المطيعة د || احتيج : احتج ط || تخيل : تخيل سا .

ومع هذا كله فلنسلم أن هذا البعد مفترض عند الوهم إذ أعدم جسم أو أجسام، فما يدريه أن هذا التوهم ليس فاسدا، حتى لا يكون تابعه محالا؟ وهل صحيح أن هذا الفرض ممكن حتى يكون ما يتبعه غير محال؟ فعسى أن يقتضى هذا القائل بأن الوهم عليه وأن كل ما يوجبه الوهم واجب. وليس الأمر كذلك، فكثير من الأحوال الموجودة تخالف للموهوم. وبالحملة يجب أن نرجع إلى ابتداء الكلام، فنقول: إن التحليل تمييز لأشياء صح وجودها في المجتمع، ولكنها مختلطة عند العقل، فيفصل بعضها من بعض بقوته وبحدده أو يكون بعضها يدل على وجود الأمر فإذا تأمل حال بعضها انتقل منه إلى الآخر، ويكون الرفع حينئذ بمعنى الترك له والإعراض عنه إلى آخر لا بمعنى الإعدام.

وأما الحجة التي بعد هذا، فجوهاها أن قول هذا القائل: إن الجسم يقتضى المكان لا يسطحه بل بجسميته، إن عني به أن الجسم يسطحه وحده لا يكون في مكان، بل إنما يكون في المكان بجسميته، أو عني أنه لأنه جسم يصاح أن يكون في مكان، فالقول حق، وليس يلزم منه أن يكون مكانه جسما، فإنه ليس يجب إذا كان أمر يقتضى حكما ما أو إضافة إلى شيء ما بسبب وصف له: أن يكون المقتضى بذلك الوصف: فليس إذا كان الجسم يحتاج إلى مباد لكونه جسما لا لكونه موجودا، يجب أن تكون مبادله أيضا أجساما، إذ كان العرض يحتاج إلى موضوع لكونه عرضا أن يكون موضوعه عرضا. وأما إن عني به أن كل بعد من جسميته يقتضى بعدا يكون فيه فهو مصادرة على المطلوب الأول، وبالحملة أنه ليس إذا كان بجسميته يقتضى المكان يجب أن يلاقى بجميع جسميته المكان، كما أنه لو كان بجسميته يقتضى الحواي، فليس يلزم أن يكون بجميع جسميته يلاقى الحواي. وبالحملة فإنه غير مسلم أن الجسم يقتضى لجسميته مكانا إلا مقدار ما يسلم أنه بجسميته يقتضى

(١) فلنسلم: لـ سـ مـ د، ب، سا.

(٢) بأن: + كل د || عليه: محكم ط.

(٣) الموجودة: الموجود سا، ط، م. || تمييز: تمييز ط، م.

(٤) فيفصل: فيفصل ط || من: من سا || ويحده: وكده ط.

(٥) الآخر: الآخر د، ط || له: ساقطة من سا.

(٦) الإعدام: الأعل ط.

(٧) بعد هذا: بعد هام || القائل: القائل م.

(٨) يسطحه: يسطحه سا || مكان: المكان ط || في (الثانية): ساقطة من سا.

(٩) منه: ساقطة من م || فإنه: وإـ م || أمر: الأمر م.

(١٠) ما (الأول والثانية): ساقطة من ط || بسبب: إما بسبب ط.

(١١) لا لكونه: لا لكونه د، ط || إذ: إذا د، أو سا، ط، م.

(١٢) جسمية: جسمية ط.

(١٣) حل: عن ط || بجسمية: بجسمية ط || أن: + يكون ط.

(١٤) جسمية (الأول): بجسمية ط || بجسمية: بجسمية ط || جسمية (الثانية): جسمية ط.

(١٥) لجسمية: بجسمية ب || مقدار: بمقدار ط || ما يسلم: لا يسلم م || بجسمية: لجسمية م.

حاويا. ومعنى القولين جميعا، إن جملة الجسم المأخوذ كشيء واحد يوصف بأنه في مكان أو في حاو، وليس كون الشيء بكليته في شيء هو كونه ملاقيه بكليته، فإنا نقول: إن جميع هذا الماء وجملته في هذه الجرة، ولانعنى به أن جملته ملاقيه للجرة.

وأما الحجة التي بعد هذه المبينة على مساواة المكان والتمكن فقد فرغ عن جوابها.

- وَأما التي بعد تلك فهي مبينة على أن المكان لا يتحرك، والمسلم أن المكان لا يتحرك بذاته، وأما أنه لا يتحرك لا بالذات ولا بالعرض فذلك غير مسلم ولا مشهود. فإن الجمهور لا يأتون أن يتحرك مكان الشيء، فإنهم يرون الجرة مكانا ويجوزون لا محالة حركتها.

- وأما الحجة التي بعد هذه، فهي أول شيء مبينة على عادات الجمهور، وذلك ليس بحجة في الأمور العقلية. وثانيا أنه لا يمنع العامة أن تقول إن البعد المقطوع في الجرة فارغ ومملو، كذلك لا يمنع أن تقول: إن البسيط المقعر الذي في الجرة فارغ ومملو. على أن تفهم العامة المعنيين جميعا فإنهم لا فتوى لهم في لفظ لا يمر العادة بفهم معناه محصلا وبشبه أن يكونوا إلى أن يطلقوا ذلك في البسيط المقعر، أسرع منهم إلى غير ذلك. وذلك لأن المملو في عرفهم هو الذي يحيط بشيء مصمت في ضمنه، حتى يلاقيه من كل جهة، ألا ترى أنهم يقولون فيها بينهم إن الجرة مملوءة والزرق مملو، ولا يعرفون حال البعد الذي يدعونه في داخل الجرة، بل يصفون الخاوي بهذه الصفة، والخواوي أشبهه بالبسيط منه بالبعد فإن البعد لا يحيط بشيء، بل ربما أحاط به ما يملؤه إن كان موجودا. فلذلك نجد العامة لا يحاشون أن يقولوا إن الجرة مملوءة، وربما توقعوا عن أن يقولوا: إن البعد الباطن مملو والجرة اسم الجوهر الخرف المعمول على شكل البسيط الباطن المحيط. ولو كان البسيط يقوم بنفسه لكان مقام هذه الجرة ولكنوا يقولون في البسيط ما يقولونه في الجرة. فقد بان أنهم إذا قالوا: إن الجرة فارغة ومملوءة وجعلوا ذلك كقولهم: مكان مافارغ أو مملو، ذهبوا إلى المحيط. نعم إنما يمتنعون أن يقولوا في البسيط المطلق:

- (١) إن : وإن ط || الجسم : الاسم ط .
(٢) لا يتحرك .. المكان : ساقطة من سا .
(٣) حركتها : حركته سا ط ، م .
(٤) يمد هذه : يمد هذه سا ط ، م هذه ط || أول : أولا ط .
(٥) كا : ساقطة من م || البعد : الجهد ب || فارغ ومملو : فارغ ط || مملو وفارغ م || لا يمنع : لا يمنعا ط || نقول : يقولوا ط || إن : + المقطوع في الجرة مملو إلى م .
(٦) فإنهم : فإنه ط || لم : ساقطة من سا || لم : ساقطة من م .
(٧) يكونوا : يكون ط || في : ساقطة من سا .
(٨) مصمت : مصمت ب ، م ؛ مصمت سا .
(٩) يمد : يمد ط .
(١٠) عن أن : بأن ط . (١١) الخرف : ساقطة من سا .
(١٢) إذا : إذ ط || إن : ساقطة من ط .
(١٣) إنما : ولأن م .

إنه فارغ وملو، لأن البسيط المطلق ليس هو المكان، بل المكان بسيط بشرط الإحاطة . وإذا جعل بدل البسيط المطلق بسيط بهذه الصفة، لم يتحاشوا عن ذلك .

وأما الحجة التي بعد هذه فبناها على أن يصير المكان بعدا يجعل لكل جسم مكانا . وهو أمر صواب واجب وهذا التصويب شهوة من الشهوات، فإنه إن لم يكن واجبا أن يكون كل جسم في مكان وجوبا في نفسه، كان معينا في إيجابه سعيًا باطلا، وعسى أن يكون الأجسام لبعض الأجزاء أن لا يكون في مكان، وإن كان واجبا لم يحتج إن تدبير منا ولو كانت هذه المقضية صحيحة، وهو أن كل جسم في مكان، ولم يمكن أن يوجد لكل جسم حاد أو شيء من الأشياء المتوهمة مكانا غير البعد المقطوع، وكان البعد المقطوع موجودا، كانت الحاجة تمسنا إلى أن نقول بأن البعد ممكن. وأما وليس شيء من ذلك واجبا أشد تحريفا في أن تتمحل حيلة، فيكون لنا أن نجعل كل جسم في مكان، ولنسلم أيضا أن كل جسم في مكان، فليس يجب أن يكون ذلك المكان هو البعد فإنه يجوز أن يكون هذا المعنى ليس يمكن لكنه لازم للمكان وعام لكل جسم عموم المكان. فإن عني بهذا القول إنه يكون أشبه برأى الجمهور، وأن كل جسم في مكان، فليس ذلك حجة، فإن نسبة هذا الرأي إلى الجمهور والذين هم العامة من حيث لا يعتقدون مذهبا يذهبون إليه، بل يعملون ويقولون على مائ المشهور أو الوهم، كنسبة رأى آخر إليهم، وهو أن كل موجود في مكان، وأنه يشار إليه . وهذا الرأيان يتساويان في أن العامة تتصرف عنهما بتبصير وتعريف يرد عليهم بعد انقطة العقلية والوهمية . وقد عرفناك أحوال هذه المقدمات حيث تكسنا في المنطق، وبيننا أنها وهميات دون عقلية، ولا يجب أن يلتفت إليها على أن حكمهم أن كل جسم في مكان ليس في تأكيد حكمهم في أن كل موجود إليه إشارة ولهيز، ولا وهم يفهمون من التمكن غير ما يفهم من الوضع: ثم لو كان هذا أيضا حقا، لما وجب على ما بيننا أن يكون ماقالوه حقا، وكان يجوز أن يكون المكان أمرا غير البعد وكل واحد منهما بما يوجد لكل جسم، فلا يكون وجود البعد ملاقيا لكل جسم دليلا على أنه مكان له إذ كان يجوز أن يكون شيئان موجودين لكل جسم وأحدهما دون الآخر ممكن.

(١) وإذا : فلذا م .

(٢) بعدا يجعل : بعد الجعل ط .

(٣) التصويب : التصوب ط .

(٤) معينا : سعيًا ط : شيئًا م || الأجسام .. واجبا : ساقطة من ط .

(٥) صحيحه : وانسمة ط ، م || وهو : وهي م || يمكن : يمكن م .

(٦) واجبا : ساقطة من سا || تحريفنا : تحريفا ط || فيكون : ليكون سا ، ط || لنا : إنما سا .

(٧) وأن : أن ط .

(٨) والذين : الذين ط || المشهور : المشهور ط .

(٩) وأنه : بأنه د ، سا .

(١٠) عرفناك : عرفنا سا ، م .

(١١) عقلية : عقليات ط .

(١٢) حيز : غير م . (١٣) ثم : بأنه ط .

(١٤) كان : ساقطة من ط || موجودين : موجودان م .

وأما الحجة التي بعد هذه ، فليعلم أن طلب النهاية على وجهين : طلب ممكن ، وطلب محال . فأما الطلب المحال فهو أن يكون ذو الحجم يطلب أن يدخل بمجمعه سطحا ونهاية جسم ، والطلب الممكن يطلب أن يلائقه ملاقة محاط به محيط . وهذا المعنى يتحقق مع وضع النهاية مكانا ، ثم ليس إذا لم يطلب النهاية ، وجب أن يطلب ترتيبا في أبعاد مرتبة ، بل وربما طلب ترتيبا في الوضع فقط من غير حاجة أن يكون كل وضع في بعد ، بل على أن يكون كل وضع هو نسبة ما بين جسم وجسم آخر تليه في جهة ، ولا أبعاد إلا أبعاد الأجسام المتتالية .

فأما حجج أصحاب الخلاء فالجواب عن المبني منها على التخلخل والتكثف أن التكثف على وجهين : تكثف باجتماع الأجزاء المنبثقة في هواء يتخللها بأن يخرج الهواء عن الخلخل فتقوم الأجزاء مقامه من غير أن يكون هناك خلاء معه ، ويقابله تخلخل وتكثف يكون لأبأن الأجزاء المنفرقة اجتمعت ، بل بأن المادة نفسها تقل حجما أصغر تارة وحجما أكبر أخرى ، إذ كان كلاهما أمرين عارضين له ، ليس أحدهما أولى به من الآخر . فإذا قيل حجما أصغر قيل إنه تكثف ، ولقابله تخلخل . وهذا أمرتين في صناعة أخرى ، وإن لم يبين في هذا الوضع لم يضرب ، إذ تكون غاية ذلك أن هذا القسم يبطل ويبقى ، ذلك القسم الذي أجيب عنه ، وأما حديث إناء الرماذ فهو كذب صرف ، ولو كان ذلك صحيحا كان الإناء كله خاليا لا رماذ فيه أصلا . وأما حديث الزرق والشراب فيجوز أن يكون المقدار الذي للزرق لا يظهر تفاوته في الحب حسا ، ويجوز أن يكون الشراب فيعصر فيخرج منه بخارا وهواء فيصير أصغر ، ويجوز أن يصغر بتكثف طبيعي أو قسري على ما تعلمه . وأما حديث النامى ، فإن الغذاء ينفذ بقوته بين مياسين من أجزاء الأعضاء ويحركهما بالتجميد فيسكن بينهما فينفسح الجسم ، ولو كان الغذاء إنما ينفذ في الخلاء لكان الجسم في حال دخوله وقبله حجما واحدا لا زائدا . وأما حديث القارورة فإن الجواب عن ذلك مبنى على المذكور في التخلخل والتكثف وهو أنه من الجائز أن يكون الجسم يستفيد حجما أصغر ،

(١) فأما : وأما ط .

(٢) يطلب (الثانية) : أن يطلب ط ، ساقطة من د .

(٣) محاط به محيط : محاط لمحيط ؛ محاط بالمحيط ط .

(٤) مرتبة : مترتبة ط .

(٥) فأما : وأما ط ، م || عن : على ط || أن التكثف : ساقطة من ط ، م .

(٦) باجتماع : اجتماع م .

(٧) خلاء : الخلاء ط || تخلخل : تخلل سا .

(٨) به : ساقطة من م .

(٩) فإذا : إذا ط || تكثف : متكثف ط || ولقابله : ولقابله ط || تخلخل : متخلخل ط || وإن : فإن د ، ط ، م || بين

بعض م .

(١٠) غاية : ساقطة من م || القسم (الثانية) : الجسم م .

(١١) حسا : حسنا || بخارا : بخار م

(١٢) وهواء : أو هواء ؛ + فيصغر ط || أصغر : + حاشية ط || حديث : حديثا ط || الغذاء : + إنما ط .

(١٣) من : من ط || ويحركهما بالتجميد : يحركها التجميد سا || فيسكن : ليسكن ط || فينفسح : فيفسح ط .

(١٤) فإن الجواب : فالجواب ط .

وحجمها أكبر ، وأن يكون من ذلك ماهو طبيعي ومنه ماهو قسرى . فكما أنه يجوز أن يسخن ويرد ويكون منه ماهو طبيعي ومنه ماهو قسرى ، فكذلك الحال في العظم والصغر . وإذا كان هذا جائزا لم يكن كل انتقاص جزء من جسم يوجب أن يبقى الباقي على حجمه الأول ، حتى يكون إذا أُنْجِزَ من هواء مائى للقارورة يجب أن يبقى الباقي على حجمه فيكون ماوراءه خلأ ، وإذا لم يجب هذا لم يجب تلك الحجة ، وإذا كان خلافه جائزا فجائزا أن يكون الهواء بطبعه يقتضى حجما . ثم إنه يضطر في حال إلى أن يصير أعظم بأن يقطع منه جزء بالقسر من غير أن يجعل له إلى استخلاف جسم بدل مايقطع منه وفي حجمه سبيل . وإذا كان اقتطاع ذلك الجزء منه لا يمكن أو ينسبط انبساطا يصير الباقي في حجمه الأول لامتناع وقوع الخلاء ووجوب الماء ، وكان هذا الانبساط ممكنا وكان للقاسر قوة تتحوج إلى خروج هذا الممكن إلى الفعل يجلبه إياه في جهة ولزوم سطحه لما يليه في جهة ، وذلك بسط منه وتنظيم إياه بالقسر ، أطاع القاسر فانبسط انبساطا عظيما ، وصار بعض ماانبسط واقفا خارج القارورة وهو المصوص ، وبقي الباقي ملء القارورة ضرورة قد ملأها منبسطا لضرورة الجذب الماص بقدر القارورة . فلذا زال ذلك المص ، وجاز أن يرجع إلى قوامه الأول بأن يجلب ماء أو هواء إلى شغل المكان الذى يتحرك عنه متقلبا ، عاد إلى قوامه . ونحن إذا تفحصنا في القارورة ، ثم كبيناها على الماء ، خرجت منها ربح كثيرة يقيق منها الماء ، ثم عاد الماء فدخل فيها ، فيعلم أنا قد أدخلنا فيها بالقسر شيئا لاحتالة ، ولما زال القسر خرج . وذلك لا يخلو إما أن يكون دخول الأذخلاء بالقسر هو بنفوذ في الخلاء ، أو يكون على سبيل التكاثف من الموجود الذى كان فيه حتى حصل للمدخل بالقسر مكان ، ويكون ذلك التكاثف على سبيل الكاثف الذى نقوله نحن . ونرى أن القسرى منه أن يعود إلى الطبيعى عند زوال القاسر . فإن كان على سبيل نفوذ في الخلاء حتى حصل في ذلك المكان منه ، وليس ذلك المكان له بقسرى ولا مفضا بل جسم هو أى يملؤه فينتفخ عنه ويدفعه ، ولأن طبيعة

(١) ماهو قسرى : مقسرى م .

(٢) فكذلك : وكذلك سا || كل : ساقطة من سا .

(٣) يكون : ساقطة من سا ، ط ، م .

(٤) الباقي : ساقطة من ب ، د || حجمه : + الأول ط || تلك : + نى سا || وإذا : فإذا ط . (٥-٤) جائزا لهجائزا : جائز د .

(٦) له : ساقطة من م || وإذا : فإذا سا ، ط ، م .

(٨) القاسر : القاسر سا ، م || قوة : قوما سا || ولزوم : لزوم سا .

(٨-٩) ولزوم ... جهة : ساقطة من د .

(٩) واقفا : واقفا د ، ط || ملء : ملء د سا ، ط : + ملء ط .

(١٠) قد : وقد ط || لضرورة : بضرورة سا . (١٠-١١) بقدر القارورة : ساقطة من سا .

(١١) قوامه : + الأول ط . (١٢) كبيناها : أكبيناها سا .

(١٣) يقيق : ينبسط ط || منها : منه ب ، د ، سا ، ط || الماء (الثانية) : ساقطة من م .

(١٤) الذى : ساقطة من ب ، د ، سا ، ط || حصل : يتصل م . || كان فيه ... سبيل التكاثف : ساقطة من سا .

(١٦) القسرى : القسرى د ط || الطبيعى : طبيعى ط .

(١٧) مفضا : مفضا ط || هوائى : هو إلى ط .

الهواء أن ينزل مستغلا عن خلاه يحصل فيه نزولاً متقدماً في الماء ، فينبغي أن لا يحتاج الهواء إلى أن يفارقه ويتخلص عنه . فإن كان الخلاه هو الذي يأباه ، فلم لا يأتي الهواء الآخر ، وإن كان الماء يأباه فلم إذا أحكم المص ثم ترك حتى يخرج من الهواء مامن شأنه أن يخرج ، وكب سرهما على الماء ، دخله الماء ، فإن كان الخلاه يأبى أن يشغله الهواء ويدفعه فلا يأتي يجلب الماء أولى ، فلمل الخلاه يفيض الهواء بطبيعته ، ويجذب الماء فلم يترك الماء المنقوش في الهواء الشاغل لخلل الهواء الحالية ينزل ، وإن كان ثقله يغلب جذب ذلك الخلاه ، فلم ثقل الماء المكب عليه .
القارورة لا يغلب الخلاه ، بل ينجذب ، وإمساك الثقيل المشتمل عليه أصعب من إثالة الثقيل المبين . فإذا استبان استحالة هذا القسم ، بئى أن السبب فيه التجاء الهواء إلى حجم أصغر للانضغاط ، فإذا زال انبسط إلى حجمه ، ولأجل أن هناك سببا آخر يقتضى حجما أكبر وهو التسخن والتلطيف ، بقسر تحريك النفخ إن كان ممنوعا عن مقتضاه بالضغط الذى يكتفه أشد من تلطف هذا ، وقد زال العائق ، فاقضى السخونة العارضة أن يصير الهواء أعظم حجما من الحجم الذى كان قبل النفخ ، ومن أجل أن تلك السخونة عرضية بهذا ، وتزول ، وينقبض الهواء إلى الحجم الذى اقتضته طبيعته لو لم تكن تلك السخونة ، فيعود الماء فيدخل لاستحالة وقوع الخلاه . فلهذا ما شاهدنا من أن المنفوخ بالقوة أولا يتحقق منه هواء يخرج ، ثم يأخذ في جذب الماء إلى نفسه ، كما لو سد قم القارورة بأصبع وسخت بنار حارة لا تكسرها ، ثم أكبت على الماء ، عرض أولا يتحقق ثم امتصاص منها للماء .

وأما الجواب عن الحجة التى بعد هذه ، فناسب لهذا الجواب ، وذلك لأن المتحرك يدفع ما يليه من قدام من الهواء ، ويمتد ذلك إلى حيث لا يطعم فيه الهواء المتقدم للدفع ، فيتلبذ الموج بين المندفع وغير المندفع ، ويضطر إلى قبول حجم أصغر ، وما خلفه يكون بالعكس ، فيكون بعضه ينجذب معه ، وبعضه يعصى فلا ينجذب فيتخلخل

(١) متلفا : متلفا ط .

(٢) عنه : منه ط // فإن : وإن ط // لا يأتي .. فلم : ساقطة من ط // أحكم : حكم ط ، م .

(٣-٤) فإن كان ... الله : ساقطة من م .

(٥) جلب الماء : + ويكون ط // بطبيعته : طبيعته ما ؛ عليه ط .

(٦) لخلل : خل تقلخل م // الحالية : + أن ط // جذب : حدث د // المكب : المكوب ط ، م .

(٧) ينجذب : يحدث د // أصعب : أسهل م // من إثالة : وإثالة ما // المبين : البائن ط .

(٨) فيه : + هو ط // الهواء : ساقطة من ما // انبسط : انبساط م .

(٩) إن : ساقطة من ما .

(١٠) يكتفه : يكتفه ما .

(١١) اقتضته : اقتضاه د ، م ، ط . // لاستحالة : الاستحالة ط // وقروح : وجود م .

(١٢) يتحقق : يتحقق م // بأصعب : أصعب م .

(١٣) أكبت : كبت ط ؛ كبت م // حل : حلها م .

(١٤) هذه : + الحجة ط .

(١٥) حيث : حين ، مع ، ما // الدفع : ساقطة من م // الموج : الموج ط // وغير المتلف : ساقطة من م .

(١٦) فلا ينجذب : ولا ينجذب ط .

ما بينهما إلى حجم أكبر ، يحدث من ذلك وقوف معتدل عند قوام معتدل ؛ فليكتفنا هذا القدر من الكلام في المكان ، ولتتكلم الآن في الزمان .

[الفصل العاشر]

ي - فصل

في ابتداء القول في الزمان واختلاف الناس فيه ومناقضة المخطئين فيه

إن النظر في أمر الزمان مناسب للنظر في أمر المكان ، لأنه من الأمور التي تلزم كل حركة ، والحال في اختلاف الناس في وجوده وماهيته كالحال في المكان . فمن الناس من نفي أن يكون للزمان وجود البتة ، ومنهم من جعل له وجودا لآجل أنه في الأعيان الخارجية البتة بوجه من الوجوه ، بل على أنه أمر متوهم ، ومنهم من جعل له وجودا لآجل أنه أمر واحد في نفسه ، بل على أنه نسبة ماعلى جهة ما لأمر أنها كانت إلى أمور أنها كانت . فقال إن الزمان هو مجموع أوقات ، والوقت عرض حادث يعرض وجوده عرض آخر مع وجوده محصور ، فهو وقت للآخر أي عرض حادث كان ، ومنهم من جعل للزمان وجودا وحقيقة قائمة ، فمنهم من جعله جوهرًا قائمًا بذاته . فأما من نفي وجود الزمان ، فقد تعلق بشكوك من ذلك أن الزمان إن كان موجودا ، فأما أن يكون شيئًا منقسمًا ، أو يكون شيئًا غير منقسم ، فإن كان غير منقسم فمستحيل أن يكون منه سنون وشهور وساعات وماض ومستقبل

(١) عند قوام معتدل : ساقطة من د || فليكتفنا : فليكتفنا ط || المكان : ساقطة من سا .

(٢) ولتتكلم : فلتتكلم سا ، ط ، م .

(٣) فصل : فصل ب ؛ الفصل العاشر م .

(٤) الزمان : الزمان م .

(٥) وجود الآجل أنه : وجود لإلاسا ؛ وجودا لإلاجل أنه ط || الخارجية : الخارجية د ، ط || متوهم : يتوهم م .

(٦) لآجل : لإلاجل ط || لأمر : الأمور ط .

(٧) يعرض : يفرض ط ؛ + علم || محصور : + بل مع طوع الشمس ط .

(٨) ومنهم : منهم م || فأما : أما د .

(٩) أن (الأول) : ساقطة من د .

(١٠) فمستحيل : فمستحيل ط || سنون : سنين ب ، د || وماض : وماضي ب ، د ، د .

- وإن كان متقسما ، فلما أن يكون موجودا بجميع أقسامه أو ببعضها . فلأن كان موجودا بجميع أقسامه ، وجب أن يكون الماضي والمستقبل منه موجودين معا . وإن كان بعض أقسامه موجودا وبعضها معدوما ، فلا يخلو إما أن تكون القسمة التي تعتبر لإياها تعتبر واقعة على سبيل الحاضر والمستقبل والماضي ، أو واقعة على سبيل الساعات والأيام وما أشبه ذلك . فأما الماضي والمستقبل فكل واحد منهما باتفاق من مثبتي الزمان مع موم ، وأما الحاضر فلأن كان متقسما وجبت المسألة بعينها ، وإن كان غير متقسم كان الأمر الذي يسمونه آنا ، وليس بزمان . ومع ذلك فإنه لا يجوز أن يوجد بالفعل ، ولو وجد بالفعل لم يخل إما أن يبقى وإما أن يعدم ، فلأن بقي كان منه شيء متقدما وشيء متأخرا ولم يكن كله آنا وكان الماضي والمستقبل معا في آن واحد ، وهذا محال ، وإن عدم لم يخل إما أن يعدم في آن يليه لازمان بينهما ، وإما أن يعدم في آن بينه وبينه زمان ، فلأن عدم في آن بينه وبين زمان لزم أن يبقى زمانا وقد أبطلنا ذلك ، وإن عدم في آن يليه كان الآن بلى الآن على الاتصال من غير تحلل زمان بينهما ، وهذا مما يمنعه ميثو الزمان . ثم بالجملة كيف يكون للزمان وجود ، وكل زمان يفرضه فقد يتحدد عند فرضه بآتين : آن ماض ، وآن هو بالقياس إلى الماضي مستقبل . وعلى كل حال لا يصح أن يوجد معا ، بل يكون أحدهما معلوما ، وإذا كان معلوما فكيف يصح وجود ما يحتاج إلى طرف هو معلوم فكيف يكون للشيء طرف هو معلوم . وبالجملة كيف يكون شيء وأصلا بين معلوم وموجود .

- فهذه هي الشبه القوية التي يتعلق بها من ينفي الزمان . ويقولون أيضا : إنه إن كان لا بد للحركة في أن تكون حركة من أن يكون لها زمان ، وليس يحتاج هذه الحركة في أن تكون حركة إلى أن يكون جسم آخر يتحرك أيضا غير جسمها ، بل ربما احتيج إلى ذلك في بعض الأمور ، لا أن تكون حركة ، بل لأن موجودها يحتاج في أن يتحرك إلى أن يتحرك ، وهذا ليس من شرط الحركة بما هي حركة ولا من لوازمها . فإذا كان كذلك فآية حركة فرضتها موجودة ، يلزمها من حيث هي حركة أن يكون لها زمان ، ولا يلزمها من حيث هي حركة أن

(١) أو ببعضها : أو ببعضها ط ، م .

(٢) معا : + وهذا محال ط || وبعضها : وبعضه م .

(٣) واقعة : مائة ط || والماضي : ساقطة من سا .

(٤) فأما : وأما سا || فكل : وكل د .

(٥) آنا : آنا م .

(٦) فإنه : ساقطة من ط || ولو وجد : فلو وجد د .

(٧) آنا : آنا م || وهذا : هذا ط .

(٨) ما : ما هـ .

(٩) وكل زمان : ساقطة من سا || يفرضه : تعرضه ط .

(١٠) كل : ساقطة من م || يكون : ساقطة من سا .

(١١) كيف : فكيف ط .

(١٢) ينفي : نفي ط .

(١٣) فلذا : وإذا ط || فآية : فآي سا .

تكون هناك حركة أخرى . وإذا كان كذلك ، كان كل حركة مستتعبة زمانا على حدة غير موقوف على حركة أخرى ، كما يستتبع مكانا على حدة ، ولا يكون لها زمان واحد إلا على نحو ما يكون لها مكان واحد أى الواحد بالعموم . وليس كلامنا في ذلك ، فإذا كانت الحركات معا كانت أزمنتنا لا محالة معا ، ولا يخلو إما أن تكون معيتها في المكان أو في الموضوع أو في الشرف أو في الطبع أو في شئ آخر ، غير المعية في الزمان . لكن جميع وجوه «معا» لا يمنع أن يكون بعضها قبل وبعضها بعد أى بعضها يكون موجودا وبعضها معلوما . فبقى أن تكون معيتها المعية التي بالزمان ، والمعية التي بالزمان هي أن تكون أشياء كثيرة في زمان واحد أو في آن واحد وطرف زمان واحد فيجب من ذلك أن تكون للأزمنة الكثيرة زمان واحد ويكرر الكلام في جميع ذلك الزمان معها في هذا المعنى كان الكلام في التي هي مجموعة فيه ، فيلزم أن تكون أزمنة بلا نهاية . وعندكم أن الأزمنة تتبع الحركات . فيلزم أن تكون حركات لانهاية لها معا ، فيلزم أن تكون متحركات لانهاية لها معا ، فيلزم أن تكون أجسام لانهاية لها معا . وهذا من المستحيل الذي يدفعونه ويمتنون وجوده . فمن جهة هذه الشكوك ووجوب أن يكون للزمان وجود اضطرب كثير من الناس إلى أن جعل للزمان نحواً من الوجود آخر وهو الوجود الذي يكون في التوهم . والأور التي من شأنها أن توجد في التوهم ، هي الأمور التي تلحق المعاني إذا عقلت ونوسب بينها ، فتحدث هناك صور نسب إنما وجودها في الوهم فقط ، فحصلوا الزمان شيئاً ينطبع في الذهن من نسبة المتحرك إلى طرق مسافته اللذين هو يقرب أحدهما بالفعل وليس يقرب الآخر بالفعل إذ في حصوله هناك لا يصح مع حصوله ههنا في الأعيان . لكن يصح في النفس فإنه يوجد في النفس تصورهما وتصور الوسطة بينهما معا فلا يكون في الأعيان أمر موجود يصل بينهما ، ويكون في التوهم أمر ينطبع في الذهن ، إن بين وجوده ههنا وبين وجوده هناك شيئاً في مثله يقطع هذه المسافة بهذه السرعة أو البطء التي لهذه الحركات أو لهذا العدد من الحركات والسكونات المركبة فيكون

- (١) مستتعبة : مستتبعها ساء ط ، م .
- (٢) الواحد : واحد م .
- (٣) وبعضها : والبعض به ، د ساء ؛ وبعض م || معلوما : معلوم م .
- (٤) والمعية التي بالزمان : ساقطة من ساء م || أو في آن : وآن ط ؛ أو في م || هو : وهو د .
- (٥) للأزمنة : الأزمنة ساء .
- (٦) فيلزم (الأولى) : فيلزم ط || تكون : ساقطة من ساء .
- (٧) أجسام : أجساما ط .
- (٨) جهة : وجود ط .
- (٩) الوجود (الثانية) : ساقطة من م .
- (١٠) هي : ساقطة من م .
- (١١) المتحرك : المتحرك م || اللذين : اللذين به .
- (١٢) لا يصح : لا يوجد ساء م || لكن : ولكن ط ، م .
- (١٣) يصح : ساقطة من ساء || فلا يكون : ولا يكون ط ، م .
- (١٤) وبين وجوده : ووجود د ساء . || شيئاً : شيء به ، د ساء .
- (١٥) المسافة بهذه : ساقطة من م || التي : اللذين ط ؛ التي م . || المركبة : المركبة ط ، م .

هذا تقديرا لتلك الحركة لا وجود له، لكن اللعن يوقفه في نفسه لحصول أطراف الحركة فيه بالفعل معا، مثل ما أن الحمل والوضع والمقدمة وما جرى هذا المجرى أشياء يقضى بها اللعن على الأمور المعقولة، ومناسبات بينها، ولا يكون في الأمور الموجودة شئ منها :

- وقالت الطائفة التي ذكرناها بديا : إن الزمان ليس إلا مجموع أوقات ، فلذلك إذا رتبت أوقاتا متتالية وجمعناها ، لم تشكل أن مجموعها الزمان . وإذا كان كذلك ، فإذا عرفنا الأوقات عرفنا الزمان ، وليس الوقت إلا ما يوجب الوقت ، وهو أن يعين مبدءا عارض يعرض ، فنقول مثلا : يكون كذا بعد يومين ، معناه أنه يكون مع طلوع الشمس بعد طلوعين ، فيكون الوقت طلوع للشمس ، ولو جعل بدله : قنوم زيد لصلح في ذلك صلوح طلوع الشمس ، فلذن إنما صار طلوع الشمس وقتا يمتنع القائل إياه ، ولو شاء لجعل غيره وقتا . إلا أن طلوع الشمس قد كان أم وأعرف وأشهر ، ولذلك اختير ذلك وما يجرى مجراه للتوقيت . فالزمان هو جملة أمور هي أوقات مؤقتة . أو من شأنها أن تجعل أوقاتا مؤقتة ، قالوا : وإن الزمان على غير هذا الوجه لا وجود له ، يعرف ذلك من الشكوك المذكورة . وقالت طائفة : إن الزمان جوهر أزلي وكيف لا يكون جوهرًا وهو واجب الوجود ، فإن وجوب وجوده بحيث لا يحتاج فيه إلى إثبات بدليل ، بل كلما حاولت أن ترفع الزمان وجب أن تثبت الزمان ، لأنك ترفعه قبل شئ وبعد شئ ، ومهما فعلت ذلك فقد أوجدت مع رفعه قبلية وبعدية فتكون قد أثبتت الزمان مع رفعه ، إذ القبلية والبعدية التي تكون على هذه الصورة لا تكون إلا الزمان أو بزمان . فالزمان واجب الوجود وما كان واجب الوجود فلا يجوز أن يرفع وجوده ، ومالا يجوز أن يرفع وجوده فليس يعرض ١٥ وما كان موجودا وليس يعرض فهو جوهر ، وإذا كان جوهرًا واجب الوجود فهو جوهر أزلي . قالوا : وإذا كان واجب الوجود استحال أن يتعلق وجوده بالحركة ، فجائز أن يوجد الزمان ، وأن لم توجد الحركة ، فالزمان عندهم نارة يوجد مع الحركة فيقدر الحركة نارة مجرّدا فحينئذ يسمى دهرًا .

فهذه هي الشكوك المذكورة في أمر الزمان ، والأولى بنا أن ندل أولا على نحو وجود الزمان وعلى ماهيته ،

-
- (١) حصول : بحصول ما .
(٢) بينها : منها م .
(٣) طلوعين : طلق من ط .
(٤) ولذلك : وكذلك ما || مجراه للتوقيت : مجرى التوقيت م .
(٥) قالوا : وقالوا ط || وإن : إن ط .
(٦) الزمان : ساقطة من د .
(٧) ديه : أو بدس ، ط ، م || قبلية وبعدية : قبلية أو بعدية ما ، م ؛ قبلية أو بعديته ط . (٨) الزمان : الزمان م ||
إذ : إذا ط . (٩) واجب : أو واجب ط || ومالا يجوز أن يرفع وجوده : ساقطة من م .
(١٠) جوهر (الأولى) : + قالوا ط ، م || أو وجود : + قالوا ما .
(١١) فحينئذ يسمى : ينفى حينئذ ط ؛ حينئذ يسمى م .
(١٢) نحو : ساقطة من ما .

بأن نجعل الطريق إلى وجوده من ماهيته . ثم نذكر على هذه الشبه فصلهما . ونقول : إن اللذين أثبتوا وجود الزمان معنى واحدا فقد اختلفوا أيضا ، فهمم من جعل الحركة زمانا ، ومنهم من جعل حركة الفلك زمانا هون سائر الحركات ، ومنهم من جعل عودة الفلك زمانا أى دورة واحدة ، ومنهم من جعل نفس الفلك زمانا . فأما اللذين جعلوا الحركة نفسها زمانا ، فقالوا : إن الحركة من بين مائتنا هذه من الموجودات هى التى تشتمل على شئ ماض وشئ مستقبل وفى طبيعتها أن يكون لها دائما جزعان بهذه الصفة ، وما كان بهذه الصفة فهو الزمان • قالوا : ونحن إنما نظن أنه كان زمان ، إذا أحسننا بحركة ، حتى أن المريض والمغمى يستطيلان زمانا يستقصره المتأدى فى البطر لرسوخ الحركات المقاسات فى ذكر هذين ، وانعماها من ذكر المتطهى عنها بالبطر والقبطة . ومن لا يشعر بالحركة لا يشعر بالزمان ، كأصحاب الكهف فلأنهم لم يشعروا بالحركات التى بين أن ابتداء لقائهم أنفسهم للاستراحة بالنوم ، وأن انتباههم لم يعلموا أنهم زادوا على يوم واحد ، فقد حكى المعلم الأول أيضا أن قوما من المتألمين عرض لهم شبيه بذلك وبدل التاريخ على أنهم كانوا قبل أصحاب الكهف . ١٠

فهذه هى الأحوال السالفة قبل نضج الحكمة فى أمر الزمان ، وكلها غير صحيح . أما أن الحركة ليست زمانا فلأنه قد يكون حركة أسرع وحركة أبطأ ، ولا يكون زمان أسرع من زمان وأبطأ ، بل أقصر وأطول ، وقد يكون حركتان معا ولا يكون زمانان معا . وأنت تعلم أنه قد تحصل حركتان مختلفتان معا فى زمان واحد وزمانهما لا يختلف ، والحركة فصولها غير فصول الزمان ، والأمور المنسوبة إلى الزمان مثل هو ذى ونعته ، والآن وآتيا ليست هى من ذات الحركة فى شئ ، والزمان به ليع أن يؤخذ فى حد الحركة السريعة جزءا من الفصل ، والحركة لا تصلح أن تؤخذ كذلك بل تؤخذ على أنها جزء متقدم . فإنه يصلح أن يقال : إن السريع هو الذى يقطع مسافة أطول فى زمان أقصر ، ولا يصح أن يقال فى حركة أقصر . وحكم الحركة الأولى الفلكية هذا الحكم بعينه ، فلأنها يصلح

(١) الشبه : الشبه ط || ونقول : فنقول م .

(٥) شئ : ساقطة من د . || زمان : خبران ط .

(٦) قالوا : وقالوا ط || ونحن : نحن ط || زمان : زمانا ط || أحسننا : أحسننا ، ط ، م || يستقصره : يقتصره ط .

(٧) المقاسات : المقاساة ب ، ساء بالمقاسات ط || المتطهى : المتطهى ب ، د || بالبطر : بالنظر م .

(٨) بالمركة لا يشعر : ساقطة من ط .

(٩) فقد : وقد ساء أو قد ط .

(١٠) شبيه : شبيه م .

(١٢) زمان (الأول) : زمانا ط ، حركة م || وأبطأ : إلا أبطأ ط .

(١٣) مختلفتان : مختلفتان م .

(١٤) فصولها : فصولها م || ذى : ذام ، مثل ذى د || ونعته : أو بعته ط .

(١٥) يؤخذ : يؤخذ م .

(١٦) تؤخذ (الأول والثانية) : ويريد ساء م

(١٧) ولا يصلح : ولا يصلح ط || فى حركة : ساقطة من ساء || أقصر ... يصلح : ساقطة من ساء .

أن يقال فيها إنها أسرع الحركات ، لأنها تقطع مع قطع الحركة الأخرى أعظم مع مافي هذا مما نتكلم فيه بعد .
وهذه المعية تدل على أمر غير الحركتين ، بل تدل على معنى ينسبان كلتاها إليه ويتساويان فيه ويختلفان في المسافة .
وذلك المعنى ليس ذات أحدهما ، لأن الثاني لا يشارك الآخر في ذاته ويشاركه في الأمر الذي هما فيه معا

- ويمكن من هذا الموضع أن يظهر فساد قول من جعل الأوقات أعراضا تثبت لأغراض ، وذلك لأنهم
لا يجعلون نفس ذلك العرض الحادث من حيث هو حركة أوسكون أو سواد أو بياض أو غير ذلك وقتا ، ولكن
يضطرون إلى أن يقولوا إنه يصير وقتا بالتوقيت ، ويضطرون إلى أن يكون التوقيت يقرن وجود شيء آخر
مع وجوده . وهذا الاقتراح وهذه المعية يفهم منها ضرورة معنى غير معنى كل واحد من العرضين ، وكل مقترنين
يقترنان في شيء وكل معين فهما في أمر مامعا ، فإذا كان وجودهما معا أو وجود واحد منهما مؤقنا بأنه مع وجود
الآخر ، فاللهو من المعية هو أمر مالا محالة ليس هو مفهوم أحدهما ، وهذه المعية مقابلة لمعنى أن لو تقدم أحدهما
أو تأخر . وهذا الشيء الذي فيه المعية هو الوقت الذي يجمع الأمرين . فكل واحد منهما يمكن أن يحل دالا عليه ،
كما لو كان غير ذلك الأمر مما يقع في ذلك الوقت ، ولو كان ذلك الأمر في نفسه وقتا لكان إذا بقي مدة وهو واحد بعينه
وجب أن تكون مدة البقاء وابتدائها وقتا واحدا بعينه . ونحن نعلم أن الوقت المؤقت هو حدين متقدم وتأخر
وأن المتقدم والتأخر بما هو متقدم وتأخر لا يختلف ، وبما هو حركة أو سكون أو غير ذلك يختلف . فليس كونه
عرضا ككونه حركة أو سكونا ، هو كونه متقدما أو متأخرا أو معا ، بل حقيقة التقدم والتأخر والمعية أمر
آخر ، هو حال الزمان .

وأما الحجة التي اعتمدها جاعلو الزمان حركة ، فهي مبنية على مقدمة غير مسلمة وذلك قولهم : إن كل
ما يقتضي أن يكون في طبيعته شيء ماض وشئ مستقبل فهو زمان ، فإن هذا غير مسلم ، فإن كثيرا مما ليس بزمان

(٢) فيه : + ما ط .

(٣) ما : وهما ط .

(٤) الموضع : الوضع ط || قول : ساقطة من سا .

(٥) العرض : ساقطة من ط || سكون : كون ب ، د ، سا ، م || أو سواد : أو فساد م .

(٦) يقولوا إلى أن : ساقطة من سا || يقترن : قترين سا ط ؛ تقدير م .

(٧) الاقتران : الإقتران ط ؛ الاقتران م || معنى (الثانية) : ساقطة من م || مقترنين : مقترنين د ، سا ، م .

(٨) يقترنان : يقترنان د ، سا || فهما : فهما سا || منبأ : منبأ ط || يأنه : فإنه سا .

(٩) فاللهو : باللهو م .

(١٠) فيه : منه سا || الذي (الثانية) : ساقطة من م || فكل : وكل د ، م || يمكن : ساقطة من د .

(١١) الأمر : الأمر ط .

(١٢) وابتدائها : ابتدائها ط .

(١٣) فليس : ساقطة من م .

(١٤) هو : وهو ط .

(١٥) فإن هذا : لهذا م || بزمان : زمان سا .

هو ماضٍ ومستقبل ، وهو كالطوفان والقيامة ، بل يجب أن يكون مع هذا شرط آخر ، وهو أن يكون للذاته ما هو بحيث منه الشيء الذي هو نفس الماضي أو نفس المستقبل حتى تكون طبيعته الأمر الذي إذا قيس إلى أمر آخر كان للذاته حينئذ ماضياً أو مستقبلاً . والحركة إذا مضت لم يكن نفس وجودها حركة هي أنها ماضية ، بل تكون قد قارنت الماضي ، ولذلك يصح أن يقال : حركة في زمان ماضٍ ، ولا يجوز أن يقال حركة في حركة ماضية ، اللهم إلا أن يعنى في جملة الحركات الماضية ، وليس قصدنا هذا بل أن يكون الشيء مطابقاً لوجود ذلك الذي هو فيه .

وأما القائلون بأن الزمان هو دورة واحدة من الفلك ، فنبين إحاطته بأن كل جزء زمان ، زمان وجزء الدورة ليس دورة . وأبعد من هذا كله ظن من ظن أن الزمان هو الفلك بقياس من موجبتين في الشكل الثاني ، على أن إحدى المقدمتين فيه كاذبة وهي قوله وكل جسم في فلك ، فإنه ليس كذلك ، بل الحق إن كل جسم ليس بفلك هو في فلك . وأما الذي في الزمان فاعلم هو كل جسم مطلقاً فإن الفلك نفسه أيضاً في زمان على النحو الذي تكون الأجسام في الزمان عليه :

وإذ قد أشرنا إلى المذهب الباطلة في ماهية الزمان ، فحقيق بنا أن نشير إلى ماهية الزمان ، فيتضح لنا من هناك وجوده ويتضح حل الشبه المذكورة في وجوده .

(٢) طبيعته : طبيعة ما .

(٣) أنها : أنه د . (٤) وللك : وكلك ما ، م .

(٨) دورة : بدورة ط || موجبتين : موجبتين ما . || الشكل : السطر ما .

(١٠) في (الثانية) : ساقطة من ما || الزمان : ساقطة من د ، ما .

(١٢) فيتضح : ثم يتضح ط .

(١٣) حل : حال د ، ما || الشبه : الشبهة ط .

[الفصل الحادى عشر]

لد - فصل

فى تحقيق ماهية الزمان وانباتها

نفقول : إن من البين الواضح أنه قد يجوز أن يبتدئ متحركان بالحركة وينتھيا معا، وأحدهما يقطع مسافة أقل والآخر مسافة أكثر، إما لاختلاف البطء والسرعة، أو لثفاوت عدد السكونات المتخللة، كما يراه قوم ويجوز أن يبتدئ الثانى ويقطعا مسافتين متساويتين لكن أحدهما يقبى إلى آخر المسافة والآخر لم ينته وذلك للاختلاف المذكور، ويكون فى كل حال من الأحوال من مبتدأ كل حركة إلى متنها إما مكان قطع تلك المسافة بعينها بتلك الحركة المعينة السرعة والبطء، والمعينة التركيب مع السكون، وإمكان قطع أعظم من تلك المسافة، بالأسرع منها أو الأقل مخالطة سكونات، وإمكان قطع أقل منها بالأبطأ من تلك أو الأكثر مخالطة سكونات، وإن ذلك لا يجوز أن يتخلل البتة، فقد ثبت بين المبدأ والمنتھى إمكان محدود بالقياس إلى الحركة وإلى السرعة : ١٠ وإذا فرضنا نصف تلك المسافة وفرضنا السرعة بعينها والبطء بعينها كان إمكان آخر بين ابتداء تلك المسافة ومنتھى نصفها إنما يمكن فيه قطع النصف بثلث السرعة والبطء، وكذلك بين هذا المنتھى والنصف المفروض الآن وبين المنتھى الأول، فيكون الإمكان إلى النصف ومن النصف يتساويان، فكل واحد منهما نصف الإمكان المفروض أولا، فيكون الإمكان المفروض أولا منقسما .

(١) فصل : فصل ثاب : الفصل الحادى عشر م .

(٤) فنقول : نقول د، م || قد : ساقطة من ط .

(٥) لاختلاف : الاختلاف م || أو لثفاوت : وإما لثفاوت ساء ط، م .

(٦) والآخر : + بعد د، ساء ط، م .

(٧) مبتدأ : مبدء ط .

(٨) والمعينة : أو المعينة د، ساء ط .

(٩) أو الأقل : والأقل ساء، م || منها : ساقطة من ساء || أو الأكثر : والأكثر ساء، م .

(١١) والبطء : أو البطء ط || إمكان : المبدأ والمنتھى م .

(١١-١٢) بعينه والبطء : ساقطة من ساء .

(١٢) يمكن : يمكن م || بذلك : بذلك م || والبطء : وذلك البطء م || النصف : ساقطة من م .

(١٣) يتساويان : يتساويان ب، د، ساء : متساويين م || فكل : وكل د، ط، م .

(١٤) الإمكان (الاول) : لإمكان د || فيكون : فيكون م .

ولا عليك الآن أن يجعل هذا المتحرك شيئاً متحركاً بالحقيقة في المكان أو جزءه يفرضه لتحرك بالوضع يشبه المتحرك في المكان، فإنه يفارق مسافة إلى مسافة بمماسات متصلة، أو موازاة إلى موازاة بموازيات متصلة. يسمى ما يقطعه مسافة كيف كان، فليس يختلف لذلك حكم فيما نحن بسبيله فنقول: إن هذا الإمكان قد صبح أنه منقسم، وكل منقسم فمقدار أو ذو مقدار، فهذا الإمكان لا يعبر عن مقدار، فلا يخلو أن يكون مقداره مقدار المسافة أو مقدار آخر. ولو كان مقدار المسافة لكانت المتساويات في المسافة متساوية في هذا الإمكان، لكن ليس كذلك فهو إذن مقدار آخر. فلما أن يكون مقدار المتحرك أو لا يكون، لكنه ليس مقدار المتحرك، والإمكان المتحرك الأعظم أعظم في هذا المقدار، وليس كذلك، فهو إذن غير مقدار المسافة وغير مقدار المتحرك، ومن المعلوم أن الحركة ليست نفسها ذات هو المقدار نفسه، ولا السرعة والبطء ذلك. إذ الحركات في أنها حركات تتفق في الحركية. وتتفق في السرعة والبطء وتختلف في هذا المقدار. وربما اختلفت الحركة في السرعة والبطء وانفقت في هذا المقدار، فقد ثبت وجود مقدار لإمكان وقوع الحركات بين المتقدم والمتأخر وقوعاً يقتضي مسافات معدودة ليس بمقدار المتحرك ولا المسافة ولا نفس الحركة. وهذا المقدار ليس يجوز أن يكون قائماً بنفسه. وكيف يكون قائماً بنفسه وهو منقسم مع مقدره، وكل منقسم فاسد، فهو في موضوع أو ذو موضوع. فهذا المقدار هو متعلق بموضوع ولا يجوز أن يكون موضوعه الأول مادة المتحرك لما يبيانه فإنه إن كان مقدار مادة بلا واسطة لكانت المادة تصير به أعظم أو أصغر. فإذا هو في الموضوع بواسطة هيئة أخرى، ولا يجوز أن يكون بواسطة هيئة قارة كالبياض والسواد، وإلا لكان مقدار تلك الهيئة في المادة يحصل في المادة مقداراً ثابتاً قاراً. فبقي أن يكون مقدار هيئة غير قارة، وهي الحركة من مكان إلى مكان أو من وضع إلى وضع بينهما مسافة تجري عليها الحركة الوضعية، وهذا هو الذي نسميه الزمان.

وأنت تعلم أن الحركة يلحقها أن تنقسم إلى متقدم ومتأخر، وإنما يوجد فيها المتقدم ما يكون منها في المتقدم

(١-٢) أو جزء.... المكان : سائلة من م.

(٢) يفارق : يفارق ط.

(٤) مقدار : مقدار د || ذو : كيف سا .

(٥) الإمكان : المكان م .

(٦) لكن : ولكن ط || فلما : ولما د، سا || أو لا يكون.... المتحرك : سائلة من م .

(٨) نفسها : نفسها ط؛ سائلة من م || إذ : أن م .

(٩) الحركية : الحركة ط، م || اختلفت : اختلف ط، م || الحركة في السرعة : السرعة في الحركة سا || والبطء : سائلة من

سا، ط، م .

(١٠) فقد : وقد م || إمكان : الإمكان د، م || معدومة : معدومة ط .

(١١) المسافة : المسافات ط || وكيف : فكيف د، م .

(١٢) فهو : سائلة من م .

(١٣) إذ : لو ب || د || مقدار : مقداره ط . (١٤) أو أصغر : وأصغر ط .

(١٥) مقدار : مقداره ط . (١٦) هيئة : هيئة ط || غير : سائلة من ب .

(١٨) المتقدم (الثانية) : المتقدم ط .

- من المسافة ، والتأخر ما يكون منها في التأخر من المسافة . لكنه يتبع ذلك أن المتقدم للحركة لا يوجد مع المتأخر منها ، كما يوجد المتقدم والتأخر في المسافة معا ، ولا يجوز أن يصير ما هو مطابق المتقدم من الحركة في المسافة متأخرا ولا الذي هو مطابق المتأخر منها مقدما ، كما يجوز في المسافة ، فيكون المتقدم والتأخر في الحركة خاصية تلحقهما من جهة ماها للحركة ، ليس من جهة ماها للمسافة ، ويكونان معدودين بالحركة ، فإن الحركة بأجزائها بعد المتقدم والتأخر ، فتكون الحركة قاعدة من حيث لها في المسافة تقدم وتأخر ، ولها مقدار أيضا يلزم مقدار المسافة . والزمان هو هذا العدد أو المقدار ، فالزمان عدد الحركة إذا انفصلت إلى متقدم ومتأخر ، لا بالزمان ، بل في المسافة ، وإلا لكان البيان تحديدا بالدور ، والذي ظن بعض المنطقيين أنه وقع في هذا البيان دور ، إذ لم يفهم هذا فقد ظن غلطا . وهذا الزمان هو أيضا لذاته مقدار لما هو في ذاته ذو تقدم وتأخر لا يوجد المتقدم منه مع المتأخر ، كما قد يوجد في سائر أنحاء التقدم والتأخر . وهذا هو لذاته يكون شيء منه قبل شيء ، وشيء منه بعد شيء ، وتكون سائر الأشياء لأجله بعضها قبل وبعضها بعد . وذلك لأن الأشياء التي يكون فيها قبل وبعد بمعنى أن القبل منها فابت والبعد غير موجود مع القبل ، إنما يكون كذلك لانوائها ، بل لو جردها مع قسمين من أقسام هذا المقدار فيما يطابق منها جزءا هو قبل ، قيل له إنه قبل ، وما يطابق جزءا هو بعد ، قيل له إنه بعد . ومعلوم أن هذه الأشياء هي ذوات التغير فيه فلا فابت فيه ولا لاحق . وهذا الشيء ليس يكون قبل وبعد لأجل شيء آخر ، لأنه لو كان كذلك لكان القبل منه إنما صار قبلها لوجوده في قبل شيء آخر ، فيكون ذلك الشيء أو شيء آخر ينتهي إليه التدرج آخر الأمر هو لذاته وقبل وبعد ، أي لذاته يقبل الإضافة التي بها يكون قبل وبعد . ومعلوم أن ذلك الشيء هو الذي يقع فيه إمكان التغيرات على النحو المذكور وقوعا أوليا ويقع في غيره لأجله ، فيكون ذلك الشيء هو المقدار المقدر للإمكان المذكور . تقديرًا بذاته ويكون مانع في لا غيره . فنحن إنما كنا جعلنا الزمان اسمًا للمعنى الذي هو لذاته مقدار للإمكان المذكور ويقع فيه الإمكان المذكور وقوعا أوليا . فبين من هذا أن هذا المقدار المذكور هو

(١) ما يكون منها : منها ما يكون ط || التقدم : المتقدم د .

(٢) من الحركة : ساقطة من د .

(٣) منها : + فيها ط ، م || التقدم : التقدم س ، م ؛ والتأخر : والتأخر ط || خاصة : خاصته || تلحقها :

تلحقها س ، ط ، م . (٤) فإن : فإذن ط .

(٥) والزمان أو المقدار : ساقطة من م .

(٦) ومتأخر : أو متأخر ط || في المسافة : بالمسافة ط .

(٨) لذاته : الذي هو لذاته م || منه : منها ط ، م .

(٩) فابت : ثابت ط || واليد : أو اليد م .

(١١) إنما : وإنما ط || لنوائها : لغوائها س || قسمين : قسم س ، ط م || يطابق : مطابق ط .

(١٢) هي : + الأشياء ط || التغير : التغير ط .

(١٣) فيه (الثانية) : ساقطة من م || لأنه : ساقطة من م .

(١٥) وبعد : وفوق بعد ط .

(١٧) ويكون : + هو ط .

(١٨) فيمن : فيمن ط .

يعينه الشيء الذي هو، لذاته يقبل إضافة قبل وبعد، بل هو بنفسه متقسم إلى قبل وبعد. ولست أعني بهذا أن الزمان يكون قبل لا بإضافة بل أعني أن الزمان لذاته تازمه هذه الإضافة وتلزمها سائر الأشياء بسبب الزمان، فإن الشيء إذا قيل له قبل وكان ذلك الشيء غير الزمان، فكان مثل الحركة والإنسان وغير ذلك، كان معناه أنه موجود مع شيء هو الحال، تلك الحال يلزمها إذا قيس إلى حال الآخر إن كان الشيء بها قبل لذاته، أي يكون هذا للزوم له لذاته. فالمتقدم تقدمه أنه له وجود مع علم شيء آخر لم يكن موجودا وهو موجود، فهو متقدم عليه إذا اعتبر علمه، وهو منه إذا اعتبر وجوده فقط، وفي حال ما هو معه فليس متقدما عليه وذاته حاصل في الحالين وليس حال ما هو له متقدم هو حال ما هو مع، فقد يبطل منه لاحتمال أمر كان له من التقدم عندما هو مع. فالتقدم والقبليّة معنى لهذا الذات، ليس لذاته ولا ثابت مع ثبات ذاته. وذلك المعنى مستحيل فيه أن يبقى مع الحالة الأخرى البتة استحالة لذاته، ويستحيل فيه أن يصير مع. ومعلوم أن هذا الوجود لا يثبت له عند وجود الآخر، وأما الشيء اللئى له هذا المعنى والأمر فلا يستحيل ذلك فيه، فإنه تارة يوجد وهو قبل، وتارة يوجد وهو معا، وتارة يوجد وهو بعد، وهو واحد بعينه. وأما نفس الشيء الذي هو قبل وبعد لذاته وإن كان بالقياس فلا يجوز أن يبقى هو بعينه، فيكون بعد، بعدما كان قبل، فإنه ما جاء المعنى الذي به الشيء بعد لا يبطل ما هو به قبل، والشيء فوهذا الأمر هو باق مع بطلان الأمر القبل. وهذا الأمر لا يجوز أن تكون نسبتة إلى عدم فقط أولى وجود فقط، فإن نسبة وجود الشيء إلى عدم الشيء قد يكون تأخرا كما يكون تقدما، وكذلك في جانب الوجود، بل هو نسبة إلى عدم مقارن أمرا آخر، إذا قارنه كان تقدما، وإن قارن غيره كان تأخرا. والعدم في الحالين عدم وكذلك الوجود، وكذلك نظيره يقارن المنسوب، لأن المنسوب أيضا منسوب إليه بالعكس، وله ذلك الحكم. وهذا الأمر هو زمان، أو نسبة إلى زمان، فإن كان زمانا فلذلك ما قبله، وإن كان نسبة إلى الزمان فتكون قبلتها لأجل الزمان

- (١) ولست : لست د، سا، ط، م.
- (٢) فكان : وكان د، ط، م.
- (٣) محال : محالة ط || أي : أن م.
- (٤) تقدمه : تقدم م.
- (٥) متقدما : مقدما || الحالين : الحال م. (٧) اه : ساقطة من ط.
- (٨) ولا ثابت : ولا ثابتا ط، م || البتة : ساقطة من م.
- (٩) له : + فإنه سا، ط، م || مع ومعلوم ... الآخر : ساقطة من سا || الآخر : + قبله سا + قبل ط.
- (١٠) مع : مع م.
- (١١) وإن : فإن م || بالقياس : + له قبل وبعد ط.
- (١٢) بعد بعد : بعد البعد ط : بعدا بعد م || بطل ما هو به : باطل به هو م.
- (١٣) الأمر (الأول) : ساقطة من م || هو : ساقطة من ط || الأمر (الثانية) : أمر ط.
- (١٤) وجود الشيء : إل علم الشيء : وجود وجود الشيء د.
- (١٥) أمرا : أمر ط || تقدما : تقدما سا، متقدما م || وإن : فإن ط.
- (١٦) أيضا منسوب : ساقطة من د || بالعكس : وبالعكس ط || وله ذلك : ولو كان فله ذلك م، د.
- (١٧) كان : كانت سا || نسبة (الثانية) : نسبتة ط || الزمان (الأول) : زمان ط || قبلتها : قبلتها مع : + ما ط.

ويرجع الأمر إلى أن هذه القبلية البعلية أول موضوعهما الزمان . فالزمان لذاته يعرض له قبل وبعد، بل الذى يعرض له قبل وبعد لذاته هو الذى نسميه الزمان، إذ قد بينا أنه لذاته هو مقدار الإمكان المشار إليه، ولما صح أن الزمان ليس مما يقوم بذاته، وكيف يكون مما يقوم بذاته وليس له ذات حاصلة وهو حادث وفاسد، وكل ما يكون مثل هذا فوجوده متعلق بالمادة، فيكون الزمان ماديا، ومع أنه مادي موجود في المادة بتوسط الحركة فإن لم تكن حركة ولا تغير لم يكن زمان، فإنه كيف يكون زمان ولا يكون قبل وبعد، وكيف يكون قبل وبعد إذا لم يحدث أمر فأمر، فإنه لا يكون بعد وقبل معا، بل يبطل الشيء الذى هو قبل من حيث هو قبل، لأنه يحدث الشيء الذى هو بعد من حيث هو بعد، فإن لم يكن اختلاف وتغير ما بأن يبطل شيء أو يحدث شيء لا يكون أمر هو بعد إذ لم يكن قبل، أو أمر هو قبل إذ ليس بعد.

فإذن الزمان لا يوجد إلا مع وجود مجدد حال ويجب أن يستمر في ذلك التجدد وإلا لم يكن زمان أيضا، لأنه إذا كان أمر دفعة ثم لم يكن شيء البتة حتى كان شيء آخر دفعة لم يخل إما أن يكون بينهما إمكان بمجدد أمور أو لا يكون فإن كان بينهما إمكان بمجدد أمور فيكون فيها بينهما قبل وبعد، والقبل والبعد إنما يتحقق بتجدد أمور، وفرضنا أنه ليس هناك بمجدد أمور، هنا خلف. وإن لم يكن بينهما هذا الإمكان فهما متلاصقان، فلا يخلو إما أن يكون ذلك الالتصاق مستمرا أو لا يكون، فإن كان مستمرا فقد حصل ما فرضناه على أنه محال مستضع استحالة بعد، وإن كان منقطعا عاد الكلام من رأس. فيجب ضرورة إن كان زمان أن يكون بمجدد أحوال إما على التلاصق وإما على الانفصال، فإن لم تكن حركة لم يكن زمان. ولأن الزمان كما قلنا مقدار وهو متصل ١٥ محاذ لاتصال الحركات والمسافات، فله للاحالة فصل متوهم وهو الذى يسمى الآن.

(١) موضوعها : موضوعها د، سا .

(٢) ولما : لما سا .

(٣) يكون ما : ساقطة من م . (٤) مثل : يمثل م || فوجوده : بوجوده سا .

(٥) زمان (الثاني) : ساقطة من سا .

(٦) فأمر : ساقطة من م .

(٧) من حيث هو بعد : ساقطة من د || ما : ساقطة من سا، ط، م .

(٨) أو أمر هو قبل : ساقطة من م .

(٩) شيء (الأول) : الشيء د || حتى : كان : حتى إذا كان سا .

(١٠) متلاصقان : بليصقان سا، م .

(١١) التلاصق : التلاصق بخ . (١٢) الانفصال : الانفصال سا .

[الفصل الثاني عشر]

١ - فصل

١ - بيان أمر الآن

نقول، إن الآن يعلم من جهة العلم بالزمان، فإن الزمان لما كان متصلا فله لا محالة فصل، يتوهم وهو الذى يسمى الآن، وهذا الآن ليس موجودا البتة بالفعل بالقياس إلى نفس الزمان، وإلا لقطع اتصال الزمان، بل إنما وجوده على أن يتوهمه الوهم أصلا في المستقيم الامتداد، والواصل لا يكون موجودا بالفعل في المستقيم الامتداد من حيث هو أصلا، وإلا لكانت كما نين بعدواصلات بلانهاية، بل إنما يكون بالفعل لوقطع الزمان ضربا من الققطع. ومحال أن يقطع اتصال الزمان، وذلك لأنه إن جعل للزمان قطع، لم يحل إما أن يكون ذلك القطع في ابتداء الزمان أو انتهائه. فإن كان في ابتداء الزمان، وجب من ذلك أن يكون ذلك الزمان، لا قبل له، وإذا كان لا قبل له فيجب أن لا يكون معلوما ثم وجد فإنه إذا كان معلوما ثم وجد يكون وجوده بعد علمه، فيكون علمه قبل وجوده، فيكون له قبل ضرورة، ويكون ذلك القبل معنى غير العدم الموصوف به على النحو الذى قلنا في هذا الموضع. فيكون الشئ الذى به يقال هذا النوع من التقبيلية حاصلًا ولا هذا الزمان، فيكون هذا الزمان قبله زمان يكون متصلا به، ذلك قبل وهذا بعد، وهذا الفصل يجمعهما وقد فرض فاصلا، وهذا خلف. وكذلك إن فرض فاصلا على أنه نهاية، لم يحل إما أن يكون بعده إمكان وجود شئ أو لا يكون، فإن كان لا يمكن بعده أن يوجد شئ ولا واجب الوجود حتى يستحيل أن يوجد شئ مع عدم ما انتهى إليه من النهاية، فقد ارتفع أن يكون وجود واجب واجبا، وارتفع الإمكان المطلق الوجود الواجب. والإمكان المطلق لا يرتفع، وإن كان بعده ذلك، فله

(١) فصل ١٢ ب : الفصل الثاني عشر م .

(٥) موجودا : موجود ط .

(٦) واصلا : فاصلا د، ط || المستقيم : مستقيم د، سا، ط، م || والواصل : والفواصل د؛ فالواصل سا؛ فالفاصل ط || والواصل ... الامتداد : ساقطة من م .

(٧) واصل : فاصل د، ط || واصلات : فاصلات د، ط .

(٨) الزمان قطع : الزمان قطعة م || الققطع : قطع ط || الزمان (الاولى) : زمان م .

(٩) أو انتهائه : أو ق انتهائه ط، م || وإذا : فإذا ط .

(١٠) به : ساقطة من سا، ط، م .

(١١) وهذا خلف : هذا خلف ط، م .

(١٢-١٥) حتى ... واجبا : ساقطة من سا .

(١٦) واجب : شئ ط || وارتفع : فارتفع ط || المطلق : ساقطة من د، سا م || لا يرتفع : لا يرتفعان ط .

بعد فهو قبل، فالآن واصل لا فاصل، فالزمان لا يكون له آن بالفعل موجودا بالقياس إلى نفسه، بل بالقوة، أعني به القوة القريبة من الفعل، وهو أن الزمان يتبأ أن يفرض فيه الآن دائما إما بفرض الفارض أو بتوافقه الحركة جدا مشتركا غير منقسم، كبدا طلوع أو غروب أو غير ذلك. وذلك بالحقيقة ليس إحداث فصل في ذات الزمان نفسه، بل في إضافته إلى الحركات، كما يحدث من الفصول الإضافية في المقادير الأخرى، كما ينضف جزء جسم من جزء آخر بموازاة أو بماسة أو فرض فارض، من غير أن يكون قد حصل فيه بالفعل فصل في نفسه بل حصل فيه فصل مقبلا إلى غيره. وهذا الآن إذا حصل هذه النسبة فليس يكون علمه إلا في جميع الزمان بعده. وقول القائل إنه إما أن يفسد في آن يليه أو آن لا يليه، هو بعد أن يسلم أن له فسادا مبتدأ في آن بلا ابتداء فساده هو في طرف الزمان الذي هو في جميعه يعدم، فإنه لا يفهم من الفساد غير أن يكون الشيء معلوما بعد وجوده. ووجوده في هذا الموضع هو أنه طرف الزمان الذي هو فيه معلوم. كأنك قلت إنه في طرف الزمان الذي هو معلوم فيه موجود، وليس لفساده مبدأ فساد هو أول آن فسد فيه، بل بين وجوده وعلمه فصل هو وجوده لا غير. وأنت ستعلم أنه ليس للمتحرك والسكن والمتكون والفساد أول آن هو فيه متحرك أو ساكن أو متكون أو فاسد، إذ الزمان منقسم بالقوة إلى غير النهاية. والذي يظن أنه يمكن أن يقال على هذا أن الآن إما أن يعدم قليلا قليلا فيمتدأ علمه إلى العدم مدة أو يعدم دفعة، فيكون عدمه في آن هو قول يحتاج أن يبين فساده.

فقول : إن المعلوم أو الموجود دفعة بمعنى الذي يحصل في آن واحد، ليس لازما للمقابل الذي يعدم قليلا قليلا أو الذي يوجد قليلا قليلا، بل هو أحسن من ذلك المقابل. وذلك المقابل هو الذي ليس يذهب إلى الوجود أو إلى العدم أو الاستحالة أو غير ذلك قليلا قليلا، وهذا يصدق على ما يقع عليه دفعة، ويصدق على الأمر الذي يكون في جميع زمان ما معلوما، وفي طرفه الذي ليس يزمان موجودا، أو الأمر الذي يكون في جميع زمان ما موجودا وفي طرفه الذي ليس يزمان معلوما. فإن هذين ليسا يوجدان أو يعلمان قليلا قليلا، والأول أيضا

(١) موجودا : موجود م. (٢) به : ساقطة من سا، ط، م || القوة : ساقطة من ب.

(٣) كيدا : كيدا ط.

(٤) من : في سا || الآخر : الأول ط.

(٥) فيه : + بالفعل ط.

(٦) آن أو : وأن د || يسلم : يتسلم ب، سا || فسادا : فساد ب، سا. (٨) هو (الثانية) : وهو م || في (الأول) : ساقطة من م

|| يعلم : معلوم هامش د.

(٩) أنه : آن د.

(١٠) لفساده : إفساده سا.

(١١) ستعلم : تعلم ط || فيه : ساقطة من م.

(١٢) إذ الزمان : فالزمان سا. || منقسم : يتقسم سا، ط. || أن (الأول) : ساقطة من م.

(١٣) أعلمه : أعلم ط، م.

(١٤) للمقابل : لتقابل ط.

(١٥) وذلك المقابل : ساقطة من م.

(١٦) معلوما زمان ما : ساقطة من سا.

(١٧-١٨) أو الأمر موجودا : ساقطة من م.

كذلك وهو الذى يكون وجوده أو عدمه فى آن. لكن هذا الوجه يباين ذلك الوجه الأول، لأن الوجه الأول قد فرض فيه الحكم فى أن الزمان الذى هو نهايته بالذات، كالحكم فى جميع الزمان، وفى هذا الوجه قد فرض الحكم فى الآن مخالفاً للحكم فى الزمان من غير أن يوضع آن بعد الآن المخالف، وإلا لو قمت مشافهة بين آتات، ولكان ذلك الآن هو الطرف بالذات وليس كلاً من أن هذا الوجه الثانى يصح وجوده أو لا يصح، فإنا لا نتكلم فيه من حيث يصدق بوجوده، بل نتكلم فيه من حيث هو محمول عليه سلب ما، وذلك السلب هو أنه ليس يوجد أو يعلم قليلاً قليلاً، وله فى ذلك شريك. فذلك الشريك أخص من هذا السلب، والأخص لا يلزم الأعم، وليس يجب أن يكون الشيء من حيث يتصور موضوعاً أو محمولاً بحيث يصدق بوجوده أو لا يصدق، قد علم هذا فى صناعة المنطق. فإذا كان قولنا ليس يوجد أو يعلم قليلاً قليلاً، أعم من قولنا يوجد دفعة، أو يعلم دفعة، بمعنى أنه يكون حاله ذلك فى آن مبتدأ فليس قول القائل إنه إما أن يكون قليلاً قليلاً أو يكون دفعة بهذا الوجه، صادقاً صدق المنفصل المحيط بطرى النقيض أو المحيط بنقيض، وما يلزم نقيضه أيضاً فلان مقابل ما يوجد دفعة هو ما لا يوجد دفعة، أى لا يوجد فى آن مبتدأ. وليس يلزمه لاحالة أنه يوجد أو يعلم قليلاً قليلاً، بل قد يصدق معه الذى بحسب الوجه المذكور، اللهم إلا أن يعنى بالموجود دفعة الذى لا يوجد آن إلا وهو فيه حاصل الوجود، ولا يوجد آن هو فيه بعد فى السلوك. وكذلك فى المعلوم دفعة بحسبه، فإن كان عنى هذا، كان هذا لازم المقابل وصحت القضية، ولكن لم يجب أن يكون وجوده المبتدأ دفعة أو عدمه. وههنا شئ وإن كان لا يليق بهذا الموضع فينبى أن نذكره ليكون سبباً لى تحقيق ما قلناه، وهو أنه بالحرى أن نتعرف لنعرف هل الآن المشترك بين زمانين فى أحدها الأمر محال ١٥ وفى الآخر محال أخرى، قد نخلو الأمر فيه عن الحالين جميعاً، أو يكون فيه على إحدى الحالين دون الأخرى: فإن كان الأمران فى قوة المتناقضين كالماس وغير الماس والموجود والمعلوم وغير ذلك، فمحال أن نخلو الشئ فى الآن المقروض عنهما جميعاً، فيجب أن يكون لاحالة على أحدها، فليت شعرى على أيهما يكون.

فنقول إن الأمر الموجود لا محالة يرد عليه أمر فيعلمه فلا يخلو إما أن يكون ذلك الوارد مما يصح وروده

(١) ذلك : ساقطة من م || لأن : + فى م .

(٢) فرض : يفرض حاشى د .

(٣) آن : آتات : آتات م || المخالف : المخالفة م || مشافهة : مشافهة م .

(٤) قليلاً قليلاً : قليلاً د || فذلك : بذلك م .

(٥) بوجوده : وجوده م .

(٦) إنه : ساقطة من م || بهذا : وجداً م || صادقاً : صادق ط .

(٧) هو : ساقطة من م || وكذلك : وكذلك ب || بحسبه : بحسبه د م || لازم : لل لازم د .

(٨) شئ : + آخر هو ط .

(٩) تحقق : تحقيق ط م || زمانين : الزمانين ط .

(١٠) فيه (الأول) : ساقطة من م || أو يكون : أن يكون م || إحدى : أحد د : ساقطة من م .

(١١) الأمران : الآخر د || فمحال : فمحال م .

(١٢) فيعلمه : ساقطة من م || ذلك : + الشئ د ط م .

- في آن، وهو الشيء الذي تتشابه حاله في أي آن أدخلت في زمان وجوده، ولا يحتاج في آن يكون إلى آن يطابق مدة. وما كان هكذا فالشيء في الفصل المشترك موصوف به، كالمهاسة وكالتربيع وغير ذلك من الهيئات القارة التي يتشابه وجودها في كل آن زمان وجودها. وإما أن يكون الشيء بخلاف هذه الصفة فيقع وجوده في زمان ولا يقع في آن فيكون وجوده في الزمان الثاني وحده، والآن الفاصل بينهما لا يصحله، فتكون فيه مقابلة مثل المفارقة وترك المهاسة والحركة. فمن ذلك ما يجوز أن تتشابه حاله في آتات من زمانه دون آتات الوقوع ابتداء ومنه مالا يجوز أن تتشابه حاله البتة. أما الذي يجوز فمثل اللامهاسة التي هي المبانية، فإنها لا تقع إلا بحركة واختلاف حال ولكنها تثبت لامهاسة، بل مبانية زمانا تتشابه فيه. وإن اختلفت أحوالها من جهات أخرى، فليس ذلك من جهة أنهما مبانية ولا مهاسة، وأما الذي لا يجوز ذلك فيه فالحركة، فإنها لا تتشابه حالها في آن من الآتات، بل يكون في آن من الآتات، بل يكون في كل آن مجدد قرب وبعد جليد هما من أحوال الحركة. فالشيء غير المتحرك إذا تحرك والماس إذا لم يحس فالآن الفاصل بين زمانيه. إذ لا ابتداء مفارقة فيه ولا حركة، ففيه مهاسة وعدم حركة. ١٠ وهذا وإن كان خارجا عن غرضنا، فإنه نافع فيه وفي مسائل أخرى. فهذا الذي تكلمنا فيه هو الآن المحفوف بالماضى والمستقبل كأنه حدث زمان، فحد بعد حصوله بهذا الآن. وقد يتوهم أن آخر على صفة أخرى فكما أن طرف المتحرك وليكن نقطة ما يفرض بحركته وسيلانه مسافعا، بل خطا ما، كأنه أعنى ذلك الطرف هو المتقل، ثم ذلك الخط يفرض فيه نقط لا الفاعلة للخط، بل المتوهم وأصله كلكل، يشبه أن يكون في الزمان وفي الحركة بمعنى القطع شيء كلكل، وشيء كالنقط الداخلة في الخط التي لم تفصله، وذلك إنه يتوهم منتقلا وجد في المسافة ١٥ وزمان، فالمنتقل بفعل نقلة متصلة على مسافة متصلة يطابقه زمان متصل. فكان المنتقل، بل حالته التي تترجم في الحركة هو طرف غير منقسم فعال بسيلانه اتصالا ويطابقه من المسافة نقطة ومن الزمان آن، فإنه لا يكون معه لاخط المسافة، فقد خلفه ولا الحركة بمعنى القطع، فقد انقضت، ولا الزمان، فقد سلف، إنما يكون معه من كل واحد

(٢) به : ساقطة من سا .

(٣) الصفة : القصة د || ولا يقع : فلا يقع م .

(٤) بينهما : لا لهامة ط .

(٥) ابتداء : به منه ساء ط .

(٥-٦) في آتات حاله : ساقطة من سا . || مالا يجوز : لا يجوز م

(٦) أما : وأما ط .

(٧) تثبت : لا تثبت سا || اختلفت : اغطف ب ، د ، ساء ط || جهات : جهة ط ، م .

(٨) أنهما : أنهما م || فكالحركة : وكالحركة د .

(٩) غير : للغير ب ، د ، ساء ط .

(١٠) يحس : يحس ط .

(١٤) تقط : نقطة د ، ط || الفاعلة : الفاعل ط || وأصله : حاصلة ط .

(١٥) كالنقط : كالنقطة د ، ط || في الخط : ساقطة من م || التي : التي سا || تقطع : + بل المتوهم بعد حدوث الخط ط .

(١٦) نقلة : ساقطة من م || على مسافة متصلة : ساقطة من ط . || يطابقه : وطابقه د || فكان : كان د ، وكان م .

(١٧) فعال : فعالا || فعال م || بسيلانه : بسيلانه ط .

طرف له غير منقسم انقسامه، فيكون معه دائما من الزمان الآن، ومن القطع الشيء الذي بينا أنه بالحقيقة هو الحركة مادام الشيء يحرك، ومن المسافة الحد لإماطة وإما غير ذلك. وكل واحد من هذه نهاية، والمتنقل أيضا نهاية لنفسه من حيث انتقل، كأنه شيء تمتد من المبدأ إلى المسافة إلى حيث وصل. فإنه من حيث هو متنقل شيء تمتد من المبدأ إلى المنتهى، وذاته الموجودة المتصلة الآن حد ونهاية لذاته من حيث قد انتقل إلى هذا الحد، فبحررى بنا أن ننظر هل كما أن المتنقل ذاته واحدة وبسببانه فعل ما هو حده ونهايته وفعل المسافة أيضا، كذلك في الزمان شيء هو الآن يسير فتكون هي ذاتا غير منقسمة من حيث هو هو، وهو بعينه باقى من حيث ذلك، وليس باقيا من حيث هو الآن، لأنه إنما يكون أنا إذا أخذ محدا الزمان كما أن ذلك يكون متنقلا إذا كان محدا لما عدده ويكون في نفسه نقطة أو شيئا آخر. وكما أن المتنقل يعرض له من حيث هو متنقل أن يمكن أن يوجد مرتين بل هو يفوت بفوات انتقاله كذلك الآن من حيث هو أن لا يوجد مرتين لكن الشيء الذى لأمر ما صار أنا عسى أن يوجد مرارا كما أن المتنقل من حيث هو أمر عرض له الانتقال عسى أن يوجد مرارا، فإن كان شيء مثل هذا موجودا فيكون حقا ما يقال إن الآن يفعل بسببانه الزمان ولا يكون هذا الآن هو الذى يفرض بين زمانين يصل بينهما، كما أن النقطة المتروكة فاعلة بحركتها مسافة هي غير نقطة المسافة المتروكة فيه. فإن كان لهذا الشيء وجود فهو وجود الشيء محرونا بالمعنى الذى حققنا في سلف أنه حركة، من غير مقدم ولا متأخر ولا تطبيق. وكما أن كونه ذا أين إذا استمر سائلا في المسافة أحدث الحركة، كذلك كونه ذا ذلك المعنى الذى سمينا الآن إذا استمر في مقدم الحركة ومتأخرا أحدث الزمان. فنسبة هذا الشيء إلى المتقدم والمتأخر هي كونه أنا، وهو في نفسه شيء يفعل الزمان، وبعد الزمان مما يحدث إذا أخذ أنا من جلود فيها، فيحدث تقدمات وتأخرات معلودة، كالنقط تمتد الخط بأن تكون كل نقطة مشتركة بين خطين بإضافتين، والعداد الحقيق هو الذى هو أول معط للشيء وحدة ومعط لما أكثره والعدد بالتكرير. فالآن الذى بهذه الصفة يعد الزمان فإنه ما لم يكن آن لم يعد الزمان،

(٢) وكل : فكل م .

(٣) لنفسه : نفسه م || فتد : ساقطة من سا ، م .

(٤) قد : ساقطة من ط .

(٥) وبسببانه : فبسببانه سا ؛ وبسببانه م .

(٦) هو : ساقطة من م || هي : هو ط .

(٧) الآن : آن ط || محدا : محدد ط .

(٨) هو (الثانية) : ساقطة من ط .

(٩) هو : هو هو ط || في : في ط .

(١٠) موجودا : موجود ط || بسببانه : بسببانه د || يعرض : يعرض م || يصل : يصل سا .

(١١) الذى : لشيء ط .

(١٢) الحركة : بالحركة م .

(١٣) نسبة : فبشبه م .

(١٤) وبعد الزمان : ساقطة من م || أعذ : أعطنا د ، ط ، م . || تقدمات : + أخرى د .

(١٥) كالنقط : كالنقط د ، ط || بإضافتين : ساقطة من سا .

(١٦) وحدة : الوحدة ط || فالآن : لأن م || الذى : + هو ط ، م . || يعد (الثانية) : يعد ب ، سا ، م ؛ يعد د ، ط .

- والمتقدم والمتأخر يعد الزمان على الوجه الثاني، أى بأنه جزؤه، ومحصل جزئيه بوجود الآن، ولأن المتقدم والمتأخر أجزاء الزمان، وكل جزء منه من شأنه الانقسام كأجزاء الخط، فالآن أول بالوحدة، والوحدة أولى بالتعدد، فالآن يعد على الجهة التى تعد النقطة ولا ينقسم، والحركة تعد الزمان بأن يوجد المتقدم والمتأخر بسبب المسافة، فيمقدار الحركة يكون عدد المتقدم والمتأخر، فالحركة تعد الزمان على أنها توجد عدد الزمان وهو المتقدم والمتأخر، والزمان يعد الحركة بأنه عدد لها نفسها. مثال هذا أن الناس لو وجودهم هم أسباب وجود عددهم الذى هو مثلاً عشرة، ولو وجودهم وجدت عشريتهم، والعشيرة جعلت الناس لأموجودين وأشياء، بل معدودين، أى ذوى عدد، والنفس إذا عدت الناس كان المعدود ليس هو طبيعة الإنسان، بل العشيرة التى حصلها افتراق طبيعة الإنسان مثلاً فالنفس بالإنسان تعد العشيرة، فكل تلك الحركة بعد الزمان على المعنى المذكور. ولولا الحركة بما يفصل فى المسافة من حدود التقدم والتأخر لما وجد للزمان عدد، لكن الزمان يقدر الحركة، والحركة تقدر الزمان. والزمان يقدر الحركة على وجهين: أحدهما أنه يجعلها ذا قدر، والثاني أنه يدل على كمية قدرها والحركة تقدر الزمان على أنها تدل على قدره بما يوجد فيه من المتقدم والمتأخر، وبين الأمرين فرق. أما الدلالة على القدرة فتارة تكون مثل ما يدل المكيال على الكيل، وتارة تكون مثل ما يدل الكيل على المكيال، وكذلك تارة تدل المسافة على قدر الحركة، وتارة الحركة على قدر المسافة، فيقال تارة مسيرة فرسخين، وتارة مسافة رمية. لكن الذى يعطى المقدار للتأخر هو أحدهما، وهو الذى هو بذاته قدر. ولأن الزمان متصل في جوهره صالح، أن يقال طويل وقصير ولأنه عدد بالقياس إلى المتقدم والمتأخر على ما أوضحناه صالح أن يقال: قليل وكثير. وكذلك الحركة فإنها يعرض لها اتصال وانفصال، فيقال عليها خواص المتصل وخواص المنفصل، لكن يعرض ذلك لها من غيرها، والذى هو أخصص بها السريع والبطيء، فقد دللنا على نحو وجود الآن بالفعل إن كان له وجود بالفعل، وعلى نحو وجوده في القوة.

- (١) ويحصل : ومحصل م .
- (٢) أجزاء : آخر ما || م : فيه م || والواحدة : سابقة من م .
- (٣) والحركة : فالمسافة ط || فيمقدار : ومقدار م .
- (٤) تعد الزمان : سابقة من م .
- (٥) لها نفسها : له نفسه م ، م || م : سابقة من م || عشرة : العشرة م .
- (٦) ولو وجودهم : فلو وجودهم ط ، م || وأشياء : أشياء م || معدودين : معددين م .
- (٧) العشيرة : العشرة م .
- (٨) بالإنسان : الإنسانية ط || البشرية : البشرية م || الحركة : بالحركة م ، ط ، م .
- (٩) الزمان : الزمان م || يقدر (الأولى) : يمدد .
- (١٠-١١) أنها تدل : أنه يدل م .
- (١١) والمتأخر : المتأخر د || تكون : سابقة من د || مثل : مثلاً ط .
- (١٢) وكذلك : ولذلك م .
- (١٤) بذاته : بذاته د || صالح : صالح ب ، د .
- (١٥) صالح : صالح ب ، د . (١٦) فيقال : فقال م || والذى : الذى د || هو : فيقطة من م .

[الفصل الثالث عشر]

م - فصل

في حل التمسك بالقولة في الزمان وإتمام القول في مباحث
زمانية مثل الكون في الزمان والكون لا في الزمان وفي
الدهر والسرمد ونعته وهولاء وقبيل وبعيد والقديم

فأما الزمان فإن جميع ما قيل في أمر إعدامه وأنه لا وجود له، فهو مبني على أن لا وجود له في الآن. وفرق^{١٤}
بين أن يقال لا وجود له مطلقاً، وبين أن يقال لا وجود له في آن حاصل. ونحن نسلم ونصح أن الوجود المحصل
على هذا النحو لا يكون للزمان إلا في النفس والتوهم، وأما الوجود المطلق المقابل لعدم المطلق فلذلك صحيح له،
فإنه إن لم يكن ذلك صحيحاً له، صدق سلبه، فصدق أن نقول : إنه ليس بين طرفي المسافة مقدار إمكان الحركة
على حد من السرعة يقطعها، وإن كان هذا السلب كاذباً، بل كان للحركة على ذلك الحد من السرعة مقدار فيه
يمكن قطع هذه المسافة، ويمكن قطع غيرها بأبعد وأسرع على ما قد بينا قبل. فالإثبات الذي يقابله صادق، وهو
أن هناك مقدار هذا الإمكان، والإثبات دلالة على وجود الأمر مطلقاً، وإن لم يكن دالاً على نحو وجوده محصلاً
في آن أو على جهة ما. وليس هذا الوجه له بسبب التوهم، فإنه وإن لم يتوهم، كان هذا النحو من الوجود وهذا
النحو من الصدق حاصل. ومع هذا فيجب أن يعلم أن الموجودات منها ما هي متحققة الوجود محصلته. ومنها
ما هي أضعف في الوجود. والزمان يشبه أن يكون أضعف وجوداً من الحركة ومجانساً لوجود أمور بالقياس^{١٥}
إلى أمور، وإن لم يكن الزمان من حيث هو زمان مضافاً، بل قد تزمه الإضافة. ولما كانت المسافة، وجوداً، وحلود

(١) فصل : فصل ١٣ ب : الفصل الثالث عشر م .

(٥) وقيل وبعيد : وقيل وبعيد م || والقديم : والتقديم م .

(٦) فأما : أما ط .

(٨) وأما أما سا || المقابل : المقابل سا .

(٩) بين : ساقطة من م || إمكان : ساقطة من د || حركة : الحركة د ، ط ؛ بحركة سا .

(١٠) وإن كان : ساقطة من د || وإن : وإذا ط .

(١١) بأبعد : ساقطة من م || وأسرع : أو أسرع ط .

(١٢) يكن : يمكن م || دلالة : حالا ط || حل : + نحو ط .

(١٤) محصلته : ومحصلته ط .

(١٥) أمور : أمر د .

(١٦) الإضافة : + من حيث كونه مقدار الشيء وكونه زماناً غير كونه مقدراً ط .

المسافة موجودة، صار الأمر الذى من شأنه أن يكون عليها ومطابقا لها أو قطعاً لها أو مقدار قطع لها نحو من الوجود، حتى إن قيل إنه ليس له البتة وجود، كذب. فإن أريد أن يجعل للزمان وجود لأعلى هذه السبيل، بل على سبيل التحصيل، لم يكن إلا فى التوهم. فإذن المقدمة المستعملة فى أن الزمان لا وجود له ثابتاً، معناه لا وجود له فى آن واحد مسلمة. ونحن لا نمتنع أن يكون له وجود، وليس فى آن، بل وجوده على سبيل التكون بأن يكون أى آتياً فرضتهما كان بينهما الشيء الذى هو الزمان، وليس فى آن واحد البتة.

وبالحملة طلبهم إن الزمان إن كان موجوداً فهو موجود فى آن أو فى زمان أو طلبهم متى هو موجود، مما ليس يجب أن يشغل به، فإن الزمان موجود لآتى آن ولآتى زمان ولآله متى، بل هو موجود مطلقاً وهو نفس الزمان، فكيف يكون له وجود فى زمان. فليس إذن قولهم: إن الزمان إما أن لا يكون موجوداً أو يكون موجوده فى آن أو يكون وجوده باقياً فى زمان، قولاً صحيحاً، بل ليس مقابل قولنا: إنه ليس موجود، هو أنه موجود فى آن، أو موجود باقياً فى زمان، بل الزمان موجود ولا واحد من الوجودين، فإنه لآتى آن ولا باقياً فى زمان وما هذا إلا كمن يقول: إما أن يكون المكان غير موجود أو يكون موجوداً فى مكان أو فى حد من مكان. وذلك لأنه ليس يجب إما أن يكون موجوداً فى مكان أو فى جزء ممكن، وإما غير موجود بل من الأشياء ما ليس موجوداً البتة فى مكان، ومن الأشياء ما ليس البتة موجوداً فى الزمان. والمكان من جملة القسم الأول. والزمان من جملة القسم الثانى، وستعلم هذا بعد. والذى قيل: إنه إن كان للزمان وجود وجب أن يتبع كل حركة زمان فتكون كل حركة تستتبع زماناً، فالجواب عن ذلك أنه فرق بين أن يقال: إن الزمان مقدار لكل حركة، وبين أن يقال إن إنتيه متعلقة بكل حركة، وأيضاً فرق بين أن يقال: إن ذات الزمان متعلقة بالحركة على سبيل العروض

(١-١٦) المسافة ... العروض : ساقطة من ب .

(٢) له : ساقطة من د ، ط || لآل : لإل ط || هذه : هذا ، سا ، ط .

(٣) لا وجود : ولا وجود سا ، م .

(٤) التكون : الذى يكون د ، سا ؛ التكون م .

(٥) متى : متى سا ، ط .

(٦) آن ولآتى زمان : لآتى زمان م || فى (الثانية) : ساقطة من د .

(٧) لا يكون : يكون م .

(٨) فى آن أو موجود باقياً : ساقطة من م || الوجودين : الموجودين م .

(٩) أو فى حد من مكان : أو فى جزء من مكان د ؛ أو فى حد م ؛ ساقطة من سا .

(١٠) إما أن يكون : أن يكون ماد ؛ أن يكون إما سا || أو فى جزء مكان : أوحد مكان سا ، م ؛ أو فى حد مكان ط .

(١١) البتة : ساقطة من د ، سا .

(١٢) أنه : بأنه ط .

(١٣) يقال : تقول سا ، ط ، م .

لها، وبين أن يقال : إن ذات الحركة متعلق بها الزمان على سبيل أن الزمان يعرض لها . لكن الأول معناه أن شيئا يعرض بشئ ، والثاني أن شيئا يستتبع شيئا . أما الأول فلأنه ليس من شرط ما يقدر الشئ أن يكون عارضا له وقائما به ، بل ربما قدر المباين بالموافاة والموازاة لما هو مباين له . وأما الثاني فلأنه ليس إذا تعلق ذات الشئ بطبيعة شئ ، يجب أن لا تحلو طبيعة الشئ عنه . ونحن إنما يبرهن لنا من أمر الزمان أنه متعلق بالحركة، وهيته لها . ومن أمر الحركة أن كل حركة تقدر بزمان ، فليس أن تكون كل حركة متعلق بها زمان يخصها ، ولأن كل ما قدر شيئا فهو عارض له، حتى يكون لكل حركة زمان عارض لها بعينه، بل الحركات التي لها ابتداء وانتهاء لا يتعلق بها الزمان، وكيف يتعلق بها الزمان . ولو كان لها زمان لكان مفصولا بآئين ، وقدماء، ونعنا ذلك . نعم إذا وجد الزمان بحركة على صفة يصلح أن يتعلق بها وجود الزمان، تقدر به سائر الحركات . وهذه الحركة حركة يصح عليها الاستمرار ولا يتحدد لها بالفعل أطراف . فإن قال قائل : رأيت إن لم توجد تلك الحركة لكان يفقد الزمان حتى تكون حركات أخرى غيرها بلا تقدم ولا تأخر أو قيل ما ذكرناه في الشكوك : إن الجسم في آن يوجد متحركا غير محتاج إلى حركة جسم آخر، فيجوز أن يتحرك، ولا يجوز أن يكون له زمان . فالجواب عن ذلك إنه سئيل لك أنه إن لم تكن حركة مستديرة لجرم مستدير، لم تعرض للمستقيم جهات فلم تكن حركات مستقيمة طبيعية، فلم تكن قسرية، فيجوز أن تكون حركة جسم من الأجسام وحده ولا أجسام أخرى مستجيلا وإن لم يكن بين الاستحالة فليس كل محال يعرض يكون بين عروض الاستحالة، بل كثير من المحالات لا تظهر ولا تستبين استحالتها إلا ببيان وبرهان . وأما إن اعتمدنا التوهم فلذا رفعتا المستديرة بالتوهم وأثبتنا المستقيمة المنتهية في التوهم أمكن وثبت في التوهم زمان محدود لا يستنكره التوهم ، وليس نظرنا في هذا، بل فيما يصح في الوجود .

فالزمان إذن وجوده متعلق بحركة واحدة يقدرها ، ويقدر أيضا الحركات التي يستحيل أن توجد دون

(١-١٨) لها .. دون : سابقة من ب .

(١) متعلق : يتعلق س ، ط .

(٢-١) لأن يستتبع شيئا : سابقة من س .

(٣) وقائما : أو قائما ط .

(٤) وهيته : وهيئة س ، م . (٥) ومن : من س || ليس : + إذا ط .

(٥) متعلق : يتعلق د ، س || ولا أن د .

(٦) لها : لآلتها س ، م ؛ لآلتها د .

(٧) وجد : وجدنا ط . (٨) بحركة : لحركة د ، م .

(٩) بالفضل : + بل م .

(١٠) ولا تأخر : وقاخر د ، ط .

(١٢) تعرض : تعرض د ، س ، ط || المستقيم : المستقيمة م .

(١٣) مستجيلا : مستجيلا د .

(١٤) بين : بين م || يعرض : يعرض ط . (١٥-١٤) لا تظهر ولا تستبين : لا يستبين د ، س ؛ لا يظهر ويستبين م .

(١٦) التوهم (الثانية) : المخوم ط .

حركة الجسم الفاعل بحركته لازماً أن لا يلقى التحرك، وذلك كالمقدار الموجود في جسم يقدره ويقدر ما يحاذيه ويوازيه .
وليس يوجب تقديره وهو واحد بعينه للجسمين أن يكون متعلقاً بالجسمين، بل يجوز أن يتعلق بأحدهما ويقدره
ويقدر أيضاً الآخر الذي لم يتعلق به . والحركة اتصالها ليس إلا لأن المسافة متصلة، ولأن اتصال المسافة يصير
علة لوجود تقدم وتأخر في الحركة، تكون الحركة بهما علة لوجود عدد لها هو الزمان فتكون الحركة متصلة من
جهتين: من جهة المسافة ومن جهة الزمان. فأما هي في ذاتها فليست إلا كمال ما بالقوة، وليس يدخل في ماهية
هذا المعنى اتصال أو تقدير، فإنه لا يفهم من كمال ما بالقوة أو انتقال من شيء إلى شيء ومن خروج من قوة
إلى فعل أن هناك بعداً ما بين المبدأ والنتهى متصل قابلاً للقسمة التي يقبلها المتصل، بل هذا يعلم بنوع من النظر
يعلم به أن هذا المعنى يكون على المقدار المتصل لا غير. فلو أننا توهمنا ثلاثة أجزاء لا تتجزأ، وكان التحرك حين
يتحرك في الأوسط منها لكان فيه عند حركته من الأول إلى الثالث كمال ما بالقوة ولم يكن على اتصال، فففس
كونها حقيقة كمال ما بالقوة لا يوجب أن تكون منقسمة . وكذلك ما لم تعرف أشياء أخرى لا يعرف وجوب
ذلك، فإنها لا تكون إلا على متصل قابل للقسمة كلها. فبين أن الاتصال أمر عارض يلزم الحركة من جهة المسافة
أو من جهة الزمان، لا يدخل في ماهيتها . وبالحسلة فإننا لو لم نلتفت إلى مسافة أو إلى زمان، لم نجد الحركة اتصالاً .
وكذلك متى احتجنا إلى تقدير الحركة احتجنا إلى ذكر مسافة أو زمان. وأما اتصال الزمان فعلة القريبة اتصال
الحركة بالمسافة، لا اتصال المسافة وحدها، فإن اتصال المسافة وحدها ما لم يكن حركة موجودة، لا يوجب اتصال
الزمان، كما تكون مسافة يتحرك فيها التحرك ويقف ثم يتنقل من هناك ويتحرك حتى يفتنجا، فيكون هناك اتصال
المسافة موجود أو لا يكون الزمان متصلاً، بل يجب أن تكون علة الزمان اتصال المسافة بوسط الحركة، ولأن
اتصال الزمان اتصال المسافة، بشرط أن لا يكون فيها سكون. فعلة اتصال الزمان أحد اتصالي الحركة. من جهة

(١٧-١) حركة ... جهة : ساقطة من ب .

(١) الزمان : الزمان سا . (٢) ويقدره : ساقطة من د .

(٣) الآخر : الأجزاء || التي : التي سا || لم : ساقطة من سا || والحركة : الحركة م || اتصالها : أيضاً م .

(٤) تقدم ... لوجود : ساقطة من م .

(٥) فأما : وأما ط ، م .

(٦) المبدأ : المبدأ ط .

(١٠) وكذلك : وذلك ط ، وكذلك م .

(١١) فإنها : وإنها سا ، ط ، م || الاتصال : الاتصالات ط .

(١٢) لم (الأول) : ساقطة من م || نلتفت : نلتفت د .

(١٣) وكذلك : وذلك ط ، م || تقدير : تقدير د .

(١٤) لا اتصال : لاتصال سا || لا يوجب : ولا يوجب سا ، ولا وإما م . اتصال د .

(١٧) اتصال (الأول) : الاتصال ط || اتصال (الثانية) : باتصال ط || اتصال : اتصال جا .

ما هو اتصال الحركة. وليس هذا إلا اتصال المسافة مضاعفا إلى الحركة، وهذا لا يكون وهناك مسكون، وليس هذا الاتصال علة لصيرورة الزمان متصلا، بل لإيجاد الزمان، فإنه ليس الزمان شيئا يعرض الاتصال الخاص به، بل هو نفس ذلك الاتصال. فلو كان شيء يجعل للزمان اتصالا على معنى اتحاد ذات الزمان المتصل لكان الاتصال عارضا للزمان لأجود الزمان. وكما أنا نقول: إن لونا كان سبب لون، أو حرارة كانت سبب حرارة، ونعني بذلك أنها كانت سببا لوجود اللون أو الحرارة، لالكون الكيفية حرارة، كذلك نقول: إن اتصالا هو سبب لوجود اتصال، لأنه سبب لصيرورة ذلك الشيء اتصالا، فإنه اتصال بذاته كما أن ذلك حرارة لذاتها.

وليس لقاتل أن يقول: إنا لانفهم للحركة اتصالا إلا بسبب المسافة أو الزمان، وأنتم أيتم أن يكون الاتصال المسائي سببا للزمان، ولا يجوز أن تقولوا إن الاتصال الزماني هو سبب للزمان، ثم تقولون إن اتصال الحركة سبب للزمان، وليس هناك اتصال غير هذين. فإذا نجيبه ونقول: إنا نجعل الاتصال المسائي سببا للزمان، ولكن لا مطلقا، بل من حيث صار لحركة فصارت الحركة بها متصلة، واعتبار اتصال المسافة بنفسه شيء واعتباره مقارنا للحركة شيء. فافهم الآن أن اتصال المسافة من حيث هي للحركة علة لوجود ذات الزمان الذي هو بذاته متصل أو اتصال لأنه علة لكون ذات الزمان متصلا، فذلك أمر لعله له. فبهذا يصح أن الزمان أمر عارض للحركة وليس يجنس ولا فصل لها ولا سبب من أسبابها، بل أمر لازم لها بقدر جميعها.

ومن المباحث في أمر الزمان أن نعرف كون الشيء في الزمان، فنقول: إنما يكون الشيء في الزمان على الأصول التي سلفت، بأن يكون له معنى المتقدم والمتأخر، وكل ماله في ذاته معنى المتقدم والمتأخر فهو إما حركة وإما ذو حركة. أما الحركة فذلك لها من تلقاء جودها، وأما المتحرك فذلك له من تلقاء الحركة. ولأنه قد يقال لأنواع الشيء ولأجزائه ولنهاياته إنها شيء في الشيء، فالمتقدم والمتأخر والآن أيضا والساعات والسنون يقال إنها في الزمان. فالآن في الزمان كالوحدة في العدد، والمتقدم والمتأخر كالزوج والفرد في العدد، والساعات

(١-١٨) ماهو .. والمتأخر : سابقة من ب .

(١) اتصال (الثانية) : اتصال سا || مضاعفا : مضاعفا سا ، ط ، م .

(٢) لاتحاد : لإيجاد سا ، ط ، م . (٣-٢) الاتصال ... ذلك : سابقة من سا .

(٤) إن : سابقة من م || ونفي : نفي ط .

(٥) كذلك : لذلك د . (٦-٥) هو سبب ... اتصالا : سابقة من د ، م .

(٦) ذلك : ذاك ط .

(٧) إلا : لا سا .

(٨) الزماني : الزمان ط .

(٩) اتصال : سابقة من د . (١٠) لا مطلقا : مطلقا سا || حركة : الحركة ط .

(١١) الآن أن : إلا أن ط .

(١٥) بأن : أن م || في ذاته : سابقة من ط .

(١٦) ذلك : بذلك د ، سا .

والأيام كالأثنين والثلاثة والأربع والعشرة في العدد، والحركة في الزمان كالعشرة الأعراس في العشرة، والمتحرك في الزمان مثل الموضوع للأعراس العشرة في العشرة، ولأن السكون إما أن يتوهم مستمرا ثابتا أبدا، وإما أن يتوهم بحيث يعرض له تقدم وتأخر بالعرض، وذلك بسبب الحركتين اللتين يكسبانه، إذ السكون علم حركته فيما من شأنه أن يتحرك لأعدم الحركة مطلقا، فلا يبعد أن يكون بين حركتين، فمثل هذا السكون له وجه ما تقدم وتأخر، فهو أدخل وجوب السكون في الزمان دخولا بالعرض والتغيرات التي يكتسبها الحركة المكانية في أنها تبدئ من طرف إلى طرف، كما تأخذ التسخن من طرف إلى طرف، هي داخلية في الزمان لأجل أن لها مقدما وتأخرا. فإذا كان تغير ما يأخذ المتغير كله جملة فيذهب إلى الاشتداد أو النقص، فإن له من الاتصال الاتصال الزماني فقط، فإن له مقدما وتأخرا في الزمان فقط. ولذلك ليس له فاعل الزمان الذي هو اتصال الحركة في مسافة أو شبه مسافة وهو مع ذلك ذو تقدم وتأخر، فهو متعلق بالزمان، فوجوده بعد وجوده في الزمان وهو الحركة التي فيها انتقال. فهذه التغيرات تشارك الحركات المسافية في أنها تتقدم بالزمان، ولا تشاركها في أن الزمان متعلق الوجود بها معلول لها، فإن هذا للمسافيات وحدها.

وقد علمت غرضنا في قولنا الحركات المسافية. وأما الأمور التي لا تقدم فيها ولا تأخر بوجه فإنها ليست في زمان، وإن كانت مع الزمان، كالعالم فإنه مع الخردة وليس في الخردة. وإن كان شيء له من جهة تقدم وتأخر، مثلا من جهة ما هو متحرك وله جهة أخرى لا تقبل التقدم والتأخر، مثلا من جهة ما هو ذات وجود فهو من جهة ما لا يقبل تقدما وتأخرا ليس في زمان، وهو من الجهة الأخرى في الزمان. والشئ الموجود مع الزمان وليس في الزمان فوجوده مع استمرار الزمان كله هو الدهر، وكل استمرار وجود واحد فهو في الدهر، وأعني بالاستمرار وجوده بينه كما هو مع كل وقت بعد وقت على الاتصال، فكان الدهر هو قياس ثبات في غير ثبات، ونسبة هذه المدة إلى الدهر كنسبة تلك الفينة من الزمان ونسبة الأمور الثابتة بعضها إلى بعض.

(٣) حركة : الحركة ب ، د .

(٤) أن يكون : ساقطة من سا || بين : ساقطة من د .

(٥) أدخل : + في سا || والتغيرات : والتغيرات ط || الحركة : الحركات ط .

(٦) التسخن : التسخين م || كما .. إلى طرف : ساقطة من د || هي : وهي ، سا ، ط ، م .

(٧) المتغير : التغير ط || أو النقص : والنقص د ، سا ، ط || فإن : فإنه ط .

(٨) فإن : وإن ط || ولذلك : وكذلك د ؛ فكذلك م .

(٩) تقدم وتأخر : متقدم ومتأخر د ، سا .

(١٠) التي : التي سا || فهذه : هذه سا || التغيرات : التغيرات ط . || تتقدم : متقدم ط .

(١١) وليس : وليس ط . || وليس في الخردة : ساقطة من د || شئ : شيئا ط ، م .

(١٢) الدهر (الثانية) : الدهن م .

(١٣) وجوده : وجود د .

(١٤) الفينة : المدة د ، ط ؛ ساقطة من سا .

والعلمة التي لها من هذه الجهة هو معنى فوق الدهر ، ويشبه أن يكون أحق ماسمى به السرد ، وكل استمرار وجود بمعنى سلب التغير مطلقا من غير قياس إلى وقت فوق السرد ، والعجب من قول من يقول إن الدهر مدة السكون أو زمان غير منعدود بحركة ، ولا يعقل مدة ولا زمان ليس في ذاته قبل ولا بعد ، وإذا كان فيه قبل وبعد وجب بمجدد حال على ما قلنا فلم يخل من حركة .

٩٠ والسكون يوجد فيه التقدم والتأخر ، على نحو ما قلنا سابقا لا غير ، والزمان ليس يعلمه شيء من الأشياء ، لكنه إذا كان الشيء مع استمرار الزمان يوجد أو يعلم ولم تر له علة ظاهرة نسب الناس ذلك إلى الزمان ، فلم يجنوا هناك مقارنا غير الزمان أولم يشعروا به . فإن كان الأمر محمودا مدحوا الزمان ، وإن كان مذموما ذموا . لكن الأمور الوجودية في أكثر الأمر ظاهرة للعلل ، والعدم والفساد خفي الغلة ، فإن سبب البناء معقول وسبب الانتقاص والاندراس مجهول في الأكثر . وكذلك إن شئت استقرت جزئيات كثيرة ، فيعرض لذلك أن يكون أكثر ما ينسب إلى الزمان هو من الأمور العلمية الفسادية كالنسيان والمهرم ولانتقاص وفناء المادة وغير ذلك ، فالملاك صار الناس يولعون بلم الزمان وهجووه .

١٥ والزمان له عوارض وأمر تدل عليها ألفاظ ، فخرى بنا أن نذكرها ونعدها ، فمن ذلك الآن ، وقد يفهم منه الحد المشترك بين الماضي والمستقبل الذي فيه الحديث لإغيره ، وقد يفهم منه كل فصل مشترك ولو في أقسام الماضي والمستقبل ، وقد يفهم منه طرف الزمان ، وإن لم يبدل على اشتراك ، بل كان صالحا لأن يجعل طرفا قاصدا في الزم غير واصل ، وإن كان يعلم من خارج المفهوم إنه لابد من أن يكون مشتركا ولا يمكن أن يكون فضلا ، وذلك نوع من النظر غير تصور معنى لفظه . وقد يقولون أن زمان قريب جدا من الآن الحاضر قصير . وتحقيق سبب هذا القول هو أن كل زمان يحدث عنه فله حدان لا محالة هما آتان يفترضان في الدهن له ، وإن لم يشعر به . وهذان الآتان يكونان في الدهن حاضرين معا لا محالة ، لكنه قد يشعر الدهن في بعض الأوقات بتقدم آن في الوجود ، وتأخر آن ، وذلك لبعد المسافة بينهما ، كما يشعر بالآن المتقدم من آتي الساعة واليوم ، وفي بعضها يكون الآتان من القريب بحيث لا يشعر الدهن بما بينهما في أول وهلة ، ما لم يستند إلى استبصار ، فيكون الدهن يشعر بهما

(١) فوق : مؤقت ، سا .

(٢) والسبب : والسبب ط || يكون : سابقة من ب ، د ، سا ، ط || ماسى : ماسى ط || وكل : فكل ب ، سا || من قول : سابقة من ط .

(٣) من : عن م .

(٤) ترله : يزله م || إذ : إذا ، سا .

(٥) والاندراس : سابقة من سا || أكثر : سابقة من م .

(٦) العلمية : سابقة من سا || الفسادية : والفساد م .

(٧) يولعون : يولعون سا .

(٨) لزمان : الزمان ط .

(٩) يفترضان : يفترضان د ، سا .

(١٠) آن (الثانية) : + في الوجود د .

كأنهما وقعا معا، وكأنهما آن واحد، وإن كان التعقب والاستقصاء يمنع الزمن عن ذلك في أدق تأمل، ولكن إلى أن يراجع الزمن نفسه يكون الاثنان كأنهما وقعا معا .

- ومن الألفاظ الزمانية قولهم : بئنة . وبئنة ، هونبة الأمر الواقع في زمان غير مشعور بمقداره قصرا إلى زمانه ، بعد أن لا يكون الأمر متوقعا . ومن هذه الألفاظ قولهم : دفعة، وهو يدل على حصول شيء في آن، وقد يدل على مقابل قولنا : قليلا قليلا، وقد شرحنا ذلك. ومن هذه الألفاظ قولهم : هو ذا، وهو يدل على أن قريب في المستقبل من الآن الحاضر لا يشعر بمقدار البعد بينهما قصرا شعورا يعتد به. ومن ذلك قولهم : قبيل وهو يدل على نسبة إلى آن في الماضي قريب من الآن الحاضر، إلا أن المدة بينهما مشعور بها. ويبعد في المستقبل نظير قبيل في الماضي . والمتقدم إما في الماضي فيدل على ما هو أبعد من الآن الحاضر، والمتأخر على مقابله، وأما في المستقبل فيدل على ما هو أقرب من الحاضر، والمتأخر على مقابله. وإذا أخذ مطلقا فالمتقدم هو الماضي، والمتأخر هو المستقبل، والقديم زمان يستطال ما بينه وبين الآن بالقياس إلى الحدود المتعاطلة للزمان، وأيضا القديم في الزمان مطلقا وبالحقيقة هو البنى ليس لزمانه ابتداء .
- ١٠

(١) وإن كان : وكان م .

(٢) كأنهما : كليهما م .

(٣) هو : هي ط || قصرا : قصر م .

(٤) مقابل : مقابله سا || هو ذا : هو هي سا || يدل : ما يدل ي .

(١٠) المتعاطلة : المتعاطلة د ، ط .

(١١) وبالحقيقة : ساقطة من ط || ابتداء : + تحت المقابلة الثانية من الفن الأول بحمد الله وحسن توفيقه والحمد لله رب العالمين م .

المقالة الثالثة

من الفن الأول

في الأمور التي للطبيعات من جهة ما لا إلهام وهي أربعة عشر فصلاً

الأول في كيفية البحث الذي يخص بهذه المقالة .

الثاني في التثلي ، والتناس ، والتشافع ، والتداخل ، والتلاحق ، والاتصال ، والوسط ، والطرف ، ومعا ، وفردى .

الثالث في حال الأجسام في انقسامها ، وذكر ما اختلف فيه وتعلق به المبطلون من الحجج .

الرابع في إثبات الرأي الحق منها وإبطال الباطل .

الخامس في حل شكوك المبطلين في الجزء :

السادس في مناسبات المسافات والحركات والأزمنة في هذا الشأن وبين أن ليس لشيء منها أول جزء :

السابع في إبداء الكلام في تنامي الأجسام ولاتناهيها وذكر ظنون الناس في ذلك .

الثامن في أنه لا يمكن أن يكون جسم أو مقدار أو عدد ذو ترتيب غير متناه وأنه لا يمكن أن يكون جسم متحرك بكلية أو جزئية غير متناه .

(٢) من الفن الأول : سابقة من ب ، سا .

(٤) وهي أربعة عشر فصلاً : ثلاثة عشر فصلاً : سابقة من ب ، د ، سا .

(٥-١) الأول ... متناه : سابقة من ب ، د ، سا ، م .

التاسع في تبين كيفية دخول مالايتاهي في الوجود ، وغير دخوله فيه ، ونقض حجج من قال بوجود مالايتاهي بالفعل .

العاشر في أن الأجسام متناهية من حيث التأثير والتأثر .

الحادي عشر في أنه ليس للحركة والزمان شيء يتقدم عليهما إلا ذات الباري تعالى وأنه لا أول لهما من ذاتهما .

الثاني عشر في تعقيب ما يقال إن الأجسام الطبيعية تتخلع عند التصغر المفرط ، بل لكل واحد منها لاصحفظ صورته في أقل منه ، وكذلك تعقيب ما قيل من أن الحركات مالا أقصر منه .

الثالث عشر في جهات الأجسام .

الرابع عشر في النظر في أمر جهات الحركات الطبيعية وهي المستقيمة .

[الفصل الأول]

— فصل —

في كيفية البحث الذي يختص بهذه المقالة

- إن الطبيعيات هي أجسام وأحوال الأجسام، وللكمية مخالطة مالا يصنفين، فالكمية التي للأجسام هي الانقطاع.
- و أما التي لأحوال الأجسام فمثل الزمان ومثل أشياء أخرى تلحقها بالذات أو بالعرض. وأحوال الأجسام يلحقها الكم، إما من جهة كمية الأجسام التي لها أو معها، وإما من جهة الزمان كما يلحق الحركة، وإما من جهة القياس إلى عدد ما يصدر عنها أو مقدارها، وهذا أبعد أنحاء لحوق الكم. وهذا كما يقال قوة متناهية وقوة غير متناهية.
- والأحوال التي تعتبر للأجسام من كيتها إما أحوال يصح أن تكون بانفراد جسم جسم، مثل حال التناهي واللاتناهي في العظم، وحال التناهي واللاتناهي في الانقسام والصغر، وإما أحوال تكون بقياس بعضها لبعض، مثل التناهي والتناهي والنشاف والامتداد وما يجري مجراها، وإما أحوال الأجسام. فالحركة والزمان منها تعتبر من أحوال كيتها أنهما هل لها ابتداء زمني، وهل ينقطعان، أو ليس كذلك، بل لانهائية لها. وأما القوى منها فيعتبر من أحوال الكميات فيها أنها كيف سحاذى أمورا ذوات نهاية أو غير ذوات نهاية، وكيف يمكن ذلك فيها.

(٢) فصل : فضلا ب ؛ الفصل الأول م :

(٣) الذي : إلى سا .

(٤) ولكمية : والكمية سا ، م || ما : ساقطة من م || الأطوار : الأنظار ط .

(٩) في ... واللاتناهي : ساقطة من د || وحال : ساقطة من سا || في الانقسام : والانقسام م .

(١١) حل .. لانهائية : ساقطة من م || ابتداء زمني : ابتداء ب ؛ ابتداء د ، سا || أو ليس : أم ليس ط .

(١٢) فيها (الأول) : منها سا .

[الفصل الثاني]

ب - فعل

في التتالي والتماس والتشافع والتلاحق والاتصال والوسط والطرف ومعا وفراى

- ٥ وقبل أن تتكلم في أمر تنهاى الأجسام وأحوالها في الإعظام، فحقيق بنا أن نتكلم في تنهاى ولا تنهاى إلى الصغر والانقسام . وقبل ذلك فحقيق بنا أن نعرف التتالي والتماس والتداخل والتشافع والتلاصق والاتصال، وأن نعرف الوسط والطرف، وأن نعرف معا في المكان وفراى . فقول إن المتتاليين هما اللذان ليس بين أولهما وثانيهما شيء من جنسهما مثل البيوت المتتالية . فإن التالى منهما للأول هو الذى ليس بينه وبين الأول شيء من جنسهما، وقد تكون متفقة مثل بيت وبيت ، وتكون مختلفة النوع مثل صف من إنسان وفرس وجبل وشجرة ، فحيث لا تكون متتالية من حيث هي مختلفة النوع ، بل من حيث يجمعها أمر عام ذاتى كالجسمية ، أو عرضى كالبياض ، أو القيام صفاً ، أو الشخصى حجباً . وإذا لم يكن بينهما من المقول عليه الأمر المتبرعاً ما شيء، قيل للمأخوذ منهما ثانياً : إن هذا يتلو صاحبه مثلاً ، إذا أخذت هذه الأشياء من حيث هي أشخاص متصبة ، كان الفرس يتلو الإنسان والجبل والشجرة ، وإن أخذت من حيث هي حيوانات ، كان الفرس يتلو الإنسان، ولم يكن الجبل والشجرة يتلوان ، وإن أخذت من حيث هي ناس ، لم يكن هناك شيء يتلو شخص الإنسان إلا الإنسان .
- ١٥ وأما المماس فهو الشيء الذى ليس بين طرفه وطرف ما قبل إنه مماس له، شيء ذو وضع ، فالتماسان هما اللذان

(٢) فصل : فصل ب ب : الفصل الثالث .

(٣) والتماس : ساقطة من د .

(٥) بنا : ساقطة من ب ، د ، هـ ، ط || ولا تنهاى : ساقطة من م .

(٦) والاتصال : ساقطة من م .

(٧) شيء : + واحد د .

(٨) ليس : ساقطة من سا .

(٩) مثل صف : من صف م || صف : صفت سا || وشجرة : وشجر م || لا تكون : لا توجد ط ، م .

(١٠) بل : مثل د || يجمعها : يجمعها ب ، سا .

(١١) وإذا : فإذا سا ، ط ، م . || قبل : لم يقل ط || منها : ط .

(١٢) من حيث : ساقطة من ط .

(١٣) والجبل الإنسان : ساقطة من د || حيوانات : حيوان م .

(١٥) المماس : التماس ط ، م || طرفه : طرفه ط || وطرف : بطرف سا || فالتماسان : والمماسان ط .

طرقها معا لاي المكان، بل في الوضع الواقع عليه الإشارة . فإن الأطراف ليست في مكان البتة ولما وضع ما والنقطة أيضا لها وضع، فإن الوضع هو أن يكون الشيء بحيث يمكن أن يشار إليه أنه جهة مخصوصة. والمتامان تقع هذه الإشارة على طرفهما معا .

- وإذا كان شيئا يتعدى لقاء كل منهما طرف الآخر حتى يلقى ذات الآخر بأسره لم يكن ذلك مماسة، بل كان مداخلة، فإنه ليست المداخلة إلا أن تتدخل كلية ذات في الآخر، وليس ذلك الدخول إلا أن يلقى أحدهما كل ما قبل إنه مداخلة فيه، فإن سواه كان لاشئ من هذا إلا وهو ملاق للآخر، وإن فصل أحدهما لم يكن داخله كله بل داخله ما يساويه منه. فحقيقة المداخلة أن يكون لاشئ من ذات هذا إلا ويلقى ذات الآخر، فلا يرى شئ لا يلقى الآخر وأما كون المتداخلين في مكان واحد فهو أمر يلزم المداخلة، وليس هو مفهومها بل مفهومها الملاقة بالأسر. وإذا كان شئ يلقى الآخر بالأسر، والآخر لا يفضل عليه، فما يلقى الآخر يلقى الأول، ولا فيوجد فيه بالملاقة شئ خاليا عن الأول. وقيل إن الأول لاقاه كله، ولم يفضل عن الثاني عليه، هذا خلف. فالملاقات بالأسر، أي شئ لاقى أحدهما لاقى الآخر، ولا يحجب واحد منهما من مماسة الآخر، ولا يزاد الحجم باجتماع ألف منها، وهذا هو سبيل ألف نقطة لو اجتمعت. وإذا كاد شئ يلقى شيئا، ويلقى الملاقي شئ لا يلقى الأول، فهناك فضل في ذاته عما لاقى الأول، ذلك الفضل يتاله الملاقي الثاني فارغا عن الملاقة الأولى. وهذه الأشياء كلها بيّنة في العقل. وكذلك إذا كان الشئ مشغولا بالملاقة حتى تكون الملاقة محتمة عن ملاقة شئ آخر، فلما أن يكون مشغولا، كله أو بعضه. فإن كان كله لمعاسه ثالث، وإن كان بعضه الأول فلا يكون لا الشغل ولا المماسه شغلا بالأسر أو مماسة بالأسر وهذه مقدمات بيّنة بنفسها، وما ورد من النقض لها فهو نقض مقدمات أهم منها، وهو ما يقال من أن الشئ قد يكون كله معلوما بالقياس إلى شئ، وعند شئ مجهولا بالقياس إلى آخر، وعند آخر من غير انقسام، ويكون الشئ يمين شئ وليس يمين شئ من غير انقسام، ولذلك يكون مشغولا بأسره بالقياس إلى شئ، فارغا بالقياس إلى شئ آخر من غير انقسام فأول ما يغلطون في هذا أن هذا ينتقض قول قائل من جهة أخرى إنه لا يجوز أن يكون

(٢) وضع فإن الوضع هو : وضع هو س ، م ؛ وضع ما والوضع ط .

(٣) طرفها : طرفها ط ، م .

(٤) لم : ولم ط .

(٥) المداخلة : للدخل || الآخر : الأخرى د || الدخول : للدخول س .

(٦) ما يساويه : ما سواه ط . || يرى : يراه د ؛ يرى م .

(١٠) فالملاقات : فالملاقات ط .

(١٢) منها : منها د ، م ؛ هو : + عمل م || لو : إذا ط || ويلقى : ويلقى ط || لا يلقى : لا يلقى ط .

(١٣) ذلك : وذلك ط ، م || الفضل : ساقطة من س .

(١٤) بالملاقة : فالملاقات س .

(١٦) وما ورد : وما يورد د ، س ؛ ط ، م .

(١٧) بالقياس (الأول) : بقياس ب ، د ؛ س ، م .

(١٨) ولذلك : وكذلك س ، ط ، م .

(١٩) ينتقض : نقض س ، ط ، م من جهة أخرى : ساقطة من س || من : ساقطة من م .

الشيء بأسره ذا أمرين متقابلين بالقياس إلى شيء ، وهذا مسلم . إنما المنكر مانسبته إلى هذه المقلمة نسبة النوع مثلا ، وهو أنه إذا اشتغل بأسره عن أن يحاس لم يحس في جهة دون جهة مماسة منحصه ، فإن فرغ من جهة واشتغل في جهة قى ذاته فضل عن الاشتغال . وهذه المقلمة لم تناقض ولم تبطل ، بل دل على أن جنبها ليس بواجب ، ولها أشباه ليست بواجبة . وهذه المقلمة لم يجب ولم تثبت في العقل الأول من حيث المعنى الجنسي لها ، بل من حيث هي مخصوصة بالملاقاة ، فإن الملاقاة هذا موجبا . ولو كان بدل الملاقاة معنى آخر لكان يجوز أن يكون كل الشيء بالقياس إلى جهة بحال ، وبالقياس إلى جهة أخرى بحال مخالفة لتلك الحال إذا كانت تلك الحال لا توجب شغلا ومنعا أصلا ، وكان لا يوجب شغلا يتعاطى بحال الكل وبحال البعض ، إذ كان الشغل للكل أمرا بالقياس ليس أمرا في نفسه . فإن المشغول المنوع عن مماسة شيء آخر لا يكون مشغولا عن شيء دون شيء ، فإنه من حيث هو مشغول لا يماسه شيء البتة ، ومن حيث هو فارغ يماسه كل شيء . فأما المجهول فكونه مجهولا ليس أمرا يستقر فيه البتة ، بل هو مضاف إلى شيء ، ولذلك لا يمنع أن يعلمه أي عالم كان بأي عدد كان من العلم ، لا كالجزء الذي لم ، فإنهم قصرُوا إمكان مماسته على أشياء معدودة . وبالحمل لا يوجب ذلك في العلم منعا البتة ، ولو أوجب منعا متناولا لأمر غير متجزئ بوجه من الوجوه لما علم شيء .

على أنه لا حاجة بنا إلى إثبات هذا الفرق ، فإن الذي نقوله في أمر الملاقاة بالأمر من أنه إذا شغل شغل الجميع ، وإن لم يشغل لم يشغل شيئا هو عين بنفسه وبين خلافه ، في أمر العلم . وما أوردوه من الأمثلة للمناقضة يناقض غير المطلوب ، ويوجب مجوزا في أمر أهم من المطلوب ، فيجعل مجوزا في المطلوب . وبالحري أن تكون الملاقاة بالأمر لا تشغل البتة عن المماسه ، فإن الوارد المماس إذا شغله المتقدم السابق إلى المماسه امتنع عن المشغول ولم يمنع

(١) شيء : شيئين ط . || هذه : هذا م || الترفع : بالرفع م .

(٢) فإن : وإن ط ، م

(٣) هي : هو ط || ولو : فلو ط || يكون : ساقطة من د .

(٤) الشيء : شيء ط || بحال (الثانية) : بحالة ط || إذا : إذ ينع || تلك : ساقطة من م .

(٥) وكان : وكانت ط ، لو كانت م || إذ كان : لو كان ط ، م .

(٦) فلما : وأما سا ، ط ، م .

(٧) لا يمنع : لا يمنع ط .

(٨) متنا متناولا : أمرا سا || متناولا : + ولاد . (٩) حل : وحل ب ، سا ، ط || شغل (الأول) : اشتغل م .

(١٠) وما أوردوه : وما أوردوه ط .

(١١) أم : ساقطة من ط || بالأمر : ساقطة من سا .

(١٢) لا تشغل : لا تشغل م || ولم يمنع : ولم يمنع ط .

- عن ماسة الشاغل ، فأصاب ذات الشاغل بالماسة دون ذات المشغول ، وكان ذات المشغول غير ملاق بجميع ذات الشاغل، فإذا كانت بينهما ملاقة بالأسر . أما إذا كانت الملاقاة ملاقة بالأسر كانت مداخلته بالحقيقة . والمتداخلان لا يشغل أحدهما الآخر عن مس ماس ، فالملاقاة بالأسر كذلك حكمها . وإذا كانت الماسة المداخله ، وكان كل واحد من التماسين منفردا بوضع مخصوص هناك ذاته دون ذات الآخر فتكون الماسة ملاقة بأطراف الذاتين ، وهو أن لا يكون بين طرفهما بعد أصلا ، وتكون المداخله ملاقة بالأسر . فيلزم ذلك ٥ أن يصير وضعهما ومكانهما واحدا . وأنت إذا تأملت أدنى تأمل، علمت أن الشيء إذا كان مماسا، فلو توهمته صار مداخله احتاج أن يحرك إلى ملاقة أمر من ذات المداخله ينفذ فيه، لم يكن لاقاه، حتى إذا استوت الملاقاة صار مداخله وليس كلامنا الآن في المداخله على أنها موجودة أو معدومة، بل على تصور معنى لفظها، وأن المتصور منها كيف يخالف المتصور من الماسة، وأنها لو كانت موجودة كيف كانت تفارق الماسة ، وأما التشافع فهو حال تماس تال من حيث هو تال . وظن بعضهم أن من شرط ذلك أن يشارك في النوع، وأظن أن مفهوم اللفظ لا يقتضي ذلك اللهم إلا أن يصطلح على ذلك من رأس، وبعد ذلك فيحتاج أن يكون لهذا المعنى الذي هو أعم منه لفظ يحسبه وأما المتصلق فهو تماس اللازم للشيء في الانتقال حتى يصعب حتى التفضيل بينهما، إما لانتطابق السطحين حتى لا يمكن أنه يفارق أحدهما الآخر إلا مع وقوع انخلاء المين استحالة وجوده، وذلك يكون إذا كان ليس طرف أحد سطحي الجسمين أو بالسبق إلى الانفصاح، أو يكون إنما يفتح بزوال صورة السطح عن كفيته باستحداث تقبيب أو تغيير أو غير ذلك وهو غير مجيب إليه إلا بتعق، وإما لانفraz أجزاء من هذا في أجزاء من ذلك. وقد ١٥ يحدث الالتصاق بين جسمين بوسط جسم من شأنه أن ينطبق جيدا على كل واحد من السطحين لسيلاته، وأن ينفرز أيضا في كل واحد منها لذلك، ثم منه شأنه أن يجف ويصلب فيلزم كل واحد من الجسمين ويعرض لذلك التزام الجسمين بوساطته وهذا كالفراء وما يشبهه .

(١-٢) بالماسة ... الشاغل : ساقطة من د . (١) ذات : ذوات م || ملاق ب ، سا ، م .

(٢) بجميع : بجميع ب سا || فما : فيما م || ملاقة : ساقطة من د .

(٣) فالملاقاة : بالملاقاة سا || وإذا : فإذا سا ، م .

(٤) وضعها : وضعها م || توهمته : توهمته سا ، ط ، م .

(٥) حتى ... الملاقاة : ساقطة من م || استوت : استوت ط ، م .

(٦) فلذا : لذلك ط || لفظ : لفظه د ، ط || يحسبه : حسبه د ، ط || يحسب م .

(٧) لانتطابق : الانتطابق ق ط ، الانتطابق م .

(٨) المين : المين ط .

(٩) يفتح : يفتح ط || عن : عن ط .

(١٠) إليه : ساقطة من م || لانفraz : الانفraz م .

(١١) الالتصاق : التصاق م || لسيلاته : لسيلاته د ، سا ، ط .

(١٢) لذلك : كذلك د .

(١٣) كالفراء : كالفراء ب .

وأما المتصل فإنه لفظ مشترك يقال على معان ثلاثة ذكرناها في هـ واضح : الثاني منها يقال للشيء بالقياس إلى غيره ، وواحد يقال للشيء في نفسه لا بالقياس إلى غيره : فأما أحد الاثنين فإنه يقال للمقدار أنه متصل بغيره ، إذا كان طرفه وطرف غيره واحد، فيجب أن يكون كل واحد من المتصل والمتصل به عَصَلا بالفعل، إما مطلقاً وإما بالعرض . فإن كان مطلقاً وفي الوجود نفسه ، كان له طرف مطلق في الوجود نفسه، كأحد خطي الزاوية ، فإنه متصل بالآخر لأنه خط موجود بالفعل غير الآخر وله طرف بالفعل، لكنه بعينه طرف الخط الآخر ، وأما الذي بالعرض ، فممتعه ما يكون بالعرض، فكما يعرض إذا توهمنا أوفرضنا الخط الواحد بالفعل ذا جزئين وميزنا أحدهما عن الآخر بالعرض فيميز بذلك له طرف، هو بعينه طرف القسم الآخر، فيقال لكل واحد منهما أنه متصل بالآخر . وإنما يكون كل واحد منهما موجوداً بعينه مادام العرض، فإذا زال العرض لم يكن ذلك ولا هذا بل كان الواحد الكلي ولاقسمة فيه بالفعل . ولو كان ما يقع بالعرض موجوداً في نفس الأمر، ولو لم يفرض لم يمتنع وجود أجزاء بالفعل لانتهاءها في الجسم، على ماسنين، وهذا محال. وبالجملة أيضاً إنما يكون في أجزاء المتصل شيء هو هذا باتجاه الإشارة بعد الفرض إليه على نحو. وكذلك ذلك إنما يكون ذلك لاتباع إشارة على نحو آخر من الفرض إليه، وهذا هذا وذلك ذلك من حيث الإشارتان متجهتان إليه، فإن بطلتا فمحال أن يقال إن هذا وذلك باقيا من حيث هما هذا وذلك، اللهم إلا أن يفرض سبب آخر يميز، وأما ما كان يعرض بالفرض فيبطل يزوال الفرض. والمتصل لأجزاء له بالفعل، كما يظهر من بعد، فيكون حدوث جزء له هو هذا وجزء له هو ذلك، من غير أن كان قبل موجوداً بالفعل، وهو أمر يتبع الإشارة . وإذا زالت الإشارة لم يبق معلول الإشارة، فمحال أن يقال بعد ذلك إنه وإن بطلت الإشارة فلا بد من يميز ذلك من هذا ، فإن كون هذا وذلك فيها إنما هو بالإشارة فيكون كأنه قيل : إن بطلت الإشارة فلا بد من أن تكون إشارة، وليس المحال في أجزاء المتصل كالحال في أجزاء الأشياء الأخرى المنفصل بعضها من بعض موجوداً بالفعل ، فإن الإشارة هناك تدل

(١) في : وفي : سا ، ط ، م .

(٢) بالعرض : بالعرض د ، سا ، ط ، م || فكما : كما م .

(٣) عن الآخر : ساقطة من د || هو : ساقطة من سا .

(٤) ذلك : ذلك ط .

(٥) الواحد : الواحد د .

(٦) أيضاً : ساقطة من د || في : ساقطة من سا .

(٧) ذلك (الثانية) : ساقطة من م ، ط . (١٧) آخر : ساقطة من د ، سا ، م || ذلك : ساقطة من م || الإشارتان : إن

الإشارتين م .

(١٨) هذا : ساقطة من سا || يفرض : يعرض سا ، ط ، م . (١٩) بالعرض : بالعرض د ، م || الفرض : العرض د . سا .

(٢٠) بالفعل : ساقطة من ط || وهو : هو د ، سا ، ط ، م .

(٢١) تميز : تميز سا || ذلك : ذلك م .

(٢٢) قيل : قيل سا . || إن بطلت : أو بطلت سا .

(٢٣) الأخرى : الآخر ط .

- ولا تفعل، وهما تفعل ففعل . ومن الذى يكون بالعرض، اختصاص العرض الحال ببعض دون بعض، حتى إذا زال ذلك العرض زال ذلك التخصيص ، مثل جسم يبيض لأكله، أو يسخن لأكله، فيفرض له بالبياض جزء إذا زال البياض زال افتراضه . وأما الوجه الثانى فيقال : متصل ، للذى إذا قلى ما قبله إنه متصل به فى جهة تبعده عن الآخر تبعه الآخر ، فيكون هذا أمر أعم من المتصل، الذى قلناه قبل هذا، ومن المتصل . ويجوز أن تكون النهايتان اثنتين بالفعل، وأن يكون هناك تماس بالفعل، بعد أن يكون تلازم فى الحركة، ويجوز أن تكون نهاية المتصل والمتصل به واحدة ، ولكن لا يكون إيقاع اسم المتصل ههنا جهنا المعنى عليه من حيث نهايته ونهاية الآخر واحدة ، بل من حيث يتبعه فى الحركة على النحو المذكور . ويقال متصل، للشيء فى نفسه إذا كان بحيث يمكن أن يفرض له أجزاء بينها الاتصال الذى بالمعنى الأول ، أى بينها حد مشترك هو طرف لهذا وذاك، وهذا هو حد المتصل . وأما الذى يقال إنه المنقسم إلى أشياء تقبل القسمة دائماً فهو رسمه، وذلك لأن هذا غير مقوم لماهيته، لأن المتصل يفهم بالمعنى الأول فهما حقيقيا ، ولاندرى أن هذا المعنى يلحقه أو لا يلحقه إلا برهان، فهو من الأعراض اللازمة للمتصل المحتاج فى إبانة وجودها للمتصل إلى حد أوسط : وأما قولنا فرادى فإما يقال لأشياء لكل واحد منها مكان خاص ليس جزؤه جزءا من مكان عام له وللآخر . ويقال معا فى المكان ليس كما فى الزمان، بأن يكون مكان كل واحد منهما هو بعينه مكان الآخر، كما زمانه زمان الآخر، فإن هذا مستحيل فى المكان وغير مستحيل فى الزمان، بل إنما يقال معا فى المكان لأشياء مجتمعة، كشيء واحد يكون لحيثتها مكان، ويكون لكل واحد منها مكان خاص، جزء من ذلك المكان الخاص جزء من المكان العام والوسط والبين هو الذى يقع التغير إليه قبل التغير إلى غيره فى الزمان، أى غير مكان . فهذه الأشياء نافعة فى معرفة فرضنا، ومع ذلك فلها من الأحوال التى تلزم الطبيعيات من حيث هى خوات كم .

(١) بالعرض : بالعرض سا || العرض : ساقطة من سا .

(٢) العرض : الوجه م || يبيض : أبيض ط .

(٥) وأن يكون : ويكون م .

(٧) إذا : ساقطة من ط . (٧) أجزاء : الأجزاء سا .

(٩) الذى : ساقطة من د || المنقسم : القسم د || وذلك : وذلك ط ، م .

(١٢) بأن : بل م || هو : ساقطة من د .

(١٤) لحيثتها : لحيثتها ط .

(١٥) جزء (الأولى) : ساقطة من م || المكان الخاص جزء من : ساقطة من د .

(١٦) إليه : فيه م || التغير (الأولى والثانية) : للتغير ط .

[الفصل الثالث]

ج - فصل

في حالة الأجسام في انقسامها وذكر ما يختلف فيه وما تعلق به
البطلون من الصحيح

- ٥ فنقول : قد اختلف الناس في أمر هذه الأجسام المحسوسة، فمنهم من جعل لها تأليفا من أجزاء لا تتجزأ البتة ، ويجعل كل جسم متضمنا لعدة منها متناهية، ومنهم من جعل الجسم مؤلفا من أجزاء لانهاية لها، ومنهم من جعل كل جسم إما متناهي الأجزاء الموجودة فيه بالفعل وإما غير ذي أجزاء بالفعل أصلا، وإذا كان ذا أجزاء بالفعل كان كل واحد من أجزائه المنفردة جسما أيضا لا الجزء له بالفعل، فالجسم عنده إما أن يكون جسما لا جزء له، وإما أن يكون مؤلفا من أجسام لا أجزاء لها، ويعنى بقوله : لا جزء له لأنه ليس في الحال له جزء مفترض يتميز، بل هو واحد بالاتصال ، وليس يعنى أنه ليس من شأنه قبول الانقسام، بل عنده أن يقبل القسمة دائما، وكلما قسم فالتحارج بالقسمة جسم له في نفسه أن ينقسم، لكنه ربما لم تكن قسمة بسبب عدم ما يقسم به أو فواته تقدير القاسم أو لصلايته أو استحالة انكساره ، وهو في نفسه يحتمل أن يفرض فيه وسط ، وكل جسم فإنه قبل القسمة لا جزء له البتة ، بل الفاعل للجزء وجود القسمة، والقسمة إما بتفريق الاتصال وإما بمرض مميز لمحاوله جزءا عن جزء إما عرض مضاف كالرياض أو عرض مضاف كالحاذاة والموازاة، وإما بالتوهم والفرض. وأما الذين يقولون : إن الأجسام تنتمي إلى أجزاء لا تتجزأ، فمنهم من يجعل تلك الأجزاء أجساما في أنفسها، ومنهم من يجعلها خطوطا غير متقسمة ، ومنهم من يجعلها غير أجسام ولا خطوط ولا أشياء لها في أنفسها أقطار وأبعاد. ويشارك أصحاب المذهب الأول من هذين المذهبين وهم شيعة ديمقراطيس وأبروقياوس وأبيقورس المذهب الحق

(٢) فصل : فصل ج ب ؛ الفصل الثالث م .

(٣) فيه : ساقطة من م .

(١٦-٣) في حال الحاق : ساقطة من سا .

(٥) لا تتجزأ : لا يتجزأ م .

(٦) مؤلفا : ساقطة من ب ، د ، م .

(٨-٩) منه أجسام : ساقطة من م .

(٩) له : + بالفعل || له (الثانية) : ساقطة من م .

(١٢) لصلايته : الصلابة م .

(١٣) عن : من ط .

(١٦-١٥) ومنهم متقسمة : ساقطة من د .

(١٧) المذهبين : ساقطة من د .

أن هؤلاء يقولون إن التركيب من هذه الأجسام هو بالتأاس فقط وأنها لا يحدث منها متصل البتة، وأن الأجسام المخصوصة ليست بحقيقة الاتصال، فإن تلك الأجسام الأولى موجودة بالفعل في الأجسام المخصوصة متميزة بعضها عن بعض، وأنها لا تقبل القسمة المفرقة، بل القسمة المتوهمة، وهي مع ذلك بعضها أصغر وبعضها أكبر. وأما أصحاب الحق فلهزم يجوزون أن يكون جسم كبير من المخصوصات لأجزاء له بالفعل، ويجوزون أن تكون الأجزاء إذا حصلت بالفعل متفصلة تلتقي مرة أخرى، فيحصل منها شيء واحد فتبطل خاصة كل واحد منها فلا يكون ثابتاً **وسببته .**

ونعود إلى ما كنا فيه، فنقول : لكن أصحاب ديمقراطيس يفارقون الآخرين من أصحاب الحزم بأن الآخرين يحملون جزمهم غير جسم، ولكل واحد من هؤلاء صحيح تخصه . أما القائلون بجزء لا يتجزأ، ولا هو جسم، فمن حججهم أن كل جسم فإنه قابل للتفريق، وإذا تفرق فأجزاؤه مقابلة للتأليف كما كانت، فإذا كان كذلك فكل جسم ففيه قبل التفريق تأليف، ولولا أن فيه تأليفاً لكان لا يختلف عن الأجسام في صعوبة التفكيك **١٠** وسهولته .

قالوا : وليس ذلك لأن جنسها مخالف. ويعنون بالجنس الطبيعة النوعية. قالوا ولا اختلاف الفاعل، ولا لعدم شيء، ولا لأقسام يذكرونها، فإذاً هو للتأليف. وإذا كان فيه تأليف فتوهمناه زائلاً لم يكن محالاً، وإذا زال بكايته بقي ما للتأليف فيه، وما لا تأليف فيه فليس بجسم، لأن كل جسم ينقسم، وما لا تأليف فيه لا ينقسم، وهذا الاحتجاج مبلوّه لدييمقراطيس، إلا أنه حرف منه بشيء يسير، يفهم ذلك إذا أوردنا حجته. وقالوا أيضاً : إنه لو لم تكن أجزاء الجسم متناهية لكانت غير متناهية، فكان للجسم أقسام وأنصاف في أقسام وأنصاف من غير نهاية، فكان المتحرك إذا أراد أن يقطع مسافة احتاج أن يقطع نصفها، وقبل ذلك نصف نصفها، واحتاج في زمان متناه أن يقطع أنصافاً بلا نهاية، فكان يجب أن لا يقطع المسافة أبداً، ويجب أن لا يلحق أخيلوس السريع العدو السلحفاء

(١-١٨) أن السلحفاء : ساقطة من سا .

(١) أن : بأن ط || يقولون : ويقولون ط || هو : هي ب ، د .

(٢) بحقيقة : بحقيقة ط ، م .

(٣) من : من ط .

(٥) بالمثل : ساقطة من د || تلتقي : يلتصق ط || فيطال : فيطال م || خاصة : خاصة سا ، ط || ثابتاً : باقياً ط .

(٨) لا يتجزأ ولا : أو لا د .

(٩) فأجزاؤه : فإن أجزاءه ب ، د || كان : ساقطة من م .

(١٠) كذلك : كذلك ط ، م || التفريق : التفريق ط .

(١٣) وإذا : فإذا د ، ط .

(١٤-١٨) تأليف ينقسم وما لا : ساقطة من د .

(١٦) في أقسام وأنصاف : ساقطة من د ، ط .

(١٧) واحتاج : في أحيان د .

(١٨) فكان : وكان د ، م || ويجب : وكان يجب ط || أخيلوس : أغلوس ط .

البطيئة المدو، وكانت المرة لاضغ من قطع نعل يسير عليها. فالنعل الأول للقمام والثاني للمحدثين. لكن الحركة موجودة، فأقسام الجسم متناهية. وقالوا: إنه لو جاز أن ينقسم الجسم إلى غير نهاية، لوجب من ذلك أن تكون الخردلة تنقسم أقساما تبلغ إلى أن تمشي أديم الأرض كله. وقالوا: لو كان الجسم ينقسم إلى غير نهاية، لكانت الخردلة في أقسامها مساوية لأقسام الجبل العظيم، وهذا محال. وقالوا أيضا: إن النقطة لا تحلوا إلا أن تكون جوهرًا قائمًا بنفسه أو لا تكون. فإن كانت قائمة بنفسها، فقد حصل الجزء الذي لا يتجزأ، ويكون الذي يلغاها أيضًا نقطة أخرى فتتوالى النقطة فاعلة لجسم أو نخط فاعل لمسطح فاعل لذلك الجسم، وإن كانت عرضًا فهي تحمل محالًا، وكل محال في محل فهو محل فيها يساويه ويكون مثله، فتكون النقطة تحمل جوهرًا لا يتجزأ. وقالوا أيضًا: إن جاز أن ينقسم الجسم إلى أجزاء غير متناهية، جاز أن يتركب من أجزاء غير متناهية، وأن يتركب مع غيره تركيبًا بلا نهاية. ولهم أن يقولوا أيضًا: إنا إذا فرضنا خطأ منطبقًا على خط، حتى تكون النقطة محاذية للنقطة أو ملاقية أو مداخلية له أو أي اسم شئتم أن تدلوا به على المعنى المفهوم ثم تحرك الخط، فقد صارت النقطة المماسية غير المماسية، وزوال المماسية دفعة، فيكون في آن واحد صارت غير مماسة، وهي في ذلك الآن ملاقية لنقطة تالية للنقطة الأولى، فتكون النقطة متتالية في الخط، والخط مؤلفًا عنها، إذ الكلام على زوال مماسة النقطة الثانية، كما هو في مماسة النقطة الأولى، وكذلك هلم جرا. ومن حججهم وجود زاوية غير منقسمة وهي التي جعلها أوقايدس أصغر الحاديات. وقالوا أيضًا ما يقولون في حركة الكرة على سطح أملس، أليس يكون مماسة واقعة بنقطة بعد نقطة، فيؤلف الخط الذي ممسحه الكرة من نقط. وأما الذين جعلوا هذا الجزء المشي إليه جسمًا وهم شعبة ديمقراطيس فقالوا: إن الجسم لا يحلوا إما أن ينقسم كله، حتى لا يكون منه ما لا ينقسم أو لا ينقسم كله، فإن كان في طباعه أن ينقسم فغير مجتمع أن يقع، وغير المجتمع إذا فرض موجودًا لم يعرض منه محال، بل ربما عرض منه كذب غير محال، والكذب غير المحال لا يلزمه المحال. فلنفرض أن كل قسمة ممكنة في الجسم فقد خرجت بالفعل فحينئذ لا يحلوا إما أن يحصل لأشئ، أو تحصل نقط، أو تحصل أجسام لا تنقسم. لكن من المحال أن تنتهي إلى لأشئ أو

(١٩-١) البطيئة... أو: ساقطة من سا.

(١) نعل: فعل د؛ يند؛ || فائق: والمثل د، ط، م || والثاني: والمثل الثاني م.

(٢) لو جاز: ساقطة من د || نهاية: النهاية م.

(٣) تبلغ: ساقطة من ط || وقالوا: قالوا ب، د || لكانت: لكان ط.

(٥) ويكون: فيكون ط || الذي: ذلك م. (٦) النقطة: النقطة ط.

(٨) الجسم: ساقطة من د.

(١٠) هلم: شئت م.

(١١) تالية للنقطة: ساقطة من م.

(١٢) إذا: ط، م.

(١٥) تمسح: لمسح ب.

(١٧) غير (الثانية): للغير ب، د، ط.

(١٨) الجسم: الجزء م.

- القط، فإنه إن كان انتقاضه إلى لاشئ، فأنه من لاشئ وهذا محال، وإن كان انتقاضه إلى النقط، فأنه من النقط وهذا أيضا محال. قد أجمع العلماء على أن النقط كم اجتمعت لا تزيد على حجم نقطة واحدة، وأنها إنما تتلاقى بالأسر، ولا يجب بعضها بعضا من الملافة، ولا تحرك إلى التآليف قصير شاغلة مكانا، ولا يحدث منها متصل فيق أن يكون انتقاضه إلى أجسام ليس ي طبيعتها أن تنفصل وتنقسم، اللهم إلا بالوهم والفرس. وأما الذين قالوا بوجود أجزاء غير متناهية للجسم فقد دفعهم إلى ذلك امتناع تركيب الأجسام من الأجزاء غير المتجزئة ومن الأجسام غير المتجزئة. قالوا: فإن الأجسام أيضا في أنفسها خوات أقسام، وإن لم تنفصل بالفعل، فهي إن جزئت بالعين والفرس كان كل جزء منها بعضا وجزءا من الجسم وإن لم ينفصل البتة. قالوا فيق أن تكون أجزاء الجسم بلا نهاية، وبسبب ذلك ينقسم الجسم انقسامًا لا ينتهي، إذ الانقسام القرصي أو التفريقي إنما يرد على أجزاء موجودة في الجسم متجاوزة، فتكون أجزاء الجسم بحسب احتمال الانقسام، فإن احتمل انقسامًا متناه كان ذا أجزاء غير متناهية. ولما ضيق أصحاب الجزء على هؤلاء الجاهلهم إلى مسألة النحل والذرة والسحفاة وأعيالوس، وبالحسلة أن تكون الحركة تأتي على أنصاف لا تنتهي، فلا تبلغ الغاية البتة، التجلأوا إلى مالتجأ إليه أبيقورس فقالوا بالطفرة، وهو أن الجسم قد يقطع مسافة حتى يحصل في حد منها مقصود عن حد متروك، ولم يلاق ولم يحاذ مالى الوسط. وأورد أول من يشبه بأبيقورس من الخارجين لذلك مثالا من دوران الدائرة القريبة من طرف الرحي واللوامة والأخرى القريبة من المركز، وذكروا أنه لو كان الجزء الذي عند الطرف يتحرك مع حركة الجزء الذي عند الوسط بالسواء لقطعما مسافة واحدة، ومحال أن يسكن الذى إلى الوسط، لأنه متصل ملتزم بعضه لبعض. فيين أن الذى إلى الوسط يتحرك ويقل طفراته، مع أن الذى عند الطرف يتحرك ويطفر أكثر حتى يحصل في بعد أكثر من بعد الذى إلى الوسط. ولما استشنع الأولون من الخارجين المذكورين الطفرة ولزومهم هذا الكلام، ولم يجوزوا أن تكون حركة متصلة أسرع من حركة بلا توسط، سکون اضطرأوا إلى أن جعلوا الذى إلى الوسط يسكن مسكونات أكثر من مسكونات الذى على الطرف واضطرأوا إلى تمكين المتوسط

(١٩-١) القطط المتوسط : مسافة من ما .

- (١) فأنه (الأول) : فأنه ط، م || النقط : النقطة ط || فأنه (الثانية) : فأنه د، ط، م.
- (٢) أجمع : أجمع م || النقط : النقطة ط || تتلاقى : تلاقى ب، د.
- (٣) فيق : فيق ب، د، م || أن يكون : أن لا يكون م || وتنقسم : ولا تنقسم ط.
- (٤) دفعهم : أوقعهم ط، دفعهم م. || تركيب : بتركب د، تركب ط || غير (الأول والثانية) : الغير ب، د، ط.
- (٥) بالعين : بالعين ب، والتأثير ط.
- (٦) الجسم (الثانية) : مسافة من م || القرصي : القرصي م.
- (٧) وأعيالوس : وأعلوس ب، م؛ والأعلوس ط || وبالحسلة : ب، د، ط، م.
- (٨) حتى : مسافة من د.
- (٩) واللوامة : واللوامة ط || يتحرك : متحرك ط. (١٥) حته : هذا د.
- (١٠) بعد (الثانية) : البعد ط || الطفرة : الطفرة مثلا ط.
- (١١) ولزومهم : ولزومهم ط، م || متصلة : متصل د.
- (١٢) من : مسافة من ط || تمكين : أن تمكين ط.

من السكون ، وإن أن حكموا بأن الرحي تنفكك عند الحركة أجزاؤها بعضها من بعض تنفككا لا يلزم أحدها أن يتحرك مع الآخر ، بل يسكن أحدها ويتحرك الآخر ، فلم يزل أحدهما في شناعة الطفرة ، والآخر في شناعة التفكك .

[الفصل الرابع]

د - فصل

في اثبات الرأي الحق فيها وإبطال الباطل

وإذ قد دللنا على اختلاف المذاهب ، سألتنا هذه ، فلنبدأ بالدلالة على صحة المذهب الحق ، ثم لنجدل على الشكوك التي أوردناها مخالفوه ، فتحلها حلا ، ونقول : أما المذهب القائل إن الجسم فيه أجزاء بالذات غير متناهية ، فيظهر بطلانه من جهة استحالة قطع أشياء بلا نهاية في زمان متناه ، ولأن إثبات الطفرة بين البعثان في نفسه ١٠ وبأن كل كثير فإما هو من آحاد ، وإذا لم يكن واحد موجودا بالفعل لم يكن كثيرا فإذا لم يكن جزء واحد لم تكن أجزاء بلانهاية له ، والجزء الواحد لا ينقسم من حيث هو واحد ، وإذا أضيف إليه آحاد أمثاله لم يزل إما أن تكون الإضافة على سبيل الماسة ، أو على سبيل المداخلة ، أو على سبيل الاتصال . فإن كان على سبيل الاتصال ، حدث المتصل من مقادير منها محدودة فيطل الرأي ، وإن كان على سبيل المداخلة لم يحدث منها قدر وإن بلغت أضعافا لانهاية لها في الوجود ، وإن كان على سبيل الملافة فكل واحد من الجزئين يقتضي ضمما مخصوصا ، ويجب أن يكون له في نفسه قدر جسماني ، على ما نوضح من بعد ، فيكون جسما ، والجسم إذا قرن بأجسام أمثاله متناهية ٥

(١-١) من ... متناهية : ساقطة من سا .

(٢) يزل : يزد . د .

(٥) فصل : فصل دب ؛ الفصل الرابع م .

(٧) المذهب : المذاهب م .

(٨) أوردنا : أوردنا ما || ونقول : فنقول ط ، م || المذهب : المذاهب م .

(١٠) كثيرا : كثير د ، ط || فإذا : وإذا ط .

(١١) وإذا : فإذا ط .

(١٢) منها : ساقطة من م .

(١٥) قرن : اقترن ط .

العدة كان من تركيب ذلك جسم لاحالة، وله نسبة إلى الجسم غير المتاهي الأجزاء نسبة محدود إلى محدود وفي عظمه . فإذا زيد في الأجزاء على تلك النسبة بلغ المؤلف من الأجزاء المتناهية مبلغه، فكان جسما مساويا له من أجزاء متناهية العدد ، فكل ذلك الجسم الأول هو من أجزاء متناهية العدد .

وأما مذهب القائلين بأن القسمة تنهى إلى أجسام لا تنقسم بالتفريق للاتصال، فلما نؤخر الكلام في النظر في أمر هذه الأجسام، فإنهم ليسوا بمنعون كون الأجزاء التي إليها تنهى القسمة ذات احتمال لأن يفرض لها أجزاء، إنما تمنعون وقوع ذلك بالفعل، وعسانا يجوز ذلك أو لا يجوز به فيتملى بنوع آخر من النظر . إنما الموضوع الآن ينظر في الأسطقات .

وأما مذهب المؤلفين للأجسام من غير الأجسام فيجب أن نوضح بطلانه، فنقول: إن هذه الأجزاء إذا اجتمعت فكان منها جسم، فلما أن يجتمع على سبيل تال فقط، أو على سبيل تماس، أو على سبيل تدخل، أو على سبيل اتصال. إذ الأشياء المجتمعة، إما أن يكون بينها بعد أو لا يكون، فإن لم يكن بينها بعد، فلما أن يكون تلاقيها بالأسر أو لا بالأسر فإن كان بالأسر، كانت مداخله على ما أوضحنا، وإن كان لا بالأسر، فلما أن يختص كل بشيء به يلقى الآخر، أو يكون ذلك الشيء مشتركا، فإن اختص فهو مماسة، وإن كان مشتركا فهو اتصال . وكذلك هذه الأجزاء إذا اجتمعت لم يخل اجتماعها من أحد هذه الوجوه، فإن اجتمعت على التالى فقط لم يحدث منها الأجسام المتصلة في الجسم وكلاهما فيها، وإذا اجتمعت على اتصال أو تماس فكل واحد منها ينقسم إلى مشغول وفارغ وممسوس وخال، على نحو ما شرحنا في القصول السابقة. ويجب إن لم يتداخل، أن يكون إذ لقي واحد منها واحدا فضاء ثالث ملاقي لأحدهما، أن يكون محجوبا عن ملاقيه الآخر بتوسط هذا الملاقي، فيكون كل قد نال بالملاقاة من ذاته ما لم ينله الآخر، وهذا بين بنفسه، فيكون المتوسط منقسما . وإن كانت الملاقاة بالأسر كانت مداخله

(١٧-١) البدة ... مداخله : ساقطة من م .

(١) غير : الغير ب، د، ط || نسبة (الثانية) : نسبت م || محدود : محدودة م . || إلى محدود : ساقطة من م .

(٢) فكان : وكان د || مساويا : متساويا ط . (٣) فكل ذلك : وكذلك د || العدد : بالعدد ط، م .

(٤) مذهب : المذهب ط || في (الثانية) : إلى م .

(٨) بطلانه : ساقطة من م .

(٩) فكان : وكان د .

(١٠) بعد (الثانية) : ساقطة من د .

(١١) ما أوضحنا : ما أوضحناه ط || كل : + منها د .

(١٢) يلقى : + منها ط .

(١٣) اجتماعها : اجتماعا م .

(١٤) وإذا : وإن ط، م || فكل : وكل د .

(١٥) نحو : ساقطة من ب، د .

(١٦) ملاقيه : ساقطة ط .

(١٧) كانت (الثانية) : وكانت ط، م .

فلايزداد باجتماعها قدر، فتكون كلها اجتمعت كالأول الذي لا طول له ولاعرض ولاعمق، فإذا كانت هذه الأجزاء التي لم تتجزأ لا يجمع اجتماعها يتألف به منها جسم فالجسم إذن غير منقسم إليها . فإذا لم تنقسم قسمة الأجسام إلى أجزاء لا يمكن أن تنقسم نوعاً من القسمة، وكذلك سائر المقادير، أعني السطوح والخطوط. وأى عاقل يرفض أن يقول: إن صفحة من أجزاء لا تتجزأ أضاعت عليها الشمس، أو عرض لمحال من جهة، فيجب أن تكون الجهة الأخرى بذلك المحال، أو يقول: إن الصفحة ليس لها في نفسها وجهان، بل الضوء على ما هو وجه الصفحة والوجه الذي لا يلى الشمس هو ذلك الوجه بعينه، فإنه إذا أبصر هذا الوجه فقد أبصر ذلك إذ هذا وذلك واحداً . وليس ههنا هذا وذلك، فيكون الواقف من جهة من الصفحة يرى الصفحة مضيئة من الجهة الأخرى. وقد يجب من وجود الأجزاء التي لا تتجزأ أن لا تكون دائرة ولا مثلث قائم الزاوية ولا كثير من الأشكال إذ الدائرة توجب أن يكون الطوق الخارج أكبر من طوق داخل بماسه، والمماس مساو للمماس ولا يكون أكبر والمثلث القائم الزاوية إذا كان ضلعه كل واحد عشرة عشرة كان وتره قائماً تجلبر مائتين، وهو إما محال لا يوجد وإما صحاح وكسر وأجزاء، وهي لا تتكسر .

لكنهم يقولون إن: البصر يخطئ في أمر الدائرة والمثلث، وإنما هي أشكال مفترسة، ومع ذلك فإنهم لا يدفعون وجود المربع القائم الزاوية مثلاً على هذه الصفة، ليركب من أربعة أجزاء لا تتجزأ، خط على الاستقامة ولتركب مثله خطوط ثلاثة غيره، ويوجد منها خط آباء، ولنطبق به على خط ج د، وحتى لا يكون بينهما سعة شيء وكذلك هـ ز بعد ج د وحط به بعد هـ ز حتى يحدث سطح اط على مذهبهم . فمعلوم أنه ليس يسع بين هذه الأجزاء في السطح جزء آخر البتة، فالأجزاء الأربعة التي هي الأول من خط آباء والثاني من خط ج د والثالث من خط هـ ز والرابع

(١-١٦) فلايزداد ... الرابع : ساقطة من سا .

(١) كلما : كلها م || له : ساقطة من م || فإذا : فإن ط .

(٢) به : ساقطة من د || فالجسم : ساقطة من د .

(٣) سائر : سائر د .

(٤) أضواء : أضواء ب ، د ، ط .

(٥) الصفحة : الصفحة ط .

(٦) الصفحة : الصفحة ط .

(٧) الصفحة (الأولى) : الصفحة ط || الصفحة (الثانية) : الصفحة د || الصفحة ط .

(٨) إذ : إذا ط || المماس (الثانية) : قاس ط .

(٩) ضلعه : من ضلعي م || كل واحد : ساقطة من د ، م .

(١٠) وأجزاء : أجزاء د || وهي : وهم ب ، م ، هـ م .


(١١) البصر : قد ط || مقسمة : مقسمة د .

(١٢) القائم : القائمة ط || خط : خط ط .

(١٣) ويريد : وليؤخذ ط ، ر ليريد م || ولينطبق م || هل : ساقطة من م || بينهما : بينهما .

(١٤) فالأجزاء : والأجزاء د

من خط حط وهو القطر لا يخلو إما أن تكون هذه الأجزاء تماس بعضها ببعض على سمت بين جزءاً وجزءاً فيكون خطاً مستقيماً مؤلفاً منها وهو القطر ويكون مساوياً للضلعين المتساويين، وهذا بعيد عن الجواز. فمعلوم بالملاحظات أن القطر في مثل هذا أطول من الضلع، وإما أن تكون هذه الأجزاء متباينة فحينئذ إما أن تكون فيها فرج أو لا تكون، فإن كان بينها فرج لم تطبق الخطوط تطبيقاً لافرج فيه وقد فعل ذلك، هذا خلف. وإن لم يكن بينها فرجة فيكون فيها بينها شيء إما محالة، إما جزء أو فوقة أو بعض جزء. فإن كان بعض جزء فقد قسم الجزء ٩ وإن كان جزء بنامه أو جزءاً لزم دائماً أن يكون طول القطر إما أن لا يتقص عن الضلعين معاً، أو يتقص عن ضعف الضلعين بجزء واحد غير محسوس، وتقصان القطر عن ضعف الضلعين دائماً، فهو أمر محسوس وقدر كبير.

- وأما ما يقولون : إن هذا الخط لا يكون مستقيماً، بل مضرساً على صورة هكذا  أي أن يكون جزء وجزء آخر منحرف عنه إلى جهة، ثم جزء آخر في سمت الأول، ثم جزء منحرف عنه، كان كل منحرف ١٠ موضوع في الفصل المشترك بين المرتبتين في سمت واحد، فإنه يظهر فساد وبطلانه عن قريب، وذلك لأنه إما أن تكون المرتبتان في سمت واحد منها متساويتين أو غير متساويتين، فإن كانا متساويتين وكل أجزاء مرتبة في سمت واحد متلاقية، بحيث يتصل منها خط مستقيم، فيكون من المرتبتين خطان مستقيمان، موضوع أحدهما بجانب الآخر، فلا تضريس. وإن كانا غير متساويتين، فلا محالة أنه يكون بينهما جزء، فلا يكون مضرساً بل يتصل على الاستقامة، إما يكون مضرساً لو كان بعض الجزء واقفاً فيما بينهما وبعضه شارحاً، والجزء لا يتبع بعض، بل إما أن يكون كله ١٠ بينهما، أو لاشئ منه بينهما وإذا كان كله بينهما فليس هناك زوال وتضريس البتة، بل يكون هناك وضع على الاستقامة، كما هو مقبول عندهم. إن من شأن الأجزاء أن ينتظم منها خط مستقيم، فإن جعلوا فيها بين المرتبتين على سمت واحد جزئين لا في نظام السمت، بل عرضاً حتى يتضريس، فقد جعلوا من كل جزء شيئاً فيما بين

(١-١٨) من بين : ساقطة من س.

(١) بعضا : ساقطة من د.

(٤) فرج (الأول) : فرسة ب، د، م || وقد : فقط . (٥) بينها (الأول) : ملها ب || كان : ساقطة من م .

(٦) دائماً : + إمام .

(٧) ضعف : ساقطة من ب || دائماً فهو أمر : دائماً فانه أمر ط : إنما هو أمر م .

(١٠) وجزء : جزء د .

(١٢) المرتبتان : المرتبان ب، د || منها : ساقطة من د || متساويتان (الثانية) : يتساوان ب، د .

(١٢-١٣) منها : واحد : ساقطة م .

(١٣) يتصل : يحصل ط || مستقيم : ساقطة من د .

(١٤) فلا تضريس : لا تضريس ط، م .

(٥) إنما يكون : إنما كان يكون ب، د، م || لا يتقص : لا يتقص د .

(١٧) المرتبتين : المرتبتين ب .

(١٨) نظام : ساقطة من م .

الجزئين وشيئا زائلا حتى يكون تفرس، فجعلوا كل جزء مستقيما. وما يقولون في خط مستقيم يعمل، ثم يركب جزؤه الأول على نقطة آ، ويطبق على السطح، حتى يلقى الخط على نقطة ط، ومعلوم أن هذا ممكن. فبين إذن أنه يمكن أن ينظم بين الجزئين خط مستقيم، فيلزم من ذلك وجود جهة للجزء غير الجهات التي لم. وإذا صح أنه يمكن أن يفرض بين الجزئين خط مستقيم على أي وضع كان الطرفان، فيمكننا أن نضع على جزئي أ و ط جزئين، ولا يكون بينهما شيء، وينتظم بينهما خط، ونطبقه على خط القطر، فكيف يكون حال النقط التي تتلو النقطة الأولى الموضوعة على نقطة TT، تقع على النقطة الثانية من القطر، التي هي النقطة الثمانية من خط ج د أو تقع في الفصل المشترك حتى تماس كلاهما محاذيا لفصل مشترك بينهما لا يتلاقيان عليه، أو تكون تلك الفرجة أصغر من أن نسمه، فيكون شيء أصغر من حجم مالا يتجزأ، أو يكون يسعه، فيكون مقلصنا من الخلف. وإن وقع على نفسه، فقد انطبق الخط المستقيم على القطر، وما طابق المستقيم فهو مستقيم مساو له.

ومن العجيب ما يضطرون إليه في هذا الموضع من إمكان وقوع جزء على فصل مشترك بين جزئين، وهو بعينه يمكنه أن يتحرك قليلا حتى يلقى أحدهما وحده. فإن كان الذي يلقاه وهو تماس الأول والثاني هو الذي كان يلقاه بعينه وهو تماس الثاني وحده، فيكون عند التماس أيضا، هذا خالف. وإن كان يلقى، به غير الذي لقي أولا، فيكون قد انقسم بمواضع اللقاء. ويلزمهم ما يهربون منه من أمريادات الجهات على الست الذي يظنون أنها واجبة أن تكون ستا، وليس ذلك بواجب البتة، إنما ذلك أمر قد تعورف في تسمية جهات الحيوان، فظن أن ذلك المتعارف بحسب التسمية حكم واجب في كل شيء، بل الحق أن بين كل جهتين متجاورتين جهة أخرى، وذلك إلى غير النهاية بالقوة.. وهذا أيضا مثل ما يظن بعضهم أن الجسم طولاً وميلاً وعرضاً وميلاً وعمقاً معينا، وأن كل ذلك بالفعل فيكون لكل واحد منهما طرفان، فتكون الجهات ستا وليس غيرها. ونحن سنقول

(١٧-١٧) الجزئين سنقول : ساقطة من سا .

(١) وشيئا : شيئا م .

(٢) فبين : فيبتين ط .

(٣) ينظم : ينظم ب، م || وإذا : وإذا ط .

(٤) الجزءان : ساقطة من د . (هـ) ولا يكون : لا يكون م || وينظم : وينظم ب، م .

|| خط : خطاد و خطام || النقط : النقطة ط || القطر : النقطة د، ط .

(٦) من الثمانية : ساقطة من د || النقطة (الثانية) : نقطة د، ط .

(٧) ق : حل د || مشترك : المشترك ط .

(٩) حل (الأول) : عليه ب، د، م || حل القطر وما طابق المستقيم : ساقطة من م .

(١٠) ومن : من د || العجيب : العجيب ط .

(١٢) تماس : تماس د، ط، م .

(١٣-١٣) وإن كان اللقاء : ساقطة من د .

(١٣) من : من د .

(١٤) واجبة : واجب د .

(١٧) وأن كل : فإن كان ط .

- في هذا عن قريب، بل يجب أن يعلم أن القول بكون الجهات ستا، أمر مشهور متعارف، وليس بحق، ولا عايه برهان. ولكنهم يناقضون ما قلناه بمربعات تكون على هيئة هذه الأجزاء الأربعة، يؤلف منها مربع كبير، فتكون المربعات التي على القطر لامتلاكية بأطرافها التي هي المخطوط، ولا بينها شيء. وقد ضلوا في ذلك ضلالا بعيدا، وذلك لأنها متلاقية بالنقط، وطرف الطرف طرف يصلح به الالتقاء، وغير متلاقية بالمخطوط، وبين تلك المخطوط أنصاف مربعات أخرى ملأوها، إذ المربعات تنقسم فتسد الفرج، ولا كذلك الأجزاء، وبما يعلم يقينا لا نشك فيه. ولا اختلاف أن بين كل شيتين ذوى وضع سمت، حتى أنا إذا عملنا خطا مستقيما بينهما، فإنه يملا ذلك السمت، إذ يقع في ذلك السمت. فإذا كان جسم كالشمس يتحرك بحركات كثيرة، وقد جعل يلزاته جسم كالأرض أيضا، ونصب هنالك شيء نصبا قائما، وجميع ذلك صحيح جواز الوجود في العقول، ثم كانت الشمس مضية للأرض، وكان المنصوب يستر على قدر سمت الشمس، فإذا زالت الشمس جزءا فلا يخاف إما أن يزول السمت الذي بين الشمس وبين طرف المنتصب عن طرف الظل أو يبقى، فإن بقي لاحتالة سمتا، والسمت على حكم خط مستقيم، فيكون ذلك الآخر المخرج على الاستقامة من الشمس إلى طرف المنتصب إلى الأرض أيضا خطا مستقيما كالخط الذي عليه علامة ب من خطي آ ب، فيكون خطان مستقيمان متباينان يجتمعان عند نقطة ويتحدان بعد ذلك خطا مستقيما حتى يكون ذلك الخط مستقيما مع كل واحد منهما، فيكون الجزء المشترك وهو الذي بين طرف المنتصب ونقطة على الأرض وهو مع كل واحد من السمتين المتصلين بين الشمس وبين طرف المقياس خطا واحدا مستقيما. وهذا معامول الاستحالة، ومع ذلك فقد جعلا جزءا واحدا وهو طرف المقياس توازيه الشمس من جهتين: إحداها خارجة عن السمت الذي لم، فإن لم يثبت السمت، بل زال، فلما أن يزول جزءا، أو أكثر من جزء، أو أقل من جزء، فإن زال جزءا فتكون حركة الشمس في السماء مساوية لحركة طرف السمت، ومساقتها

(١-١٩) في وسماقتها : ساقطة من ساء .

(١) وليس : ليس ط، م . (٢) بمربعات : بمربعات م.

(٣) القطر : لقطر ط.

(٤) بالنقط : بالنقطة د، ط || أنصاف : أيضا ب، د .

(٥) إذا : ب نحن ط || إذ يقع : أو يقع ط .

(٦) ونصب : ساقطة من د .

(٨) هنالك : هنالك ب، د . || مضية : مضيتا م .

(٩) الشمس (الأولى) : التي د .

(١٠) من : على د || بقى بقى : بقى م .

(١١) الآخر : الأخير ط || على الاستقامة من : ساقطة من د || إلى طرف خطا : ساقطة من د.

(١٢) فيكون : ب الشمس د . || متباينان : ساقطة من ط .

(١٣) وهو : هو ط || توازيه : يوازها ط .

(١٤) التي : التي ب، م || فإن : وإن م .

(١٥) أو أقل : وأقل د || من جزء (الثانية) : ساقطة من ب || جزء : ب أو أكثر ط، م.

متساويتان أو يكون طرف السميت قطع أكثر ، وجميع هذا ظاهر الإحالة ، وإن كان أقل من جزء فقد انقسم الجزء .

وكنلك إذا أوقفنا خطا مستقيما كالوتر ، على زاوية قائمة أحد ضلعها أقصر ، فجبرنا طرف ذلك الخط ، وليكن جدعا ، أحد طرفيه على حائط والآخر على الأرض ، وارتفاع الحائط أقصر من البعد بين الأرض والزاوية ، فإذا جبرنا هذا الخط من الطرف الذى على الأرض جزءا ، فكان ينجز الطرف الآخر جزءا ، وجب من ذلك أن يكون مايقطع من الجانبين سواء . وليس كذلك ، بل يكون القطع من الجانب الأقصر أكبر ، وليس ذلك ممايتبع تفككا أو يفرق الاتصال البتة ، وإلا لاختلف في المعول من الحديد والألماس والمعمول من الخشب ، بل يستوى التقدير في الجميع . وإلا لو استأنفنا وضع خط مستقيم على الطرف الذى نزل إليه المجرور بقدر طول المجرور ، كان لايقع إلا حيث وقع عليه المجرور ، وكنلك الأجزاء التى في طرف الطاحونة .

ويلزمهم ماحكينا عن قوم أحوجوا هؤلاء إلى القول بالتفكك والمتفكك ، إما أن يكون تفككه بأن تترايل أجزاؤه بفرج تقع لها . فيجب أن ترداد مسافة الرسى عند الحركة ، أو بأن تترايل الأجزاء على نحو تبادل الأمانة ، حتى تبقى الحيلة على حجمها ، فتكون العلامات تزول ، ولايتبقى الأجزاء التى في الرسى على الأوضاع التى كانت لبعضها عند بعض . هذا جواب من يقول بالتفكك وتحول السكونات الحركات البطيئة . وماذا نقول في فرس شديد العدو ، هل نشك في أن حركاته أكثر من سكاته ، ولو كانت السكونات أكثر لكان البطء أظهر والتمتور أوضح . وإن أنكروا هذا في الفرس ، لم يمكنهم أن ينكروه في السهم المرمى ، ومع ذلك فإن نسبة حركة عدو الفرس أو ارتقاء السهم إلى سير الشمس ، ليست نسبة تقتضيها زيادة حركات العدو والارتقاء على السكونات ، وذلك لأنه

(١٠١) متساويتان لأنه : ساقطة من سا .

(١) قطع : يقطع ط ، م .

(٢) فجبرنا : فجبرنا ب ، د ، م

(٣) جدعا : جدعا م .

(٤) جبرنا : جبرنا ب ، د ، م || فكان : وكان م .

(٥) أكبر : أقل ط ، م || وليس (الثانية) : وليس ط .

(٦) تفككا : التفكك ط || يفرق : يفرق ط || لاخطف : لاخطف م || الخشب : خشب د ، م .

(٧) وإلا لو : لو ط || وضع : قطع م .

(٨) كان لايقع إلا حيث وقع عليه المجرور : ماكان يقع حيث وقع عليه المجرور ب ، د ، وكان يقطع لامن حيث وقع عليه

المجرور م .

(٩) بالتفكك : بالتفكك ط . || تترايل : ترايل ط

(١٠) تقع : ساقطة من د || لها : لنا م || تترايل : ترايل ط .

(١١) هذا البطيئة : ساقطة من د ، م || بالتفكك : بالتفكك ط .

(١٢) هل : وهل ب ، م || السكونات : السكونات ط .

(١٣) وإن : فإن ط || حلو : + وين د .

(١٤) أو ارتقاء : وارتقاء د || نسبة : ساقطة من ط .

- لو كانت الحركات في الركض والارتماء مساوية للسكنات وكانت الشمس ليس لها إلا الحركات فقط ، لكن ركض الفرس وارتماء السهم نصف سير الشمس . وليس الأمر كذلك ، بل لاقياس لهذا إلى ذلك. أما ركض الفرس فمعلوم بالمشاهدة ، وأما ارتماء السهم فقد جربت في قوم يقفون على أبعاد مرامى سهام ، وكل واحد يرسل سهمه مع سقوط سهم صاحبه بالقرب منه ، فيعرف التفاوت في ذلك . ولو استقصى مستقصى هذه النسبة وجدها أقل من نسبة جزء من ألوف أجزاء منه ، فيجب من ذلك أن يكون الفرس أو السهم يسكن ألوف سكنات ويتحرك واحدة ، وكان يجب أن لا ترى حركته ولا تظهر لغلبة السكون عليها ، وإن ظهر منها شيء كان قليلا يسيرا . والوجود بخلاف هذا ، فإن الحركة هي الظاهرة ، والسكون لا ظهور له البتة . وما يوضح هذا ما نعلمه من أن الثقل كلما ازداد ثقلا كانت حركته إلى أسفل أسرع ، فإذا كان ثقل ما يتحرك إلى أسفل تخالطه وقفات . فإن زدنا مقدار الجسم دائما نطلب زيادة الثقل ، بلغنا بملك وقتا إلى حركة لا تخالطها سكون ، فإذا ضممنا إليها ضعف ذلك الجسم لزم أن يتحرك لها ثم اتصل به ثقل . ومن العجائب أنه إذا تحرك المتحرك في هواء راكد أو في خلاء مقرون به وهو مما لا مقاوم فيه ، ويكون مبدأ حركته ميلا فيه واعتادا إلى جهة أن يبقى ذلك الاعتاد وذلك الميل في تلك المسافة بعينها ولا تبقى الحركة ، بل يحدث سكون يقع به البطء كأنه يعرض كمثل متعب ، فيميل بالاختيار إلى السكون ، ثم ما يثوب إليه النشاط . وكيف يحدث سبب يمنع ويبطل في هواء راكد أو خلاء ، وكيف يمكن أن يقال إن الميل والاعتاد يبطلان فيه ويتجددان . ومن الشناعات التي تازم الجزء ، أنا نعلم يقينا لانشك فيه أنه إذا تحرك متحرك من اليمين إلى اليسار ومتحرك آخر من اليسار إلى اليمين على خطين متوازيين مستقيمين ، لئلا لا يزالان يتقاربان حتى يلتقيا متحاذيين ، ثم يتفارقان . فإذا فرضنا أربعة أجزاء لا تتجزأ وأربعة أخرى ، وركبنا من كل أربعة خطأ ، وكان أحد الخطين موضوعا بجانب الآخر ، كما فعلنا في المربع الذي أنشأناه من أجزاء لا تتجزأ :

(١-١٨) لو كانت لا تتجزأ : ساقطة من م .

(١) لسكنات : السكنات د || ليس : ليست ط .

(٢) أبعاد : + من ط || سهام : السهام ط || وكل : لكل د .

(٤) فيعرف : ضرب ب ، م ؛ يعرف د || مستقصى : المستقصى ط ، م .

(٦) وكان : فكان ط || عليها : عليها ط .

(٨) حركته : حركة م || فإن : فلذا ط ، م .

(١٠) يكون : ساقطة من م .

(١١) أو في : وفي م .

(١٢) لا مقاوم : لا معلوم د || واعتادا : أو اعتادا د ، ط ، م .

(١٤) ما يثوب : ما يثور ط .

(١٥) أنا : فلذا ط .

(١٨) في المربع : بالمربع ط || أنشأناه : أنشأناه ب ، د ، ط .

وفرضنا على طرف أحد هـا الطرف الذى على اليمين جزء هـ ، وعلى طرف الآخر الطرف الذى على اليسار جزء هـ ، وحركنا الجزئين حتى صار الجزء الذى على أحد الخطين وعلى طرفه الأيمن نافذا إلى طرفه الآخر هـ ، والذى على طرف الخط الآخر وعلى طرفه الأيسر نافذا إلى طرفه الآخر هـ ، وتوهمنا أن حركتهما متساويتان فتحاذيا وتفارقا هـ ، فلا يخلو أما أن يكون تحاذيا على النصف هـ ، أو بعد النصف فإن كان التحاذي إنما يقع إذا كان هذا على الثانى من الطرف الذى يحرك عنه هـ ، وذلك على الثانى من الطرف الذى يحرك عنه هـ ، فبعد لم يتحاذيا هـ ، لأن تحاذي الثانى من كل واحد منهما هو الثالث من الآخر وما يوضع عليه هـ ، فإن تحاذيا بأن يكون كل واحد منهما على الثالث هـ ، فهما فى حال التحاذي متفارقان هـ ، وإن تحاذيا وأحد هـا على الثانى من خطه والآخر على الثالث من خطه هـ ، فليست حركتهما على السواء هـ . وما يلزمهم لزوما يظهر لكل ذى عقل مانع له أنه إذا تقابل شيان لكل واحد منهما أن يتحرك إلى الآخر حتى يلقاه هـ ، ولانما له البتة عن لقاء الثانى خارجا هـ ، فلهما أن يتحركا معا حتى يلتقيا فإذا انفيا أنه كن أن يمتانعا هـ ، وقبل ذلك لا يمتنع بينهما هـ . وهذا شئ بين نفسه هـ ، فإذا توهمنا ثلاثة أجراء على صف هـ ، وعلى الطرفين جزاءان هـ ، لكل واحد منهما أن يتحرك حتى يلتقى الآخر ولانما هـ ، فإن هما جميعا أن يتحركا إلى أن يلتقيا هـ ، بعد ما ليسا ملتقيين هـ . فلا يخلو التواهما إما أن يكون وكل واحد منهما مستقر على كمال الوسط وقد انتقل إليه بكماله فيكونان متداخلين أو كل واحد قطع شيئا إلى أن يلتقى هـ ، فإن كان كذلك هـ ، فقد انقسم الجزء والوسط والجزءان طرفان والجزءان المتحركان هـ .

والعجب من قولهم على هذا أن هذا يستحيل فيه أن يتحركا معا لاستحالة الانقسام كان أحدهم إذا تحرك والآخر ساكن نفدت حركته هـ . فإن كان الآخر يريد أن يتحرك يشعر بفلان فيقف هـ ، أو يقفه سبب وارد من الآخر إليه يقسه أو يقفه بملاقاة الآخر له هـ ، وليس سبق الآخر إلى الملاقاة هـ ، أولى من سبق هذا وليس ينفى حلى العاقل أنه

(١٦-١) وفرضنا أنه هـ ساقطة من سا .

(١) على (الأول) : + ظهر م || الذى على اليمين ... الطرف : ساقطة من م || الآخر : + وهو ط || الذى : + على ط .

(٢-١) جزاء وحركنا على : ساقطة من م .

(٢) والذى : والجزء الذى ط .

(٣) وعلى طرفه : وطرفه م || الآخر (الثانية) : ساقطة من د .

(٤) يقع : + على النصف ط || هذا : ساقطة من م .

(٥) الطرف من : ساقطة من د .

(٧) خطه (الأول والثانية) : خط ط .

(١٠) يمتانعا : لا يمتانعا ط .

(١١) فإن : ساقطة من د || ملتقين : ملتقين ط ، م .

(١٣) والجزءان (الثانية) : فالجزءان م .

(١٤) والآخر : فالآخر ط .

(١٤-١٦) والآخر ملاقة : ساقطة من م .

(١٥) فإن : فلذا ط || إليه : + عليه ط .

(١٦) ملاقة : ملاقة ط .

إذا أريد تحريكها معاً، لم يكن قصد أحدهما التحريك في نفسه حائساً لصاحبه عن أن يتحرك، إلى أن يبقاه. فمن المحال أن يقال إن هذا يحبس، بسبب أن الآخر يتم أن يتحرك، فكيف يكون ذلك سبباً، ماوفاً لقوة الدافع من الحبس حتى يبقا ولا يطيعاه وليساً بمناسين ولا ملتصقين بما تحتها، ولا في أحدهما تأثير حابس من الآخر ولا من خارج حابس .

- وبالجملة يجب أن يحدث عد احتباسهما بعد الاستمرار حال غير التباين حتى يتأنا، وتلك الحال ليست غير المصاحبة ومن قنع بأن يقول إن امتناع القسمة يحبسهما ويجعلهما غير مطاوعين للتحريك والدفع ولو كان لأحدهما دافع ولم يكن للآخر دافع لاندفع وأجاب بسبب. لكنه لما اتفق حضور معنى دافع الآخر، صار لا هذا يجب ولا ذلك، فليقع وأما العاقل فإنه يجعل ظهور استحالة هذا الاحتباس سبباً لبطلان منع الانقسام، لا منع الانقسام سبباً لهذا الاحتباس. وأنت إذا بسطت ما أوجزنا القول فيه وتأملت، أيقنت ببطلان هذا المذهب أصلاً. وإذا بطل هذا المذهب ومضاده معاً. وجب أن يكون الحق مقابله بالتقيض، وهو أنه ليس للجسم الواحد جزء بالفعل، ١٠ وأنه ينقسم إلى غير النهاية بالقوة .

(١١-١) إذا بالقوة : سابقة من سا .

(١) لصاحبه : يصاحبه ط .

(٢) يحبس : المحتبس د؛ يحبس ط || فكيف : وكيف ط .

(٣) يطيعاه : يطيعاه د، م || الآخر : الأجزاء ط .

(٧) لاندفع : لاندفع ط؛ سابقة من د . بسبب : سابقة من ط ، م || إذا ط || معنى : سابقة من د || الآخر : للآخر ط ، م .

(١٠) مقابله : مقابلهما ط .

[الفصل الخامس]

هـ - فصل

في حل شكوك المبطلين في الجزء

فلنشرع الآن في حل شكوكهم، وفي تجميع مايليق بهذا الكلام من مناسبات المتحركات والحركات والأزمنة في هذا الانقسام غير المتناهي بالقوة، ومايتبع ذلك. أما قولهم إن كل قابل للتفريق فقيه تأليف، فهو المسمى لما ظنوه حقاً بنواعليه، وليس هذا بعلم. فإن عنوانا بالتأليف أن يكون فيه جزاءان متميزان بالفعل وبينهما ماسة وأذا التفريق تبعيد أحدهما عن الآخر وإبطال الماسة، فهذا غير مسلم. ولوسلم، لكان لا يحتاج إلى أن يلتجئوا إلى التفريق حتى تم حجبتهم، بل كانت تكون صحيحة مع ثبات التأليف تأليفاً، إذ كان يجب أن يكون أجزاء حاصله لتأليف فيها، لاستحالة وجود ما لا يتناهي من الأجزاء بالفعل، ووجوب واحد بالفعل حيث يكون كثيراً. وإن عنوانا بالتأليف الاستعداد لأن يحدث كثرة فيها هو واحد لا كثرة فيه، فهذا مسلم. وهذا لا يجوز إزالته عن الجسم أو يبدل الجسم إذ لا سبيل إلى إبطال وحدة الواحد بالفعل إلا بإعدامه أصلاً أو تكثيره، فإذا لم يعدم بل كثر بقى وأحد حالها حاله وبجملة الوحدة لا ترفع عنه البتة إلا بإبطاله. وقد حسب بعضهم أن وجود الأجسام مختلفة في سرعة قبول التفريق، وعسر قبوله يوجب إثبات التأليف.

قال: وذلك ليس باختلاف جنس الأجسام أى نوعيتها، ولا باختلاف الفاعل، ولا لحدوث شئ، ولا لعدم شئ كان عندهم، ليست الأقسام إلا هذه، وعندهم أن الأجسام لا تختلف نوعيتها. فانسلم ذلك كله لم، فلم يجب

(٢-١٥) فصل يجب : ساقطة من سا .

(٢) فصل : فصل هـ ب : الفصل الخامس م .

(٣) المبطلين : + المستعنيين ط .

(٤) والحركات : ساقطة من م .

(٥) غير : الغير ب، د، ط || فهو : فهذا هو ط .

(٨) تكون : ساقطة من ط . || ثبات : إثبات ط || إذ : إذا م .

(٩) واحد : الواحد ط، م || وإن : فإن د، ط، م .

(١٠) فهذا : فهو ط || وهذا لا يجوز : ولا يجوز م . || الجسم (الثانية) : ساقطة من د .

(١١) أو تكثيره : وتكثيره د، م || واحد : + أن د، ط، م . (١٢) لا ترفع : لا يرتفع ط، م || وقد : قد د .

(١٤) وذلك : وبعض ذلك م || الفاعل : المتعامل ط || ولا لحدوث شئ : ساقطة من م .

(١٥) ليست وعندهم : ساقطة من د .

أن يكون للتأليف لاغير ، بل لم لا يكون هذان المعنيان وهما عسر القبول وسرعة القبول عرضين يعرضان للأجسام تختلف بها بعد الاتفاق المذكور، كالسواد والبياض وغير ذلك من الأعراض . فترى أن الأجسام إذا اختلفت بالسواد والبياض، احتاج ذلك إلى أن يكون اختلافها يعرض غير السواد والبياض هو التأليف إذ ليس للجنس والفاعل والحدوث وعدم الشئ . وأما حديث الحجة المبينة على الإنصاف فلأنما كان يكون من ذلك شئ لو قلنا إن للجسم جزءا ملم بجزء نصفاً أو ثلثاً أو ربعاً أو غير ذلك ، فكان يكون له أجزاء بلا نهاية . وبمن لا نوجب للجسم جزء البتة إلا أن يجزأ ، ولا يمكن أن يكون جسم قد جزئ بأنصاف لا نهاية لها فلا يلزم ما قالوا .

وأكثر ما يقولون ههنا : ترى أنك إذا لم تشر ولم تعين إلى جزء جزء لا يكون ذلك مفرداً، وهذا مفرداً . ولا يلزمون أن ذلك إنما صار ذلك، وهذا بالإشارة ، فإذا لم تكن لم يكن لا ذلك ولا هذا، وإذا لم يكن لا ذلك ولا هذا، كيف يكون ذلك مفرداً وهذا مفرداً ، وعلى أن المسافة المقطوعة تقطع زمان مثلها منتهى الأطراف ينقسم بلا نهاية في الإنصاف توها وفرضا ، ولا قسم له وجوداً وفعلًا .

فأما حديث الخردلة والجبل، فإنه لا أقسام لأحدهما ملم يقسم، وإذا قسما معا حصصا أقسامها متساوية في العدد، وكل واحد من الأقسام التي للخردلة أصغر، ويذهب ذلك إلى غير النهاية، وإنما كان يكون إشاعة لو كان الذهاب إلى غير النهاية فيها بمقادير متساوية . ومثال ذلك أن نضعف الجبل في التوهم وفي قدرة الله إلى غير النهاية، والخردلة أيضا فلا يكون من ذلك أضعاف الجبل متساوية في المقدار لأضعاف الخردلة لأجل أن التضعيف متساو بل، يكونان مختلفين في القدر، وإن تساويا من وجه في العدد وما الذي يمنع أن تكون أشياء متساوية في العدد ليست متساوية في المقدار أفرادا ولا جملة ، بل يجوز أن يكون في الاحتمال أشياء تذهب إلى غير النهاية أكثر من أشياء ، كتضعيف العشرات مع تضعيف المئين . وأما تفشية آدم الأرض من أقسام الخردلة، فلنسلم لم وجود الجزء ، ومع ذلك فلنسلم أن الخردلة تنقسم أجزاؤها التي لا تنجزأ في صفرها بحيث يكون عدد الموجود

(١-١٨) أن الموجود : ساقطة من ما .

(١) لم : ساقطة من د ، م || وما : وهو ب ، د ، ط ، م || عرضين : عرضان د ، م .

(٢) اختلفت : اختلف ط || هو : وهو د ، ط ، م .

(٣) والحدوث : والحدث ط || حديث : ساقطة من د ، ط ، م .

(٤) فكان : وكان د .

(٥) يجزأ : ينجزأ ط || فلا يلزم : فيلزم م .

(٦) جزء جزء : جزء و جزء ط ، م || وهذا مفردا : ساقطة من م .

(٧) فإذا : وإذا ط || لذلك (الاول) : إلا ذلك م || لذلك (الثانية) : ذلك ب ، د ، م .

(٨) وهذا مفردا : ساقطة : من م || وعلى : على ط || منقسم : ينقسم د ، ط .

(٩) فلما : وأما ط ، م . || مالم يقسم : مالا يقسم ط || أقسامها : عدة أقسام د ، ط ، م .

(١٠) ذلك : ساقطة من ب ، د .

(١١) ذلك : هذا ب .

(١٢) القدر : المقدار ط .

(١٣) فلنسلم : لنسلم م .

منها في الخردلة يغشى الأرض كلها، لو بسطت عليها واحدة واحدة، فما كان يدرينا أن هذا حق أو باطل. ففسى أن يكون في الخردلة من الأرض الأجزاء التي لا تنجزاً ما تبلغ كثرة أن تغش بها صفحة الأرض. ومن عرف تقدير الجزء الذي لا يتجزأ حتى يعرف بذلك الجسم الملى هو أول جسم مركب منها يشتمل على العدد المحتاج إليه في تنشئة الأرض، بل لا يكون في ألبسهم إذا قيل: إن أجزاء الخردلة تغشى الأرض شئ غير التعجب. وأما جزم القول بأن هذا ممتنع فأمر غير موثوق به. فاللئى لا يكون بين الاستحالة مع فرض تنأى الأقسام، فكيف يبين باستحالته استحالة لاتأى الأقسام.

على أنا لسا نقول: إن الممكن من ذلك قد يخرج إلى الفعل، بل نسلم أنه يجوز أن ينتهى إلى أصغر يعجز عن تفرقة لبسطة على الأرض أو غيرها، ولا يعجز عن قسمته بالفرض والتوهم وبوجوده أخرى لا تؤدى إلى تفرقه وتقطيعه. وأما الحجة المناهضة من الجوهر والعرض فليعلموا أنه لا نسلم لهم أن العرض من حقيقة أن يكون له ذات مساوية لذات الحل فاشية فيه مطابقة له، بل العرض ليس أكثر من وصف يكون لشئ ليس يقوم ذاته بأنه جزء منه، وعلى ما قلنا في مواضع أخرى. فربما يكن بحيث يشار أن ذاته فاشية في ذات الشئ الذى هو له عرض، كالأضافات كلها، وكالحركات، وكالكون الذى يقولون، فإن ذلك ليس كاليان المتشئى في عمله. فإن عنى بالعرض ما يقولون من أنه ذات مساوية لذات ما هو فيه فاشية، فليست النقطة بعرض ولا جوهر، إذ ليس يجب أن يكون كل موجود إما مطابقاً لذات ساريا فيها، وإما موجوداً لآى موضوع، لأنه ليس أحدها نقيض الآخر، ولابن الزوم للتقيض وإن عنى بالعرض معنى للشئ يصبر به الشئ ذا صفة وليس جزءاً من قوامه، فالنقطة عرض لأنها نهاية ما موجودة الما هو بها متناه وليست جزءاً من وجوده. وكونها عرضاً لجوهرها هو أنها صفة بهذه الصفة، لأنها نهاية له، وليس غير هذا.

(١٧-١) منها ... هذا : ساقطة من سا .

(١) كلها : كله م || عليها : عليه ب، د || واحدة واحدة : واحدة ب .

(٢) صفحة : صفحة ب، د، م ..

(٤) قيل : سلم ط، م .

(٥) ممتنع : ممتنع م || فكيف : ساقطة من د .

(٦) بين : بين م || لاتأى : لاتأى د، ط، م .

(٧-٩) بل نسلم وتقطيعه : ساقطة من ب، د، م .

(٩) العرض : العرض م . (١٠) مساوية : مساوية ط .

(١١) وعلى ما قلنا : على ما قلناه ط .

(١٢) والحركات : والحركات ب، د، م .

(١٣) مساوية : مساوية ط، م || فاشية : هـ ب، م؛ ساقطة من د || جوهر : بجوهر د، م .

(١٤) موجودا : موجود ط .

(١٥) من : قى ط، م .

(١٦) ما : ساقطة من م || وكونها : وكونه ط، م .

(١٧) لجوهرها : بجوهره ط، م || صفة : صفات م؛ ساقطة من ط .

وأما حديث تشبيه الانقسام بالتركيب، سواء كان تركيب الجسم في نفسه أو تركيبه مع غيره، فليس بصحيح. لأن الانقسام يحدث للأجزاء، والتركيب يحتاج إلى أجزاء حادثة حاصلة، ويستحيل أن توجد أجزاء حاصلة بلا نهاية حتى يركب منها .

وأما حديث المماسه وزواياها فقد مضى أصل في باب الزمان، إذا تذكرته كان الجواب مقتضيا منه . وبالحكمة أن لا مماسة لا يحصل دفعة في آن .

وأما حديث الزاوية المذكورة فلها ليست غير منقسمة ، بل هي منقسمة . وهناك زوايا أصغر منها بالثبوت بالنهاية . إنما قام البرهان على أنه لا تكون زاوية من خطين مستقيمين، حادة أصغر من تلك . وليس إذا قبل إنه ليس شئ بصنفه كذا أصغر من كذا دل على أنه ليس شئ البتة أصغر منه . وكل من حصل علما بأصول الهندسة علم أن تلك الزاوية تقسم بالقسي قسمته إلى لا نهاية . ١٠

وأما حديث ما أورد من السطح والكرة ، فإنه لا يدري هل يمكن أن توجد كرة على سطح . بهذه الصفة في الوجود، أو هو في التوهم فقط على نحو ما تكون عليه العمليات، ولا يدري أنه إن كان في الوجود، فويل يصح تدويره عليه أولا يصح، فرعا استحالة تدويره عليه . وبعد هذا كله فليس يلزم أن تكون الكرة مماسة لسطح والخط في أي حال كان بالنقطة لا غير، بل تكون في حال الثبات والسكون كذلك . فإذا تحركت ماست بالخط في زمان الحركة، ولم يكن البتة وقت بالفعل تماس فيه بالنقطة إلا في التوهم، إذ ذلك لا يتوهم إلا مع توهم الآن، والآن لا وجود له بالفعل .

وبالحكمة فإن هذه المسألة لا تتحقق مسلمة ، لأن المسلم هو أن الكرة لا تاتي السطح في آن واحد إلا بنقطة، وليس يلزم من هذا أن تكون الحركة تستقل من نقطة إلى نقطة مجاورة لها ومن آن إلى آن مجاور له، فإنه إن سلم هذا لم ينجح إلى ذكر الكرة والسطح، بل صرح أن هناك قطعا متلاصقا ولا منها تأليف الخط، وآتات متجاورة ولا منها تأليف الزمان . فإذا كان المسلم هو أن الكرة تلامس السطح في آن، وكان الخلاف في أن الحركات والأزمنة غير مركبة من أمور غير متجزئة ومن آتات كالتحلاف في المسافة، وكان إنما يلزم مجاور النقاط لوصح بمجاور ٢٠

(٢-١) وأما... تجلوز : ساقطة من سا .

(٢) أجزاء (الثانية) : أجزاءها ب ، + منها د || منها : منها ط .

(٤) وأما : فلها ب ، هـ ، م .

(٦) وأما : فلها ب ، د .

(٨) هي : ساقطة من م || بأصول : بأبواب ط .

(٩) لانهية : + هـ ط .

(١١) أو هو : إذ هو د ، ط ، م || اتصالات : التصالح ط .

(١٢) يصح : + قد ط .

(١٨) تقطا : نقطة ط || ولا منها : ولا منها ب ، م ؛ ولا منها ط .

(١٩) ولا منها : منها ط ، م || فلذا : وإذا ط ، م || وكان : فكان ط .

(٢٠) النقط (الأولى والثانية) : النقطة ط .

الآفات ، كان استعمال ذلك في إثبات ثبوت النقط كالمصادرة على المطلوب الأول . فإنه لا يتم البيان إلا بأن يقال إنه في هذه الحال ملاق بنقطة ، وفي الحال الثانية ملاق بنقطة ، والحالات متجاورة والنقط متجاورة . فإن لم نقل هذا لم يتم الاحتجاج ، وأنت ستحقق هذا إذا علمت أنه ليس في أجزاء الحركة والسكون والمسافة ، ما هو أول جزء حركة أو جزء سكون أو جزء مسافة .

٥ وأما احتجاج ديمقراطيس فقد ضل فيه في تسليم مقدمة واحدة لنفسه ، وهي أن الجسم ينقسم كله ، لأن هذا يدل على معنيين : أحدهما أنه ينقسم بكليته معاً ، والآخر أنه لا ينقسم قسمة إلا أدت إلى أجزاء هي أيضاً تقبل القسمة ولا تنفك ، فأما الأول فليس ذلك بمسلم ، ولا تقيضه الصادق هو أن الجسم ينتهي في القسمة إلى ما لا ينقسم ، بل تقيضه . وإما أنه لا ينقسم كله بالفعل معاً ، وهذا لا يمنع أن يكون ينقسم انقساماً بعد انقسام بلا نهاية . وليس أيضاً إذا كان كل واحد من الانفصالات انفصالاً ممكنًا فالكل ممكن الوقوع ، كما أنه كل تضعيف عددي جازئ دلي العدد وليس كل تضعيف عددي جازئ أن يقع معاً ، بل الحق أن كل قسمة أردتها ، وكل واحد واحد من أصناف قسمة ، هي بلا نهاية بالقوة ، يجوز أن تقع في الجسم . ولا يسلم أن الكل يقع البتة لأنه يحتاج أول شئ إلى أن يكون اللين يوقعون القسمة لانهاية لم بالفعل ، وهذا مستحيل .

١٠ وبالحمله فإن هذا من جملة الخطأ الواقع لتشابه لفظي الكل ، وكل واحد . وسنباح في إبطال وجود هذه الأجسام غير المتجزئة إذا شرعنا في الكلام الذي هو أشد تخصيصاً من هذا الكلام . وأما حجة مثنى أجزاء بلا نهاية ، فأنت تقدر مما فهمت على حلها .

(١-٥) الآفات ... حلها : سابقة من ما .

(٢) هذه الحال : هذا الحال ، هذه الحالة ط // الحال : الحالة ط // والنقط : بنقط ما د // والنقط متجاورة : سابقة من ب //

نقل : يقد ط .

(٥) غل : صار د // قسليم : قسليم د م // وهي : وهو ب ، د ، م .

(٧) فأما : وأما د ، ط .

(٨) لا يمنع : لا يمنع ط .

(١١) هي : سابقة من م .

(١٣) لتشابه : بتشابه ط ، م // وسنباح : وسنباح م .

(١٤) غير : الغير ب ، د ، ط .

[الفصل السادس]

٣ - فصل

في مناسبات المسافات والحركات والزمنة في هذا الشأن ويتبين أنه ليس شيء منها أول جزء

- نفقوال الآن: إنه إذا كانت المسافة تنقسم إلى غير النهاية بالقوة، فكذلك يجب أن تنقسم الحركة التي بمعنى
القطع معها إلى غير النهاية بالقوة . ولو كانت حركة لا تتجزأ لكانت مسافتها إما غير متجزئة وهذا محال ، أو
متجزئة . ولو كانت متجزئة، لكانت من مبدئها إلى موقع القسمة أقل من مبدئها إلى منهاها، ولأقل من غير
التجزئ، ومع ذلك لكانت تلك الحركة جزءا من الحركة التي استوفت المسافة . وإذا انقسمت الحركة انقسم
إليزائها الزمان ، بل إنما تنقسم الحركة بسبب انقسام المسافة أو الزمان . ومن الموجود حركة سريعة وبطيئة، ومنها
سببين أن كل واحد من هذه ينقسم، فإن المسافة التي تقطعها حركة سريعة في زمان ما يلزم أن تكون البطيئة
تقطع أقل منها فتقسم المسافة . والحركة السريعة تقطع ذلك الأقل في زمان أقل، فينقسم الزمان. والحركة تتبع
المسافة والزمان في الانقسام كما علمت، لكن الحركة يعرض لها ضرب من الانقسام لا يطابقها الزمان ، وذلك
هو انقسامها بانقسام المتحرك . ويشبه أن يكون هذا بغير الحركة المكانية أولى ، فإن أجزاء المتحرك الحركة
المكانية لا يخلو إما أن تكون أجزاء حاصلة بالفعل ، أو أجزاء بالقوة . فإن كانت أجزاء حاصلة بالفعل فلا يخلو
إما أن يكون اجتماعها على سبيل تماس أو اتصال . وكيف كانت، فإن كل واحد منها لا يفارق مكانه، لكنها إن
كانت متصلة فلا مكان لها بالفعل، وإن كانت مماسة فلها مكان . لكنها تفارق من مكانها سطحا هوجزا . وكان
الكل، ولا تفارق مكان المحيط بها، فلا تفارق مكانها فلا تتحرك . وإن كانت الأجزاء بالقوة فيبعد الحركة عنها

(٢-١٦) فصل فيها : سابقة من ما .

(٢) فصل : فصل د ب ؛ للفصل السادس م .

(٦) لا تتجزأ : + التي بمعنى القطع ط || أو : وإما ط .

(٨) جزءا انقسمت الحركة : سابقة من م || استوفت : + بها ط .

(٩) أو الزمان : والزمان ط .

(١٠) سبين : يعني ط ، م || ما : سابقة من ب ، د ، م .

(١١) فتقسم : فنقسم د ، م || والحركة السريعة : والسريعة ب ، م ؛ والسرعة د || فينقسم : فيقسم د || تتبع : تبع م .

(١٢) المسافة : للمسافة ط || علمت : علمته ب ، د || لا يطابقها : ولا يطابقها د ؛ لا يطابقه ط ، م . (١٢) الحركة : بالحركة ط .

(١٥) تماس : التماس ط .

أظهر ، فكيف تنسب إليها أجزاء حركة بالفعل. وأما في سائر الحركات فإن كان لها أجزاء بالفعل صح أن يقال إن جزء التغير تغير الجزء ، وإن كان لها أجزاء بالقوة فلاحركة أيضا أجزاء بالقوة أو فصلت لأن إزاء كل جزء من التغير تغير ينحصر هو جزء تغير الكل، فإن من هذا التغير الذي في هذا الجزء ومن ذلك التغير الذي في ذلك الجزء ما يحصل مجموع تغير الكل، إذ تلك الحملة المختمة جملة تغير، وجملة التغير تغير، وكل تغير فهو لشيء، ولا شيء يحمل هذه التغيرات إلا الكل والأجزاء، وليس لجزء جزء، فهو للكل. ولما كان كل حركة وكل تغير فهو في زمان ينقسم إلى غير النهاية، فمحال أن يكون للحركة شيء هو أول ما يحركه المتحرك، وذلك لأنه إن كان حركة هي أول حركة، فإنها لا محالة في مسافة ، وتلك المسافة منقسمة بالقوة . وإذا قسمت كان أحد جزئها مطلقا والآخر متأخرا، فكان الحركة في الجزء الأول هو أول حركة، وقد جعل هذا أول حركة، هذا خلف، بل الأول في الحركة وفي التغير إنما يفهم على أحد وجوه ثلاثة :

١٠ أحدها الأول بمعنى الطرف . هو الذي يوافق أول المسافة وطرفها . وأول الزمان المطابق لتلك الحركة وطرفه ، فهذا أول .

وأول معنى آخر ، وهو أنه إذا عرض للحركة تقسيم بالفعل أو بالفرض كان الجزء المتقدم أول أجزاء الحركة التي بالفعل ، وقد يظن أن للحركة أول على وجه آخر ، وهو أنه قد قال بعضهم إن هذه الأجسام وإن كانت تقسم إلى مالا نهاية له في القوة ، فليست تقسم محافظة لصورها وهيئاتها غير هيئة الكم، فإن الجسم يبلغ حدا لا يصح لو اتسم بعده أن يكون ماعا وهواء أو نارا، قالوا : أو متحركا أو مسافة ، فإذا كان للمسافة من حيث هي مسافة حد عندهم لامتدادها في الصغر، كان للحركة حد هو في الوجود أصغر الحركات، فلا توجد حركة مفردة أصغر منه، وإن كان قد يجوز أن يتوهم ما هو أصغر من ذلك وهو نصفها أو جزء منها، إذ كان ذلك يتجزأ في نفسه بالقوة، لكن ذلك التجزؤ لا يخرج إلى الفعل بنة خروجها على معنى الأفراد والفصل، وستنكم في هذا بعد، فإن كان كذلك فالتحرك يكون له في حركته أول حركة وذلك في القوة ، وهو ما يساوي الحركة التي هي أصغر

(١٩-١) أظهر أصغر : مسافة من سا .

(٢) التغير : التغير ط .

(٣) ينحصر : يحصر ط || فلان : فإنه م || ومن : من د || التغير : التغير ب .

(٤) ما يحصل : يحصل د .

(٥) حكم : هذا ط || اعتبارات : + عليه ط، م || جزء جزء : جزء جزء ط || لكل : لكل د || كل حركة : الحركة م .

(٦) وإذا : فإذا ط || قسمت : انقسمت ط .

(٨) فكان : فكان ط || هو : هي ط .

(١٠) تلك : لذلك ط .

(١٢) الحركة : الحركة م .

(١٥) المسافة : المسافة م .

(١٦) هو : سابقة من م .

(١٧) تصلها : تصلها ب || منها : منه ب .

(١٩) أول حركة : مسافة من م || في القوة : بالقوة ط || الحركة : حركة ط، م .

الحركات، فأول الحركة بمعنى الطرف ليس بحركة، فلا يكون للشيء بمعنى ذلك الأول أول ما يحرك، وأما بالوجه الثاني فيكون له أول ما يحرك، لكن أوليته وضعية عرضية لاحقيقية.

وأما الوجه الثالث، فهو وإن صح أن للحركة شيئاً هو أصغر حركة يمكن أن يوجد، فلنما يصح على أنها حركة بنفسها مفردة ابتداء بالفعل وانتهاء بالفعل، لأن تكون هي أول جملة حركة، ذلك الأول بعضها، وقد استمرت الجملة بعده. فإن هذا التبعيض الذي كلاً ما فيه هو بالفرض وتلك الوحدة غير المقسمة للحركة ليست بحسب الفرض. بل بحسب الوجود، اللهم إلا أن يقول قائل إن قدر تلك الحركة مستحق في جملة كل حركة أن يفرض أولاً، إذ كان لاهركة أصغر منها في الوجود إلا بالفرض، فيقف الكلام إلى أن توضح عن أمر هذا المذهب.

وأما الأول في الحركة الذي يكون بتقسيمنا إياها موازياً لقسم المسافة التي لا تقف عند حد في القسمة فإنه لا يكون مقدار ذو ابتداء وانتهاء غير منقسم إلى ما يصح أن يفرض أولاً، وكذلك ما عاين المقدار في ذلك فهو أيضاً لا يقف عند حد يكون له ابتداء وانتهاء ولا ينقسم هذا النمو من الانقسام. فإذا كان كذلك، كانت الحركة المتصلة لا يجوز أن يوجد فيها ما هو أصغر حركة على النحو الذي يوجد جزءاً في المتصل، وذلك أن الجزء في المتصل إنما يفرض بالفعل بتعيين الحدود على أحد الوجوه المذكورة. وليس لتعيين الحدود وقوف البتة في الاحتمال، إنما الوقوف عسى أن يكون للتفريق والتقطيع بالفعل، وحينئذ لا يكون متصل البتة، وبشبه أن يكون هذا التفريق والتقطيع يتأخر إلى حدود لا يمكن تقريبها وتقطيعها، وإن أمكن فرض قسمة فيها بتعين الحدود فتجزئة المتصل الذي يقع لآعلى وجه التفريق والتقطيع غير متناه البتة، وأصناف هذه التجزئة فيه متساوية ليس بعضها أولى من بعض فأصغر الحركات لا يعلم هذا النمو من التجزئة عسى أنه يعلم التجزئة بنحو آخر، أي لا يكون حركة خارجة إلى الفعل عند مبدأ وإلى منتهى يتم عنده بالفعل أصغر منها. وإذا كانت الصورة هذه

(١٨-١) الحركات ... هذه : ساقطة من سا .

(٢) أول : ساقطة من م .

(٣) فهو : + أنه ط .

(٤) ابتداء : يابتداء ب ، ط ، م .

(٥) كلاً ما : كلامه ب || بالفرض : بالفرض د || غير : للغير ب ، ط ، م .

(٦) الفرض : الفرض ب ، د ، م .

(٧) يفرض : يفرض م || إلا بالفرض : اللهم إلا بالفرض م || بالفرض : بالفرض ب ، م . || من : غير م

(٨) وأما : فأما د ، ط ، م || الذي : التي ط .

(٩) فإنه : فله ط || أن يفرض أولاً : أو يفرض أول م .

(١٠) هذا : فهنا ب .

(١١) أن (الثانية) : لأن ط .

(١٢) حدود لا يمكن : حدود لا يمكن م || بتعين : بتعين د ، ط .

(١٣) عسى : فحسب ط || أنه : أن ط || يعلم : + هذه ط || أي : ساقطة من د .

(١٤) مبدأ : المبدأ م .

فلا يكون للحركة أول جزء بهذا المعنى إلا الطرف ، إلا أن تكون حركات متتالية غير متصلة ومقدمها بهذه الصفة .

- وأما في المتصل فلا يوجد جزء أول بهذه الصفة، لأنه لا توجد فيه حركة منفردة متقطعة بنفسها، بل تكون أجزاء تلك الحركة متصلة بعضها ببعض . فلو كان في جملة تلك الحركة حركة هي أول ما يحركها الشيء، وكانت بمعنى أنه جزء من المتصل لا جزء في المتصل أصغر منه، لم يكن يعرض لتلك الجزء من الحركة الانقسام الذي لا يبطل الاتصال الذي كلالنا فيه إذ فرضنا أن انقسام الحركة كلها إلى هذا الأول انقسام لم يبطل الاتصال . ولو كان هذا الجزء من الحركة لا يقبل هذا النوع من الانقسام، لكان أول الحركة ليس فيه امتداديته، فلم يكن على مسافة البتة، فلم تكن حركة . وإذا كانت الحركة تنقسم الانقسام الحافظ للاتصال إلى غير النهاية، فكل ما جماعته أولا بمعنى الجزء لا بمعنى الطرف، فله أول آخر بالقوة. وكذلك السكون وكذلك الشيء الذي يسمى توقفا وهو يزيد الحركة في السرعة إن كانت طبيعية، أو في البطء إن كانت غير طبيعية بل قسرية بتجها بالوجهين إلى السكون . وكذلك الأمور العارضة مع الحركة، كالتفارقة والمقارنة والمجاورة والانكسار الذي هو افتراق ما بحركة . وأما الموافقة والماسة وما أشبه ذلك فلا زمان لها، ونفي الأولوية عنها هو على الساب المطلق، وسوضح أقول في ذلك بعد، وأما أنه هل يجوز أن يكون ما لا جزء له يتحرك إن كان له موجود، فالوجود في كتب المشائين أن ذلك محال، فإن ما لا يتجزأ لا يصبح أن يتحرك. والمعول لهم في إيضاح ذلك هو أن كل متحرك فإنه متحرك أولا مثل نفسه، وبعد ذلك أيضا مثل نفسه، وكذلك هلم حتى تنفي المسافة . ولو كان ما لا يتجزأ يتحرك، لكان تركيب المسافة من أجزاء لا تتجزأ ، ولكانت النقطة مسافة لأنها أول ما يفارق .

وهذا الكلام ليس يقتضي بوجه، وذلك أن هذا الحكم ليس يتناول المتحرك بالذات دون المتحرك بالعرض،

(١٧-١) فلا يكون ... الفرض : ساقطة من ما .

(١) ومقدمها : ومتقدمها ط .

(٤) متصلة : متصلا ط، م || تلك جملة : ساقطة من م .

(٥) في المتصل : ساقطة من م .

(٦) لم يبطل الاتصال : لا يقبل ط .

(٧) لكان : فكان ط .

(٨) نكل : وكل د .

(١٠) كانت طبيعية : كان طبيعيا ط .

(١١) والمجاورة : والمجاورة م || ما بحركة : بالحركة ط || وأما : فأما ط ، م .

(١٢) لها : له ب ، د ، ط .

(١٣) وأما : فأما ط ، م || أنه : ساقطة من ب ، د ، م .

(١٤) ما لا يتجزأ لا يصبح أن يتحرك : ما يتحرك م . || متحرك (الثانية) : يتحرك ط ، م .

(١٥) كذلك هلم : كذلك د ، هلم جرا ط || ولو : فلو ط ، م .

(١٦) ولكانت : ولو كانت ب .

(١٧) الحكم : التصكم م .

بل هو عام لكل ما يكون موضوعاً أى وضع كان عندئذٍ ، ثم يفارقه مستمراً على شبه مسافة. إذن كان المستبدل للملافة لا يعرض له هذا فلا يعرض للمستبدل للمكان وإن عرض للمستبدل للمكان عرض للمستبدل للملافة. فإن كانت النقطة الموجودة بالفعل على طرف جسم من الأجسام المتحركة ترسم بحركتها التى بالعرض خطاً يكون قد استمرت عليه ملاقة له ، ولا يكون ذلك الخط مؤلفاً من نقط ، ولا يقال إن تلك النقطة أول ملاقت لاقت مثل ذاتها ، وأول مفارقت فارقت مثل ذاتها ولتلك ملاقة أخرى مثل ذلك ، فكذلك حتى انتهى الخط : فكذلك لا يقال لها لو أنها كانت منفردة تتحرك بذاتها ، ولها مثلاً مكان بذاتها ، إنها يجب أن تكون ترسم بالفعل مثل ذاتها شيئاً بعد شيء على التالى ، بل ليس هذا بواجب. ولا للحركة أول حركة حتى يكون ذلك لامحالة قطعاً مما لا يتجزأ مثل ذاته ، بل تكون ملاقاتها كل أن يفرض شيئاً مثل ذاته. والآتات لانتشاع وبينها زمان دائماً على أو وضعاها فى جواب حركة الكرة على السطح ، فكذلك فرضت ملاقة مثل ذاتها تكون قد قطعت ما لا يطابق ذاتها وهو الخط .

- فهذه الحجة ليست واجبة تفتح ، فيشبه أن تكون الحجة التى تمنعنا هى أن كل متحرك بذاته ، وكل متغير التغيرات الحسائية بذاته ، لا لأجل أنه متغير ، فله وضع بذاته يخصه. فحينئذ لا يخالو إما أن يكون بحيث يفصل بين نهايات ما يحيط به ، ويكون لولفته نقطة غير متميزة مثله لم يستغرق ذاته لقاء بل أصاب منه بجانباً أولاً يكون كذلك فإن كان على هذه الصفة فظاهر ذاته منقسمة ، وإن لم يكن على هذه الصفة كان بحيث لولاقته نقطة طابقت ذاته بأسرها ، وذاته لها وضع متميز ، وما طابق ذا وضع متميز صار له وضع متميز ، فيكون للنقطة وضع متميز منفصل عن وضع الخط فيكون الخط متبهاً دون تلك النقطة بنقطة الكلام فيها هذا الكلام . وبالجملة نصير ١٥ كل نقطة ذات وضع متميز ، ولكل نقطة انفصال عن الخط والخط ، ينتهى دونها بنقطة أخرى ، فهذا حال

(١-١٦) بل محال : ساقطة من سا .

(١) المستبدل : المسقط د .

(٢) للمكان عرض للمستبدل : ساقطة من م .

(٤) ملاقية : ملاقاتها ط : ملاقة م || له : ذلك م || إن : ساقطة من د || النقطة : النقطة د || لاقت لاقت : لاقت م .

(٥) ولتلك : ولتلك د ، م ؛ أر لتلك ط || ملاقة : ملاقة ط ، م || فكذلك (الأول) : فذلك ب ، د .

(٦) لها : ساقطة من ط ، م || تتحرك : ويتحرك ط .

(٧) بواجب : - حتى انتهى الخط ط .

(٨) ملاقاتها : ملاقاتها ط || لانتشاع : لا يتشاع ط .

(٩) قد : ساقطة من ب ، ط .

(١٠) فلهذا : وهذه م || متحرك : حركة م ؛ + يتحرك ط .

(١١) أنه : + ق ب ، د ط ، م .

(١٢) لقاء بل : لقاء ب ، د ، م || أصاب : أصابت ط || : هذه ط منه .

(١٣) كان : كانت ب ، د ، م || فظاهر هذه الصفة : ساقطة من م .

(١٤) لها : له ط || فيكون الخط : ساقطة من ط .

(١٦) والخط : ساقطة من م .

فواضح بين من هذا أن مالا يتجزأ لا يتفصل وضعه منفردا، وكل ما لم يكن كذلك لم يتحرك الحركات التي بذلتها في المكان، وكذلك حال الحركات الجسمانية الأخرى، ويلزم أن يكون كل متغير تغيرات الاستحالة الجسمانية والنمو متقسما. أما النمو فذلك ظاهر فيه، لأنه ازدياد على أصل موجود، وأما الاستحالة فلأن تأثير المحيل في الجهة التي تلقاها المستحيل أقدم من تأثيره في الجهة التي لا تلقاه، فإن كان اشتتلا عليه فتأثيره فيما يلي ظاهره أقدم من تأثيره فيما يلي غوره، إذ كان كل متغير متقسما، وإنما الكون والفساد هو المتي يكون غير متقسم. ٥

وأما الذي يظن في بعض الاستحالات أنها تكون دفعة فذلك لفوات الأمر الحسي لقصر زمانه. وأما الإضاءة دفعة فليس ذلك استحالة أولية في الأجسام، بل أمرا ياحق المطوح بأن يظهر. وأما الإشفاف من الهواء فتستبين أن الهواء ليس يعرض له في الإشفاف شيء البتة بل العارض إنما هو في المرقى، وإذا صار المرقى بحيث يجوز رؤيته بإشراق الضوء عليه، أمكن الهواء أداة إلى الجسم، فسمى مشفا، ولهذا ما إذا كان الإنسان في كهوف بعيد مظلم وكان بينه وبين المرقى هواء مظلم جدا وكان المرقى نيرا أشرف عليه الضوء، لم يمنع ظلمة الهواء إدراكه. ١٥

(١-١) فواضح إدركة : ساقطة من ما .

(١) منفردا : مفردا م || وكل : فكل م .

(٢) الجسمانية : الجسمانية م .

(٣) وأما : فلأما ط .

(٤) تلقاها : تلقاه ب، د، هـ م || لا تلقاه : ساقطة من ب، د، هـ م .

(٦) الحسي : الحس ب، د، هـ م || الإضاءة : الإضاءة م .

(٧) يظهر : + يضيء ط .

(٨) وإذا : فإذا ط، هـ م .

(١٠) نيرا : متيرا ط .

[الفصل السابع]

ز - فصل

في ابتداء الكلام في تنامي الأجسام ولا تنهيتها
وذكر قانون الناس في ذلك

- ٥ ' فلينظر الآن أن معنى غير المتناهي كيف وجوده في الأجسام الطبيعية وأحوالها ، وأما النظر في الأمور
غير الطبيعية ، وأنها هل تكون غير متناهية في العدد أو في القوة أو غير ذلك ، فليس الكلام فيها لانها بهذا الموضع ،
ولا شيء من هذه البراهين يتناول تلك ، ويجب أن يكون كلامنا في الكميات ذوات الوضع ، وفي الأعداد التي
هي ذوات الترتيب في الطبع أو في الوضع وينظر من أمرها أنها هل يكون فيها مالا نهاية له ، أو هذا محال . فأول
ما يجب أن يبحث عنه هو المفهوم من قولنا : لانهائية له ، وبعد ذلك فيجب أن ندل على الأسباب البداعية إلى
إثبات مالا نهاية له على وجه ما ، ونذكر اختلاف القدماء في أمره ، ثم نذكر الحق فيما يجب أن نعتقد فيه ، ثم نحل
١٠ الشكوك في أمره .

- فقول : إن مالا نهاية له يقال على الحقيقة ، وقد يقال على المجاز ، فالذي يقال على الحقيقة فقد يقال على
جهة السلب المطلق وقد يقال لأجل جهة السلب المطلق ، والذي على جهة السلب المطلق فهو أن يكون الشيء
مسلوبا عنه المعنى الذي تلحقه النهاية ، بأن يكون لاكم له ، مثل ما يقال إن النقطة لانهائية لها . وهذا كما نقول إن
الصوت لا يرى ، لأنه مسلوب عنه المعنى الذي يلحقه أن يرى وهو اللون ، إذ ليس للصوت بلون ولا ذالون . وأما
١٥

(١) فصل : فصل ز ب ؛ الفصل السابع م .

(٥) الآن : ساقطة من ب ، سا || لتناهي : التناهي م .

(٦) غير : الغير ب ، د ، سا ، ط .

(٧) تلك : ذلك سا || وفي : في سا .

(٨) وينظر من : وينظرها في م || أو هذا : وهذا ط ، م .

(٩-١٠) ويبد ... له : ساقطة من د .

(١٠) فيه : منه سا .

(١٢) فالذي : والذي د ، سا ، ط .

(١٣) والذي المطلق : ساقطة من م || المطلق (الثانية) : ساقطة من د .

(١٤) لها : له سا ؛ إذ هي نهاية ط .

(١٥) إذ ليس : أو ليس سا .

الذى يقال لاعلى جهة السلب ، فقد يقال لمقابلة التناهى بالحقيقة ، وهو أن يكون الشيء من شأن طبيعته وماهيته أن تكون له نهاية ، ثم ليست . وهذا يقال على وجهين : أحدهما على أنه من شأن نوعه وطبيعته أن تكون له نهاية ، لكنه ليس من شأنه يعني أن يكون له ذلك، مثل الخط غير المنتهى لو كان ، فإنه ليس يجوز أن يكون خط واحد بالعدد موضوعا للتناهى ولغير التناهى . لكن طبيعة الخط قابلة لأن تكون متناهية، عند من يضع خطا غير متناه ، إنما الشك فى غير المنتهى . فإن كان هذا الخط غير المنتهى ليس من شأنه أن يكون هو بعينه وقتا آخر متناهيا ، وهذا المعنى من معنى غير المنتهى هو الذى يريد أن يبحث عنه ، وهو الذى أى شئ أخذت منه ، وأى أمثال أخذت لذلك الشئ منه وجدت شيئا خارجا عنه ، والثانى أن يكون من شأنه أن تعرض له نهاية لكنها غير موجودة بالفعل، مثل الدائرة فلها لانهاية لها ، ليست أعنى أن سطح الدائرة غير محدود بعد هو المحيط ، بل إنما أعنى ، المحيط ، فإنه ليس منه نقطة بالفعل ينتهى عندها الخط ، بل هو متصل لافصل فيه ، لكنه من شأنه أن تعرض فيه نقطة تكون تلك النقطة حدا لها ، فإن فى الدائرة قطعا بالقوة على هذه الصفة كم شئت تخرج بالفعل بقطع أو فرض ، إذ لا نقطة إلا وهى بهذه الصفة أعنى طرف خط ثم لا خط هناك بالفعل إلا المحيط .

فهذه هى الوجوه التى يقال عليها لانهاية بالحقيقة . وأما الذى يقال بالهجاز ، فإنه يقال لما لا يقدر على أن ينتهى ويحد بالحركة ، كالطريق بين الأرض والسماء أنه لانهاية له، وإن كان له نهاية. ويقال أيضا لما يعسر ذلك فيه وإن كان ممكنا شيئا للسر بالمعلوم . فهذه وجوه مفهوم لانهاية ، وغرضنا أن نبحث عما لانهاية له من جهة أنه هل يكون من الأجسام أجسام هى بمقدارها أو بعدد ما بحيث أى شئ أخذت منها دائما وجدت شيئا خارجا عنه ، فإنه قد أوجب قوم وجود ذلك. والسبب فى ذلك أمور : من ذلك صدق قول القائل إن الأعداد تذهب فى الازد ياد والضعيف إلى مالا نهاية له ، أو أنها لانهاية فى ذلك . فإذا كان كذلك ، فقد وجدنا معنى أنها لا تنتهى ، وكذلك للمقادير فى الاتقسام . ومن ذلك ما يظن من أمر الزمان أنه يلزم أن لا ينتهى فيما مضى ولا يستقبل امتدادا لا تنضيفا فقط مبتدأ من متناه ، ولا تقسمة فقط . قالوا : لأنه كلما انتهى الزمان إلى أول ماض أو آخر مستقبل وجب أن يكون لماضيه قبل ولستقبله بعد ، وعلى ما أشرنا إليه قبل ، قالوا : وذلك كله زمان .

(٢) يقال (الأول) : ساقطة من م || من : فى سا .

(٣) ليس فإنه : ساقطة من د || غير : للتركيب ، د ، د ، سا ، ط .

(٥) فإن : وإن ط || غير (الثانية) : للتركيب ، د ، سا ، ط || فإن المنتهى : ساقطة من سا || هو : ساقطة من سا .

(٦) معنى : ساقطة من ط || غير : للتركيب ط .

(٧) أمثال : مثال م || منه : ساقطة من سا .

(٨) موجودة : موجودة سا .

(١٠) لما : له م || فى : ساقطة من سا || بالفعل : إلى الفعل ط .

(١١) إلا : ساقطة من سا || وهى : وهو ب ، د ، سا ، ط .

(١٤) شبيها : تشبيها د ، سا ، ط || لىسر : للتركيب سا ، لىسر ط || فهذه : وهذه م .

(١٥) دائما : ساقطة من ط || عنه : عنها ط .

(١٨) وكذلك : وذلك سا || فيما مضى : لافيا مضى ط .

(٢٠) وصل : حل ط .

ومن ذلك أمر الكون والفساد الذى يظن به أنه أمر غير منقطع ، ومن هناك يظن أنه يجب أن يكون له مادة غير متناهية ، فبعض يجعلها جسما من الأجسام البسيطة نارا أو هواء أو ماء ، وبعض يجعلها جسما متوسطا بين جسمين منها كمن يجعلها البخار المتوسط بين الماء والهواء ، وبالجملة يجعلها الجسم الذى يعتقد أنه يتكون من كل شئ ، ومنهم من يجعلها أجساما كثيرة بلا نهاية يجتمع منها جسم واحد يسميه خليطا ، ومنهم من يجعلها أجساما كثيرة بلا نهاية فى العدد ، لكنها ليست متلاقية ، بل منفصلة مثبتة فى خلاء غير متناه . فمن هؤلاء من يجعل صورها التى هى عندهم أشكالها بلا نهاية فى النوع ومنهم من يجعل لأنواع صورها عددا متناهيا ، وإنما الجاهل إلى هذا ظنهم أنه لا بد من ذلك ، فإنه يجب أن يكون للكون غير المتناهى مادة وافرة لا ينقطع إمدادها . ومن هؤلاء من يجعل غير المتناهى مبدأ ، لأنه طبيعة غير المتناهى ، لا لأنه شئ عرض له أن لا يتناهى . ومن الوجود الذى تدعو قوما إلى توهم إثبات مالانهاية له ، ما يتخيل من أن كل متناه فيلحقه أن يكون تناهيه إلى شئ على نحو المشاهدات ، فيلحق من ذلك أن يكون كل جسم يتناهى إلى جسم ، وأن يذهب ارتكام الأجسام وانتضادها إلى غير النهاية . ومن هذه الوجوه مقتضى التوهم وحكمه . فإن التوهم لا يضح لثقى من الأشياء حداً يتعين عليه ، بل دائما لاوهم أن يتوهم أزيد منه .

فهذه الوجوه هى الوجوه الداعية إلى إثبات مالانهاية .

(٢) يجعلها ... وبعض : ساقطة من سا .

(٣) منها : ساقطة من سا || يجعلها (الثانية) : يجعل م || أو ماء : ساقطة من م || وبعض : وبعضها سا ، ط .

(٤) يجتمع : يجتمع ط .

(٤-٥) بلا نهاية : لا له ط .

(٥) بل : ساقطة من م .

(٦) لأنواع : الأنواع ؛ لأنواع ط .

(٧) غير (الأول والثانية) : الغير ب ، د ، سا ، ط || مادة ... المتناهى : ساقطة من سا || إمدادها : امتدادها سا ، ط ، م .

(٨) توهم : ساقطة من سا || من : || أمر د .

(٩) ارتكام : ارتكاب ط ، م .

(١١) يتعين : يتصور م .

(١٣) الوجوه (الأول) : ساقطة من م .

[الفصل الثامن]

ج - فصل

في انه لا يمكن ان يكون جسم أو مقدار أو عدد ذو ترتيب
غير متناه وأنه لا يمكن ان يكون جسم متحرك
بكلية أو جزئية غير متناه

٥

فنقول أولا: إنه من المستحيل أن يكون مقدار أو عدد في معدودات لها ترتيب في الطبع أو في الوضع
حاصلا موجودا بالفعل غير ذي نهاية، وذلك لأن كل مقدار غير متناه، وكل معدودات ذوات ترتيب في الطبع
لأنهاية لها، إما أن يكون ذهابها إلى المالا نهاية له بالفعل في جهاتها كلها أو في جهة واحدة فإن كانت في جهاتها
كلها، فلما أن نفرض حدا فيها، كنقطة في خط، أو خط في سطح، أو سطح في جسم، أو واحد في جملة عدد، ونجعله
حدا، ونتكلم عليه من حيث نخذه حدا، ونأخذ منه جزءا محبوسا مثلا، كـ آ ج من آ ب غير المتناهي منه من جهة ب ١٠
فلا يتخلو إما أن يكون آ ب لو أطبق عليه مساو آ ج ب أو حوذى أو اعتبرنا مناسبة بينهما، أن يكون ذاهبا
في المالا نهاية مذهب آ ب أو يقصر عن آ ب بمساو آ ج فإن كان آ ب مطابقا لـ ج ب إلى غير النهاية، وج ب جزءا
وبعض من آ ب، فالكل والبعض متطابقان، هذا خلاف. وإن كان يقصر ج ب من آ ب في جهة ب، ينقص عنه
فج ب متناه وآ ب يفضل عليه بـ آ ج المتناهي فأب متناه، وقد كان غير متناه. فبين هذا بياضا واضحا أن وجود
ما يتناهي بالفعل في المقادير والأعداد المرتبة مستحيل. ولنبدا في نمط آخر ونقول: إنه لا يجوز أن يكون جرم لأنهاية له ١٥
متحركا، وذلك أن الحركة لا تهقل لإعلى أحد وجهين: حركة يكون فيها استبدال مكان، وحركة لا يكون فيها استبدال
مكان. فأما الحركة التي يكون فيها استبدال مكان، فذلك مما يستحيل على الجرم غير المتناهي، أما إن كان غير متناه من

(٢) فصل: فصل ج ب، الفصل الثامن م.

(٤) متحرك: يصحرك ب، د، سا.

(٦) أولا: إذ لا بد في (الثالثة) ساقطة من م.

(٨) ترتيب: الترتيب سا ط || كلها ساقطة من ب، د، سا، م.

(١٠) عليه: ساقطة من ب، سا، م || حدا: ساقطة من د، م || غير: الغير ب، د، سا ط || منه: ساقطة من م.

(١٢) المالا نهاية: + له م || ملتبس: ملتبس ط || مساو: مساو م.

(١٤) بـ آ ج: آ ج ط || وقد كان غير: وغير سا.

(١٥) ولنبدا: ولنبتدئ ب، د، سا، م || ونقول: فنقول سا || لأنهاية: مالا نهاية سا.

(١٦) على: ساقطة من ط.

(١٧) غير: الغير ب، د، سا، ط.

- جميع الجهات فلائنه لا يخلو عنه مكان حتى يستبدله، وأما إن كان غير متناه من جهة دون جهة فربما أمكن أن يتصور عنه فراغ، لكنه إذا انتقل إليه لم يخل إما أن يخل عن الجهة المقابلة لها، أولا يخل، فإن لم يخل فما انتقل، لكنه ربما ونما، وإن انتقل وأعلى فالجهة غير المتناهية متناهية. وأيضا هذه الحركة لا يجوز أن تكون طبيعية ولا قسرية، أما أنها لا تكون طبيعية لأن الطبيعي هو الذي يطلب أبنا طبيعيا، وكل أين كما قد فرغنا عنه قبل حد، وكل حد فهو محدود، والحدود لا ينتقل إليه مالا حد له ولا يتجاوز إليه، وأما القسري فلأننا سنبين عن قريب أن ما لا يتناهي لا ينقسم، وأيضا فإن القسري يكون إلى خلاف الأين الطبيعي، فإذا لم يكن طبيعي لم يكن قسري. وأيضا فإنه كيف يكون الجسم البسيط وما يجري مجراه متناهيا من جهة وغير متناه من جهة، وطبيعته متشابهة. فلا يخلو إما أن يكون الحد التقاطع له أمر تقتضيه طبيعته، أو يكون إنما عرض له قسر وأمر خارج عن الطبع قد أدركه. فإن كان مقتضى طبيعته، وطبيعته متشابهة بسيطة، فمن الواجب أن لا يختلف تأثير من طبيعته، حتى يتحدد منه جانب، ولا يتحدد منه جانب. وإن كان بالقسر فتكون طبيعة هذا الجسم توجب أن يكون غير متناه، فلما أن يكون قد عرض أن حادا حده وقاطعا قطعه فجعله متناهيا، فيكون غير المتناهي منه موجودا، لكنه حد دونه وقطع عنه، فلا يكون متناهيا إلى فضاء أو خلا، ولكن تناهيه إلى مقطع من جنسه وطبيعته، فلا يكون له أيضا مكان يتحرك إليه هذا النوع من الحركة، وإما أن يكون حده من غير أن أبان منه أشياء، بل من جهة أنه جعل كنه كما ذاهد في جهة، دون جهة كما لعرض أن يجعل كم الجسم المتناهي أقل عند التكاثف وأكثر عند التخلخل، فيكون حيث من شأن هذا الجسم أن يقبل تناهيا وغير تناه، وأن ذلك بتأثير مؤثر وذلك مما صوبح بطلانه بعد، حيث نبين أن الجسم لا يفعل هذا النحو عن مؤثر متناه أو غير متناه. وأما المركب فلا يجوز أن يكون غير متناه من جهة ومتناهيا من جهة، فلذا لو توهمنا كل واحد من أجزائه قد تحرك إلى جهة التناهي، لم يخل إما أن يحصل لكل انتقال من الجانب غير المتناهي، وذلك محال. وإما أن لا يكون له انتقال

- (١) فلائنه : فلائنه ط || يستبدله : يستبدل م || من : عن ط .
- (٢) وأخل : ساقطة من م . || غير : الغير ب ، د ، سا ، ط .
- (٣) هو الذي : ساقطة من سا || عنه : منه سا ، م .
- (٤) والحدود : فالحدود ب ، سا ، ساقطة من م || ولا يتجاوز : ولا يتجاوز سا ، ط .
- (٥) وغير : غير م .
- (٦) القاطع : المقاطع ط .
- (٧) قد : ساقطة من سا .
- (٨) جانب (الثاني) : آخر ط ؛ ساقطة من سا ، م || وإن : فلائنه سا .
- (٩) غير : الغير ب ، د ، سا ، ط .
- (١٠) حد : حدد ط .
- (١١) كنه : له ط || لعرض : بعرض سا .
- (١٢) مؤثر : مؤثر أو غير متناه ط .
- (١٣) حيث : حين م || عن : من ط .
- (١٤) غير : الغير ب ، د ، سا ، ط .

من هناك فتكون بعض الأجزاء قد تحركت دون بعض، وهذا خلاف ما فرض . فهذا إذا جعلت الحركة باستبدال المكان .

وأما الحركة الأخرى التي لا يستبدل بها المكان فهي المستديرة ، فلا يخلو إما أن تم الدورة وإما أن لا تتم البتة . فإن تم الدورة ، عرض ما قلناه في باب الخلاء من استحالة الاستدارة في أمر غير متناه ، وإن لم يتم الدورة ، فلا يخلو إما أن يكون تتمم الدورة مستحيلا أو لا يكون ، فإن لم يكن كان فرضه غير محال ، ولا يلزم منه محال لكنه يلزم منه كما قلناه محال . وإن كان تتمم الدورة مستحيلا ، فيكون بلزومه مفروض أن يتحرك قوسا ولا يكون له أن يتحرك قوسا أخرى ، والمتحرك والمسافة إن كان والقوس والأحوال كلها متشابهة ، وهذا مستحيل أن يكون . فمن المستحيل أن يكون أمران متفقا الصورة لأمر واحد ، أحدهما جائزا والآخر مستحيلا .

فبين من هذا أن الحركة المستديرة مما لا يعرض البتة للجسم غير المتناهي ، وأيضا لا يعرض لجسم متناه في جسم غير متناه على نحو ما أوضحنا في باب الخلاء . وأما الذي يقال إنه لو كان يتحرك على الاستدارة ، لكان له شكل مستدير ، وكان نصفه قطريه كلاهما لانهاية له فتضاعف مالا نهاية له ، أو كان البعد بين الخط المتحرك المقروض

خارجا عن المركز ، والخط الساكن المتقل إلى أوعته يصير غير متناه ، ثم يلزم أن يقطع في زمان متناه ، وذلك محال . فجميع ذلك مما لم أنهمه حتى أفهم حتى أومن بصحته . وذلك إنه لم يتبرهن لي في تعليمهم أن كل متحرك على الاستدارة يجب أن يكون له شكل مستدير ، ولم يتبرهن لي في تعليمهم أن مالا نهاية له في جهة لا ضعف له .

فإن بينوا هذا بإبانة أن مالا ينتهي لا يقبل الزيادة ، وبينوا أنه لم لا يقبل الزيادة ، ثم اشتغلوا بمحدث الدائرة فقد تكلفوا شططا لا يلزمهم تكلفه . فإن إبانتهم أن ذلك لا يقبل الزيادة يكنهم وغير محوج إياهم إلى أن توسطوا أمر النصف والضعف فيه من جهة تنصيف القطر ، وعسى أيضا أن لا يكون النصف إلا محدود ، وكذلك الضعف .

وأما حديث البعد فإنه ليس يجب عندى أن ذلك البعد بين الخطين يصير البتة بلا نهاية ، وكيف ويحيط به الخطان

(١) تحركت : تد تحرك ط || خلاف : يخلو د .

(٢) لا تم : + الدورة ط . (٤) البتة : ساقطة من د .

(٥) مستحيلا : مستحيل ب ، مستحيلا سا || ولا يلزم : فلا يلزم ط ، م || مه : ساقطة من سا .

(٦) مستحيلا : مستحيلا سا || بلزومه : بلزومه سا .

(٧) أخرى : آخر ب ، د ، سا ط || والمسافة : + فيه ط .

(٨) جائزا : جائز د ، ط ، م || مستحيلا : مستحيل ط ، م .

(٩) غير : الغير ب ، د ، سا ط .

(١١) وكان : أو كان ب ، د ، سا ط || الخط : ساقطة من سا .

(١٢) أوعته : وعته ط .

(١٣) يتبرهن : يبرهن ط .

(١٤) يتبرهن : يبرهن ط || من : في ط .

(١٥) لم : ساقطة من م .

(١٧) والنصف : بالنصف سا || المحدود : المحدود سا ، م .

(١٨) بين : من م .

الخارجان، ولو صبح ذلك لامتغيت عن ذكر قطع في زمان متناه، بل كنت أقوم خطا عن قريب، وهو أنه غير متناه ويحده خطان، هذا خاف. وأما أنه لم ليس يجب ذلك، فلأنه ليس إذا كان البعد دائما يزيد يجب أن يحصل هناك بعد غير متناه، بل يكون التزايد ذاهبا إلى غير النهاية، وكل زيادة فهي بمنتهى على متناه، فكل بعد يكون متناهيا، وهذا كما نعرفه في أمر العدد أنه يقبل الزيادة إلى غير النهاية، ويكون كل عدد يحصل متناهيا، ولا يحصل عدد لانهية له، لأنه لا يزيد عدد في النظام غير المنتهى على عدد قبله إلا بمنتهى، فهذا ما عئدي، وعسى أن يكون عند غيري وجه محقق لبيان ذلك. فإن اشتبه أحد أن يبين أنه لا بد من بعد غير متناه يقع، فليس طريق البيان ما يقولون، ما لم يحصل فيه على وجهه. ولا يندر أن غيرنا يحصله، بل يجب أن يقولوا هكذا: لنفرض بعدا بين نقطتين من الخططين المأهين إلى غير النهاية متقابلتين، ونصل بينهما بخط يكون وتر الزاوية التقاطع، فلأن ذهاب الخططين في زيادة البعد هو إلى غير النهاية، فلذن الزيادة على ذلك البعد موجودة بغير النهاية، ويمكن أن توجد متساوية، لأن الزيادة التي توجد على ما تحت تجتمع بالفعل فيما هو فوق، مثلا إن زيادة الثاني على الأول موجودة للثالث مع زيادة أخرى، فيجب أن تكون الزيادة غير المنتهية موجودة بالفعل في بعد من الأبعاد وذلك لأن الزيادة بالفعل موجودة: وكل زيادة بالفعل موجودة، فهي توجد لواحد، فيلزم أن يكون بعد موجود فيه زيادات غير متناهية بالفعل متساوية، فيكون ذلك البعد زائدا على المنتهى الأول بما لا نهاية له، فيكون بعدا غير متناه. لكنه إذا فصل عن هذا الوجه كان الخلاف ظاهرا ليس يحتاج فيه إلى الحركة، وذلك لأن هذا غير المنتهى لا يمكن أن يوجد إلا بين الخططين، فيكون متناهيا وغير متناه، هذا محال. ونقول أيضا: إن ما يقال من أن أجزاء غير المنتهى يجب أن تسكن في كل موضع وتتحرك إلى كل موضع، لأن كل موضع

(١) قطع : + الحركة ط .

(٢) لم : ساقطة من سا || يجب : + من سا .

(٣) التزايد : الزيادة ط : التزايد م || فهي : فهو م .

(٤) ولا يحصل : ولا يتحصل ب ، د ، سا .

(٥) لأنه : ساقطة من سا || غير : الغير ب ، د ، سا ، ط || قبله : مثله ط || بمنتهى : متناه سا || وصى : فسي ط .

(٦) عند : ساقطة من د .

(٦-٥) فإن انتهى ... محال : ساقطة من سا ، م .

(٧) ولا يندر : ولا يقدر ب ، د .

(٨) متقابلتين : متقابلين د ، ط .

(٩) هو : في هذا ط .

(١٠) متساوية : مساوية ط || لأن : ولأن ط .

(١١) في : من ط .

(١٢) المنتهى : + على د .

(١٦) ما يقال : يقال م || أن (الأولى) : ساقطة من ط || غير ! : الغير ب ، د ، سا ، ط || تسكن : لا تسكن ط ||

كل (الأولى) : ساقطة من م .

له طبيعي ، فهذا أيضا مالم أتحققه ولم أفهمه فإنه ليس يجب إذا كان الشيء واحد مواضع ، كل واحد منها له بالطبع أن يلزمه أن يسكن عن كل واحد منها ، وأن يتحرك في كل واحد منها. فإن أمثال هذه المواضع أيها اتفق للجسم المحصول فيه من بين جملة المواضع الكل له وقف بطبعه ، ولم يهرب كمال جزء من أجزاء الهواء في جملة حيز الهواء ، وجزء من أجزاء الأرض في جملة حيز الأرض ، ولولا هذا لما كان مسكون ولا حركة بالطبع ، فإن الحيز دائما يفضل على مشتغل الأجزاء ، فمضى أن يكون لهذا وجه بيان لم أفهمه . وأما أنه لا يكون لأجزاء ذلك الجسم حركة طبيعية ، فذلك صحيح لأنه لا يخلو إما أن يكون الجسم غير متناه في جميع الجهات ، فلا يكون موضع مطلوباً لأجزائه بالحركة مخالفاً لمبدأ الحركة ، وإن كان في جهة دون جهة حتى يكون الجزء يتحرك إذا كان خارجاً عن الحد الذي في الجهة المحدودة ، فلا محالة أن الجزء يتحرك إلى مكان يطلبه بالطبع . ولكن الذي يطلبه الجزء يجب أن يكون هو بعينه الذي يطلبه الكل ، والكل لا يطلب مكاناً بالطبع ، إذ لا مكان له مجانس ولا غير مجانس ، أعني بالمجانس أن يكون سطح شبيه بسطحه ، وغير المجانس أن يكون سطح غير شبيه بسطحه في طبيعته كما للهواء عندنا من سطح النار . فإذا كانت طبيعة الكل لا يطلب مكاناً ولا يختص لها ولا يتعين ، فطبيعة الجزء أيضا لا يطلب مكاناً ، لأن حيز الكل الذي له متشابه يسكن في أي موضع اتفق ، ولا حيز خارجاً عن حيز الكل اللهم إلا أن يجعل الكل متناهياً في جهة . فيجب حينئذ أن يكون حيز الكل هو الذي يطلبه الجزء ، وهو الذي يسكن فيه الكل ، فترى أن هذا الحيز بعد أوعيط ، والبعد أقول بالبعد باطل ، ولا يحيط بغير المتناهي ، فمضى أن يكون الجزء يطلب الكل بحركته الطبيعية حتى يتصل به ، وأولاه على أقرب السموت وليس الحال في الأجسام الطبيعية هذا قد يتضح لك مما نعلمه إياك .

- (١) فهذا : فهو م || مالم أتحققه ولم أفهمه : مالا أفهمه ولم أتحققه ط || شيء : الشيء م || مواضع : موضع م .
- (٢) أن (الأول) : إذا ط || يسكن : لا يسكن سا ، ط ، م || عن : في ط .
- (٣) الموضع : المواضع ط .
- (٤) وجزء : أجزء ط || الحيز : الجزء د .
- (٥) مطلوباً لأجزائه : مطلوب الآخر م .
- (٦) فلا محالة : فلا مخالفة د .
- (٧) يجب : ويجب ط || بعينه : هو ط .
- (٨-٩) مجانس ولا غير مجانس : لا مجانس ولا غير مجانس ب ، سا ؛ لا مجانس ولا غير مجانس ط ؛ لا مجانس وغير مجانس م .
- (١٠) أعني بالمجانس : ساقطة من م || سطح : ساقطة من د || شبيه (الأول) : شبيه ط || وغير : وبغير م .
- (١١) لها : لها ط || ولا يتعين : ولا يتعلق ب ، د ، سا ، م || طبيعة : وطبيعة ب ؛ طبيعة حاتم
- (١٢) حيز : جزء د || موضع : حيز ط || ولا جزء سا || عن حيز : عن جزء د .
- (١٣) جهة : جهة م || حيز : جزء د || الجزء سا .
- (١٤) كثير : بغير سا .
- (١٥) قد : وقد ط || لك : ساقطة من سا .

فإن الجزء لا يطلب مكانا بالطبع، ولا يطلبه كانا بالطبع فهو لا ينحرك بالطبع، فإن الذي يظن أن الحركة بالطبع هو إلى غير المكان الطبيعي، بل إلى الكلية أو غير ذلك، أمر تبين لك بطلانه. فنعلم من هذا أن الأجسام التي لأجزائها حركات طبيعية إلى الجهات المحدودة العدد المشار إليها، كلها متناهية، فبالجسم الذي تلك اكليته أظهر.

ونقول أيضا: إنه لا يجوز أن تكون الأجسام محدودة المقادير، غير محدودة العدد، فلها لا تحاو إما أن تكون

- متناهية أو تكون متباعدة مبنوثة في المكان. فإن كانت متباعدة، فلو توهمناها متناهية متلاقية صار حجم جملتها من جميع الجهات أصغر وأقرب إلى الوسط من حجم ما يحويها، فتكون متناهية الحجم وقاصرة عن الحجم الأول بمقدار ما قطعت من مقامها إلى التماس، فيكون الحجم الأول أيضا متناهيا، فيكون عدد الموجود منها في حجم متناه منها متناهيا، لأن الأجزاء الموجودة بالفعل في كل محدود محدود بالعدد.

ومن هذا يعلم أنه لا يجوز أن تكون حركة ذاهبة إلى غير النهاية في الاستقامة، إذ قد علمت تناهي الأبعاد

- 10 وسلك تلك تناهي الجهات، وأنه يستحيل أن تكون الحركة إلى أسفل مثلا، والأسفل غير متحدد، وكذلك حال العلو. فإذا كان الأسفل متحددا فمقابل له أعلا متحدد، وكذلك إن كان العلو متحددا فمقابل له أعلا متحدد، وإن لم يكن موجودا لم يكن مقابلا، فلم يكن للأسفل مقل، فلم يكن أسفل سفلا، لأن الأسفل سفلى بالقياس إلى العلو. ومن الكلام المستحيل قول من جعل غير المتناهي من حيث هو غير متناه اسطقسا ومبدأ، ليس ذلك من حيث هو طبيعة أخرى كماء أو هواء، تلك الطبيعة يعرض لها أن لا تنتهي. والدليل على استعانة هذا أقول إن هذا الذي هو غير متناه إما أن يكون منقسما أو غير منقسم، فإن كان غير منقسم فليس هو غير متناه من الجهة التي
- 10 تذهب إليها، بل على سبيل الساب، كما يقال للنقطة إنها غير متناهية. وليس إلى هذا يذهبون بل يريدونه غير متناه ليكون لنا أن نأخذ منه ماشنا، وإن كان منقسما. وليس ينقسم إلى طبيعة أخرى، إذ ليست هناك طبيعة

(١) لا يطلب : يطلب م . || فإن : فإذا د .

(٢) التي : الذي د .

(٣) فالحجم : والجسم م .

(٤) متناه : عامة د ، ط || في : ساقطة من س ، م || من : من ط .

(٥) عدد : العدد س ، ط ، م || منها : ساقطة من م .

(٦) محدود : محدود م .

(٧) النهاية : نهاية م || إذ قد : إذا م .

(٨) ١٢-١١ وإن لم : وإلا ب ، س ، ط ، م .

(٩) لم : فلم س ، ط ، م .

(١٠) غير (الأولى) : الغير ب ، د ، س ، ط .

(١١) كماء أو هواء : كناية أو هوائية ط ؛ كناية أو هوائية م .

(١٢) هو (الأولى) : ساقطة من س || إما : فلها ب ، د ، س || أو غير : أو يكون غير ب ، د ، س ، م .

(١٣) متناهية : متناه س .

(١٤) لنا : إما س || ليست : ليس ط ، م .

مالانهاية ، من حيث هو لانهاية، يجب أن يكون كل جزء في طبع الكل، وأن يكون الجزء المحاط بالحدود بالقسمة منه أيضا غير متناه، وهذا محال .

- فقد رضح مما قلنا إنه لا وجود لجسم غير متناه، ولجسم متحرك بالطبع غير متناه، ولجسم اسطعنى مؤثر متأثر غير متناه . وكذلك الأعداد لها ترتيب في الطبع غير متناهية بالفعل، فبقي أن نتأمل بنحو آخر من وجود مالانهاية في الأجسام أنه هل هو مما يصح أم لا ، وذلك حال نحوها، فنقول: قد ظن بعض المتقدمين إنه كما أن للجسم أن يمتد ذاهبا في الانقسام من غير أن يقتضى حدا في الأصغر لأصغر منه . كذلك له ذلك في جانب العظم . فإنه كما أن هذا الانقسام ليس يحصل بالفعل معا، ولكن يحصل شيئا بعد شيء، فلا ينتهى إلى حد لأصغر منه كذلك في العظم . قال : فإنه وإن استحال وجود عظم للجسم غير متناه بالفعل، فليس يستحيل السلوك إليه، كما الحال في تزايد الأعداد، فلننظر في هذا المذهب، ولنتأمل كيف يصح وكيف لا يصح . فنقول : إنه يصح من وجه ، ولا يصح من وجه . أما الوجه الذى يصح منه هذا المذهب ، فملك لأن لك في التوهم أن تقسم جديا متناهيا قسمة لا تقف ولك في التوهم أن لاتزال تأخذ جزءا من المقسوم وتضيفه إلى جزء آخر أو جسم آخر فيصير أكبر مما كان ، ثم تأخذ جزءا آخر من الباقي أصغر من الباقي وتضيفه إلى زيادة أولى، فلا يزال يزداد فذلك زيادة، كل قال منها يكون أصغر من الأول، ولا يبلغ الجسم المزيد عليه تلك الزيادات أو يساوى جملة الزيادات التي يحصل منه جميع الجسم المقسوم . وهذا الضرب من الزيادة لا يبلغ بالجسم كل عظم اتفق ، بل له حد لا ينتهى إليه البتة، فضلا عن أن يزيد عليه . وأما الضرب من الزيادة التي من شأنها أن تنمى الجسم حتى توافى كل حد في العظم أو تزيد عليه فذلك متعذر وليس على قياس الصغر، فإن القسمة لاحتاج إلى شئ خارج عن الجسم . والنمو والتزايد يكون إما بمادة تنضم إلى الأصل، وهذا يوجب أن تكون مواد للأجسام بلانهاية

(١) يجب : ويجب ط .

(٢) وهذا محال : وهذا غير محال د : ساقطة من سا .

(٤) وكذلك : وذلك سا ، م || الأعداد : لا أعداد د ، م ؛ لأعداد سا || متناهية : متناه ط || بنحو آخر : بنحو جزء د ؛ نحو آخر سا ؛ نحو آخر ط .

(٦) يقتضى : يقتضى د || لأصغر : لأصغر م || ذلك : ساقطة من د ، سا .

(٧) العظم : قال ط || حد : أحد م .

(٨) السلوك : الشكوك د ، سا .

(٩-١٠) فنقول ... ولا يصح : ساقطة من م .

(١٠) أما : وأما ط || منه : به ط || م || فذلك : بذلك سا .

(١١) وتضيفه : ويضيف سا .

(١٣) قال : ثان ط ، م .

(١٤) منه : فيه ط ، م .

(١٥) تنمى : يتم م .

(١٦) في : من ط || العظم : الجسم سا || فذلك : بذلك سا || حل : ساقطة من د .

(١٧) والتزايد : والتزايد ط || مواد للأجسام : مواد للأجسام ط ؛ موجود الأجسام م .

وإما بتخلخل وانسباط لا يقف. وهذا يستحيل ، لأنه يحتاج كل ممتخلخل أن يتخلخل في جزء خلاء أو ملاء ، وكل ذلك متناه كما قد علمت . والخلاء خاصة لا وجود له ، ولأنه لا يجوز أن يكون حركة تقتضي جهة إلا ولها حد .

[الفصل التاسع]

ط - فصل

في تبين دخول ما ينتهي في الوجود وغير دخوله فيه
وفي نقض حجج من قال بوجود ما ينتهي بالعمل

وإذ قد تبين هذا كله ، فالحرى أن نعلم أن كيف يمكن أن يكون لما لا ينتهي في انقسام الجزء ، وفي تزايد العدد ، وفيما يجري مجرى ذلك وجود . فنقول : إن قولنا ما لا نهاية له ، تارة يتناول الأمور التي توصف بملك وتارة يعنى بها نفس حقيقة غير المتناهي . كما إذا قلنا : هو عشرون ذراعاً ، فتارة تعنى الخشبة التي هي عشرون ذراعاً ، وتارة يعنى به طبيعة هذه الكمية . وأيضاً نقول نفس هذه الطبيعة إنها لا تنتهي ونعنى بملك إنها بحيث أي شيء منها أخذت ، وجدت منه موجوداً من خارج من غير تكرير . ونقول ذلك ، ونعنى به أنها لم تصل عند حد تقف عليه فتنتهي عنده . فإذاً هي غير متناهية بعد ، أي غير واصله إلى نهاية الموقف . فأما الأمور التي يقال لها إنها غير متناهية من الطبائع التي ذكرناها ، فصحيح أن نقول إنها موجودة في القوة لا بالجملة ، بل كل واحد فتكون الأمور التي لا نهاية لعددتها كل واحد واحد منها موجوداً في القوة ، والكل بما هو كل غير موجود

(١) جزء : حيز ط ، م || أو ملاء : وملاء د .

(٤) فصل : فصل ط ب ؛ الفصل التاسع م .

(٦) وفي نقض : ونقض ط .

(٧) قبين : بين سا ، ط .

(٨) إن : ساقطة من د .

(٩) بها : به ط .

(١٠) به : ساقطة من د ، سا ، م .

(١١) نهاية : + هي ط || الموقف : الموقف م .

(١٢) فنقول : + لها م . || في القوة : بالقوة ط .

(١٣) واحد واحد : واحد ط ، م || منها : ساقطة من ط .

لابالقوة ولا بالفعل ، إلا بالعرض من جهة أجزائه، إن كان قد يقال مثل ذلك. وأما طبيعة لانهاية له نفسها فلمعنى الأول منه غير موجود لهذه الأشياء، لابقوة ولا بالفعل، وذلك لأنه إن كان موجودا فلما أن يكون عارضا لشيء آخر، وقد بينا أنه لا يجوز أن يكون شيء عرض له أن يكون بلانهاية، وإما أن يكون بنفسه طبيعة قائمة من حيث هو لانهاية هو الموجود بالفعل أو المبدأ أيضا، على مايراه قوم، وقد أبطلناه. والمعنى الثاني موجود بالفعل دائما، فإن الانقسام دائما نجده بالفعل لم يتناه إلى حد لأحد بعده في حدوث الوجود بالقوة فقد علمت أن مالا نهاية له كيف هو في القوة وكيف هو بالفعل، وكيف هو لابقوة ولا بالفعل. فالمعنى منه بالفعل فغير حال من طبيعة ما بالقوة، فإن معنى ذلك أنه لم يتناه إلى زمان طبيعة القوة، بل طبيعة القوة محفوفة فيه دائما فيكون مالا نهاية له ثباته وحقيقته متعلقة بوجود ما بالقوة، فهو متعلق بطبيعة المادة دون طبيعة الصورة التي هي بالفعل، والكل صورة أو ذوصورة، فما لانهاية له ليس بكل ويعلم من هذه الأشياء التي بينهاها، إن مالا نهاية له له طبيعة عديدة، ولبس هو محيطا بكل شيء، كما ظن بعضهم، بل هو محيط بالصورة، لأنه قوة الهوى.

فإن قال قائل: إن لانقسام غير المنتهى خاصة يلحق الكمية وهي صورة، فالجواب أن الانقسام يقال على وجهين: أحدهما لافتراق والانقطاع، وهذا يلحق الكم لأجل المادة، والآخر لانقسام، بمعنى أن طبيعة الشيء أن يفرض فيه شيء غير شيء، ولا يزال كذلك، وهذا يلحق المقدار المذاته، والأول لابد فيه من حركة والثاني لا يحتاج إلى الحركة، والأول هو الانقسام الحقيقي، وهو الذي يغير من حال الشيء، وأما هذا الثاني فهو أمر وهو، والأول لا يقبله المقدار لذاته البتة، لأن القابل يجب أن يبقى مع المقبول، وذلك إذا عرض أبطل وجود المقدار الأول، فإن المقدار الأول لم يكن إلا ذلك الاتصال المعين، ليس شيئا فيه ذلك الاتصال المعين، فإن المقدار كما علمته مرارا هو نفس الاتصال، ليس الشيء المتصل باتصال فيه، فإنه إذا عرض الانفصال المفكك أبطل المقدار الأول وأحدث مقدارين آخرين، وإنما أحدث متصليين محلودين آخرين بالفعل بعد أن كانا بالقوة، ولو كانا بالفعل لكان في متصل واحد متصلات بالفعل بلانهاية. ولا ينكر أن يكون الانقسام الذي تقبله المادة إنما تقبله

(٢) فالعنى : بالمعنى سا .

(٥) نجده : ساقطة من م || بالقوة : ساقطة من سا ، ط ، م .

(٦) في القوة وكيف هو : ساقطة من د || في القوة : بالقوة سا ، ط ، القوة م .

(٧) حال : ذلك م .

(٨) ثباته : بجاته ط .

(٩) لما : ساقطة من سا . || ليس ... له : ساقطة من د .

(١١) الانقسام : الأقسام م || غير : التير ب ، د ، سا ، ط .

(١٢) الانقسام : الأقسام م .

(١٣) شيء (الثانية) : ساقطة من م || من : ساقطة من د .

(١٧) علمته : علمت د ، سا || فإنه إذا : فلذلك إذا ب ، د ، سا .

(١٨) أحدث متصليين محلودين آخرين : حدث متصليان محلودان آخران سا ، ط ، م || كانا (الثانية) : كان م .

- بسبب وجود الكم لها ، ويشبه أن يكون الناس يرون أن الهيولى صورة شبيهة بالانقسام الدائم المفرق وهو الجسمية ، وصورة أخرى تمنع من ذلك ، أو لا تثبت عليه إذا وقع . كما يقولون : إن الجسم إذا قسم دائماً فإنه لا يبقى لحمل بل تبطل الجسمية ، وتبقى الجسمية ، وهذا يجب أن ينظر فيه . ثم ليس إذا قلنا : إن الصورة الكلية شبيهة بالمادة للانقسام الذى يخص المادة ، وجب أن يكون ذلك الاستعداد للصورة . فليس ما يفعل فعلاً يجب أن يكون فى نفسه بفعل ولا أيضاً يجب أن تكون تلك الصورة باقية مع خروج مآتيته إلى الفعل ، فإن الحركة هى التى تقرب الجسم من السكون الطبيعى وتبنيه له ، ولا تبقى مع ذلك ، لأن فعلها هو التهيئة ، فيجب أن توجد مع التهيئة وكذلك فعل الكمية والتهيئة ، وأما التهمة فهى عن شئ آخر ، والثانى يقبله المقدار لذاته ، فقد علم نحو وجود ما لا يتناهى ، فالعدد يعرض له ذلك فى التضخيم ، ويتناهى من تلقاء الوحدة ، والمقدار يعرض له ذلك فى التضييق والتقصان ، ويتناهى من قبل التضييق ، إذ كان تضخيمه من حيث هو مقدار تضخيماً له من حيث هو عدد أوله هو واحد ، والواحد مبدأ عدد فإنه يبتدئ من واحد ويصير اثنين ، والحركة يعرض لها : لا تقسم غير المتناهى بسبب المقدار الذى هى عليه ، وأما الزمان فإنه استعداد الموهوم من التهمة فيه فلأنما يعرض له من حيث هو مقدار ولذاته ، وأما المعين بالفعل فيعرض له بسبب الحركة . وفرق بين الواقع بالفعل وبين الموهوم والاستعداد ، فإن المقادير موضوعة بذاتها ، لأن يعرض لها التهمة الوهمية إلى غير نهاية ومستعدة لها . وأما آخر وجب ذلك إلى الفعل فيكون بسبب شئ آخر . وحيث يقال : إن الزمان يعرض له ذلك بسبب الحركة فتعنى المعارض الذى يقع بالفعل شيئاً بعد شئ بلا نهاية ، وأما طبيعة الاستعداد فهو الزمان من حيث هو مقدار ، والحركة لا يفيد ذلك ، بل يوجد الزمان وهو على نحو : من الوجود

- (١) لها : له ط || ويشبه : فيشبه سا ، ط ، م || أن : ساقطة من د ، سا || الهيولى : المبول م || وهو : وهى م .
- (٢) وقع : + القسمة ط || الجسم : الجسم ب ، د .
- (٣) الصورة : صورة م || تهيئة : تهيئة سا .
- (٤) يفعل : يفعل ط .
- (٥) مآتيته : مآتيه له ب ، د ، مآتيه له سا .
- (٦) له : ساقطة من م || فعلها : فعله سا || وكذلك : كذلك سا ، ط .
- (٧-٦) فيجب ... التهيئة : ساقطة من م .
- (٧) والتهيئة : التهيئة سا ، ط ، م || فهى : فهو ب ، د ، م || ساقطة من سا || والثانى ... لذاته : ساقطة من سا .
- (٨) ذلك : ساقطة من م || ويتناهى : ويتناهى م || قبل : تلقاء ط ، م .
- (٩) إذ : إذا سا || هو : ساقطة من ط . (١٠) فإنه : وإنه م .
- () والحركة : بالحركة سا ، فالحركة ط ، م || الانقسام : الانقسام سا || الجير : الجير ب ، د ، سا ، ط || هى : عليه : هو

علقة م .

- () ولذاته : لذاته ط .
- (١١) الموهوم : المفهوم سا .
- (١٢) نهاية : النهاية ط .
- (١٤) ومستعدة لها : ساقطة من سا . || لها : له سا ، ط ، م .
- (١٥) الزمان : الزمان م .

يلزمه ذلك الاستعداد . وكما أن الاماد مثلا إذا أوجد بالتمديد أو بعدل أكثر عشرة ، فليس هو الذى يجعله زوجا ، بل يوجد به ويلزم وجوده أن يكون هو زوجا . وأما الحركة من حيث هى قطع ، فلأنها كما يعرض لها أن لا تنتهى فى القسمة ، كذلك يعرض لها أن لا تنتهى فى التضعيف والزيادة ، وإذ خاصية التناهى وعدم التناهى ليس إنما تلحق الحركة بسبب كية لذاتها فتلحقها بسبب كية أخرى ، وليس تلحقها بسبب كية المسافة ، إذ المسافة متناهية ، فتلحقها إذن بسبب الكمية ، لأخرى التى هو الزمان .

٥

فالحركة علة لوجود الزمان ، والزمان علة لكون الحركة متناهية المقدار أو غير متناهية ، والحرك علة لوجود الحركة ، فهو علة أولى لوجود الزمان ، وعلته إثبات الحركة التى هو كمال أول ، فبقيع ثباته ازدياد امتداد كية : التى هى الزمان ، وليس علة بوجه الكون الزمان مستعدا لأن يمتد إلى ما لا نهاية ، وعلة لكون الزمان ممتدا بلا نهاية حتى تصير الحركة بلا نهاية ، فإن ذلك للزمان لذاته ، كما كان فى الانقسام أيضا . لكن وجود هذا المعنى بالفعل

١٠

للزمان ، فهو بسبب الحرك بوساطة الحركة ، كما كان وجود الانقسام له بالفعل بسبب شئ من خارج قاسم فالحركة سبب لوجود هذا العارض للزمان ، والزمان سبب لوجود هذا العارض للحركة ، لكن هذا بوجه وذلك بوجه . أما الحركة فهي علة بعد العلة المحركة لوجود هذا العارض للزمان بالحقيقة ، إذا كان الحرك لا يقطع الحركة ، بل يصلها . وأما الزمان فهو علة لكون الحركة ذات مقدار غير متناه ، فالزمان علة لتقدير الحركة ، فإذا عرض له أن لا يتناهى عروضها أوليا بإيجاب الحركة ذلك وإيجاد الزمان على ذلك ، عرض بوساطته أن قبل على الحركة ليس عروضها أوليا ، بل لأجل أن عارضه الذى هو الزمان كذلك ، فالحركة جعلت نفسها بالعرض كذلك ، أى جعلت عارضها كذلك ، ولأجل العارض يقال لها ذلك ، وذلك مما يكون كثير ، فإن كثيرا من الأشياء يوجد أمرا لتلك الأمر صفة أولية ، ويكون له من جهة ذلك تلك الصفة صفة ثانية ، وبالفصل الثانى ، وليست أولية ، فهذا ما نقوله فى تحقيق كيفية وجود غير المتناهى .

١٥

فأما الحجج المقولة فى إثباته فما قيل فيها من أمر التضعيف وأمر التسمية وأمر الكون والفساد والزمان وغير

(١) بعدل : + فهو سا || عشرة : فيه د .

(٢) وأما : أما سا م || فلأنها : وإنما سا .

(٧) الحركة (الأولى) : + والحركة علة لوجود الزمان ط || لثبات : أسباب سا || ثباته : ثباتها د || اعداد : ساقطة من م || كمية : كميته د .

(٨) بوجه : موجبة ط || ما لا نهاية : لانهاية ب ، د سا م || وعلة ... بلا نهاية : ساقطة من م .

(١٢) إذا : إذ م .

(١٣) ذات : ذات د سا م || لتقدير : تقدر ط .

(١٤) بإيجاب : بإيجاب سا || ذلك : ساقطة من م .

(١٥) أى : إذا ط ، أى م . (١٦) يقال : يقال سا .

(١٧) فهذا : وهذا ط .

(١٨) غير : الغير ب ، د سا م ط . (١٩) فلما : وإنما ط .

ذلك ، فمعلوم أنه لا يوجد المتناهي وجودا على غير النحو الذى نقوله . وأما ما قالوه من أمر أن كل متناه فإنه يتناهى إلى شئ آخر ، فإنه ليس بمسلم ، لأنه إذا اتفق أيضا أن كان شئ واحد متناهيا ونهايته عند شئ آخر فهو متناه ولاق ، ومن حيث هو متناه فله نهاية فقط ، ومعنى أنه متناه هو ذلك . و أما من حيث هو ملاق فنهايته عند شئ آخر ، فتكون نهايته عند شئ آخر أمرا تقتضيه الملاقاة ، وليس هو مقتضى تناهيه ، فإن مقتضى تناهيه هو أنه ذو نهاية فقط . وأما إن نهايته عند شئ آخر ، فهو معنى آخر أزيد من معناه ، فلو كان كل متناه يلزمه أن يكون ملاقيا لشيء من جنسه أو غير جنسه ، كان ربما يصح قولهم ، وكان كل جسم يتناهى إلى جسم . ولكن فليس يجب أن يكون كل متناه ملاقيا لجنسه ، حتى يلاقى الجسم لاحالة جسما ، فأنت تعلم أن الحركة تنتهى إلى السكون وهو عدم فقط أو ضد . وأما حديث التوهم فليكن ذلك مسلما ، لكن لا يلزم . من ذلك أن الموجودات لا تنتهى فى الوجود ، بل إن الموجودات لا تنتهى فى التوهم .

[الفصل العاشر]

ب- فصل

فى أن الأجسام متناهية من حيث التالى والتالى

ونقول إنه لا يجوز أن يكون جسم فاعل فى جسم أو منفعل عن جسم فعلا وانفعالا زمانيا وهو غير متناه . أما لا يجوز أن يكون جسم فاعل فى جسم كذلك ، لأن ذلك الجسم المنفعل لا يتخلو إما أن يكون متناهيا أو يكون غير متناه ، فإن كان متناهيا لاشك أن الفعل والانفعال يجرى بينهما الطبيعية كل واحد منهما ، لأنه متناه أو يكون غير متناه ١٥

(١) أمر : ساقطة من س ، ط .

(٢) أن : ساقطة من س .

(٣) فتكون ... آخر : ساقطة من د ، س || أمرا : أمر ب ، د ، د .

(٤) أنه : أنها د .

(٥) يصح : صح ط ، م || فليس : ليس د ، س ، ط ، م .

(٦) أو ضد : فقط ط .

(٧) فى الوجود ... لا تنتهى : ساقطة من م .

(٨) فصل : فصل ب ؛ الفصل العاشر م .

(٩) أو يكون غير : أو غير ط .

فإن كان انفعال المنفعل عن الفاعل لاطبيعتهما، فمن شأن جزء من أحدهما المني هو المنفعل أن يفعل عن جزء من الآخر، فإذا فعل جزء من غير المتناهي في المتناهي أو في جزء منه في زمان، فتكون نسبة ذلك الزمان إلى الزمان الذي يفعل فيه بعينه غير المتناهي، كنسبة قوة غير المتناهي إلى قوة المتناهي. فإن الأجسام كلما كانت أعظم صارت قوتها أشد، وكانت أفعل وزمانها أقصر. فيجب من ذلك أن يكون فعل غير المتناهي لافي زمان، وقد فرض في زمان. وإن كان ذلك المنفعل غير متناه، فإن نسبة انفعال جزء منه إلى انفعال الكل كنسبة الزمانين، فيجب أن يقع انفعال كل جزء منه لافي زمان، ويكون انفعال الجزء الأصغر من ذلك أسرع من انفعال الجزء الأكبر، إذ كان الأصغر مقتضيا للسرعة، فيكون شيء أسرع من الكائن لافي زمان. وأيضا إذا فرضنا للمنفعل جزءا فأنفعل لافي زمان، فلا يخلو إما أن يقع انفعال ما يليه مع انفعاله فيكون انفعال الجميع واقعا لافي زمان، وإما أن يقع بعده. فلنفرض جزءا آخر بعده فلا يخلو إما أن يكون ذلك الجزء انفعلا معه فيعرض ماقلنا، أو انفعل بعده أيضا لافي زمان فتكون الآيات تتدلى، والحق يمنع هذا. وإذا قد عرفت هذا من جهة الفعل، فلك أن تعرف مقابل ذلك من جهة لانفعال، فمعلوم من هذا أن الاسطرقات التي يفعل بعضها في بعض فعلا زمانيا، وتكون كلما عظمت ازدادت قوة كلها متناهية.

وليس اقوال أن يقول: إن قوة الأجسام صورها والصور لا تشد ولا تضعف، وذلك لأنها وإن كانت لا تشد في جوهرها، فيشتد تأثيرها في الزيادة، أعني أنه وإن كان لا يجوز أن تكون الصورة التي في هذه النار تشد وتضعف، لافي هذه النار ولا في مثلها، فإنها في ضعف النار تكون أقوى، وفي ضعف المدرة تكون أضعف. وليس هذا بمعنى زيادة الشدة في الجوهر، بل في زيادة الأثر. عني أن الصور تقل بأعراض تشد وتضعف مع تكثر السور وتضعفها تبعاً للمقدار، وهذا نوع من التزايد في الصور غير التزايد الكائن بالاشتداد، وأنت تعلم هذا بعد. ومن هذه الأشياء يعلم أنه لا يكون في جسم من الأجسام قوة عني التحريك القسري أو الطبيعي غير

(١) انفعال : انفعال م || لاطبيعتهما : بطبيعتهما ط.

(٢) غير : الغير م ، د سا ط.

(٣) أفعل : الفعل م || غير : الغير ط.

(٤) وإن : فإن سا.

(٥) إذ : إذا سا ، م || الصغر : الصغير سا.

(٦-٧) فيكون ... زمان : ساقطة من سا.

(٨) جزء آخر : جزء الآخر ط || إما : ساقطة من سا ، م || ما قلنا : ما قلناه م || أو انفعال : وأنفعل ط.

(٩) والحق : ونحن سا || وإذا : فإذا م.

(١٠) التي : التي سا || بعض : ساقطة من سا. || وتكون كلما : وكلما سا.

(١١) تكون : ساقطة من د.

(١٢) لافي : في سا.

(١٣) يعني : للمني سا ، معنى ط || وتضعف : في هذه النار سا.

(١٤) وتضعفها : وتضعفها ط || التزايد (الأول والثانية) : التزايد د ، سا ، م || في : وفي سا.

متناهية الشدة كالليل الثقيل أو الخفيف ، فإن ذلك يوجب وقوع فعله لافى زمان ، ويستحيل أن تكون حركة لافى زمان ، وإلّا يجب أن يقع لافى زمان ، لأنه كما اشتملت القوة قصر المدة ، وإذالم تنهه فى الاشتداد بلغت من الصغر المالا نهاية له .

- فيجب أن ينظر فى حال القوى وتناهيها ولاتناهيها ، وقبل ذلك نقول إن القوة يقع بينها وبين قوة أخرى تفاوت فى أمور : منها سرعة ماتفعله وبطؤه ، ومنها طول مدة استيقاه ما تفعله وقصرها ، ومنها كثرة ٥ عدة ما تفعله وقلتها . مثال الأول أن أشد الراميين قوة فهو أسرعهما بالرمدى لمسافة معينة قطعاً ، ومثال الثانى أن أشد الراميين قوة هو أطولهما زمان نفوذ الرمية فى الجو مع تساوى المعانى الأخرى ، ومثال الثالث أن أشد الراميين قوة هو أكثرهما قدرة على رمى بعد رمى . وإذا كان التفاوت يقع من هذه الوجوه ، فالترديد يقع على هذه الوجوه ، والأزيد يقع على هذه الوجوه . فالذهاب فى الزيادة إلى غير غاية يقع على هذه الوجوه . ولأن القوة فى نفسها لا كمية لها وإنما كميّتها بالعرض ، إما بالقياس إلى الشئ ١٠ الذى فيه القوة ، وإما بالقياس إلى الشئ الذى عليه القوة . والشئ الذى فيه القوة يكون أبداً متناهياً ، إذ الأجسام متناهية ، ولو كانت غير متناهية لكانت القوة تكون نسبها غير متناهية ، فبئى أن تكون القوة إنما هى متناهية وغير متناهية بالقياس إلى كمية ماعليه القوة . فإذا كان ذلك الشئ جائزاً فيه أن يكون غير متناه على نحو الجواز الذى لغير المتناهي ، كانت القوة بالقياس إليه غير متناهية . فلينظر أنه هل يجب أن يكون ١٥ لو كان جسم يقوى على أمر من الثلاثة ، وكان غير متناه ، أن تكون قوته أيضاً غير متناهية بالقياس إلى ذلك الأمر من الأمور الثلاثة ، فنقول إنه إن كان يجب أن يكون الجسم الأعظم أوفر قوة وأكثر فى الأمر المقيس إليه من الأمور الثلاثة ، فيجب إذا كان غير متناه أن تكون قوته غير متناهية . وأنت تعلم أن قوة جملة محرّكين وقاعلين اثنين أى فعل كان ، أكثر من قوة أحدهما ، فإن الجملة تقوى على ما يقوى عليه الواحد وعلى أمر خارج

(٢) لافى : فى سا || كلما : كباد || وإذا : فإذا سا ، ط ، م .

(٥) ما تفعله : ما يفعله ط ، م .

(٥-٦) وبطؤه ... عدة ماتفعله : ساقطة من سا .

(٦) وقتها : وقتها سا ، ط || الراميين : الرامية ط || قطعاً : ساقطة من م .

(٧) زمان : + ما د .

(٨) أكثرها : أكثرها سا .

(٩) فالترديد : فالترديد ، سا ، ط ، م .

(١٠) فالذهاب : والذهاب ط .

(١١) بالقياس ... وإما : ساقطة من سا || أبداً : ساقطة من سا .

(١٢) إذ : إذا سا .

(١٤) الجواز : الوجود بـ خ .

(١٥) من : + الأمور ط || وكان غير : وغير م || متناهية : متناه د .

(١٨) اثنين : + على ط .

عن ذلك لاحتمال، إنهما قوة خارجة عن قوة الواحد، فلذلك قوة الأعظم أكبر وأشد، فيجب أن يكون كلا صار أعظم صارت القوة أكثر وأزيد. والذي يذهب إلى غير نهاية في العظم، فذلك قوته تزداد إلى غير نهاية في الأمر المقيس إليه القوة، ولو كان المقيس إليه القوة متناهياً، لكان لقوة جزء مامن الجسم نسبة إلى جزء ما. فإذا ضعف من المنفعل جزء ومن الفاعل جزء، إلى أن يقضى المنفعل المتناهي ويحصل بإزائه من الجسم غير المتناهي جملة أجزاء متناهية، فكانت نسبة قوة الجزء الواحد من ذى القوة إلى قوى جميع تلك الأجزاء المتناهية كنسبة الجزء من المنفعل إلى جميع المنفعل، وذلك كقوة الجزء من الجرم المفروض غير متناه إلى قوة جميع غير المتناهي، فتكون قوة جزء متناه من هذا الجسم القوي غير المتناهي مساوية لقوة الجسم كله الذى يفضل عليه بقوته الموجودة في الأجزاء غير المتناهية الخارجة عن ذلك الجسم، هذا خطأ. فالواجب أن يكون أزيد منه بحسب النسبة، بل ربما أوجب الاجتماع اشتداد قوة فوق الذى توجهه النسبة. فبين أنه لو كان جسم غير متناهي العظم لكان غير متناهي القوة بالقياس إلى القوي عليه. ولما لم يميز أن يكون جسم غير متناه. لم يميز أن تكون قوة غير متناهية من هذا القبيل.

فليظهر هل يجوز أن توجد قوة غير متناهية لافى جسم غير متناه، ولينظر هل يمكن وجود قوة غير متناهية بالقياس إلى سرعة الفعل، فنقول: إن هذا لا يوجد، وإلا لكان فعلها في السرعة واقعا لافى زمان، وكل سرعة في زمان، لأن كل سرعة هي في قطع مسافة أو نظير مسافة، وكل ذلك في زمان. فلو كانت حركة لانهائية لها في السرعة، لكان زمان لانهائية له في القصر، وهذا محال كما يعلم. وبالحملة إنما تعتبر السرعة في الأمور التي لها، في وجود زمان، وأما الأمور الواقعة في الآن، فلا يقال فيها سرعة ولا بطء. فإن قال قائل: إن القوة غير المتناهية تفعل

(١) لها : لها م .

(٢-١) صار أعظم : ساقطة من م

(٢) والى : قالى سا ، ط ، م . || نهاية (الاولى) : ذك نهاية د ؛ النهاية ط || فكذلك سا || نهاية (الثانية) : النهاية ط .

(٣) ولو : فلو ط || ما (الثانية) : + من الذى عليه القوة غير متناهية ط .

(٤) غير : الغير ب ، د ، د سا ، ط .

(٥) فكانت : لكانت د ؛ وكانت ط || جميع : + الجرم ط ، م .

(٦) غير (الثانية) : الغير ط .

(٧) القوي : ساقطة من ط ، م || غير : الغير ب ، د ، د سا ، ط || مساوية : مساوية ط || بقوته : بقوة م .

(٨) غير : الغير ب ، د ، د سا ، ط || الجسم : الجزء م .

(٩) الاجتماع : اجتماع د .

(١٠) جسم ... تكون : ساقطة من م .

(١٢) ولينظر ... متناهية : ساقطة من م . (١٣) بالقياس : وبالقياس م .

(١٤) لمسافة : المسافة م || نظير : نظير ط ، م .

(١٥) السرعة (الاولى) : ساقطة من سا .

(١٦) وأما : + أن م || قائل : القائل د || غير : الغير ب ، د ، د سا ، ط .

- في آن وسائر القوى. تعمل في زمان، فلنضع القوة غير المتناهية على أن يكون فعلها لاسرعة فيه. فبالجواب عن ذلك إنما نعتبر في هذا الباب أمثال الحركات المكانية التي توجب قطع مسافة ما. وتختلف فيها في السرعة البطء، ولا يمكن إلا في زمان، إذ لا يمكن قطع مسافة في آن وإلا لا تقسم الآن بإزاء انقسام المسافة. وكذلك ما يجري بحركات المكانية مما يقع فيه سرعة وبطء، لضرورة حاجة وقوع ذلك إلى زمان. فإن كان شيء يحتمل أن يقع في آن وأن يقع في زمان، فليس كلامنا الآن فيه، بل كلامنا في الأمور التي تختلف بالسرعة البطء ولا يخلو في وقوعها • عن زمان، فإنها كما تشتد قوتها يقصر زمانها، فإن كان منها شيء واقعاً عن قوة غير متناهية، كان إما في آن، وذلك محال. لأن المسافة وأمثالها لا تنقطع في آن أو في زمان فيكون له نسبة ما إلى زمان فعل واقع من قوة متناهية، فيعود إلى أن تصير نسبة الزمان إلى الزمان كنسبة القوة إلى القوة، فتصير القوة التي لا تندهى مانتقوى عليه نسبة إلى المتناهية التي ينتهى مانتقوى عليه، فإذا إن كانت قوة غير متناهية، فيكون مانتقوى عليه أحد الأمرين الآخرين، أعنى المدة والكثرة. فليظن هل يمكن أن يكون لهذه القوة التي لا تندهى، مانتقوى عليه كثرة أو مدة وجود في ١٠ جسم، حتى يعرض لها انقسام بانقسام الجسم. لكن الكثرة إما كثرة متوالية من مبدأ محدود على ترتيب محدود يحاذي المدة، وإما كثرة مختلطة من أشياء مختلفة في ترتيب مختلفة. فيجب أن نترك الآن النظر في القوة على كثرة مختلطة غير متناهية، فلا كلام لنافيا، ولنبحث عن قوة على كثرة متصلة وترتيب واحد محاذية المدة.

- فليظن هل يجوز أن يكون في الأجسام قوة على كثرة بهذه الصفة وعلى مدة غير متناهية فنقول : إن ذلك لا يمكن، لأن هذا الجسم لا محالة يتجزأ وتتجزأ معه القوة، وجز هذه القوة لا يخلو إما أن يقوى على ما يقوى ١٥ عليه الكل في الكثرة والمدة من آن معين، فيكون المقوى عليه فيهما جميعاً في القوة شيئاً واحداً، فيكون لأفضل للكل على الجزء في المقوى عليه، وهذا محال. وإما أن يكون لا يقوى عليه، فحينئذ إما أن يقوى على شيء من جنسه، أولاً يقوى على شيء من جنسه البتة، ومحال أن لا يقوى على شيء من جنسه، فإن القوة تكون مساوية في الجسم ذي

(١) غير: الغير ب، د، هـ، ط || عن: من ب، د، هـ، ط.

(٢) ما: ساقطة من سا.

(٣-٢) ولا يمكن... المكانية: ساقطة من د.

(٣) وكذلك: د، ط.

(٤-٥) مما يقع... والبطء: ساقطة من د.

(٤) لضرورة: بضرورة، د، ط.

(٧) من: عن ط، م.

(٨) القوة (الثالثة): لقوة، د، ط، م.

(٩) المتناهية: المتناهي ط.

(١٢) يحاذي: يتماثل ط || في: وق ط، م || ترتيب: ترتيب ط.

(١٣) وترتيب: ومن ترتيب ط || محاذية: محاذ ط، م.

(١٥) وتنجراً: ساقطة من د. (١٦) من: ق م.

(١٨) تكون: ساقطة من سا.

القوة : فيكون الجزء قوة من جنس قوة الكل، ومقوى عليه من ذلك الجنس الذى للكل، فلا يخلو إما أن يكون مثلا المقوى عليه الذى يحركانه شيئا واحدا، أو يكون ما يقوى عليه الجزء أصغر من ذلك، فإن كان شيئا واحدا، وكان جميع ما في القوة مالا نهاية كثر قومه من آنمعين يقوى عليه كل واحد منهما، فهما سواء في المقوى عليه، وهذا محال. وإن كان ما يقوى الجزء على تحريكه أصغر، والكل أيضا يقوى على ذلك الأصغر، فلما أن يكون المقوى عليه في الكثرة والمدة من آن معين فيهما سواء وذلك محال، أو يكون الجزء أقل وأنقص. وإذا كان ما يقوى عليه للجزء أنقص، لم يكن نقصانه في اتصاله من الآن الذى فرضنا الاعتبار منه، بل من الطرف الآخر. فإذا نقص عن غير المتناهي في جهة كونه غير متناه، زاد غير المتناهي عليه في تلك الجهة، وما زاد عليه شئ في جهة فهو متناه في تلك الجهة، فيكون إذن الجزء المفروض متناهي القوة بالقياس إلى مدة الفعل. لكن جملة الجسم المتناهي تناسب الجزء المفروض مناسبة محدودة، والقوة التي في الجملة تناسب مناسبة محدودة، وهذه المناسبة بالقياس إلى المقوى عليه، فالمقوى عليه الذى للجملة يناسب المقوى عليه للجزء مناسبة محدودة، فزمان الجملة أيضا محدود، وكذلك عدده. والكلام في هذه التقديرات كالكلام في التقديرات التي فرضناها في قوام الملاء والخلاء، وذلك لأننا لسنا نحتاج إلى اعتبار وجود هذه المناسبات بالفعل، بل نقول إن ماتقدير مناسبتها يوجب هذا الحكم، فهو متناه على التقديرات التي يفعلها المهندسون. وبالجملة ليس العائق في ذلك من طبيعة انارة، ولكن من طبيعة الأمور التي ليست توحده، فنحن نقول إن هذه القوة بحيث لو كانت الأمور توجد على نحو ما، لكان طباعها توجب كذا وكذا، ولو كانت قوة غير متناهية في جسم متناه، لما كانت تكون بحيث لو كانت الأمور توجد كذا كان طباعها توجب كذا وكذا، وذلك واجب لها أن تكون.

فبين من هذا أنه لا يجوز أن يكون في جسم متناه قوة غير متناهية، بالقياس إلى المدة والعدة المنتظمة المذكورة. وأما بالقياس إلى العدة المختلطة، فعسى الأمر أن يشكل فيه، ولا يمكن استعمال هذا البيان بعينه فيها، وذلك لأنه

- (١) ومقوى : ويقوى ط .
- (٢) الذى : ساقطة من د .
- (٣) والكل : فالكل ط .
- (٤) أو يكون : إذ يكون م || الجزء : الجزء سا ، ط .
- (٥) فلذا : وإذا ط || عن : من ط .
- (٦) وما زاد ... : الجهة : ساقطة من م .
- (٧) والقوة : فالقوة سا ، ط ، م .
- (٨-٩) تناسبها ... الجملة : ساقطة من م .
- (١٠) الذى : ساقطة من ط ، م .
- (١١) ماتقدير : ماتقدر د ، م .
- (١٢) القوة : بالقوة سا .
- (١٣) أن يكون : ساقطة من م .
- (١٤) متناهية : متناه م .
- (١٥) ولا يمكن : فلا يمكن سا ، ط ، م .

- لا يلزم أن تكون العدة المعلومة التي في المستقبل إذا كانت أنقص، من عدة أخرى أن تكون متناهية، فيجوز أن يكون في المستقبل أمور بلا نهاية ، لكن بعضها أنقص من بعض، كحركات بلا نهاية هي أسرع، وحركات بلا نهاية هي أبطأ. فلن دورات الأسرع لا محالة أكثر من دورات الأبطأ، وكذلك العشرات غير المتناهية أكثر من الوحدات غير المتناهية وأقل من المئين والألوف غير المتناهية. فأما في الزمان المتصل من الآن، فلا يجوز أن يكون زمان معتبر من الآن أقل من غير المتناهي المبتدئ من الآن إلا متناهيا. ولكنه إذا كان ما يقوى على كثرات مختلطة غير متناهية كل ترتيب منها فقد يقوى على ترتيب واحد منها، مبتدئا من وحدة معينة وأن معين. فإذا كان الجسم لا يقوى على ترتيب واحد غير متناه. فكذلك لا يقوى على خلط من ترتيبات مختلفة. وأما أنها لا تقوى على ترتيب غير متناه. فذلك بين بما قلناه. وأما إذا كان كل كثرة فيها غير منتظمة في ترتيب. أو تكون الكثرة جنسا واحدا لا ترتيب فيه، فلا يثبت لنا من هذا العلم امتناعه، فقد بان أنه يستحيل أن تكون لجسم قوة بلا نهاية في الشدة وفي المدة وفي العدة.
- فلن قال قائل : إن القوة التي في الفلك الأقرب إلينا تقوى على تحريك النار على الدور قسرا من غير انقطاع وهي جسمانية. فنقول أولا : إن تلك الحركة ، كما ستعلمه في موضعه، حركة بالعرض لتحرك ما المتحرك بها فيه ، ومع ذلك فهو عن السبب المحرك للفلك دائما بتوسط حركة الفلك . ونحن لا نمنع أن تكون قوة غير متناهية تحرك جسما وتحرك بتوسطه شيئا آخر حركات غير متناهية ، ولا تكون القوة غير المتناهية مستقرة في أحد الجسمين ، إنما يمنع أن تكون قوة غير متناهية هي في جسم يحرك ذلك الجسم أو جسما آخر. فأما إن كانت لا في جسم ، وتحرك جسما ، وتحرك ذلك الجسم بسبب تحركه عنها جسما آخر حركة غير متناهية، فذلك مما هو موجود وليس عليه كلام. فإنه لا مانع أن تكون قوة غير متناهية على الكون الذي يجوز لها، الذي هو برئ عن مخالطة

(١) العدة : لعدة م .

(٢) لكن : ولكن ط .

(٣) غير : الغير ب ، د ، سا ، ط || أكثر : أقل م .

(٤) الوحدات : الواحد سا || غير (الأولى والثانية) : الغير ب ، د ، سا ، م || وأقل : وأكثر م || نأيا : وأما سا ،

ط ، م .

(٥) الآن (الثانية) : أن سا ، ط ، م .

(٦) متناه : متناهية ب ، د ، سا ، ط + وكل واحد ط || وآن : لو أن ط ، م || فلذا : وإذا سا .

(٧-٦) على ترتيب ... لا يقوى : ساقطة من م .

(٧) واحد : ساقطة من د || متناه ... غير : ساقطة من د || ترتيب : الترتيب م .

(٨) بما : بما ط || فيها : منها ط ، م || ترتيب : + واحد ط || أو تكون : تكون سا .

(٩) أن : ساقطة من م || جسم : الجسم ط || وفي المدة وفي العدة : والمدة والعدة سا .

(١٢) الفلك : ساقطة من ط .

(١٣) متناهية : متناه م || غير (الثانية) : الغير ب ، د ، سا ، ط .

(١٤) هي : ساقطة من د || آخر : || + حركة غير متناهية ط .

(١٥) وتحرك جسما : ساقطة من م || جسما : ساقطة من د .

(١٦) هل ... هو : ساقطة من م || برئ : برئ م .

الأجسام ، يحرك جسما فتتحرك له أجسام كثيرة ملتصحة به ، ويتولد عنها نظام في أعداد متكونة لاتنقطع . إنما كلامنا في القوة غير المتناهية التي هي أصل ومبدأ لنظام الترتيب غير المتناهي مدة كان أو عدة في التكون أو حركة متصلة وكان بواسطة ، أو بغير واسطة ، فلما نحكم أن ذلك المبدأ لا يكون في جسم .

فإن قال قائل : إنه ليس من المستحيل أن يكون للجسم قوة على ما يلزم وجود ذلك الجسم ، ثم يكون ذلك الجسم مما من شأنه أن يبقى دائما فيصدر عنه ذلك التحريك أو ذلك العدد دائما . فاجواب عن هذا أن ذلك من المستحيل لما يبناه ، بل يلزم مما يبناه أن لا يكون لجسم من الأجسام قوة يفعل بها فيما يحسه دائما ، بل قوة كل جسم قوة يفعل بها فيما يحسه تحريكا منقطعا من تباعد وتقريب ، ولا جسم من الأجسام يمكن أن تكون فيه قوة تبقى دائما مع بقاء الجسم يكون فعلها واحدا مستمرا متشابها ، بل يجب أن تكون قوة الجسم قوة إنما يصدر عنها فعل تقتضي نفسه التناهي ، وإن بقي الجسم دائما فيكون مثلا دافعا أو جاذبا أو يحيل أو شيئا مما يجرى هذا المجرى .

فإن قال قائل : إنا نشاهد الأرض لو بقيت دائما ولم تعرض لها عارض ، لكان يوجد عن قوتها مسكون متصل في مكانه الطبيعي . فنقول : أما السكون فعدم فعل لافضل ، ومع ذلك بقاء الأرض والأجرام القابلة للكون والفساد دائما وبقاء قواها كذلك ، مما سنبين استحالة . ثم لقائل أن يقول : إنه يجوز أن تكون هذه القوة غير المتناهية إنما توجد لجملة لجسم ، فإذا قسم الجسم بطلت ، فلم يوجد من تلك القوة شيء الجزء ، فلم يبق الجزء على شيء مما يقوى عليه الكل ، لأن كل هذه القوة للكل ، كما يوجد من القوى في الأجسام المركبة بعد المزاج ، ولا تكون موجودة لشيء من الأركان التي امتزجت عنه ، وكما أن المحركين للسفينة فإن الواحد منهم لا يحركها البتة . فنقول : إن الأمر ليس على ما قدرت ، إذ القوة وإن كانت للجسم بحال اجتماع أجزائه وبحال مزاجه ، فلنما مع ذلك تكون سارية في جملة ، وإلا كانت قوة لبعض الجملة دون الكل . وإذا كانت سارية في جملة ، كان لبعضها بعض القوة . فيكون البسيط إذن في حال المزاج حاملا للقوة الحاصلة بعد المزاج السارية في الكل ، وإنما لا يجعلها في حال الانفراد . وليس يجب أن يكون فرضنا للجسم بعضا يلجئنا إلى أن نأخذ ذلك البعض بشرط

(١) ملصقة : تلصم ط ، م .

(٢) غير (الأولى والثانية) : الغير ب ، ساقطة من د .

(٣) بل يلزم مما يبناه : ساقطة من م || أن لا يكون : ساقطة من س || فيما : ساقطة من د .

(٤) يجب أن : ساقطة من م . (٥) التناهي : المتناهي ط ، م .

(٦) مكانه : مكانها ط ، م .

(٧-١٢) أما السكون ... : لقائل : ساقطة من م .

(١٣) سنين : ثنين س . (١٤) غير : الغير ب ، د ، س ، ط .

(١٥) كل : كل س ، ط ، ساقطة من م || لكل : لكل س ، ط .

(١٦) عنه : عنها ط .

(١٧) ما قدرت : ما قدرت س || إذ : فإن س ، ط ، م || إذ القوة : ساقطة من م || الجسم : ساقطة من ط .

(١٨) حال : ساقطة من م .

(١٩) يجب : الواجب س || فرضنا : فرضا م .

قطعه وإبانته ، حتى يكون للقاتل أن يقول إن البعض المبين لا يحمل من القوة شيئا ، بل يكفينا أن نمين بعضا منه وهو بحاله فيتعرف حال ما يصدر عن ذلك البعض وعن القوة التي فيه وحدها التعرف المبروغ منه على سبيل التقدير . والحركون للسفينة فإن الواحد منهم وإن لم يمكنه أن يحرك كل السفينة فيمكنه أن يحرك أصغر منها لاعالة ، ويلزم ما قلنا .

- ولقاتل أن يقول : فالحرك غير المتأهي القوة غير الجسماني الذي يحرك جسميا لا يتخلو إما أن يفيد حركة وإما أن يفيد قوة بها يتحرك ، فإن أفاد قوة فقد أفاد قوة غير متناهية للجسم ، فيلزمها أن تنقسم ، ويرض ما ذكرتم ، وإن أفاد حركة ، ولم يفد شوقا غريزيا وميلها ، فهو قسر ، وعندكم أن القسرى لا يدوم . فالجواب أنه إن أفاده ميلا فإن الميل وإن كان مبدأ قريبا للحركة فليس مبدأ قريبا لها من حيث هي غير متناهية ، بل من حيث هي تلك الحركة . فالميل وحده ليس بحيث تصدر عنه الأفعال غير المتناهية ، بل عن تأثير من مستقبه على الدوم ويدوم به ، وهو في ذاته متناهى المقوى عليه إن كان له مقوى عليه وإن لم يفد ميلا ، فليس الحركة بقسرية أيضا كما حسبوا ، إذ القسرية هي التي تحالف الميل الطبيعي في الشيء ما كان ، فإذا لم يكن ميلا لما أفيد من الحركة لم يكن بالقسر . فقد اتضح أنه من المستحيل أن تكون قوة الجسم هي التي يقتضى لذاتها أمورا بلانهاية . ولقاتل أن يقول : إن البرهان الذي ادعيت إنما قام على قوة غير متناهية يحرك جسميا غريبا خارجا عنها ولم يتم على قوة غير متناهية يحرك الجسم التي هي فيه فإنه ليس لكم أن تقولوا : إن جميع القوة يحرك الشيء الأصغر الذي فرضنا أن بعض القوة يحركه ، لأن بعض القوة يحرك ما هو فيه وجميع القوة يحرك ما هو فيه ، وليس جميع القوة يحركها في وقت من الأوقات لما يحركه الجزء ، لأنه ليس فيه . وإذا كان كذلك ، لم يتسق الكلام إلى الحلف ، فيكون الجواب

(١) إن : ساقطة من م || المبين : المبان سا ، ط || من : ساقطة من د || بل : ساقطة من م || يكفينا : كفيئاب .

(٢) التي : التي ط || التصرف : بالتصرف د ؛ التصرف ط ؛ لتصرف م .

(٣) لم : ساقطة من م || منها : منه سا ، ط ، م .

(٤) ويلزم : ويلزمه ط .

(٥) غير (الأول والثانية) : الغير ، ب ، د ، سا ، ط || التي : التي سا .

(٦) أفاد قوة : أفاده قوة سا ؛ أفاد القوة ط || قوة (الثالثة) : ساقطة من د || ويرض : ويوجب طا ؛ فكذب م .

(٧) القسرى : القسرا || أنه : له م || أفاده : أفاد د ، سا . (٨) فإن الميل : فالميل سا .

(٩) غير : الغير ب ، د ، سا ، ط || الدوم : الدوام ط ، م || ويدوم : يدوم سا ، م .

(١٠) متناهى : متناه سا .

(١١) فإذا : وإذا ط .

(١٢) بالقسر : قسرا ط .

(١٣) إن : ساقطة من م .

(١٤-١٣) جسا .. يحرك : ساقطة من سا ، م

(١٤) هي : حرم || يحرك : ما هو فيه وليس جميع القوة يحركها ط .

(١٦) فيه : فيها م .

عنه أن تتذكر ما اشترطناه من حديث اعتبار هذا على حسب قضية شريطية متصلة تقديرية، لا بحسب الوجود .
وإذ قد فحشنا عن هذا البحث حتى التفتيش، ويبداه على غير الوجه السخيف الذي يذكره من يعرف في العلوم
وأخذ القوة غير المتناهية كأنها في نفسها غير متناه، ويخرج خطأ بأنها يلزم أن تنضعف أو تنصف أو تكون
لها نسبة أخرى، ولا يعلم أن القوة في نفسها لا متناهية ولا غير متناهية، بل معنى قوة غير متناهية أن مقابلها من
المقوى عليه غير متناه في القوة لا بالفعل، وأن غير المتناه في القوة قد يعرض له ما يصير أكثر وأقل، وأن تكون
أشياء كثيرة كل واحد منها في طبقة غير متناهية، فيكون غير المتناه مرتين وثلاثة وأربعة وأكثر من ذلك
ويكون ذلك من جنس واحد ومن أجناس مختلفة، فلا يستحيل تضعيف غير المتناه في القوة فلا يستحيل تضعيف
القوة التي هي قوة على ما لا يستحيل، بل يجب أن يحام حول ما يبداه. فلذلك، فليُنظر هل من الممكن أن تكون
حركات وأكوان متصلة بلا نهاية، وهي وإن كانت بلا نهاية فلها بداية زمنية هي طرف لم يكن قبله قبل .

[الفصل الحادي عشر]

ك - فصل

في أنه ليس للحركة والزمان شيء يتقدم عليهما
الا ذات الباري تعالى وانهما لا أول لهما من ذاتهما

فليُنظر أنه هل يمكن أن تبندى الحركة من وقت مامن الزمان لم يكن له قبل، أو الحركة إبداعية، وكل طرف
من الزمان فله قبل وأن ذات الباري تعالى هو قبل كل شيء . فنقول : إن كل معلوم فإنه قبل وجوده هو

- (١) حديث : ساقطة من سا || تقديرية : تقديره م . (٢) وبداه : بيناه ط .
- (٣) غير : الغير ب ، د ، هـ ، ز || أو تنتصف : وتنصف م || تنضعف أو تنصف : تنصف د .
- (٤) لها : ساقطة من د || ولا غير متناهية : ساقطة من م .
- (٥) طبقة : طبقة ط .
- (٦) غير : الغير ب ، د ، هـ ، ز ، ط .
- (٧) حول : حوم سا ، ط || ما بيناه : ما قد بيناه سا || فإذ : وإذ قد سا ؛ وإذ ط .
- (٨) وأكوان : وألوان م || وهي : وهل ب ، د ، هـ ، ز ، ط .
- (٩) فصل : فصل ك ب ؛ الفصل الخامس ط ، الفصل الحادي عشر م .
- (١٠) عليهما : ساقطة من م م .
- (١١) تعالى : ساقطة من سا || من ذاتهما : ساقطة من د .
- (١٢) من (الأول) : في د ، ط || أو الحركة : أو الحركات ط ؛ أم الحركة م .
- (١٣) تعالى : ساقطة من ب ، د ، هـ ، ز ، ط || هو (الثانية) : ساقطة من سا ، م .

- جائز الوجود، فجواز وجوده موجود قبل وجوده، فإنه لو لم يكن موجودا أنه جائز الوجود، كان معدوما أنه جائز الوجود، وكان ليس بجائز الوجود فكان ممنوع الوجود فجواز الوجود موجود قبل الوجود وجواز الوجود للموجود أمر محصل لا محالة، ليس هو نفس العلم. فكيف من معدوم غير جائز الوجود، فهو إما جوهراً قائم بنفسه وإما أمر هو موجود في شيء، ولو كان أمراً قائماً بنفسه لافي محل ولا في موضوع، امکان من حيث هو كذلك هو غير مضاف. لكنه من حيث هو جواز وجود هو مضاف إلى شيء، ومعقول بالقياس، فليس هو جوهراً قائماً بذاته بل عسي أن يكون إضافة ما عرَضاً ما لجوهر، ولا يجوز أن يكون جوهراً له إضافة، لأن تلك الإضافة تكون نسبة إلى الشيء المقروض معدوما، ولا يمكن أن تكون تلك الإضافة نسبة مطلقة كيف اتفقت، بل نسبة معينة، ولاتعين تلك النسبة إلا بأنها جواز فقط، فيكون إذن الجواز نفس الإضافة، لا جوهراً يلزمه إضافة هي غير الجواز، ومجموعهما هو الجواز، وليس وجوده بالحقيقة فيما يجوز وجوده هو معدوم بعد، فإن الصفة الموجودة لاتعرض لمعدوم، ولا هو صفة للمبدأ الفاعل حتى تكون هي القدرة، فإن القدرة على الإيجاد أو جواز الإيجاد ليس هو جواز الوجود. ولذلك يصح أن يقول القائل: إن القدرة على الممتنع محال، وعلى ما ليس في نفسه جائز الوجود محال. وليس يكون ذلك هو قولنا: إن القدرة على ما ليس بجائز الإيجاد محال، أو جواز إيجاد ما ليس بجائز الإيجاد محال، فإن الأول من القولين يؤدي مفهوم ما غير مفهوم القول الثاني، فإن قائل القول الأول يفيد معنى غير هدر، وقائل القول الثاني يفيد هدر، أي إذا قال إن ما لا يجوز إيجاداً لا يجوز إيجاداً، فإن قوله قول هدر لاكتول من يقول: إن ما لا يجوز وجوده في نفسه لا يجوز إيجاداً عن غيره، فإن هذا قول صحيح مستعمل في القياس مقبول. وكذلك فإن الناظرين ينظرون في الأمور هل هي جائزة الوجود، حتى يحكموا أنها جائزة إيجاداً، أو هل هي غير جائزة الوجود، حتى يحكموا أنها غير جائزة إيجاداً. ويستحيل أن ينظروا أنها هل هي جائزة إيجاداً

(١) لو : ساقطة من م .

(٢) الموجود : الموجود د ، م .

(٣-٤) وإما أمر ... ينتله : ساقطة من سا .

(٤) ولو : فلو سا ، ط .

(٥) ومعقول : ومعقوله د || هو : ساقطة من ط .

(٦) يكون (الثانية) : - جواز الوجود سا ، ط ، م . (٦-٧) تكون ... الإضافة : ساقطة من د .

(٧) ولا يمكن أن تكون : ولاتكون سا .

(١٠) الفاعل : الفاعل سا ، ط ، م || أو جواز : وجواز د .

(١١) الوجود : الإيجاد سا || محال : ساقطة من م .

(١٢) يكون : ساقطة من سا || هو : من سا .

(١٣) محال : محال سا ، ط || أو جواز : إذ جواز سا || مفهوم : معنى ما سا .

(١٤) إن : ساقطة من سا || قول هدر : هذا ط .

(١٥) من : من سا ، ط .

(١٦) وكذلك : ولذلك ط : ساقطة من سا .

(١٧) جائزة : جائز د || ويستحيل ... إيجاداً : ساقطة من سا .

أو غير جائز لإيجادها ، ليتصرفوا من ذلك على سبيل الإنتاج أنها جائز لإيجادها أو غير جائز لإيجادها ، فبقى أن يكون جواز الوجود وهو القوة على الوجود قائما في جوهر غير المحرك وغير قدرته ، والجوهر الذي فيه جواز وجود الحركة هو الذي من شأنه أن يتحرك . فظاهر من هذا أن الذي لم يتحرك ، ومن شأنه أن يتحرك ، يسبق ابتداء حركته ، فإذا كان ذلك الشيء موجودا ولا يتحرك ، وجب أن لا تكون العلة المحركة أو الأحوال والشرائط التي لأجلها يصدر التحريك من المحرك في المتحرك موجودات ثم وجدت ، فيكون قد تغير حال قبل تلك الحركة .

فإن الحركة وكل ما لم يكن ثم كان ، فله علة توجب وجوده بعد علمه ، ولو لاها لم يكن عدمه ليس بأولى من وجوده ، ولا يتميز له أحد الأمرين لذاته ، فيجب أن يتميز لأمر . وذلك الأمر إن كان يتميز ذلك الوجود عنه عن العدم ولا يتميز به سواء ، كان الأمر بحاله ، بل يجب أن يكون الأمر يترجح فيه تمييز الوجود عن العدم . والترجح إما أن يكون ترجحا يوجب أو ترجحا لا يبلغ أن يوجب فيكون الكلام بحاله ، بل يجب لاعتالة أن يوجب ، وعلى كل حال فيجب أن يكون سبب مرجح أو موجب قد حدث . والكلام في حدوثه ذلك الكلام بعينه ، فلما أن يكون لحدوثه أسباب ذات ترتب بالطبع لانهائية لها موجودة معا ، أو موجودة على التوالي . فإن كانت موجودة معا فقد وجد الحال ، وإن كانت موجودة على التوالي فلما أن يكون كل واحد منها يقي زمانا أو تتالي الآتات ، فإن بقيت زمانا كانت حركة بعد حركة على التشافع لا تنقطع ، وكان قبل الحركة الأولى حركة وكانت الحركات قديمة وقد جعلنا لها مبدأ ، هذا خلف . وإن بقيت آتات فتتالت الآتات بلا توسط زمان ، وذلك أيضا محال ، فبين أنه إذا حدث في جسم أمر لم يكن ، فقد حصل لعله ذلك الأمر إلى الجسم نسبة لم تكن ، وتلك النسبة نسبة وجود بعد عدم لذات أو لحال ، إما حركة توجب قربا أو بعدا أو مزااة أو خلافا ، وإما حدوث قوة محركة لم تكن وإما إرادة حادثة . وكل ذلك فلحدوثه سبب الاتصال شيئا بعد شيء ، وذلك لا يمكن إلا بحركة تنظم الزمان شيئا بعد شيء ، وتحفظ الاتصال لامتناع تتالي الآتات ، ولأنه إن لم تكن حركة تنقل أمرا إلى أمر وجب أن تقع

(١) أو غير جائز لإيجادها : ساقطة من د .

(٢) جواز (الأول) : جائز سا || حل : حتى م || المحرك : المتحرك سا .

(٣) فظاهر : وظاهر د ، ط || يسبق : سبق سا || ابتداء : + وجود ط .

(٤) أن : ساقطة من د ، سا || أو الأحوال : والأحوال ط .

(٥) في المتحرك : ساقطة من د || الحركة : الحالة سا .

(٦) ليس : ساقطة من م .

(٧) له : ساقطة من ط || الأمر : لا به سا .

(٨) ولا : أو لا سا || تميزه : يميز د || فيه : ساقطة من سا || تمييز : تميز ط ، م .

(٩) يوجب أو ترجحا : ساقطة من م || فيكون : + ذلك ط || الكلام : + في حدوثه بعينه والكلام ط || وحل : حل م .

(١٢) ظاهرا : وإما د || شيئا : شيئا م .

(١٣) وكانت : فكانت سا .

(١٤) فبين : فبين ط .

(١٥) نسبة : نسبة م || وجود : وجودية ط .

(١٦) لم تكن : ساقطة من سا .

العلل والمعلولات معا . فإن السبب الحادث الموجب أو المرجح إن كان قار الوجود فإنه إما أن يكون بطبيعته يوجب ويرجح ، أو يكون لأمر يعرض له ، فإن كان ذلك لطبيعته تميز عنه وجود ما هو علته ، وإن كان لعارض فليس هو لذاته علة ، بل مع ذلك العارض . فيجب إن كانت قارة الوجود أن يجب معها المعلول بلا تأخر وإن كانت حادثة غير متجددة لزم بعينه الكلام الأول . فإذا كانت العلة والأحوال التي بها العلة علا قارة الوجود حادثة أو غير حادثة ، لم يتم للحادث بها وحدها وجود . فإن القار إن كان دائما كان موجه لا يتأخر فيصير حادثا ، وإن كان حادثا كان لكونه علة علة أخرى . فيجب إذن أن تكون في العلة أو أحوال العلة علة غير قارة الوجود ، بل وجودها على التبدل وعلى النقل من أمور إلى أمور ، وليس هذا غير الحركة أوالزمان ، والزمان في نفسه لا يفعل فعلا . فالحركة تقرب وتبعد فتكون سببا وعلة بوجه ما إذ تقرب العلة ، فقد بان إنه إن كان كما فرضنا للحركة مبدأ بهذه الصفة كان قبلها حركة ، فلا يكون للحركة المطلقة مبدأ إلا الإبداع ، ولا قبلها شئ إلا ذات المبدع ، جل كبرياؤه ، قبلية بالذات لا بالزمان . وكيف يكون قبلها إلا ذات المبدع ، وقد تمننا أن يكون للزمان في نفسه آن أول متقدم عليه ، أو شئ أول إلا ذات البارئ المبدع . فلذلك لا يكون للحركة ابتداء زمانى إلا على جهة الإبداع ، ولا شئ يتقدم عليها إلا ذات المبدع .

وليس لقائل أن يقول : إنكم قد جعلتم الحركة واجبة الوجود ، وواجب الوجود لا يحتاج إلى موجد ، فالجواب أن الواجب الوجود على نحو نحن : أحدها واجب الوجود مطلقا ، ولذاته ، والآخر واجب الوجود بشرط وبغيره ، مثل كون الزوايا مساوية لتأمتين ، وذلك ليس واجبا مطلقا ، بل واجب إذا كان الشكل مثلثا وكذلك وجوب

- (١) الوجود : الزمان سا .
- (٢) أو يكون : أن يكون ط || الأمر : الأمر م || تميز : ثم ب ، د || علته : عليه ب ، د .
- (٣) تأخر : تأخر ط || وإن : وإذا سا ، ط ، وأما إذا م .
- (٤) غير متجددة : متجددة غير قارة ب ، سا || الكلام : الزمان سا || والأحوال : أو الأحوال سا ، ط ، م ، د .
- (٥-٤) بها ... الحادث : ساقطة من سا .
- (٥) فيصير : ساقطة من سا ، م .
- (٦) علة علة : علة سا || أو أحوال العلة : ساقطة من م .
- (٧) التبدل : التبدل على النقل : التنتقل ط || الحركة أو : ساقطة من سا .
- (٨) فالحركة : الحركة سا ، ط ، م || بوجه : لوجه د ، ط || إذ : أو د .
- (٩-١) حركة ... هي : ساقطة من م .
- (١٠) جل كبرياؤه : ساقطة من ب ، د || جل ... قبلها : ساقطة من سا .
- (١١) شئ : ساقطة من ب ، د || أول : ساقطة من م || فذلك : وكذلك سا ؛ ولذلك ط ؛ فذلك م .
- (١٢) جهة : وجه م || ولاشئ يتقدم عليها : ساقطة من سا ، م || يتقدم : يتقدم ط .
- (١٣) وواجب : والواجب م .
- (١٤) الواجب : واجب ط ، م || ولذاته : لذاته ط ؛ ساقطة من سا || والآخر : الآخر د ، م .
- (١٥) واجب : ساقطة من ط .

النهار مع طلوع الشمس فهو واجب بعله، وليس وجوب النهار ولا طلوع الشمس واجبا لذاته . ونحن أوجبنا وجوب قدم الحركة إن فرض للحركة ابتداء لاعلى نحو الإبداع ، وذلك محال . فهذا بشرط ولم نوجب لها وجوب الوجود لذاته، وليس إذا جعل الشيء وجوب وجوده سلا أو عند شرط ، فقد جعل له ذلك لذاته. فقولنا إنه يجب أن تكون حركة، لا يمنع أن يكون ذلك الوجوب عن مبدأ، ولا قولنا وإنه يجب أن تكون الحركة دائمة الفيضان عن محرك، لو قلناه، يوجب أن تكون تلك الحركة واجبة الوجود لذاتها، بل إذا قلنا لا يمكن أن لا تكون حركة، تكون كأننا نقول : لا يمكن أن لا يكون محرك حرك. فإننا إذا قلنا : لا يمكن أن تكون حركة تحلث في الزمان إلا وقد كان في القبل المالك الزمان حركة، نكون كأننا قلنا : لا يمكن أن يكون محرك حرك في الزمان إلا ويكون قد حرك قبله محرك هو أو غير ه . فإن قال قائل : إن تجوزكم في قدرة الله تعالى أن تكون ، كأن يخلق قبل كل خلق خلقا، وقبل كل حركة حركة، فمن شاء تجوز منكم بأن يكون الله جائزا عليه إن كان يخلق خلقا قبل خلق، على وجه جعلكم الحركة لأبداية لها، وهذا يوجب أن تقولوا بوجود حركات بلانهاية في الماضي، فتكون الحركات التي إلى الطوفان أقل، والتي إلى زماننا أكثر. ولا شك في كون الأقل مما لانهاية له متناهيا، فيكون ما ليس له نهاية متناهيا. وأيضا فإن الحركة الأخيرة يكون وجودها موقوفا على وجود حركات بلانهاية وماتوقف وجوده على ما لا ينتهي لايوجد. وأيضا فإنكم تكونون قد أوجدتم بالفعل ما لانهاية له في الحركات، إذ كل حركة منها فقد وجد بالفعل لاحالة . وأيضا فإنه إذا كانت كل حركة حادثة، فكل الحركات وجعلها حادث، فالحجاب عن التشكك الأول أن تلك الحركات إذا فرضناها قد خلقها الله عز وجل، فإنها إذا اعتبرت من الآن كان لا وجود

- (١) مع ... النهار : ساقطة من م || مع : ومع سا || بعله : لعل ط ، م .
- (٢) وجوب : وجود ، سا ، ط ، م || بشرط : لشرط د .
- (٣) لذاته (الأول) : لذات م || له : ساقطة من م || فقولنا : وقولنا سا ، ط ، م .
- (٤) أن : أن لا سا || من : من ط || دائمة : دائم سا .
- (٥) الفيضان : والتفضان م || عن : غير د ، من ط || يوجب : لوجب ط .
- (٦) أن تكون : أن لا يكون سا .
- (٧) يكون : ساقطة من د .
- (٨) تجوزكم : تجوزكم د ، سا || تعالى : ساقطة من ب ، د ، سا ، م .
- (٩) كمن : كم سا ، ط ، م || تجوز منكم : تجوزكم م || كان : ساقطة من ط || قبل : + كان ط .
- (١٠) بلانهاية : لانهاية سا .
- (١١) والتي إلى : وإلى ط ، م || متناهيا : متناهية ط || له نهاية : ساقطة من م .
- (١٢) الحركة الأخيرة : ساقطة من سا .
- (١٣) ما لا ينتهى : ما لا يوجد م || لا يوجد : لا يوجد سا || وأيضا : أيضا ط || إذ كل : أو كل سا .
- (١٤) وجد : وجدت م || فكل : أو كل د || حادث : حادثة ط .
- (١٥) التشكك : التشكك سا ، ط ، م || التشكك م || إذا (الأول) : إذ د || فرضناها : فرضنا د ، سا || عز وجل : ساقطة من سا ، م || اعتبرت : اعتبر ب ، د || من ساقطة من سا ، ط ، م .

لها البتة بل معدومة . فإذا قيل لها إنها غير متناهية، فليس على أن لها كم حاصلًا غير متناه، بل على أن أي عدد للحركات توهمناء وجدنا قبله عدة كانت، وإذا هي معدومة فلا يخلو إما أن يجوز أن يقال في المعدومات إنها أكثر وأقل ومتناهية وغير متناهية، أولاً يجوز. فإن لم يجوز فقد زال الاعتراض، وإن جوز فسيجوز ضرورة أن المعدومات بلا نهاية معا وأن بعضها أقل من بعض، كالمعدومات في المستقبل التي هي كسوفات القمر، فإنها أقل من دورات القمر، وعودات عدة أفلاك منها أقل من عودات فلک واحد. والتي من زمان الطوفان أكثر من التي من زماننا، ومع ذلك فهي غير متناهية. وههنا قوم يرون للمعدومات ذواتًا حاصلية، متميزة بعضها عن بعض والصنف الواحد منها كالسواد والبياض غير متناهي العدد . وإن لم تقل في هذه المعلومات التي في المستقبل إن كل واحد منها كذا، بسبب أنها معدومة، فلا يقال في المعدومات التي في الماضي: إن كل واحد منها كذا وإن قيل في المستقبل: كل واحد ولم يوجب كلا ولا جملة فكل ذلك لنقل في الماضي، ولا يوجب جملة. وبالحري أن لا يقال: جملة مستقبلية، ولا جملة ماضية، فإن الجملة لا وجود لها البتة لأنها ماضية ولا في المستقبل ولا هي أكثر ولا هي أقل، ولا هي متناهية ولا غير متناهية، لا التي بمعنى السلب، بل بمعنى كم ليس له نهاية. نعم الجملة الماضية والمستقبلية غير متناهية بمعنى السلب المطلق، كما يسلب عما لا وجود له البتة، وكما يسلب الوجود.

ولا عذر يقبل لمعتذر يقول: إن الماضي دخل في الوجود فلذلك يستحيل أن لا يتناهي والمستقبل لم يدخل فإنه لا يسلم له أن الماضي دخل في الوجود، بل كل واحد من الماضي قد دخل في الوجود، وليس الحكم على كل واحد حكمًا على كلية الماضي. كما أنه قد يسلم فيه أن كل واحد من المستقبل يجوز أن يدخل في الوجود، وليس الحكم على كل واحد حكمًا على كلية تكون للمستقبل حتى تكون كلية المستقبل تدخل في الوجود، ويكون له كلية البتة، بل والمتناهيات التي تدخل في الوجود كل واحد منها أو يدخل على أن الثاني يعقب عدم الأول لا يوجد لها جملة، لأن الجملة يفهم منها الاجتماع، وهذه لم يجتمع في الوجود البتة، وإن كان كل واحد موجودًا بانفراده

(١) بل : + هـ سا ، ط ، م || أن : ساقطة من م .

(٢) توهمناء : توهمناء || عدة : غير هـ سا ، م .

(٣) وأقل : أو أقل ط ، م || فيجوز : فيجوز ط .

(٤) فلك : فلك سا || التي : التي د .

(٥) من : في ط || يرون : + أن ط || للمعدومات : المعلومات ب || متميزة : متميزة ط ، م .

(٦-٨) كذا ... كل واحد : ساقطة من م .

(٩) في المستقبل : للمستقبل ب ، د || ولا جملة : وجملة سا ، ط ، م .

(١٠) ولا غير : ولا هي غير ط || لا التي : ليس التي ط ، م || التي : + ليس سا .

(١١-١٥) كلية ... حكمًا على : ساقطة من م .

(١٦) واحد : + يكون ط ، م || تكون : ساقطة من ط .

(١٧) البتة بل : الشريك سا || التي : ساقطة من د || لا يوجد : ولا يوجد م .

(١٨) البتة : ساقطة من م .

وقتا لا وجود للآخر فيه . نعم قد اجتمعت في وصف العقل لها بأنها كانت موجودة ، والاجتماع في الحقل وفي وصف العقل غير الاجتماع في الوجود ، مثل اجتماع كل إنسان في أنه حيوان ، ولا جملة لم البيت .

وأما الاعتراض الثاني فلا يخلو لما أن نعي بالتوقف المذكور فيه أن يكون أمران معدومان في وقت ، وشرط وجود أحدهما في المستقبل أن يوجد المعلوم الثاني قبله ، حتى يكون موقف الموجود عليه . فلأن كان الأمر على هذا ، وكان أمرا في الماضي معدوما ، ومن شرط وجوده أن توجد أمور بغير نهاية في ترتيبها وكلها معدومة ، فهبتئى في الوجود من وقت ما يشرط ، استحال أن يوجد أمر موقف الوجود على أمور غير متناهية لا موجود فيها . وأما أن يعنى به أنه ليس يوجد إلا وقد وجد قبله أمور ، واحدا قبل آخر لانهاية لها من غير أن يكون وقت

كلها فيه معدومة ، فإن أرادوا هذا فهذا نفس المطلوب ، فلا يجوز أن تكون مقدمته قياس على إبطاله ، وأما ما بعد هذا الاعتراض ، فإنما جهلوا فيه الفرق بين كل واحد وبين الكل ، فإنه ليس إذا كان كل واحد من الأشياء بصفة ، يجب أن يكون الكل يملك الصفة ، بل لا يجب أن يكون له كل حاصل ، ولو كان كذلك لكان الكل جزءا ، إذ كل واحد جزء . ولا يرون أن الأمور التي في المستقبل كل واحد منها جائز الوجود ، والكل غير جائز الوجود ، فليس حقا ما قالوه : إنه إذا خرج كل واحد إلى الوجود بالفعل حاصلا فالكل قد خرج ، ليس في غير

المتناهي ، بل الأمر على ما قلناه : إنه لو كانت عشرة متناهية تنو إلى الوجود واحدا بعد بطلان الآخر ، فلا يشك أن هذه العشرة يكون كل واحد منها موجودا بالفعل وقتا ، والكل غير موجود بالفعل البتة ، فإنه لا يكون لمثل هذا الكل من حيث هو كل وجود البتة . وقد يلزم هؤلاء الذين يمنعون أن يكون لذات الخالق هذا الاقتدار غير المتناهي ما قالوه ، وهو أنهم يجوزون لامحالة أن يكون قبل الحركة الأولى عدة حركات متناهية يوجد لها

الموجد ، لكل واحد منها حال من غير البقاء ، والبقاء محصل ويوالى عليه من غير انقطاع ، وعددها عشرة مثلا . فلا يخلو إما أن يكون عندهم جائز مع جواز إيجاد أولها إلى إيجاد الحركة الموجودة الآن أن توجد عشرون حركة

(١) لم : ساقطة من م .

(٢) بالتوقف : بالوقف سا .

(٣) وكلها معدومة : وكل معدومة ط .

(٤) من : ساقطة من د .

(٥) به : ساقطة من سا ، م .

(٦) فهذا : ساقطة من م ، + هـ ، فلا يجوز : ولا يجوز ط .

(٧) الكل : ساقطة من م .

(٨) أن : إلى سا || المستقبل : + أن سا .

(٩) إذا : إذم || فالكل : والكل ب || ليس : فليس ب || غير : ساقطة من م .

(١٠) واحدا : والتحدوا سا .

(١١) بمنون : لا بمنون ب ، د .

(١٢) غير : الغير ب ، د ، سا ، ط . || يوجد : يوجد ها سا

(١٣) منها : منها د || ويوالى : يتوالى سا ، ط ، م .

(١٤) عشرون : عشرون ب ، د ، سا ، م .

على التوالي المذكور، على أن بقاء كل واحد منها أو لا بقاؤه على نحو ما فرضناه لهذه العشرة، أو لا يكون ذلك عندهم جائزاً. فإن جوزوا لم يمتنع أن توجد تلك العشرة في أجسام وهذه العشرة في أجسام أخرى فتكون في مدة تلك العشرة وجدت هذه العشرة، وحال كل واحد في البقاء وغير البقاء كحال الآخر، وهذا محال. وإن لم يجوزوا، لزم أن يكون في حال العدم عدد لجواز وقوع الحركات وإيجادها مرتب ويلزم لاحتمال أن يكون ذلك مما لا يتناهى، إذ لاحال هو حال أول جواز، فتكون موجودات بالفعل على طريقته ليس لها نهاية في الماضي، وقد منعوا هذا. ويلزم أمور أخرى مما أزمناه في باب الزمان أن تكون هناك تغيرات متتالية، وإلا لما كان وجود بعد وجود، وأن يكون الموضوع لها موجوداً، إذ لا تغير إلا بموضوع، وأن يكون الموضوع ذات الأحد الحق عندهم، إذ لا شئ غيره، وهذا إلحاد، سبحانه وتعالى عما يقول الملحون.

(١) أو لا بقاؤه : ولا بقاؤه د ، ط ، م .

(٢) تلك : هذه د .

(٣) المشرون : + وجدت مشرون حركة تجتمع مع مشر حركات وحالها في السرعة والبطء واحد وطبيعتها ط .

(٤) حال : حالة ط || مرتب : يرتب د ؛ مرتباً ط || ويلزم : ويلزمه م .

(٥) منوا : + من سا || أزمناه سا || تغيرات : تغيرات د ، سا ، ط ، م .

(٦) بموضوع : موضوع د ، ط ؛ الموضوع م || يكون : يمكن م .

[الفصل الثاني عشر]

ل - فصل

في تعقب ما يقال ان الأجسام الطبيعية تنخلع عند التصغر المفرط
صورها بل لكل واحد منها حد لا تحفظ صورته في اقل منه
وكذلك تعقب ما قيل ان من الحركات مالا أقصر منه

٥

وما يليق إلحاقه بهذه الفصول، انظر في حفظ الأجسام للصور خلال الاتصال ، وأنها هل تبقى لها مع
انقسامها إلى غير النهاية، أي هل كما أن الأجسام لا تنتهى في الصغر انقساماً وتحفظ صورة الجسمية، كذلك تحفظ
سائر الصور التي لها مثل المائبة والمئوية رغبة ذلك .

أما الصور التي لها بحسب المزاج فيشبه أن تكون ضرب من التحليل يردّها إلى بساطتها العادمة للصورة
المستفادة بالمزاج ، وإن كان قد يتوهم ضرب آخر لا يجب معه الرجوع إلى البساط ، وذلك بأن تكون القسمة
١٠ تتناول البساط أيضاً ، لأن محل إليها .

لكن الأولى أن يجعل كلامنا في انقسام الصور البسيطة، فنقول : إن الظاهر من المذاهب المنسوبة إلى
صدور المشاكين ، أن هذه الأجسام تنهى إلى أجزاء إذا جازت بعد ذلك لم تكن الصورة فيها موجودة، حتى يكون
عندهم أن للماء شيئاً هو أصغر صغير الماء، وكذلك للهواء، وكذلك لسائر العناصر. وإذا كان قولهم في البساط

(٢) فصل : فصل ل ب ، لفصل السادس ط ، لفصل الثاني عشر م .

(٣) تعقب : تعقب ط || تنخلع : تنخلع د ؛ تنخلع م .

(٤) واحد : ساقطة من ب ، سا ، م || صورته : صورة د .

(٥) لا أقصر .. لأقصر سا || أقصر : أخت ب ، د .

(٦) الأجسام : الانقسام م || وتحفظ : تحفظ ط .

(٨) لها : التي : ساقطة من م || والمئوية : والترابية سا .

(٩) الصورة : للصور سا ، ط .

(١٠) إلى : ساقطة من ط .

(١١) لا أن : لأن م || محل : يحل ط .

(١٢) من : في سا .

(١٣) إذا : ساقطة من م || فيها : ساقطة من || موجودة سا ، ط ، م .

(١٤) صغير : صغيراً ط ؛ صغر م || الماء : الماء ط ، م || للهواء : الهواء سا .

كذلك، فقولهم في المركبات التي ترى متشابهة الأجزاء كاللحم والعظم، بل ذلك أحكم. وقد قالت جماعة منهم إنه إن لم يكن الأمر كذلك فجائز أن يكون من كل صغير منها ما هو أصغر دائماً، وإذا كان كذلك في الماء والهواء والنار والأرض وفي اللحم والعظم وغير ذلك، فسيجوز أن نأخذ أجزاء البسائط بأي حد كان فيكون منها ما يكون بالمزاج، كالأشياء التي تتكون من الماء والهواء والنار والأرض، وما تكون بالتركيب، كالحيوانات التي تتكون من تركيب اللحم والعظم، فجائز أن تكون المتكونات الحيوانية والنباتية على أي قدر شئنا، فيكون من الممكن أن يحصل فيل في قدر البعوضة .

ولم أن يقولوا : ولا يلزم من مقابل هذا أن تكون بعوضة في قدر الفيل، إذ الامتزاج يقتضي صغر الأجزاء لا كبرها ، فإن الأجزاء إذا كبرت وتلاقت وهي كبيرة لم تفعل من الامتزاج ما يفعله الصغير ولهذا ما كانت الملعجين التي تمزج، قد يعين على تكوينها أحد من الدق، وكان كبر الأجزاء فيها يمنع أن تنقل قوى بعضها في بعض .

١٠

ولم أن يقولوا أو عسى قائل منهم قال : إن هذا الإمكان لو كان صحيحاً في تكون الحيوانات عن اسقطسائها لم يكن إمكاننا مطلقاً، بل كان يجب أن يكون أكثر بالقياس إلى الموجود إمكاناً أكثر، وذلك لأن امتزاج الأقل قبل امتزاج الأكثر فإن الأكثر يحصل عن الأقل وكذلك القول في التركيب ووجود ما هو قبل أولى من وجود ما هو بعد، فتكون الامتزاجات عن أصغر الأجزاء أولى بالوجود، فكان يجب أن يكون وجود فيلة على قدر السمائير، فضلاً عن قدر البعوض، أمراً لا يندر لنورا يلحق بالمتنوع. وعلى أنا كيف نسي ما يكون ١٥ على قدر البعوض فيلاً، إلا باشتراك الاسم، فإن الأفعال القليلة لا تصدر عن هذا القدر .

فهذا ما يقولونه، ووجه ما يقولونه، وأما الحكم على هذا القول فيجب أن يكون مناعلي هذه الصفة، إما في

(١) أحكم : + وأجدر سا .

(٢) والأرض : ساقطة من د || فيجوز : فيجوز ط || ما يكون : + هو ط + ما هو م .

(٤) تتكون : تكون م .

(٥) فيجاز : فيجاز سا ، ط ، م .

(٨) الصغر : الصغير ط ، م .

(٩) الملعجين : الملعونات سا || تمزج : تمزج ط || قد : قد سا ، ط || تكوينها : تكوينها سا ، ط || وكان : فكان م .

(١١) أوصى : وصى م .

(١٢) اسقطسائها : اسقطسأهم ط || إمكاننا ... الموجود : ساقطة من د || الموجود : الموجود سا || إمكاننا أكثر : ساقطة

من سا .

(١٣) الأقل قبل امتزاج : ساقطة من م . (١٤-١٥) ما هو قبل أول من : جود : ساقطة من د .

(١٤) فكان : وكان وكان د ، ط .

(١٥) البعوض : البعوضة د ، ط .

(١٦) البعوض : البعوضة ط .

(١٧) فيلاً : قدر ما سا || ووجه : رويته ط .

متناقضة انكساغورس، وفي قوله بالخلط: وإنه مؤلف من الأجرام المتشابهة الأجزاء، وأن تميز (هـ) على نحو ما يقتضيه ضرباً من الاختلاط دون ضرب، يكون به شئٌ دون شئٍ، فهذا القول لازم لأخصص لانكساغورس عنه، فإنه ينسب التكون كله إلى الاختلاط والتميز، وإما على أصول التي للمشائين فإن هذا غير لازم، وذلك لأنه لا يجوز على أصولهم أن امتزاج الأقل قبل امتزاج الأكثر، وذلك لأن الأقل إن عني به العدد صح، ولم ينفعهم، لأن كلامهم في الأقل في المقدار، وليس يجب، إذا كان الأقل في العدد مزاجه قبل امتزاج الأكثر في العدد، أن يكون الأقل في المقدار امتزاجه قبل امتزاج الأكثر في المقدار، فإن وجود الأقل مقدارا في الأكثر مقدارا وجود بالقوة المطلقة، ووجود الأقل عددا في الأكثر عددا وجود بالفعل. وإذا كان الأقل في المقدار معدوماً بعد بالفعل لم يجب له امتزاج بته: بل الأولى في المقدار أن يكون لأكثر في المقدار امتزاجه قبل امتزاج الأقل، إذ الأكثر محصور في المقدار محصل، وأما الأقل فغير محصور ولا محصل، فإن كل أقل من المقدار أقل بالقوة وأيضاً ليس واجبا على أصول المشائين، أن يكون المزاج الحاصل عن أجزاء صغار إن حصل كافيا في حصول الصورة النوعية، فغسي أن يكون العظم شرطا مع المزاج. وذلك لأن النفس الفاعلة بمحصولها مقارنة لجسم مانوعا، إنما يستعد لها الجسم تمام الاستعداد بعد أن يكون بحيث يصلح استعمالها لإيه آلة لأفعالها وحركاتها مثلا. فإن الإنسان لن يتخلق إنسانا، إلا أن يكون بذنه بحيث ينفى بالأنفعا الإنسانية. ولأقل من أن تكون له قوة وآلة يتمكن بها، إن لم يكن عائق من اتخاذ الكن وإحداثه، ويمكن بها من إعداد الملبوس وسائر ما لا بد للإنسان من وجوده له، وأن لا يكون بحيث تسفيه السواقي وتحيله أدنى الكيفيات التي تغلب عليه. فيشبه أن تكون النفس الإنسانية لا تحصل صورة إلا لبدن من شأن مثله، إن لم يعقه عائق أن ينهض بالحرركات الإنسانية، وإذا كان كذلك فالمزاج نفسه غير كاف حصوله في أن يحصل النوع الإنساني، وعلى أن لحصول المزاج المستعد لنوع ما مكانا ومقدرا في مثله يحصل ويتولد، ومادة عن مثلها يتولد، وقوة نفسانية تفعل بالآلات قوية على التحريك والتسكين. ولو كانت

(١) وأن : + ثم د .

(٢) التي : ساقطة من سا || وذلك : + لا يجوز سا || لأنه : ساقطة من د || لا يجوز : لا يصح ب .

(٣) لأن : ولأن سا .

(٤) فإن : وإن سا

(٥) وجود (الأول) : ووجود م .

(٦) بته : البته سا .

(٧) إذ : إذا م || محصور : محصور م .

(٨) بمحصولها : محصولها د .

(٩) إياه : ساقطة من سا .

(١٠) لن يتخلق : أن يتخلق د ؛ لم يتخلق سا ؛ لا يمكن أن يخلق يخلق ط . || بحيث : يحدث ث سا .

(١١) لم : + يمكن د .

(١٢) نفسه : بنفسه ط ، م || في : ساقطة من م || يحصل : يحصل م || الإنساني : الإنسانية م || وهل : حل ط || النوع : و

نوع سا || مكانا ومقدرا : مكان مكان ومقدرا سا ؛ مكان ومقدرا م .

(١٣) بالآلات : بالآلات ط .

هذه المادة مع استعدادها المراجعي تزرع يسيرة ، لاتفعلت عن الكيفية الحاضرة دفعة ، ولم تحفظ صورتها المراجعية ريثما تبلغها الحركات الطبيعية إلى صورتها الكمالية ، بل مثل هذه المادة لاتتعلق بها قوة نفسانية مازجة .

فبين أن هذا القياس إنما ينتفع به في الرد على انكسافورس لا غير . وأما نحن فنقول : إن الجسم يجمع في الانقسام على وجهين : أحدهما على سبيل الانفصال والانفكاك ، والثاني لا على سبيل الانفصال والانفكاك ، وقد علمت كلا الوجهين . فالذي يكون انقسامه لا على سبيل الانفصال والانفكاك وتباين الأجزاء ، بل المرض • يختص ببعضه . أو إضافة ما يختص به ، مثل مماسة أو موازاة أو غير ذلك ، فليس يجب من ذلك أن يكون الجسم البسيط يبلغ به الانقسام إلى خد ، يكون في ذلك الحدافدا للصورة ، لأن تلك الصورة فاشية في جميعه مطابقة له ، ولو كان من أجزاء الجسم مالا يقطع له من صورته لصغره ، لكان بعد أمثال له في حكمه بقى الجسم ، أو يبقى أصغر منه وأبعد من احتمال تلك الصورة ، وكان حيث هذا الجسم منتظما من أجزاء ، ليس ولا واحد منها على هذه الصورة ، وإنما تحصل هذه الصورة باجتماعها . والاجتماع بما هو اجتماع ، لا يفيد إلا العدد وخواصه وبما هو ١٠ اجتماع أجسام لا تفيد زيادة على ما يفيد الاجتماع مطلقا ، إلا المقدار ولو اختلف من الشكل والوضع . وليس شيء من ذلك نارية ولا أرضية حتى تكون غير موجودة في الأفراد ، وموجودة في الجملة للاجتماع ، ولا هو أيضا كالمزاج ، فإن ذلك على مختلفات الطابع . ومع ذلك فالمزاج أيضا فاش عندما يستقر فيما فيه يستقر وحكمه حكم الصورة البسيطة ، وهذا مما لا يحتاج في إيضاحه إلى كثير سعى .

وإذا كان الأمر على هذه الصفة ، فواضح بين أن كل جزء من الماء فيه مائية وأن الانقسام على هذا الوجه ، ١٥ لا يجعل الجزء الصغير مخالفا للكل ، وأما الانقسام على النحو الآخر ، وهو على سبيل الانفصال والتباين ، فيشبه أن يكون الإفراط في الصغر يصير سبباً لأن لا يحفظ الجسم صورته . فإن الأجسام كلها صغرت ، ازدادت استعدادا لأن يفعل فيما غيرها بسرعة ، وهذا شيء سيتضح لك .

فيشبه أن من الجسم إذا أفرط صغره وباين كليته استحالة أن يبقى على صورته زمانا ، بل يستحيل من

(١) لاتفعلت : لاتتعلت د ؛ لاتفعل م || الكيفية : الكيفيات ط .

(٢) مازجة : غارجة طا .

(٣) الرد : المردم || فتقول : تقول م .

(٤) والانفكاك (الثانية) : ساقطة من ب ، د ، سا ، م . (هـ) المرض : مرض د .

(٧) حد : وجه سا || في (الأول) : ساقطة من سا ، ط ، م || جميعه : جميعها ط .

(٨) بعد : يبعد سا || أمثال : أمثالا سا ، م . (٩) واحد : واحدا سا ، م .

(١٠) العدد : لعدد سا .

(١١) حل : ساقطة من م || من الشكل : والشكل م .

(١٢) نارية : نارية سا || ولا أرضية : ولا أرضيا سا || للاجتماع : في الاجتماع ط .

(١٥) هذا الوجه : هذه الوجوه سا .

(١٧) الصغر : الصغير ط || يصير : تكون ط || استعدادا : استعدادها ط .

الأجسام المحيطة به إليها، ويتصل بها، فلا يكون بحيث يثبت على صورته إلى أن يمزج. فلأن كان الأمر على هذا فيجب أن لا يتحقق ما يقال من أن أصغر جسم هو حافظ للصورة الأرضية، هو أكبر من أصغر جسم هو حافظ للصورة النارية، وذلك لأن أصغر ما يمكن أن يوجد لنا لإعماله هو قابل من الكون والفساد مانقبه طبيعة النار، وعسى أن يكون هو أولى بذلك. وإذا كان كذلك، فمن شأنه أن يستحيل أرضا، وإذا كان من شأنه أن يستحيل أرضا، كانت الأرض التي استعمل إليها أصغر من حجم النار المستحيلة، إذ النار إذا استحال أرضا صارت أصغر حجما، وهذا هو أصل المشائين، وهو الحق. اللهم إلا أن يقال إن تلك النار الصغيرة ليس من شأنها أن تستحيل أرضا مفردة، بل على نحو الاتصال بأن تصير حينئذ جزءا أرض، لا منفصلة بالعدد عنه، موجودا بالفعل دونه، بل كما تتصل قطرة من الماء بالماء الغمر، بحيث يذهب وجوده بالفعل قطرة مفردة، وإنما يكون منها زيادة في جملة الغمر، وتكون هي بحيث لنا أن نفرضها مفردة، ولا تكون كذلك بالانفصال والانفراد.

١٠ فإن قال هذا قائل: فقد أجهف في التحكم، وليس يجب لإعماله أن تقع استحالته، حيث تصادف كلية الأرض، فإن كثيرا من أجزاء العناصر يستحيل إلى غيره، لافي نفس ذلك الحيز الذي ينضوي كنه، وهو جزء كبير محسوس القدر، فكيف الصغير السريع الاستحالة. ومع ذلك فلا يجب أن يتصل لإعماله، بل قد يجوز أن يستحيل إلى تلك الطبيعة وبقى مما ساء.

١٥ فلينظر الآن فيما يقال، من أن في الحركات حركة لا يمكن اتخاذ الأقل منها، فكون فيها مسافة أيضا لأقل منها، وزمان كذلك، وأيضا متحرك لا أصغر منه.

فنقول: أما ادعاء وجود حركة لأقل منها، على أنها جزء من حركة متصلة، فأمر ظاهر مما سلف، وكذلك في المسافة والزمان. وأما على سبيل الانفصال والانفراد، فغير بعيد أن يظن بهذه الأشياء أنها تستحق التناهي في الصغير.

-
- (١) المحيطة : المحيط ط م || فلا يكون : ولا يكون سا ط م || يثبت : ينسب م || صورته : صورتها سا ط .
 (٢) وإذا (الأولى) : فإذا سا || وإذا (الثانية) : فإذا ط .
 (٣) أصغر : + حجبا ط .
 (٤) من : ساقطة من ب د .
 (٥) أرض : الأرض ط || المنفصلة : لا منفصلا سا ط م || عنه : ضاها سا ط م .
 (٦) دونه : دونها سا ط م .
 (٧-٨) بحيث ... الغمر : ساقطة من م .
 (٩) هي : ساقطة من د ط .
 (١٠) قائل : ساقطة من د || تصادف : تصادفت ط .
 (١١) غيره : غير د || ينضوي : ينضوي د .
 (١٢) الأقل : أقل م .
 (١٣) كذلك : وكذلك ب .
 (١٤) أنها : إنما م .

وأما الأولى والحق ، فهو أن يكون حكم الحركة بحكم المقدار في أن الصغر لا يخرج عن طبيعة المقدارية ، كما يخرج عندهم مثلا عن طبيعة النار . فلما إذا فرضنا أصغر مسافة ، فنحن نعلم أنه في نفسه بحيث يمكن أن تعرض له قسمة بغير جهة التشكك ، فإنه يفرض فيه حده مشترك بجزئه ، وإن متحركا إذا ابتداء يتحرك من ابتدائه ، فإنه لا محالة يوافي ذلك الحد المشترك ، وأنه لا يمنع أن يعرض له مانع ومسكن عند موافاته ذلك الحد ، إذ من شأنه السكون فتكون تلك أصغر من أصغر الحركات . وهذا أشد إمكانا من تشكك المقادير ، فإن المقادير لا يبعد أن تبلغ حدا يعجز المفكك عن تفكيكه ، نصغره وقوته ، لأن يقصيه الفاصل قسمته الفاصلة ، وإن كان في نفسه منقسما . لكنه لا يمنع ، إذا كان مسافة ، أن تلحقه القسمة المذكورة ، وأن تلحق عند حد القسمة علة مسكنة ، فليس أن يمنع ذلك فيه دون أن .

وقد بينا علينا من هذا الجنس بحث ، وهو أنه : هل كما في الحركات الطبيعية حركة لا أسرع ، منها فكل ذلك فيها حركة لا أبدا منها ، وإن كان يمكن أن يكون في التوهم أبدا منها .

فقول : إنه إن كان في الوجود في الحركات الطبيعية مثل هذا ، فهو حركة أصغر ما يمكن أن يحفظ صورته من أبدا الأجرام المستقيمة الحركة حركة .

(١) في أن : فإن سا || طبيعة : طبيعته سا د ط : طبعه م .

(١) طبيعة : طبيعة سا ، م || فانا : وأما سا || أنه : أنها ب || نفسه : نفسها ب || تعرضي : يفرض ب ، د .

(٢) التشكك : التشكك ط || فانه (الأول) : إنه سا || بجزئه : بجزئه ط || وإن : فإن م ، + كان ب ، د ، م .

(٤) ومسكن مسكن ط .

(٥) من أصغر : ساقطة من م .

(٦) من : ساقطة من سا م || نصغره : نصغره م .

|| لأن : أن د ، عن أن سا || بقسمة : بقسمة د ، م .

(٧) لا يمنع : لا يمنع د || كان : كالقسط ط || تلحق : تلحقه ط .

(٨) منها : ساقطة من سا ، + في الوجود ط .

(١٠) حركة (الثانية) : جهة م || منها (الأول) : + في الوجود ط .

(١٢) حركة : ساقطة من م .

[الفصل الثالث عشر]

م - فصل

في جهات الأقسام

- وإذ قد عرفنا حال ما يعرض للأجسام الطبيعية وقواها من التناهي وغير التناهي في الزيادة والنقصان، فحري بنا أن نتكلم في جهات الأجسام، وجهات حركاتها، إذ كانت الجهات من جملة الواحق بسبب الكمية. فنقول:
- ٥ إننا إذا فرضنا بعداً، فإما أن نفرضه على الاستقامة، أو على جهة أخرى. فإن فرضناه على الاستقامة، واستحال ذهابه إلى غير التناهي، افترضت له نهايةتان، وافترض له لإيضا جهتان، إلى كل نهاية جهة. وإن كان مستديراً أو منحنيًا، ففرض له قطع، كان للحد المشترك إلى كل واحد من القسمين جهة على هيئة. وأعنى بالبعد كل امتداد، سواء كان يمكن أن يفرض فيه امتداد آخر، أو لا يمكن. أما الذي لا يمكن فهو الخط، وأما الذي يمكن فالسطح والجسم.
- ١٠ فإن السطح له في انبساطه امتداد واحد، والجسم له في ثخنه امتداد واحد. والخط هو امتداد واحد بالقوة والفعل، وأما السطح فإنه يجوز أن يوجد له وبعبته، ويعتبر له امتدادان، مثلاً إن كان مربعاً، كان له امتداد من ضلع إلى مقابلته، وامتداد آخر من الضلع الثالث إلى مقابلته. والموضوع واحد يعينه، لكنه بحسب الإضافة إلى مبدأ عنه، يمتد إلى منتهى هو غيره، بحسب الإضافة إلى مبدأ غير ذلك المبدأ، يأخذ عنه إلى منتهى غير ذلك المنتهى.
- وبالجملة كلما افترض امتداد، عرض منه أن تصاب له من حيث هو كذلك جهتان لا غير. والمشهور عند الجمهور، أو عند أهل الظاهر من النظر، أن للخط جهتين لا غير، والسطح أربع جهات، والجسم ست جهات.
- ١٥

- (٢) فصل : فصل م ب ، الفصل السابع ط ، الفصل الثالث عشر م .
- (٣) جهات : جهة م . (٤) قد : ساقطة من م || عرفنا : عرفناك ب ، م م || التناهي (الثانية) : التناهي م || والنقصان : وفي النقصان م م .
- (٥) بسبب : ساقطة من م || فنقول : تقول م . (٦) إننا : ساقطة من م .
- (٧) التناهي : النهاية د ، ط || له لإيضا : لا يئبها م ، ط ، يئبها م .
- (٨) ففرض : ففرض د ، فيفرض ط .
- (٩) آخر أو الإيكن : آخر ولا يمكن د ؛ أجزاء ولا يمكن م ، م || أما : وأما ط || فالسطح : فهو السطح ط .
- (١٠) والخط : فالخط م ، ط ، م .
- (١١) بعينه : يفرض م || امتدادان : امتدادات م ، ط ، م || كان (الثانية) : لكان ط .
- (١٢) وامتداد آخر : وامتداداً كل م || بحسب : بحسب د .
- (١٣) بحسب : وبحسب ط .
- (١٤) كلياً : كلياً م || افترض : فرض ط || تصاب : يضاف ط .

أما رأيهم في الخط فجميع مطابق الموجود، وفي سائر ذلك نظر. وأما الذي السطح بما هو سطح من النهايات، فإنه إن كان السطح مربعا، اعتبرت نهاياته الأولى التي هي الخطوط دون القطع، فالأمر على ما ظن. فإن لم يكن مربعا أو كان مربعا ولم يعتبر ذلك، فإن جهاته أكثر من ذلك، فإنه إن كان مثلا مستمرا، فلاحد أولى من غيره بأن يكون جهة، فيعرض للسطح المحاط به من حيث هو كذلك أن تكون له ست جهات، وإن كان أكثر من ذلك عرض أكثر من ذلك. وإن كان أيضا مربعا ولم تعتبر تناهيه إلى الخط المستقيم فقط، بل اعتبر له جميع أنواع التناهي حتى إلى الزاوية، كانت له جهات ثمان: أربع إلى الخطوط، وأربع إلى الزوايا، والدائرة فاجهة له بالفعل إلا واحدة، وأما بالقوة فيعرض لها جهات لانهاية لها بالقوة، فلاحد من المحيط ولا نقطة فيه من حيث هو دائرة فقط هو أولى بأن يلى جهة دون غيرها.

وإذ قد عرفت هذا في السطح فقد عرفت في الجسم، وعلمت أن الجهات الست كيف تكون في المكعب

والمستطيل الشبيه بالمكعب. وما يجري مجراها. وعرفت كيف لا يكون وأنه كيف تنقص جهات الشروط التي يحيط به أربع سطوح مثلثات عن جهات المكعب وكيف الحال في الكرة.

وأما السبب في اشتراط هذه المقدمة، وهو أن لكل جسم ست جهات، فأمران: أحدهما رأى عامي، والآخر اعتبار خاصي. فالذي سببه رأى عامي، فهو أنه لما سبق إلى أوهام العامة أن الحيوان، وخصوصا الإنسان، يحيط به جنبيان عليهما اليدين وظهر وبطن ورأس وقدم، وكان له يمين ويسار، أما اليمين فاجهة القوية منه في ابتداء الحركة، واليسار ما يقابله، وكان له فوق وأسفل، أما القوق للإنسان فاجهة التي تلى رأسه، والسفل منه فاجهة التي تلى قدمه. وأما في سائر الحيوان ذوات الأربع، فالفوق منه الجهة التي تلى ظهره، والأسفل منه الذي يلى بطنه وقدمه، وكان له قدام وخلف، فالقدام هو الجهة التي إليها يتحرك بالطبع. وهناك حاسة الإبصار والخلف ما يقابله

(١) أما : وأما ط || الموجود : فوجود ط || وأما : أما ب د || السطح : في السطح م :

(٢) اعتبرت : واعتبرت سا : فاعتبرت ط د اعتبرت م || نهاياته : نهايته د : نهايات ط || النقط : بالنقط م ||

فإن : وإن سا :

(٣) أو كان مربعا : ساقطة من م || الخط : يحيط ط د :

(٤) فيعرض : ساقطة من م || وإن : فإن د د : (هـ) له : لها سل :

(٦) والدائرة : وأما الدائرة ط || له : لها سا ط :

(٧) بالقوة : لقوة د || لها : ساقطة من سا :

(٨) جهة : الجهة سا ط م :

(٩) وإذا قد : وإذا سا : وإذا م :

(١٠) والمستطيل : المستطيل سا || وعرفت : وقد عرفت ط || وأنه : فإنه م :

(١٢) ست جهات فأمران : فثلاثان سا :

(١٣) فهو : وهو سا || أوها م : أثنان سا : أوها م ط :

(١٤) وكان : فكان ط م : (١٥) وكان (الثانية) : فكان سا || منه : ساقطة من م :

(١٦) تلى (الأول) : ساقطة من سا || قدمه : قدامه ط || الجهة : فاجهة ب || الذي : التي يلى || بطنه : بطنه سا :

(١٧) التي : ساقطة من سا :

ولم يكن عندهم له جهة غير هذه، جعلوا طول له من رأسه إلى قدمه، وعرضه من يمينه إلى يساره، وعمقه من قدمه إلى خلفه. فكانه لما افترضت ههنا ههنا الجهات أولاً، افترض بعدها بحسبها هذه الأبعاد، إذ الأبعاد بالحقيقة لا تفترض إلا بافترض الجهات التي عنها رايها تمتد .

فلما كان هكذا، وقع في الأوهام أن الجهات ست، ولم يشعر بغيرها، أقلم تكن الأسماء للإلهة، فوَقَّعت الأوهام على مبلغ هذا العدد، وأعان على ذلك نوع من الاعتبار خاصي، وهو أن الأجسام يوجد فيها إمكان وقوع مقاطعات ثلاث على قوائم ولا يجوز غيرها، وتنتهي كل مقاطعة إلى طرف في الخط الذي عليه المقاطعة، فتكون ستة أطراف، فتكون ست جهات . لكن إنما تكون هذه المقاطعات ثلاثاً لا غير، إذا افترض امتداد واحد أصلاً، ووضع وضعاً من غير أن يكون الطبع يوجب، ورتبت عليه المقاطعات بقوائم. ولو افترض مكان ذلك الامتداد الأول غيره مما ليس مواز به، لو وقعت ثلاث مقاطعات أخرى على قوائم غير تلك بالعدد، ووقعت جهات غير تلك بالعدد . ثم مع ذلك فلا يجب أن تختلف نوعية الجهات في كل جسم، حتى يكون في كل جسم من حيث هو جسم جهة هي بعينها يمين وجهة هي بعينها يسار، إنما يجب ذلك في الحيوان، أعني بذلك تميز الجهات الست بعضها عن بعض تميزاً بالقوة والطبع والنوع . نعم يشبه أن يكون لكل جسم من التي تليها علو وسفل إما عارض وإما بالطبع، أما العارض فعلى ما يتفق من وضعه فيكون ما يلي الأرض منه هو الجهة السفلة وما يلي الفلك أو ما يلي ما يلي الأرض إن لم يكن فوق ذلك الجسم فلك هو الفوق . لكن هذا عسى أن لا يوجد في الأرض وهي في موضعها الطبيعي، فيشبه أن لا تكون لها جهة إلا الفوق، إن عني بالجهة ما يلي نهاية الشيء، ونهاية الأرض سطح، وسطحها يلي السماء، فمسي أن يكون الاعتبار للجهات لا يقتضي النسبة إلى السطح، بل إلى كل طرف لبعد يفرض في الجسم . وإذا كان كذلك، كان للبعد المقروض في الأرض جهة عند مركز كرتها الذي هو مركز الكل وعليه

(١) يكن : يمكن سا ، ط م : إلى (الثانية) : وإلى د : قدامة : أقبامه ط .

(٢) فكانه : وكانه د ، هـ || ههنا : هنا سا || بالحقيقة : في الحقيقة سا .

(٤) ست : الست سا .

(٥) هذا : فهذا ط || على : سابقة من سا || خاصي : الخاصي ط ، هـ || فيها : فيه م .

(٦) وتنتهي : وتنتهي سا || طرق : طرف م || الذي : التي سا || عليه : عليها سا .

(٧) ثلاثاً : ثلاثة ب ، د ، هـ سا .

(٨) ورتبت : رتبت سا ؛ ثم رتبت ط ، فرتب م || الأول : الواحد د ، سا ، م .

(٩) قوائم : قوائم م || تلك : ذلك سا .

(١٠) الجهات : بالجهات م || كل : كل م .

(١١) هي (الثانية) : وهي د ، سابقة من م .

(١٢) ثم : سابقة من م .

(١٣) هو : بين سا .

(١٤) إن : وإن سا .

(١٦) لا يقتضي : لا يلزم م ، سا || يفرض : يفرض سا ،

(١٧) في (الأول والثانية) : إلى سا . || كرتة : كرتها ب ، د .

الدور، وجهة عند سطحه وهما نهايتا البعدان فيه، فيكون للأرض أيضاً جهة سفلى وجهة علو، وتكون جهة السفلى للأرض ليس وجوده لما يقاس إليه كوجود درجة العلو، وذلك لأن جهة العلو سطح وجوده بالفعل، وجهة السفلى نقطة موهومة ألا تكون أيضاً كذلك، بل تكون جهة القوق وأيضاً طرف البعد المتصل بالمركز في السطح وهو نقطة ما . فإن كان كذلك فكيف تكون له جهتان بالفعل ، بل تكونان بالقوة .

- لكننا قد جعلنا أحد أسباب انقسام المسامات والمهاديات وهو انقسام بالفعل إذ يتعين المماس والمسامت والمهادى بالمماس والمسامت والمهاديات كما بالإشارة، فيكون إذن المركز والطرف الآخر مما يصير معين الوجود لمسامة البعد المفروض ، لكن الشأن في هذا البعد المفروض أنه كيف يفرض .

فنقول : لا تعلم الأرض وجود أفق لها، لوجود قائم عليها . وجميع ذلك من أسباب فرض الأبعاد الناهية فيه، فكان الأرض لو انفردت أيضاً ولم تكن لها نسبة إلى أجسام خارجة، لم يكن لها بالفعل فوق وأسفل بهذا الوجه، بل فوق فقط من جهة انتهائه إلى سطحه، بل هذا حق . فإنه لو لا السماء لم يكن لها علوية بوجه من الوجوه .

- ففي الآن أن نحل ما يتشكك به على هذا، فيقال : لو توهمنا أن الأرض ليس لها إلا السماء، أفكان يكون لها علو ، والعلو لا يكون علو إلا بالقياس إلى السفلى، أو كان لها سفلى وقد فرضتم أن السفلى ليس بمتعين إلا بتعين بعد وأن البعد لا يتعين لوجود السماء وحده، بل باعتبار قائم يجعل للأرض أفقاً أو سبباً آخر يجري مجراه، فيلزم من هذا أنه يتعين العلو لوجود السماء ولا يتعين، وهذا خلاف . فالجواب أن العلو يعنى به شيئان : أحدهما المقابل للسفلى والثاني الجبهة التي تلى السماء . كما أن الخفيف يعنى به أمران : أحدهما الذى بالقياس إلى الثقيل، والآخر الذى يريد في حركته ملاقاته سطح الثلج . فأحد العلوين مقول بالقياس إلى السفلى، وكذلك أحد الخفيفين . مقول بالقياس إلى الثقيل، والثاني معقول بنفسه، لا يجوز تعقله إلى اعتبار وجود مقابله، فإنه ليس يلزم لمن فرض جهة

(١) سطحه : سطحها بـ د || فيه : فيها ط || جهة : جهة ط .

(٢) كوجوده : لوجود ما .

(٣-٤) وهو نقطة ... المسامات : ساقطة من م .

(٥) إذ : بـ د ط || والمسامت : المسامت ط .

(٦) والمسامة : ساقطة من م || والمهاديات : بالمهاديات ط .

(٧) فـ : إلى ما || يفرض : يفترض ما .

(٨) فتقول : ليقول ط : بـ د هـ ما ط هـ م .

(٩) الأرض : للأرض ط || إلى : إلى ما .

(١٠) سطحه : لسطحه ما || بوجه : وجه م .

(١١) نحل : نحل ط : نحل م || ما يتشكك ، ما تشكك ما || أفكان : فكان بـ د وكان د : أكان ط .

(١٢) أو كان : أكان بـ د ، ما هـ م .

(١٣) للأرض : الأرض ما هـ م || سبب : سبب بـ د ، ما هـ م || فيلزم : فلزم م .

(١٤) كما : فكلاً ما || إلى الثقيل : ساقطة من م || والآخر : والثاني ما .

(١٥) معقول : مقول ط || لن : من م .

بالفعل تلى السماء أن يكون تعقل ذلك لأجل جهة لا تلى السماء : وكذلك لا يلزم من فرضنا شيئا يتحرك إلى ملاقاته سطح الفلك، أن يحكم أن شيئا آخر يتحرك إلى المركز . فلأرض بالقياس إلى السماء وحدها من غير اعتبار آخر جهة تلى السماء، فإن سميت هذا المعنى علوا فلها علو، وإن لم تسمه علوا وعنت بالعالو ما يقال بالقداس إلى السفلى، فليس للأرض من حيث هي مقبسة بالسماء بلا اعتبار آخر علو .

- ٥ ونبتدئ من رأس، ونقول : إن الفوق والسفل بالطبع قد يوجدان للنبات والحيوان، فإن للنبات جهة أغصان وجهه أصول، وإحدهما بالطبع فوق والأخرى بالطبع أسفل، لكن يعرض أن يصير الفوق أسفل والأسفل فوقاً، ويكون الفوق مع ذلك حافظاً لمعنى أنه بالطبع فوق، وكذلك يكون السفلى حافظاً لمعنى أنه بالطبع سفلى، كما أن الماء وإن سخن فهو حافظ لمعنى أنه بالطبع بارد . وأما التقدم والخلف فليس إلا للحيوان كان ساكناً أو متحركاً، وللأجسام المتحركة غير الحيوان حين تكون متحركة، فإن الجهة التى إليها تتحرك هي قدمها والجهة المتروكة هي خلفها، لكننا إن تغيرت حركتها تغير قدمها وخلفها. ولا كذلك للحيوان، لأن التقدم الذى للحيوان ليس بحسب كلى حركة، بل بحسب الحركة الإرادية التى إلى جهة أعضاء مخصوصة له مادام على النهج الطبيعى لا كالتقهقرى، فإن ذلك غير طبيعى، بل متكلف. فالأجسام غير الحية تارة يوافق فوقها وسفلها قدمها وخلفها وذلك إذا تحركت إلى فوق أو إلى أسفل، وتارة يخالف فوقها وسفلها قدمها وخلفها، وذلك إذا لم تكن حركاتها إلى فوق أى نحو جهة الفلك أو أسفل أى نحو جهة الأرض، وإن تحركت عرضاً لم تدخل جهة في جهة .
- ١٠ فعزى بنا الآن أن نبحت عن أحوال هذه الجهات في الكرات المتحركة على أنفسها، بل في الفلك، وهي ما قيل : إن الفلك فوقاً وسفلاً ويمينا ويساراً وقداماً وخلفاً، هو بالمعنى المقول للحيوانات الأخرى أو بشاركة الاسم، وأن هذه الجهات كيف تكون هناك . وقبل ذلك ينظر في الجهات الطبيعية للمتركات الطبيعية على الاستقامة وأنها كيف تكون .

(١) لآل : تلى ط || وكذلك : وذلك سا .

(٢) فلأرض : فالأرض سا ، ط || وحدها : وحده سا ، ط ، م || غير : ماقطة من م || علو : سفلى سا .

(٣) ونقول : فنقول ط || قد : فقد ط || للنبات : للنباتات ط .

(٤) وإحدهما : وإحدهما سا ، ط || والأخرى : والأخرى د ، سا ، ط ؛ الآخر م .

(٥) فوقاً : فوق ب ، د ، سا || وكذلك : وكذلك م . (٨) لمعنى : المعنى ط .

(١٠) هي : هو ط || تغيرت : تغيرت د .

(١٢) وسفلها : أو سفله د ؛ ماقطة من ب ، سا ، م .

(١٣) حركاتها : حركاتها ط .

(١٤) أى : إلى ب ، سا || أى : على ط || وإن : فإن م .

(١٦) ما قيل : ما يقال م || ويمينا : يمينا د ، م || هو : ماقطة من م .

[الفصل الرابع عشر]

ن - فصل

في النظر في اتجاهات الحركات الطبيعية وهي المستقيمة

ومما يجب علينا تحقيق القول فيه أمر جهات الحركات الطبيعية وأنها كيف تتحد . ونبدأ بجهات الحركات

- المستقيمة ، فنقول : قد سلف من قولنا : إن الجهة لامحالة متعددة في البعد ، وتحددها لا يتجاوز أن يكون عند جسم أو عند لا جسم ، وبحال كما بينا أن يكون في الجلاء لتحديد الجهة ، فيجب أن يكون التحدد عند الجسم . ولأن المتحرك على الاستقامة يختلف جهة ويقصد جهة فلا يتجاوز إما أن يكون كل واحد من الجهتين يتحدد بجسم على جهة ، أو تكون الجهتان تتحددان بجسم واحد . والتحدد إنما يكون تحديدا متقابلا بجسم واحد ، إذا كان أحد الجاهدين في غاية القرب منه . والآخر في غاية البعد منه . ولا تتحدد غاية البعد من الجسم كما تتحدد غاية القرب منه إلا بأن تكون على جهة إحاطة ومركز ، حتى يكون الجسم الواحد يوجب الجاهدين جميعا . ويجب أن يكون الجسم المحدد محيطا للجسم موضوعا كالمركز ، وذلك لأنه إن كان موضوعا كالمركز تحدد القرب منه ولم يتحدد البعد ، بل المحيط هو الذي تحدد القرب منه والبعد عنه . وأما إذا كان التحدد بجسمين فلا يتجاوز إما أن يكون أحدهما كالمحيط والآخر كالمركز ، وإما أن لا يكون كذلك . فإن كان أحدهما كالمحيط والآخر كالمركز ، كان المحيط كافيا في أن يجعل للبعد حدين ، وإن لم يكن الذي في المركز فيكون التحدد بالذي في المركز بالعرض .

فأما إذا كان التحدد بجسمين فنقول أولا : إنه لا يجب حينئذ أن يكون بعض سطح الجسم الواحد المحيط

(٢) فصل : الفصل الثاني ط : الفصل الرابع عشر م .

(٣) في النظر المستقيمة : في الجهات الطبيعية والحركات للمستقيمة ب : في الجهات الحركات المستقيمة د .

(٤) وما : وماسا || تحقيق : يتحقق م .

(٦) الجهة : الجهة ط .

(٧) فلا يتجاوز د || واحد : واحدة م .

(٨) متقابلا : متقابلا د .

(٩) ولا تتحدد : + منه سا || البعد : البعد سا .

(١٠) جهة إحاطة . جملة إحاطته سا || ومركز : ومثلف سا || ويجب : ويوجب سا .

(١١) تحدد : يتحدد ط .

(١٢) ولم يتحدد منه : ساقطة من سا .

(١٣) إما (الأولى) : ساقطة من ب ، د .

يستحق بطبعه أن يكون التوجيه إليه وإلى القرب منه، وبعضه الآخر ليس كذلك، وهو في نفسه سطح واحد متشابه من جسم واحد متشابه، نسبتة إلى ما هو خارج عنه نسبة واحدة متشابهة، بل يجب أن يكون حاله إلى ما هو خارج عنه من جميع الجهات سواء، ويجب أن يكون له بالطبع خارج من كل جهات ذلك السطح، ليس في جهة بعينها دون جهة، حتى تكون جهة منه تلي أكمة وأجساما تتحرك فيها إليه، ووجهة نهاية ليس لها خارج لاختلاف ولا لانداء، بل يجب إما أن يكون لاختراجه له البنية، أو يكون الخارج المماثل أو التماثل إن كان محيطا به، وأن يكون بحيث يجوز أن يتوهم في كل مكان من الخارج الذي له جسم يتحرك إليه بالطبع الحركة المقربة منه، وهذا يوجب إحاطة متشابهة. فإذا كانت الحركة إلى كل واحد من هذين الجسمين تطلب الجهة التي هي قريبة، ويجب أن يكون لوتوهمنا المتحرك واقعا من أحد الجسمين إلى الجهة التي لا تلي الجسم الآخر فيتحرك إلى قرب الجسم الأول، أن يكون إنما يتحرك إلى تلك الجهة بعينها لامن مقابلها. لأنها تؤدي إلى الجسم الآخر، وهو يحدد الجهة المتقابلة للجسم الأول، ويستحيل أن تكون الحركة إلى جهة إلا من مقابلها.

فقد بان أن ما فرضناه من تحديد الجهتين لجسمين محال. وليس يجوز أن يقال إنه من جانب يحدد جهة ومن جانب يحدد أخرى وأن الجهتين متضادتان بالطبع، فإن كلاً من الشيء من حيث هو مبدأ جهة واحدة بالنوع ومحددها. فإن كان المحدد يحدد الجهة الواحدة بالوع لكونها قريبا منه، فيجب أن يكون كل قرب منه هو جهة واحدة بالنوع، فيجب أن يكون ضدها كل بعد منه، فيعود إلى أن يكون ضدها محيطا. لأن البعد المقترن من سطح الجسم الأول إما أن يقتضي تحديدا بطبيعة ذلك الجسم الآخر أو لا يقتضي، فإن اقتضى تحديدا بطبيعة ذلك الجسم، فليس أنه يقتضي قطعة من سطحه منه أولى من أن يقتضي قطعة أخرى منه، بل يجب أن يقتضيه من كل جهة. فيكون البعد متحددا من كل جانب بجسم من ذلك بالطبع. وإن لم يكن كذلك، كان المحدد يقع بأجسام كثيرة حيث اتفقت ويكون المحدد بكل واحد منها يقتضي جهة أخرى، ويكون القرب يحدد جهة واحدة والبعد يحدد جهات، ويكونه قابل أو احده بالعدد كثيرا بالنوع، وهذا كله محال. فإن كانت الأجسام

(٢) من جسم واحد متشابه : ساقطة من م || متشابهة : متساوية سا .

(٣) من جميع الجهات : ساقطة من سا || سواء : ساقطة من سا || ويجب : فيجب سا ، ط ، م .

(٤) إليه : البنية د ، م .

(٥) وأن : أي أن سا ، أي ط ، م .

(٨) قريبة : قريبة سا || فيتحرك : فيتحرك به .

(١٣) وضدها : وضدها سا .

(١٤) ضدها : ضدها سا ساقطة من ط .

(١٥) بطبيعة : للطبيعة د ، ط || الآخر : ساقطة من سا .

(١٥-١٦) أو لا يقتضي الجسم : ساقطة من سا .

(١٦) بطبيعة : لطبيعة سا ، ط || الجسم : الآخر ط ، ساقطة من م || من سطحه منه : في سطحه سا || يجب : ساقطة من م .

(١٦-١٧) قطعة من يجب أن يقتضيه : ساقطة من م .

(١٧) الطبع : بالطبع ط || كان : وكان سا ، ط ، م .

(١٨) بالعدد : ساقطة من د || بالنوع : بالفروع سا .

التي تعرض حوايه بللك البعد وتعرض من جهات شتى، أيها كان بدل صاحبه حدد الجهة التي يحددها الآخر لو كان مكانه، بتحديد طرف بعد واصل بينه وبين الجسم الأول، وتكون متشابهة في أنها بالطبع تحدد البعد، لأن لها وضعاً ماهو في غاية البعد، ولم يكن بينها في هذه الجهة بخلاف وكانت هذه الجهة تحدد البعد. وكانت الجهات التي ترسم بأوضاعها من الجسم الآخر جهات لا تختلف بالنوع، بل بالعدد، وكانت تلك الأجسام كجسم واحد يحيط بالجسم الأول، فيكون حدوث الجهتين على سبيل مركز ومحيط.

وقد قلنا : إنه إذا كان على سبيل مركز ومحيط كفي المحيط في تحديد الجهتين. جميعاً. وكان الجسم الموضوع في المركز داخلًا في الأمر بالعرض.

ونقول : إنه ليس يصلح أن يكون كل جسم محدد للجهة، وذلك لأن الجسم الذي من شأنه أن يتحرك بالطبع على الاستقامة لا يصلح أن يحدد الجهة، لأنه لا يتغير إلا أن تقتضي طباعه الكون في تلك الجهة أو لا تقتضي، فإن لم تقتضي، فكيف تتحدد به الجهة، ويجاز أن لا يكون هو عندها. وإن اقتضى طباعه الكون في تلك الجهة، وكان مع ذلك جائزاً أن يتعرض له أن لا يكون في تلك الجهة وهو بالطبع يطلبها، فإن كان في طبيعة ذلك الجسم إمكان أن يتعرض له طلب تلك الجهة، فكان لاجزء لبللك الجسم إلا وفي طبيعته إمكان طلب تلك الجهة. ولكنه من المستحيل أن يوصف بأن فيه إمكان طلب تلك الجهة، إلا وتلك الجهة حاصلة. فيكون لاجزء لبللك الجسم إلا ويمكن في طباعه أن يتعرض له أن لا يكون في تلك الجهة، وتكون تلك الجهة حاصلة في نفسها يطلبها كل جزء جزء منها. فإن لم يوجد هذا الممكن، فلأنما لا يوجد، لا لأمر في طابع جزء جزء من الجسم، إلى آخر أجزائه المملوءة بحسب عدد تلك التجزئة، بل بسبب من خارج وهو فقدان ناقل عن موضعه الطبيعي، وإذا كان كذلك فالجهة غير متحددة الذات بهذا الجسم للذات هذا الجسم، بل متحددة بشئ آخر، وقد فرض بهذا الجسم، هذا خلط.

- (١) تعرض : تعرض سا || وتعرض سا || أيها : أيها ب، د، م || يحددها : يحددها سا .
- (٢) هذه : هذه سا، ط، م . (٤) ترسم : ترسم ط || الآخر : الأول سا، ط، م || وكانت : كانت م + ط تكون ط، م .
- (٣) كفي : كفا ب || وكان : فكان سا، م .
- (٤) المركز : تلك الجهة سا .
- (٥) لا يصلح : فيصلح ط || يحدد : ساقطة من سا .
- (٦) فإن : وإن سا، ط، م || وإن : فإن سا .
- (٧) أن : ساقطة من م || فكان : وكان د || فكان الجهة : ساقطة من م || طبيعته : طبيعته سا || ولكنه : لكنه ط .
- (٨) تلك : ساقطة من د .
- (٩) جزء جزء : جزء ط، م || منها : منه د، ط، م || طابع : طباعه ط .
- (١٠) وهو فقدان : ساقطة من سا .
- (١١) للذات هذا الجسم : ساقطة من م .

فقد بان أنه ليس يجوز أن يكون أى جسم اتفق أحددا الجهة المعنية وتبين من ذلك أيضا أن الجهة الواحدة بالنوع تتحدد بجسم واحد بالطبع، ليس من شأنه الزوال على الاستقامة البتة. فإن المحدد بالإحاطة لا يصلح أن يكون منتزعا من أجسام شئ، فإنه ليس يجب أن يكون بعض تلك الأبعاد يستحق أن يوجد فيها جسم بعينه يلزمه، وبعض آخر يستحق جسما آخر مخالفا له بالطبع يلزمه، ولا يجوز أن يكون قد اتفق انقسام تلك الجهة المحيطة إلى أجسام مختلفة الأنواع اتفاقا من غير وجوب، وبقي كذلك.

وليس لك أن تقول مثل هذا إذا كان المحدد بالإحاطة جسما واحدا، فإن الجسم الواحد لا أجزاء له بالفعل وإن عرض له تجربة ما فبأسباب من خارج غير ثابتة. وأما ترتيب الأجسام المختلفة في النوع في إحاطة أبعد البعد عن الجسم المحاط به فليس مما يطرأ أو يزول، ولولا لكانت تلك الأجسام تحصل في تلك الإحاطة ويخرج عنها، ويكون تحدد الجهة حاصلًا قبلها.

فنعلم من هذا أن المحدد بالإحاطة يجب أن يكون جسما واحدا لا يزول، اللهم إلا بالاستدارة. فلذا كان كذلك لم يكن في ضمنه جهات بالطبع، إلا التي تأخذ نحو من المركز، أو التي تأخذ عنه نحو المركز، والوائق تعارضها فإن نهاياتها لا تختلف بالطبع، فإنها تنهى إلى أجسام واحدة بأعيانها، ولا تتحدد أطرافها بحدود مختلفة يكون بعضها غاية قرب وبعضها غاية بعد، على نحو ماوجب أن تقول به هذا. ونقول: إن غاية القرب من الجسم المحدد المطلوب قربه بالحركة، ليس يجب أن تكون غاية قرب من كل جزء منه، فإنه يستحيل أن يكون لتحرك واحد على بعد واحد كخط واحد وصول إلى كل جزء من المقرب إليه وأما غاية البعد فيجوز أن تكون غاية بعد من جميع الأجزاء إذا حصل عند المركز، وإذا انتهى خط من المحيط إلى المركز ثم عداه فإن الطرف المتنى ابتداء منه هو في غاية القرب، والطرف الآخر ليس في غاية البعد، فإنه يلي المحيط، وإن كان لا يلي كله. فقد قلنا

(١) قلته : ساقطة من د || يجوز : ساقطة من ط || أى : كل سا || أيضا : ساقطة من سا .

(٢) واحد : ساقطة من سا || فلان : وإن ط، م .

(٣) شئ : ساقطة من سا .

(٤) آخر (الأول) : الآخر سا || تلك : ذلك ط || المحيطة : المحيط د .

(٥) فيأسياب : فيأسياب د، هـ، م + له ط || ترتيب : ترتيب سا || ق النوع : النوع سا، م؛ بالنوع ط .

(٦) ما يطرأ : ما يمكن أن يطرأ ط || أو يزول : يزول ب، سا، ط، م || لكانت : كانت د، سا || الأجسام : أجسام ط .

(٧) ويكون : فيكون سا || تحدد : تلك ط، م || حاصل : حاصل سا .

(٨) إلا بالاستدارة : بالاستدارة م || بالاستدارة : بالاستدارة د، سا || فلذا : وإذا سا، ط، م .

(٩) أو التي : أو التي سا .

(١٠) بالطبع : بالطبع سا، بالطبع م || ولا : لا سا .

(١١) ما وجب : ما يجب ط .

(١٢) كخط : خط سا || وصول : وصوله سا || المقرب : المقترحه ب، م || البعد : غاية : ساقطة من م .

(١٣) وإن : وإذا سا

إليه ليس شرط التقرب من المحيط أن يكون قريبا من كله، بل من شيء منه، وإن كان غاية البعد من شيء آخر منه وذلك لأنه لا يقرب من شيء منه غاية القرب إلا صار على غاية البعد من مقابله بالوضع وليس بالطبع، فإن إجراء المستدير للمقابلة لها إلا بالعرض الوضعي الإضافي المساق، فإنها وإن كانت من حيث المسافة غاية البعد فليس من حيث الطبع ومن حيث القرب والبعد الذي في الطبع بغاية البعد، بل لا بعد هناك من هذه الجهة، بل هناك اتفاق من حيث أنها تلي طبيعة واحدة وجسما واحدا .

- فهذا نعلم صورة الجهات التي تتحرك إليها الأجسام الطبيعية . فلتتكم الآن في جهات الأجسام المتحركة على الاستدارة . وأما المتحرك بالاستدارة فهو على قسمين : أحدهما المتحرك لأعلى مركز نفسه ، بل على مركز خارج فهذا يمكن أن تعين له جهة إليها يتحرك، ووجهه عنها يتحرك، ويشبه أن يكون أحدهما قدما له والآخر خلفا . وأما جهة اليمين واليسار فيشبه أن يكون الجهة التي لو كان هذا حيوانا كان ذلك عينا له أولى أن يسمى عينا من مقابلها على التشبيه . إن كان لشيء في طبيعة ذلك الجسم توجب أن تختل به الجهتان، كما يوجب جانبا الحيوان ذلك في الحيوان . وأما فوق هذا المتحرك المفروض وأسفله، فيشبه أن يكون ما إلى ناحية الأرض جهته السافلة، وما يقابلها جهته العالية فتبين ذلك له، لأن ذاته بعينه كما للحيوان، ولأن حركته بعينه كما للمتحركات الثقيلة والخفيفة، بل بالقياس إلى أجسام أخرى . وأما المتحرك بالاستدارة على مركز في داخله ويشتمل هو عليه، فيشبه أن لا يكون ما قبل فيه من أنه قد تحدد له جهات ست كما للحيوان أمرا على الجهة التي قبل، بل أول ما يتحدد فيه وعن ذاته قطبان ومنطقة، ولا يحتاج في تحدد القطبين والمنطقة إلى شيء غير جسميته وحركته التي على الصفة المذكورة . فإن كان محتويا على جسم آخر تحددت له جهة تلي ما يشتمل عليه، وجهة أخرى بخلافها، تحلدا ليس يحتاج في ذلك إلى أن يكون متحركا بالحركة التي له، بل وإن كان ساكنا كان له ذلك، لكن إذا اعتبر حركته على ما يشتمل عليه منها ونوسب بين أجزائه أو نقط تفرض فيه، وبين أمثاله من المشتل

(١) شرط : بشرط ما || من شيء* (الأولى) : بجزء ما || آخر : آخر ط .

(٢) منه : ساقطة من ط || وليس : ليس به، هـ، هـ م .

(٣) إلا : ساقطة من ط || كانت : كان سا .

(٤) -هـ من هذه هناك : ساقطة من م .

(٥) وأما المتحرك بالاستدارة : ساقطة من م || عل (الثانية) : ساقطة من م .

(٦) أن : بأن ط .

(٧) مقابله : تقابلها م .

(٨) الحيوان : حيوان م || وأسفله : وأسفله ط || فيشبهه د || جهة : جهة سا .

(٩) وما يقابلها : وما يقابلها م || جهة : ساقطة من د || فتبين : يتبين سا، م || لأن : لأنه من ط .

(١٠) ومن : من ط || في : ساقطة من م التي + هي ط، م .

(١١) فإن : وإن ط || تل : بل سا، م .

(١٢) الحركة : بالحركة ط .

(١٣) نقط : نقطة ط .

عليه المتحرك حوله، فقد تتحدد له جهات أخرى. وذلك لأنه إذا فرضت في طول حركته لا في عرضها الذي هي بين قطبيه ثلاث نقط، وكانت الوسطى تنحو إحداها وتتباعد عن الأخرى، وتكون الجهة التي كان فيها الوسطى بالقياس إلى الألف التي هذه النقطة طالمة عليها، هي جهة عنها ابتداء الحركة بالطبع، ومقابلها بمقابل هذه الجهة، فتتحدد هناك جهة مشرق وجهة مغرب، وكذلك تتحدد هناك جهة تلي خط الزوال وجهة تلي ما تحت الأرض، فتكون الجهة التي تلي خط الزوال هي التي إليها الحركة الآخذة في الارتفاع، وتلك غايتها، لأنها تكون هناك أقرب ما يكون من المطلوع عليه، ثم تأخذ في مفارقتها قليلا قليلا والبعد عنه إلا أن تغرب عنه. والغاية التي إليها يتوجه المتحرك هو القدام. وما يقابله هو الخلف، فخط الزوال بالقياس إلى الحركة الشارقة الطالمة قدام، وما يقابله خلف. ولما كانت جهة المشرق الجهة التي عنها مبدأ الحركة، فأولى ما يشبه بها من جهات الحيوان اليمين، فيكون المغرب هو اليسار وبنى القطبان يحددان البعد الذي هو غير البعد المحدد بالقدام والخلف الذي هو أولى بأن يكون عمقا، وغير البعد المحدد باليمين واليسار الذي هو أولى أن يكون عرضا، فليس له إلا أن يكون بعد الطول. وأولى القطبين بأن يكون على جهة المقايسة علوا هو الجنوبي في الحركة الفلكية الأولى، والشمال في الحركة الثانية، فلنا لوتوهما إنسانا يتحرك على نفسه مستديرا، وتبعث حركته من يمينه، لكان يكون قدامه ما يلي وجهه وهو ما بين يمينه ويساره وذلك عند خط الزوال، وخلفه ما يلي ظهره. وإذا أطبقنا يمينه ووجهه المشرق، وبنى يساره ووجهه المغرب وبنى وجهه ووجهه خط الزوال، انطبق رأسه مع القطب الجنوبي لا غير. ولو دار على نفسه مثل دور السماء، لكان الرأس يلزم الجنوبي والوجه يلزم وسط السماء، وحيث يلزم المشرق. إلا أن يكون أحد القطبين علوا والآخر سفلا، ليس لاختلاف البنية في أمر القطبين، بل بالمقايسة الصرفة إلى الحيوان، بعد أن تتحدد جهات الأمور أخرى فختلفت حال القطبين حينئذ بالقياس إلى تلك الجهات. وأما كون المشرق يمينا، فهو لأمر في الحركة مقيسة إلى

(٢-١) عليه وتباعد : ساقطة من م - .

(٢) كان : كانت د .

(٣) الذي : التي د، سا || النقطة : الصفة م || طالمة : طالما سا || علما : عليه ط ، م .

(٤) وكذلك : وذلك سا ، م .

(٤-٥) وجهة الزوال : ساقطة من م .

(٥) هي التي : + تل سا .

(٦) تقرب : يقرب ط .

(٧) هو (الثانية) : فهو د؛ ساقطة من ط || وما يقابله : ويقابله م .

(٨) بها : به ب، د، سا || من جهات : أن كون سا .

(١٠) أن (الأولى) : بأن م .

(١١) فلنا لو : فلو سا .

(١٢) وذلك عند : وعند ذلك م || وإذا : فلذا سا || أبطنا : طبقتا د ؛ طبقتاه ط .

(١٥) وحيث : حيث سا ، م || انشرق : انشرق ط .

(١٦) لأمر : الأمور ط .

(١٧) فختلف : فلهزم سا || وأما : فأما ب، د .

الأفق وإن لم يكن حيوان يقايس به فإن جهة المشرق من كونها، جنبها تبعث الحركة، وكذلك حال جهة وسط السماء للاتجاه إليها الحركة. فإذا كانت حركته غير المشرق والمغرب ووسط السماء بالقياس إلى الأفق، ثم إذا تميزت هذه الحدود، لزم في القطبين أن يعرض لهما تميز ما لا أمر يتعلق بالقطبين تعلقاً أولياً، بل لنسبة تلحقه بسبب باعرض لغيرهما من التميز هذا.

- وأما إن أخذت جزءاً من الفلك متحركاً واعتبرته بنفسه، وجدت بين المشرق والمغرب طول المسافة، وحصل لك ما بين القطبين عرضاً لذلك الطول. فانظر إلى حال هذه الجهات كيف تختلف. أما القطبان فيحددان جهتين لذات الجسم وحركته، ولا يحددان بذاتيهما فوقاً وأسفلاً، ولا يكون فيهما تضاد، إذ لا تضاد في طباع ما هي فيه، بل إنما يحددان فوقاً وأسفلاً بمقاييس وتسمية إلى حيوان. وأما المشرق والمغرب وكذلك وسط السماء فليسا يحددان جهتين لذات الجسم وحده ولا لذات مأخوذة مع حركته، بل بمقاييسه إلى الأفق، ثم بعد المقاييس فإن نفس الحركة يوجب تمييز بعضها من بعض بالقياس إلى الأفق، إذ يوجب أن تكون متخالفة، فيكون بعضها عنه وبعضها إليه وبعضها منبثت الحركة وبعضها متجهة الحركة، ولكل واحد مقابل. ولا يحتاج في ذلك إلى أن يراعى مقاييس ومعاذاة مع حيوان البتة، ومع ذلك يقع بينهما بنوع ما مضادة أو مقابلة. ومع هذا كله فإن اليمين واليسار تقع على جهات الحركة التي للفلك التي للحيوان بشارك الاسم أو بأشباهه والفوق والسفل أولى بذلك. وأما التقدم والخلف فيشبه أن يكون الجزء الطالع من الفلك قد يوجد له قدام بمعنى يعمه وغيره وذلك لأننا إن عطينا بالتقدم نهاية ما يتحرك إليه الجزء الطالع مطلقاً لم يكن للفلك قدام، فإنه ليس لحركته نهاية إليها تقصد، وإن عطينا نهاية ما يتحرك إليه الجزء الطالع وهو طالع على شيء، فذلك النهاية هي مسامتة الشيء الذي حدد الأفق فحدد الطلوع بتحديد الأفق. فإنه إذا طلع عليه لا يزال ينحدر نحوه إلى أن يسامته في خط الزوال

- (١) الأفق : الحركة سا || حيوان : حيواناد || يقايس : يقاس ط، م || من كونها : لذاتها سا، ط، م. || من كونها ... وسط السماء : ساقطة من د.
- (٢) تميزت : تميز ب، د، سا، ط.
- (٣) لها : لها سا، ط || يتعلق : يتعلق ب، سا || النسبة : كنسبة مام.
- (٤) إن : إذا ط || وأخبرته : أو أخبره د.
- (٥) فيحددان : فيحددان سا، ط، م || لذات : لذلك سا || ولا يحددان : ولا يحددان سا، م || وأسفلاً : أو سفلاً د، وأسفل سا، م || ولا يكون : فلا يكون سا.
- (٦) يحددان : يحددان سا، ط || وأسفلاً : أو سفلاً د، وأسفل سا، م || حيوان : الحيوان د، ط، م.
- (٧-٨) وسط ... لذات : ساقطة من م.
- (٩) بمقاييسه : ساقطة من م. (١٠) تميز : تميز ط، م || من : عن سا، ط.
- (١١) وبعضها (الثانية) : ساقطة من د || وبعضها منبثت الحركة : متجهة سا || ولا يحتاج : فلا يحتاج سا.
- (١٢) ومعاذاة : معاذاة ط.
- (١٤) وغيره : ساقطة من م.
- (١٦) وإن : فإن ط، م || طالع : الطالع ط، جى : من سا.
- (١٧) حدد : حدد ط.

ثم يعرض عنه إلى أن يغرب عنه مائلاً إلى الأفق بعينه . فإن لم يكن محددًا للأفق، لم يكن أفق؛ فلم يكن طلوع عليه ، ولا كان خط زوال ، فلما كان محددًا تحددت هذه الجهات بالقياس إليه .

فهكذا يجب أن يتصور أمر هذه الجهات ، ويعلم أن هذه الجهات الست تتحدد للأفق من حيث هو متحرك على الاستدارة . وأما جهة السطح التي تلي الأرض والتي تقابلها . فذلك له من حيث هو جسم على شكله ووضعها ، لا من حيث هو متحرك .

٥

(١) يغرب : يقرب ط || مائلاً إلى : في ذلك سا ، م ؛ ذلك في ط || يكن أفق ظم : ساقطة من م .

(٢) عليه : ساقطة من م .

(٣) ويعلم ... الجهات : ساقطة من م .

(٥) لأن : من د || متحرك : تمت المقالة الثالثة ط ؛ تمت المقالة الثالثة من الفن الأول والحمد لله رب العالمين وصلواته على سيدنا

محمد وآله أجمعين م .

المقالة الرابعة

في عراض هذه الأمور الطبيعية ومناسبات بعضها من بعض والأمور التي تلحق مناسباتها وهي خمسة عشر فصلاً

٥

الفصل الأول في الأغراض التي تشتمل عليها هذه المقالة .

الفصل الثاني في وحدة الحركة وكثرتها .

الفصل الثالث في الحركة الواحدة بلجنس والنوع .

الفصل الرابع في حد الشكوك الموردة على كون الحركة واحدة .

١٠

الفصل الخامس في مضامة الحركة ولا مضامتها .

الفصل السادس في تضاد الحركات وتقابلها .

الفصل السابع في تقابل الحركة والسكون .

الفصل الثامن في بيان حال الحركات في جواز أن يتصل بعضها ببعض اتصالاً موجوداً وامتناع ذلك فيها حتى يكون بينهما سكون لاهالة .

١٥

الفصل التاسع في الحركة المتقدمة بالطبع وفي إيراد فصول الحركات على الجميع .

(هـ) وهي : سابقة من ب ، م || وهي فصلاً : سابقة من د ، ح .

(٦-١٥) الفصل الأول ... هل الجميع : سابقة من ب ، د ، ح ، م .

الفصل المباشر في كيفية كون الخير طبيعياً للجسم وكذلك كون أشياء أخرى طبيعية له .

الفصل الحادى عشر فى إثبات أن لكل جسم حيزا واحدا طبيعيا وكيفية وجود الحيز الكلية للجسم ولاجزائه
وللبسط والمركب .

الفصل الثاني عشر في إثبات أن لكل جسم طبيعي مبدأ حركة وضعية أو مكانية .

الفصل الثالث عشر في الحركة التي بالعرض .

الفصل الرابع عشر في الحركة القسرية وفي التي من تلقاء المتحرك .

الفصل الخامس عشر في أحوال العلل المحركة والمخاضات بين العلل المحركة والمتحركة .

[الفصل الأول]

١ - فصل

في الأغراض التي تشتمل عليها هذه المقالة

- يجب أن نحقق في هذه المقالة أن الحركة كيف تكون واحدة، وكيف تكون كثيرة، وأن الحركة كيف تكون مضامة مطابقة لحركة أخرى تقايسها في السرعة والبطء، وكيف لا تكون، وكيف تكون الحركة مضادة لحركة أخرى، وكيف لا تكون، وأن الحركة هل تعرض لكل جسم أو لبعض الأجسام، وأن الحركة كيف تكون طبيعية، وأن المكان هل يكون طبيعياً وكيف يكوناً طبيعياً، وهل لكل جسم مكان طبيعي، وأن الحركات كيف تكون غير طبيعية، وكلهم أقسام غير الطبيعية، وأن نجمع جميع فصول الحركة. وأن نعرف مناسبات ما بين اقوى الحركة والحركات .

(٢) فصل : فصل أب ؛ الفصل الأول م .

(٤) واحدة وكيف تكون : ساقطة من د .

(٥) وكيف لا تكون وكيف تكون : وكيف تكون د ؛ وكيف لا تكون ما .

(٦) لحركة : كمركة ما || وكيف : فكيف ب .

(٧) الحركات : الحركة ط .

(٨) غير : الغير ب، د، ما، ط .

(٩) الحركة : والحركة م .

[الفصل الثاني]

ب - فصل

في وحدة الحركة وكثرتها

- الحركة تكون واحدة على وجوه : فإنها إما أن تكون واحدة بالعدد وإما أن تكون واحدة بالنوع ، وإما أن تكون واحدة بالجنس ، إما بالجنس الأقرب ، وإما بالجنس الأبعد . فلنتحقق الواحد بالعدد قبل غيره .
- فقول : إن قوما من آل يرمانيديس ومن شايهم من أصحاب أفلاطن منعوا كل المنع أن تكون الحركة توصف بالوحدة بل بالهوية ، وقالوا : كيف توصف الحركة بالهوية ولا يحصل منها شيء موجودا حاصلا ، وقالوا سائر ماقد فرغنا عنه فيما سلف من الشكوك في باب الحركة والزمان ، مثل قولهم : كيف توصف الحركة بالوحدة ، ولاحركة إلا منقسمة إلى ماض ومستقبل ، ولاحركة إلا ولها زمانان . وههنا وحدة الحركة يشترطون أن يكون زماؤها واحدا ، فكيف تكون الحركة واحدة ، وكل واحد فإنه تام فيها هو فيه واحد ، وكل تام فهو قار الوجود حاضر الأجزاء إن كانت له ، والحركة لا وجود قار لها مع أن لها أجزاء .
- ونحن فيما سلف قد بينا الحال في وجود الحركة بيانا لا يلتفت معه إلى هذه الشكوك ، والآن فيحقق علينا أن نبين الحال في وحدة الحركة ، ونبين أن الشبهة التي أوردوها متحلة ، فنقول : قد بينا نحن أن الحركة تقال للكمال الأول الذي وصفناه ، وتقال لقطع المسافة . فالكمال الأول وحدته بوحدة الموضوع له مع وحدة زمان وجوده فيه ، التي هي اتصال ، وكسائر الصفات التي لا يكفي في كونها واحدة بالشخص كون موضوعها واحدا فقط .
- ثم إن الموضوع الواحد إذا عرض فيه بياض ، ثم عدم ثم عرض فيه بياض ، لم يكن هذا البياض هو بعينه الأول بالشخص ، فتكون الحركة بالمعنى الذي أشرنا إليه واحدة ، إذا كان الموضوع واحدا بعينه في زمان واحد بعينه .

(٢) فصل : فصل ب ب ؛ الفصل الثاني م .

(٣) في وحدة الحركة وكثرتها : الحركة الواحدة بالعدد د || وحدة : حده م .

(٥) إما بالجنس : سابقة من ط .

(٦) أصحاب : آل ط .

(٨) فيما سلف : سابقة من ب ، د ، ط ، م .

(٩) ولا حركة : فلا حركة سا || زمانان : زمان م . (١٠) فكيف : وكيف د ، سا ، ط ، م .

(١٣) التي : سابقة من م .

(١٤) وحدته : وحدة م .

(١٧) إذا : إذ د ؛ وإذا ط .

ووحدة الزمان هي اتصاله، فكل حركة بهذه الصفة فهي واحدة بالشخص، وتكون لامحالة في متحرك فيه واحد، مثل مسافة واحدة بالاتصال، ومثل بياض يتوجه إليه المتحرك بالاستحالة انجاسا لا يقف عند حد زمانا، ومثل كم واحد، أو غير ذلك . وليس هذا المعنى بأولى في أن يخلط شرطا لوحدة الحركة من معنى الزمان: وإن كان لا بد من ذكر معنى الزمان . وإن كان معنى الزمان يكتفى ذكره، فذلك ليس لأنه يتضمن جميع الشروط التي بها تكون الحركة واحدة، بل لأنه يقتضى الشرط الباقي، وينتقل اللحن منه إليه ويلتزمه، وأنت تعلم الفرق بين المتضمن والمقتضى المترم .

وأما الحركة التي هي بمعنى القطع، فهذا المعنى أولى بأن يكون شرطا فيها، فالأمور التي يجب أن تكون واحدة حتى تكون الحركة واحدة، هي المتحرك، والمسافة وما يجري مجراها والزمان. فيجب أن يكون المتحرك واحدا، والمسافة أو مافيه الحركة واحدا، والزمان واحدا أي واحدا بالعدد في جميعه، فإن كثرة الحركة تتبع كثرة الأشياء التي تنفذ الحركة كما ماو نطمان الانقسام. وهذه الأشياء هي هذه الثلاثة بالمتحرك، ومافيه، والزمان. ١٠ فإن تكثر المتحرك وكان الزمان واحدا بعينه، أو تكثر المتحرك وكانت المسافة واحدة بعينها، تكثر الحركات. وإذا تكثر المتحرك والزمان واحد بعينه، لزم تكثر المسافات ومافيه الحركة بالعدد. وإذا تكثر المتحرك والمسافة واحدة، لزم تكثر الزمان، فإنه لا يتكرر المتحرك والمسافة واحدة، إلا وتكون المتحركات تعاقب على تلك المسافة، إذ لا يقطع جديان معا مسافة واحدة بعينها، كما لا يكونان في مكان واحد معا، ولا يجوز أن يتكرر المتحرك في أزمنة كثيرة ومافيه واحد بالعدد البتة إلا في المسافات، فلنأبى أن تبقى بعد القطع واحدة بعينها. ١٥

وأما الكم والكيف وغير ذلك فلا يكون كيف واحد بعينه أو كم واحد بعينه بالعدد، يتحرك فيه متحركون عدة في زمان بعد زمان، لأن الكيفية التي لهذا المتحرك من حيث هي واحدة بالعدد لا يشاركه فيها المتحرك الآخر

- (١) فكل : وكل ط || وتكون : فيكون ط .
- (٢) ومثل : فمثل ط || لا يقف : فيه سا ، ط ، م .
- (٣) أو غير : وغير د .
- (٤) لا بد من : ذكره مع ط .
- (٥) ويلتزمه : ويلتزمه د .
- (٦) المترم : المترم سا .
- (٧) أو مافيه : واحدة ومافيه ط || أي : ساقطة من ط .
- (٨) ومافيه الزمان : والزمان ومافيه م || والزمان وطرفة الزمان ط .
- (٩) وكانت المسافة : والمسافة م . (١٢) المتحرك (الأولى) : كان سا ، ط || واحد : واحدا ط .
- (١٠-١١) بعينها واحدة : ساقطة من م .
- (١٢) المتحرك : المتحرك ط ، م .
- (١٣) لا يكونان : لا يكونان سا .
- (١٤-١٦) غير ذلك الكيفية : ساقطة من د .
- (١٦) يتحرك : يتحرك د ، ط || متحركون : متحرك م . (١٧) زمان (الأولى) : زمن سا || بعد زمان : ساقطة من م || لا يشاركه : ولا يشاركه ط || المتحرك (الثانية) : متحرك سا .

بوجه لا كالمسافة ، ونظن أنه يلزم هذا كله أن يكون المحرك واحدا بالعدد، وأن العدة إذا اجتمعت على تحريك شئ فإما هي كشيء واحد، إذ تصير الجملة محركا واحدا، إذ ولا واحدا منها يحرك وحده. لكنه إن أمكن، أن يكون شئ يحرك، وقبل أن ينقطع تحريكه، أو مع انقطاع تحريكه، تقع هناك مناسبة للجسم المتحرك مع محرك آخر، كما يتخلص حديد مثلا من تأثير مغناطيس أو توهمناء استحال إلى غير طبيعته دفعة، وحصل الحديد حبث بهجذب إلى مغناطيس آخر، ولم يكن بين تعطل الأول وابتداء تأثير الثاني زمان، واتصل الزمان والمسافة، فبالحرى أن يكون هذا المتحرك واحدا بمحرك واحدة. وكذلك لو سخن ماء بنار تلحقه عقيب نار من غير وقوع فتور، حتى بلغ حدا من السخونة، فبالحرى أن لا تكون هذه الحركة متكررة، بل تكون واحدة إلا على جهة المقايسة. فإن الشئ المتحد بالاصال قد يعرض له التكثر، على ما قلنا مرارا، تارة من جهة التفكير والتقطع بالفعل، وتارة من جهة المقايسات، فإن الزمان أيضا ينقسم بالفعل على هذه الجهة. وذلك إذا قيس بمبادئ أمور كائنة فيه، وغاياتها، فارتسم فيه بحسب ذلك آفات، فيكون في مثلثنا أيضا يفرض عند كل ورود محرك أن أول من زمانه يفرض في الزمان بالمقايسة، فيعرض من ذلك أن يتكرر الزمان، فيعرض من ذلك أن تتكرر الحركة، ولا تكون حينئذ الحركة واحدة الزمان من هذه الجهة، ومن حيث أن الزمان واحد في ذاته تكون الحركة واحدة في ذاتها. وهذا مثل ما يعرض لحركات الفلك بالقياس إلى الشروق والغروب، فينقسم الزمان وتنقسم الحركة بحسب ذلك انقساما لا يقطع الاتصال. ويشبه أن يكون كون الصوت المسموع من الوتر المنقور بنقرة واحدة، الباقي زمانا، الذي يسمى نغمة، هو من هذا القبيل، فإن هذه النغمة ستعلم في جزئيات الطبيعيات ومشاهدة أحوالها أنها ليست تحدث عن وقع المضرب على الوتر، بل إنما تحدث من قرع الوتر المدفوع بالمضرب عن وصفه المنصرف، عند مفارقة المضرب إلى وضعه، انصرافا بقوة وحمية تقرع ما زحمه من الهواء فيصوت. ثم لا يزال مهتزا كذلك، فيحدث

(٢) ولا : لا ساء م || يحرك : يتحرك سا .

(٣) يحرك : يتحرك سا || ينقطع : انقطع ب، د، ساء م || هناك : هناط || محرك : متحرك د، سا .

(٤) لو توهمناء : وتوهمناء سا .

(٥) فبالحرى : وبالحرى د .

(٦) لو سخن : إن سخن سا .

(٧) فبالحرى : وبالحرى سا .

(٨) وتارة : تارة د .

(٩) كالنغمة : كأنه د؛ كالنغمة ط || وغاياتها : أو غاياتها ط .

(١٠) يفرض (الأول) : تفترض سا || يفرض (الثانية) : يفترض ط .

(١١) أن يتكرر : أو يتكرر ط .

(١٢) أن : ساقطة من ب، د، ساء م || مثل : مثلا ط .

(١٤) كون : ساقطة من ساء ط، م .

(١٦) إنما : إنما ط، م || قرع : وقرع ط .

(١٧) بحمة : زحمت ط .

قرع بعد قرع إلى أن يبدأ، أو تكون تلك القروع مستحقة لصوت مسموع على الاتصال إن كان بالحقيقة متصلا كما يسمع ولم تكن القطوع من الصغر بحيث لا تحس .

- واعلم أن ننس الاشتراك في الآن الواحد لا توجب أن تكون الحركات متحدة، فإن آنا واحدا قد يكون منتهى نقلة ومبتدأ استحالة، كلاهما بجسم واحد، ولا تكون الحركتان واحدة. وأيضا فإن اشتراط مامنه أو مآليه وحده غير كاف في وحدة الحركة، فإن مامنه قد يفارق لآلى الذى إليه، بل إلى العدم من غير سلوك واسطة، وما إليه يواصل دفعة من غير سلوك واسطة، فلا تكون الحركتان واحدة بالنوع، فضلا عن العدد. وأيضا فإن اشتراطهما معا غير كاف في ذلك، لأن مامنه قد يفارق إلى مآليه من متوسطات شتى. أما في المسافة فقد يقصد ما إليه مما منه على الاستقامة، وقد يقصد على تقويس وتحنية، ولا تكون الحركتان حركة واحدة، بالنوع فضلا عن العدد، وكذلك قد توجد من السواد إلى البياض من طريق الدكنة، وقد توجد من طريق الصفرة، ثم الحمرة، ثم القسمة، رقد توجد من طريق القسمة، ثم الخضرة. وإن اشتراطا مع الشرائط المذكورة كان اشتراطهما فضلا، ١٠ فإن الطريق إذا جعل واحدا لم يكن إلا عن مبدأ واحد ومنتهى واحد. ويضمن ذلك هذا المعنى، فالحركة الواحدة بالعدد هي المتصلة في زمانها، ومسافتها واحدة، وموضوعها واحد. وأولى ذلك المستويته التي لا اختلاف فيها، وقل ما توجد في المكانية، فإن الطبيعية تشتهد أخيرا والغريبة القسرية تغتر أخيرا. وأولى الحركات المتصلة بالوحدة هي التي على الاستقامة أو الاستدارة إن توهم للمتصلة على الزاوية وجود. وأولى ذلك ماتم ولم ينقص، فإن من صفات الواحد أن يكون تاما، والناقص بعد الواحد. وأولى بأن يكون تاما ما ليس من شأنه أن يراد عليه بال تكرار، وهو ١٥

(١) تلك : ساقطة من م || إن : إذم .

(٢) الصغر : الصغير ط.

(٤) ومبتدأ : مبدأ ط || الحركتان : الحركات سا || أيضا : أيضا م || اشتراط : اشتراك ط .

(٥) الحركة : الحركات له سا؛ الحركات ط، م || فإن : وإن ط || من : ومن ط || سلوك : شكوك سا .

(٦) دفعة : - أيضا سا ، ط، م || الحركتان : حركات ط ؛ حركات م || فإن : ساقطة من ط .

(٧) اشتراطهما : اشتراكهما ط || يقصد : يفعل سا .

(٨) منه : فيه م || وتحنية : وتنحية ط.

(١٠) اشتراطا : اشتراط سا ، ط؛ أشرط م || اشتراطهما : اشتراط م || فضلا : فضلا ، د.

(١١) ومنتهى : منتهى ، د .

(١٢) وأولى : وأول سا || فيها : فيه سا ، ط .

(١٣) الطبيعية : الطبيعية سا ، ط || القسرية : القسرية سا || وأولى : وأول سا .

(١٤) أو الاستدارة : إذ الاستدارة سا .

(١٥) بأن يكون : ما يكون سا ، ط، م .

الحركة المستديرة إذا تممت الدورة ، فلا يزداد عليها بل تكرر ، ولا كذلك المستقيمة من حيث هي مستقيمة ، فإن المستقيمة إذا تمت فليس تمامها لأنها مستقيمة ، بل لأجل أن المسافة لم تبق كقطر العالم .

ويسقط من تحقق هذا قول من قال : إن الخط المستقيم أولى بالتمام ، لأن له ابتداء ووسطا وانتهاء ، ولا شيء من ذلك للدائرة . فإنه وإن كانت الدائرة تامة ، فليس يجب أن تكون الحركة عليها تامة ، لأن الحركة على المستقيمة تنتهي وتتم ، وعلى المستديرة لا تنتهي ولا تتم . فأما أولا فليس كل ما هو تام فهو ذو ابتداء وانتهاء ووسط ، بل الواحد في الجملة آتم من الكثرة التي لا يوجد هذا التثليث إلا فيها ، بل هذا نوع من التام . ولا يعتبر هذا التام إلا في ذي عدد . والدائرة وحدانية الصورة ، وإنما لا تقبل الزيادة لشيء ، غير أنها خط دائرة . والمستقيم إن لم يقبل فليس لأنه مستقيم ، بل لسبب آخر . وأما الحركة المستديرة فلإنها إذا تمت دورة ابتدأت من رأس فتكون كل دورة واحدة ، وكلامنا في دورة واحدة .

١٠ فهذا ما نقوله في الحركة الواحدة بالعدد ، ولنتكلم الآن في الحركة الواحدة بالجنس والنوع .

(١) يزداد : يزداد ط || بل : بلا ط .

(٢-١) من المستقيمة : ساقطة من م .

(٣) تحقق : تحقيق ط .

(٤) للدائرة : الدائرة م ؛ ساقطة من سا || فله : وإله سا ، م || وإن : إن ط ، م .

(٥) ما هو : هو د .

(٧) وحدانية : وحدانيها ط ، م || الصورة : الصورة ط ، م .

(٨) تمت : تمت ط .

(٩-١) وكلامنا الواحدة : ساقطة من م .

(١٠) فهنا : وهذا ط ، م || ولنتكلم : فلنتكلم سا ، ط ، م .

[الفصل الثالث]

ج - فصل

في الحركة الواحدة بالجنس والتنوع

- ولما كانت الحركة مشاركة لسائر الأعراض في الأحكام التي تتبع العرضية، كان تكثرها وتوحيدها يشا كل
تكثر الأعراض الأخرى وتوحيدها، فكما أن البياض مثلا إنما يكون متكررا بالعدد، إذا تكرر موضوعه أو زمانه،
فكذلك الحركة. وكما أن البياض لا يكون متكررا بالنوع أو متكررا بالجنس لنفس تكرر الموضوع بالنوع أو بالجنس،
بل يكون بياض الثلج وبياض القفص إذا لم يختلفا بمخالطة لون آخر واحدا بالنوع، بل بياض الثلج والحجارة،
فكذلك نفس تكرر الموضوع بالنوع أو بالجنس يوجب تكرر الحركة بالنوع أو بالجنس. وذلك لأن تكرر
الشيء بالنوع يتبع تكرر الفصول، وإضافات الأعراض إلى موضوعاتها من جملة الأحكام العرضية للأعراض.
فقد علمت أن العرضية لماهيات الأعراض إنما هي من المعاني العارضة اللازمة دون المقومة، وإضافات الدوات
العرضية إلى موضوعاتها المختلفة أمور عارضة لها لا مقومة لها بتقويم الفصول. وأما تكرر الأشخاص فليس
متملعا بالفصول الذاتية، بل بالعوارض. وأما الأزمنة فلا تختلف من حيث هي أزمنة بالنوع البتة، بل بالشخص
إن كان لا بد، لأنها أقسام متصل واحد. ومقارنة ما يختلف بالشخص دون النوع لا توجب البتة مخالفة فصلية
منوعة. فعسى الحركة يختلف نوعها باختلاف الأمور التي تقوم ماهية الحركة، وهي ماهي فيه، وأيضا مامنه وما إليه.
فإذا اختلف نوع واحد من هذه اختلفت الحركة في النوع، فإنه إذا اختلف ما فيه، وانفق مامنه وما إليه، اختلف
نوع الحركة، مثل أن تكون إحدى الحركتين من مبدأ إلى منتهى على الاستقامة، والأخرى منه إليه على الاستدارة.

(٢) فصل : فصل ج ب ؛ الفصل الثالث م .

(٤) وتوحيدها : + ما ط .

(٧) إذا : أن سا || وكا (الثانية) : فكا ط .

(٨) نفس : ليس د || بالجنس (الأول) : الجنس سا م || يوجب م || وذلك : ساقطة من م .

(٩) إلى : التي ب . (١٠) فقد : وقد ط م || العارضة : العارضة م .

(١٢) أقسام : + زائدة د || فصلية : فصلية سا .

(١٤) نوعها : نوعها سا ط ؛ عينها م .

(١٥) اختلف (الأول) : اختلف د || اختلف (الثانية) : اختلفت م .

(١٦) إحدى : أحد سا ط || حل : وحل سا .

وكذلك إذا اتفق مافيه واختلف مامنه وما إليه مثل الصاعد والهابط ، فيجب أنه إذا اختلف شيء من هذه في النوع في نفسه أو في شرائط وأحوال داخلية في تعلق الحركة بها ، كانت الحركة واحدة في النوع ، فإن كانت كلها مكانية أو كلها كيفية أو كية ، كانت واحدة في الجنس . لأعلى ؛ وإن اتفقت في جنس أسفل كما في اللونية ، كانت واحدة في الجنس الأسفل : لكنه قد يشكل الحال في أنه هل الحركة المكانية المستديرة تخالف المستقيمة في النوع أو تخالفها بعرض ، فإنه يشهد أن يظن أن الاستقامة والانحناء من الأمور التي تعرض للخط لامن الأمور التي هي فصول . ويسبق إلى الظن أن الخط الواحد يصلح أن يوضع للاستقامة والانحناء ، وإذا كان كذلك فكيف يكون نوع الخطوط المستقيمة مخالفاً لنوع الخطوط المنحنية ، اللهم إلا أن يجعل تركيبها مع الاستقامة نوعاً مع الانحناء نوعاً آخر ، فيكون كل عرض من شأنه أن يقوم نوعاً . وليس الأمر كذلك ، فإذا كان الخط المستقيم لا يخالف المستدير في النوع ، فكيف تكون الحركة على المستقيم تخالف الحركة على المستدير بالنوع لأجل اختلافها فيهما . وهذا الاعتبار في المستقيمة والمستديرة التي تكون مكانية ، لا المستديرة التي تكون وضعية ، على ما علمت .

ونقول : وكذلك يشكل الحال في أمر الصاعد والهابط . ويشبه أن يظن أن الصاعد لا يخالف الهابط بالنوع في المبدأ والمنتهى من حيث هما طرفان أبعد ، بل من حيث هما جهتان : إحداهما تلي علواً ، والأخرى سفلاً . والحركة لا تتعلق بالمبدأ والمنتهى إلا من حيث هما طرفاً لمسافة ، وأما من حيث عرض أن كان أحد طرفي المسافة في جهة والآخر في جهة أخرى ، فذلك ليس مما يتعلق به الحركة ، فإن الحركة تتم حركة إذا ابتدأت في هذا البعد من مبتدئته إلى منتهى ، ولولم يكن المبدأ بحيث يكون علواً وهو أن يلي السماء ، والمنتهى بحيث يكون سفلاً وهو أن يلي الأرض . فإذا كان الأمر كذلك ، كان هذا من الأعراض اللازمة للحركة ، لامن الأمور الداخلة في ماهيتها ، فلم يكن الاختلاف به اختلافاً في نوعها . وكذلك الاختلاف الذي بين الحركات في أن تكون طبيعية أو قسرية

(٣) أو كية : أو كلها كية ط || في الجنس : بالجنس ط .

(٤) الأسفل : ساقطة من د .

(٥) تخالفها : تخالفاً ساء ط || أن يظن : ساقطة من ساء ط .

(٧) لنوع : النوع ط .

(٩) المستقيم (الثانية) : المستقيمة ط || هل : ساقطة من م || المستدير (الثانية) : المستديرة ساء ط || بالنوع : فالنوع ساء .

(١٠) اختلافها : اختلافه ساء .

(١٢) أن : ساقطة من م .

(١٣) من : ساقطة من م || إحداهما : أحدها د ساء ط || والأخرى : والآخر ساء ط .

(١٤) ما طرفاً : هو طرف ب ، د ساء ط || حيث : + هو ط .

(١٥) جهة : ساقطة من ب ، د ساء ط .

(١٦) مبتدئة : مبتدئة ط ، م .

(١٨) نوعها : نوعه ط ، م . || أو قسرية : وقسرية ساء .

فإنه أيضا اختلاف في أمور خارجة عن ملاحظة الحركة وإن كان لازما. فهذه هي الشكوك التي يظن أنها تسبق إلى الدهن .

- وأما نحن فنقول : إن هذه الشكوك لا تعرض في غير النقلة، فإنه لا يعرض في مثل الحركات التي في الكيف، والحركات التي في الكم، وغير ذلك . فإن التسود معلوم من حاله عند كل أحد أنه يخالف للتييض بالنوع ، لأجل مخالفة ما إليه ، وما عنه ، وإن كان الطريق كأنه واحد ومسلك في كل بالعكس من الآخر . وكذلك التصغير إلى التعمير إلى التسود ، يخالف للأخضر إلى النيلية إلى التسود في النوع ، وإن كان في حال المبدأ والمنتهى واحدا إنمّا يشكل هذا في أمر النقلة ، ويقضى أن لا تكون النقلة جنسا . بل تكون نوعا فقط، ويكون النزول يخالف للصعود بأعراض تحت نوع واحد ، كما يخالف الكاتب الأُمى . وإنه كما في الإنسان مأخوذ في حد الكاتب والأُمى ، ومحمول عليهما ، وليس جنسا لهما ، بل موضوع ، كذلك النقلة محمول على ذلك الوجه على النزول والصعود ، فكان أصل الموضوع في النزول هو حركة مستقيمة من مبدأ إلى منتهى ، ويتم بذلك كونه حركة . لكن عرض لهذا المبدأ أن كان فوق ، فعرض للحركة أن صارت نزولا . وكذلك الحال في التشكيل الأول مثلا إنه عرض أن كانت النقلة تارة في مستقيم وتارة في منندير ، فإن الحركة ليست تتحقق حركة إما عرض لها من طول ما تتحرك فيه كالمدافة المستديرة ، وقصره كالمستقيمة ، حتى تختلف بذلك ماهيتها حركتين اختلافا منوعا .

- فهذه هي الظنون التي يمكن أن تظن في هذا الباب ، فيجب أن نخلصها ، ويلزمنا أولا أن نبين أن النقلة جنس وأن الأمر ليس على هذه الصورة . فنقول : إن الخط المستقيم بالحقيقة والمستدير ، لا يصح أن يستجلى أحدهما إلى الآخر في الوجود وذلك لأن هوية الخط في الوجود أن يكون طرف السطح ، وهوية السطح أن يكون طرف الجسم ، فمالم يعرض للجسم زوال عن حياة لم يعرض للسطح ، فلم يعرض للخط البتة والجسم إذا كان بإسالم يقبل

(١) فإنه : فلها ساء ط || كان لازما : كانت لازمة ساء ط ؛ كانت الأزمة م || فهذه : وهذه م .

(٢) وأما : أما ساء ط ، م .

(٣-٤) الكيف الكم : الكم والكيف ط .

(٥) ماله : + الحركة ط . || وكذلك : كذلك ط ، م .

(٦) في (الثانية) : سابقة من ساء .

(٧) إنما : وإنما ط || يخالف : مخالفا ط ، م .

(١٠) فكان : وكان ساء ط ، م . || هو : وهو ط || حركة (الثانية) : سابقة من د .

(١١) التشكيل : التشكك ب ، ساء م ؛ التشكك ط .

(١٢) في مستقيم : مستقيمة ط || في منندير : مننديرة ط || تتحقق : سابقة من ساء .

(١٣) بذلك : سابقة من م .

(١٤) تظن : تظن د || ويلزمنا : أو يلزمنا ط .

(١٥) يستعمل : يستعمل م .

(١٦) هوية : هوية م .

(١٧) حياة : حيث ساء م || السطح : السطح ط .

الضحية، وإذا كان رطباً قبل التعنية، بأن يكون اتصال الحديدية يتفرق، أو يكون اتصال الحديدية يمتد. والتعبير بالعكس، فإن تفرق اتصال الحديدية فقد انقسم الخط خطوطاً، وإن امتد فقد بطل أيضاً ذلك الخط بعينه وحدث خط آخر، فإن الخط الواحد لا يصير أطول مما هو بالمد. فإذا كان هذان الخطان، يستحيل انتقال طبيعة أحدهما إلى الآخر، ولا في الوهم أيضاً، فإن الوهم إن فعل ذلك مفرداً للخط عن السطح، جعل الخط ذاتيهتين وجازيتين لافى امتداده. فلم يأخذه طرف سطح، فإن ذا الجهتين سطح، لاطرف الذي هو خط فيه، فيكون الوهم قد أخذ غير الخط، بل أخذ جميعاً دقيقاً فتخيله خطأ. فالذي ظن أن الخط هو واحد بعينه موضوع للأمرين. فقد ظن باطلاً.

وأشخاص النوع الواحد من الأعراض، تختلف بموضوعاتها أو بأعراض تقارنها. وهذا على قسمين، وذلك لأنه إما أن لا تكون تلك الأعراض تلحقها لحوقاً أولياً مثل كتابة تجتمع مع موسيقى، وإما أن تلحقها لحوقاً أولياً كإلياذس يجتمع مع السطح، ومقارنة الخط المستقيم للمستدير ليس لأجل كثرة الموضوع فقط، فإن هذه المقارنة موجودة بين مستقيمين وبين مستديرين، وليس لعرضين آخرين كيف اتفق. فإن الاستقامة والاستدارة تنال طبيعة الخط نيلاً أولياً، فلذلك إنما يمكن أن يكونا إما فصلاً وإما أعراضاً أولية. فإن كانت فصلاً فقد نوعت، وإن كانت أعراضاً أولية فالأعراض الأولية إن كانت لازمة لطبيعة المعروض له استوى فيه أشخاص النوع، وإن كانت تعرض في حال من غير لزوم، فتعرض لانفعال يلحق المادة لا يبعد توهم زواله عن المعروض له أولاً وجوده له، فلا يبعد توهم زوال المعارض التابع له، فيجوز أن يكون المعروض له يوجد ولا يخالف الآخر بهذا المعارض الأول التابع للانفعال وليس كذلك الحال في الخط المستقيم والمستدير، فإنه إن لم تكن المادة في كل واحد منهما على هذه الصفة التي بها صار خطأ مستقيماً أو مستديراً، لم يكن نفس ذلك الخط موجوداً، لأنه قد أثبت فيها تقدم أنه مع اليبوسة بعدم الاستقامة ويحدث الانحناء، بل يعلم الخط الذي كان مستقيماً ويوجد خط آخر منحني، ولو كان تغيرهما يعرض لكان الخط لا يعلم، فليس إذن الخلاف بينهما بعارض غير أولى أو بعارض

- (١) بأن : فإن ط .
- (٢) وحدث : وجدت م .
- (٣) إلى : + طبيعة ط .
- (٤) يأخذ : يأخذ ط ، م || فإن : لأن ط || لاطرف : لاطرفه سا ، ط .
- (٥) موضوعاتها : موضوعاتها م .
- (٦) لا تكون : تكون م || وإما أن : وأن ط .
- (٧) أن يكونا : ساقطة من سا || وإما أعراضا : وأعراضا ط .
- (٨) له : ساقطة من سا || فيه : فيها سا ، م .
- (٩) المادة : المال م .
- (١٠) له (الثالثة) : ساقطة من سا .
- (١١) يعلو : لهذا سا ؛ هذا م .
- (١٢) خطأ : خطه ب ، د ، سا ، م .
- (١٣) لأنه مستقيماً : ساقطة من ب ، سا ، م || قد ... أنه : ساقطة من د .
- (١٤) ويوجد لا يعلم : ساقطة من ط .
- (١٥) ولو : فلو د . || يعارض (الأول والثانية) : لعارض ط .

أول غير لازم . فلإذن الاستقامة والاستدارة متعاندان تعاند الفصول أو لواحق العصول اللازمة، التي يدل تعاندها على اختلاف الأشياء في النوع، ولأن الحركة في نوع السواد غير الحركة في نوع البياض، لاختلاف ما فيه الحركة، فكل ذلك المستقيمة المستديرة .

- ويسقط من تصور هذا القانون قول من ظن أن في طبائع الأمور السماوية تضادا، لأن فيها تقبيلها وتنعيرها، فإنه إن كان الموضوع الأول للتقريب والتنعير هو الجسم نفسه واجتماعا في كرة واحدة فليسا بمتضادين، وإن كان موضوعهما سطحين متفرقين يمتنع أن يقبل المقعر منهما التقبيل والمقعر يتنعر على ما أوضحناه . فليسا بمتضادين إذ ليس موضوعهما ذلك يقبلان تعاقبهما ولا موضوع آخر الية، على ما بيناه . وأما التشكك المورد من حال الصاعد والمهابط فسنحققه بعد، وأما السرعة والبطء فلا تختلف بهما الحركات البتة اختلافا بالنوع، وكيف وهما يعرضان لكل صنف من الحركات، وهما بما يقبل الأشد والأضعف، وانفصل لا يقبلهما، بل تكون الحركة الواحدة بالاتصال تتدرج من سرعة إلى بطء، فهما من الأمور التي تكون للحركة بالإضافة إلى حركة لامن ١٠ الأمور التي يكون لها في ذاتها . وقد ظن أن السرعة إذا قيلت على المستقيمة والمستديرة كانت باشتراك الاسم، وليس كذلك، وإن كان النظر ربما أوجب أنه لا تصح المقايسة بينهما ولا المناسبة فيهما، كما لا تصح بين الخط والسطح مع قول المقدار عليهما بالتواطؤ. أما أنه ليس يقال باشتراك الاسم فلأن حد السرعة والبطء فيهما واحد، وهو أن السريع في كل واحد منهما هو الذي يقطع مقدارا أطول في الزمان الواحد. وكما أن المستقيم مقدار، فكل ذلك المستدير، وكما أن الأطول في المستقيم ما فيه الميل بالقوة والزيادة، فكل ذلك الأطول في المستدير والزمان ١٥ غير مختلف. فليس إذن هذا باشتراك الاسم، بل الحد يتناولها معا . وإذ قد تكلمنا في وحدة الحركات، فحرى بنا أن نحل الشكوك الموقولة فيها .

(١) يدل : يدل د .

(٢) تعاندها : معاندها || اختلاف : خلاف سا . (٤) طبائع الأمور : طباع أمور ط .

(٥) إن : إضا ؛ فإن ط || والتنعير : والتنعير د .

(٦) المقعر : المقعر ط || منها : ساقطة من سا || التقبيل : التقبيل سا، ط || التنعير : التنعير د، سا، ط، م .

(٧) موضوعهما : موضوعهما ط || ما بيناه : ما بيناه ب، د، سا || التشكك : التشكك ط .

(٨) الصاعد والمهابط : الصاعدة والمهابط ط || فسنحققه : من سا، ط، م || والبطء : والنطق سا || وكيف : فكيف م .

(٩) فيها : فيها د .

(١١) بالاشتراك : بالاشتراك د .

(١٤) وهو : وهي ب، د، سا، ط . || أطول : الأطول م .

(١٥) فكل ذلك (الأول) : وكذلك ط .

(١٦) معا : ساقطة من م .

(١٧) المقولة فيها : ساقطة من سا .

[الفصل الرابع]

د - فصل

في حل الشكوك الواردة على كون الحركة واحدة

- أما قول أولئك : إن لاهركة إلا وهي منقسمة إلى ماض ومستقبل ، فهو قول غير صحيح . فإنك تعلم أن
- ٥ . الحركة على النحو الذي نحققها نحن ليست مما ينقسم إلى ماض ومستقبل ، بل هي دائما بين ماض ومستقبل . وأما الحركة التي بمعنى القطع فلأنها لا تحصل حركة وقطعا إلا في زمان ماض ، ومع ذلك إن كانت الحركة تنقسم إلى ماض ومستقبل ، فلأنها تنقسم بالقوة فإنه إذا فرض في الزمان الذي يطابقها أن ، عرض لها أن تنقسم ، لأن يكون حاصلها بالفعل . وبالحسلة فلأنها إذا انقسمت ، فإنما تنقسم بالعرض ، ولأجل انقسام الزمان أو انقسام المسافة . وإنما الشرط في وحدة الحركة ، هو أن لا يكون زمانها ومسافتها منقسمين بالفعل ، لأن يكونا بحيث لا ينقسمان ولا بالقوة ، بل ولا هذا شرط في وحدة الكميات ، وكثير من الأشياء . وأما قولهم : إنها كيف تكون واحدة ولا تكون تامة ،
- ١٠ . فأول ما يجب أن به عن ذلك أن الواحد بمعنى التام غير الواحد الذي بمعنى الاتصال ، فلا يجب أن لا يكون الشيء واحدا بمعنى ، إذا لم يكن واحد بمعنى آخر . وأيضا فإن الحركة التي شرحنا حدها لا تنقسم ، وهي محفوظة في المتحرك تامة ثابتة بعينها إلى أن تنتهي . وأما الحركة بمعنى القطع إن استوفت البعد المستقيم فهي تامة وإن أتمت دائرة فهي تامة لا مزيد عليها ، إذ كان التام ما ليس منه شيء خارجا عنه وكان وجود الحركة بمعنى القطع ، هو على أن القطع حصل فإذا كان ليس شيء منه إلا وقد حصل ، ولم يبق خارجا متظرا ، فهو تام ، وهو حيث لا واحد من
- ١٥

(٢) فصل : فصل د ب ، الفصل الرابع م .

(٣) الواردة : المقولة سا || حل : في سا .

(٤) أما : وأما ط || لاهركة : الحركة سا || إلى : ساقطة من د || قول : ساقطة من ط .

(٥) نحن : ساقطة من ط || بل هي : هو سا .

(٥-٥) فهو إلى ماض ومستقبل : ساقطة من د .

(٦) تنقسم : منقسمة ط .

(٧) فلأنها : فلأنما سا || آن : أنه ، سا ، ط ، م || لأن يكون : لا لأن الآن يكون سا ، م ؛ أن لا يكون ط .

(٨) فلأنما : فلأنها ب ، د ، م || أو انقسام : وانقسام ط .

(١١) فلا يجب : ولا يجب ط ، م .

(١٢) شرحنا : شرحنا سا || وهي : ومن سا .

(١٤) لا مزيد : لا مزيد ب || إذ : إذا سا ، ط ، م || هو : وهو ب .

(١٥) خارجا متظرا : خارجا يتظرم

وجهين . وقد أجاب بعضهم عن هذا بأن قال : إن مثل الحركة في أنها قد تعدم منها أشياء ، وتكون الصورة مع عدم تلك الأشياء محفوفة ، هو مثل صورة البيت التي تستحفظ واحدة بعينها ، مع نقص لبنة لبنة ، وسد الخلل الواقع عند النقص بما يقوم مقامها ، فتكون الصورة واحدة بالعدد ، وإن استحفظت بمواد متعاقبة ، وكذلك صورة كل شخص من الثبات والحيوان . وكذلك تبقى الملكات النفسانية محفوفة واحدة بعينها ، مع التحلل والاستبدال وتغير المزاج وإنما تبطل الانفعالات وتتجدد ، وكذلك صورة الظل تبقى واحدة بعينها في النهر الجارى المتغير المادة .

قال : لأن مبدأ الفيض وهو البارى تعالى واحد ، والصورة وهو الفيض الصادر واحد ، بالقياس إلى صدوره عنه . فما دامت المادة في حد القبول ، ولو بالتعاقب ، كانت تلك الصورة هي بعينها مستحفظة .

وليس يجزئ أمثال هذه الأجوبة ، ولا يصح عندى أن يكون للكائنات الفاسدة صورة ثابتة لاستحيل البتة ، اللهم إلا أن يقضى بثبات أجزاء وجدت في الكائنات من أول الكون ، محفوفة إلى وقت الفساد لا تمارق ولا تبطل ، وتكون مقارنة لصورة واحدة أوقوة واحدة ، تلك الصورة أو القوة تستحفظ التحلل الواقع في سائر تلك الأجزاء وتسد مسده بما تورده من البديل .

ونقول : إنه ليس يكفي في ثبات الفيض واحدا كون مبدئه المفيض واحدا ، فإن المبدأ المفيض الواحد إذا أفاض على أشياء كثيرة ، كان الفيض يتكرر بتكررها ، سواء كانت متكثرة حاصلة في زمان واحد ، أو كانت متعاقبة التكرر . فإنه يعلم يقينا أن الصورة القائمة في البنية الثابتة من التركيب ، والصورة الإضافية التي لها بعينها إلى اللبن الموجود ، ليست هي بعينها ما كان يقوم بالبنية الأولى المتزعة ، ويعرض لها بعينها من الإضافة إذا كانت هذه الأحوال لا تنتقل من موادها ، بل تفسد أشخاصها بفساد أشخاص حواملها . فإذا كان كذلك لم تكن صورة البنية الآن هي بعينها التي كانت قبل ، بل تكون شبيهة بتلك ، تسد مسدها . فكما أنه لو لم يتدارك النوع باللائم

-
- (١) وجهين : جهين ط .
 - (٢) نقص : نقص به ، ساء م .
 - (٣) النقص : النقص م .
 - (٤) محفوفة : ساقطة من ساء .
 - (٥) والاستبدال : والاستبدال م || بعينها : به ساء ساقطة من د .
 - (٦) قال : وقال ط || وهو (الثانية) : وهي ط || واحد : واحدة ط .
 - (٨) الفاسدة : ساقطة من د || البتة : ساقطة من ب ، ده ساء م .
 - (١٠) أو قوة واحدة : ساقطة من م || واحدة (الثانية) : ساقطة من د || أو القوة : وتلك القوة ساء ، والقوة م || سائر : غير ساء .
 - (١١) وقد : يعدم .
 - (١٢) فإن المبدأ المفيض الواحد : ساقطة من ط .
 - (١٣) كان : وكان م || يتكرر : متكثرا ساء م || يتكرر : فتكرها به ، د || أو كانت : وكانت د .
 - (١٤) الثابتة : الثانية ساء م ، الثانية ط .
 - (١٥) هي : ساقطة من ساء .
 - (١٦) بالانقسام : بالانقسام ط .

حتى يتقوض ، لكائن الصورة بطل . ثم إن أخذ في إعادة لينة لينة على ذلك النظم بعينه ، تكون الصورة قد حدثت وتكون صورة أخرى بالنوع ، حتى لو لم يشاهد الانتقاص المستمر زمانا إلى أن يرد إلى العمارة ، لكان مشاهد الصورة الحادثة يظن أنها هي الصورة الأولى ، وإن كانت أخرى ، وكذلك إن لم يبدل العمارة إلى الانتقاص ، بل لم يزل المستمر يرم ، ظن أن الثانية هي الأولى من غير حدوث أمر .

- ٥ فهذا القول منهم غير صحيح البتة ، اللهم إلا أن يكون في جملة الأعراض عرض من شأنه أن ينتقل من موضوع إلى موضوع ، أو ينتقل إلي موضوع بعد موضوع ، كما عسى أن يظن من أمر الضوء والظلمة . فإن المضي والمظلم إذا انتقلا ، انتقلا في ظاهر الأمر معه ، وإذا انتقل القابل وصكن المضي أو المظلم ، انتقلا في القابل . لكن يشبه أن لا يكون الضوء والظلمة أو الظل في الماء السائل ، واحدا بعينه بالشخص ، إذ كان الضوء الواقع هو صفة أحوال لقابل غير فاعل ، فإذا استحال القابل لم تبق صفة فلان استحال القابل مطلقا لم تبق الصفة والحال مطلقا ، وإذا استحال هذا القابل لم تبق هذه الصفة وهذه الحال ، وإذا لم تبق هذه الصفة وهذه الحال لم يكن الباقي ثابتا بالشخص ، بل يكون كل أن شخصا آخر من جملة نوع مستحفظ على الاتصال . وهذا كما يعرض للسبال مع الساكن من أمر الموازاة والحاذة ، فإنه ليس إذا كان لا يزال يوجد في السائل جزء مواز بعد جزء أو محاذ ، يلزم من ذلك أن الموازاة التي في السائل تكون محفوظة بالشخص . كذلك ما يتبع الموازاة والحاذة من إضاعة وإظلام ، إلا أن الحس إذا شاهد في كل وقت ضوءا كالذي كان حسب ذلك شيئا واحدا بعينه وهذا ، كالحال في بيت مظلم متحرك الهواء . فإذا تعلم أن الهواء الذي فيه إذا تحرك ، تحرك فيه ظلمته فتكون الظلمة متحركة ومتقلة بالعرض . لكن إذا كان إنما يعقبها مظلها ، لم يحس به . وكذلك لو كان بدل الظلمة حمرة ، وكان لا يحس بالحركة من جهة التمس أو غيره ، فإن البصر لا يبدل حينئذ على حركة البتة ، ويحسب أن كل ما يلقاه من الحمرة كل وقت هي الأولى ويكون غيرها لأنها في جزء غير ، بل لو اتفق أن كان نهر غير مختلف الشطوط بارتفاع

(١) يتقوض : تقويض يخ ، سا || إعادة : إعادة د .

(٢) الانتقاص : الانتقاص سا ، م .

(٣) الحادثة : ساقطة من ط || جعل : جعل سا ، مهمل ط ، م || الانتقاص : الانتقاص سا ، م .

(٤) اللهم إلا : لسا .

(٥) انتقلا انتقلا : انتقل انتقلا د ، سا || انتقلا م || أو المظلم : والمظلم سا ، ط .

(٦) أو القتل : والظل ط ، أو القتل م .

(٧) أوسال : أو هو حال د || لقابل : القابل م || غير : عن سا ، م .

(٨) يلزم : ويلزم ط .

(٩) وإظلام : أو إظلام ط ، م || حسب : و أن م || وهذا : وهذا ط .

(١٠) تحرك : ساقطة من د ، م || فيه : وفيه سا ، ق م .

(١١) لو كان : إذا سا .

(١٢) حركة : الحركة ط .

(١٣) غير : غيره ط || نهر : نهر ط || غطفت : غطفت م .

والمحدد، وأسفله مستو متشابه مسطح أو مقبب، ووقية ماء يتزلزل، من غير أن تكون هناك علة تموج من ربح أو اختلاف أجزاء قرار، أو غير ذلك، فإذك تحسب ذلك الماهـ ماهـ واحدا بعينه راكدا ساكنا، إذلا يمكنك أن تحس بفصول بين جزء عدلك وجزء وصل إلى مستك . وكللك إذا لم يحس بفصول الامتاحة في الظلمة أو الضوء لانصال الأمر، حسبت أن الظلمة والضوء هو ذلك بعينه . وأما التشكك الذي يقال في هذا، وهو أنه إن لم يكن واحدا فهو إذن كثير، ولا يجوز أن يكون كثيرا غير متاه يكون كثيرا متاهيا، فلا يخلو إما أن يكون كل واحد من ذلك الكثير لا يبي إلا أنا وقد كان يرى موجودا على الاتصال، فتكون الآنات المتناهية يتألف منها زمان متصل واحد، وهذا محال . أو يكون كل واحد منها يبي زمانا مع سيلان الموضوع، هذا ما ينكرونه، فيجب أن نعرف حله من الأصول التي تحققها .

وبعد هذا فقد تشكك في أمر الحركة السماوية بتشكك يناسب الشكوك التي ذكرناها، وإن كان متغيرا عنها يسيرا، فليل لها لا يخلو إما أن تكون واحدة أو تكون كثيرة، فإن كانت واحدة فكيف تكون واحدة وليست بتامة، فإننا نجد منها شيئا خارا منها لم يحصل بعد وكل واحد تام، وإن كانت كثيرة فكيف نقول عددها وما أحادها . فنقول : أما الحركة بالمعنى الذي نقوله فهي واحدة باقية فيه أبدا ما تحرك ، وأما الذي بمعنى القطع فيشبه أن تكون كل دورة حركة واحدة ، إلا أن الدورات لا تتحدد إلا بالوضع .

وإذ قد فرغنا من الكلام في وحدة الحركة، فبالحرى أن نتكلم في التفاضيل الذي يكون بين الحركات في سرعتها وبطؤها، وهو المعنى الذي يسمى مضام الحركات .

(٢) إذلا يمكنك : ولا يمكنك ط .

(٣) بين : من ط || جزء : + جزء ط || وجزء : + جزء ط . || أو الضوء : والضوء ماء ط، م .

(٥) يكون (الأول) : فيكون ماء ط، م || فلا يخلو : ولا يخلو ط، م .

(٧) أو يكون : أن يكون سا || ما ينكرونه : ما ينكرونه ط، م .

(٨) تحققها : تحققها د، سا م، م، حقتها ط . تشكك : تشكك ط .

(٩) تشكك : تشكك ط || بتشكك : بتشكك ط || متغيرا : متغيرا ط .

(١٠) قليل : فقد قيل سا || أو تكون كثيرة : أو كثيرة سا ط، م .

(١٢) وما أحادها : وما أحادها م || التي : التي م .

(١٣) واحدة : سائقة من م || الدورات : للدوران د .

(١٥) مطام : مضامة ماء ط، م .

[الفصل الخامس]

هـ - فصل

في طبيعة الحركات ولا مقاديرها

- من عادة الناس أن يقولوا مرة في كل حركة ثم في زمان أقصر، إنها أسرع. فيقولون: إن هذه الاستحالة كانت أسرع من هذه الثقلة، فيكون معنى الأسرع في هذا الموضع هو الذي ينتقل إلى الغاية في زمان أقصر، وأن يتمتعوا مرة أخرى عن أن يقولوا: إن حركة السلحفاة من مبدأ شهر إلى منتهى ربيع ساعة، هي أسرع من حركة الفرس فرسخاً في ساعة؛ بل يعدلون حركة السلحفاة بطيئة، وإن كانت تبلغ المقصد أو تنهى إلى السكون في زمان أقصر؛ ويعدلون حركة الفرس سريعة، وإن كانت طويلة الزمان إلى المنتهى. فيجب أن يكون لهذه السرعة وهذا البطء معنى آخر غير الأول، وهو أن السريع هو الذي يقطع من المسافة أو مما يجري بحركتين المسافة ما هو أطول في زمان مثل، أو الذي يقطع المثل في زمان أقصر. فيجب إذا أردنا أن نقايس بين حركتين في السرعة والبطء، أن يكون مافيه الحركة مراعى، فإن أمكن بين الشيتين اللذين فيهما الحركة مقايسة بالزيادة والنقصان والاشتداد والضعف، أمكنت المقايسة بين الحركتين في السرعة والبطء، والمقايسة بين الشيتين في الزيادة والنقصان. والمساواة في الكمية هي على وجهين: أحدها بالفعل، والآخر بالقوة، أما الذي بالفعل فأن يكون انطباق أحدهما ممكن بالآخر، حتى ينطبق كله على كله، وينطبق الطرفان إن كانا طرفان على الطرفين بالفعل، أو يفصل أحدهما على مطابق الآخر، فيكون في الأول مساواة، وفي الثاني تفاوت بزيادة ونقصان. والوجه الثاني الذي بالقوة وهو أن لا يكون المقداران بحيث يمكن أن يكون بينهما مطابقة وفصل، مثل مستقيم ومستدير ومثل مثلث ومربع. فظاهر أنه لا ينطبق المثلث على المربع هذا الانطباق، ولا المستقيم على المستدير، لكن قد يظن

(٢) فصل : فصل هـ ب : الفصل الخامس م .

(٤) من : من د .

(٦) يقولوا إن : سابقة من سا || خبر : صير سا م .

(٧) وإن : فإن سا م .

(٩) هذه : هذه د || مما يجري : ما يجري ط .

(١٠) ما هو : ما هو ط || مثل : مثل ط || أو الذي : والذي ط || أردنا : أردنا ط .

(١٢) في الكمية : الكمية سا الكمية ط م || هي : هو سا ط م || فإن : فإن ط .

(١٤) انطباق : انطباق ط م || وينطبق : فينطبق سا .

(١٥) والوجه : وإلى الوجه ط .

(١٦) للمقداران : المقدار د سا م .

أن هذا الانطباق فيهما بالقوة . أما المثلث فهو بحيث يمكن أن يقطع قطعها يرد إلى نظام يكون منه مربع ،
 فحيث يمكن أن يركب ذلك المثلث على ذلك المربع ، فينطبق عليه فيساويه بالفعل ، أو يفضل عليه فيزيد عليه
 بالفعل ، وقبل ذلك لم يكن مساويا ولا زائدا بالحقيقة بالفعل الصريح . فمن هذا القبيل يقال : إن المثلث
 مساو للمربع ، وكذلك المستدير ، لو أمكن أن يعمل به ماغيره إلى الاستقامة لكان يكون بحيث يزيد على المستقيم ،
 أو ينقص عنه ، أو يساويه بالانطباق عليه . فإدام مستديرا فليس يمكن أن يعمل به هذا الانطباق ، بالفعل اللهم
 إلا بالقوة إن أمكن ذلك . والشئ إذا لم يكن منطبقا على غيره ، ونهاياته على نهاياته ، لم يكن مساويا له بالفعل ،
 وإذا لم يكن فيه مايساويه على الوجه الذى قيل ، وزيادة على مايساويه ، لم يكن زائدا عليه بالفعل ، ولا الآخر ناقصا
 عنه بالفعل .

وما سلف بيانه لك يحكم أن المستقيم ليس في قوته أن يتغير إلى أن ينطبق على المستدير وهو موجود بعينه ،
 فليس حكمه في هذا إذا رجعت إلى التحقيق حكم المثلث والمربع . فإن قال قائل : إنا نعلم يقينا أن القوس
 أعظم من الوتر ، والوتر أصغر منه ، فإذا وجدت تفاوت في الصغر والكبر ، فبالحرى أن يكون هناك مساواة . وقد
 أجاب عن هذا بعض المحصلين فقال : قد يكون بين شيئين تناسب الزيادة والنقصان ، مع استحالة أن يقع بينهما
 مناسبة المساواة ، فلإنا نعلم يقينا أن زاوية مستقيمة الخططين حادة ، هي أعظم من زاوية حادة عن قوس ومستقيم ،
 وأصغر من أخرى ، ويستحيل أن تكون من قبيل مستقيمة الخططين زاوية مستقيمة لشيء من قبيل الأخرى . وإلما
 قلنا إن الحادة المستقيمة الخططين أعظم من زاوية منهما ، لأن الزاوية القوسية توجد بالفعل في تلك وزيادة أخرى :
 وإلما كانت الأخرى أعظم من مستقيمة الخططين ، لأن مستقيمة الخططين توجد بالفعل فيها وزيادة . فهذا جواب ،
 ومع ذلك فكيف نعلم أن القوس أعظم بالفعل من الوتر ، وليس يمكن أن يوجد في القوس ما ينطبق عليه المستقيم

(١) أما : وأما د || يقطع : ينقطع م || يرد : يلقى ط .

(٢) يركب : يتركب ط || فيساويه : أو يساويه ب ، د || فيزيد : ويزيد د ؛ فزيد ط || عليه : ساقطة من م .

(٣) يكن : + ذلك ط || بالفعل : وبالفعل ط .

(٤) لكان : + أن ط .

(٥) إلا : + أن ط .

(٦) وزيادة : وزيادته د ؛ ساقطة من سا .

(٧) فليس : وليس ط || فإن : وإن سا || إنا : فلإنا ب ، د .

(٨) منه : ساقطة من ب ، د .

(٩) المحصلين : المحصلين م || فقال : وقال سا || قد : فقد ط .

(١٠) أن : ساقطة من م || ومستقيم : مستقيم د ، م .

(١١-١٢) حادة الخططين : ساقطة من سا .

(١٣) الزاوية : ساقطة من د ، م || في تلك : ساقطة من ب .

(١٤) لأن مستقيمة الخططين : ساقطة من م || بالفعل : ساقطة من ب ، د .

(١٥) يوجد : يكون د .

انطباقاً مع انطباق النهايتين ، وكيف يكون بينهما مقياس البتة بالفعل ، عسى أن يكون ذلك بالقوة ، أو عسى أن يكون ذلك التوهم بحيث أن المستدير لو أمكن استقامته لكان حيث لا يوجد فيه مثل وزيادة ، فيكون إذن اعتبار التضاوت والمساواة مرة بالفعل ومرة بالقوة المستندة إلى الوجود كالحال بين المثلث والمربع ، ومرة باعتبار بعيد وهو أن يكون الشيء بحيث لو كان يقبل التغير لصار إلى صفة الزيادة لا غير أو التقصان لا غير أو المساواة لا غير . وهذا اعتبار بعيد ، فالحركات المقياسية المكانيّة هي التي يكون ما يتحرك فيه متقايماً ، فإن كان المثل يقطع في زمان مثل ، فالسرعة متساوية ، وإن كان الأطول يقطع في زمان مثل أو المثل يقطع في زمان أطول ، فالحركات غير متساوية ، بل متفاوتة بالزيادة والتقصان ، فإن لم يكن ما يتحرك فيه متقايماً بالفعل ولا بالقوة ، فالحركات غير متقايسة بالفعل ولا بالقوة ، وتكون المستقيمة والمستديرة لا تقاييس بينهما بالتحقيق إلا بالمقايسة المذكورة البعيدة جداً . وأما المقايسة المعتمدة في الحركات الكيفية فمنها وجه قريب ، ومنها وجه بعيد ، فالوجه القريب هو أن يكون ما يتحرك فيه قابلاً لقياس المشابهة الحقيقية ، مثل سواد وسواد وحرارة وحرارة . فإذا كان متحركاً ما قد ابتدأ من كيفية شبيهة لكيفية أخرى ابتدأ منها متحرك آخر ، ثم انتهى إلى شبيهه ما انتهى إليه الآخر في زمان واحد ، وكان كل موقف متوهم توافيق فيه متشابهين لو وقفنا عليه فهو مساو له في السرعة ، وإن كان لم ينته إليه بعد . ولو وقفنا جميعاً في وسط الزمان ، كانت كيفيته أضعف ، وبقي زمان فهو أبداً منه ، فيكون الآخر أسرع منه . فيجب أن يكون المتحرك فيه واحداً ، والنشئ والمبدأ واحداً ، أي في النوع . وأما الوجه البعيد ، فأن يكون الاعتبار بالضد ، حتى إن كان أحد النشئ لهما أو المبتدأ منهما طرفاً في التضاد ، والآخر ذلك الطرف الآخر لنظيره . أو إن كان دون الطرفين وأقرب إلى الوسط ، كان الآخر من ذلك الجانب كذلك ، وعلى مثل ذلك القرب من الوسط . فيكون الاعتبار مثلاً ، أن هذا وهو يبيض ، أسرع من هذا وهو يسود أو مساو له ، حتى تكون نسبة ما منه ابتداء ، وما إليه

(٢) وزيادة : أو زيادة م .

(٣) المستندة : المستديرة م || إل : في د .

(٤) أو التقصان : والتقصان د .

(٥-٦) زمان مثل : لزمان المثل ط .

(٧) يمكن ما : ساقطة من م || متقايماً : متقايمة ط .

(٨) وتكون : فتكون سا || لا تقاييس : لا تقاير ط .

(٩) الضخمة : ساقطة من سا || فلتها : فلتها م .

(١٠) قد : ساقطة من سا .

(١١) لكيفية : يكيفية ط || ابتداء : ساقطة من ط .

(١٢) فهو : ساقطة من ط || وإن : فإن سا ، ط .

(١٣) زمان : زمانا || فيكون : ويكون سا .

(١٤) واحداً (التائيه) : واحداً ط || أي في النوع : ساقطة من سا .

(١٥) أو المبتدأ : والمبتدأ م . || كان (التائيه) : فكان سا .

(١٦) ساو : مساوياً سا ، ط .

انتهاء ، وما كان فيه إلى البيضاء كنسبة نظرأما من ذلك الجانب إلى السواد . وهذا وجه غير متحقق بحسب الأصول .

- وقد يعرض أن يكون شيان متقايين على الإطلاق ، ولا يكونان متقايين بالنسبة إلى شيء ، فإن الكبير والصغير في الماء من حيث هو ماء ، غير الكبير والصغير في الهواء من حيث هو هواء ، لأن غاية الكبير في الماء ليس مثل غاية الكبير في الهواء ، وكذلك في الصغير . وإذا تخلخل الماء إلى كبر الهواء كان الحركة حد دون حد تخلخل الهواء إلى كبر النار . فإذا انحلت هذه الحركات في الكبير مطلقا وفي الصغير مطلقا كان ذلك متقايسا . وأما مقايسة الكبير الناري إلى الكبير الهوائي فليس بجائز ، فالتخلخل الهوائي وهو الحركة إلى الكبير لا يقاس بالتخلخل المائي ، ولا تكافئه بتكافئه . فإن كبر هذا ليس من نوع كبر ذلك ، ولا صغره من نوع صغره ، بل المقايسة تجري بين تخلخل هوائين أو تخلخل مائين ، وكذلك حال الطيران والمشى . أما من حيث الحركة في مسافة مستقيمة ، فقد يصح التقايس ؛ وأما من حيث هذا طيران النسر وهذا طيران العصفور فضلا عن المشى ، فلا يتقايس طيران نسري وطيران عصفوري ، بل الطيران النسري يقايس بالطيران النسري ، والعصفوري بالعصفوري وكذلك التحلي العسل بالتحلي العسل والنحل العنبي بالتحلي العنبي . فيجب أن يراعى في هذا الباب معنى ما فيه الحركة ويراعى أخذه مطلقا أو بشرط . ثم ينظر إلى الزمان ، فإن لم يختلف ذلك في النوع صح التقايس فيهما ، فربما كانت المقايسة لاطبيعة النوع ، بل لطبيعة النوع مع عرض . فأما المتحرك فلا تأخذه شرطا في هذا الباب ، إذ لا يغير اختلافه اختلاف الحركة ، اللهم إلا أن يكون مأخوذا شرطا في هيئة الحركة وفي ما فيه الحركة ، كالعصفور للطيران العصفوري ؛ فإن مسافة حركات العصفور في طيرانه غير مسافة حركات ما ليس بعصفور .

وقد يفلط في هذا الباب اشتراك الاسم واشتباهاه ، مثل أنه يظن أن هذا السكين يحد أسرع وأبطأ مما يحد هذا الصوت ، ولكن الحلة فيهما لمعنى مختلف . وكذلك يظن أن هذه العين الرمدة قد صحت أسرع مما صحت

(١) انتهاء : انتهى سا ، ط ، م || نظرائها : نظيرتها ط || متحقق : حقق ط ، م .

(٢) متقايين على ولا يكونان : ساقطة من د .

(٣) الكبير : الكبير ط || وإذا : فإذا سا ، ط || دون : ودون د || تخلخل : (الثنائية) : يتخلخل ط .

(٤) متقايسا على : مقايسة م || المقايسة : المقايسة ط .

(٥) أما : وأما ط .

(٦) وطيران : يطيران ط || يقايس : يقاس ط || بالعصفوري : ساقطة من م .

(٧) ما فيه : من باب سا .

(٨) أو بشرط : وبشرط ط || فيهما : ساقطة من سا || فرما : ساقطة من ب ، د ، م || كانت : وكانت ب ، د ؛ وكان سا .

(٩) لطبيعة : بطبيعة سا || عرض : + ، حاط || فأما : وأما سا .

(١٠) العصفور : العصفوري ط || عصفور : عصفوري ط .

(١١) واشتباهاه : أو اشتباهاه سا ، ط ؛ واشتباها م || هذا : هذه م || وأبطأ : وأبطأ ط ، م . ولكن : لكن سا .

(١٢) ولكن : لكن سا || لمعنى : معنى د ؛ معنى سا ، ط ، م .

هذه اليد المفلوجة، فإنه كما أن مزاج العين وفعله غير فعل اليد في النوع، فكذلك سلامة فعله أو فساد فعله، غير الذي مأمهما لليد في النوع. فلا تكون الحركة فيهما من نوع واحد، اللهم إلا أن تعتبر الصحة مطلقاً، فلا تكون الحركتان واحديتين في النوع، بل في الجنس، فقد علمنا أن ذلك التقايس الجنسي ليس بالحقيقي، وهنا مسألة ربما سأل عنها سائل وقال: متحرك قطع مسافة، وكانت تلك المسافة تبتدئ تستحيل مع ابتداء حركته، حتى انتهت الاستحالة إلى الحد الذي تقف عنده وتم لديه، فوقعت الثقلة معها، فهل من الممكن أن يقال: إن هذه الاستحالة مساوية لهذه الحركة؟ فبل جواب أن ذلك خطأ، ولا يجوز أن يقال، وذلك لأن المسافة مساوية للمستحيل، وأما الحركة فليست بمساوية للاستحالة إلا في الزمان فقط، ولا الثقلة قطعت شيئاً مما قطعته الاستحالة. وذلك لأن الحركة قطعت مسافة، إذ كانت تغيراً من مبدئها إلى منتهائها، والاستحالة قطعت ما بين كيفيتين، إذ كانت تغيراً من لا من حد مسافة إلى أخرى، بل من كمية إلى أخرى، فإذا المستحيل من حيث هو لم يخرج من حد مسافة إلى حد آخر، بل خرج من كيف إلى كيف، إلا أنه لم يزل يتجدد فيه كيف بعد كيف، لا على استقرار يتجدد الشيء في محله.

[الفصل السادس]

و - فصل

في تضاد الحركات وتقابلها

وإذ قلنا في تساوي الحركات وتفاوتها فأولى ما نتكلم فيه هو حال تضاد الحركات. فنقول: أما أولاً فإن الحركات المختلفة الأجناس مثل الثقلة والاستحالة والنمو فقد تجتمع معاً، فإن امتنع بعضها عن الاجتماع مع

(١) المفلوجة: المفلوجة م || أو فساد: وفساد م.

(٢) منبها: ما فيها ماء، ط، م.

(٣) واحدتين: واحدة م || فقد: وقد ماء، ط، م || بالحقيق: بحقيق ط.

(٤) سأل: يسأل د || تستحيل: فيستحيل ط.

(٥) لديه: لقاته د.

(٦) وذلك: ذلك ط.

(٧) بمساوية: مساوية سا || إلا في الاستحالة: ساقطة من سا || قطعت: تقطه ماء، ط.

(٩) بل: ساقطة من م.

(١٢) فصل: فصل وب، الفصل السادس د.

(١٣) وإذ: وإذا ط || في: ساقطة من ط || حال: ساقطة من د.

- بعض في وقت ما، فليس ذلك لأن طباعها من حيث هي ثقلة واستحالة ونحو توجب ذلك، بل لأن زائد وسبب من علاج . وأما الحركات الداخلة تحت جنس واحد ، مثل التمدد والتضيض الواقعين في جنس الكيفية على النحو من الوقوع المذكور فإنها قد تكون متضادة، فإن التمدد موافق للتضيض في الجنس، ويشاركه في الموضوع ولكنه مقابل له يستحيل اجتماعه وهو معنى وجودي ، كما أن التضيض معنى وجودي ، وليس مقولا بالقياس إلى الآخر ، وبينهما من الخلاف أكثر مما بين أحدهما وبين التمدد وغيره ، وهو غاية الخلاف . وهذه هي الأمور التي بها يصير الشيء ضد الشيء ، فالتضيض ضد التمدد ، كما أن البياض ضد السواد . وكذلك في مقولة الكم أيضا ، فإن النمو ضد الذبول ، فإنه وإن كان لقاتل أن يقول : إن الصغر ليس بمضاد للكبر ، بل هو مضاييف له ، وكأن يجوز أن يهمل هذا بأن الصغير والكبير اللذين بحسب النوع يقالان على الإطلاق ليس بالقياس ، فإن في النمو والذبول اعتبار آخر يفتي عن أن يقال ذلك ، لأن الحركة إلى الزيادة ليست إنما هي حركة إلى الزيادة ، بالقياس إلى الحركة إلى النقصان ، كما أن الزيادة إنما هي زيادة بالقياس إلى النقصان ، وعلى أن الزيادة والنقصان اللذين يتوجهان إليه محدودان في الطبع ليسا بالقياس ، ومنجد الحال في النمو والذبول ، كما في التضيض والتمدد ، وكذلك الحال في التخلخل والتكاثف . وأما الحركات التي في الوضع فيشبه أن لا يكون فيها تضاد على نحو ما لا تضاد في الحركات المستديرة ، وستعلم هذا عن قريب . وأما الحركة المكاثفة ، فإن الجنس المستدير منها غير مضاد للجنس المستقيم نوجه من الوجوه ، وذلك لأن فصول الحركات المتضادة ، مع الاتفاق في الجنس ، يجب أن تكون متقاطعة متعادلة لإحالة ، وتكون منسوبة لإحالة إلى أمر من الأمور التي تتعلق بها الحركة . والحركات ليس كونها متضادة هي أن متحركها متضادان ، فإن الأضداد قد يعرض لها أن تتحرك حركة متفقة في النوع ، فإن النار إذا عرض له حركة بالقصر إلى أسفل ، وشاكل الحجر في ذلك ، كان نوعا الحركتين لا يختلفان في ذاتيهما ، إنما يختلفان بالقصر والطبع . والقصر والطبع لا يجعل الشيء مختلفا فإن الحرارة التي تحلث في جسم بالقصر ، والتي تنور بالطبع متفقة الفعل ، والسواد الذي يحدث بالقصر ، والذي يحدث بالطبع ، سواد يؤثر تأثيرا واحدا ، إنما يختلف بأن هذا

(١) لأمر زائد : الأمر زائد م .

(٢) موافق : يوافق ط || التضيض : التضيض ط .

(٣) منه : ساقطة من ط .

(٤) التمدد : السواد ط .

(٥) الصغر : الصغير ماء ط ، م || الكبر : الكبير ماء ط ، م .

(٦) اللذين : اللذين ماء ط ، م || اللذين : ليس : لا ط || ق : ساقطة من ط .

(٧) (إلى : ثالثة) : لها ط .

(٨-٩) حركة : إما هي : ساقطة من م .

(١٠) إليه : إليها م .

(١١) قريب : قرب ط .

(١٢) هي : هو م || متحركها : متحركها م || متضادان : متضادة ماء ط ، م . || النار : النار ماء ط ، م .

(١٣) عرض : عرضت م || ذاتيهما : ذاتيهما ط ، م .

(١٤) مختلفا : مختلفان م || جسم : الجسم ط || تنور : تنور ماء م .

(١٥) بالقصر : الذي يحدث م .

عرضي وهذا طبيعي ، وكذلك الأشكال الطبيعية والتفسيرية وغير ذلك . ولو كان تضاد الحركات أيضا إنما هو للقسر والطبع ، لما كانت حركتان قسريتان متضادتين ، ولا طبيعيتان متضادتين . فبين أنه ليس تصوير الحركة متضادة للحركة ، لنفس أن الحاملين للحركة متضادان ، ويمثل ذلك يعلم أيضا أن الحركة ليست تصوير متضادة للحركة لأجل أن المحركين متضادان ، ولا أيضا لأجل الزمان ، لأننا لما لا تضاد طبعاه ، ولو كانت تضادا لكان يكون التضاد في أمر يعرض للحركة ، لا للطبيعة الحركة ، فإن الزمان عارض للحركة ، ولا أيضا تكون الحركات متضادة ، لأجل أن الشيء في الحركة مضاد للشيء في حركة أخرى ، فإن الشيء في الحركة يكون متفقا والحركات متضادة . فإن الطريق من البياض إلى السواد ومن الزيادة إلى النقصان ، هو بعينه الطريق من السواد إلى البياض ومن النقصان إلى الزيادة ، وبالجملة بين المتوسطات بأعينها . كما أن المسافة في النزول هي المسافة في الصعود ، وبالجملة فإن هذه المتوسطات لأضداد لها ، لأنها متوسطات . فكيف يكون هي التي لتضادها تصوير الحركات متضادة .

١٠ ولم يبق الآن إلا الأمور التي إليها وعنها ، فلما إذا كانت متضادة كالسواد والبياض كانت الحركات متضادة ، ولا كيف اتفق ، فإن الحركة من السواد ليس بقصد للحركة إلى السواد ، لأجل أنه حركة من السواد فقط ، بل لأجل ما يلزمه من أن تكون مع ذلك حركة إلى البياض ، كما يلزم كونها حركة إلى السواد من كونها حركة البياض ، فإن الانتقال من السواد لا يكون إلا إلى البياض ، والانتقال إلى السواد لا يكون إلا من البياض . فأما من الإشغاف وإلى الإشغاف ، فذلك ليس بحركة ، بل أمر يقع دفعة ، ولو كانت الحركة من السواد قد توجهت إلى البياض ، لم تكن هاتان الحركتان متضادتين ، كما أنه يجوز أن يتحرك الشيء من اليمين إلى اليسار ، بل إلى فوق ، فالحركات المتضادة هي التي تتقابل أطرافها . وهذا يصور على وجهين يرجعان إلى وجه ثلاثة أحدهما أن تكون أطرافها تتقابل بالتضاد الحقيقي في ذواتها ، مثل السواد والبياض ، ومثل أكبر حجم في طبيعة الشيء ، وأصغر حجم في طبيعة ذلك الشيء . والثاني أن تكون أطرافها لا تتقابل في ذواتها وفي ماعينها ، بل تتقابل من جهةتين : إحداهما بالقياس إلى الحركة

(١) هو : هي ب ، د ، سا ، ط .

(٢) ولا طبيعيتان : ولا طبيعتان د ، سا ، م || مضادة : متضادة ب ، د ، سا .

(٣) أيضا : ساقطة من سا ، م || للحركة : ساقطة من سا .

(٤) كانت : كان د ، سا ، ط ، م .

(٥) الله : أي سا || فإن : وإن د || تضاد : متضادة د ، ط .

(٦) بين : هي سا ، ط ، م .

(١٠) ولم : فلم سا ، ط ، م .

(١١) للحركة : الحركة م || أنه : أنها م .

(١٢) ما يلزمه : يلزمه د ؛ ما يلزمها م || مع : ساقطة من سا || حركة (الثانية) : + من سا ، ط ، || إلى السواد من كونها حركة :

ساقطة من م .

(١٣) إلى (الأول) : من سا || فأما : + الانتقال ط .

(١٤) هاتان : فهاتان ط || فرق : الفرق ط . .

(١٥) ماعينها : ماعينها د || إحداها : أحدها سا .

- والثانية بالقياس إلى أمور خارجة عن الحركة ، مثل أن طرفي المسافة المتصلة بين السماء والأرض هما مثلا نقطتان أو مكانان. وطباع النقطتين والمكانين لاتتصاد ولا تتقابل تقابل السواد والبياض ، بل يتقابل الأمر خارج ، وذلك الأمر إما غير متعلق بالنسبة إلى الحركة وإما متعلق بها. أما الخارج من النسبة إلى الحركة ، فبأن يكون أحد الطرفين في غاية القرب من الفلك ، والطرف الثاني في غاية البعد منه ، فيكون طرف منه لزمه إن كان علواً ، والآخر لزمه إن يكون سفلاً . وأما المتعلق بالنسبة إلى الحركة ، فمثل أن يكون أحد الطرفين عرض له أن يكرن مبدأ الحركة الواحدة ، والآخر عرض له أنه منتهى لتلك الحركة. فقياس كل واحد منهما إلى الحركة مخالف ، ومتقابل لقياس الآخر. فإنه وإن كان قياس كل واحد منهما إلى الحركة قياس المتقابل بالإضافة ، إذ المبدأ مبدأً لدى المبدأ ، والمنتهى منتهى لدى المنتهى ، وكذلك بالعكس في الأمرين ، فليس مقابلة ما بين المبدأ والمنتهى هذه المقابلة ، فإن المبدأ لا يتقابل المنتهى بأنه مقول بالقياس إليه ، فإنه ليس يلزم أنه إذا كان للحركة مبدأ ما ، وجب أن يفهم من هذا بعينه أن لها منتهى ، عسى أن كان ولا يذيع علم بدليل ووسط من خارج ، والأمر في المنتهى كذلك. والمضافان أيهما علم ، لزم العلم بالآخر ، فليس ابتداء المسافة متصور الماهية بالقياس إلى منتهىها ، ولا منتهىها متصور الماهية بالقياس مبتدأها ، فليس بينهما تقابل المضاف ، وبينهما لامحالة تقابل. أعني إذا كانتا في المستقيمة ، إذ يستحيل أن يكون المبدأ والمنتهى مجتمعين في شيء ، وأحدهما بالقياس إليه مبتدأ ومنتهى ، اجتماعاً في زمان واحد ، وليس أحدهما معنى علمياً للآخر ، حتى يكون المنتهى عدم المبتدأ بالتضاد ، ولا وجه من وجوه التقابل إلا التقابل بالتضاد. وأما في غير المستقيم ، فلا يبعد أن يكون شيء واحد مبدأً أو منتهى للحركة التي ليست على الاستقامة ، فلا يكون في المبدأ والمنتهى هناك تضاد وتقابل ، وليس يقع الشك في أن القسم الأول يجعل الحركات متضادة ، وأما القسم الآخر ان فيشبه أن يقع هذا

- (١) ها : وها ب ، د .
- (٢) وطباع : وطباع ط ، م || السواد والبياض : البياض د .
- (٣) البعد : الأحد سا || والآخر : وآخر سا .
- (٤) أنه : فإنه د || لقياس : كالقياس ط + د كل واحد منهما إلى ط .
- (٥) فإنه : وإنه سا || المتقابل : + د ط ، م || بالإضافة إذ : ساقطة من م || مبدأ : ساقطة من م || لدى المبدأ : ساقطة من م .
- (٦) مقابلة : مقابل د .
- (٧) مقول : يقول م || ها : د : له سا ، ط ، م .
- (٨) فيعلم : فيعلم ط .
- (٩) مبتدأها : مبدأها ط ، م .
- (١٠) المستقيمة : المستقيم سا .
- (١١) مبتدأ : مبدأ ط ، م .
- (١٢) شيء : ساقطة من سا || المنتهى عدم المبدأ : المبتدأ عدم المنتهى سا || بالتضاد (الأول) : إلا بالتضاد يخ : ساقطة من د ، ط ، م ||
- (١٣) وجوه : الوجوه ب ، سا .
- (١٤) المبدأ : للمبدأ ط .
- (١٥) وتقابل : أو تقابل سا ، ط ، م .

الشك فيهما ، وذلك لأن قوات تلك الأطراف لا تتقابل لذاتها ، بل تتقابل بعارض عرض لها ، فإذا لم تكن متضادة حقيقية ، لم تجعل الحركات متضادة حقيقية .

فقول : إن هذه المقدمة باطلة ، فإنه ليس إذا كان الشيء متعلقا بشيء ، ويكون ذلك الشيء ليس يعرض له التضاد في جوهره ، بل لعرض يعرض له ، يجب أن يكون التضاد في المتعلق بذلك الشيء تضادا بالعرض . وذلك لأنه يجوز أن يكون هذا الذي هو عارض للمتعلق به ، أمرا داخلا في جوهر المتعلق فإن التحديد بالطرف أمر غير ذاتي • للشمع ، وذاتي للشكل الذي من الشمع ، وهو مما يتعلق بالشمع ويقوم به . وكذلك الجسم الحار ، والجسم البارد يتضادان بعرضيهما وفعلهما ، وهو الإسخان والتبريد الصادران عنهما لا يتضادان بالعرض ، بل بالحقيقة ، لأجل أن الحار والبارد وإن كان عارضا بالقياس إلى الجسم ، فإنه ذاتي أو واجب الوجود ، حتى يكون الإسخان والتبريد متحققا . وعلى هذه الصورة ، فإن الحركة ليست تتعلق بطرف المسافة من حيث هو طرف فقط كيف كان ، حتى إذا عرض للطرفية عارض كان غير داخل في تقويم الحركة ، أو لا يجب دخوله ، كلا بل إنما تتعلق الحركة بالطرف من حيث هو مبدأ ومنتهى ، فإن كل حركة بجوهريتها يتضمن التأخر والتقدم لأن الحركة جوهرها مفارقة وقصد . فجوهريتها الحركة يتضمن المبدأ والمنتهى ، إما بالفعل وإما بالقوة القريبة من الفعل ، التي أشرنا إليها . فالأطراف التي للمسافة إنما تتعلق بها الحركة من حيث هو مبدأ ومنتهى ، وهي من حيث هي مبدأ ومنتهى متقابلة ، وهي من حيث هي متقابلة فهي مقومة للحركة ، وإن كانت ليست متقومة بذلك . فظاهر بين أن الحركة التي يتعين لها مبدأ ومنتهى متغايران بالفعل ، لا يجوز أن يؤدي أحدهما إلى الآخر ، بل يكون على النحو الذي وصفنا ، فهي للذات من ضد إلى ضد ، والصدان ذاتيان لهما ، وليسا ذاتيين للموضوع الذي هو الطرف . ١٥

(١) تتقابل : ساقطة من د || لها : له م .

(٢) حقيقية (الأولى والثانية) : حقيقة ط .

(٤) لعرض : العرض م || له : أنه د || يجب : فيجب ط ؛ ساقطة من م || أن يكون يجوز : ساقطة من د .

(٥) هذا : + الشيء ط || به : يلوأها سا || داخلا : ساقطة من سا .

(٦) من : في سا ، ط || ويقوم ويقوم سا ، ط ، م || وكذلك : كذلك سا .

(٧) الصادران : الصادر د ؛ والصادران م .

(٩) ليست : ليس ب ، د ، سا ، م . || طرف : طرفه سا ؛ طرفها ط ، م .

(١٠) لطرفية : لطرفها ط || أو لا يجب : إذا يجب ط .

(١١) هو : + جسم د || بجوهريتها : جوهريتها سا ؛ بجوهريتها ط ، م .

(١٢) فالأطراف : فإن الأطراف ط .

(١٤) وهي : فهي ط || متقابلة : مقابلة ط || فهي : ساقطة من ط .

(١٥) يتعين : تعين ط .

(١٦) ذاتيان : كالذاتين ط || لها : له سا .

ولتقابل أن يقول: كيف يكون المبدأ مضادا للمنتهى، ومبدأ الحركة ومنتهىها قد يكونان في جسم واحد، والأضداد لا يجتمع في جسم واحد .

فيقال له: الأضداد قد تجتمع في جسم واحد، إذا كان الجسم ليس موضوعها الأول القريب، إنما لا يجتمع الأضداد معا في الموضوع الأول القريب، وموضوع المبدئية والمنتهائية ليس هو الجسم، بل هو الطرف، ولا يجتمع في طرف بالفعل أن يكون مبدأ حركة مستقيمة واحدة بالاتصال ومنتهىها، وهذا كما قد يجتمع في جسم واحد • أشياء متقابلة . وإن كان يغير التضاد ، كمجسم يوجد فيه خط محدب وخط مقعر ، وما أشبه ذلك .

والذي ظن أن الحركات المستقيمة ليست أولى بأن تضاد، من أن تضادها المستديرة، إذ الطريق والمسافة في التضادات المستقيمة واحدة، فقد سها عظميا، وكان يلزم أن يقول السواد والبياض ليسا بمضادين، لأن موضوعهما واحد. ولو كان شرط التضاد أن لا يكون للضدين أمر مشترك، لما اجتمع الضدان في جنس واحد، ولما كان موضوعهما واحدا بالحقيقة، فإن التضاد هو اختلاف في طريق واحد على غاية ما يمكن ولا تشك أن ١٠ التمسود ضد التبييض، والطريق بينهما هو الوسائط، وهو واحد، لكن السلوكين المتقابلين فيه هما على غاية الخلاف.

وإذ قد بينا هذه الأصول، فلنرجع إلى غرضنا من تبين أن الحركة المستديرة لا تضاد المستقيمة، فنقول إن كان بينهما تضاد، فلما أن يكون ذلك التضاد لأجل الاستدارة والاستقامة أو لا يكون، فإن كان لأجل الاستقامة والاستدارة كانت الاستقامة والاستدارة متضادتين، لأن الشيء الذي به الاختلاف بين الأضداد المتفقة في الجنس متضاد، لكن الاستدارة والاستقامة كما قيل ليس موضوعهما القريب واحدا، ولا شيء من الموضوعات ١٥ يجوز أن يستحيل من الاستدارة إلى الاستقامة إلا بفساده على ما قلنا، فليسا بضدين قليلا بسبب تضاد الحركات، بل ليس مافيه الحركة هو السبب لتضاد الحركات، فإن لم يكن تضادهما لما فيه بقى أن يكون للأطراف، ولو كان مضادة المستديرة لغيرها بسبب الأطراف، لكانت الحركة الواحدة بعينها تضادها حركات لانها يقطعا مختلفة، لأنه

(١) مضادا : مضادا ساء ط || يكونان ساء .

(٣) فيقال ... واحد : ساقطة من ساء || موضوعها : موضوعها ط .

(٤) المبدئية : المبدئية ط || والمنتهائية : والمنتهوية م || ولا يجتمع : فلا يجتمع ط .

(٧) تضادها : + من ط .

(٨) للتضادات : المضادات ط || منها : ينتهي ط || يلزم : + أيضا ساء ط م .

(٩) التضاد : التضاد ساء التضادين ط .

(١٥) ولما : لما ط || ولا تشك : ولا شك ساء ط .

(١١) فيه ما : فيها ط .

(١٢) تبين : تبين ط || فنقول : فنقول ساء .

(١٥) قيل : + قيل ساء .

(١٧) فإن : وإذا ب : وإذا د || تضادها : تضادها ط م .

(١٨) مضادة : مضادة م .

يمكن أن يكون الخط المستقيم المعين المشار إليه الذي عليه هذه الحركة المستقيمة وترًا لقسي غير متشابهة لنهاية لها بالقوة، لكن ضد هذا الواحد واحد فقط، وهو الذي في غاية البعد عنه، ويمكن أن يبين بهذا أيضا أن صورة الاستقامة والاستدارة لامتداد تضادا جنسيا، لأنه إن كان مطلق الاستقامة مضادا لمطلق الاستدارة، كان أيضا هذا المستقيم يضاده هذا المستدير بعينه، إذ لا يجوز أن يكون هذا الواحد يقابله إلا واحد بعينه، لأن ما هو أبعد عن هذا الواحد في طبيعة اختلاف فهو واحد، فإن لا أبعد فلا ضد. وهذا الشخص الملم يمكن متكررا بالعدد، لم يجر أن يكون ضده معنى عاميا متكررا، فيسقط بهذا قول من قال: إن هذه الحركات القوسية الكثيرة يجوز أن تكون مضادة للمستقيمة الواحدة.

قال وإن كان ضد الواحد واحدا، فهذه الكثرة هي من حيث هي مستديرة كشيء واحد. فإن هذا القول خطأ، وذلك لأن ضد الواحد بالعموم واحد بالعموم، متكرر الشخص ليس ضد الواحد بالعموم واحدا بالشخص، فليس ضد جميع تلك المستديرات المتفقة في معنى الاستدارة هذا المستقيم الواحد بالشخص، بل الأولى أن تكون المستديرات ليست كأشخاص من نوع واحد، بل كل واحد منها قوس من دائرة أخرى، انعطافها وانحدابها انعطاف وانحداب آخر. ولا يبعد أن تكون الدوائر المتفقة في النوع هي التي تتكرر بالعدد ولا تختلف في الأحاد يداب، فيكون لاجواز مطابقة فيما بينها بوجه من الوجوه.

ويمثل هذا ما يختلف المستقيم والمستدير، وإن اتفقا في حيث أنهما خطان ممتدان، فلا يبعد أن يختلف نوعا القوسين اللذين لا يطبق أحدهما على الآخر، وإن اتفقا في أنهما مستديران مَحْدودَان، فكيف تكون تلك القسي المختلفة كلها مضادة لشخص واحد. ويسقط أيضا سؤال من قال ليكون بين المستقيم والمستدير مضادة جنسية، وبين المستقيمين مضادة نوعية، بأن يقال: إنا لا نمنع أن يكون للشيء الواحد أعداد من جهات كانت جنسية أو كانت نوعية، وذلك لأن الشيء يضاد الشيء في طبيعة ذاته، وقد يضاده في أعراض وأحوال. ونحن لا نمنع أن

(١) وترًا لقسي، وتر القسي د || متشابهة : متشابه ط.

(٢) لكن : ولكن ط، م || التي : هـ هـ ما || بين : يتبين ط.

(٤) يضاده : يضاد سا || يقابله : مقابل سا || يقابله ط م || واحد : لواحد سا.

(٦) فيسقط : يسقط سا، ط || هذه : ساقطة من سا.

(٨) قال : وإليه سا، ط : فإنه م. || حيث هي : ساقطة من د || فإن هذا : فهذا ط، م.

(٩) واحد بالعموم : ساقطة من م || ليس : وليس سا، فليس ط.

(١٠) بالشخص : هـ سينطط ط || هذا : هو ط.

(١١) تكون : ساقطة من سا، ط م || بل : هـ كان ط. || قوس : وتر وقوس سا.

(١٢) تكون : هـ تلك ط.

(١٤) المستقيم : المستقيمة ب، د ط || والمستدير : والمستديرة ب، د ط || وإن : فإن سا.

(١٦) ولكن : فليكن ط.

(١٧) لا نمنع : لا نمنع ط || أعداد : ضدان ط.

(١٨) أو كانت نوعية : أو نوعية سا || القسي : القسي ط.

- يُعرض للحركات المستديرة أن يكون لها أبعاد من المستديرات ومن المستقيمات في معان تعرض لها، وإنما نمتنع أن يكون لها ضد في ذاتها وما هيئها . وهذا إما أن التوسط في الأخلاق يضاد التقصير والإفراط ، وقد يتضادان هما أيضا في أنفسهما ، ولكن تضادا لإفراط والتقصير تضاد حقيقي في الذات ، وهما المتباعدان غاية التباعد وأما تضاد التوسط والطرفين ، فليس لطبيعة التوسط والطرفين ، بل لأن التوسط فضيلة ، وذلك يحتمل معان في الرذيلة والفضيلة معنى لازم أو عارض لتلك الطبيعة المتوسطة ، وأيضا كون ذننك رذيلة معنى لازم لهذا وعارض وليس في الفضيلة والرذيلة دخول في ماهية هذه ، فيكون التضاد بين المتوسط والطرفين ، تضادا في عارض . والطرف يضاد الطرف بذاته وجوهره ، وتضاد الوسط لعارض . وأما أنه هل يكون للشيء ضد من جهة جنسه وضد من جهة نوعه فقد علمت في مواضع أخر مافي هذا ، وتحقق أن الضد بالحقيقة هو ضد ذات الشيء ونوعيته ، فلا يجوز أن تكون المستديرة تضاد المستقيمة تضادا جنسيا ، وتضاد المستقيمة المستقيمة تضادا نوعيا . ولا يجب أن يستعان في هذا بتضاد الحركة والسكون تضادا جنسيا ، ثم بتضاد الحركتين تضادا نوعيا ، فإن السكون معنى عديم لا تضاد ، فقد اتضح أن الحركة للمستقيمة لا تضاد المستديرة .

- وكذلك يجب أن تعلم أن المستديرات التي على القسي لا تضاد ، لأنه يجوز أن تنفق في أطراف مشتركة قسي بلا نهاية . فأما الحركة من طرف قوس إلى طرف آخر التي بالعكس ، والقوس واحدة بعينها ، فلا تكون مضادة لها أيضا ، تعلم ذلك إذا علمت أن الحركة المستديرة الوضعية ، التامة الدوران ، لأصلها بوجه ، لأنه لا طرف لها بالفعل ، وإذا فرض لها طرف يكون فيه خروج وضع معين إلى الفعل . بذلك الفرض اجتمع فيه إن كان مبدأ ومنتهى ، إذا لم يكن المبدأ أو المنتهى ضدتين لأجل المبدئية والمنتهائية ، بل لأجل أنهما — كما مر لك — مبدأ ومنتهى حركة ، ولا كيف اتفق ، بل لأجل أنهما مبدأ ومنتهى حركة بصفة لا يكون مبدؤها هو بعينه منتهىها في

(٣) والتقصير : والتقصير د ، سا ، م || الذات : القوسات سا .

(٤) تضاد : تضاد ط || ليس : فلبسط م .

(٥) أو عارض : عارض م || كون : في كون ط || رذيلة : ورذيلة د || لها : لها ط || عارض : أو عارض ط .

(٦) والطرف : فالطرف د ، سا ،

(٧) الطرف : الطرفين د || يضاد الطرف الشيء : ساقطة من سا || الوسط : التوسط ط || لعارض : بعارض ط ، م ||

جهة : كلية سا .

(٨) هو : ماهر ط ، م .

(٩) المستقيمة المستقيمة : المستقيمة د ، م || ولا يجب : لا يجب سا .

(١٠) لا تضاد : لا تضاد ط .

(١١) يجب : لك ب ، سا ؛ يجب لك ط || على : عند ب ، د ، م || الأطراف : الأطراف سا .

(١٢) قوس : قوس ط || التي : والتي د ، ط || التي : التي سا .

(١٣) لا طرف : طرف م .

(١٤) يكون : فيكون ط || كان : كانت م .

(١٥) والنتيجة : والنتيجة م .

(١٦) أنها : كونها سا || به : به سا ، ط .

استمرارها ، حتى يصبح التعماد بين المبدأ والنهاية من جهة القياس إلى الحركة . وذلك إنما يتفق حيث يكون المبدأ والمنتهى بحركة مستقيمة ، يكون الاستمرار فيها لا يعمل المبدأ منتهى ، ولا المنتهى مبدأ ، فذلك هو الذى لا يجمع .

وإذا كان كذلك ، فقد عرفت أن الحركتين اللتين على القوس الواحدة لاتضادان ، لأن الحركة على تلك القوس لا يعترض لها من حيث هي حركة قوسية — أن يكون مبدؤها غير منتهاها مغايرة ذاتية ، بل يعرض ذلك لقطع يعرض ووقوف يتفق ، ولولا ذلك لصبح لها التوجه المستمر إلى المبدأ بعينه . وهي حركة متصلة واحدة لا يرجع فيها . والحركات المستديرة الوضعية ، وخصوصا ما يكون منها بحسب متشابه الأجزاء ، موضوع على جسم متشابه الأجزاء ، أو موضوع في جسم متشابه الأجزاء ، أعنى المتشابه في الطبيعة وفي وضع الأجزاء ، فلها حركات وإن تكثرت وتخالفت ، فلها تتكرر وتتخالف بالعدد . لأن كل حركة منها تمت . فلها ينشئ من وضع إذا فرض بالفعل وتنتهى إلى وضع إذا فرض بالفعل ، لاختلاف بينهما إلا بالعدد ، ويكون له في الوسط أوضاع إذا فرضت بالفعل لم تكن مخالفة لما قبلها إلا بالعدد . وكل حركة منها فإن مبتدأها المفروض ومنتهاها المفروض ، ووسطها المفروض ، لا تخالف حركة أخرى إلا بالعدد . فهي لا تخالفها إلا بالعدد ، ولا شيء إلا لا يتخالف إلا بالعدد بأضداد وإن كانت تستحيل أن تجمتع .

وأما الذى قيل من أنه كما أن المستديرة تخالف المستقيمة في أنها لا طرف لها بالفعل ، فكذلك تخالفها في أن نوع تضادها لا يتعلق بالأطراف . فيسقط بما عرفناه أنه لا وجه لتضاد الحركات ، إلا أن يكون بسبب النهايات والأطراف ، فإذا سقطت النهايات سقط وجه التضاد ، فلم يكن ضد . فقد علمت مما قلناه حال الحركة المستديرة .

وأما المستقيمت فقد عرفت أنها تضاد وكيف تضاد حيث أنه وأن النازل والصاعد يتضادان التضاد المذكور

(١) حيث : ساقطة من سا .

(٢) فذلك : فكذلك سا .

(٣) وإذا : فإذا م || الحركتين : ساقطة من سا م || اللتين : اللتين سا || القوس تلك : ساقطة من سا .

(٤) لا يعترض : لا يعترض ط || مغايرة : مغايرة ط || مغايرة : مغايرة ط .

(٥) لقطع : لقطع ط || يعرض : يعرض م || ووقوف : ووقوف ط م || وهي : هي ط .

(٦) الجسم : الجسم د .

(٧) المتشابه : المتشابه سا .

(٨) وإن : إن م || كل : ساقطة من د || فلها : فلها سا .

(٩) مخالفة : مخالفا ط || مبتدأها : مبتدأها ط .

(١١) فهي : لا تخالفها إلا بالعدد : ساقطة من سا .

(١٣) لا طرف : لا طرف سا م ط .

(١٤) عرفناه : + في سا .

(١٥) النهايات : + والأطراف ط .

(١٦) وأما : فأما سا || تضاد (الأول) : تضاد سا ، ط || حيث : ساقطة من م م د م . || يتضادان : يتضاد ب ، د سا .

الذى للحركة : بماهى حركة مستقيمة، ويتضادان تضادا خارجا عن ذلك، وهو أن الطرفين قد يتضادان من طريق أنهما علو وسفل أيضا . فالحركة ذات الضد هى التى تأخذ أقرب مسافة من طرف بالفعل إلى طرف آخر بالفعل ، وضدها هو الذى يبتنى من متبناها ذاهبا إلى مبدئها لا إلى شئ آخر .

[الفصل السابع]

ث - فصل

فى تقابل الحركة والسكون

أما مقابلة ما بين الحركة والسكون، فأمر قد تحققت فيه أسلف، وعلمت أن لكل جنس حركة سكونا يقابله. لكنه قد يجب علينا أن نعرف تقابل السكون للسكون، من حيث هو سكون وسكون، لامن حيث هو طبيعى وقسرى، وغير ذلك من التفصيل الخارجة عن جوهرهما .

- فنقول : إن السكون أيضا مما تقع فيه مقابلة ومضادة ما بسبب الأمور التى يتعلق بها السكون . وإذا تأملت ما اقتضاه عليك فى باب تضاد الحركة ، فعن قريب تعلم أن المسكن والمتسكن لا يمتثل لهما فى ذلك، ولا الزمان . وقد علمت أن السكون لا يتعلق بمبدأ ومنتهى مكانى، ولكن يتعلق بما فيه، فيشبه أن يكون تضاد ما فيه يعمل السكون متضادا ، وما فيه يتضاد على وجهين : تضادا يتعلق بكونه حيزا ووجهة ومكانا ، أو شيئا آخر مما

(١) هى : هو سا، ط || ويتضادان : ويتضاد ب؛ ويتضاد د. || تضادا : ساقطة من د.

(٢) آخر : ساقطة من ب، د، م .

(٣) هو : ساقطة من ب، د || مبدئها : مبداء ب، م .

(٤) فصل : فصل ز ب ؛ الفصل السابع م .

(٥) مقابلة : تقابل ب، د || لكل : لكل ط || يقابله : ما يقابله ط .

(٦) هو : هو م .

(٧) جوهرها : جوهرها ط .

(٨) ما : إنما سا || ما بسبب : السبب ط || يتعلق : يتبين ط .

(٩) اقتضاه : قصصناه سا || تضاد الحركة : التضاد الحركات ط || والمتسكن : والسكن د || لا يمتثل : لا يتعدل د ||

لها : له ط، م .

(١٠) وما فيه : وفيه م || تضادا : تضاد ط، سا || أو شيئا آخر : وأشياء آخر ب، د ؛ وأشياا آخرها م، م .

يجرى مجراه . وبالجملة تضادا يتعلق بماهيته وتضادا يتعلق بأمور أخرى، مثل أن يكون مكانا حارا ومكانا باردا . فأما هذا الجنس من التضاد وهو أمر غريب عن السكون، لا يغير من أمر السكون شيئا، حتى أنه لو كان جسم يسكن فيه الجسم سكوتا متصلا، وكان يعرض أن يسخن أو يبرد أو يبيض أو يسود، لم يجب أن يصير السكون فيه وقتنا مضادا للسكون فيه وقتنا آخر بل يتصل السكون فيه واحدا بعينه . لأن هذا التضاد ليس في ذات مافيه الساكن أولا، بل في شيء آخر .

وأما إذا كان التضاد في ذات مافيه، بأن كان مرة يسكن فوق، فيكون الذى يسكن فيه فوق، ومرة يسكن أسفل، فيكون الذى يسكن فيه أسفل، فبالجزم أن يكون هذا السكون مضادا لذلك السكون، ويكون السكون في المكان الأعلى ضدًا للسكون في المكان الأسفل .

وقد بَيَّنَّا أن يعلم هل السكون الذى يقابل الحركة من فوق، هو السكون فوق، أو السكون أسفل . وقد قيل: ١٠ "إن السكون فوق ضد للحركة من فوق، لا للحركة إلى فوق، وذلك لأن السكون فوق قد يكون كمالاً للحركة إلى فوق، ومحال أن يكون الكمال الطبيعي مقابلاً للشيء، وأن يكون الشيء يؤدي إلى مقابل وضد . فهذا ما يقال وأما إذا فلم يتضح لي أن الشيء لا يؤدي إلى مقابله، بمعنى أنه لا يعقبه مقابله، ولو كان كذلك لما جاز أن يؤدي الحركة إلى فقدانها. ومن ينكر أن الحركة بالطبع إلى فوق إنما هي حركة بالطبع إلى فوق، ليحصل منه سكون بالطبع. ولا شك أن هذه الحركة مؤدية إلى فقدان نفسها، ولم يتضح لي أن السكون فوق ذال للحركة، بمعنى أن الحركة ١٥ تستكمل بذلك، بل إنما هو ذال المتحرك . وأما الحركة فلأنها تفسد وتبطل به، وذلك ليس ذال الحركة، بل فساد الحركة إنما هو ذال للمتحرك يحصل للمتحرك بالحركة . وعندى أن كل سكون يعرض للمتحرك فهو مقابل لكل حركة تصح فيه لو كانت بذل السكون، لأنه عدم لكل حركة تكون فيه إلى ذلك الموضع أو عن ذلك الموضع . فإن السكون ليس هو عدم الحركة من حيث هي إلى جهة ما، وإلا لكان المتحرك إلى خلاف تلك

(١) تضادا : تضادا سا ، ط || وتضادا : تضادا سا ، ط .

(٢) أو يبرد : يبرد به ، د .

(٣) ماضدا السكون فيه وقتا : ساقطة من م || يحصل : + به سا .

(٤) كان (الثانية) : كانت د .

(٥) هذا : ساقطة من م .

(٦) حل : هذا سا || السكون (الثانية) : + إلى سا .

(٧) إنما : إنما سا .

(٨) ولا شك : فلا شك ط || إلى : إلى ط : ساقطة من م .

(٩) به : ساقطة من م .

(١٠) يحصل للمتحرك : ساقطة من م .

(١١) كانت : + الحركة ط . || عن : غير م

(١٢) هي : هو ما ، ط ، م .

الجهة ساكننا، بل السكون عدم الحركة التي في ذلك الجنس مطلقا. وكذلك الساكن في نوع أين أو كيف أو كم ، إذا حفظ مثلا أيننا واحدا فهو ساكن في ذلك الأين، وإذا حفظ كيفا واحدا فهو ساكن في ذلك الكيف، وإذا حفظ مقدارا واحدا فهو ساكن في ذلك المقدار، ويستحيل أن يكون الشيء يحفظ أيننا واحدا ثم يكون عادما لنقلة دون نقلة، وكذلك في الاستحالة وغيرها، وإن كان يجوز أن يكون عادما لنقلة وغير عادما لحركة في الوضع، مثلا مثل الفلك الذي يكون في ذلك آنحر، فإنه من حيث الأين ساكن ومن حيث الوضع متحرك مطلقا. وكذلك الحال في الكيف، فإن الساكن بقياس التغير في الكيف هو الذي لا يتغير في الكيف، والساكن بقياس التغير في الكم هو الذي لا يتغير في الكم، لكنه إن نشط واحد أن يجعل لكل حركة من حيث هي بصفتها سكونا بقابلها يكون عدم تلك الحركة من حيث هي تلك الحركة، لزمه أن يجعل المتحرك إلى فوق ساكنا عن الحركة إلى أسفل. فإن نشط أن يجعل السكون المقابل هو الذي يتوهم طارئا على الحركة فيعلمها، فمع أنه يرخص له في هذا النشاط من غير وجوب، إذ ليس كل عدم يتأخر، بل قد يتقدم، يلزمه أن يكون السكون في ناحية تحت هو الذي يطرأ على الحركة إلى أسفل، فإن نشط أن يجعل السكون المقابل هو الذي تطرأ عليه الحركة، حتى يكون كالاستعداد المتقدم والعدم المقارن للقوة، كان السكون فوق، مقابل الحركة من فوق، وأما اعتبار التقابل بالطبيعة والتسرية، فيشبه أن يكون السكون فوق لا يقابل الحركة إلى فوق، لأنهما طبيعتان، بل التي إلى أسفل. وعلى هذا القياس تورد سائر الفصول التي بها تتخالف الحركات.

(١) الجنس : الجسم سا || أوكيف : وكيف م .

(٢) ويستحيل : ومستحيل سا، ط، م .

(٤) دون عادما : ساقطة من د. || يكون : + الحق سا .

(٦) التغير : التثنية د.

(٧) واحد : أحد سا || هي : حو سا، ط || يقابلها : يقابله ط .

(٨) حق : عل سا .

(٩) فيعلمها : فيعلمه سا، ط،

(١٠) وجوب : وجب سا .

(١١) إلى أسفل الحركة : ساقطة من سا || فإن : وإن ط، م .

(١٢) بالطبيعة : بالطبيعة د، سا .

(١٣) طبيعتان : طبيعتان د.

[الفصل الثامن]

ج - فصل

في بيان حال الحركات في جواز أن يتصل بعضها ببعض
اتصالا موجودا أو امتناع ذلك فيها حتى يكون بينها سكن لا محالة

- قد عرفنا أن الحركة كيف تكون واحدة وكيف تنضام الحركات، وعرفنا أنها كيف تتقابل، فحري بنا أن نعلم أن أي الحركات تتصل بأي الحركات، وأنها لا يتصل، بل ينشأن ويتنالى.
- فنقول : أما المختلفة الأجناس فلاشك أنها إذا تعاقبت على موضوع واحد، لم يكن على أنها حركة واحدة بالاتصال وأما المتفقة الأجناس كاستحالة واستحالة ونقله ونقله فخليق بنا أن نحقق الأمر في ذلك . فإنه مما يعظم فيه الشك، أنه هل يتصل حركة الحجر الصاعدة بحركته النازلة، والحركة على قوس بالحركة على وترها، وبالحركة هل يتصل الحركتان اللتان يفرض إكل واحدة منهما شيء عنه وإليه الحركة، فيكون لأحده غاية وللآخر مبدأ ، كقطعة هي طرف مسافة، أو كيفية هي نهاية حركة إليها أو مقدار، أو غير ذلك. فإن قوما جوزوا هذا الاتصال، وقومالم يجوزوا، وأوجبوا أن يكون بين أمثال هذه الحركات سكن. وللمجوزين حجج وللمناعين حجج . فلنعدنا، ولنكشف عنها، ثم لنورد ما عندنا . فمن حجج المجوزين قولهم : أرايتم حجر رعى يرمى إلى فوق، أو ينزل إلى أسفل، ويعارضه في مسلكه حصاة صغيرة حتى تماسه، أتسكن تلك الحصاة أولا

(٢) فصل : فصل ج ب ؛ الفصل الثامن م .

(٤) اتصالا موجودا : الأمور فقط د || أو امتناع : امتناع د، ساء ط، م || فيها : فيها ط || بينها : بينها ط .

(٥) عرفنا (الأولى) : عرفت د ؛ عرفناك ط .

(٦) وأنها : فلها د || أما : أن د .

(٧) أنها (الأولى) : ساقطة من ب، ط .

(٨) تحقق : لتسقط د || في ذلك : فيه ط .

(٩) الحجر : أيضا ساء || بحركته : بحركة ب .

(١٠) يتصل : ساقطة من م || الحركتان : الحركات ساء || اللتان : إلى ساء || واحدة : واحدا ب، د، ساء م || منها : منها ساء

|| وللآخر : وللآخر د .

(١١) مبدأ : مهمل ساء || كقطعة : القطعة ساء || مسافة : المسافة ط .

(١٠-١٢) هذا يجوزوا : ساقطة من م .

(١٢) وقوما : وفي ماسا || وأوجبوا : وأوجبوا م || وللمناعين : وللمناعين د ؛ ساء ط، م ..

(١٣) قلندعا : ولندعا ط .

(١٤) يرمى : رمى م || أتسكن : أتري يسكن ط .

ثم تأخذ في ضد حركتها أو تتصل الحركتان معا . فإن سكن وجب من ذلك أن تكون الرحي محبسها حصاة صاعدة عن الحركة النازلة التي لها ، وهذا محال ، وإن اتصلت الحركتان فقد بطل مذهب من يمنع ذلك .

وقالوا أيضا : إن ذلك السكون من المحال أن يحصل من غير أن يكون له سبب بوجه من الوجوه ، ثم إن كان له سبب ، فلما أن يكون سببا عدليا أو يكون سببا وجوديا ، فإن كان سببه علما ، وهو عدم سبب التحريك فيجب أن لا يكون في ذلك الجسم المرمي إلى فوق مثلا مبدأ حركة إلى أسفل ، فينبغي أن لا يتحرك إلا أن يتغير جوهره ، وليس الأمر كذلك . وإن كان السبب وجوديا فهو شيء مانع عن الحركة إما قسرى من خارج وإما طبعي ، أو لإحدى نفسي من داخل ، وجميع ذلك ليس .

وقالوا أيضا : إنه لا يمنع أن يكون شيء يماس شيئا معينا في آن ، ويفارقه ولا يبقى مماسا له زمانا ، حتى يكون ساكنا فيه . فلا يصح ما هو عمدة احتجاج شئى السكون ، فإنهم يتعلقون بأنه لا يجوز أن يقع في آن واحد مماسة ثم مفارقة .

١٠

قالوا : وهذا مثل كرة مركبة على دولا ب دائر ، فلنأخذ إذا فرض فوقها سطح بسيط بحيث يلقاه عند الصعود ، ثم يفارقه ، فلنأخذ مماس حينئذ ذلك السطح بنقطة ، ولا تبقى مماسة له بعد ذلك زمانا . وأما المانعون عن ذلك فعن حججهم أن الشيء الواحد لا يجوز أن يكون مماسا بالفعل لغاية معينة ومباينا ، إلا في آئين ، وبين كل آئين زمان وذلك الزمان لا حركة فيه ، فقيه سكون .

١٥

وقالوا أيضا : لو كان اتصال الصاعد بالمهابط شيئا واحدا ، لكانت الحركتان تحدث منهما حركة واحدة بالاتصال ، لأن وحدة الحركة هي الاتصال . نكان يجب أن تكون الحركتان المتضادتان حركة واحدة وهذه محال وقالوا أيضا لو جاز اتصال الحركة لكان يجب أن تكون غاية الصاعد المآل هابطا هي أن ينتهي في حركته مستمرا إلى ما حته ابتداء ، فيكون مبدأ الحركة المستقيمة الماربة عن حيز هو بعينه المقصود بملك الغرب .

٢٠

وقالوا أيضا : إنه إذا كان الشيء بيضا فابيض وهو يتسود فمن حيث هو يتسود فقيه سواد ، ومن حيث هو كذلك فقيه قوة على البياض ، فيكون مع أنه أبيض فيه قوة على البياض وهذا محال .

(٢) بطل : بطل ساء ط .

(٨) لا يمنع : لا يمنع ط م || ويفارقه : يفارقه م .

(٩) فيه : منه م ؛ وهذا خلف ط .

(١١) قالوا : وقالوا ساء || وهذا : وهل م || بسيط : ساقطة من ساء .

(١٢) مماسة : مماسة ساء .

(١٥) كان : جائز ساء طه م .

(١٦) بالاتصال : بالاتصال د || فكان : وكان م .

(١٧) أيضا : + : إنه ط م || هي : ساقطة من ط .

(١٩) : إنه : ساقطة من ساء || هو ، ما هو ط ؛ ساقطة من م .

(٢٠) فيه : فقيه م ؛ ساقطة من ط .

فهذه الأشياء وما يشابهها عمدة ما يحتاج به الفريقان ، وليس ولا واحد منهما حسن الاحتجاج ، وإن كان المذهب الثاني هو الحق . لكنهم لم يتركوا لنا برهانا أقاموه عليه ، بحيث تقع به ، أو لم يفهمونا نهجها يتعرضون به لأن يقع على وجه يزيل الشكوك . فلهؤلاء القائلين بالسكون أن يتقصوا ما احتج به أولئك .

أما حديث الحصاة ، فإنها لا يحل إما أن يكون الهواء المنطفخ أمام الرحي يصرف الحصاة قبل أن تقع بينهما ماسة ، فحينئذ يكون ذلك السكون واقعا في الهواء قبل الماسة ، وإما أن لا يكون بحيث يصرفه حتى يلقى حجر الرحي فحينئذ لا يستحيل ، وإن كان شنيعا أن تتوقف الرحي لاستحالة اتصال الحركتين ، كما يقع مثل ذلك لاستحالة الخلاء . فإن الأمر الواجب وجوده لا يبعد أن يبطل مامن شأنه أن يبطل ، أو يمنع مامن شأنه أن يمنع ، ويكون القدر من الزمان الذي فيه الإبطال والمنع بحسب مناسبة الفعل والانفعال .

وأما الحجية الأخرى ، فيجوز أن يقولوا عليها : إن السبب فيه سبب عمنى ، وهو عدم حدوث الميل عن القوة المحركة . فإن هذه القوة المحركة إنما تحرك بإحداث ميل ، وقد علم أنها إذا كانت في مكانها الطبيعي لم يكن لها هناك ميل إلى جهة البتة ، وتلك القوة موجودة ، فلذلك تجوز في الجهة الأخرى التي تراست إليها بميل قاصر أن تكون تارة ممنوعة عن الميل الذي تحدثه بالطبع بمعارضة الميل القسرى ، ويلزم من ذلك أن لا تتحرك ، وذلك كسكونه الماء الغريبة إذا كانت قوية بعد ، فإنها ممانعة عن أن تتبع عن طبيعة الماء برده الطبيعي . فلما نعلم أن الميل الغريب يستوى على الميل الطبيعي ويعلمه ، وينع عنهما الحركة الطبيعية ، فيجوز أن يكون عند انتهاء الحركة بقية من الميل الغريب ، بقدر ما يمنع القوة الطبيعية عن إحداث الميل الطبيعي ، ويكون أضخم من أن يقوى مع تلك الممانعة على التحريك في تلك الجهة ، بل يصرفه عن التحريك ، ولا يضعف عن ممانعة الطبيعة من إحداث الميل . فإن الميل الغريب يقوى على التحريك غالبا للقوة الطبيعية ، ولا للقوة الطبيعية تقوى على إحداث

(١) وما يشابهها : وما يشبهها ط ، وما يشبهها م ، ما يحتاج : ما يحتاج سا ، منها : منهم د ، ط : حسن : جنس سا .

(٢) تقع : تقع ب ، به : ساقطة من م ، أول : إذ لم سا ، ولم ط . يفهمونا ه : يفهمونا ط .

(٣) أمام : أمام .

(٤) الرحي (الثانية) : ساقطة من م .

(٥) مامن شأنه أن يبطل أو يمنع : ساقطة من م ، أو يمنع : ويعني سا . (٦-٧) أن يمنع : أن يمنع د ، سا ، م .

(٨) بحسب : ساقطة من سا .

(٩) المحركة : ساقطة من د ، تحرك : تحرك د .

(١٠) فلذلك : فلذلك سا ، ط ، م ، إليها : إليها سا ، ميل : لميل ط .

(١١) تحركه : تحركه سا ، ط ، م .

(١٢) كسكونه : كسكونه م ، أن : ساقطة من د .

(١٣) ويمنع عنها : وما يمنع سا ، ويمنع عنه ط ، م .

(١٤) بقية : فيه ب ، د ، يقوى : يكون يقوى سا .

(١٥) تلك : ذلك م .

(١٦) إحداث الميل : + الطبيعي ط .

الميل الطبيعي إلى أن تبطل تلك البقعة من الميل الغريب بنفسها أو يطلها سبب آخر . ومثل هذا قد يشاهد بين المتضولين أيضا ، إذا تنازعا في معان أخرى ، فيكون الامتناع عن الحركة قارة لهذا ، وتارة يكون الامتناع لسبب يوجب السكون زمانا ، بعده ينبعث الميل الطبيعي إذا وجد التحريك . فليس كل ميل كما حصل ميلا حصا مع حركة ، بل ربما كان أضعف من ذلك أو مشوبا بالمقابل ، شوب المتوسطات إلى أن يصفو . وهذا مثل الميل الذي يحصل في حمل يتناوله محركون تسعة ، فإذا انضم إليهم العاشر استقل ، فإن التسعة قد أوجبو فيه ميلا ما وأعلموا ميل . إلا أن الحاجة لآتم بذلك الميل في الاستقلال ، بل تحتاج إلى زيادة . ويجوز أن يقال إن السبب فيه معنى وجودي ، وهو أمر عرضي أيضا ، وهو أن يكون المحرك يفيد قوة غريبة يتحرك بها الجسم ، ويتوسطها يفيد قوة مسكنة ، وهو أمر كلفضاد للميل ، وصورة مضادته أنه أمر غريب ، به يحفظ الجسم مكان ما هو فيه ، كما بالميل يترك مكانه فيكون منه قسري وطبيعي ، كما يكون من الميل قسري وطبيعي .

- وأما الحاجة الدلالية فقد قيل عليها إن الكرة الطبيعية لانتقطة حقيقية لها وأنها تماس بسطح . وهذا لا يعجبني ، ١٠ بل الحواب الأصوب أنه حيث تكون كرة حقيقية ، فلا تكون إلا محاطة بكرة ، أو لا يحيط لها ، كما في السموات ولا يمكن معها هذا العمل . وحيث يمكن هذا العمل فلا تكون كرة حقيقية ، ولو كانت فرما استحال أن تماس دفعة وتزول ، ووجب أن تقف وقفة ما لاستحالة ذلك ، ومع ذلك فلا تخلو إما أن يكون هناك بين الكرة والصفحة خلاء ، أو لا يكون ، ويستحيل أن يكون بين الكرة والصفحة خلاء ، فيجب أن يكون بينهما ملء ، فإن كان بينهما ملء كان سطح ذلك الملء الملامي يلاقى الصفحة ، وهو بسيط مسطح ، وسطح آخر يلاقى تقبيب الكرة . ولم يجز أن يكون في وجهه نقطة غريبة من جسم آخر ، فإن البقعة لا يتبين لها في السطح البسيط وضع متميز ، غير أن يكون من ذلك البسيط . وإذا كان كذلك لم تقع تماس بين الكرة وبين الصفحة بالنقطة ، وفرضت تماس ، وذلك محال .

(١) من : من ط || الغريب : أو تبطل ط ، ط م || ومثل هذا : وهذا سا .

(٢) المتضولين : المتضولين بخ ، ط ؛ المتضولين سا ؛ المتضارين م . || عن الامتناع : ساقطة من م || لسبب : بسبب سا ، م .

(٣) يوجب : وجوب سا ، ط م || بعده : بعد ط .

(٤) سا : ساقطة من م .

(٥) عرضي : عرضي ب ، د .

(٦) كالضاد : كالضاد م || صورة : وصورة م || أنه : ساقطة من م || يترك : ترك ط .

(٧) وأنها : فلها د ؛ وإما ط || سطح : سطح سا .

(٨) محاطة : محاطا سا ، ط ؛ غاطلة م || لها : له سا ، ط .

(٩) وجوب : وجوب سا || فلا تخلو : لا تخلو د ، سا ، م .

(١٠) والصفحة (الأولى) : والصفحة ط || والصفحة (الثانية) : والصفحة د ، ط .

(١١) الصفحة : الصفحة ط .

(١٢) لا يتبين : لا يتبين م || السطح : ساقطة من د ، سا || البسيط : ساقطة م .

(١٣) البسيط : ساقطة من سا || تقع : تكن سا || الصفحة : الصفحة ط .

على أن هذا تعليق لأحكام طبيعية بأوهام رياضية وهو غير صواب ، فإن ذلك مع أنه خروج عن الصناعة
فليس يلزم منه المراد على مايناه إلا أن يوجب منه اتصال الحركتين المذكورتين في الوهم ، ونحن لا نمنع اتصال
الحركتين المذكورتين في الوهم ، إنما نمنع ذلك في الأمور الطبيعية الخارجة عن الأوهام .

ثم لأولئك أن يعودوا وينقضوا حجج هؤلاء ، أما الأولى فلأنها سوفسطائية ، وذلك لأنه إما أن يعنى بالآن
الذى يكون فيه مابينا طرف الزمان الذى يكون فيه مابينا ، فيكون طرف زمان المابينة الى هى الحركة ، فيكون
ذلك بعينه الآن الذى كان فيه مماسا ، فلا يمنع أن يكون طرف زمان الحركة شيئا ليس فيه حركة ، بل فيه أمر
مخالف للحركة ، وأن يكون طرف زمان المابينة هو نفس آن الماسة ، وليس فيه مابينة . وإن عنى به أن يصدق
فيه القول إن الشيء مابين ، فحق أن بينهما زمانا ، لكنه الزمان الذى يحرك فيه من الماسة إلى ذلك البعد ، وليس ذلك
الزمان زمان السكون ، خصوصا ومن مذهبهم أن الحركة والمابينة ومايجرى ذلك الجرى ، ليس له أول ما يكون
حركة ومابينة .

وكنك إن تركوا لفظة المابينة ، وأوردوا بلحا لاماسة ، فإنه يجوز أن يكون في طرف الزمان الذى في كله
لاماسة ، مماسة . وقد سلف منا بيان يتعلق به تحقق هذا المكان ، فلنستغن به . وعلى أن جميع ذلك ينتقض إذا
كان المتحرك فيه أعلى المسافة قد عرض فيه فصول بالفعل بأن صار بعضه أسود وبعضه أبيض ، أو كان أجزاء
منضودة على التماس ، فكان هناك حدود بالفعل . لكنه ليس يبعد أن يقال إنه إذا عرض ذلك ، وجب أن يقع عند
الفصول بالفعل وقفات ، وتكون الحركة أبطأ منها لو لم تكن .

وأظن أن بعضهم قال : أما التقطوع فكنك ، وأما ماتكون النهايات فيه بالعرض ، كما بين السواد والابيض ،
فإن الشيء لا يكون بالقياس إلى المتحرك ذا حدود ، بل بالقياس إلى تلك الكيفيات ، وهو بالقياس إلى ذلك متصل ،
كأنه لا يبيض فيه ولاسواد .

وهذا ليس يعجبني ، فإنه لم يكن المانع الذى أوردوه أمرا بالقياس إلى شيء ، بل كان لوجود أمر بالفعل

(١) بأوهام : بأوضاع سا .

(٢) يلزم : يلزمه || مايناه : ما عليه سا || اتصال : اتصاله سا || ونحن : لكن نحن سا .

(٤) يعودوا : يقولوا سا || وينقضوا : وينقضوا ط || فلأنا : فلأنا ط .

(٩) خصوصا : وخصوصا سا ، ط ، م || من : من سا || ذلك الجرى : الجرى ذلك سا .

(١١) لفظة : اللفظ م || وأوردوا : أوردوا م || كله : كل م .

(١٢) لاماسة عامة : لاماسة د م || تحقق : تحقيق ط .

(١٣) عرض : يعرض م .

(١٥) لو لم : أول ط .

(١٦) التقطوع : للتقطوع ب ، د || بالعرض : بالعرض ط .

(١٧) وهو بالقياس : ساقطة من م .

(١٩) أوردوه : أوردوه م .

يوصل إليه وينفصل منه. وههنا ذلك الحكم موجود لأشك فيه، فههنا حد بالفعل بين البواد والبياض، ومسلم أنه إذا لم يكن ذلك لم يكن حد بالفعل البتة إلا طرف المسافة إماعلى الإطلاق وهو آخره، وإما من حيث هو مسافة فهو آخره وغير آخره أيضاً، أعنى من حيث يقف عليه المتحرك وإن لم ينته إلى طرف المسافة من حيث هو بعد. وأما الحجة الثانية فلأترلك أن يقولوا إن الحركة الواحدة ليست تكون واحدة على أى نخط من الاتصال افق، كما أن الخط الواحد ليس يكون واحداً على أى نخط من الاتصال افق، بل الاتصال افق، بل الاتصال افق للمقادير وما يشبهها وهو الاتصال المعلوم فيه الفصل المشترك بالفعل. وأما الاتصال الذى يكون بمعنى الاشتراك فى طرف، فذلك لا يجعل الخطوط والحركات وغير ذلك شيئاً واحداً، الوحدة التى لاكثره فيها بالفعل، بل عسى أن تكون بالقوة، وإلا فالتشبيح يحيط به خط واحد بالحقيقة.

- وقد فرغنا نحن سالفاً عن تحقيق وجوه مايقال عليه الاتصال، وعرفت أن الاتصال منه موحد، ومنه مفرق، فلايتكون إذن هاتان الحركتان حركة واحدة بالاتصال الموحد، بل حركتان اثنتان بينهما الاتصال المفرق. فإن هذا الاتصال هو اتصال شئ بشئ، بطرف موجود بالفعل مشترك بينهما، ومالم يكن اثنيته بالفعل، لم يكن هذا الاتصال بالفعل، بل هذا الاتصال يكون مثل خطين ملتقيين على زاوية ذات نقطة بالفعل. فهذا الاتصال إذن ليس هو الاتصال الموحد، بل الاتصال المفرق، وحكم هذا الاتصال كاتصال المواد والبياض. وبهذا يعلم أيضاً الغلط فى الحجة التى يتلوها، وأنه إنما كان يكون الغاية هى بعينها المبدأ، لو كان اتصال موحد لافرق. والأشياء المتفرقة والمتالية قد يجوز أن يكون منها غايات بعد غايات.

وأما الحجة الأخيرة فهى سقيمة، وذلك أنه عندما صار أبيض لايقال إنه يتسود، بل ذلك بعده فى زمان، طرفه هو ذلك الآن الذى هو فيه أبيض. ومع ذلك فلايتسود احتجاجهم إذا قال قال: إن هذا الأبيض بالفعل هو بالقوة أبيض آخر أيضاً، لأنه فى قوته أن يحل فيه بياض آخر غير هذا البياض، وقد تخللهما زمان

(١) يوصل : موصل ب، د || وينفصل : ومنفصل ب، د || لاشك : ولا شك ط .

(٢) الأطراف : الأطراف د، هـ .

(٣) أيضاً أعنى من : أى ما || من : ساقطة من ط، م || وإن : وإنه ب .

(٤) ليست : ليس ط || الاتصال : + كيف ط .

(٥) يكون : + علما || الاتصال (الثانية) : + الموجود ط .

(٦) يشبهها : أشبهها س . (٨) تكون : ساقطة من ب، د، س، م .

(٩) عن : فى ط .

(١٠) بالاتصال : باتصال د .

(١١) هو اتصال : ساقطة من م || مالم : فما لم س || اثنيته : اثنته س، هـ .

(١٢) فهذا : وهذا س، م || الاتصال (الثانية) : اتصال ط .

(١٣) كاتصال : ساقطة من م .

(١٥) والمتالية : المتالية د، س، ط، م .

(١٨) آخر : أحمر د || .

يفصل بينهما ، فيكون بالقياس إلى هذا البيضاء الموجود لا قوة له عليه ، وبالقياس إلى بياض ينتظر له قوة عليه .

- وإذ قد أوضحنا حجاج هؤلاء، فبالحرى أن نعرف نحن الحجة التي لأجلها تمسكنا بأحد المذهبين . فنقول :
- إن كل حركة بالحقيقة فهي تصدر عن ميل يحققه اندفاع الشيء القائم أمام المتحرك أو احتياجه إلى قوة مانحه بها. وهذا الميل في نفسه معنى من الأمور به يوصل إلى حدود الحركات، وذلك بأبعاد من شيء تلزمه مدافعة لما في وجه الحركة، وتغريب من شيء . ومحال أن يكون الواصل إلى حذما واحدا بلاعلة موجودة موصلة، ومحال أن تكون هذه العلة غير التي أزلت عن المستقر الأول، وهذه العلة تكون لما يقياس إلى مايزيل ويدافع، وبذلك القياس يسمى ميلا ، فإن هذا الشيء من حيث هو موصول لايسى ميلا، وإن كان الموضوع واحدا، وهذا الشيء الذي يسمى ميلا قد يكون موجودا في آن واحد . وإنما الحركة هي التي عسى أن يحتاج في وجودها إلى اتصال زمان ، والميل مالم يقسر ولم يقع أولم يفسد، فإن الحركة التي يجب عنه تكون موجودة . وإذا فسد الميل لم يكن فسادا هو نفس وجود ميل آخر، بل ذلك معنى آخر ربما قارنه . فإذا حدثت حركتان فمن مياين وإذا وجد ميل آخر إلى جهة أخرى فليس يكون هو هذا الموصول نفسه، فيكون هو بعينه علة للحصول والنفارقة معا ، بل يحدث لانهالة ميل آخر له أول حدوث، وهو في ذلك الأول موجود، إذ ليس وجوده متعلقا بزمان ليس كالحركة والسكون اللذين ليس لما أول حدوث، إذ لا يوجدان على وجه متا إلا في زمان وإلا بعد زمان، إذ هي مقتضية لأين لم يكن الجسم قبله فيه ، ولا يكون بعده فيه، فيقتضى تقدما وتأخرا زمانيا، بل هو كالحركة التي تكون في كل آن . فكل ذلك الآن الذي قد يحدث طرف الحركة يجوز أن يكون هو بعينه حدا للحركة، حتى يكون لاحركة موجودا في آن، هو طرف حركة مستمرة الوجود بعده، فلا يحتاج بين الحركة وبين اللاحركة إلى آن وآن، بل يكفي آن واحد ولا يعرض محال، لأن ذلك الآن لا تكون فيه الحركة والسكون معا، بل واحد منهما . وأما

(٢) عليه : حل القياس سا .

(٣) وإذا : فإذا ط .

(٤) فهي : + أي م .

(٥) حيا : به سا، م || به : له ط .

(٦) موصلة : ساقطة من د .

(٧) أولم : ولم د .

(٨) نفسه : بهت ط .

(٩) اللذين : الذي ب، د، سا || ليس : ساقطة من د .

(١٠) الجسم : الجسم ط || كالحركة : كالحركة ب، د، ط || حل حركة سا .

(١١) فكل ذلك : فذلك سا، م || للحركة : الحركة ط .

(١٢) لاحركة : الاحركة م || موجودا : موجودة ط || حركة : حركة ط || مستمرة : مستمر سا، م؛ ويستمر ط .

(١٣) ولا يعرض : لا يعرض ط || متاهل : متاهل سا .

الآن الذى فيه أول وجود الميل الثانى، فليس هو الآن الذى فيه آخر وجود الميل الأول، إذ هو آخر وجود الميل الأول الذى بينا أنه يكون فيه موجودا عندما يكون موصلا . فإن كان يوجد موصلا زمانا، فقد صبح السكون وإن كان لا يوجد موصلا إلا أنا، فليس ذلك الآن آخر، إلا أن يكون مامو له آخر موجودا فيه، إذ مامو له آخر هو موصل، والموصل لا يكون موصلا وهو غير حاصل، وإنما لم يكن الآن واحد، لأن الشيء لا يكون فى طبيعته ما يوجب الحصول وما يوجب اللاحصول معا، فتكون طباعه تقتضى أن يكون فيه اقتضاء بالفعل وأن لا يكون اقتضاء بالفعل . فلذا أن آخر الميل الأول غير أن أول الميل الثانى .

ولا تصح إلى من يقول إن الميابين مجتمعان، فكيف يمكن أن يكون شيء فيه بالفعل مضافة سمة أولزومها، وفيه بالفعل التنحي عنها، فلا يظن أن الحجر المرمى إلى فوق فيه ميل إلى أسفل البتة، بل مبدأ من شأنه أن يحدث ذلك الميل إذا زال العائق، وقد يغلب كما أن فى الماء قوة ومبدأ يحدث البرد فى جهر الماء إذا زال عائق، وقد يغلب كما تعلم .

قد بان أن الآتين متباينان، وبين كل آتين زمان، والأشبه أن يكون الموصل بين موصلا زمانا، لكننا أخذناه موصلا آنا ليكون أقرب من الموجب لعدم السكون، فقد انحلت الشبه، وتول أنت بنفسك بناء حجج المعلم الأول على هذا الأصل .

(٢) الأول : ساقطة من م || أنه : أن ط .

(٣) أن : ساقطة من سا ، ط ، م .

(٤) الآتان : الآات سا ، م .

(٥) طبيعته : طيبة م .

(٦) لا يكون : + فيه م || أن آخر : آخر أن سا ، ط ، م || أن أول : أول أن سا ، ط ، م سا || الميل : ميل ط .

(٩) العائق : عائق سا ، ط ، م . || وقد ... عائق : ساقطة من د || وقد : قد ط . (١٠) كما : وكا ط .

(١١) لكننا : لكننا سا ، ط .

(١٢) السكون : الشكوك سا .

[الفصل التاسع]

ط - فصل

في الحركة المتقدمة بالطبيع وفي ايراد فصول الحركات على سبيل الجمع

- وإذا قد بلغ الكلام بنا هذا المبلغ ، فبالحرى أن نختم القول في الحركات ، بأن نعرف أى الحركات أولى بالتقدم .
 فنقول : أما أولاً ، فإن الحركة المكانية أو الوضعية أقدم الحركات ، وذلك لأن النمو لا يخلو عن كل حركة مكانية مع الحركة الكمية ، ولا يخلو من وارد على النامى متحرك إليه وفيه ، والمكانية والوضعية تخلو عنه ، والتدخل والتكاثف لا يخلو عن استحالة ، والاستحالة لا توجد إلا بعد وجود حركة مكانية أو وضعية ، إذ كانت الاستحالة الواحدة لا توجد دائماً ، إذ هي بين الأضداد ويكون لها لا محالة علة ، لم تكن من قبل علة بالفعل ، ثم صارت علة . فلا يخلو إما أن تكون تلك العلة واصلة إلى المعلول أو لا تكون ، فإن لم تكن واصلة فوصلت ، حتى أ حالت ، فقد حصلت حركة نقلية أو وضعية ؛ وإن كانت واصلة ، ولكن ليست بالفعل ، فهو إذن يحتاج إلى استحالة في إرادتها ، أو غير ذلك حتى تفعل . والكلام في تلك الاستحالة ثابت ، وإن كان لا يحتاج إلى وصول ولا إلى استحالة ، وهو موجود ، والموضوع موجود ، وليس يفعل ، فليس بمحيل أصلاً ، فالكلام في الاستحالة ثابت .

- على أن كلامنا في الاستحالات الجسمانية عن علل جسمانية ، وهي إنما تفعل بعد ما لم تفعل بالقرب بعد البعد .
 ١٥ والكلام في الحركات النقلية المتناهية المستقيمة هذا الكلام ، فإنها لا تكون متصلة بغير نهاية ، فيحتاج أن تتقدمها حركات حتى توجد . وأما الوضعية والنقلية المستديرة إن كانت موجودة ، فليس الأمر فيها على هذه الصورة ،

(١) فصل ط ب ؛ الفصل التاسع م .

(٥) أو الوضعية ؛ والوضعية ما ، م || أقدم : تقدم ما .

(٦) الحركة ؛ حركة ما || وفيه : ومه ط || والمكانية : المكاتبه م .

(٧) استحالة : الاستحالة ط || والاستحالة : فالاستحالة ط .

(٨) بين : من ما . || لها : لها د ؛ سابقة من ط .

(٩) العلة ؛ للعلية ط .

(١١) إرادتها ؛ إرادته ما ، م || في : سابقة من م .

(١٢) وهو ؛ فهو م || فليس : سابقة من د .

(١٤) إنما ؛ لم ما .

(١٥) فيحتاج ؛ إلى ط .

بل يكفي لها محرك واحد ثابت، ويصلح أن تكون أصناف ما يحدث من المنصبات المختلفة بين ذلك المتحرك وبين الأجسام الأخرى ؛ أسبابا لانبعاث حركات وإستحالات أخرى .

فبين من هذا أن أقدم الحركات ما كان على الاستدارة، فإنها أقدم الحركات المكناتية والوضعية، وهذا الصنف من الحركات أقدم من سائر الحركات الأخرى بالشرف أيضا ، لأنه لا يوجد إلا بعد استكمال الجوهر جوهرها بالفعل ، ولا يخرج عن جوهره بوجه من الوجوه ، ولا يزال أمرا له في ذاته ، بل يزال نسبة له إلى أمر من خارج ، ويخص المستديرة بأنها تامة لا تقبل الزيادة، ولا يجب فيها الاشتداد والضعف ، كما يجب في الطبيعة أن تشتد أضعفا في السرعة، والقسرية أن تشتد ، كما يقال وسطا، ولا شك أنها تضعف أخيرا . والمحرم الذي له الحركة المستديرة بالطبع هو أقدم الأجرام ، وبه تتحدد جهات الحركات الطبيعية للأجرام الأخرى .

وإذ قد استوفينا تحقيق هذه المعاني، فبالخروج أن نجتمع القصول التي للحركات، ونقول : أولا كل ما ينسب إليه صفة فلا أن يقال تلك الصفة التي له بذاته ، بأن تكون الصفة موجودة فيه كله، مثل ما يقال أن الثلج أبيض . وإما أن لا تكون بالحقيقة موجودة في كله، ولكنها بالحقيقة في جزئه، مثل ما يقال إن الإنسان يرى وإن العين سوداء . وإما أن يقال بالعرض على الإطلاق بأن لا تكون فيه، بل في شيء يقارنه، كما يقال إن البناء يكتب وكما يقال للبياض إنه ينتقل عندما ينتقل الأبيض . فالمتحرك والمحرك إما أن يقال له ذلك لذاته مطلقا أو للجزء ، كما يقال فلان يكتب وإنما تكتب يده أو فلان يتحرك وإنما تتحرك يده . وإما أن يقال بالعرض مطلقا كما يقال للسكان في السفينة أنه يتحرك . فمنه ما ليس من شأنه البتة أن يوصف بذلك، كالبياض إذا قيل إنه يتحرك، ومنه ما شأنه ذلك، كالمهيار المسمر في السفينة . وكذلك المحرك قد يكون بالعرض وغير مطلق، على ما قيل في أبواب سلفت . والحركة إذا كانت في ذات الشيء فقد تنبعث عن طبيعته، لاهن خارج ولا يرادة ولا قصد، كتزول الحجر . وقد تنبعث عنه بالإرادة، وقد تكون بسبب قسري من خارج كصعود الحجر . والطبيعي والإرادي

(١) أصناف : أصنافه ط .

(٢-٤) الحركات المكناتية ... أقدم : ساقطة من ما .

(٤) بالشرف : وبالشرف ساء ط م .

(٥) ولا يخرج : فلا يخرج م || يزال : يزال ط || نسبة : نسبت ط || من : ساقطة من ما .

(٦) ويخص : ويخص ط || الطبيعة : من ساء ط م .

(٧) أخيرا : آخر د ، سا .

(٨) تتحدد : يتحدد ط .

(٩) وإذ قد : وإذا سا || أولا : د ، أن ط .

(١٠) التي : ساقطة من د ، ساء ط م .

(١١) لا تكون : يكون م .

(١٢) ذلك : كذلك سا || وغير : أو غير ط م || في : على سا .

(١٣) سلفت : سبقت ط || فقد : وقد ط || ولا قصد : ولا يقصد ما .

(١٤) بسبب : ساقطة من د .

يشتركان دائماً في أن يطلق عليهما لفظة الحركة الكائنة من تلقاء المتحرك؛ وذلك لأنها ليست من خارج، وربما قيل ذلك خاصة للذي يكون بإرادة . والحركة الطبيعية والقسرية قد تكون في غير المكانية والوضعية، فإن ههنا استعجالاً طبيعياً، كصحة من يصبح بالبحران الطبيعي، وتبرد الماء الحار إذا استحال بطبيعة إلى البارد، واستحالة قسرية كاستحالة الماء إلى الحر، وههنا كون طبيعي، مثل تكوين الخبز من المني والنبات من البذور؛ وكون قسري، مثل إحداث النار بالقدح؛ وفساد طبيعي مثل الموت الهرمي؛ وفساد قسري، كالموت عن القتل، والموت عن السم. وههنا زيادة في مقدار الجسم طبيعة، كنمو الصبي؛ وأخرى قسرية كالنمو الذي يستجلب بالأدوية المسنة . وههنا ذبول طبيعي كما في الهرم، وذبول قسري كما بالأمراض .

ويجب أن يعلم أن قولنا حركة طبيعية ليس يعني به أن الحركة تصدر البتة عن الطبيعة، والطبيعة بحالها التي لها، فإن الطبيعة ذات ثابتة قارة، وما يصدر عنها لذاتها فهو أيضاً ثابت قار قائم موجود مع وجود الطبيعة، والحركة التي هي الحركة القطعية تعمد دائماً وتتجدد بلا استقرار، والحركة التي حققناها لا محالة فإنها تقتضي ترك شيء،^{٩٠} والطبيعة إذا اقتضت لذاتها ترك شيء فتقتضي لا محالة ترك شيء خارج عن الطبيعة. وإذا كان كذلك فما لم يعرض أمر خارج عن الطبيعة، لم يعرض قصد ترك لها بالطبع. فإذا نحن بالحركة الطبيعية، لا تصدر عن الطبيعة إلا وقد عرضت حال غير طبيعية؛ ولا تكون حال غير طبيعية، إلا وبإزائها حال طبيعية، إذ كانت هذه غير تلك، فتلك طبيعية، فتكون غير الطبيعية تركت كما متوجها إلى الطبيعة. فكل حركة طبيعية إذا لم تق، فهي تنتهي إلى غاية طبيعية، ويستحيل إذا حصلت تلك الغاية أن يتحرك المتحرك بالحركة الطبيعية، لأن الحركة ترك ما وهرب . والغاية الطبيعية ليست متروكة ولا مهروبا عنها بالطبع، فكل حركة طبيعية إذن فهي لأجل طلب سكون، إما في أين أو في كيف، أو في كم، أو في وضع، فكل حركة لا تسكن، فليست بطبيعة، فللحركة المستديرة المتصلة إذن لا تكون

(١) لفظة : لفظ ط || الكائنة : المكانية سا، م || وذلك : في ذلك م .

(٢) خاصة : خاصاً سا || بإرادة : بالإرادة ط .

(٣) بالبحران : بالبحر مكان سا .

(٤) الحر : الجزاء؛ الحر ط || وههنا : وهنا ط || من التي : ساقطة من سا .

(٥) المسنة : المسنة د .

(٦) بحالها : ساقطة من سا .

(٧) لها : ساقطة من د || قائم : ساقطة من سا .

(٨) القطعية : ساقطة من م .

(٩) وإذا : فإذا سا، ط، م .

(١٠) فإذا : فإن ط .

(١١) ولا تكون حال ... فكل طبع : ساقطة من ب . || إذ : إذا سا .

(١٢) متوجها : + ط || الطبيعية : الطبيعة سا، ط، م .

(١٣) وهرب : + ط .

(١٤) فكل : وكل د، ط || سكون : السكون ط .

- طبيعية ، وكيف تكون وليس شئ من الأوضاع والأيون التي تفرض مهروباعته بالطبع بتلك الحركة إلا وهو بعينه مقصود إليه بالطبع بتلك الحركة ، ومحال أن تهرب الطبيعة بالطبع عن أمور تؤمها بالطبع فالحركات المستديرة تكون إما من أسباب من خارج ، وإما عن قوة غير الطبع ، بل عن قوة إرادية . وقد يجوز أن لا يختلف ما يكون عن القوة الإرادية ، إذا لم تختلف النزاع والموانع والغايات والأغراض ، فلم تتجدد الإرادات وكانت الواحدة منها ملوغا بها المراد في الحركة ، ولا يمنع كون الحركة المستديرة بالحس بسيط أن يكون ذلك الحس ذا نفس هل ما يشكك به بعضهم قائلا : إن المشائين يوحون أن لا يكون النفس إلا للجسم المركب ، ثم يقولون لحركة مستديرة بسيطة هي صادرة عن نفس وأنها لجرم بسيط . وذلك لأن المشائين لم يمنعوا أن يكون في البسائط كلها متفلسف ، بل إنما منعوا أن يكون ذلك الجسم من البسائط الأسطقسية الموضوعة للتركيب . فإن هذه البسائط مالم تتركب ولم تتمثل ولم تسقط غلبات التضاد لم يقبل الحياة ، فإن كان جسم بسيط لا ضد له في طبعه ، فهو أقبل للحياة .
- ويجب أن يعرف ههنا أن الطبيعي على كم أوجه يقال ، بحسب ما ينتفع به في الموضوع الذي نحن فيه ، ثم تتم الكلام في الحركة الطبيعية ، فنقول : إن الطبيعي قد يقال بالقياس إلى الشئ الذي له الأمر الطبيعي وحده ، وقد يقال لا بالقياس إليه وحده ، بل بالقياس إلى طباع الكل بالشركة ، مثال هذا القسم هو أن كون الأرض غير حقيقية للتدوير ، وانكشافها عن الماء ليس طبيعيا ، بالقياس إلى طبيعة الأرض نفسها . فإن طبيعة كل بسيط لا تقتضي اختلافها فيه ، بل تقتضي التشابه ، فيجب أن يكون الشكل الطبيعي البسيط كريا . ولكن الأمر الذي تقتضيه طبيعة الأرض من استعدادها وفعلها معا إذا قرن به طبيعة الكل ، كان وجود هذا الشكل له طبيعيا ، أي أمر يجب عن طباعه وطباع الكل ، وما عليه يجري الأمر الجزئي في الكل ، على ما ستوضح هذا في موضعه . وكذلك تصرف

(١) تكون : ساقطة من سا + طبيعية ط || ففرض : سا ، ط ، || حه : هـ م .

(٢) الحركة : الحالة سا || أمور تليها : أمر تليه ط ، م .

(٣) من (ثانية) : ساقطة من ب || عن (الأول) : من سا .

(٤) والأغراض : والإرادات سا || وكانت : ساقطة من م .

(٥) منها : منه سا || بها : به سا || أن : بل سا .

(٦) ما يشكك : مماثل سا م ، || الجسم : الجسم ط || حركة : بحركة ط .

(٧) متفلسف : تنفس نفس ط .

(٨) منعوا : يمتنعون ط + م || تتركب : يتركب ط .

(٩) لم : ولم ط || طبعه : طبعه د ، ط .

(١٠) الموضع : الموضع د .

(١١) التي : هي د .

(١٢) كون : تكون م .

(١٣) نفسها : ساقطة من م .

(١٤) البسيط : البسيط ط ، م .

(١٥) أي : أو ط || من : من سا .

(١٦) الجزئي : الجزئي د || وكذلك : وكذلك ط .

الغذاء بحسب تدبير القوة الغذائية، هو لنفس الغذاء غير طبيعي، ولكن إذا قيس إلى الطبيعة المشتركة لكل كان طبيعياً. وأما الطبيعي الخاص بالشئ، فهو أن يكون صادراً عن قوة طبيعية فيه رحدة، ونعني بالقوة الطبيعية ههنا كل قوة من ذات الشئ تحرك لا بالإرادة، كانت طبيعية صرفة، أو كانت كنفس النبات، فيكون أحد قسمي هذا الباب على نحو تحرك الحجر إلى أسفل، وهو الذي يكون لآعن إرادة، ولا أيضاً مختلف الجهة، والثاني على نحو تحرك النامي إلى نموه، فإن ذلك ليس بإرادة، ولكنه مختلف الجهة وقد تكون حركة بإرادة غير مختلفة الجهة ولا تسمى طبيعية إلا باشتراك الاسم كالحركة الأولى. فالحركة الطبيعية بحسب هذا الموضع هي التي تكون عن قوة في الجسم نفسه تتوجه إلى الغاية التي للطبيعة ذلك الجسم، وعلى الوجه الذي تقتضيه طبيعة ذلك الجسم إذ لم يكن عائق، مثل تكون يد الإنسان ذات خمس أصابع في مدة مثلها يتكون، وعلى نحو من التوجه لا غير زايع عن الحدود الواجبة، فإنه قد تكون حركة عن الطبيعة، ولكن لا إلى غاية طبيعية، مثل تكون الإصبع الزائدة والسن الشاغية، وقد تكون حركة لآعن الطبيعة، ولكن إلى الغاية الطبيعية، كما يرمى حجر إلى أسفل على خط مستقيم، رمياً لا تصدر مثل الحركة التي فيه عن الطبيعة التي في الحجر وحدها. وقد يتفق أن يكون من المبدأ إلى الغاية ولكن معوقاً، مثل أن تكون حركته أبطأ من الواجب أو ذات كيفية غير موافقة للاستمرار إلى الغاية. فهذه قد يقال لها طبيعية.

ولكن الحقيقي هو ما قلناه أولاً، وقد تكون الحركة طبيعية لا بالقياس إلى الطبيعة، الخاصة بالشئ، بل بالقياس إلى أمور من خارج. فإن الاحتراق الطبيعي للكبريت عند ملاقة النار، والانجذاب طبيعي للحديد عند مقاربة المغناطيس.

-
- (٢) وأما :+ هو ط || فيه :+ مه ط .
 (٣) كانت : وكانت ط : صرفة : صراف ب، د ه سا || كنفس : نفس د .
 (٤) نفس : ساقطة من سا .
 (٥) حركة : الحركة ط || غير : وغير سا، م .
 (٦) طبيعة :+ في د || توجه : وجه ط .
 (٨) يد : بدن م || زايغ : ذائع ط .
 (٩) تكون : تتكون ط، م || ولكن : لكن م || الإصبع : الأصابع ط .
 (١٠) الشاغية : الشاغية ط || كا : كن سا، ط، م || حجر : حجراً سا، ط، م .
 (١١) الحجر : الحركة سا . (١٢) حركة : حركة ط .
 (١٤) ملاقناه : ملاقنا ب، د ه سا، م .

[الفصل الماثر]

ي - فصل

في كيفية كون الغير طبيعيا للجسم وكذلك كون اشياء اخرى طبيعية

- فقول : إن كل جسم، فسين أنه يقتضى حيزا يخصه، والمتقضى لذلك صورته التي بها يتجوهر أو صورة الغالب فيه، وقد يقتضى كبا أو كيفا أو وضعا أو غير ذلك . فإن كان الحيز الذي يقتضيه موقوفا عليه لا يفارقه لم تكن له حركة طبيعية ناقلة إلى الحيز ، وكذلك إن كان كيفية هذه الصفة أو كمية، فإن كان حيزه حيزا يمكن أن يفارقه، بأن يزال عنه قسرا فإنه يكون له عود بالطبع إن لم يمتنع قسرا، أو كان لم يزال عن حيزه، بل كان أول حدوثه في غير حيزه، فإنه بالطبع، ينتقل إليه إن لم يمتنع قسرا . فإن كانت كيفيته مما يجوز أن يسلب بالقسر ككيفية الماء، أعنى برودته فإنه إذا زال القاسر، توجه إليها الشيء بالطبع، فاستحال الماء المسخن مثلا باردا. وإن كانت كميته مما يجوز أن يسلب بقسر مثلا كما يخلخل الهواء بالقسر، حتى يصير أعظم، أو يضغط بالقسر، حتى يصير أصغر، على ما أخبرنا عنه في باب الخللاء، فإنه إذا زال القاسر انتقل الجوهر إلى حجمه، أو كانت كمية مما لا يحصل له في أول وجوده، بل يكون أول وجوده وجودا غير مستكمل وإنما يستكمل بالاستمداد، فإنه يتحرك إلى مكانه في حجمه بالغذاء طبعيا، أو كان وضع أجزائه وضعا مقسورا كما يحى الخشب المستقيم بالقسر، فإنه إذا غل سبيله من غير كسر أو روض، رجع بحركته إلى الوضع الأول .
- لكنه قد يشكك في الحيز، مما لا يشكل في أمر غيره، فإن الجسم المتحرك في جهة مآثر عرض له أمور: من ذلك ١٥

(٢) فصل : فصل ي ب الفصل الماثر ط، م .

(٣) له : ساقطة من سا .

(٥) فإن : وإن م .

(٦) وكذلك : ولذلك || كان : كانت سا، ط، م || كيفية : كيفيه م || كمية : كيه م .

(٧) يمتنع : يمنع سا، ط، م || أركان : وكان ط || بل كان كان : + أول د .

(٨) يمنع : يمتنع د || قسرا : ساقطة من م .

(٩) أعنى : + ط || القاسر : القياس سا .

(١٠) يخلخل : يخلخل سا، ط .

(١١) يكون : كون ب .

(١٢) يحى : يقتضى ط .

(١٣) بحركته : بحركة د .

(١٤) جهة : وجه م .

أنه متحرك إلى تلك الجهة ، ومن ذلك أنه متحرك إلى مكان ما، ومن ذلك أنه متحرك إلى حيث كليته . فيشبه الأمر ويشكل فلان يرى أنه إلى أى واحد من هذه الأشياء يتحرك. ولو كان الماء يطلب الجهة ، والنهاية في نزوله إلى أسفل ، لما وقف دون حد وقوف الأرض، ولما طفا على الأرض ولما رسب في الأرض. وكذلك حال الهواء ، لو توهم جزء منه مقسورا إلى حيز النار ، فوجد ينتقل من حيز النار إلى حيز نفسه :

- ٥ واستعمل أنه لا يكون لحيز واحد جسمان بالطبع ، حتى يكون لك أن تقول : إن الأرض والماء يطلبان جهة واحدة وحيزا واحدا، لكن الأرض أغلب وأسبق، وكذلك الهواء والنار يطلبان جهة واحدة وحيزا واحدا، لكن الأرض أغلب وأسبق، ولو كان الهواء يطلب ما تطلب النار لكنه يعجز عن مساوقتها إليه. لكننا إذا وضعنا أيدينا على شطر من الهواء، أحسنا باندفاعه إلى فوق، كما إذا حسنا في إزاء تحت الماء . ولو كان يطلب المتحرك المكان فقط، والمكان هو سطح الجسم الذى يحويه، والطبيعى هو سطح الجسم الذى يحويه بالطبع، لكن الماء يقف في الهواء حيث كان لأنه في سطح الجسم الطبيعى الذى يحويه، ولكانت النار المتصاعدة تطلب أن يشتمل عليها مكان هو سطح فلك. وهذا الطلب محال، لأنه إنما تماس طاقة من سطح الفلك من جهة، ولو كان يطلب الكلية لكن الحجر المرسل من رأس البئر يلتصق بشفيرها ، ولا يذهب غورا ، فإن الاتصال بالكل هناك أقرب مسافة ولو كان الحجر يصعد، لو توهمنا إن كليته زال عن موضعه. فكان حينئذ لا يخلو إما أن يكون بالطبع ، يميز جهة دون جهة ، وهذا محال ، أو يكون قد انفصل عن الكلية انفعالا آخر من جهة أخرى، فتكون حركته إلى الكلية ليس عن طابعه ولكن تجلب الكلية إياه . وقد فرضنا حركته طبيعية، وعلى أنه يستحيل أن يفعل الشئ في شبيهه فعلا وأثرا بالطبع ، من حيث هو شبيهه إلا بالعرض ، ولكانت الأرض الصغيرة كالمدرسة أسرع المجذبات من الكبيرة. فالذى يجب أن يتقدف هذا، هو أن الحركة الطبيعية تطلب الحيز الطبيعى وتهرب من غير الطبيعى، لا مطلقا ولكن مع ترتيب من أجزاء الكل مخصوص ، ووضع مخصوص من الجسم الفاعل للجهات. فإن الجهة عينها غير

- (١) تلك إلى : ساقطة من م || فيشبه : فوشه ط .
(٢) وقوف : وفوق م || ولما طفا على الأرض : ساقطة من ما .
(٣) لو توهم : وتوهم م || حيز (الأول) : حيز د || فوجد : توجب م .
(٤) ما تطلب : ساقطة من م || مساوقتها : مساوقتها م || إليه : إليها ط .
(٥) حسنا : أحسنا ما .
(٦) الجسم (الثانية) : + الطبيعى طه م . || فكان : فكان م .
(٧) يقتل : يقتل ط .
(٨) فلك : ذلك ط ، والفلك م .
(٩) البئر : + بئر د || بشفيرها : بشفيرها ط || ولا يذهب : فلا تلعب ط .
(١٠) فكان : وكان د .
(١١) دون جهة : ساقطة من م .
(١٢) شبيهه : شبيهه د ، ط .
(١٣) فإن : وإن م || منها : منه د ، عليها ط .

- مقصودة إلا لأجل كون هذا المعنى فيها، وإن الكلية التي لكل بسيط ليست مقصودة في الحركة الطبيعية التي لأجلها بنائها، ولكنها موضوعة حيث المقصود، بل المقصود ما ذكرناه. فالطلب يتوجه إلى هذه الغاية المحققة فقط، ولا يصح إلى غيرها. وأما الحرب فيصح من مقاييلها أنها اتفق، فإنه إذا كان المكان غير طبيعي، وإن كان الترتيب طبيعياً حرب منه الهواء المنتشف المحصور في آجرة مرفوعة في الهواء، فإن الآجرة تنشف الماء من أسفل لشدة حرب الهواء عن محيط غريب، واستحالة وقوع الخلاء، ووجوب تلازم الصفائح، فيخلفه الماء في مسام الآجرة متصعداً فيها، لحرب الهواء عنها، وإن كان الترتيب في البعد والقرب قريباً من الواجب، وكهرب الماء من الهواء، وإن كان المكان طبيعياً، وليس الترتيب حاصلًا. وبالحرى أن نعرف هل الحرب هو الذي يحركه أو الطلب. لكنه لو كان الأمر ليس إلا الحرب ولا طلب، لم تتعين جهة إليها الحرب دون الطلب، وحال الماء مثلاً في أن طبيعته تحث ميلاً في جواره، وذلك الميل يحدث ميلًا واندفاعاً فيما يلاقيه، لولا أنه أحدثه في نفسه لم يحدث الميل عنه في غيره، كحال الماء في أنه إنما تعمل صورته الطبيعية التبريد في غيره مما يفيض عنها من برد في جسمها التي هي فيه، لو لم يفيض ذلك أولاً فيها لم يبرد غيره، وإن بقيت الصورة. وإذا استفاد حرارة غريبة، فعل ضد فعله فأحرق، وكذلك إذا اشتدت سخونته، عرض فيه العرض الذي توجه صورة النارية، فيفعل فعل النار من الإحراق والصعود فأحرق وصعد. فلا يوجب ذلك أن يكون في هذا الجسم قوتان يتضاد مقتضاهما، إحداها تلك الصورة، والأخرى هذا العارض، وذلك لأن تلك الصورة لا تقتضي الحركة والإحراق اقتضاء أولياً، بل بوساطة عارض، وهو الذي بطل، وحصل ضده الذي هذا الفعل يصدر عنه صلورا أولياً. فإن الصورة أيضاً إنما هي مبدأ للحركة إلى فوق، بوساطة عارض يشبه أن يكون بالقياس إليها ملكة وقتية، وهو الميل.

ولا يجب أن نظن، أن ذلك ليس لأجل العارض، بل لما يتخلط الماء مثلاً من ناريات. تلك الناريات تنفضي وتنفارق وتصلد، ويبقى الماء بارداً. ولو كان كذلك لكان يجب إذا طبخنا الماء والدهن أن يتصلد الدهن أولاً،

(٢) ولكنها موضوعة : ولكنه موضوع سا ، ط .

(٣) إلى : ساقطة من سا . || أ بها : ساقطة من د .

(٤) منه : حه سا ، ط ، م ؛ + ميل سا ، ط ، م || آجرة : حرة م || الآجرة : الجرة م .

(٥) لشدة : الشدة ط || فيخلطه : فيختلله سا .

(٦) الآجرة : الجرة سا ، م || حرب : الحسب ط .

(٧) وليس : إذ ليس سا ، ط ، م .

(٨) أو الطلب : أم الطلب م || كان : + الأمر ط .

(٩) مما : بما سا .

(١٠) يبرد : يرد د || وإذا : فإذا ط .

(١١) فعله : فعلته د ؛ ساقطة من م || وكذلك : ولذلك سا ، ط ، م . || فيفعل فعل : يفعل د ؛ فعل فعل سا .

(١٢) يتضاد : يتضادان في ط .

(١٣) بوساطة : لوساطة م || يكون : ساقطة من م .

(١٤) وتنفارق : تنفارق سا || ويبقى : فيبقى سا ، ط ، م . || أن يتصلد الدهن : ساقطة من د .

لأنه أقبل لطبيعة النار ومحاليتها والاستحالة إليها . وعلى أنه من الحائز أن تكون بعض الأجسام المقصورة متحركة إلى خلاف الطبيعة لمخالط غالب ، وبعضها لنفس تأكد هذه الاستحالة ، كما في البخار المائي ، فإنه لو كان للنارية لزوم ما قلناه . وأنت تعلم أنه لأعلة ولاسبب لامتناع النارية من التخلص عن الماء ، حتى يحتاج إلى أن يستصحب الماء ، اللهم إلا أن يكون الماء صار بحيث يتحرك نحو حركتها موافقة لها ، لكنه بالحرى أن يبرهن على أن لكل جسم حيزا يخصه .

[الفصل الحادى عشر]

٥ - فصل

فى البات أن لكل جسم حيزا واحدا طبيعيا وكيفية وجود الحيز
لكلية جسم ولاجزائه وللبسيط والمركب

١٠ نقول : إن كل معنى ، وكل صفة للجسم ، لابد لذلك الجسم من أن يكون له ، فإن له منه شيئا طبيعيا . وهذا مثل الحيز ، فإنه لا جسم إلا ويلحقه أن يكون له حيز إما مكان ، وإما وضع ترتيب . ومثل الشكل ، فإن كل جسم متناه ، وكل متناه فله شكل ضرورة ، وإن كل جسم فله كيفية ما أوصورة غير الجسمية لاحالة ، لأنه لا يخلو إما أن يسهل قبوله للتأثير والتشكيل ، أو يعسر ، أو لا يقبل . وكل هذا شئ غير الجسمية :

وقد يمكن أن نبين ملازمة الجسم لكيفيات أخرى فنقول : إن هذه الأشياء وما يجرى مجراها ، لابد أن يكون للجسم منها شئ طبيعى ضرورى ، وذلك لأن الواقع بالقهر والقسر عارض بسبب يعرض من خارج . وجوهر

(١) أنه : أن سا || المقصورة : المقصورة ط .

(٢) لو كان : لون د .

(٤) موافقة : موافقا سا .

(٧) فصل : فصل آب : الفصل الحادى عشر ط ، م .

(٨) جسم : الجسم ط . (٩) المركب : والمركب سا ، ط ، م .

(١٠) نقول : فنقول ط .

(١١) ترتيب : وترتيب ط .

(١٤) لابد : + من سا .

الشيء قد يمكن أن يعقل . ولا تعرض له الأسباب التي لوجوده منها بد، إلا ماكان منها لازما لطباعه . وليس واجبا ضرورية أن يكون الجسم لا يعقل، إلا ويلحقه فعل قاسر فيه . فإذا كان كذلك، فطبيعة الجسم قد يمكن أن يفرض موجدًا ، وهو على ما هو عليه في نفسه، وليس يقصره قاسر . وإذا فرض كذلك في وطباعه ، وإذا بقي كذلك ولم يكن بد من أن يكون له أين وشكل، وكل ذلك لا يخلو إما أن يكون له من طباعه أو من سبب خارج .

لكننا قد فرضنا أنه لا سبب من خارج ، فيبقى أنه من طباعه، والذي من طباعه يوجد له، مادامت طبيعة موجودة .
 ولم يقصر، فإن كانت طبيعته بحيث تقبل القسر، أمكن أن يزول ذلك عنه بالقسر، وإن كانت طبيعته بحيث لا تقبل القسر لم يزل ذلك عنه بالقسر .

فإن قال قائل : إنه يجوز أن يكون كل قاسر يرد فإنه يعطى شكلا ومكانا، ثم يبقى ذلك، فلا يزول إلا بقاسر آخر يرد فلا يخلو دائما عن قاسر على الصاقب، كما لا يخلو عن الأعراض بالتماقب . وليس يلزم من ذلك أن يكون واحد منها ذاتيا لا تفارقه .

١٠

فقول : إن الجسم تعرض له الأعراض التي ليست بلازمة على وجهين : أعراض تلحقه في ذاته، وأعراض تلزمه من مجاوراته . مثل كونه فوق وتحت وبما وماذا ، والأعراض التي تلزمه لمجاوراته لا تكون ضرورية له باعتبار ذاته . والأعراض الأخرى فإنه لا يجب أن يخلو منها، بل يجوز أن يكون فيه عندها فقط، ولو كانت بما يستحيل خلوها عنه، بحيث لا يقوم إلا بوجود شيء منها فيه، لكانت صورا لأعراضها، بل الأعراض هي التي تعرض بعد تجوهر الشيء بحيث يجوز أن يوجد الشيء، وكل واحد منها معدوم، فيمكن فرض جوهر الجسم دون شيء البتة منها . وأما المخلوقات والمماسات وما يجري مجرى ذلك، فليس تلزم الجسم لطبيعته، بل لوجوده مع جسم آخر، فليس إذن يجب لاحالة أن يكون الجسم لذاته، حاملا بالفعل لحال مما لا يقوم ماهيته، ولا يلزم ما يقوم ماهيته، فقد انحل التشكك .

١٥

(١) يمكن أن يعقل : يكون أن الفعل د || له : + من م .

(٢) قاسر : بالقسر ط .

(٣) وهو على ما هو : وهي على ما هي سا || وإذا : فإذا ط .

(٤) كذلك : ذلك سا || سبب : + من ط ، م .

(٥) لكننا : لكنه ب ، د ، م || قد : ساقطة من م || فيق : فيبقى م || أنه : أن يكون له سا ، ط ، م .

(٦) فإن : وإن سا ، ط .

(٨) ثم : ساقطة من د .

(٩) يرد : ساقطة من ط || من : ساقطة من ب ، د .

(١١) ليست : ليس ط ، م || أعراض تلحقه : ساقطة من د || وأعراض : أو أعراض ط .

(١٢) تلزمه : تلزم د ؛ تلحقه ط ، م || لمجاوراته : مجاورته ط .

(١٣) يخلو : لا يخلو د ، ط .

(١٤) منها : فيها ط ، م .

(١٧) عمالا : مالا سا || ولا يلزم : ويلزم سا .

(١٨) التشكك : التشكك ط .

وحال القواسر حال هذه الأعراض، لأن القواسر لا تقوم ماهيته، ولا تلزم ما يقوم ماهيته . فإن القاسر هو الذى يرد من خارج، فيفقد حالاً لولاه لما كان لذلك الجسم تلك الحال . وليس شئ من هذه واجبا أن يكون من الماهية أو لازماً للماهية، فوهم الجسم ولا قاسر بقسره، ليس متممًا بالقياس الى طبيعة الجسم ، ونوهم الجسم غير ذى أين ينحصر أو حيز متمم بالقياس الى طبيعة الجسم .. فلهذا تلزمه في طبيعته التى له أن يكون له حيز، ذلك الذى لولا القاسر الذى يجوز أن لا يكون، لكان له . وكذلك الشكل والكيف وغير ذلك، وكذلك وضع الأجزاء إن كان له أجزاء بالفعل . فكل جسم ، فله حيز طبيعى ، فإن كان ذا مكان كان حيزه مكانا .

ولقائل أن يقول : إن الأرض جرم بسيط وتقتضى طبيعته اليبس الذى فيه ، فلا يخلو إما أن يقتضى له شكلاً أو لا يقتضى ، فإن اقتضى له شكلاً فيجب أن يقتضى شكلاً مستديراً ليساطه ، فحينئذ إما أن يكون اليبس يساعد مقتضى طبيعته، فيجب أن تكون الأرض إذا سلب جزء منها الشكل المستدير بأن يشكل شكلاً آخر، أن يعود بطبيعته فيستدير . وليس الموجود كذلك، وإن كان اليبس يمنع ذلك، ويعمل بين طبيعة ذلك الجزء ومقتضاه واليبس صادر عن طبيعته ، فيجب أن تكون طبيعة واحدة تقتضى معنيين متباينين متقابلين ، وليس هذا بجائز .

فنقول إن اليبس إنما يفيض عنه ليحفظ ما تقتضيه طبيعته من الشكل الطبيعى حفظاً قوياً جداً، فإذا حفظ شكله ، لزم من ذلك أن يحفظ في كل جزء ما توجهه طبيعته إيجاباً أولياً من انبساط الناهب إلى شكله . فإذا لم شئ من شكله بقسر القاسر ، لم يكن للباقي منه حس وشعور بما حدث ، بل كان عليه أن يستحفظ ما أوجبه .

الطبيعة . وإن عادت الطبيعة وأوجبته انبساطاً آخر كانت الطبيعة هي المناقضة لموجها الأول، فكان حينئذ يقتضى الطبيعة بهذه الحال ، ضد مقتضاها الأول، ومخالفاً لمقتضى اليبس الذى تقتضيه الطبيعة . ولا يبعد أن تكون الطبيعة تقتضى في حال عارض، أمراً مناقضاً ومقابلاً لما تقتضيه في حال كونه سالماً . فليس إذن المقتضيان متضادين متباينين صادرين عن قوة واحدة بحال واحدة حتى يكون محالاً ، بل أحدهما يصدر عن القوة وهى على حالها

(٢-٤) تلك الجسم : ساقطة من م .

(٤) يكون : ساقطة من م .

(٦) فكل : وكل د .

(٧) جرم : جسم م || اليبس : ليس ط .

(٨) شكلاً (القائلاً) : ساقطة من م . (٩) شكلاً : تفكلاً م ؛ ساقطة من م .

(١١) متباينين : ساقطة من م .

(١٢) يفيض : يقتضى سا .

(١٣) انبساط : انبساطه م .

(١٤) الباقي : الباقي ط ؛ الباقي م || شعور ب ، شعور د ، م || ما : لا سا .

(١٥) وإن : فإن سا || فكان : وكان ط .

(١٦) هذه : فهذه ب ؛ بهذا ط .

(١٧) المتضادان : متضادان م . (١٨) متضادين متباينين : متضادين متباينين ط ، سا ؛ متضادان متباينين م || حالها : حالتها ط ، م .

(١٨) حالها : حالتها ط ، م .

الطبيعية ، والآخر يصدر عنها وهي مجال غير طبيعية . وذلك مثل السكون يعرض عن الطبيعة إذا كانت على مجال طبيعية ثم تعرض عنها بالحركة إذا كانت مجال غير طبيعية . وأما الجزء من عنصر غير الأرض ، إذا استحال إلى الأرض ، فاستحال أول استحالته إلى شكل غير كروي ، فذلك لموانع من خارج ، ولاخلاف الأجزاء في التكون أرضا ، اختلافا في التقدم والتأخر والمجاورات .

- وإذ قد أوضحنا غرضنا هذا ، فبالمرى أن نبين أن المكان الطبيعي كيف يكون للجسم ، وكيف يكون البسيط منه والمركب . ونقول : إنه يخلق بنا أن نعرف أنه هل يجوز أن يكون جسم من الأجسام له مكانان طبيعيان أو مكان واحد وله جسمان يسكنانه بالطبع ، وأن نعرف حال الأجسام البسيطة التي لها أجزاء متمايزة ولكل واحد منها مكان آخر بالعدد يخصه للاحالة ، فيكون لكل واحد منها مكان طبيعي ، غير المثل للآخر ، أنه كيف يصير مكان هذا غير مكان ذلك ، ويخصص به دون الآخر ، وكيف تشبه تلك الأمانة إلى المكان الذي لكل . وأن نعرف حال الجسم المركب في لاية الطبيعى ، فإن له مكانا طبيعيا للاحالة ، فذلك المكان . فإنه إن كان مكان جزم واحد ، كانت الأجزاء الأخرى في غير مكانها .

- فنقول : إنه لا يجوز أن يكون لجسم واحد مكانان طبيعيان ، إلا على جهة أن في جملة مكان الكل أحيانا بالقوة ، أيها وقع فيه بسبب تخصص كان طبيعيا له ، كاللدة ، فإن أقرب حيز من حيز الأرض يليها هو طبيعى لها ، والأبعد لو حصل فيه لكان يصير أيضا أقرب وكان طبيعيا لها . فأما مكانان يتباينان ، فليس يمكن ذلك ، فإن مقتضى الواحد بالشخص من حيث هو واحد بالشخص أمر واحد بالشخص ، ومقتضى الكل المشابه الأجزاء جملة مقتضى جميع الأجزاء ، والأجسام المشابهة الطباع لا يستحيل عليها الاتصاف لطبيعتها ، بل إن استحال فزعا يستحيل تعرض يعرض ، وهي في طبيعتها بحيث يجوز عليها أن لو كانت متصلة . وإذا لا يستحيل اتصالها فكيف يستحيل تماسها ، ولو اتصلت وتماس لم يعرض شيء مستحيل ، وإذا اتصلت وتماس كانت الجملة ، وهي تطلب المكان الطبيعي من حيث هي طبيعة واحدة هي جملة هذه الطباع ، بل هذه الجملة من الطباع . فيجب أن تطلب

- (١) والآخر : والأخرى ب ، د هـ سا || يعرض : يحدث سا .
(٢) حال : حالة ط ؛ ساقطة من د || الجزء : جزء ب ، د ؛ الجنس سا .
(٣) كرى : جزي سا ؛ كروى ط || ولاخلاف : لاخلاف ط . (٤-٣) في التكون أرضا اختلافا : ساقطة من م .
(٤) يخلق : يخلق م || أنه : ساقطة من ط .
(٥) يسكنانه : يسكنانه سا || الأجسام : ساقطة من م .
(٦) منها (الثانية) : ساقطة من م || أنه : ساقطة من ط .
(٧) تشبه : تشبه ط || إلى المكان : للمكان سا .
(٨) وكان : فكان ب || فأما : وأما سا ، ط ، م || يتباينان : متباينان سا ، ط ، م .
(٩) والأجزاء : والأجزاء سا .
(١٠) تعرض : تعرض ط || متصلة : واحدة ط || اتصالها : اتصالا م .
(١١) تماسها : تماسها ط || وتماس : أو تماس ط || تطلب : تطلب م .
(١٢) هي (الأول) : ساقطة من م || طبيعة : طبيعة د || هي (الثانية) : وهي م || الطباع : الطباع د || فيجب : يجب ط .

جملة من الحيز ، هي حيز هذه الجملة ، بل هذا الحيز لهذه الجملة كأنه جملة تجتمع من أحياز واحد واحد . فإذن الأجسام المشابهة للطابع ، فإن أحيازها كأنها أجزاء حيز واحد ، ويكون لجسم معين من تلك الجملة حيز يمتد من تلك الجملة لعملة تلك العملة . أما وجوده فيه أولاً عندما حدث وهو موافق له في الطبع ، فوجب لزومه ، وأما اختصاصه بالقرب ، فإن النار إنما تتحرك إلى فوق إلى جزء من حيز كلية النار بعينه ، لأنه هو أقرب إليه .

ولسائل أن يسأل إنا لو توهمنا النار في مركز الفلك ، لا ميل لجزء منها إلى جهة ، فإذا كان يعرض لها في طبعها ، أسكون بالطبع وذلك محال ، أو حركة إلى جهة ولا تخصص لجهة .

فنقول : كان يعرض لها سكون ، ولكن بالقسر ، لأنها كانت تقتضي أن تخرج عن درجة في واسطتها تنبسط عنها إلى الجهات بالسواء ، إلى أن يلقى كل جزء من المنبسط ما هو أقرب إليه من المكان الطبيعي . لكن الممء المحيط وغير ذلك كان حينئذ لا يمكنها من أن تتداخلها نافذة من النفوذ ، إذ هذا النفوذ لا يتأتى بالتحرق ، لأن التحرق يكون من جهة دون جهة ، وهذا انبساط في كل جهة ، فتكون ساكنة بالقسر . وأيضاً فإن الخلوة مما لا يجوز أن يحدث في الوسط عند انحرافه ، وهذا القسر عارض عن الطبع ، وهو عجيب جداً ، فإن الطبع يقتضي أمراً صار غير ممكن لعارض عرض ، فأدى ذلك إلى حكم غريب . ونحن لا ندري استحالة هذا العارض ، ولا تمنعها لأننا لم ندر بعد استحالة العروض في الموضوع مقدماً ولا تمنعها ، ولكن إذا جاز للمقدم جاز التالي ، فإن امتنع التالي امتنع المضم . فقد ظهر أنه كيف يكون للجسم الواحد مكان واحد بالطبع ، أو حيز واحد بالطبع ، وأنه كيف نسبة حيز الكل إلى حيز الأجزاء بعضها إلى بعض ، وهذا البساط . وأما للمركبات ، فإن تركيبها لا يخلو إما أن يكون عن بسيطين ، أو عن أكثر من بسيطين ، فإن كان عن بسيطين ، فلما أن يكونا متساويين في القوة أو أحدهما أغلب ، فإن كانا متساويين في القوة ، ولم يتفق أن كان وضع أحدهما بخذاء جهة الآخر تفرقا ، ولم يختبأ ، إلا بقسر جامع وإن تواجعت حركتهما وبعد كل من مكانه كبعد الآخر تفاوماً ، وقسر كل واحد الآخر توقفاً إلا أن يطرأ

(٢) الجملة : لجهة سا .

(٣) الجملة : لجهة سا || لعملة تلك العملة : ساقطة من سا || تلك العملة : ساقطة من د .

(٤) حيز : ساقطة من سا .

(٦) أو حركة : أم حركة م . (٧) سكون : السكون ط ، م .

(٩) تتداخلها : + المعلقة ط || نافذة : نافذة د ، سا ط .

(١١) انحرافه : + انحرافه د ، م || عارض : خارج سا .

(١٢) لعارض : العارض سا . (١٣) لم ندر : لا ندري ط || ولا تمنعها : ساقطة من سا || فإن : وإن سا ، ط ، م .

(١٥) وهذا : وهذه ط || للمركبات : المركبات سا ، م .

(١٦) عن (الثانية) : ساقطة من سا ، م .

(١٧) في القوة : بالقوة ط || الآخر : الأخرى ب ، د .

(١٨) وإن : فإن ط || حركتهما : حركتهما سا ، ط ، م || كل : + واحد سا ، ط || مكانه : فكان ط || تفاوماً : تفاوماً ||

واحد : + متبعا ط .

- على أحدهما معين ، أو يكونا في الحلد المشترك بين الحيزين فيجوز أن تتفا فيه بالطبع ، وإن غلب قوة أحدهما والفسر على المراج حاصل ، كان المكان للطبيعي مكان الغالب ، وإن كان أكثر من بسيطين وفيهما غالب فلحيز للغالب ، وإن تساوت غلب البسيطان اللذان جهتهما واحدة بالقياس إلى الموضع الذي فيه التركيب وحصل المركب في أقرب الحيزين من حيز وقوع التركيب ولم يتجاوزوه . إذ الجذب عنه إلى الجانبين سواء ، والإمساك فيه عن البسيط الذي يطلب ذلك الحيز لا يبطله تخالف الجانبين . وعنى أن لا يصح امتزاج من الأجسام البسيطة يتلزم به ، إلا وهنالك غالب يجمع ويقسر الأجزاء الأخرى ، مانعا إياها عن الحركة إلى أحيائها الخاصة ، أو تكون الأجزاء قد تصغرت تصغرا لا يمكنها أن يفعل في الأجسام التي بينها وبين كلياتها خرقا ، أو يكون قوة قاسرة على الاجتماع غير قوى تلك البساط .
- فلنبن الآن أن لكل جسم طبيعي مبدأ حركة طبيعية ، حتى يكون لكل جسم حركة طبيعية وأنه على نوع واحد فقط .

١٠

[الفصل الثاني عشر]

ل - فصل

في اثبات أن لكل جسم طبيعي مبدأ حركة وضعية أو مكانية

- نقول : إن كل جسم لا يخلو إما أن يكون قابلا للنقل عن موضعه الذي هو فيه بالقسر ، أو غير قابل . فإن كان قابلا للنقل عن موضعه الذي هو فيه ، فلما أن يكون له في جوهره ميل إلى الحيز ، أو لا يكون له ميل إليه ١٥ الية . لكن كل جسم فله مكان طبيعي ، أو حيز طبيعي تقتضى طبيعته الكون فيه ، وإنما خالف سائر الأجسام في

(١) وإن : فإن د ، سا .

(٢) المراج : المزاج د ؛ المرج سا ، ط ؛ المزج م || كان : + عن ط ، م || وفيما : وفيها م .

(٣) الموضع : الموضوع ط .

(٤) الآن : سابقة من د .

(١٢) فصل : فصل ب ؛ الفصل الثاني عشر ط ، م .

(١٤) كل : لكل م .

(١٦) الية : سابقة من د || كل : لكل ط .

ذلك لا يجسيمه ، بل لأن فيمبدأ أو تومعة نحو ذلك المكان . فإن كانت تلك القوة مقضية لذلك المكان ، وجبريته غير متممة بما هي جبرية عن الاشتغال والحركة ، فلا مضادة فيه لقوته ، ولا تقضى قوته تقضى جزأ آخر . لكنه لا يجوز أن يكون في جسم واحد غير مختلف الأجزاء قوتان تضادان وتقتضيان فكلين متباينين ، إذ القوى كوتها قوى بحسب فعلها ، وإذا تماثلت أفعالها ، تماثلت طياتها ، فاستحالت أن تكون مع الجسم . فإن الجسم الذي فيه قوة ما ، هو أن فيه مبدأ فعل ما يصدر للاحالة إن لم يكن عائق ، وإن لم يكن الجسم بحيث يصدر عنه ذلك الفعل ، إن لم يمنع مانع من خارج ، فليس فيه تلك القوة ، وإذا كان فيه قوتان تضادان ، صح صدور فعلين متضادين ، وهذا محال .
 ٥ فإذا من المحال أن يكون في جسم بسيط مفرد ، أو في غالب جسم مركب ، قوتان : واحدة تقضى ، وكان والأخرى تمنع عنه . ثم الجسم قابل للحركة من مقتضى الحركة ، فيلزم أن الجسم إذا قسر على مفارقة مكانه الطبيعي ، أن يتحرك إلى مكانه الطبيعي ، عندما يفارق انقاس من خارج . وبما بين هذا أن كل جسم ليس فيه مبدأ ميل ما ، فإن نقله عما هو عليه من أين أو وضعه يقع لافي زمان ، وذلك محال ، بل يجب أن يكون كل جسم يقبل تحريكا وإمالة طارة ، ففيه مبدأ ميل طبيعي في نفس ما قبله ، كان أينما أو وضعا .
 ١٠

ولنعين الكلام على التحريك المكاني على سبيل إيضاح المقصود فيها هو أظهر ، وإن كان المكاني والوضعي في مذهب البيان واحدا . إن الأجسام الموجودة ذوات الميل ، كالثقيلة ، والخفيفة . أما الثقيلة فإميل إلى أسفل ، وأما الخفيفة فإميل إلى فوق . فلها كما ازدادت ميلا كان قبولها للتحريك الثقلي أبدا ، فإن نقل الحجر العظيم الشديد الثقل أوجره ، ليس كقلل الحجر الصغير القليل البقل وجره ، وزج الهواء القليل في الماء ، ليس كزج الهواء الكثير . وأما ما يترى الأجسام الصغيرة مثل النردلة ومثل التينة ونحوها الخشب ، من أنها لا تنفذ عند الرمي في الهواء نفوذ الثقيل ، فليس السبب فيه أن الأثقل أقبل للرمي والبحر ، بل لأن بعض هذه لصغرها لا يقبل من الدافع قوة محركة لها ولما يلها يبلغ من شدتها أنها يقدر بها على خرق الهواء ومع ذلك فيكون مريع الاستحالة

(١) يجسيمه : يجسيمه ما ، يجسيمه ط . || فإن : فإذا سا || وجبريته : وجبرية ط .

(٢) جبرية : جزء منه د || فلا مضادة : ولا مضادة سا || لا تقضى : لا تقضى سا .

(٣) تضادان : متضادان ط || وتقتضيان : أو تقتضيان سا ، ط ، م .

(٤) فاستحالت : فاستحال د ، م || جسم : لجسم ط .

(٥) يصدر : + عنه ط || وإن : فإن سا .

(٦) وإذا : فإذا سا ، ط ، م || كان : كانت سا ، ط .

(٧) مفرد : مفرد م .

(٨-٩) أن ... الطبيعي : ساقطة من سا .

(٩) هذا : + أيضا أن يتبين سا ، ط ، م .

(١٢) عل : أولاف سا ، ط ، || المكاني : + أولام || فيها : بعام .

(١٣) واحدا : + فنقول ط || إن : لأن د .

(١٤) لما : فيها ط .

(١٥) وجره : أو جره ط ، م .

إلى البطلان من السبب الذي يعرف في موضعه ، وهو السبب الذي يبطل القوى المستفادة العرضية من القوى المحركة ، كما أن الشرية تطفأ من السبب الذي يبطل الحرارة المستفادة قبل النار الكثيرة ، وبعضها يكون متخلخل لا يتغير على خرق الهواء ، بل يداخله الهواء الذي ينفذ فيه ، ويكون سببا لإبطال قوته المستفادة ، فإنك تعلم أن مقاومة المنفذ فيه ، هو البطل لقوة المحركة ، وهذا كالنار المتخلخل ، والماء المتخلخل ، فإنه أقبل للاستحالة . ولو كان السبب في قبول البرمى الأنفذ هو الكبر وزيادة الثقل ، لكان كلما ازداد المرمى ثقلا وكبرا ، كان أقبل لارمى .
 ٥ والأمر بخلاف ذلك ، بل إذا اعتبر الثقل والخفة ، ولم تعتبر أسباب أخرى ، كان الأقل مقدارا أقبل للتحريك القسري وأسرع حركة ، فتكون نسبة مسافات التحركات بالقسر ولها ميل طبيعي ، ونسبة أزمنتها ، على نسب الميل إلى الميل . لكن النسبة في المسافات يعكس النسبة في الأزمنة . أما في المسافات فيكون الأشد ميلا أطول مسافة ، وأما في الزمان فيكون ذلك أقصر زمانا . وإذا لم يكن ميل أصلا ، وتحرك المقصور في زمان ، ولتلك الزمان نسبة إلى زمان حركة ذى الميل بالقسر ، وتكون على نسبة ميل ، لو وجد إلى ميل ذى ميل المتحرك بالقسر ، فيكون قبول ما لميل فيه أصلا للقسر كقبول ذى ميل مائل لو وجد ، فيكون الذي لا مانع له على نسبة ذى مانع مائل لو وجد ويعرض ، مثل ما قلنا في باب اختلاف من الخلف ، وعلى ذلك الوجه بعينه .

ومما يبين ذلك ، أن المقصور على الحركة المستقيمة أو المستديرة يختلف عليه تأثير الأقوى والأضعف ، وإذا اختلف ذلك ، فظاهر أن القوى مطاوع ، والضعيف معوق . وليست المعالوفة للجسم بما هو جسم ، بل بمعنى فيه يطلب البقاء على حاله من المكان أو الوضع ، وهذا هو المبدأ الذي نحن في بيانه . وكل جسم ينتقل بالقسر فيه ١٥ مبدأ ميل مائل ، أما الانتقال المكاني فقد بيناه ، وأما الانتقال القسري الوضعي فلأن ذلك الجسم إن كان قابلا للنقل عن مكانه فقد ظهر ، وإن كان غير قابل فله لاحالة قوة بها يثبت في مكانه وتلزمه وتختص به وهي غير جسمية .
 فنقول : إن هذا الجسم فيه مبدأ حركة أيضا ، وسنبين إذا اعتبر قريبا مما اعتبر به أمر الجسم القابل للنقل عن موضعه ، وذلك لأن له وضعاً مائلاً بالعدد فيما يحويه ، أو حول ما هو يشتمل عليه أو في ذلك وحول هذا . فلا

(٢) الشرية : القدر سا .

(٤) لقوة الحركة : لقوة الحركة ط || والماء المتخلخل : ساقطة من سا .

(٥) قبول : قول د || الرمي : الرمي ط || الأنفذ : الأهدب ، د ؛ الأكبر سا || كليا : كاط || الرمي : الرمي ط .

(٦) الأقل : الأول سا .

(٧) فتكون : وتكون سا || مسافات : مساواة ط .

(١١) وذى : ذى م || سا : ساقطة من م .

(١٢-١٤) وإذا ... والضعيف : ساقطة من م .

(١٤) ذلك : ساقطة من سا .

(١٥) أو الوضع : والوضع سا .

(١٧) وهي : وهو ط .

(١٨) وسنبين : وسنبين ط ، م . || اعتبر قريبا : ساقطة من د .

(١٩) يشتمل : يشتمل م ؛ هـ ط .

مخلو إما أن يكون ذلك له عن علة له في ذاته وعن صورته الطبيعية، أو عن علة خارجة عن الطبيعة . ومحال أن تقتضي ذلك ذاته ، فإن الأجزاء التي تفرض فيه والمهمات المختلفة التي تكون له، والأجزاء التي تفرض فيها بحامه، ليس شيء منها أولى بشئ منها، أعني أنه ليس جزء يكون منه في جهة، أولى بحامه جزء بعينه إذ الجميع غير مختلف فيه . فطبيعة الجسم ليس تقتضي ذلك الوضع بعينه، إذ التشابهات لا يستحق بعضها بطبعه شيئا من التشابهات بعينه دون بعض، بل يكون جميع ذلك جائزا لكل واحد منها. وليس هذا كما يكون لأجزاء الأجسام المتقابلة للفرق، فإن كل جزء يفرض فيه تجلده متخصضا بما يخصص به ، لأن أول وجوده وقع هناك، وأولاه أقرب المواضع من موضع وجد فيه أو نقل إليه خارجا عن حيزه الطبيعي، إما لوجود يكون الأول فيه أو وقوع الانتقال بقدر إليه، فيكون اختصاص كل جزء بما هو فيه لا بالطبع المجرد ولا بالقدر، بل للطبع المقترب بمعنى مخصص . وأما الذي لا يقبل مفارقة مكانه ، فليس حكمه هذا الحكم ، ولا يجري عليه ذلك التأويل .

١٠ فإذا كان كذلك، لا يكون جزء من أجزاء ذلك الجسم متخصضا بما يخصص به بالطبع مفردا، بل ولا بالطبع مقارنا لحالة قسرية أوجبها سبب . ولو كان هناك أيضا شوب من سبب قاصر ومقتض من طبعه أمرا اقتضاء أسباب تخصص أجزاء الإسطقسات بأحيازها، لكان في طبعه أن لا يكون متخصضا به، وللم يكن ذلك السبب أو كان ثم زال، فيكون في طبعه على كل حال وكيف تصير الأقسام جواز أن تكون على تلك المحاذاة والمماسية. وأن لا تكون، ففي طبعه أن يقبل نقلا في الوضع . وقد بينا أن كل قابل لنقل عن أمر متاين أو وضع ففيه مبدأ حركة وميل طبيعي ، فيجب أيضا أن يكون في هذا الجسم مبدأ ميل في الوضع .

١٥ واعلم أن المقصود فيما وضح بما شرحناه من البيان، والمكتشف به عنه هو أن كل جسم تطرأ عليه إمالة، لم يكن مبدؤها فيه بالطبع، بل تفصل عن سبب خارج، أو نفس موصلة تحرك بحسب القصد وتحدث ميلا لم يكن

(١) له (الثانية) : ساقطة من سا || من : أو عن ط || الطبيعة : الطبيعة م .

(٢) والمهمات : المهمات م . (٣) بشئ : لشيء ط .

(٤) طبيعة : طبيعة م || إذ : أو ط || بطبعه : بطبعه م || شيئا : أشياء ط .

(٥) لأجزاء : الأجزاء ط .

(٦) فيه : ساقطة من م || به : ساقطة من سا + إيا ط || وقع : موقع م .

(٧) أو نقل إليه : ساقطة من ب، د، ط، م || وقوع : لوقوع سا .

(٨) الطبع : بالطبع ط، م || المقترب : المقترب د .

(٩) مخصص : به ط .

(١٠) ولا بالطبع : بالطبع سا .

(١١) ومقتض : أو مقتض سا .

(١٢) تخصص : تخصيص سا || لكان : ولكان سا .

(١٣) أو كان ثم زال : أو زال ب، أو زال د، سا، م || تصير : تصرف ب، د، م + تصرف سا || المحاذاة : المجازات د .

(١٤) الوضع : الموضع ط، م .

(١٥) أيضا : ساقطة من د .

(١٦) مسا : مسا ط || هو : ساقطة من م .

في الجسم. فليس يصح أن يتحرك الجسم عن ذلك، إلا وفيه ميل متقدم، فإن الكلام في التحريك المبتدأ الواقع بقصد النفس، كالكلام في ميله الواقع لسبب من خارج، فإنك ترى نفس الحيوان تختلف تحريكه لبدنه والقوة واحدة بحسب ما في بدنه من الميل الثقيل الزائد والناقص، ونجد للزائد مقاومة ما، فنجد الكلام قائما. ثم في هذا مباحث يجب أن يرجع فيها إلى الواضح فتجد ما يمتنعك فيها إن كنت في الإسهاب أرغب.

- فقد بان أن كل جسم طبيعي ففيه مبدأ حركة وأن الجسم الذي لا يفارق مكانه الطبيعي ففيه مبدأ حركة وضعية مستديرة. ونقول إنه لا يجوز أن يكون في جسم واحد مبدأ حركة مستقيمة، ومبدأ حركة مستديرة، حتى يكون إذا كان في وضعه الطبيعي تحرك في الوضع، وإذا كان في غير موضعه الطبيعي تحرك إليه على الاستقامة، لأنه عندما يتحرك إلى مكانه بعينه بالاستقامة لا يخلو إما أن يكون فيه مبدأ ميل إلى حركة مستديرة، أو لا يكون، فإن لم يكن، فإذا حصل في مكانه الطبيعي ولم يحدث هذا الميل، وجب من ذلك أن لا يكون فيه مبدأ حركة مستديرة، لافي مكانه ولا خارجا عن مكانه، وإن حدث فيه هذا الميل، كان هذا الميل ليس غريزيا له تابعا لطوره، بل أمر يحدث له في مكانه الطبيعي، ولا تكون العلة فيه إلا ماسة لمكانه الطبيعي على وضع ما، أو حصوله في حيز طبيعي على وضع ما، وتلك الماسة، وذلك الحصول لا يجب ميلا عن حال إلى مثله، بل لا يوجب هربا عن ذاته إلى مثل ذاته فليس إذن موجب ذلك الميل موافاة الحيز سواء كان أحدث الإيجاب إيجابا بلا توسط طبيعة، أو أحدثه إيجابا بتوسط طبيعة، إذا حصل جسمها في حيز طبيعي صدر عنها حيثند هذا الميل، فإن البحث في ذلك كله واحد والكلام واحد. ولا أيضا لك أن تقول: إن النفس المحركة تأخذ هناك في التحريك والإمالة أخذ مبتدأ بعد مالم يكن، بخلاف القصد والإرادة بعد مالم يكن. فقد منع هذا أيضا، وتبين أنه غير ممكن أن يقع مثله إلا وهناك مبدأ ميل في الطبع، فيجب أن يكون ذلك الميل لازما، وإن كان عن نفس فيكون لزومه عن إرادة طبيعية دالة، مادام ذلك الجسم موجودا. ولا يلزم على هذا حال المستقيم من أنه تارة يتحرك وتارة يسكن، يتحرك في غير

(١) في التحريك: بالتحريك سا || المبتدأ: المبدأ ب.

(٢) تحريكه: تحريكها م.

(٤) فيها (الثانية): منها، سا، ط.

(٥) بأن: بك، وأوضح سا || لا يفارق: يفارق م.

(٧) موضعه (الثانية): مكانه، ب، سا.

(٩) من: ساقطة من م.

(١٠) لافي: ولا في ط.

(١١) ما: ساقطة من د، ط، م.

(١٣) موجب: يوجب ب، م.

(١٤) حصل: ساقطة من م || عنها: هـ ط.

(١٥) والإمالة: أو الإمالة سا.

(١٦) وتبين: وبين د، سا، م.

(١٧) نفس فيكون لزومه: نفس لزومه ب، نفس له سا، نفس لزومه لزوما ط، نفس لزوم م.

(١٨) على: ساقطة من م.

مكانه ويسكن في مكانه، وكلاهما طبيعي له . فكلناك ربما جاز أن يكون هذا الجسم مستقيم حركته في غير مكانه، وتستدير حركته في مكانه، ويكونان كلاهما طبيعيين في اختلاف الحالتين . وإنما لا تلزم هذه، لأن الحركة المستقيمة ليست طبيعية على الإطلاق على ما شرحناه، بل الطبيعي هو الأين الذي تقتضيه طبيعة الشيء إذا لم يكن عائق، فإذا فارق اقتضت هذه الطبيعة الرد إليه وإلى موضع معين منه ، ويكون المبدأ فيهما واحدا .

وأما الحركة المستديرة، فإن المبدأ الذي أثبتنا أنه يوجبها بالطبع، يوجبها كيف كان ودائما، إن كانت طبيعية على الإطلاق، وإن كانت ليست بطبيعية مطلقة، بل هي كالمستقيمة التي تقتضيا الطبيعة عند عارض، كذلك ذلك عند فقدان الوضع الطبيعي، فيجب أن تقف عند وجدانه . وكان يجب أن يكون الطبيعي هو وضع ما بعينه إلا أنه ليس كذلك، فإنه ليس كما أن أينأ أولى بالجسم من أين، كذلك من الوضع الذي له في الأين المتشابه وضع أولى به من وضع . فبين أن هذا الميل لا يكون حادثا عند الوصول إلى المكان الطبيعي، بل إن كان فيكون على القسم الآخر، وهو أنه يكون معه دائما . فإذا كان في الجسم مبدأ حركته مستقيمة، وجب أن تهو مفاارقة هذا الجسم لمكانه الطبيعي، حتى يتحرك عن غير الطبيعي إليه بالاستقامة، وأن يكون في جسم واحد بسيط إذا كان في غير مكانه الطبيعي ميلان : ميل إلى الاستقامة ، وميل عنه إلى الاستدارة . فيكون في جوهر واحد أمور متقابلة موحدة معا، وليست مما يجري مجرى متقابلات تخرج حتى يكون بينها وسط، فإن الوسائط أمور كائنها تخرج من الطرفين . وإنما تخرج القوى امتزاجا يؤدي إلى الوسط، إذا كان من شأن كل واحد منها أن يقبل الأقل والأكثر قبولا لا يصرف إلى الجهة الأخرى، فيكون الحاصل ليست قوتين، بل قوة واحدة هي أضعف وأنقص من الطرفين .

ولكن الاستقامة والاستدارة لا تقبلان الاشتداد والتقص، بأن تأخذ الاستقامة قليلا قليلا إلى الاستدارة

- (١) ويسكن في مكانه : ساقطة من م .
- (٢) وتستدير حركته في مكانه : ساقطة من د || لا تلزم م يلزم م || هذه : هـ س .
- (٣) طبيعية : طبيعة ب || شرحناه : شرحنا س ، ط ، م .
- (٤) الرد : بالرد م || المبدأ : المبتدأ م .
- (٥) أثبتنا : أثبتنا ط .
- (٦) ذلك : + العارض ط .
- (٧) هو : وهو م .
- (٨) كذلك (الثانية) : كذلك س ، ط ، م || الأين : أمر س ، م ؛ أمر الأين ط .
- (٩) تهو : تهو س .
- (١٠) تهو : تهو س .
- (١١) إليه : إليه د .
- (١٢) كائنها : فكائنها س .
- (١٣) تخرج من : مزج من س ، م ؛ مزج عن ط || إذا : إذا م || واحد : + واحد ط .
- (١٤) هي : وهي ب ، د .
- (١٥) والتقص : والتقص م .

أو الاستدارة قليلا قليلا إلى الاستقامة. وهو في زمان ذلك الخط والوجود في المتوسط لا في مستقيم ولا في منحني بل المستقيم إن أمكنه أن يفارق الاستقامة ويصير يعقبه مستديرا ، كان مفارقه الاستقامة دفعة ، ومواصلته الاستدارة دفعة ، من غير أن يقال قد فارق الاستقامة وهو ذا قد استدار قليلا وهو بمن فيه ، أو فارق الاستدارة إلى الاستقامة كذلك .

- وأما الانحناء الموجود في القطوع ، فليس سبيلا من الاستقامة والاستدارة يؤدي إلى أحدهما . فإذا كانت الاستقامة والاستدارة لا يتقابلان الأشد والأضعف فكذا لا يتقابلهما القوتان عليهما . فلما حدثت قوة متوسطة بين المقيم وبين المدبر ، فلا يكون أيضا هذا الاجتماع على سبيل الامتراج فيظهر أنه لا يكون في جسم واحد مبدأ حركة مستقيمة ومبدأ حركة مستديرة معا ، ويجتمع من هذا وما قبله أن الجسم المحدد للجهاات فيه مبدأ حركة مستديرة ، وليس فيه مبدأ حركة مستقيمة ، لأن هذين المبدئين لا يجتمعان ، ولأن ذلك الجسم قد بان أمره أنه لا يصبح على كليته ولا على أجزائه مفارقة موضعه الطبيعي . وأما الأجسام الموضوعة فيه ، ففيها مبادئ حركات مستقيمة عنه وإليه ، فتكون حيث يكون جهة في الطبع ثلاثة أصناف من الحركات : واحدة حول وسط ، وأخرى عن الوسط ، وثالثة إلى الوسط .

وإذ قد بالغنا في تعريف حال الحركة الطبيعية ، فحقيق بنا أن نتعرف حال الحركة غير الطبيعية . وأما إذا اعتبرت الجهات بالعرض والوضع فتزيد الحركات على هذا العدة ، ولكن لا تكون طبيعية .

-
- (١) أو الاستدارة : والاستدارة د ، ط || أو الاستدارة قليلا قليلا : ساقطة من م .
 - (٢) ويصير الاستقامة : ساقطة من م || دفعة : ساقطة من سا .
 - (٣) والاستدارة : + ولا استدارة سا ؛ + ولا الاستدارة ط || فإذا إذاب .
 - (٤) فكذا : وكذلك ط .
 - (٥) المقيم ، المستقيم ط || وبين المدبر : والمستدير ط .
 - (٦) لا يصبح : لا يصلح ط .
 - (٧) وإليه : : وآية ط . || وأخرى : والأخرى سا ؛ أخرى م
 - (٨) وثالثة : وثالثها ط ، م
 - (٩) حال : ساقطة من م . || غير : الغير ب ، د ، سا ، ط .
 - (١٠) بالعرض : بالفرض سا ، ط م || العدة : العدد ط .

[الفصل الثالث عشر]

م - فصل

في الحركة التي بالعرض

- نقول : إن الحركة غير الطبيعية، منها ما يقال بالذات ، ومنها ما يقال بالعرض . أما التي بالعرض فهو أن يكون الشيء لم يلحقه في نفسه مفارقة أين أول أو وضع أول أو كيف أو كم، بل هو مقارن لشيء آخر مقارنة لازمة، فإذا تبدل للشيء حال ينسب إليه كانت له بالعرض. أما في الأين والوضع فهو على وجهين، على ما علمت، فإنه إما أن يكون ما قبله متحرك بالعرض، هو في نفسه في مكان وذو وضع وقابل للحركة، إلا أنه لم يفارق مكانه ووضعه، بل الشيء الذي هو محمول فيه قد فارق مكانه. وهذا ملازم له، فيلزم أن يقع له لأجل حركة ما هو فيه حصول في جهة تقع إليها إشارة غير الجهة التي كان يقع عليه الإشارة فيها أو يقع له وضع آخر بالمقياس إلى الجهات ، وأما أن لا يكون من شأنه أن يكون له أين ووضع، ومن شأنه أن يتحرك، مثال الذي يعرض له ما يعرض للمتقل، ومن مفارقة أين ووضع، وهو من شأنه أن يتحرك، إما في الأين كالمثقل في الصندوق وهو ساكن فيه حافظ لمكانه والقاعد في السفينة والسفينة تنقله. وإما في الوضع . فلما إذا توهمنا كرة في كرة، وقد ألصقت بها بمسامير أو بغراء أو بالطبع أو بغير ذلك، فحركت الكرة الخارجية حتى تغير نسبة أجزائها إلى أجزاء المحيط بها تغيراً هو حقيقة الحركة في الوضع . فإن الكرة الداخلة الملتصقة قد يعرض لها متابعة لها في أن كل جزء منها يلزم جزءاً ينتقل فينتقل، ولكن بالعرض، إذ لا تنتقل نسبة ما بين أجزاء الكرة الداخلة وأجزاء

(٢) فصل : فصل حب؛ الفصل الثالث عشر ط، م.

(٤) نقول : فنقول ط || غير : الغير ب، د، سا، ط || التي : التي سا، ط، م .

(٥) أين : ساقطة من م.

(٦) ينسب : فتنسب م.

(٩) إشارة : الإشارة ط || غير : هن م || عليه : عليها ط || فيها : منها سا، م؛ ساقطة من ط.

(١٠) ووضع : أو وضع ط || ومن : ولا من ط .

(١١) ومن : من د، سا، ط، م || ووضع : أو وضع ط || وهو : ساقطة من م .

(١٢) والقاعد في السفينة : ساقطة من ط || تنقله : منتقلة ط || وإما : أمام || الوضع : الموضوع د.

(١٣) بها : به سا .

(١٤) الملتصقة : الملتصقة سا، ط || قد : به ط، م؛ ساقطة من سا .

(١٤) لها : له سا، م || فينتقل : فيقل سا؛ ساقطة من ط || ولكن : + ذلك ط || لا تنتقل : تنتقل بـ || أجزاء : جزء ط .

المحيط بها كما تنتقل نسبة أجزاء الكرة المحيطة مع أجزاء مكانها، فإن كان اعتبار الوضع إنما هو بحسب القياس إلى أجزاء المحيط الموضوع فيه، أو المحيط به الموضوع عليه، وبالحسبة إلى أجزاء ما يماس ذا الوضع مماسة محيط كما لكرة في كرة، أو مماسة عطا كما للفلك الأعلى بالقياس إلى ما يماسه في داخله، فلا تكون الكرة الداخلة قد تبدل وضعها، وإن كان الوضع ليس باعتبار المماسات، بل باعتبار الموازيات والمخازيات في الجهات، فتكون الداخلة قد تبدل أيضا وضعها بالذات، فإن الأجزاء منها قد استبدلت المخازيات مع استبدال المحيط تلك، بل الأولى أن يكون قد تبدل الوضع الذي له بحسب الكل بالذات ولم يتبدل الوضع الذي بالقياس إلى ما يحويه . والوضع وضعان : وضع بحسب الكل ووضع بحسب شئ . ومن هذا القبيل ما نعتقد من حركة الهواء العالي مع حركة فلك القمر، فإن تلك الحركة ليست كما يظن عن قسر وذلك لأن هذا القسر إن كان من جنس تحريك المتحرك لما يلاقيه ويدفعه .

- وإذا كانت كرة على كرة، فلنما إذا تحركت ولم تثبت بشئ مما تحتهما، بل زحفت على بسيط غير مقاوم في وجه حركتها، حتى يلزم أن يتدفع القائم في وجهها باندهاها، فلامنع من أن تكون الداخلة منهما، وتحرك الخروج عليها، ماضية على سطحها من غير انغلاق . فالسبب إذن في تلك الحركة أن كل جزء تفرضه من النار قد تعين له جزء من الفلك، كالمكان، وهو بالطبع يتحرك إلى المكان الطبيعي له، ويسكن عنده لازما لإياه ملتصقا به التصاقا طبيعيا، يوجب من لزومه وإياه، وإن زال ما يوجبه الإلصاق بالغراء والمسامير . فإذا تحرك المكان لزومه وتبعه ما هو بالطبع متمكن فيه حافظ لما يلاقيه منه، فتكون حركة الجو العالي بالقياس إلى الفلك، حركة بالعرض ١٥ في الوضع ولو كان الماء وهو في الهواء مصبيا للترتيب الطبيعي الذي بيناه قبل مع إصابته الموضوع الطبيعي، أبقى السطح المحيط الطبيعي، حتى لم يبق فيه أرجحان وميل، ولا تختلف أجزاء ما يقوم عليه من الأرض، لكان تتبع حركة الهواء في أي الجهات يحرك . لكن الماء ليس مصبيا في أكثر الأمر المكان الطبيعي على الوجه الذي هو

- (١) المحيط : المحيطة ط .
(٢) أو المحيط : أو المحيط د، ساء م، والمحاط ط إلى (الثانية) : ساقطة من د || محيط : محيط م .
(٣) أو : ساقطة من م .
(٤) وإن : فإن ط || الجهات : الجهة ط .
(٥) مع استبدال : ساقطة من م || تلك : ذلك ساء ط، م .
(١٠) تكشفت : تثبت ط || بسيط : بسيطة ساء ط، م .
(١١) حركتها : حركته ساء ط، م || حتى : كى ط || أن يتدفع : يتدفع ساء يتدفع م || وجهها : وجهه ساء ط، م || باندهاها : بالنداهه ساء م ؟ ماندهه ط .
(١٢) جزء : جسم ط .
(١٤) وإن : فإن ساء || المسامير : أو المسامير ط .
(١٥) متمكن : تمكن ط .
(١٦) ترتيب : مع الترتيب ساء في الترتيب ط . || الموضوع : الموضوع م .
(١٧) الطبيعي : ساقطة من د || فيه : فيها ساء ط . || لكان : لكانت ساء ط .

طبيعى، بل فى أكثر الأمر له انضغاط بعد إلى السفل، واختلاف فى بعض أجزائه من تحت، فإذا تبع الحركة الهوائية تبعها أجزاؤه العالية فى كثير من الأمر على سبيل التمزج . وأما السافلة فيعرض لها السبب المقول، فيعرض من ذلك كالتمييز ، والجو العالى يصيب المكان الطبيعى على الوجه الطبيعى، فيحن عليه لزومه والالتصاق به . على أن الهواء قد عرض له أيضا بسبب الجبال والرياح أمر أوجب تميزا مما فى أجزائه .

فهذا بيان حال الحركة بالعرض. فيسقط من هذا تشنيع ما أورده بعضهم، فقال: إن كانت الحركة التى للذات قسرية ، وهى حركة دائمة ، فقد وجد قسر دائم ، وهذا خلاف لرأيكم . وإن كانت هذه الحركة طبيعية ولجسمها حركة أخرى بالطبع كالسمو ، فيكون لجسم بسيط حركتان طبيعيتان، وقد منعتم من ذلك. فهذا مثال ما يكون المتحرك بالعرض ، من شأنه أن يتحرك بالذات. وأما مثال المتحرك بالعرض، الذى ليس من شأنه أن يتحرك، فهو أن يكون هذا المقارن ليس لمقارنته مقارنة جسم لجسم، بل مقارنة شيء من الأشياء الموجودة فى الجسم صورة فى هيولاه أو عرضا فى الجسم، فتصير له بسبب الجسم جهة تختص بها الإشارة الواقعة إلى ذاته ، وتصير له أجزاء كاجزاء الجسم تختص بأن تلى ما يليه الجسم من الأجسام المقارنة له ، فتصير له كالآين لأين الجسم ، وكالوضع لوضع الجسم . فإذا حصل للجسم مكان آخر، تبدلت الجهة المصابة بالإشارة، وإذا حصل له وضع آخر ، تبدلت حال جزء ما، إذ صار لذلك الأمر كالأجزاء، فقليل إنه قد انتقل فى الآين أو فى الوضع ، وإن كانت النفس صورة قائمة فى مادة البدن. فإذا عرض للبدن الحركة بالعرض لحقت النفس بالعرض، وكذلك سائر التأثيرات التى تعرض لذلك الجزء الذى تقوم فيه النفس وحده، وإن كان من النفس ما ليس بمقارنته بأن يكون منطباعا فى البدن الذى فيه ، فإنه لا يتحرك ولا بالعرض .

وقد سئل أنه لم كانت النفس يقال لها: إنها تتحرك بالعرض فى الآين، ولا يقال لها: تسود بالعرض فى اسوداد البدن .

(١) بل : سافلة من سا || له : به سا ، ط ، م || انضغاط : انضغاطا سا || فإذا : وإذا سا ، ط ، م .

(٢) يصيب : مصيب سا ، م || فيحن : فلتحن ط .

(٣) بسبب : لسبب ط || أمر : به ط || تميزا : تميزا ب .

(٤) حال : سافلة من م || فيسقط : فسقط ط || ما أورده : ما .

(٥) وإن كانت : فإن كان ط . (٦) كالسمو : كالسمو ط .

(٧) لمقارنته : مقارنته م .

(٨) بسبب : سبب د ، سا ، ط .

(٩) وإذا : أو إذا م .

(١٠) إذ : إذا د ، م .

(١١) تقوم : تجوم ط || كان : سافلة من م .

(١٢) بأن يكون : سافلة من د .

(١٣) فى الآين : سافلة من ط || لها : بها ط .

ونحن نجيب فنقول: إنه إن كان التحقيق يوجب أنه إذا صح إطلاق ذلك على النفس بالعرض، صح إطلاق هذا، وذلك إذا كان السواد في العضو الأول الذي فيه النفس بعينه، وإن كان أحد الأمرين أوقع في العادة. ولكن ظهور نقلة ما فيه النفس إن كانت متطبعة به، أكثر من ظهور سائر استحالاته، وذلك لأن الناس يحكمون بأن الجسم إذا زال عن إصابة إشارة مّا، زال مامعه، فصار إليه إشارة أخرى تخصه، ولو كان الشيء غير محسوس. وأما السواد، فإنه إذا حصل في الجسم واستقر فيه، لم يلتفتوا إلى حصوله في شيء آخر، ومقارنته له، إذا كان ذلك الشيء غير محسوس. كأنهم يوجبون الحصول في الحيز لكل موجود كان، محسوسا أو غير محسوس. ولا يوجبون التسود إلا لقباله، ولعلبة إيجاب التحيز عندهم لكل شيء مالا يؤمنون بوجود لا إشارة إليه.

فهذا هو السبب الذي اختلف به الأمران عند الجمهور، ولأنه سبب غير واجب، فمقتضاه غير واجب. وإذا قد علمت الخلاف في الأين والوضع، فاحكم بمثلها في سائر الأبواب. فإنه يقال إن الشيء مثلا تسود بالعرض، إذا كان الموضوع للسواد ليس هو، بل جسم آخر يقارنه أو يخالطه، أوجسم هو عرض فيه، أوجسم هو بعينه في الموضوع، وليس هو هو بعينه بالاعتبار كقولنا: إن البناء أسود، فإن السواد ليس موضوعه الأول جوهر مع البنائية، بل الجوهر مع البنائية عرض له، إن كان هذا الجوهر القابل للسواد. وقد يقال للجوهر إذا كان ليس موضوعا أولا للأسود، بل موضوعه الأول شيء فيه لا كجزء، وهو السطح. فلإن السواد يعتمد أن عمله الأول هو السطح ولأجل السطح، يوجد للجسم. وإذا قلنا في الحركة التي بالعرض، فننقل على الحركة غير الطبيعية التي بالذات، وهي الحركة التي بالقسر، ثم نقول في الحركة التي من تلقاها.

١٥

(١) يوجب : موجب م.

(٢) وذلك : فذلك م || كان : ساقطة من ط.

(٤) ما منه : منه م. (٤-هـ) محسوس وأما : ساقطة من م.

(٥) واستقر : فاستقر ط || إلى : في ساء ط || في : إلى ساء ط.

(٧) إيجاب : الإيجاب ط || مالا يقينون : يقينون م.

(٨) فهذا : وهذا م || فمقتضاه : مقتضاه ساء م.

(٩) وإذا قد : وإذا ب، د، وإذ م || بمثلها : بمثلها ط.

(١٠) آخر : ساقطة من م.

(١١) هو هو : هو م || بالاعتبار : في الاعتبار ط || كقولنا : كقولنا ط، م.

(١٢) الأول : ساقطة من ب، د، ساء م. || السواد : للسود ط || الجوهر : الجوهر ط.

(١٣) السطح : كالسطح ط. (١٤) عمله : موضوعه بخ، ساء ط || هو : من ساء || الجسم : الجسم ساء || غير : الغير ب،

ء ساء ط.

[الفصل الرابع عشر]

ن - فصل

في الحركة القسرية وفي التي من تلقاء المتحرك

- وأما الحركة غير الطبيعية، ولكنها مع ذلك موجودة في ذات الموصوف بها، فمبها بالقسر، ومنها ما يكون من تلقائه . ولتكمم الآن في التي بالقسر، فنقول : إن الحركة التي بالقسر هي التي محركها خارج عن المتحرك بها . وليس مقتضى طبعه . وهذا إما أن يكون خارجا عن الطبع فقط، مثل تحريك الحجر جرا على وجه الأرض، وإما أن يكون مضادا للذي بالطبع، كتتحريك الحجر إلى فوق، وكتسخين الماء. وقد تكون حركات خارجة عن الطبع في الحكم كما علمت، مثل زيادة العظم الكائن بالأورام وبالسنن المحتلب بالدواء والذبول الذي يكون بسبب الأمراض . وأما الذبول الذي للسن فهو من جهة طبيعي ومن جهة ليس بطبيعي . فهو طبيعي بالقياس إلى طبيعة الكل، فإنه أمر تجري عليه طبيعة الكل ويجب، وليس طبيعيا بالقياس إلى طبيعة ذلك البدن، بل هو لعجز تلك الطبيعة واستيلاء الغاصب عليها . ويشبه أن تكون الصحة التي بالبحران باستحالة طبيعية، والتي تكون لاهل تلك الجهة باستحالة غير طبيعية . وكذلك الموت الأجل طبيعي من وجه، والمرضى والقتل غير طبيعي البتة والحركات المكانية القسرية، فقد تكون بالجناب وقد تكون بالدفع . وأما الحمل فهو بالحركة العرضية أشبه، والتلويز القسري مركب من جذب ودفع، والدرجة ربما كانت عن شئين خارجين، وربما كانت عن ميل طبيعي، مع دفع أو جذب قسري . وأما الذي يكون مع مفارقة المتحرك، مثل المرمى والمخرج، فإن لأهل

(٢) فصل : فصل ب ؛ الفصل الرابع عشر ط ، م .

(١) وأما : فأما ب، د، ط، م || غير : الغير ب، د، ط، م || فمبها : فمبها ط، م، د ؛ ما يكون سا || ومنها : ومنه سا،

ط، م .

(هـ) الآن : أولا سا ؛ الأول ط || فنقول سا .

(٨) الحكم : الحكم م || وبالسنن : أو بالسنن م || بالدواء : ساقطة من ب، د، ط، م .

(٩) وأما : فأما م || طبيعي : لا طبيعي م || بالقياس : القياس م .

(١٠) فإنه : وإنه سا || ويجب : ويجب ط .

(١١) واستيلاء : أو استيلاء ط .

(١٢) الحمل : الحمل سا || العرضية : العرضية سا، ط .

(١٤) كانت : كانت ب، د، ط، م .

(١٥) قسري : ساقطة من م .

العلم فيه اختلافا على مذاهب . فمنهم من يرى أن السبب في رجوع الهواء المدفوع فيه إلى خاف المرمى والالتصامه هناك الالتصام بضغطا أمامه . ومنهم من يقول : إن الدافع يبلغ الهواء والمرمى جميعا ، لكن الهواء أقبل للدفع ، فينتفع أسرع ، فيجلب معه الموضوع فيه . ومنهم من يرى أن السبب في ذلك قوة يستفيد بها المحرك من المحرك تثبت فيه مدة إلى أن تبطلها مصاكات تتصل عليه مما يماسه وينحرف به ، فكلما ضعف بذلك ، قوى عليه الميل الطبيعي والمصاكة فأبطلت القوة ، فمضى المرمى نحو جهة ميله الطبيعي .

قال أصحاب القول بتحريك الهواء : وليس يعظم أن تكون حركة الهواء تبلغ من القوة ما يحمل الحجارة والأجسام العظيمة ، فإن الصوت العظيم بما ذك أنفا من الجبل ، وههنا جبال إذا صبح منها تحطم أركانها ، والزرعد يهد الأبنية المشيدة ، ويقاب قتل الجبال ، ويقاق الصخور الصم : ومن الناس من يفتح القلاع المبنية في القل بتكبير البوقات والإلحاح عليها .

- وكيف يمكننا أن نقول : إن الهواء الراجع إلى خلف التأم الالتصام ضغطا ماقدمه إلى قدام ، وما سبب ١٠ حركته إلى قدام عند الالتصام ، حتى يدفع ماورائه . وكيف يمكننا أن نقول : إننا نحرك أعار المتحرك قوة ، وذلك لأنها لا تخلف من أن تكون إحصى القوى التي هي الطبيعية والنفسانية والعرضية ، وليست طبيعية ولا نفسانية ولا عرضية ، لأن القوة المحركة إلى فوق زعم أنها في جوهر النار بمعنى الصورة ، وإذا كانت في الحجر كانت عرضا فكيف تكون طبيعية واحدة عرضا وصورة . ولو كان المحرك أفاد قوة ، لكن أقوى فعلها في ابتداء وجودها وكان يجب أن تأخذ في الانسلاخ والموجود هو أن أقوى فعلها في الوسط من الحركة . أما إن كنت علة هذه ١٥ الحركة حمل الهواء للمرمى ، فقد توجد لذلك علة ، وهو أن الهواء يتألف بالحركة ، ويزداد سرعة وانحرافا لما ينفذ فيه من الهواء الناقل للمرمى ، ولا يوجد هذه العلة هناك .

وقد قال قوم بالتولد ، وقالوا : لأن من طبع الحركة أن تتولد بعدها حركة ، ومن طبع الاعتقاد أن يتولد بعده اعتقاد . ولم يمنحوا أن تكون الحركة تعمد ، ثم يتبعها سكون ثم يتولد عن الاعتقاد بعد ذلك حركة :

-
- (١) فمنهم : منهم ما .
(٢) للالتصام : + بقوة ب ، د ، ط ، م .
(٣) تبطلها : يبطله سا ، ط || تتصل تبطل د || فكلا : وكلما ط .
(٤) قال : وقال سا || بتحريك : بتحريك ط || ما يصل : ما يجدب ط .
(٥) أنفا : أيضا ب || انظم : أنهم يغ : انطست ط ، م .
(٦) يد : يد د ، ط || يفتح : يفتح ط .
(٧) وكيف : فكيف م || خلف : خلفه ط .
(٨) إلى قدام : ساقطة من د .
(٩) القوي : القوتين م .
(١٠) الحركة : المتحركة سا || في (الأولى) : ساقطة من سا || الصورة : الصور سا : الصور م || وإذا : إذا ط .
(١١) وكان : ثم كان سا ، ط ، م || فعلها : فعله سا ، ط ، م || من الحركة : ساقطة من ب ، د || أما : وأما سا ، ط ، م .
(١٢) حمل : حملت سا || ويزداد : فيزداد سا || لا : فالله سا .

وهذا أشنع مايقال ، فإن المتولد لامحالة شيء حادث بعد مالم يكن ، ولكل حادث بعد مالم يكن محدث هو علة للحلوث ، وتلك العلة إن كانت علة بأن توجد وجب أن توجد الحركة الأولى مع الثانية ، وإن كانت بأن تعدم وجب أن تكون دائما علة للحركة . وإن كان السبب مع ذلك بقاء الاعتياد فلم تجوزون سكوتنا بلحق ومبدأ الحركة موجود على ماينبغي بالفعل ، وليس هناك مانع عن الحركة في المتحرك ولا في المسافة . وإن كان الاعتياد أيضا يعلم فالكلام فيه كالكلام في الحركة :

لكننا إذا حققنا الأمر وجدنا أصح المذاهب مذهب من يرى أن المتحرك يستفيد ميلا من المحرك ، والميل هو ما يحس بالحس إذا حاول أن يسكن الطبيعي بالقسر أو القسرى بالقسر الآخر فيحس هناك من القوة على المدافعة التي تقبل شدة وتقضا ، فمرة تكون أشد ومرة تكون أنقص مما لا يشك في وجوده في الجسم وإن كان الجسم ساكنا بما قسر . ومذهب من يرى أيضا أن الهواء يتدفع فيدفع مذهب غير سديد وكيف يكون سديدا ١٠ والكلام في الهواء كالكلام في المرمى . وذلك لأن هذا الهواء المدفوع إما أن يبقى متحركا مع سكوت المحرك أولا يبقى ، فإن لم يبق فكيف يتخذ ناقلا ، وإن بقي فالكلام فيه ثابت . فإن كان أسرع حركة فيجب أن يكون تفوقه في الحائط أشد من نفوذ السهم ، فإن السهم إنما يتخذ عندهم بقوة منفذة ، هي من حركة الهواء الذي هو أسرع ، والهواء يحس ويرد عن الأمور القائمة في وجهه ، فلم لا يحس السهم ويرد . فإن كان السبب فيه أن الذي يلي فصل السهم يحس ، والذي يلي فوقه يكون بعد على قوته ، فقد وجب أن يكون السهم أسبق من الهواء . ١٥ وجعلوا الهواء أسبق ، فإن كان السهم أسبق ، فيجب أن لا يكون للهواء الذي يلي السهم من قوة الارتفاع ما يتخذ السهم المتنوع بالحائط ، لولا دفعه من خلف . فإن نفوذ السهم في الحائط لا يجوز أن يقال : إنه كنفوقه في الهواء ، فإن الهواء يحمله ويدفعه عندهم باندفاعه ، وإن كان ذلك من جذب السهم ماخلفه جذبا يعود به دفعا لخاضه ، فيكون المهلوب أشد انجذابا من الخاضب الملازم له . وهذه الشدة إن كانت قوة

(١) هو : وهو ب .

(٢) ظم : فلا ط .

(٤) في : عن ساء ط ، م .

(٨) مما لا يشك : مما لا يشك د ، ساء ط ، م . وإن : فإن د .

(٩) قسر : قسره د . أيضا : ساقطة من م .

(١٥) المحرك : المتحرك ساء .

(١١) فإن : وإن ساء ط ، م .

(١٢) هي : هو ب ، د ، ساء ط ، م .

(١٣) عن : على ساء لا يحس : لا يحس د ، ط . أن : إذ د .

(١٤) يحس : يحس ط .

(١٥) فإن كان السهم : ساقطة من ساء .

(١٦) خلف : خارج ساء ط ، م .

(١٧) فإن المساواة : ساقطة من د .

(١٨) بلخاضه : يخاضه م .

وميلًا ، فقد حصل القول بذلك ، وإن كانت متتابعة فقط فتزول مع زوال سببها ، فإن بقيت ، فيكون السبب القوة والميل . وما بال الأشياء التي يتفق حصولها مع في هذا الهواء اللصيق بالسهم ترسب ولا يحملها الهواء ، فإن الهواء إنما يمنع الثقال المحمولة فيه عن الرسوب شديدة ، يصير بها مقاوما لتفوق النقل ، والرياح إذا هبت على أغصان الشجر هبستها ، مع أنها لا تحمل سبها لو وضع فيها . فهذا الهواء الذي يتقل الحجر الكبير بالحرى أن يكون اختبار به بقرب الأجسام الصغار مما يوجب كسرها .

- وهؤلاء يظنون أنهم إذا قالوا : إن الهواء يتحرك أسرع ، فتحدث حركات متشافة في أجزاء الهواء قداما ، والسهم موضوع فيها ، أنهم قالوا شيئا . وليس كذلك ، وذلك لأنه لا يخلو إما أن تحدث هذه الحركة في أجزاء الهواء قداما شيئا بعد شيء ، فيكون المتحرك منها يتحرك بعد هدوء المحرك ، فقد انتفضت الدعوى ، وإن كانت حركتها معا ، فلما أن تكون معا والمحرك الأول يتحرك معها ، أو هو واقف ، فإن كانت مع حركة المحرك الأول فيجب أن يقف السهم بعده ، وإن كان بعد حركته فقد بقي الشك ، وهو أن هناك حركة وسببها به تستمر الحركة ، فلانما هو غير المحرك الأول .

- وأما حديث ازدياد المحرك القسري قوة عند الواسطة ، فليس يضر في ذلك فرض القوة ، ولا تنفع فيه حركة الهواء ، وذلك لأن الإشكال فيه قائم . وذلك لأن للمشكك الأول أن يقول : إن هذا الهواء ما باله إنما في أوسط زمان الحركة أسرع ، فإنه إن كان ذلك لاستفادته بالحركة تماخلا أكثر ، فهو أولى بأن لا يتعل عنه المنقول فيه لأنه يصير أكبر حجما وأضعف قواما . والأكبر حجما والأضعف قواما ، فإنه يكون عن تحريك واحد بعينه أبطأ حركة مما ليس كذلك . وإن كان التداخل المعتبر إنما هو للهواء المنفوذ فيه لا لتأخره ، فلم كانت هذه المحركة في الوسط أقوى من التحليل والتلطيف عن المحركة التي في الابتداء . نعم لو دامت المحركة على شيء واحد يلقى إما الحراك وإما المحكوك لكان لذلك معنى . أما الحراك فكالمثقب ، فإنه على طول المزاولة يصير أسخن فيكون

- (١) كانت : كان ط || زوال : ساقطة من م || فإن : وإن سا .
- (٢) اللصيق : اللصيق سا ، م || بالسهم : السهم سا ، م ؛ مثل السهم ط .
- (٣) يصير : يصير م .
- (٤) الشجر : الشجرة ط || فيها : ساقطة من د .
- (٥) إذا : ساقطة من د || متشافة : متشافة ط .
- (٦) المحرك : المتحرك م || فقد : وقد سا ، ط ، م || انتفضت : انتفض ب ، د ، سا ط .
- (٧) كانت : كان ب ، د ، سا ط || حركتها : حركتها م || فلما أن تكون معا : ساقطة من سا || أو هو : هو سا .
- (٨) فلما : بماط م قائم || الأول : فيجب أن يقف السهم سا .
- (٩) المشكك : المشكك م ؛ المشكك م || أن : ساقطة من ط .
- (١٠) أوسط : وأوسط ب .
- (١١) والأضعف : الأضعف سا ، م .
- (١٢) والتلطيف : التلطيف د ، سا ، م .
- (١٣) لذلك : ذلك ب ، في ذلك د ؛ كذلك سا ؛ كذلك كذلك م || الحاك : حاك سا ؛ الحال م || فإنه : كان سا ، ط .

على التلطيف أقوى، وأما المحكوك، فلأن دوام الحلك عليه يكون مما يزيده تأثيراً بعد تأثير. وههنا لا الحلك ولا المحكوك واحد، بل عندهم على قياس قولهم يجب أن يتحرك كسلسلة مدفوعة قلما، ويكون كل جزء نغرضه حاكاً بعينه المحكوك بعينه، وعسى أن يكون وجه إعطاء هذه العلة لهذه التريده في الباب المنسوب إلى أقوة أوضح. فعسى أن الحلك إذا تكرر على المرمى أكثر، يسخن أكثر، فلا يزال يتسخن بالحلك أكثر، والقوة المستفادة تضعف. إلا أن التلطيف المستفاد بالتسخن يكون متداركاً أو موفياً على المعنى الذي يفوت بالضعف، مادام في القوة ثبات مّا، فإذا تبادف الصلك على القوة واسترخت ضعف أيضاً الحلك، وبلغ مبلغاً لا يفي بدارك؟
إبر الصاك.

على أنا لا نعول في ذلك على هذه العلة كل التحويل، وإن كان قد يجوز أن يكون ذلك من إحدى معنات العمل الزيدة في الوسط، فقد اتضح أن الحركة القسرية كيف هي، وعلى كم قسم هي، وأن كل حركة فغن قوة تكون في المحرك، بها يندفع، إما قسرية، وإما عرضية، وإما طبيعية.

فلنتكلم على الحركة التي يقال إنها من تلقاء المتحرك، فقد وقع في أمرها بين أهل النظر بخالف وتشاح، ما كان من حق هذا المعنى أن يقع من التفتيش عنه والمناقشة فيه ما وقع بين طبقات أهل النظر. فإن معول ذلك على الاسم، فقد جعله بعضهم معنى، وبعضهم لأمى آخر، ولكل منهم أن يجعل ما يجعله، وليس لأحد منهم أن يشاح فيه غيره، فمنهم من جعل المتحرك من تلقائه المألوسوعة أن يتحرك بطبعه حركة غير تلك الحركة، مع ذلك ليس عن سبب من خارج. فعلى وضع هؤلاء، يدخل النبات في جملة المتحرك من تلقائه، ويخرج الفلك من أن يكون متحركاً من تلقائه، وهم مع ذلك يعمنون أن يخرج الفلك من ذلك. ومنهم من شرط أن يكون له مع ذلك أن لا يتحرك. فإن أخذ هذا مطلقاً لم يكن الفلك أيضاً داخل في المتحرك من تلقائه، وإن زيد عليه وله أن لا يتحرك إذا شاء من غير زيادة شرط أن من شأنه أن يشأ دخل فيه الفلك، وليس إذا كان لا يشاء أمراً البتة أولاً يجوز

(١) التلطيف : التطفد || دوام : دوم ط.

(٢) المحكوك : المحكوك ب || المحكوك بعينه : ساقطة من م || المنسوب : المقرب سا.

(٤) يتسخن : يسخن ط.

(٥-٤) المستفادة ... التلطيف : ساقطة من م

(٥) التلطيف : التطفد سا || أو موفياً : وموفياً سا.

(٦) واسترخت : واستراحت ط.

(٩) فمن : ساقطة من م .

(١٠) المحرك : المتحرك ط ، م .

(١١) وقع : ساقطة من م || وتشاح : وتشاجر ط.

(١٢) ما يجعله : ما جعله سا ، ط ، م || لأمر سا || منهم : بينهم ط || يشاح : يشاجر ط.

(١٥) ويخرج : ويخرج سا .

(١٨) شاه : أمر البتة ط || أو لا يجوز : ولا يجوز ب .

أن يشأ ، يلزم من ذلك أن مقتضاه لا يكون لو شاء ، ومنهم من لم يشترط إلا أن تكون الحركة صادرة عن الإرادة . وأنت غير مجبر على اختيار أى الاستعمالات شئت ، فإنه ليس إلا مشاجرة في التسمية فقط .

[الفصل الخامس عشر]

س - فصل

في أحوال العمل المحركة والمناسبات بين العمل المحركة والمتحركة

وإذ قد استوفينا القول بحسب غرضنا في الحركات والمتحركات ، فحري بنا أن نتكلم على أحوال المحركين . فنقول : إن المحرك منه ماهو محرك بالذات ، ومنه ماهو محرك بالعرض . والمحرك بالعرض ، فقد فصلنا أمره في الأفاويل الماضية ، وبنينا أنه على كم وجه يكون ، وأنه قد يكون الشيء محركا لذاته بالعرض ، وقد يكون محركا لغيره بالعرض ، وقد يكون محركا بالطبع ، وقد يكون محركا بالقسر .

- وأما المحرك بالذات ، فمنه ما يكون بواسطة ، مثل التجار بواسطة القدوم ، ومنه ما يكون بغير واسطة . والذي بواسطة ، فربما كانت الواسطة واحدة ، وربما كانت كثيرة . وما كان من الوسائط ليس محركا من تلقائه ، بل إنما يحرك لأجل أن ماقبله يحركه : فإن كان متصلا بالمحرك ، كاليد بالإنسان ، سمي أداة ، وإن كان مبايناً لسمى آلة ، وربما لم يميز بين اللفظين في الاستعمال . وما كان من الوسائط ينبعث من نفسه إلى الحركة ، ومع ذلك فله مبدأ لتحريك آخر لأنه واسطة ، فالأولى أن يكون محركه مع أنه محرك غاية مثل المحبوب ، أو ضد الغاية مثل الخوف المهرب عنه . والمحركات منها ما يحرك بأن يتحرك ، ومنها ما يحرك لا بأن يتحرك . والمحرك بأن يتحرك يحرك بالماسة ،

(٧) غير : ليس ما || فقط : البتة ط .

(٨) فصل : فصل ب ؛ الفصل الخامس عشر م .

(٩) والمحرك ؛ وأما المحرك ط || والمحرك بالعرض : ساقطة من ما .

(١٠) لغيره : لغير د || محركا بالقسر : بالقسر ما ، ط ، م .

(١١) ليس : لم يكن ط .

(١٢) سى : يسى ط .

(١٣) يميز : يتميز م .

(١٤) محرك : ساقطة من م || مثل الغاية : ساقطة من م .

ويتم فعله بالسكون منه، ويكون أيضا من حيث يتحرك بالقوة. ولاستحالة وجود أجسام بلا نهاية، يستحيل أن تكون متحركات معا بلا نهاية، فيستحيل أن يكون كل محرك متحركاً، فينتهي الأمر إلى محرك لا يتحرك وإلى أول محرك متحرك، إذ لا دور في التحريك والتحرك والعلوية، إذ المور يوجب أن يكون الشيء مبدأ الأمر، ذلك الأمر مبدأه، فيكون أسبق من الأسبق بذاته. وأول محرك متحرك، إما أن يكون مبدأ حركته فيه، فيكون متحركاً بذاته، أو يكون مبايناً له وليس فيه. لكن في كل جسم مبدأ حركة كما قلنا، فإن كان المباين يحرك التحريك الموافق لما يقتضيه مبدأ حركة الجسم، لم يضل إما أن تكون تلك الحركة تصدر عنهما جميعاً بالشركة، ومع ذلك فإن المبدأ الذي في الجسم له أن يحرك وحده، وإما أن لا يكون للمبدأ الذي في الجسم أن يحرك وحده، فإن لم يكن لتلك المبدأ أن يحرك وحده، فليس مبدأ حركة في الجسم، وقد قيل ذلك، هذا خلف. وأنت تعلم أن كل جسم ففيه مبدأ حركة، قد برهنا ذلك فإن كان لبداً الحركة أن يحرك وحده، لم يكن المباين محركاً أعلى أنه مزاول للحركة، بل يحرك على أحد الوجوه، إما بأنه يعطى الجسم ذلك المبدأ الذي به يتحرك، فيحرك الجسم بذلك المبدأ أو يعطيه قوة أخرى تعاضده على ذلك التحريك، ويزيد فيه، أو يكون محركاً لأنه غاية ومثال أو مؤتم وإما للأمرين جميعاً. هذا إن كان تحريك المباين من نوع تحريك مبدأ الحركة الجسم كالمشارك له، فإن كان المباين يحرك بخلاف التحريك الموافق، فهو قاصر إما جسم أو غير جسم.

وقد قال قوم: إن محرك النار إلى فوق هو جاعل المادة نارا، فإذا جعله نارا جعله تام الاستعداد لتلك الحركة. بعد أن كان بقوة بعيدة، فيحرك إلى فوق. لكن الإصرار على هذا غير جميل، وذلك لأن المبدأ الذي يعطى النار تمام الاستعداد لتلك الحركة، فقد يعطيه المبدأ الذي به يتحرك، وهو كما علمت القوة التي بها يتحرك، وهذا إن كان الاستعداد التام يوجب بنفسه الخروج إلى العقل، فيكون بنفسه مبدأ للحركة ومحركاً.

فإننا لسنا نفهم من المحرك إلا الأمر الذي هو مبدأ الحركة على هذا النحو، فيجب أن يكون واهب الصورة

(١) ويتم: ويتم م|| يتحرك م+ هو طء م.

(٢) محرك: محرك د.

(٣) يوجب: أوجب س|| م|| ساقطة من م|| الأمر: الأمر د.

(٤) الأمر: ساقطة من م.

(٥) فإن: وحده: ساقطة من م.

(٦) مبدأ: مبدأ ط|| حركة: حركة س.

(٧) يحرك وحده: يتحرك م|| أنه: م+ مبدأ ط.

(٨) فيحرك: فيتحرك ط|| أو يعطيه: ويعطيه م.

(٩) ويزيد: فزيد ط.

(١٠) حركة: حركة ط|| فإن: وإن س، ط، م|| كان: م+ المحرك ط.

(١١) فلذا: وإذا ب، د|| جعله: جعلها ط، م|| تام: ثمة طء م.

(١٢) فيحرك: فيتحرك ط.

(١٣) وهذا: إن: وإن ب د.

التي بها يتحرك جسم متحركاً بالصورة، والصورة فحركة بذاتها بلا واسطة. ولا يجب من ذلك أن تكون الصورة حركة لذاتها، لأنها تحرك كلا ومادة ذا صورة مجسمة. وذلك لأن الكل ليس هو أحد الأجزاء، فهو يحرك الجسم الذي هو الكل بالذات، ويحرك ذاته لأجل تلك الحركة بالعرض، لأنه ليس مما يتحرك بالذات، ولو كان مما يتحرك بالذات لما كان انتقال الكل وهو جزء منه يوجب انتقاله عن موضعه الطبيعي، وهو غير مقارن لما جاوره من الكل، بل كان لما علمت متحركاً بالعرض، وقد يكون الشيء متحركاً لنفسه بالعرض. ولأن ههنا حركة دائمة، مادامت السماء قد ظهر أمرها، فههنا محرك أو غير متناهي القوة، فليس يحسم ولا في جسم:

فينبغي الآن أن نذكر المناسبات التي بين المحركات والمتحركات، لنضع محركاً ومتحركاً ومسافة وزماناً ولنمتحن المحرك على أنه مبدأ للحركة طبيعية، وعلى أنه مبدأ جذب، وعلى أنه مبدأ دفع، وعلى أنه حال، ولنتمثل ما يلزم من أصناف المناسبات، ولنضع محركاً حرك متحركاً في المسافة زماناً، ولنتمثل هل نصف المحرك يحرك في المتحرك بعينه في المسافة زماناً نصف ذلك أو أقل أو أكثر، فنقول: إنه لا يلزم أن يحركه شيئاً، فإنه يجوز أن يكون المستقل بتحريك ذلك المتحرك عن حاله إنما هو مجموع قوة المحرك، فإذا انتصفت كان لها أن تحدث أعداداً ولم يجب أن تحرك لا لمحالة، مثل السفينة التي تجرها مائة نفس في يوم واحد فرسخين، فلا يلزم أن يقدر الخمسون لا لمحالة، على نقلها شيئاً. ولهذا ليس إذا حدث صوت عن صرة جاورس، يلزم أن يحدث عن كل جاورسة صوت لا يسمع، وإذا حدثت عن مائة قطرة نفرة في الصخرة، يلزم أن تكون كل قطرة تشعل شيئاً لا يحس، بل عسى أن يكون لكل قطرة إعداد ما في إبطال صلابته، فإذا تم الإعداد قبل الآخر من النقر، وأن يستمر على ذلك المنهاج حتى يحدث قعر مجسوس.

على أن ههنا من المحركات ما إذا تصف لم يبق له قوته كالجيوآن. وهذا الإعداد في الحركات الملية هو إبطال الميل المستقر فيها قليلاً قليلاً، حتى يدخل عليها منى غريب تعجز عن تحقيقه القوة الميلة التي فيه، فإن فرضنا التنصيف في المتحرك، فالشهور هو أن المحرك يحرك نصف المتحرك في ضعف المسافة في ذلك الزمان، وفي

(٢) ذا ذات سا، ط، || هو : ساقطة من سا .

(٨) مبدأ حركة : مبدأ الحركة د، م || ولنتمثل : ولنتمثل ط .

(١٠) يحرك : يحرك د || المستقل : المستقل ط .

(١١) المحرك : المتحرك م .

(١٢) تجرها : تمدها ب، د، سا، م .

(١٣) جاورس : جاورسة : الفرة الحمراء (الصق) .

(١٤) الصخرة : الصخر ب || يلزم : يلزمه ب، د، سا، ط .

(١٥) لا يحس : يحس م || قطرة : نفرة سا || في إبطال : بإبطال ب، د، سا، م || صلابته : صلابته ط .

(١٦) قمر : نقر ط : قير م .

(١٧) قوته : قوة ط || فيها : فيه ط (١٨) قليلاً قليلاً : قليلاً د، م .

(١٩) فرضنا : فرضت سا، ط || المتحرك : المحرك ط || المسافة ... وفي : ساقطة من م .

المسافة في نصف ذلك الزمان . وأما المحقق فغيره اعتبر ذلك فيما يورده . أما في المحرك الطبيعي ، فإنه لا يصح أن يبقى المحرك بحاله والمتحرك به قد ينصف ، وذلك لأن القوة الطبيعية يعرض لها أن تنقسم بانقسام ما هي فيه ، فإذا انتصف المتحرك لم تمكن كلية المحرك أن تحركه ، بل النصف الموجود منه فيه ، إلا على سبيل التخمين والتقدير . وأما الحامل فيجوز أن تكون قوة الحامل لا تفي بأن تقطع ضعف المسافة التي حمل فيها ما حمل ولو كان فارغا ، فكيف يلزم ومعه نصف الثقل . وإن كان الحامل يحمل بحركة طبيعية ، فإنه عند وجود نهايته الطبيعية لا ابتداءه بالضمول ، ولا تنضعف له مسافته الطبيعية التي بين الجهتين الطبيعيةين ، اللهم إلا أن يقع الابتداء من الوسط ، فحينئذ إن كان المحمول عليه له ميل غير ميله ، أحدث فيه بلاء . إلا أن ذلك لا يحفظ هذه النسبة لأن حركة الطابعيات لا تتفق من الابتداء إلى المنتهى ، بل كلما أمعن ازداد سرعة ، فلا تتفق حاله في النصفين ، كان فارغا أو حاملا . وأما الدافع اللازم فتحكمه حكم الحامل ، وأما الدافع الرامي فربما عرض أنه يفعل في الأثقل أشد مما يفعله في الأخف فيفعل في الضعيف أشد مما يفعله في النصف ، فلا تبتق تلك النسبة . على أن المرمى لا تشابه السرعة والبطء في حلوله ، بل المتأخر منه أبطأ ، ويقال : إن الوسط منه أقوى ، فلا تكون هذه النسبة محفوظة . وكذلك الجاذب فإن الجاذب قد يكون على صورة الحامل الجار ، وقد يكون جاذبا بالقوة ، وللقوة الفاضلة عن الجاذب حد إليه ينتهي تأثيره في المنجذب البعيد منه ، فأخرج عن ذلك لا يلزم أن يؤثر فيه . فلا يلزم أن يكون كلما جعلنا المتحرك ز أصغر . يجذب من مكان أبعد المحرك في نصف الزمان ، فإن المشهور أنه يحرك ذلك المتحرك بعينه في نصف المسافة . وليس يجب فإنه ليس يلزم أن يتساوى المقطوع في نصف زمان المرمى لافي القسرى ولا في الطبيعي ، لما علمت من اختلاف الحركة في السرعة والبطء . وأما المحرك في نصف المسافة فالشهور على قياس ما قيل ، والمحقق ما برعته .

وأما اعتبار نصف المحرك بنصف المتحرك ، فالشهور حفظ النسبة ، لكن يجوز أن لا ينتصف المحرك حافظا لقوته ، ويجوز أن يكون أبطأ من تحريك الكل للكل ، فإن اجتباع القوة وتزيدها قد يستتبع من الحمية ما هو أزيد نسبة إلى حمية الجزء من نسبة العظم إلى العظم .

-
- (١) فغيره : فغير د .
 - (٢) ما هي : ما هو سا .
 - (٣) تمكن : يمكن د . ط || المحرك : المتحرك ط || الموجود : الموجود د .
 - (٤) وإن : فإن م .
 - (٥) غير ميله : سائلة من د .
 - (٦) فلا تتفق : ولا تتفق م .
 - (٧) فيه : + المحرك ط
 - (٨) المحرك : والمحرك ط || الزمان : + فإن ط .
 - (٩) المرمى : الرمي ط || القسرى : القسرى ط .
 - (١٠) ما جبر : ما تقبّر سا ، ط ، م .
 - (١١) المحرك : المتحرك ب || ينصف : + بنصف ط ، م .
 - (١٢) الحمية : الجهة د .

وأما نصف المحرك في نصف الزمان ، فالشهور حفظ النسبة ، والأول أن لا نحفظ على ما علمت .

وأما نصف المحرك في نصف المسافة ، فذلك أيضا على قياس ما علمت ، وأنت تعلم التضمينات من التنصيفات .

على أن ههنا مذهبا حكيمناه للحررات ، هو أن التنصيف يؤدي بالمحرك إلى أن لا يحرك ، وبالتحرك إلى أن لا يتحرك ، وقد يقع اعتبار هذه المناسبات بين المحرك والحركة والمتحرك والمسافة والزمان من حيث هي متناهية وغير متناهية ، إذ أي هذه إذا تناهى تناهى الآخر ، لأن جزءا من المتناهي منه يكون بإزاء متناه من الآخر . وأمثال ذلك الجزء يجب أن يفتى ما أدخل غير متناه ، بإزاء فناء المتناهي . فإنه إن بقي لم تكن بينهما مطابقة ، فلم تكن الحركة غير المتناهية في زمان متناه أو في مسافة متناهية ، أو لم يكن زمان غير متناه مع مسافة متناهية ، بل كان متناه مع متناه ، وخلا فصل ما ليس بمتناه عن المطابقة ، وإذا لم يفضل ، بل ففى غير المتناهي مع المتناهي على ما أوجبه المفروض ، كان غير المتناهي متناهيا .

(١) نصف المحرك في : ساقطة من ب || على ما : لما ، م ؛ كا ط .

(٢) لك : ذلك م || بالمحرك : بالمتحرك م .

(٣) والمتحرك : ساقطة من د ، م .

(٤) يجب : ساقطة من م .

(٥) غير : الغير ب ، د ، سا ، ط || أو في ... : متناه : ساقطة من سا ، م . (أ) غير : الغير ب ، د ، سا ، ط .

(٦) المفروض : المفروض د ، م || غير : الغير ب ، د ، سا ، ط || متناهيا : + تم كتاب السباع الطيحي من كتاب الشفاء

والحمد لله وحده وصلّى الله على محمد وآله الطاهرين وسلامه ب ؛ + تم كتاب السباع الطيحي من كتاب الشفاء والحمد لله حق حمده

والصلاة على محمد وآله ؛ + والله أعلم آخر الفن الأول من التليخيص والله الموفق ؛ + هذا آخر كتاب السباع الطيحي ويتلوه كتاب السباع والعالم

ط ؛ + آخر كتاب السباع الطيحي وقد الحمد والمئة والفضل والطلوع وصلواته على سيدنا محمد النبي وعلى آله وأصحابه وعترته الطاهرين م .

تم بحمد الله

vue de la quantité et de la qualité, précise les notions d'opposition, ressemblance, séquence, de continuité, de fini et d'infini et rejette la théorie de l'atomisme.

Dans le quatrième traité, il revient au problème du mouvement et des corps, examinant l'unité du mouvement, le mouvement naturel et le mouvement violent et montre que le corps n'existe pas sans l'espace.

Le livre de la **Physique** a joué un grand rôle chez les penseurs musulmans qu'ils ont connu, pour la première fois par l'intermédiaire des syriaques comme le titre de l'ouvrage le laisse entendre : l'appellation syriaque est en effet *Shem'a keyana* devenu en arabe *al-Sama' al-tabi'i*

Les Arabes ne se sont pas contentés de la traduction du syriaque mais ils ont tenu à se procurer l'original grec. De grands traducteurs ont participé à sa traduction, à leur tête Hunayn ibn Ishaq. Le texte même d'Aristote ne leur a pas suffi : ils ont eu recours aux commentateurs, en particulier Alexandre d'Aphrodise, Porphyre, Thémistius et Jean Philopon. Les traducteurs s'en occupèrent avant que les philosophes musulmans entreprissent de le faire; au premier rang, il faut mentionner Abu Bishr Matta Ibn Yusuf. Le livre demeura la base de l'étude de la Physique en Islam; seuls les partisans de l'atomisme se sont éloignés de sa doctrine.

Au terme de ce long itinéraire, je me dois de souligner la patience de celui qui a assuré l'édition de ce livre ; il a été des nôtres dès le début de notre entreprise. Il a eu, tout au long de notre travail, un rôle digne d'être mentionné. Souhaitons que l'occasion lui soit donnée de contribuer à sa réédition.

IBRAHIM MADKOUR

PRÉFACE

Nous sommes finalement parvenus au terme de notre entreprise. Nous avons commencé, il y a près d'un tiers de siècle, en publiant en 1952, le premier volume du *Shifa*'. Nous avons poursuivi notre route avec intérêt et beaucoup d'ardeur. Souvent les multiples préoccupations de la vie quotidienne et la surcharge de travail dans les imprimeries ont retardé quelque peu la marche de notre travail.

Mais, grâce à Dieu, nous sommes maintenant à même de faire paraître le livre de la d'al-Sama' al-Tabi'i le vingt-deuxième de la Collection, celui qui achève la si longue et si intéressante Somme philosophique d'Avicenne. Des professeurs distingués et des spécialistes de l'édition ont contribué à la réalisation de l'entreprise. Nous sommes heureux de leur rendre hommage ici. A ceux qui sont encore parmi nous, nous souhaitons longue vie et un travail fécond. Et pour ceux qui ont été rappelés à Dieu, nous prions pour qu'ils reçoivent ample récompense et qu'ils bénéficient de sa grande miséricorde.

Le livre de la Physique est une des parties importantes de la physique du *Shifa*'. Peut-être représente-t-il, avec le Traité de l'Âme, et le Livre des animaux la section la plus précieuse de la grande oeuvre d'Avicenne. Il a eu le souci d'y introduire ordre et classification, des mises au point, des clarifications et des commentaires. Il s'y montre, certes, aristotélicien mais c'est un aristotélicien indépendant, sachant utiliser la science d'Aristote sans s'en faire l'esclave. Il a ajouté à sa doctrine quand il a estimé que cela était nécessaire. Et peut-être est-il, dans son aristotélisme, le plus indépendant des disciples du grand maître comme Alexandre d'Aphrodise ou, parmi les partisans de l'Ecole d'Alexandrie, Thémistius.

Le deuxième traité a pour objet le mouvement. Avicenne compare le consacré aux causes et principes. Il y analyse longuement la matière et la forme et la nature des différentes causes. Il ne manque pas de discuter les arguments de ceux qui ont erré dans leur conception de la chance et du hasard.

Le deuxième traité a pour objet le mouvement. Avicenne compare le mouvement et le repos, il lie le mouvement au lieu et au temps et réfute les partisans du vide. Dans le troisième traité, il examine les corps du point de

	Page
Chapitre onzième : Il n'y a à être antérieur au mouvement et au temps que l'essence divine	232
Chapitre douzième : Opinion de ceux qui affirment que les corps réduits à une extrême petitesse perdent leur forme	240
Chapitre treizième : Directions des divisions	246
Chapitre quatorzième : Les directions des mouvements naturels ..	251

Quatrième Traité :

Des accidents et relations de ces naturalia

Quinze chapitres

Chapitre premier : Les buts que se propose ce traité	261
Chapitre deuxième : Unité et multiplicité du mouvement	262
Chapitre troisième : Le mouvement un selon le genre et selon l'espèce	
Chapitre quatrième : Solutions des objections contre les mouvement «un»	272
Chapitre cinquième : De l'adjonction et de la non adjonction des mouvement	276
Chapitre sixième : Contrariété des mouvements et leur opposition	280
Chapitre septième : Opposition de mouvement et du repos ..	289
Chapitre huitième : Etat des mouvements qui se rencontrent ..	292
Chapitre neuvième : Du mouvement naturellement antérieur ..	300
Chapitre dixième : Comment l'espace est-il naturel au corps ..	305
Chapitre onzième : Le corps n'a qu'un espace naturel	308
Chapitre douzième : Tout corps naturel est principe d'un mouvement	313
Chapitre treizième : Le mouvement per accidens	320
Chapitre quatorzième : Du mouvement violent	324
Chapitre quinzième : Etats des causes motrices et rapports entre les causes motrices et les mobiles	329

	Page
Chapitre deuxième : Rapport du mouvement aux catégories ..	93
Chapitre troisième : Catégories admettant seules le mouvement ..	96
Chapitre quatrième : Etude de de l'opposition mouvement et repos.	108
Chapitre cinquième : Où on comence à étudier le lieu	111
Chapitre sixième : Différentes théories concernant le lieu	114
Chapitre septième : Réfutation de la théorie concernant le lieu comme matière ou forme —	118
Chapitre huitième : Réfutation des partisans du vide	123
Chapitre neuvième : Où l'on établit la vraie nature du lieu	137
Chapitre dixième : Où l'on commence à parler du temps	148
Chapitre onzième : Où on établit la vraie nature du temps ..	155
Chapitre douzième : De l'instant	160
Chapitre treizième : Solution des objections concernant le temps ..	166

Troisième Traité :

Ce qui se rapporte à la physique en tant qu'elle
possède la quantité
Quatorze chapitres

Chapitre premier : Comment entreprendre l'étude dans cette question	177
Chapitre deuxième : La succession, le contact, la continuité, le milieu, l'extrémité, etc.	178
Chapitre troisième : Etat des corps quand ils se divisent	184
Chapitre quatrième : Où on établit la vraie doctrine à leur sujet ..	188
Chapitre cinquième : Solution des objections concernant la partie —	198
Chapitre sixième : Les rapports des distances des mouvements et des temps	203
Chapitre septième : De la finitude des corps.— et de leur non-finitude	209
Chapitre huitième : Impossibilité pour un corps, ou une mesure ou un nombre d'avoir un rang non-fini	214
Chapitre neuvième : Réfutations des partisans de l'infini en acte ..	219
Chapitre dixième : Les corps sont finis du point de vue de leur action et de leur passion	223

TABLE DES MATIERES

La Première Section de la Physique dans al-Sama'al - tabii

	Page
Comprend quatre traités	
Préface du Dr. Ibrahim Madkour	
Premier Traité :	
Des causes et principes de la Physique :	
quinze chapitre	
Premier chapitre : Description de la méthode à suivre pour arriver à la connaissance de la physique	7
Deuxième chapitre : Nombre des principes de la physique	13
Troisième chapitre : Comment ces principes sont communs	21
Quatrième chapitre : Idées de Parménide et de Mélassius	27
Cinquième chapitre : Définition de la nature	29
Sixième chapitre : Rapport de la nature à la matière, la forme et le mouvement	34
Septième chapitre : Mots dérivés de la nature	41
Neuvième chapitre : Description de la cause la plus importante ..	46
Dixième chapitre : Description de chacune des quatre causes ..	48
Onzième chapitre : Relations des causes	53
Douzième chapitre : Division des états des causes	60
Treizième chapitre : De la chance et du hasard	67
Quinzième chapitre : Les recherches concernant les causes ..	76
Deuxième Traité :	
Du mouvement et ce qui s'y rattache : treize chapitres	
Chapitre premier : Du mouvement	79

IBN SĪNĀ

AL-SHĪFĀ'
(AL-TABĪ'ĪYYĀT)
1- Al-Samā' Al-Tabī'

Texte établi

Par

SAID ZAYED

Préface et révision

par le

Dr IBRAHIM MADKOUR

A l'occasion du Millénaire d'Avicenne



L'Organisation Egyptienne Générale du Livre
Le Caire 1983

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٨٣/٢٢٣٠

ISBN ٦ - ١٨٢ - ٠١ - ٩٧٧ -

طابع القيمة المضافة الصادر للكتاب

التمن ٤٠٠ قرش